

مركز الدراسات المتوسطة والدولية. تونس

السياسات العموميّة وتحدّيات المستقبل كما ينظر إليها للباب في دول المغرب العربي

مجموعة مؤلّفين

تنسيق العمل : عادل عيّاري

المحتوى

تقديم

في أهمية أن ترصد السياسات العمومية مشاغل الشباب الحقيقية ومضامين تطلعاتهم :
رهانات المستقبل وقضاياها

8 أحمد ادريس

من الثقة إلى الاعتراف : رهانات مراجعة مقاربات السياسات العمومية لقضايا للشباب
الاجتماعية الشباب. نتائج بحث ميداني

9 عادل العياري

أولويات الدولة وانتظارات الشباب في موريتانيا العام 2040

51 د. أحمد محمد الأمين انداري

هجرة الكفاءات الطبية التونسية الى الخارج :

نزيف يهدد قطاع الصحة في تونس بحدود 2040

57 أحمد عثمان

الشباب والمخاطر في موريتانيا العام 2040 : أي مدركات وقضايا

75 د. باب أحمد الشيخ سيديا

التعليم التقني في تونس في أفق 2040 : صعوبات البدايات وآفاق المستقبل

85 الجيلاني المحسن

السياسات الثقافية الموجهة للشباب في أفق 2040 : التحولات، التحديات، الرهانات

97 حيفا شابي

محددات الاندماج المهني لخريجي التعليم الجامعي في الأقاليم الجنوبية المغربية :

دراسة ميدانية

143 سعيد حسني، رشيد حسناوي

الطالبة والسّياسة : عودة على سيرة ذاتية

165زهرة مصباح

الشباب وتنظيمات المجتمع المدني : دراسة لانخراط الشباب في العمل الجمعي
بمنطقة الجنوب الشرقي المغربي

185د.سيدي محمد الحسني

سياسات الدولة إزاء الشباب في ظل أهداف التنمية المستدامة : دراسة حالة ليبيا

225محمود الكاديكي

مساهمة الشباب في الحياة الجمعياتية والسياسية، الحدود والآفاق

دراسة ميدانية حول شباب مدينة عين دراهم

255معاذ جماعي

مستقبل السياسات التنموية للشباب في المغرب : سيناريو ممكن للتمكين عبر المقابلة

271ميلود الرحالي

تقديم

في أهمية أن ترصد السياسات العمومية مشاغل الشباب الحقيقية ومضامين تطلعاتهم : رهانات المستقبل وقضاياها

تُمثّل قضايا الشباب إحدى أهم مجالات الاهتمام في أنشطة مركز الدراسات المتوسطة والدولية منذ نشأته. هذا إلى جانب ان المئات من الشباب التونسي والمغربي والعربي، استفادوا من دورات تكوينية وورشات تدريب وشاركوا في عشرات المناسبات العلمية. أثبتت قضايا السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، هذه الأنشطة المختلفة التي أشرف على تأطيرها خبراء وأساتذة جامعيون من اختصاصات علمية مختلفة. إلى ذلك، فقد مثلت هذه الأنشطة مناسبات حقيقية لشباب عديد الدول العربية والإفريقية من تبادل الخبرات والمعارف، والوقوف على اختلاف السياقات وقياس اختلاف تجاربه السياسية ومسارته الاجتماعية، والوقوف على فحوى انتظارات الشباب ودرجات رضاه وأنواع مشاغله ومضامين مطالبه.

إلى ذلك، فقد مثلت هذه المناسبات العديدة فرصا حقيقية للشباب العربي والمغربي والإفريقي للتدرب على الخوض العلمي في قضاياهم الاجتماعية عبر تطوير مهاراتهم ومكاسبهم من خلال ما قُدّم لهم من مضامين علمية مختلفة وتقنيات بحث علمي ومعطيات مُحَيّنة وتمارين مختلفة. مثلت دورات التدريب وورشات التكوين والموائد المستديرة والندوات العلمية أطرا لانكباب الشباب على قضايا الديمقراطية والدولة والاقتصاد والبطالة والرأي العام والأحزاب والمجتمع المدني والمشاركة السياسية والعزوف والمواطنة وغيرها من القضايا التي تعبّر عن اهتمامات شبابية مُستجدة مثل البيئة والتلوث والحقوق السياسية والتعايش الديمقراطي، وعديد القضايا الأخرى التي تُوَسّر لتحولات عميقة في "عالم الشباب" وما يُصاحبها من رهانات عميقة وذات وزن سياسي مؤكّد.

لقد أبانت تجربتنا المدنية في مركز الدراسات المتوسطة والدولية عن أهمية الانتباه لهذه الرهانات المختلفة والعديدة، وأهمية متابعتها عن قرب وكثب، والإسهام الفعلي في ذلك.

يتقاطع هذا المؤلف العلمي المغربي مع موضوعات اهتمامنا العلمي في المركز، في القضايا

التالية :

• أولاً، يستند الجزء الأكبر من هذا المؤلف وخاصة في قسمه المُحرر من أقلام تونسية، مع توجهاً في المركز إلى إعطاء الأولوية للبحوث المُستندة إلى دراسات ميدانية تواكب ما يطرأ من تحولات وتغيرات وسياقات مُستجدة.

• ثانياً، نهتم في مركز الدراسات المتوسطة والدولية بمسألة السياسات العمومية وخاصة منها الموجهة للشباب، وبمضامين استراتيجياتها وقياس نجاحاتها وتبيان أثارها. نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نتعرف إلى قدرة هذه السياسات على تحقيق النجاعة التنفيذية، إلى جانب الاهتمام بدرجة مواكبتها للمشاكل الحقيقية للشباب.

• ثالثاً، إن قضايا الشباب تُمثل ملفاً ذي راهنية حارقة إلى جانب أنها تعكس تشابكاً عضوياً مع باقي القضايا المجتمعية المختلفة. لقد أبانت العشرية الأخيرة عن هذا التشابك، حيث أن فشل الخيارات التنموية أُخر إدماج الشباب في الدورة الاقتصادية، كما أبان تعثرُ اصلاح التعليم العالي عن شروط بُنوية بين تشغيلية الديبلوم وقدرات سوق الشغل. إلى ذلك فإن الأزمات الاجتماعية المتكررة والمتعاطمة كشفت عن انتشار الفقر والهشاشة بين فئات شبابية عريضة. إلى ذلك فإن الأزمات السياسية المختلفة والحادة التي شهدتها كل دول المغرب العربي كشفت عن منسوب ثقة هزيل لدى الشباب في الحكومات المُتعاقة وفي النخب السياسية القائمة. في نفس الوقت فإن من أثار هذه الأزمات السياسية أن تعمقت الفجوة بين جمهور عريض من الشباب والنخب السياسية المختلفة، إلى جانب نماء عزوف قطاع كبير من الشباب عن الانخراط في الشأن السياسي العام وفي التنظيمات الحزبية والمنظمات المدنية. تُحيلنا هذه الأزمات السياسية إلى رهانات كبيرة تتعلق أحدها بقدرة التجارب السياسية المختلفة في دول المغرب العربي على احتضان الشباب كفاعل سياسي وصياغة الأجوبة المناسبة لتفعيل مُشاركته في الشأن العام وتمكين هذه المشاركة من آليات الديمومة.

ينصهر كل ما ذكرناه سابقاً في جعل عملية استشراف المستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للشباب في المغرب العربي، مسألة تحوي رهانات كبيرة من ضمنها ضرورة الاهتمام بما يحكم به الشباب على خيارات الدولة الموجهة لقضاياها، وآرائه في استراتيجياتها، وتفاعله مع مخرجات خططها ونجاح برامجها، وخاصة أهمية الوقوف على ما يعتبره الشباب أولويات على الدولة أن تحيطها بالعناية اللازمة. نعتقد أن إحدى أسس نجاح السياسات العمومية، اهتمامها بالصور المتشكلة عند فئات شبابية عريضة حول الدولة، في علاقة بمجموع تمثلاتهم لمستقبلهم ومشاكلهم وانتظاراتهم.

من أسس نجاح السياسات العمومية في المستقبل، مرونتها السياسية أن تتفاعل بإيجابية حقيقية مع مضامين أحكام الشباب وانتظاراتهم، وخاصة أيضا أن تتفاعل مع ما طرأ من تحولات في هذه الانتظارات. أن التشغيل مثلا لا يمكن أن يُختزل في موطن عمل فقط، ولا بد أن يحوي تغييرا جذريا في ظروف العمل وأجره والعلاقات الشُّغلية، والتثمين والأمان، وعدالة والفرص. كما أن التشاركية السياسية لا تختزل في نص تشريعي ولا أطر تنظيمية بل عليها أن تستفيد من قدرات الشباب في استغلال الفضاء الاجتماعي والنات السياسي، والقطع مع ثقافة المراقبة والعقاب والزجر. من المهم بمكان كذلك أن تكف الدولة عن الاستحواذ السياسي للشأن الشبابي والاستثمار فيه وتأسيس الإيمان السياسي بعدم التعامل مع الشباب على أنه فويا، ومصدر احتجاج فقط، أو التعالي السياسي مع مقترحاته وأفكاره.

لقد أبان نجاح تجارب تنمية وسياسية عديدة في العالم عن أن التعامل السياسي الإيجابي مع الشباب كفاعل اجتماعي كامل، له تداعيات سياسية إيجابية كبرى حين يتعلق الأمر بإنجاح الخيارات السياسية والتنموية والثقافية، وتمكين الاستراتيجيات الموضوعية من حظوظ الفاعلية والنجاحة. لا يتعلق الأمر فقط بتعبئة الموارد ووضع الخطط وتحديد الأهداف، بل يتعلق الأمر خاصة في القدرة السياسية على الاستجابة لانتظارات الشباب وتمكينها من آليات تحقق وتنفيذ فعليين، وربط ذلك بقدرات سياسية للشباب على المشاركة في التقييم والإصلاح والتنفيذ. لا يمكن لهذا أن يتحقق إلا متى علمنا بحقيقة واقع الشباب ومضامين تطلعاته؛ وهذا يشترط أن نستند إلى البحث العلمي ونؤمن له مناخات الحرية السياسية والأكاديمية.

في هذا السياق، يُحيلنا هذا المؤلف المغربي الجماعي إلى أهمية متابعة ما يتم من تحولات مختلفة في الشأن الشبابي، وتحيين معارفنا وما نعلمه حول مشاغل فئات شبابية مختلفة وما تعتبره أولوياتها، وما تحكّم به على خيارات السياسات العمومية ونجاحاتها. إن مثل هذه المؤلفات الجماعية التي يشارك في تحريرها جامعيون وجامعيات من اختصاصات معرفية مختلفة، تُساهم في مواكبة البحث العلمي لكل ما يطرأ من تحولات ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية تخص قضايا الشباب. كما تُمكن هذه الانتاجات العلمية مُتعددة الجنسيات من الوقوف على تغيير السياقات واختلاف الأولويات وأنواع القضايا المستجدة التي يطرحها شباب غير متجانس الملامح، ومضامين انتظاراتهم وتطلعاتهم ومنسوب ثقافتهم في الحكومات والنخب السياسية القائدة. تستفيد المكتبة الجامعية مما يُوفّره مثل هذا الإنتاج الجماعي في متابعة قضايا حارقة وذات راهنية كبيرة، وتبادل بين الباحثين والباحثات ومختلف الجماعات العلمية وقدراتهم على تخطي مُعوقات نشر البحوث المختلفة. في نفس الوقت، فإن مثل هذا الإنتاج الكتابي الجماعي المغربي يُمثّل فرصة

أكاديمية للباحثين الشبان والباحثات كي ينخرطوا أكثر في مسارات الإنتاج العلمي والتمتع بمرئية أكبر وأوسع.

نعتز في إدارة مركز الدراسات المتوسطة والدولية أن نساهم في صناعة هذه الفرصة العلمية وأن نساهم في ترسيخ التبادل العلمي بين الجماعات البحثية في دول المغرب العربي، وتمتين أطر التفاعل بين المراكز البحثية ومجموع الباحثين والخبراء والجامعيين. نعتقد بشدة أن إسناد مثل هذا التبادل له آثار إيجابية على ترسيخ المعارف وتجذير أدوار التأطير والمرافقة لمراكز البحوث حين يتعلّق الامر بإنتاج المعارف ونشرها.

يُساهم في هذا العمل المغربي الجماعي زهاء الثلاثين جامعيّ وباحث من اختصاصات معرفية متعددة ورتب علمية مختلفة، ونحن نحصر هنا على تأكيد القول أن مضامين هذا المؤلف الجماعي تُعبّر حصراً على آراء أصحابها الباحثين المساهمين في تحريره، أثروه عبر كتاباتهم ومقارباتهم وتحليلاتهم ، وساهموا في رصد جزء مهم مما يجري من تحولات متسارعة تخصّ واقع شبابي مغربي متعدّد ولا يكفّ عن التشكّل والتجدّد.

أحمد ادريس

من الثقة إلى الاعتراف : رهانات مراجعة مقاربات السياسات العمومية لقضايا للشباب الاجتماعية الشباب . نتائج بحث ميداني

عادل العياري
جامعة تونس

1 - سؤال الانطلاق والتمشي المنهجي

كيف يحكم الشباب على خيارات السياسات العمومية وأولوياتها ونجاحاتها وكيف ينظرون إلى مستقبل البلاد السياسي، والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. كان هذا السؤال الأساسي والمحوري الذي غدّى هذا البحث الميداني، وهو الذي سنجيب عنه في قادم صفحات مقالنا.

أنجزت هذه الدراسة الميدانية¹ التي أشرف عليها صاحب هذا المقال، باستعمال تقنية الاستبيان الذي وُزِعَ على ألف شابٍّ واستعدنا منهم 929 استبيان، وامتدَّ إنجازها ميدانياً بين شهري ديسمبر 2023 وجانفي 2024². في ما يخصّ ملامح أفراد العيّنة المبحوثة، فقد تخلينا عن سؤالهم حول انتمائهم الحزبي نظراً للتردد البالغ³ الذي لاحظناه على العديد منهم و اكتفينا بالسؤال حول الانتماء النقابي أو المدني وبعدم النشاط. أثّرنا أن تحوم لأسئلة الموجهة لأفراد العيّنة حول أربع محاور - قضايا - كبرى. أولاً، ماهي القضايا الاجتماعية المختلفة التي - من وجهة نظر شباب العيّنة - على السياسات العمومية أن تعطيها الأولوية المطلقة خلال الخمسة عشرة سنة القادمة. ثانياً، ماهي الملفات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية التي تهّم الشباب ويعتقد هذا الأخير أنّ الدولة ستنتجح في إدارتها، والقطاعات التي لها أوفر حظوظ نجاح دائماً خلال هذه

¹ تمثّل هذه الدراسة عملاً جماعياً لمجموعة من الأساتذة والباحثين التونسيين الذين غطّوا تكلفة البحث الميداني من مالهم الخاصّ محافظة على استقلاليتهم العلمية التامة. إلى ذلك، فقد وجّهنا الدعوة إلى مجموعة من الزملاء الجامعيين والباحثين في دول المغرب العربي لمشاركتنا إنتاج هذا المؤلف الجماعي، والاستئناس بما تضمّنه الاستبيان من قضايا وما حوته إجابات المبحوثين. وهذا العمل ليس اكتباً ولم يتقاضى أيّ محرّر فيه نظيراً مالياً مقابل مجهوده العلمي.

² نتوجه ببالح الشكر إلى الشابات والشبان (وخاصة الطلبة منهم) الذين لولاهم لما تمّت هذه الدراسة الميدانية، والذي استفدنا كثيراً من قدرات تحرّكهم الميداني الذي عبره غطينا كامل ولايات الجمهورية. كما نوجّه خالص تعابير الشكر والامتنان للسيد مراد العرضوي الذي تابع عن كتب العمل الميداني ورافق توزيع الاستبيان ثمّ تكفّل بتفريغ البيانات.

³ نتفهم كثيراً هذا التردد وملاساته في ظلّ مناخات سياسية جعلت من التصريح بالمبولات السياسية مصدراً ممكناً للمضايقة

المدة. المحور الثالث يهّم أحكام الشباب حول المخاطر المتنوّعة والممكنة التي تمثّل تهديدا في فترة الخمسة عشرة سنة القادمة. أمّا المحور الأخير فيتعلّق برؤية الشباب المبحوث لمستقبل البلاد، ووضعيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تُشير هذه القضايا - المحاور - إمكانية قياس مدى توافق ما تقرّره الدولة من خيارات وأولويات في سياساتها

الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والتعليمية والثقافية، مع تلك التي يراها الشباب أولويات تشغله. في نفس الوقت اهتمنا بقياس ثقة الشباب في نجاح استراتيجيات الدولة وتنفيذية خياراتها ومقارباتها. أخيرا، اعتبرنا أنّه من الأهميّة القصوى أن نتعرّف إلى أحكام الشباب في ما يخصّ نظرهم لمستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحلول سنة 2040، والخصائص التي يُحبّذون توفّرها في من يحكم البلاد حينئذ.

لماذا تاريخ 2040 ؟ يفصلنا عن هذا التاريخ خمسة عشرة سنة وهي مدّة تساوي خمسة أضعاف التّدخل الاستراتيجي قصير المدى وثلاثة أضعاف متوسّط المدى وضعفي التّدخل بعيد المدى، هذا الأخير يمكن أن يصل حتى ثلاثين سنة. حتّى 2040 هي مدّة طويلة تحوي أهميّة بالغة من حيث الزمن الذي تحتاجه استراتيجيات التّدخل العمومي وبناء خطط التصديّ للكوارث والمخاطر ومشاريع تحديث البنى التحتيّة وتحسين الخدمات وتعبئة الموارد. وهذه الفترات الزمنيّة هي أيضا مؤشرات قياس معتمدة في عديد المنظمات الدولية المهتمة بالصحة والتعليم والبيئة والمحيط والتعمير والرياضة والبنى التحتيّة والسياحة والاستثمار وبعث المشاريع والبحث العلمي وتشجيع الابتكار والمشاريع التربوية والثقافية والفنية والمجال المدني-السياسي وغيرها من مجالات تدخل السياسات العمومية وحاجيات المواطنين وعلاقة الحاكمين بالمحكومين. خمسة عشر سنة مدة تكاد تُغطّي نموّ جيل جديد ينشأ متأثرا بما يجري من تحولات عميقة وتغيرات متسارعة وطفرة متنوعة، في السياق المحلي والوطني والدولي. جيل مُستهلك بامتياز، من خصائصه السلوكية الثقافية تبنّيه الواسع لتكنولوجيات الاتصال الحديثة واستعماله اليومي لها في التخاطب والتواصل وروابطه الاجتماعية. اعتمد الباحثون التونسيون⁴ المشاركون في هذا المؤلّف الجماعي، في تحرير مقالاتهم على أجزاء كثيرة ومختلفة من إجابات أفراد العيّنة على الأسئلة المضمّنة في الاستبيان، في حين يهّمنا في هذا المقال أن نستعرض اهم ما ورد في⁵ إجابات أفراد العيّنة.

⁴ انظر المقالات المختلفة للباحثين التونسيين في هذا الكتاب الجماعي.

⁵ الاستبيان وتفريغ بياناته ملحقان في آخر هذا المقال.

2 - في أهمية موضوع الشباب السياسية ورهاناته

لم تكفّ الدولة منذ ستينات القرن الماضي عن الاستثمار السياسي في مشاغل الشباب وقضاياه واستفادت شرعيتها خلال عقود من عائدات نجاح استراتيجيات السياسات العمومية في الصحة والتعليم والتشغيل، ومناخ اقتصادي شهد ديناميكيات مختلفة، ولكن أيضا عديد التعثّرات. رغم اختلاف التقييمات السياسية لخيارات الدولة الاقتصادية، فإن هناك إجماع حول نجاحاتها في نشر التعليم والخدمات الصحيّة وفرص التشغيل التي أتاحتها لفئات شبابية متنوّعة خاصة خلال الستينات والسبعينات، ما ساهم في صعود اجتماعي ديناميكي فقد نسقه ابتداء من أوائل ثمانينات القرن الماضي. تزامن هذا التراجع مع تشكّل سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية في تونس مثّلت حاضنة لأزمات دورية لم ينجُ منها التعليم والصناعة والفلاحة والتشغيل إضافة إلى مناخات سياسية قائمة انتهت بتغيير سياسي كبير شهدته البلاد في 2011 وتلته عشرية الانتقال الديمقراطي. لم ينجح هذا الأخير في تفادي التعثّر الاقتصادي والاجتماعي رغم ما أتاحه من منسوب حريّات سياسية عال. إلى ذلك، فقد شهد الانتقال الديمقراطي في تونس تكثّف حركات اجتماعية احتجاجية رفعت مطالب مشروعة متنوّعة لم تقدر الدولة طوال عقود سابقة أن تُلبّيها بصفة مرضية ودائمة. من ضمن ما عبّرت عنه هذه المطالب الاجتماعية المتنوّعة، تطلّعات فئات شبابية مختلفة الأصول الاجتماعية والجغرافية يُميّزها الحضور الديمغرافي الكبير لشباب خريج الجامعة الذي لا يزال يُمثّل الكتلة الأكبر بين العاطلين⁶ عن العمل. أشرت الملامح السوسيوثقافية للشباب المحتجّ عن عمق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية ذات الجذور التاريخية والمترابطة منذ عقود في تونس، كما أبانت عن جمود السياسات العمومية وهُزال قدراتها التنفيذية وعجز خياراتها، كما كشفت عن سوء تقدير وقلة تفاعل المؤسسات الرسمية مع ما استجدّ من تحولات في تطلّعات الشباب وانتظاراتهم وتسارع تبدّل السياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. سوء تقدير سياسي مثل جزءا من رغبة الدولة في الاستحواذ السياسي على ديناميكية شهدت بروز كبير لمنظمات المجتمع المدني المشتغلة على قضايا الشباب وواقعه، والتي أضحت تواجه مخاطر إخضاعها ل«أهواء المصالح السياسية وإنتاج العقائد وإيديولوجيات الحكومات»⁷.

⁶ <https://www.ins.tn/statistiques/153> المعهد الوطني للإحصاء تونس. قرابة 40 في المئة من الشباب بين 24/15 سنة عاطل عن العمل في 2024 مقابل نسبة بطالة وطنية في حدود 16 في المئة، ومجموع عاطلين يبلغ قرابة 670 ألف في 2024.

⁷ *Mohammed Tozy, la société civile entre transition démocratique et consolidation autoritaire, le cas du Maroc, in les sociétés civiles dans le monde musulman, SD Anna bozzo et Pierre-jean luizard, éditions la découverte, paris, 2011, p. 251*

كشفت إجابات الشباب عن اهتمامهم البالغ بأهمية أن تقاوم الدولة الفقر والهشاشة وأن تُقلّص من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الجهات والفئات الاجتماعية. عبّر أكثر من نصفهم (56.7 في المئة) عن الأهمية التي يولونها لهذه القضية إذ وضعوها في المرتبة الأولى والثانية من ضمن القضايا التي على الدولة أن تهتمّ بها، في حين اكتفى 5.7 في المئة منهم بوضع مسألة البيئة والمحيط والتلوّث على رأس ما يعتبرونه أولويات عمومية، بينما اكتفى 9.6 في المئة منهم بإعطاء الأولوية لتحسين الخدمات العامة والبُنى التحتية. أمّا تنشيط الحياة الثقافية والفنية والرياضية فهي أولوية سياسية عمومية عند 5.6 في المئة منهم فقط، وهي تقريبا نفس النسبة التي أولوها لمسألة نشر قيم التضامن والتسامح بين المواطنين. أمّ قضية الإصلاح التربوي وتشجيع البحث العلمي فلم يوليه الأولوية إلا 2.5 في المئة فقط من الشباب المبحوث ؛ في حين تنزل هذه النسبة إلى 1.8 في المئة حين يتعلّق الأمر بمحاربة هجرة الأدمغة والمواهب، وتندنّى هذه النسبة إلى 1.3 في المئة في ما يخصّ إيلاء أولوية لوضعية النساء والأطفال الاجتماعية. أمّا تسهيل زواج الشباب فلم يُحظ كأولوية تستوجب اهتمام السياسات العمومية إلا على 1.7 في المئة من الإجابات، في حين تندنّى نسبة الاهتمام بأولوية مقاومة أشكال الجريمة المختلفة إلى 0.4 في المئة. في مقابل ذلك، فإنّ أهمية تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد فإنّ 31.9 في المئة من إجابات الشباب تضعه على رأس الأولويات المفترض أن تهتمّ بها استراتيجيات الدولة العمومية. تلتقي هذه النسبة مع تلك المذكورة حول مقاومة الفقر والهشاشة، في كمّهما قضية ذات أولوية قصوى في نظرة الشباب لأهمية القضايا الاجتماعية المختلفة التي على الدولة أن تعالجها.

كشف عمق الأزمات الاجتماعية المتعاقبة عن «تهاون» السياسات العمومية الموجهة للشباب- في مختلف المجالات والقطاعات- واستراتيجياتها الموضوعية، في التفاعل مع مستجدات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، كان من المفترض أن تستجيب لها حتى تكتسب النجاعة المرتقبة. تتداخل أسباب عديدة وعوامل مختلفة في صنع هذا الفشل لعلّ من أبرزها عدم قدرة صانعي القرارات ورسمي الاستراتيجيات على الإنصات كفاية وبسرعة وبالقدر المطلوب لمشاكل الفئات الشبابية المختلفة وهمومها وانتظاراتها. رغم وجود عشرات الهياكل العمومية التي تعنى بقطاع الشباب وتوفّر المعطيات الإحصائية إلا أنّ خيارات الدولة ظلّت متكسّسة، مصحوبة بخطاب سياسي لم يقطع مع «الطريقة التي استغلّت بها الأنظمة الاستبدادية - وليس فقط في الشرق الأوسط - الخطاب المألوف حول المجتمع المدني وحاولت أن تصبح من رواده»⁸. لم ينفكّ أبداً

⁸ Andrea Teti, société civile et politiques de démocratisation au Moyen-Orient, in les sociétés civiles dans le monde musulman, op cite, p . 71.

عن الترويج لاهتمامه الاستراتيجي بتلبية حاجيات الشباب، في الوقت الذي لم تستطع السياسات العمومية أن تعبئ الموارد اللازمة لذلك ولا أن تصوغ استراتيجيات تفاعلية ولا أن تُنصت حقيقة لهذه الانتظارات المختلفة. لقد تفتّشت البطالة في صفوف شباب متعلّم⁹ أضحى جزء كبير منه يرى في الهجرة ملاذ حياته الوحيد، كما انتشر التشغيل الهشّ، ونشأ شرخ كبير بين النخب القائدة صانعة السياسات وقطاع عريض من جمهور الشباب الذي ما انفكّ يعبر عن «عدم اهتمامه بالشأن السياسي وعدم رضاه عن برامج الأحزاب»¹⁰. إضافة إلى ذلك، تشكّلت عند هذا الأخير صور سلبية حول السياسة والأحزاب والنشاط المدني ما أشر - ولا يزال - إلى تعمق الفجوة بينه وبين مؤسسات الدولة السياسية وتلك الاجتماعية. ففي حين لم ينقطع جزء كبير من الشباب عن التعبير بطرق مختلفة، وخاصّة عبر استعمال تكنولوجيايات التواصل الحديثة، عن رغباته ومطالبه واعتراضاته، لم يلق هذا التعبير صدى وتجاوبا فعليين لدى الهيئات العمومية وراسمي السياسات وواضعي الخطط والاستراتيجيات؛ ما عمّق الفجوة بين خطاب رسمي يحوي مفردات خاوية، وتعبيرات شبابية جديدة مستحدثة وديناميكية. في نفس الوقت كان تفاعل الدولة مع التنظيمات المدنية وما طرحه من قضايا وإشكاليات ومقترحات متنوّعة، ضعيفا بل صادًا، في مناخ سياسي استأثرت فيه الأجهزة الرسمية بكل القرارات «فقد تكررت العلامات المنبئة بانها سلطات تنفيذية تضيق ذرعا بالأجسام الوسيطة ولا تضمّر عملها على انهاء وجودها، لا بل تعلنه وتطمح/تعمل على غرضه والاقناع بمشروعيتها السياسية»¹¹. ساهم كلّ هذا في تفتيت ثقة جمهور شبابي متنوّع في الدولة ومسؤوليها وسياساتها ومؤسساتها.

لقد تعاطم الشرخ السياسي بين الشباب والدولة في سياقات أبانت عن تأخّر سنّ الولوج لسوق الشغل وتعطلّ بناء الاستقلال الذاتي الفردي وأضحت هشاشة الكثير من الشباب أكثر سماكة وتعطلّ النجاح الاجتماعي للعديد منهم وانسدّت آفاق بناء مكانة اجتماعية محترمة مع انتشار التشغيل الهشّ والمُهين وصعوبات الحصول على تمويل كاف لبعث المشاريع الفردية واستحالة ذلك أحيان كثيرة. سياقات أبانت أيضا عن تشكّل اهتمامات جديدة لدى الشباب يحوم بعضها

⁹ <https://www.ins.tn/enquetes/enquete-nationale-sur-la-migration-internationale-tunisia-hims> المعهد

الوطني للإحصاء. المسح الوطني للهجرة الدولية. تقرير 2021.

¹⁰ المسح الوطني حول الشباب 2019/2018 الملخص التنفيذي. محور 4-4 الشباب والمشاركة السياسية والجزبية. منشورات المرصد الوطني للشباب تونس

¹¹ منير السعيداني، الاجسام الوسيطة وبناء الديمقراطية السياسية. مقدّمات لتحليل الحالة التونسية، في: أزمة الأجسام الوسيطة. دراسة في الحالة التونسية. مجموعة باحثين. منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية حول المغرب العربي، 2024 ص 96.

حول الحرّيات العامّة والفردية وقضايا البيئة والتلوّث، في نفس الوقت الذي توكّد عديد الدراسات العلمية والبحوث الإمبريقية عن تحوّل الهجرة والاستقرار خارج الوطن إلى خيار استراتيجي عند فئات شبابية كثيرة، إلى جانب بقاء التشغيل على رأس انتظارات الشباب ومطالبه، ولكنه مطلباً لا يُختزلُ في فرصة عمل وأجر صاف، بل يحوي مجموعة أحلام وتطلعات ومشاريع؛ «إنهم يريدون وظيفة تمكّنهم من تحقيق هذا التوازن، وفي الوقت نفسه تكون مثيرة للاهتمام ومجزية وذات أجر جيد، على الأقل بما يكفي لإعالة أسرهم وقضاء وقت ممتع»¹². في نفس الوقت الذي يشهد التعليم العالي ظاهرة تضخّم الدبلوم الجامعي وتراجع تشغيله في سياق «تراجع قسمته الاجتماعية والرمزية»¹³، هذا إلى جانب كون أن التشغيل يعيش أزمة هيكلية متواصلة منذ عقود وفشل الملاءمة بين تحديات الاقتصاد والتشغيل وأدوار الجامعة الاقتصادية والتنموية

تتجمّع هذه المؤشّرات والعوامل والتحوّلات لتُفرغ «رفاه الحياة» و«النجاح الاجتماعي» و«ضمان بناء المستقبل» و«نجاح المبادرة» و«الامتياز»، من معانيها ويُقلّص بشدّة من مضامينها؛ في نفس الوقت الذي تنتشر فيه بين الشباب مشاعر الخيبة والإحباط والغضب، في حين أن المطلوب هو مواكبة تحوّلات واقع الشباب وتحيين معارفنا بمشاغله والقطع مع المسلمات.

الاستثمار السياسي يُعيق نجاعة الخيارات العمومية

إنّ تراكم فشل السياسات العمومية يُحيلنا إلى استثماراتها المتعدّدة وتوظيفاتها المتكرّرة منذ ستينات القرن الماضي لمسألة الإنصات للشباب، في حين نُشاهد عزوفاً شبابياً متعاطماً عن المشاركة في المناسبات السياسية المختلفة والتصويت. لم تكف الإرادة السياسية ولا الإعلان عن النوايا الصادقة أو التصريح أنّ قضايا الشباب على رأس سلّم الأولويات، في تمكين السياسات العمومية من تفاعلية ناجعة حين تعلق الأمر بتثبيت الشأن الشبابي في قلب نجاح الدولة المزمع. يحتاج هذا النجاح إلى تأصيل الشأن الشبابي في جوهر ممارسات سياسية تشاركية تقطع مع هيمنة الدولة في رسم السياسات واستئثارها بوضع الاستراتيجيات وتفردّها بالقرار، وإرساء ثقافة سياسية تشاركية تستند إلى تعبئة الموارد الضرورية والمناسبة في سياق ديناميكي يتغذّى من تحوّلات واقع الشباب وتطلّعاته، ولكن وخاصة فهم وهضم «تعقّد التعريف الاجتماعي للشباب وتمطّط حدوده

¹² Chantal Royer, **les jeunes et leur avenir: une analyse de leurs projets familiaux**, <https://id.erudit.org/iderudit/037519ar> <https://doi.org/10.7202/037519ar> <https://www.erudit.org/fr/revues/efg/2009-n10-efg3114/037519ar/>

¹³ Passeron Jean-Claude. **L'inflation des diplômes. Remarques sur l'usage de quelques concepts analogiques en sociologie**. In: *Revue française de sociologie*. 1982, 23-4. pp. 551-584, p. 4. http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfsoc_0035-2969_1982_num_23_4_3604

المؤسّساتية والرمزية»¹⁴ وأنه لا يُختزلُ في فئة عمرية. يُحيلنا هذا الرهان السياسي التشاركي إلى قضية مركزية تخصّ قبول الدولة مشاركتها القرار والتخطيط والتنفيذ والرقابة، وقبول إعادة توزيع «السلطة» ودمج الفاعل الشبابي كمحركٍ أساسيٍّ في ضبط الرؤى ووضع الاستراتيجيات. يحيلنا ذلك أيضا إلى أهمية الاستعانة الحقيقية بنتائج البحث العلمي والدراسات العلمية المُحيّنة. إنّ هذه المقاربة التشاركية بما تستحدثه من تجديد في علاقة الدولة بمواطنيها والحاكم بمحكوميّه، تمثّل ركنا أساسيا في بناء الاعتراف بالشباب وأدواره وقدراته، وسندا سياسيا لبناء مواطنته وترسيخ ثقافة الديمقراطية. هذه رهانات ذات وزن كبير ومؤثّرة في إنجاح استجابة السياسات العمومية لقضايا اجتماعية شبابية متنوّعة، وتمتّين قدراتها في مواجهة تحدّيات مختلفة، حارقة، وذات راهنية كبيرة، في أفق 2040 ؛ وهذا تاريخ قريب جدا.

إلى ذلك، فإنه لم يعد يُخفى ارتباط القضايا الاجتماعية فيما بينها، فمن الديمقراطية إلى التنمية ومن الحريّات على البحث العلمي و من التربية و التعليم إلى التشغيل ومن إطار الحياة إلى الخدمات الاجتماعية ومن القدرة الشرائية إلى الهشاشة ومن الفضاء العام على الجريمة والأمن ومن البيئة والتلوّث إلى خيارات الاستثمار والتصنيع ومن التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي إلى نجاعة الاستثمار و تدفّقه ومن التنمية إلى الثقافة ومن إدارة الشأن المحليّ إلى تشاركية المنظمات الاجتماعية ومن الفنون و الرياضة إلى هويّات الشباب الجديدة، ومن الحركات الاحتجاجية الشبابية والفضاءات الاجتماعية الرقمية إلى الشرخ السياسي المتعاطف في صفوف الشباب و اهتزاز ثقّتهم في النخب القائدة.كلّها قضايا متداخلة تُحيلنا إلى أهميّة أن يستند ضبط السياسات العمومية إلى ثلاثة اعتبارات نراها هنا أساسية. أولى هذه الاعتبارات أن يكفّ راسمي السياسات العمومية من اعتبار هذه الأخيرة الإطار السياسي الشرعي المستأثر الوحيد المسؤول عن وضع الخطط والاستراتيجيات. لقد أثبتت التحوّلات السياسية خلال ربع القرن الأخير أنّ هذا الاستحواذ الرّسمي ظلّ أبعد ما يكون عن النجاعة والنجاح. يُثير هذا الاعتبار رهانين على غاية قصوى من الأهمية السياسية : الرهان الأول أن تتحوّل المنظمات والمؤسّسات العمومية المتدخلة في الشأن الشبابي إلى مؤسّسات تتمتع حقيقة باستقلال تامّ وسلطة كاملة في وضع البرامج ومتابعة تنفيذها وتقويمها وإصلاحها، وأن تتمتع بالموارد المالية اللازمة لديمومة استقلالها وأن تتحوّز بالإمكانات التشريعية التي تُؤمّن لها هذه الوضعية «السيادية» وهذا خيار سياسي. أمّا الرّهان الثاني فيُحيلنا إلى أهميّة تجنّب الاستثمار السياسي - السّياسوي في مضمون هذه السياسات الشبابية ومُحتوى خططها واستراتيجياتها، رغم العلاقة الوثيقة بين هذا الاستثمار

¹⁴ Olivier Galland, *Sociologie de la jeunesse*, Armand Collin, 6^{ème} edition, Paris 2017, p. 137.

وعائده على شرعية المؤسسات والحكومات والدولة. المسألة من هذه الزاوية تعني كيفية تجنب هذا الاستثمار الذي تحوّل إلى مُعَوَّق منع النجاعة وعطلّ الإصلاح، وهذا كان إحدى مواطن الخلل الذي حوته السياسات العمومية الموجهة للشباب خلال العقود الأخيرة. إنه من المهم أن تُحظى نجاعة السياسات ونجاح نتائجها المرتبة الأعلى على حساب الربح السياسي لمجموعات سياسية أو حزبية أو نخب قائدة.

أما الاعتبار الثاني الذي على السياسات العمومية أن تُراعيه بكثافة، فهو المتعلّق بأهميّة الديناميكية والحيوية وسرعة الاستجابة التي يجب أن تتوفر في مخططاتها ومقارباتها واستراتيجياتها. تستوجب هذه القدرات مرونة حين يتعلّق الأمر بوضع الخطة وتعبئة الموارد والاستناد إلى ما توصلت إليه الدراسات العلمية التي انكبّت على قضايا الشباب تحليلاً وتمحيصاً. في عديد الأحيان، وكثير المرّات لا يتوافق مضمون هذه الدراسات العلمية مع مضمون خيارات السياسات العمومية، ما يضعنا أمام إشكال سياسي يتعلّق بقدرة راسمي الاستراتيجيات العمومية على الاستفادة من البحث العلمي وتطوير مضامينه إلى مخرجات تنفيذية تصبّ في نجاعة السياسات العمومية. هذا أيضاً قرار سياسي لما فيه من إرادة حقيقية على المراجعة والرغبة فيها وقبول النقد وفسح المجال أمام الرؤى الجديدة وتمكينها من الفرصة الحقيقية.

نستنتج من خلال إجابات أفراد العينة المبحوثة، أنّ هناك حذر شديد في أحكام الشباب حين يتعلّق الأمر بالحكم على نجاحات الدولة خلال الخمسة عشرة سنة المقبلة، في إدارة ملفّات عمومية، فقط 18.2 في المئة منهم يعتقدون في نجاح الدولة في تحسين مستوى الدخل ومعيش المواطنين، و7 في المئة فقط يعتقدونها قادرة على تقليص هجرة الكفاءات العلمية، و4.2 في المئة فقط قادرة على بناء المغرب العربي. أمّا محاربة الفساد في الإدارة العمومية، فإنّ 20.8 في المئة يؤمنون بقدرة الدولة على انجاز ذلك في مقابل 3.9 في المئة يظنّونها تنجح في مقاومة الجريمة وإرساء الأمن في الفضاء العام. 5.5 في المئة من الإجابات تؤمن بقدرة الدولة على تقليص الدين الخارجي و7.1 في المئة على تحسين الخدمات الصحيّة وتطوير بُناها. أمّا تطوير البحث العلمي واستعمال التكنولوجيات الحديثة، فإنّ 6.2 في المئة من الشباب يرى أنّ

الدولة ستنتج في ذلك ونفس النسبة في ما يهمّ ضمان الأمن الغذائي، و فقط 4.7 في المئة من الإجابات تعتقد أنّ الدولة، في الخمسة عشرة سنة المقبلة، ستنتج في دعم الحياة الديمقراطية وتأمين الحريّات السياسية.

حين ننتقل من القضايا العمومية إلى تلك التي تُعنى أكثر بمجال الشباب، فإنّ الإجابات حول القطاعات الشبائية التي على راسمي السياسات العمومية أن يولوها اتماماً أكبر خلال السنوات

الخمسة عشرة سنة المقبلة، فإن إصلاح التعليم العالي (36.6 في المئة)، والتدريب المهني وبعث مشاريع الخاصة (37.7 في المئة)، يتقدّمان كثيرا على دعم مشاركة الشباب في تحديد أهداف السياسات العمومية (5.6 في المئة) وتشجيعهم على بعث الجمعيات المدنية (3.9 في المئة)، والانخراط في الأنشطة الرياضية والثقافية (5.6 في المئة)، مما يؤكّد مرّة أخرى مشاغل الشباب الاقتصادية والتشغيلية والمهنيّة.

أمّا تمثّل الشباب للمخاطر المحدقة والتي يعتقدون أنّها تمثّل تهديدا كبيرا وحقيقيا للبلاد خلال الخمسة عشرة سنة المقبلة، فإنّ تعمّق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفقر والبطالة تتحوّز بـ 43.8 في المئة من الإجابات، يليها خطر الإرهاب بنسبة 19.7 في المئة، ثمّ انتشار العنف والاجرام بنسبة إجابات 15.6 في المئة. يلي ذلك خطر نزاع مسلّح مع بلد آخر (6.7 في المئة)، والتلوّث (4.2 في المئة)، وعزوف الشباب عن الزواج (3 في المئة)، وتراجع القيم والأخلاق والروابط الاجتماعية (2.4 في المئة)، في حين عزوف الشباب المتعاطف عن المشاركة في الحياة السياسية (1.7 في المئة)، وتهاوي الديمقراطية والحريّات (1.1 في المئة فقط). تُؤسّر هاتان النسبتان الأخيرتان إلى عمق القطيعة السياسية بين الشباب والشأن العام وهُزال اعتبارهم المسألة الديمقراطية كقضية تمسّهم في صميم حياتهم ومستقبلهم الاجتماعي والاقتصادي. يتأكّد التراجع المتعاطف في اهتمام الشباب بالقضايا السياسية و نفورهم من السياسة كنشاط منظمّ وعزوفهم عنها، بما أدلى به شباب العينة من إجابات تخصّ رؤيتهم للمستقبل حيث يعتقد 1.8 في المئة منهم أنّ أدوار الأحزاب في بناء الديمقراطية ستتكتف، و8.4 في المئة منهم يرون أنّ دور المنظمات النقابية والمهنية ووزنها سيتراجع، في حين يعتقد 34.7 في المئة أنّ عددا قليلا فقط من المواطنين سيظلّون مهتمّين بالحياة السياسية و7.9 منهم يرى أنّ الدولة ستهيمن كليّا على الحياة السياسية وتخنق الحريّات، في حين ترى أغلبية الإجابات (38.2 في المئة) أنّ التكنولوجيات الحديثة ستجعل من الشباب القوّة السياسية والاجتماعية الأكبر، ما يؤكّد التشكل المتسارع لهويات الشباب السياسية الجديدة التي تتغذّى من قدرات استعمال التكنولوجيات ومهارات تطوير التقنيات الرقمية وحجم التواجد والتعبير داخل الفضاءات الاجتماعية الرقمية كجزء من «نات» سياسي شبابي.

3 - في أهميّة التشاركيّة كمحرك يصنع ثقة الشباب السياسية ويثبتها

تُفیر التشاركية رهانا بالغ الأهمية يُعنى بالأهمية البالغة لخلق آليات قرار وتنفيذ ومراجعة تُوفّر مناخا سياسيا حقيقيا يُمكن من تشريك الشباب في ضبط الاستراتيجيات والأهداف وتحديد الأولويّات. على هذه المقاربة التشاركية أن تُحظى بمخرجات ذات قابلية تنفيذ كبيرة، وهذا

يستدعي الانفتاح الفعلي والدائم على منظمات المجتمع المدني والجمعيات الشبابية والأحزاب وغيرها من الأجسام الوسيطة التي ينشُط فيها الشباب. إنَّ التشاركية ليست مبدأ سياسيا مجردا ولا آليات إدارية فقط ولا نصَّ قانوني يُوفّر لها الإطار التشريعي ولا تصريحاً إعلامياً زمن الحملات الانتخابية. إنّها قيم سياسية واجتماعية على السياسات العمومية أن تؤمن بها حقا حتى تُحوّلها إلى ممارسات سياسية وتقاليد وطنية ومحليّة، وتؤمّن لها الديمومة والسلطة النافذة. هذه التشاركيّة كفيلة بتمكين السياسات العمومية من قدرات الرصد والمتابعة والاستباقية ومرونة المراجعة وخاصّة خلق القبول لدى فئات عريضة من الشباب لا ترى في استراتيجيات هذه السياسات تعبيرا يعكس مشاغلها الحقيقية وأولوياتها إلى ذلك، فإنّ هذه التشاركية تخلق سياقاً سياسياً مناسباً للتقويم المتواصل والاستفادة من قدرات حقيقية لدى الشباب تهمّ التجديد والاستنباط والاقتراح.

في إجاباتهم حول المخاطر المستقبلية عبر قرابة 44% من شباب العينة عن كون تفشي الفقر والأزمة الاقتصادية والاجتماعية والبطالة يمثل أكبر المخاطر التي يخشونها مستقبلا. يؤشّر هذا إلى نقطتين مهمتين، الأولى تتعلق بكون الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والمهنية للشباب تتبوء رأس مشاغلهم، أما النقطة الثانية فهي منسوب ثقتهم الضعيف في آفاق مستقبلهم الاجتماعي. واضح أن هذه الثقة الضعيفة تتغذى من واقع حالي يشهد تعمقا لمختلف أوجه أزمة الشباب في تونس. في حين أن مسألة الحقوق والديمقراطية وخشية تهاويهما لا تشغل إلا نسبة ضعيفة جدا، 1.1% من الإجابات، وهذا لا يعني إيمانا واعتقادا شابين في ترسخ الديمقراطية والحريات، بل يعني أنهما لا يمثلان فعلا هاجسا سياسيا واجتماعيا وثقافيا عند غالبية من الفئات الشبابية. أما في ما يهم الخصائص التي يفضل الشباب توفرها في شخصية من يحكم البلاد في 2040، فإن الإجابات على سؤال الاستبيان تكشف أن 30.8% من الشباب يفضل أن يتولى المهمة شاب لا يتجاوز عمره الأربعين عاما، في حين أن قرابة الـ 43.6% من الإجابات تفضل من عمره بين الـ 50 والـ 65، في حين، في نفور واضح، لا يرغب إلا 1.9% من الشباب أن يتولى أحد قيادات الأحزاب الحالية تلك المسؤولية. تتضح جليا ميول الشباب السياسية إلى صفات الحيوية والديناميكية والرصانة إلى جانب أن هذه الإجابات تدل على هزال كبير للثقة التي يحملونها تجاه النخب الحزبية الحالية. تأخذ ثقة الشباب في المستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد منحى تنازليا كبيرا حيث تكشف الإجابات أن نسبة المتشائمين 40.3% واليائسين كليا 7.1% عن درجة دنيا قصوى تحويها رؤية الشباب لنجاح البلاد في حل مختلف القضايا الاجتماعية.

خاتمة

إن كانت الثقة انتاجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا يُبنى في سياقات نجاح السياسات التعليمية والخيارات الاقتصادية والاستراتيجيات التشغيلية ومناخات الحرية الخاصة والعامة وبناء مشاركة شبابية حقيقية في إدارة ملفات الشأن العام، فإن واقع الأمر يحيلنا إلى مؤشرات تُؤكد لا فشل هذه السياسات والخيارات فقط، بل عدم قدرة السياسات العمومية المُوجهة للشباب على صياغة مراجعات حقيقية وجذرية تهم كل المجالات والقطاعات واستنباط آليات تنفيذية ناجعة تأصل هذه المراجعة وتأمين لها الموارد اللازمة لديمومتها. لضمان آفاق تنفيذية لهذه المراجعات، يستدعي هذا انفتاح السياسات العمومية بوضوح واستدامة حقيقيين، على التنظيمات الشبابية الحزبية والمدنية وتحويل التشاركية إلى ممارسات اجتماعية- ثقافية تطبع الاهتمام بقضايا الشباب، التي تُعدُّ جزءا من القضايا الاجتماعية وفي صميمها. هذا أيضا قرار سياسي لما يحويه من أيمان بالوظائف المختلفة لهذه التنظيمات وشرعية أدوارها السياسية. إن فشل السياسات العمومية في «صناعة» مُخرجات فعالة وناجعة لقضايا الشباب يُعطل الحصول على اعترافهم ويُعيق بناء مواطنهم، وهذا في حد ذاته مشروع سياسي ومُجتعي يستدعي أن يتدخل في تصور مضامينه وأسس، كل المؤسسات الاجتماعية ومختلف الفاعلين، وعلى رأسهم الشباب.

المراجع

- منير السعيداني، الاجسام الوسيطة وبناء الديمقراطية السياسية. مقدّمات لتحليل الحالة التونسية، في: أزمة الأجسام الوسيطة. دراسة في الحالة التونسية. مجموعة باحثين. منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية حول المغرب العربي. 2024.
- <https://www.ins.tn/statistiques/153> المعهد الوطني للإحصاء تونس. قرابة 40 في المئة من الشباب بين 15/24 سنة عاطل عن العمل في 2024 مقابل نسبة بطالة وطنية في حدود 16 في المئة، ومجموع عاطلين يبلغ قرابة 670 ألف في 2024.
- <https://www.ins.tn/enquetes/enquete-nationale-sur-la-migration-internationale-tunisia-hims> المعهد الوطني للإحصاء. المسح الوطني للهجرة الدولية. تقرير 2021.
- المسح الوطني حول الشباب 2019/2018 الملخص التنفيذي. محور 4-4 الشباب والمشاركة السياسية والجزئية. منشورات المرصد الوطني للشباب تونس
- *Andrea Teti, société civile et politiques de démocratisation au Moyen-Orient, in les sociétés civiles dans le monde musulman.*

- *Chantal Royer, les jeunes et leur avenir: une analyse de leurs projets familiaux*,
<https://id.erudit.org/iderudit/037519ar> <https://doi.org/10.7202/037519ar>
<https://www.erudit.org/fr/revues/efg/2009-n10-efg3114/037519ar/>
- *Jean-Claude Passeron. L'inflation des diplômes. Remarques sur l'usage de quelques concepts analogiques en sociologie. In: Revue française de sociologie.*
 1982, 23-4. pp. 551-584.
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfsoc_0035-2969_1982_num_23_4_3604
- *Mohammed Tozy, la société civile entre transition démocratique et consolidation autoritaire, le cas du Maroc, in les sociétés civiles dans le monde musulman, SD Anna bozzo et Pierre-jean luizard, éditions la découverte, paris, 2011.*
- *Olivier Galland, Sociologie de la jeunesse, Armand Collin, 6^{eme} edition, Paris 2017.*

الملاحق

- الاستبيان نسخة باللغة العربية
- الاستبيان نسخة باللغة الفرنسية
- تفریح البيانات.

استبيان - تونس 2040

- 1 - الجنس : ذكر انثى
- 2 - السن : 18-20 21-23 24-26 27-29
- 3 - الحالة المدنية : أعزب-عزباء متزوج-ة مطلق-ة أرمل-ة لا إجابة
- 4- المستوى التعليمي : دون باكالوريا تعليم عال دون ديبلوم جامعي
- أستاذية/إجازة / تقني سام ماجستير أو ما يعادلها أو باحث دكتوراه دكتوراه
- 5-العمل : تشغل عاطل عن العمل لا إجابة
- 6 - مكان الإقامة : ريف مدينة
- 7 - ناشط-ة في : نقابة جمعية مدنية غير ناشط لا إجابة
- 8 - من بين هذه القضايا المختلفة، اختر 5 يجب على الدولة أن تعطيها الأولوية المطلقة خلال الـ 15 سنة القادمة ورتبها حسب الأهمية التي تراها أنت شخصياً (رتب إجابتك من 1 إلى 5 : 1 الأكثر أهمية. 5 الأقل أهمية)
- ✓ مقاومة الفقر والهشاشة وتقليص الفوارق الاجتماعية بين الجهات والفئات
- ✓ معالجة قضايا البيئة والتلوث
- ✓ تطوير البنى التحتية المختلفة وتحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين
- ✓ تنمية الحياة الثقافية والفنية والرياضية وتنشيطها
- ✓ الاهتمام بنشر قيم التضامن والتسامح والعيش المشترك بين المواطنين
- ✓ تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد

- ✓ إصلاح التعليم وتشجيع البحث العلمي
- ✓ تشجيع الشباب على بعث المشاريع والتصدّي لهجرة الكفاءات
- ✓ مقاومة الجريمة بأنواعها المختلفة
- ✓ الاهتمام الحقيقي والجدي بواقع الطفل والمرأة
- ✓ لا إجابة

9- من بين هذه الملفات العشرة، ما هو الملف الذي تعتقد جازما أن الدولة ستنجح في إدارته خلال الـ 15 سنة القادمة (رتب إجابتك من 1 إلى 10 : الأكثر تأكدا منه. 10 الأقل تأكدا)

- تحسين جيّد لمستوى الدخل المالي لعموم المواطنين ومستوى عيشهم
- ✓ بناء المغرب العربي
- ✓ تقليص هجرة الكفاءات العلمية
- ✓ مقاومة الفساد والرشوة في الإدارة العمومية
- مكافحة جرائم الحق العام وتوفير الأمن في الفضاء العام
- ✓ تقليص حجم الدين الخارجي
- ✓ ترسيخ الحياة الديمقراطية والحقوق السياسية
- ✓ تحسين خدمات ومرافق الصحة العمومية
- ✓ البحث العلمي واستعمال التكنولوجيا
- ✓ الأمن المائي والغذائي
- ✓ لا إجابة

10 - حسب رأيك، ما هو القطاع الذي له أوفر الحظوظ كي يكون بعد 15 سنة القادمة، قطاعا ناجحا (رتب إجابتك من 1 إلى 5 : الأكثر حظا. 5 الأقل حظا)

- ✓ التعليم العالي والبحث العلمي
- ✓ الثقافة والرياضة
- ✓ البيئة

✓ مشاركة الشباب في الحياة السياسية وإدارة الشأن العام

✓ الاقتصاد

✓ لا إجابة

11- حسب رأيك الشخصي، ما هو القطاع الذي يجب على راسمي السياسات العمومية الموجهة للشباب أن يعطوه الاهتمام الأكبر خلال الـ 15 سنة المقبلة (رتب إجابتك من 1 إلى 5 : الأكثر أهمية. 5 الأقل أهمية)

✓ إصلاح التعليم العالي وتطويره

✓ تشغيل الشباب وترغيبه على التدريب المهني وتشجيعه على بعث مشاريع خاصة

✓ ترسيخ مشاركة الشباب في رسم أهداف السياسات العمومية

✓ تشجيع الشباب على بعث الجمعيات المدنية

✓ تكثيف الأنشطة الرياضية والثقافية الموجهة للشباب

✓ لا إجابة

12 - من بين هذه المخاطر، ما هو الخطر الذي تعتبره أنت شخصيا أكبر تهديد للبلاد في الـ 15 سنة القادمة (اختر إجابة واحدة)

✓ تنامي الإرهاب والعنف

✓ تعمق الأزمة الاقتصادية وتفشي الفقر البطالة

✓ حدوث نزاع مسلح مع دولة أخرى

✓ تفكك الروابط الاجتماعية بين الأفراد وتراجع القيم الأخلاقية

✓ تراجع كبير للحريات والديمقراطية

✓ لا إجابة

13 - هل تعتقد أنه خلال الـ 15 سنة القادمة (اختر إجابة واحدة)

✓ سيتعاضم دور الأحزاب السياسية ويساهم في ترسيخ الديمقراطية

✓ سيتلاشى دور المنظمات النقابية والمهنية

- ✓ ستمكّن التكنولوجيا الحديثة الشباب من أن يكون القوة السياسية-الاجتماعية الأكبر
- ✓ ستهيمنُ الدولة كلياً على الحياة السياسية وتخفق الحريات السياسية والنقابية
- ✓ لن يهتمّ بالحياة السياسية إلا نسبة قليلة من المواطنين
- ✓ لا إجابة

14 - لو أنك منذ الآن تختار للبلاد في 2040 رئيس دولة أو رئيس حكومة، فسترغب أن (بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي حينها)، (اختر إجابة واحدة)

- ✓ يكون شاباً لا يتجاوز عمره الـ 40 سنة
- ✓ يكون ناضجاً عمره بين 50 و65 سنة
- ✓ تكون له خبرة كبيرة وعمره 70 سنة أو أكثر
- ✓ يكون من بين قيادات الأحزاب السياسية الحالية
- ✓ أن يكون امرأة
- ✓ لا إجابة

15 - هل تعتقد أنه بحلول سنة 2040 سيتعافى الاقتصاد جيداً وتستقر البلاد سياسياً واجتماعياً (اختر إجابة واحدة)

- ✓ نعم أعتقد بشدة أن ذلك سيحصل
- ✓ أعتقد أن الأمور ستتحسن بعض الشيء فقط لا غير
- ✓ أتمنى ذلك ولكنني حقيقة متشائم
- ✓ أعتقد بقوة أن ذلك لن يحصل أبداً
- ✓ لا إجابة

Questionnaire Tunisie 2040

1 - **Sexe** : Homme Femme

2 - **Âge** : 18-20 21-23 24-26 27-29

3 - **Etat civil** : Célibataire Marié-e Divorcé-e Veuf-ve Pas de réponse

4 - **Niveau d'études** : Sans baccalauréat Enseignement supérieur sans diplôme universitaire Maîtrise/licence/Technicien supérieur Master ou équivalent Doctorant Chercheur Doctorat

5 - **Travail** : ayant travail Chômeur Pas de réponse

6 - **Lieu de résidence** : campagne ville

7 - **Militant dans** : syndicat association civile pas actif pas de réponse

8 - Parmi ces différentes problématiques sociales, choisissez-en 5 auxquelles l'État doit accorder une priorité absolue au cours des 15 prochaines années et classez-les selon l'importance que vous leur accordez (classez vos réponses de 1 à 5 : 1 la plus importante, 5 la moins importante)

Combattre la pauvreté et la précarité et réduire les disparités sociales entre les régions et les couches sociales.

Résoudre les problèmes environnementaux et ceux liés à la pollution

Développer les diverses infrastructures et améliorer les services publics fournis aux citoyens

Développer et redynamiser la vie culturelle, artistique et sportive

La diffusion des valeurs de solidarité et de tolérance parmi les citoyens.

Améliorer la situation économique du pays

Réformer l'éducation et encourager la recherche scientifique

Encourager les jeunes à monter des projets et lutter contre la fuite des cadres et talents.

Lutter contre les différents types de criminalité.

Intérêt réel et sérieux pour les situations sociales des enfants et des femmes.

Pas de réponse.

9 - Parmi ces dix dossiers, lequel croyez-vous fermement que l'Etat réussira à gérer au cours des 15 prochaines années (classez votre réponse de 1 à 10 : 1 la plus certaine, 10 la moins certaine)

- Nette amélioration du niveau de revenus et du niveau de vie de tous les citoyens.
- Construire le Maghreb Arabe.
- Réduire la migration des talents scientifiques.
- lutter contre la corruption dans l'administration publique.
- Combattre la criminalité et assurer la sécurité dans l'espace public.
- Réduire la dette extérieure.
- Consolider la vie démocratique et les droits politiques.
- Améliorer les services et les installations de la santé publique.
- la recherche scientifique et l'utilisation des technologies modernes.
- l'Eau et la sécurité alimentaire.
- Pas de réponse.

10 - Selon vous, quel secteur a le plus de chances d'être bien développé dans les 15 prochaines années (classez votre réponse de 1 à 5 : 1 le plus de chances, 5 le moins)

- Enseignement supérieur et recherche scientifique
- Culture et sport
- l'environnement
- Participation des jeunes à la vie politique et à la gestion des affaires publiques
- Économie
- pas de réponse

11 - Selon vous, quel est le secteur auquel les décideurs des politiques publiques destinées à la jeunesse devront accorder le plus d'attention au cours des 15 prochaines années (classez votre réponse de 1 à 5 : 1 le plus important, 5 le moins important)

- Réforme et développement de l'enseignement supérieur.

- Embaucher les jeunes, les encourager à suivre une formation professionnelle et les encourager à lancer leurs propres projets.
- Consolider la participation des jeunes à l'arrêt des objectifs des politiques publiques.
- Encourager les jeunes à créer des associations civiles.
- Intensifier les activités sportives et culturelles destinées aux jeunes.
- Pas de réponse

12 - Parmi ces risques, lequel considérez-vous personnellement comme étant la plus grande menace pour le pays dans les 15 prochaines années
(Choisir une seule réponse)

- L'augmentation du terrorisme et de la violence.
- L'aggravation de la crise économique et généralisation de la pauvreté du chômage.
- Un conflit armé avec un autre pays.
- La désintégration des liens sociaux entre les individus et le déclin des valeurs morales.
- Un déclin significatif des libertés et de la démocratie.
- Pas de réponse

13 - Pensez-vous que dans les 15 prochaines années (choisissez une seule réponse)

- Le rôle des partis politiques s'intensifiera et contribuera à la consolidation de la démocratie.
- Y-aura un affaiblissement des organisations syndicales et professionnelles.
- Les technologies modernes permettront aux jeunes d'être la plus grande force politique et sociale.
- L'État dominera complètement la vie politique et étouffera les libertés politiques et syndicales.
- Seul un faible nombre de citoyens s'intéresseront à la vie politique.
- Pas de réponse

14 - Si dès maintenant vous devriez élire-choisir pour 2040 un chef d'État ou un chef de gouvernement, votre choix porterait sur (quelle que soit la nature du système politique à cette date-là), (choisissez une seule réponse)

- Un jeune homme âgé de moins de 40 ans.
- Un homme âgé entre 50 et 65 ans.
- Un homme ayant une grande expérience et âgé de 70 ans ou plus.
- Un des dirigeants des partis politiques actuels.
- Une femme
- Pas de réponse

15- Pensez-vous que d'ici 2040, l'économie se rétablirait nettement et le pays se stabiliserait politiquement et socialement (Choisissez une seule réponse)

- Oui, je crois vraiment que cela arrivera.
- Je pense que les choses s'amélioreront juste un peu.
- Je l'espère, mais je suis vraiment pessimiste.
- Je crois fermement que cela n'arrivera jamais.
- Pas de réponse.

Effectif Tunisie 2040

Table de fréquences

Q1 - Sexe

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Homme	485	52,2	52,2	52,2
	Femme	444	47,8	47,8	100,0
	Total	929	100,0	100,0	

Q2 - Age

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	[18-20]	190	20,5	20,5	20,5
	[21-23]	207	22,3	22,3	42,7
	[24-26]	281	30,2	30,2	73,0
	[27-29]	251	27,0	27,0	100,0
	Total	929	100,0	100,0	

Q3 - Etat Civil

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Célibataire	752	80,9	81,4	81,4
	Marié-e	156	16,8	16,9	98,3
	Divorcé-e	10	1,1	1,1	99,4
	Veuf-ve	2	0,2	0,2	99,6
	Pas de réponse	4	0,4	0,4	100,0
	Total	924	99,5	100,0	
Manquant	Système	5	0,5		
Total		929	100,0		

Q4 - Niveau d'études

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Sans baccalauréat	321	34,6	35,1	35,1
	Enseignement supérieur sans diplôme universitaire	288	31,0	31,5	66,6
	Maitrise/licence/ Technicien supérieur	184	19,8	20,1	86,8
	Master ou équivalent	105	11,3	11,5	98,2
	Doctorant Chercheur	16	1,7	1,8	100,0
	Total	914	98,4	100,0	
Manquant	Système	15	1,6		
	Total	929	100,0		

Q5 - Travail

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Élève	94	10,1	10,3	10,3
	Etudiant	253	27,2	27,7	38,0
	Employé	102	11,0	11,2	49,2
	Technicien ou technicien supérieur	64	6,9	7,0	56,3
	Ouvrier	46	5,0	5,0	61,3
	Cadre secteur public	20	2,2	2,2	63,5
	Cadre secteur privé	97	10,4	10,6	74,1
	Profession libre ou commerçant	99	10,7	10,9	85,0
	Au chômage	137	14,7	15,0	100,0
	Total	912	98,2	100,0	
Manquant	Système	17	1,8		
	Total	929	100,0		

Q6 - Lieu de résidence

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Grand Tunis (Tunis-Ariana-Manouba-Ben Arous)	132	14,2	14,2	14,2
	Région Nord-Est (Nabeul-Zaghuan-Bizerte)	122	13,1	13,1	27,3
	Région du Nord-Ouest (Jendouba-Beja-Siliana-Kef)	162	17,4	17,4	44,8
	Région Centre-Est (Mahdia-Monastir-Sousse-Sfax)	128	13,8	13,8	58,6
	Région Centre-Ouest (Kairouan-Kasserine-Sidi Bouzid)	174	18,7	18,7	77,3
	Région Sud-Est (Gabes-Medinine-Tataouine)	79	8,5	8,5	85,8
	Région Sud-Ouest (Gafsa-Kebili-Tozeur)	132	14,2	14,2	100,0
Total		929	100,0	100,0	

Q7 - Militant dans :

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Syndicat	14	1,5	2,0	2,0
	Association civile	169	18,2	24,1	26,1
	Pas actif	517	55,7	73,9	100,0
	Total	700	75,3	100,0	
Manquant	Système	229	24,7		
Total		929	100,0		

Q8 - Parmi ces différentes problématiques sociales, choisissez-en 5 auxquelles l'État doit accorder une priorité absolue au cours des 15 prochaines années et classez-les selon l'importance que vous leur accordez :

1 - Combattre la pauvreté et la précarité et réduire les disparités entre les régions et les couches sociales

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	294	31,6	38,7	38,7
	Deuxième classement	233	25,1	30,7	69,4
	Troisième classement	96	10,3	12,6	82,1
	Quatrième classement	71	7,6	9,4	91,4
	Cinquième classement	53	5,7	7,0	98,4
	Sixième classement	8	0,9	1,1	99,5
	Septième classement	2	0,2	0,3	99,7
	Huitième classement	2	0,2	0,3	100,0
	Total	759	81,7	100,0	
Manquant	Système	170	18,3		
Total		929	100,0		

2 - Résoudre les problèmes environnementaux et ceux liés à la pollution.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	53	5,7	11,2	11,2
	Deuxième classement	77	8,3	16,2	27,4
	Troisième classement	89	9,6	18,8	46,2
	Quatrième classement	94	10,1	19,8	66,0
	Cinquième classement	116	12,5	24,5	90,5
	Sixième classement	28	3,0	5,9	96,4
	Septième classement	4	0,4	0,8	97,3
	Neuvième classement	2	0,2	0,4	97,7
	Dixième classement	7	0,8	1,5	99,2
	Onzième classement	4	0,4	0,8	100,0
	Total	474	51,0	100,0	
Manquant	Système	455	49,0		
Total		929	100,0		

3 - Développer les diverses infrastructures et améliorer les services publics fournis aux citoyens.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	89	9,6	14,1	14,1
	Deuxième classement	152	16,4	24,0	38,1
	Troisième classement	182	19,6	28,8	66,8
	Quatrième classement	87	9,4	13,7	80,6
	Cinquième classement	116	12,5	18,3	98,9
	Sixième classement	3	0,3	0,5	99,4
	Septième classement	2	0,2	0,3	99,7
	Huitième classement	2	0,2	0,3	100,0
	Total	633	68,1	100,0	
Manquant	Système	296	31,9		
	Total	929	100,0		

4 - Développer et redynamiser la vie culturelle, artistique et sportive.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	52	5,6	9,3	9,3
	Deuxième classement	85	9,1	15,2	24,5
	Troisième classement	104	11,2	18,6	43,0
	Quatrième classement	137	14,7	24,5	67,5
	Cinquième classement	143	15,4	25,5	93,0
	Sixième classement	24	2,6	4,3	97,3
	Septième classement	3	0,3	0,5	97,9
	Huitième classement	2	0,2	0,4	98,2
	Neuvième classement	6	0,6	1,1	99,3
	Onzième classement	4	0,4	0,7	100,0
	Total	560	60,3	100,0	
Manquant	Système	369	39,7		
	Total	929	100,0		

5 - La diffusion des valeurs de solidarité et de tolérance parmi les citoyens.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	54	5,8	13,4	13,4
	Deuxième classement	39	4,2	9,7	23,0
	Troisième classement	68	7,3	16,8	39,9
	Quatrième classement	92	9,9	22,8	62,6
	Cinquième classement	79	8,5	19,6	82,2
	Sixième classement	56	6,0	13,9	96,0
	Huitième classement	5	0,5	1,2	97,3
	Neuvième classement	2	0,2	0,5	97,8
	Dixième classement	4	0,4	1,0	98,8
	Onzième classement	5	0,5	1,2	100,0
	Total	404	43,5	100,0	
Manquant	Système	525	56,5		
	Total	929	100,0		

6 - Améliorer la situation économique du pays.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	296	31,9	39,1	39,1
	Deuxième classement	180	19,4	23,7	62,8
	Troisième classement	128	13,8	16,9	79,7
	Quatrième classement	76	8,2	10,0	89,7
	Cinquième classement	56	6,0	7,4	97,1
	Sixième classement	22	2,4	2,9	100,0
		Total	758	81,6	100,0
Manquant	Système	171	18,4		
	Total	929	100,0		

7 - Réformer l'éducation et encourager la recherche scientifique.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	23	2,5	6,2	6,2
	Deuxième classement	53	5,7	14,2	20,4
	Troisième classement	86	9,3	23,1	43,4
	Quatrième classement	90	9,7	24,1	67,6
	Cinquième classement	59	6,4	15,8	83,4
	Sixième classement	7	0,8	1,9	85,3
	Septième classement	22	2,4	5,9	91,2
	Huitième classement	22	2,4	5,9	97,1
	Neuvième classement	3	0,3	0,8	97,9
	Dixième classement	6	0,6	1,6	99,5
	Onzième classement	2	0,2	0,5	100,0
	Total	373	40,2	100,0	
Manquant	Système	556	59,8		
	Total	929	100,0		

8 - Encourager les jeunes à monter des projets et lutter contre la fuite des cadres et talents.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	17	1,8	4,6	4,6
	Deuxième classement	37	4,0	10,0	14,6
	Troisième classement	64	6,9	17,3	31,8
	Quatrième classement	95	10,2	25,6	57,4
	Cinquième classement	97	10,4	26,1	83,6
	Septième classement	13	1,4	3,5	87,1
	Huitième classement	17	1,8	4,6	91,6
	Neuvième classement	13	1,4	3,5	95,1
	Dixième classement	11	1,2	3,0	98,1
	Onzième classement	7	0,8	1,9	100,0
		Total	371	39,9	100,0
Manquant	Système	558	60,1		
	Total	929	100,0		

9 - Lutter contre les différents types de criminalité.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	4	0,4	1,4	1,4
	Deuxième classement	17	1,8	6,0	7,5
	Troisième classement	47	5,1	16,7	24,2
	Quatrième classement	78	8,4	27,8	52,0
	Cinquième classement	63	6,8	22,4	74,4
	Sixième classement	8	0,9	2,8	77,2
	Septième classement	15	1,6	5,3	82,6
	Huitième classement	18	1,9	6,4	89,0
	Neuvième classement	15	1,6	5,3	94,3
	Dixième classement	9	1,0	3,2	97,5
	Onzième classement	7	0,8	2,5	100,0
Total		281	30,2	100,0	
Manquant	Systeme	648	69,8		
Total		929	100,0		

10 - Intérêt réel et sérieux pour les situations sociales des enfants et des femmes.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	12	1,3	5,3	5,3
	Deuxième classement	16	1,7	7,0	12,3
	Troisième classement	26	2,8	11,4	23,7
	Quatrième classement	49	5,3	21,5	45,2
	Cinquième classement	55	5,9	24,1	69,3
	Sixième classement	2	0,2	0,9	70,2
	Septième classement	11	1,2	4,8	75,0
	Huitième classement	11	1,2	4,8	79,8
	Neuvième classement	19	2,0	8,3	88,2
	Dixième classement	21	2,3	9,2	97,4
	Onzième classement	6	0,6	2,6	100,0
Total		228	24,5	100,0	
Manquant	Systeme	701	75,5		
Total		929	100,0		

11 - Encourager les jeunes à se marier et faciliter cela financièrement.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	16	1,7	9,3	9,3
	Deuxième classement	8	0,9	4,7	14,0
	Troisième classement	6	0,6	3,5	17,4
	Quatrième classement	18	1,9	10,5	27,9
	Cinquième classement	56	6,0	32,6	60,5
	Sixième classement	4	0,4	2,3	62,8
	Septième classement	7	0,8	4,1	66,9
	Neuvième classement	10	1,1	5,8	72,7
	Dixième classement	12	1,3	7,0	79,7
	Onzième classement	35	3,8	20,3	100,0
	Total	172	18,5	100,0	
Manquant	Système	757	81,5		
	Total	929	100,0		

Q9 - Parmi ces dix dossiers, lequel croyez-vous fermement que l'Etat réussira à gérer au cours des 15 prochaines années (classez votre réponse de 1 à 10 : 1 la plus certaine, 10 la moins certaine) :

1 - Nette amélioration du niveau de revenus et du niveau de vie d

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	169	18,2	21,9	21,9
	Deuxième classement	82	8,8	10,6	32,6
	Troisième classement	77	8,3	10,0	42,5
	Quatrième classement	57	6,1	7,4	49,9
	Cinquième classement	65	7,0	8,4	58,4
	Sixième classement	65	7,0	8,4	66,8
	Septième classement	55	5,9	7,1	73,9
	Huitième classement	48	5,2	6,2	80,2
	Neuvième classement	52	5,6	6,7	86,9
	Dixième classement	101	10,9	13,1	100,0
	Total	771	83,0	100,0	
Manquant	Système	158	17,0		
	Total	929	100,0		

2 - Construire le Maghreb Arabe.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	39	4,2	5,1	5,1
	Deuxième classement	10	1,1	1,3	6,4
	Troisième classement	21	2,3	2,7	9,1
	Quatrième classement	45	4,8	5,9	15,0
	Cinquième classement	24	2,6	3,1	18,1
	Sixième classement	44	4,7	5,7	23,9
	Septième classement	67	7,2	8,7	32,6
	Huitième classement	85	9,1	11,1	43,7
	Neuvième classement	132	14,2	17,2	61,0
	Dixième classement	299	32,2	39,0	100,0
	Total	766	82,5	100,0	
Manquant	Système	163	17,5		
	Total	929	100,0		

3 - Réduire la migration des talents scientifiques.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	65	7,0	8,4	8,4
	Deuxième classement	82	8,8	10,6	19,1
	Troisième classement	71	7,6	9,2	28,3
	Quatrième classement	63	6,8	8,2	36,4
	Cinquième classement	73	7,9	9,5	45,9
	Sixième classement	111	11,9	14,4	60,3
	Septième classement	93	10,0	12,1	72,4
	Huitième classement	94	10,1	12,2	84,6
	Neuvième classement	97	10,4	12,6	97,1
	Dixième classement	22	2,4	2,9	100,0
	Total	771	83,0	100,0	
Manquant	Système	158	17,0		
	Total	929	100,0		

4 - Lutter contre la corruption dans l'administration publique.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	193	20,8	25,1	25,1
	Deuxième classement	117	12,6	15,2	40,3
	Troisième classement	101	10,9	13,1	53,4
	Quatrième classement	66	7,1	8,6	61,9
	Cinquième classement	91	9,8	11,8	73,8
	Sixième classement	54	5,8	7,0	80,8
	Septième classement	40	4,3	5,2	86,0
	Huitième classement	36	3,9	4,7	90,6
	Neuvième classement	39	4,2	5,1	95,7
	Dixième classement	33	3,6	4,3	100,0
	Total	770	82,9	100,0	
Manquant	Système	159	17,1		
	Total	929	100,0		

5 - Combattre la criminalité et assurer la sécurité dans l'espace public.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	36	3,9	4,7	4,7
	Deuxième classement	120	12,9	15,7	20,4
	Troisième classement	117	12,6	15,3	35,6
	Quatrième classement	142	15,3	18,5	54,2
	Cinquième classement	96	10,3	12,5	66,7
	Sixième classement	65	7,0	8,5	75,2
	Septième classement	58	6,2	7,6	82,8
	Huitième classement	72	7,8	9,4	92,2
	Neuvième classement	44	4,7	5,7	97,9
	Dixième classement	16	1,7	2,1	100,0
	Total	766	82,5	100,0	
Manquant	Système	163	17,5		
	Total	929	100,0		

6 - Réduire la dette extérieure.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	51	5,5	6,6	6,6
	Deuxième classement	63	6,8	8,2	14,9
	Troisième classement	79	8,5	10,3	25,2
	Quatrième classement	80	8,6	10,4	35,6
	Cinquième classement	73	7,9	9,5	45,1
	Sixième classement	70	7,5	9,1	54,2
	Septième classement	103	11,1	13,4	67,7
	Huitième classement	101	10,9	13,2	80,8
	Neuvième classement	71	7,6	9,3	90,1
	Dixième classement	76	8,2	9,9	100,0
	Total	767	82,6	100,0	
Manquant	Système	162	17,4		
	Total	929	100,0		

7 - Consolider la vie démocratique et les droits politiques.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	44	4,7	5,7	5,7
	Deuxième classement	49	5,3	6,4	12,1
	Troisième classement	78	8,4	10,2	22,3
	Quatrième classement	90	9,7	11,7	34,1
	Cinquième classement	78	8,4	10,2	44,3
	Sixième classement	65	7,0	8,5	52,7
	Septième classement	110	11,8	14,4	67,1
	Huitième classement	110	11,8	14,4	81,5
	Neuvième classement	86	9,3	11,2	92,7
	Dixième classement	56	6,0	7,3	100,0
	Total	766	82,5	100,0	
Manquant	Système	163	17,5		
	Total	929	100,0		

8 - Améliorer les services et les installations de la santé publique.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	66	7,1	8,7	8,7
	Deuxième classement	117	12,6	15,4	24,1
	Troisième classement	119	12,8	15,7	39,7
	Quatrième classement	107	11,5	14,1	53,8
	Cinquième classement	100	10,8	13,2	67,0
	Sixième classement	98	10,5	12,9	79,9
	Septième classement	72	7,8	9,5	89,3
	Huitième classement	36	3,9	4,7	94,1
	Neuvième classement	35	3,8	4,6	98,7
	Dixième classement	10	1,1	1,3	100,0
Total		760	81,8	100,0	
Manquant	Système	169	18,2		
Total		929	100,0		

9 - la recherche scientifique et l'utilisation des technologies modernes.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	58	6,2	7,6	7,6
	Deuxième classement	85	9,1	11,1	18,7
	Troisième classement	49	5,3	6,4	25,1
	Quatrième classement	78	8,4	10,2	35,3
	Cinquième classement	110	11,8	14,4	49,7
	Sixième classement	83	8,9	10,8	60,5
	Septième classement	82	8,8	10,7	71,2
	Huitième classement	103	11,1	13,5	84,7
	Neuvième classement	68	7,3	8,9	93,6
	Dixième classement	49	5,3	6,4	100,0
Total		765	82,3	100,0	
Manquant	Système	164	17,7		
Total		929	100,0		

10 - L'Eau et la sécurité alimentaire

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	56	6,0	7,3	7,3
	Deuxième classement	52	5,6	6,8	14,1
	Troisième classement	69	7,4	9,0	23,2
	Quatrième classement	55	5,9	7,2	30,4
	Cinquième classement	69	7,4	9,0	39,4
	Sixième classement	104	11,2	13,6	53,0
	Septième classement	79	8,5	10,3	63,4
	Huitième classement	70	7,5	9,2	72,5
	Neuvième classement	117	12,6	15,3	87,8
	Dixième classement	93	10,0	12,2	100,0
	Total	764	82,2	100,0	
Manquant	Système	165	17,8		
	Total	929	100,0		

Q10 - Selon vous, quel secteur a le plus de chances d'être bien développé dans les 15 prochaines années (classez votre réponse de 1 à 5 : 1 le plus de chances, 5 le moins) :

1 - Enseignement supérieur et recherche scientifique.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	225	24,2	26,6	26,6
	Deuxième classement	252	27,1	29,8	56,4
	Troisième classement	192	20,7	22,7	79,2
	Quatrième classement	116	12,5	13,7	92,9
	Cinquième classement	60	6,5	7,1	100,0
		Total	845	91,0	100,0
Manquant	Système	84	9,0		
	Total	929	100,0		

2 - Culture et sport.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	204	22,0	24,1	24,1
	Deuxième classement	185	19,9	21,9	46,0
	Troisième classement	187	20,1	22,1	68,2
	Quatrième classement	187	20,1	22,1	90,3
	Cinquième classement	82	8,8	9,7	100,0
	Total	845	91,0	100,0	
Manquant	Système	84	9,0		
Total		929	100,0		

3 - l'environnement.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	65	7,0	7,7	7,7
	Deuxième classement	92	9,9	11,0	18,7
	Troisième classement	158	17,0	18,8	37,5
	Quatrième classement	213	22,9	25,4	62,9
	Cinquième classement	311	33,5	37,1	100,0
	Total	839	90,3	100,0	
Manquant	Système	90	9,7		
Total		929	100,0		

4 - Participation des jeunes à la vie politique et à la gestion des affaires publiques.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	169	18,2	20,1	20,1
	Deuxième classement	138	14,9	16,4	36,5
	Troisième classement	175	18,8	20,8	57,3
	Quatrième classement	154	16,6	18,3	75,6
	Cinquième classement	205	22,1	24,4	100,0
	Total	841	90,5	100,0	
Manquant	Système	88	9,5		
Total		929	100,0		

5 - Économie.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	207	22,3	24,4	24,4
	Deuxième classement	176	18,9	20,8	45,2
	Troisième classement	123	13,2	14,5	59,7
	Quatrième classement	165	17,8	19,5	79,1
	Cinquième classement	177	19,1	20,9	100,0
	Total	848	91,3	100,0	
Manquant	Système	81	8,7		
Total		929	100,0		

Q11 - Selon vous, quel est le secteur auquel les décideurs des politiques publiques destinées à la jeunesse devront accorder le plus d'attention au cours des 15 prochaines années (classez votre réponse de 1 à 5 : 1 le plus important, 5 le moins important) :

1 - Réformes et développement de l'enseignement supérieur

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	340	36,6	38,7	38,7
	Deuxième classement	173	18,6	19,7	58,4
	Troisième classement	114	12,3	13,0	71,4
	Quatrième classement	70	7,5	8,0	79,4
	Cinquième classement	59	6,4	6,7	86,1
	Sixième	122	13,1	13,9	100,0
	Total	878	94,5	100,0	
Manquant	Système	51	5,5		
Total		929	100,0		

2 - Embaucher les jeunes, les encourager à suivre une formation professionnelle et les encourager à lancer leurs propres projets.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	350	37,7	39,9	39,9
	Deuxième classement	216	23,3	24,6	64,5
	Troisième classement	140	15,1	15,9	80,4
	Quatrième classement	73	7,9	8,3	88,7
	Cinquième classement	71	7,6	8,1	96,8
	Sixième	28	3,0	3,2	100,0
	Total	878	94,5	100,0	
Manquant	Système	51	5,5		
Total		929	100,0		

3 - Consolider la participation des jeunes à l'arrêt des objectifs des politiques publiques.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	52	5,6	6,0	6,0
	Deuxième classement	161	17,3	18,5	24,4
	Troisième classement	160	17,2	18,3	42,8
	Quatrième classement	221	23,8	25,3	68,1
	Cinquième classement	184	19,8	21,1	89,2
	Sixième	94	10,1	10,8	100,0
	Total	872	93,9	100,0	
Manquant	Système	57	6,1		
Total		929	100,0		

4 - Encourager les jeunes à créer des associations civiles.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	36	3,9	4,1	4,1
	Deuxième classement	99	10,7	11,3	15,4
	Troisième classement	136	14,6	15,5	30,9
	Quatrième classement	153	16,5	17,5	48,4
	Cinquième classement	186	20,0	21,2	69,6
	Sixième	266	28,6	30,4	100,0
	Total	876	94,3	100,0	
Manquant	Système	53	5,7		
Total		929	100,0		

5 - Intensifier les activités sportives et culturelles destinées aux jeunes.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	52	5,6	6,0	6,0
	Deuxième classement	135	14,5	15,5	21,4
	Troisième classement	150	16,1	17,2	38,6
	Quatrième classement	111	11,9	12,7	51,4
	Cinquième classement	159	17,1	18,2	69,6
	Sixième	265	28,5	30,4	100,0
	Total	872	93,9	100,0	
Manquant	Système	57	6,1		
Total		929	100,0		

Q12 - Parmi ces risques, lequel considérez-vous personnellement comme étant la plus grande menace pour le pays dans les 15 prochaines années
(Choisir une seule réponse)

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	L'augmentation du terrorisme et de la violence.	183	19,7	20,1	20,1
	Un conflit armé avec un autre pays.	62	6,7	6,8	26,9
	L'aggravation de la crise économique et généralisation de la pauvreté du chômage.	407	43,8	44,6	71,5
	La propagation de la violence et de la criminalité.	145	15,6	15,9	87,4
	Propagation de la pollution et des risques environnementaux.	39	4,2	4,3	91,7
	La désintégration des liens sociaux entre les individus et le déclin des valeurs morales.	22	2,4	2,4	94,1
	La réticence des jeunes à se marier et les cas de divorce s'aggravent.	28	3,0	3,1	97,1
	Un déclin significatif des libertés et de la démocratie.	10	1,1	1,1	98,2
	La réticence des jeunes à participer à la vie politique et leur intérêt pour les affaires politiques se sont aggravés.	16	1,7	1,8	100,0
	Total	912	98,2	100,0	
Manquant	Système	17	1,8		
Total		929	100,0		

Q13 - Pensez-vous que dans les 15 prochaines années
(choisissez une seule réponse).

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Le rôle des partis politiques s'intensifiera et contribuera à la consolidation de la démocratie.	17	1,8	2,0	2,0
	Y-aura un affaiblissement des organisations syndicales et professionnelles.	78	8,4	9,2	11,2
	Les technologies modernes permettront aux jeunes d'être la plus grande force politique et sociale.	355	38,2	42,0	53,3
	L'État dominera complètement la vie politique et étouffera les libertés politiques et syndicales.	73	7,9	8,6	61,9
	Seul un faible nombre de citoyens s'intéresseront à la vie politique.	322	34,7	38,1	100,0
	Total	845	91,0	100,0	
Manquant	Système	84	9,0		
	Total	929	100,0		

Q14 - Si dès maintenant vous devriez élire-choisir pour 2040, un chef d'État ou un chef de gouvernement, votre choix porterait sur (quelle que soit la nature du système politique à cette date-là), choisissez une seule réponse.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Un jeune homme âgé de moins de 40 ans.	286	30,8	33,4	33,4
	Un homme âgé entre 50 et 65 ans.	405	43,6	47,3	80,7
	Un homme ayant une grande expérience et âgé de 70 ans ou plus.	34	3,7	4,0	84,7
	Un des dirigeants des partis politiques actuels.	18	1,9	2,1	86,8
	<Une femme	113	12,2	13,2	100,0
	Total	856	92,1	100,0	
Manquant	Système	73	7,9		
	Total	929	100,0		

Q15 - Pensez-vous que d'ici 2040, l'économie se rétablirait nettement et le pays se stabiliserait politiquement et socialement (Choisissez une seule réponse).

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui, je crois vraiment que cela arrivera.	163	17,5	18,1	18,1
	Je pense que s'amélioreront juste un peu.	297	32,0	33,0	51,1
	Je l'espère, mais je suis vraiment pessimiste.	374	40,3	41,6	92,7
	Je crois fermement que cela n'arrivera jamais.	66	7,1	7,3	100,0
	Total	900	96,9	100,0	
Manquant	Système	29	3,1		
	Total	929	100,0		

أولويات الدولة وانتظارات الشباب في موريتانيا العام 2040

د. أحمد محمد الأمين انداري،

أستاذ العلوم السياسية في جامعة انواكشوط، موريتانيا

المقدمة : تحاول هذه الورقة مقارنة موضوع انتظارات الشباب من الدولة في العام 2040، وهي معنية بمحاولة استشراف طبيعة العلاقة بينهما وهل أن أولويات الدولة تتوافق مع انتظارات الشباب منها، وهي تعتمد مفهوما نسبياً ومرناً لمفهوم الدولة ؛ يقوم على المزاجية قدر الإمكان بين مدلولين مختلفين لهذه الأخيرة، بحيث لا ينصرف التفكير إليها فقط ككيان سياسي وإطار تنظيمي واسع لوحدة المجتمع وناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، وإنما باعتبارها أيضاً مؤسسات الحكم أو السلطة الحاكمة في الدولة، وسيكون تركيز هذه الورقة البحثية منصبا أكثر على انتظارات الشباب من الدولة، نظرا لأنه في ظل وجود نوع من الدولة الأبوية في موريتانيا على غرار باقي دول العالم الثالث بمميزاتا وخصائصها المعروفة، - من شخصانية الحكم في الدولة، وكون النظام السياسي يعمل تبعا لشبكة القائد والأتباع، واستخدام السلطة وتوظيفها في خدمة المسؤولين¹، فإن الدولة تكون لها عادة أولويات مختلفة عن أولويات المواطنين بما فيهم فئة الشباب .

أولا : السياق العام للموضوع الدولة والشباب محددات أولية

تحتل الدولة أهمية بالغة في كافة المجتمعات، وذلك باعتبارها : وسيلة من وسائل تنظيم الحياة الجماعية في مجتمع معين، والمظهر التي تجتمع فيه حياة المجتمع بأسره، وصاحبة السلطة العليا فيه، والهيئة التي يحق لها احتكار العنف، وتقييد مختلف أوجه النشاط الإنساني، و أن تخضعه لقوانينها وتشريعاتها الداخلية²، كما أنها هي التي تتولى وتتكفل بتوفير الأمن لنفسها، والرعاية لبنيتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإنها تحتكر

¹ انظر : حمدي عبد الرحمن وآخرون، التحول الديمقراطي والجيش في إفريقيا : معوقات التحول الديمقراطي، الطبعة الأولى، الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص 7.

² انظر : هارولد لاسكي، الدولة نظريا وعمليا، ترجمة : سعيد شحاتة، الطبعة الثانية، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012، ص 19.

لنفسها حق استخدام وسائل الإكراه والقمع داخل المجتمع³، علاوة عن كونها هي المبدأ المؤسس للمجتمع، الذي من دونه لا يكون المجتمع مجتمعاً، بل إنه من دونها يظل مجرد فضاء فسيح تعيش فيه جماعات منفصلة عن بعضها البعض، ثم إنها هي التي تعطي للمجتمع ماهيته، باعتبارها عقله الذي يحقق به وعيه بنفسه كمجتمع ملتحم، أي مختلف ومتمايز عن غيره⁴.

ونظراً لعظم وأهمية الدور الذي تنهض به الدولة فقد اهتمت بها أدبيات العلوم السياسية والفكر السياسي منذ القدم، وحاولت أن تواكب مختلف التطورات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها هذه الأخيرة، ولذلك فقد غدت الدولة في الوقت الحالي واقعا قائماً بذاته لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات، و: «صيرورة تاريخية وحركة سييسولوجية تصنعهما المجتمعات من أجل ضمان وجودها وتفوقها بين الكيانات النظرية لها»⁵، بيد أن ذلك الاهتمام بدراسة الدولة تركز بشكل أكبر على ماضي الدولة وواقعها، في حين أنه تم إلى حد كبير إغفال الاهتمام بدراسة مستقبل هذه الأخيرة بالشكل الكافي خاصة في عالمنا العربي بشكل عام وفي المنطقة المغاربية بوجه خاص، إذ لم نستطع بعد مواكبة الطفرة الكبيرة التي حصلت في الدراسات المستقبلية والاستشرافية في الغرب.

ويعود ذلك التخلف الذي تعاني منه الدراسات الاستشرافية في بلداننا في جزء منه إلى الاختلاف في نظرة صانع القرار لدينا إلى هذا النوع من الدراسات عن نظرة نظرائه في الغرب إلى هذه الأخيرة، ففي حين ينظر صانع القرار في الغرب إلى المستقبل بوصفه منطقة يمكن بناؤها، أي كمجال للقدرة⁶، ويمكن التأثير فيه وتلافي الأخطاء التي يمكن أن تقع فيه، على اعتبار أنه لم يحصل بعد، فإن نظرة صانع القرار لدينا إلى هذا النوع من الدراسات مازال يغلب عليها طابع عدم الاهتمام والتعامل مع المستقبل على أساس أنه مجال جبري لا اختيار فيه ولا يمكن عمل شيء إزاءه.

وتسعى هذه الورقة البحثية إلى استشراف أولويات الدولة وانتظارات الشباب المحتملة في موريتانيا العام 2040، وتنبع أهميتها من كون الدولة تعد هي: «الكيان السياسي والإطار التنظيمي

³ انظر : جاك دوه نيد ييه دي فابر، الدولة، ترجمة : أحمد حسيب عباس، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، د.ت.ن، ص.3.2.

⁴ انظر : عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الطبعة الأولى، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، سبتمبر/ 2008، ص 14.

⁵ ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، 195، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 13.

⁶ انظر : هوغ دو جوفينيل، الاستشراف والسياسة، ترجمة : هيئة تحرير دورية استشراف، دورية استشراف للدراسات المستقبلية، العدد الأول، 2016، ص 18.

الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو إرادتها شرعا فوق إرادة الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه وحق استخدامها، في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان الخارجي»⁷، مما يعطي أهمية كبيرة لأدوارها في مختلف الميادين، خاصة أن أدوار الدولة قد تعاضمت بشكل كبير في الوقت الحاضر، ففي الماضي كان نشاط الدولة مقتصرًا على ميادين القضاء والدفاع والأمن دون غيرها من الميادين والمجالات الأخرى، مما جعلها تشتهر لدى بعض الدارسين بتسمية الدولة الحارسة، أما في الوقت الحاضر فإن الدولة أصبحت تقوم بأدوار كبرى ومختلفة في شتى الميادين والقطاعات، سواء كانت مجالات إدارية أو اقتصادية أو اجتماعية، مما يعني أننا قد انتقلنا إلى نمط آخر من أنماط الدولة عرف لدى الدارسين والمختصين بنمط الدولة المتدخلة.

وقد ترافق مع تطور أدوار الدولة في مختلف الميادين وعي لدى الأفراد وخاصة الشباب منهم بأن الدولة موجودة أولا وأخيرا من أجل توفير الرفاهية لهم مما يعني أن الشباب بطبعهم لديهم توقع دفاق لأن تلعب الدولة دورا رائدا ومحوريا في حل مشكلاتهم والمساعدة في تحقيق طموحاتهم وانتظاراتهم، والشباب الموريتاني لا يعد بدعا من ذلك، خاصة أنه يشكل الأغلبية الساحقة من مواطني هذه الأخيرة .

أما الشباب بوصفهم ركيزة أساسية من ركائز المجتمع الموريتاني مثله في ذلك مثل باقي المجتمعات الأخرى، ومن هنا فإن صانع القرار الموريتاني ملزم بأن يولي أهمية خاصة للشباب ضمن مقاربه لمختلف القضايا، خاصة أن المجتمع الموريتاني هو مجتمع شبابي بامتياز، إذ تناهز نسبة الشباب فيه ما يربوا على 70/ %، لاسيما أن تأثير هذه الفئة على السياسات العامة في موريتانيا مايزال ضعيفا رغم كونها تظل أكثر الفئات المعنية بتلك السياسات، نظرا لكون أغلبية الموريتانيين هم من هذه الفئة.

ثانيا : تحديات الشباب الموريتاني وألويات الدولة في العام 2040

بالنسبة للحالة الموريتانية فإنه في ظل ضآلة ما أنجزته الدولة من انتظارات الشباب في الفترة الماضية فإنه يكاد كل شيء يشكل أولوية بالنسبة للشباب، لكن من المتوقع أن تشكل هذه الأولويات أهم انتظارات الشباب من الدولة في العام 2040 :

⁷ انظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت.ن، ص 702 .

1 - تحقيق المساواة أمام القانون والقضاء على نفوذ البنى التقليدية : لعل واحدة من أهم وأكّد الأولويات التي ينتظر الشباب الموريتاني من الدولة أن تشتغل عليها في العام 2040 هي تحقيق المساواة أمام القانون وتقليص نفوذ البنى التقليدية، خاصة أنه على الرغم من أنه كان من المفترض أن يختفي نفوذ البنى التقليدية نهائياً لتحل محله سلطة الدولة، وأن يتحول الفرد الموريتاني من ربة الولاء والارتهاان القبلي والجهوي والعرفي والشعور بل والقناعة بالانتماء إلى كيان سياسي جامع، يحقق في كنفه المواطنة والعيش الكريم فإن ذلك لم يحصل على الإطلاق⁸، فالبنى التقليدية في موريتانيا مازالت لم تضع أسلحتها بعد ولم تخل مكانها للدولة الوطنية، ومازالت تنافسها على أكثر من صعيد، بل وأثبتت تلك البنى أنها قادرة في بعض الأحيان ليس فقط على منافسة الدولة وإنما على قهر الدولة والتفوق عليها أيضاً، فوجود أجهزة موازية للدولة مثل القبيلة بهياكلها ونفوذها القوي واستقلاليتها الاقتصادية والاجتماعية النسبية عن الدولة⁹، يعد من وجهة نظر الشباب معوقاً من أكبر معوقات التنمية في موريتانيا وحائلاً يقف عائقاً دون تطبيق القوانين بشكل متساو على الجميع، وبالتالي فإن القضاء على نفوذ البنى التقليدية في المجالين السياسي والقانوني سيكون على الأرجح واحداً من أكبر انتظارات الشباب من الدولة في موريتانيا العام 2040.

2 - حل مشكلات المهاجرين وتوفير مختلف سبل ووسائل الدعم لهم : تطرح الهجرة بشكل عام والهجرة غير النظامية بوجه خاص تحديات لاحصر لها على مختلف البلدان حتى الأكثر تقدماً منها، بدليل أنه حتى الولايات المتحدة التي يعتبرها الكثيرون القوة الأكبر والأعظم في التاريخ لم تتمكن من التغلب على تلك التحديات حتى الآن، رغم إنفاقها مليارات الدولارات، و تسييجها لحدودها بشكل شبه كامل تقريباً، والأمر نفسه يمكن قوله حول أوروبا، وإذا كان هذا هو حال القوى الكبرى بهذا الخصوص فإن وضع بلدان الجنوب أسوأ بكثير.

ومن بين البلدان التي تواجه مشكلات كبرى في تدبيرها للهجرة غير النظامية في الآونة الأخيرة موريتانيا، التي تحولت فجأة ودون سابق إنذار إلى بلد مصدر للهجرة غير النظامية بعد أن كانت في الماضي بلد عبور ومستقر للمهاجرين غير النظاميين، حيث تقدر بعض الإحصائيات عدد المهاجرين غير النظاميين من موريتانيا إلى الولايات المتحدة عبر حائط المكسيك بحوالي خمسين ألفاً، أغلبيتهم الساحقة إن لم يكن جميعهم من الشباب.

⁸ انظر : محمد المختار سيدي محمد، الرحيل إلى الدولة، المجتمع والدولة في موريتانيا من 1961-1978، انواكشوط، المكتبة الوطنية، 2012، ص 206.

⁹ انظر : رجال بوبريك، زمن القبيلة السلطة وتدبير العنف في المجتمع الصحراوي، الرباط، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، 2012، ص 343.

مما يجعل هذه القضية ضمن أولوية الأولويات بالنسبة للشباب الموريتاني، وفي ظل استمرار هذه التدفقات الكبيرة من المهاجرين من الشباب الموريتاني إلى الولايات المتحدة فإنه من المتوقع أن تصبح هذه القضية أكثر إلحاحا بالنسبة لهذه الفئة المهمة من المجتمع الموريتاني، وبالتالي فإن الشباب ستنصب انتظاراته من الدولة في العام 2040 على الأرجح على جعل الدولة تولى إهتماما أكبر على قضية الشباب المهاجرين، سواء من خلال توفير ظروف مؤاتية لعودة وإدماج من يود العودة منهم، أو من خلال توفير مختلف أوجه الدعم لمن يودون الاستمرار في الاستقرار في بلاد المهجر، أو من خلال إشراكهم في صناعة القرارات الرئيسية المتعلقة بالهجرة وجعلهم فاعلين أساسيين فيها .

ثالثا : معالجة قضايا البيئة والتلوث

تُعدّ موريتانيا واحدة من أكثر البلدان العربية تأثرا بالتغيرات البيئية، فهي علاوة عن كونها تقع في منطقة الساحل الإفريقي التي تعد من بين أكثر مناطق العالم تعرضا للتغيرات البيئية المفاجئة، فإنه على الرغم من تمتعها بموارد طبيعية هامة وتنوع بيئي بارز فإنها تواجه تحديات بيئية عديدة تشكل تهديداً متزايداً على أمنها البيئي واستدامة تنميتها، خاصة وأن مستوى التهديدات البيئية فيها مثلها في ذلك مثل باقي بلدان الجنوب آخذ في التصاعد بشكل مهول وغير مسبوق، فعلى سبيل المثال فإن التنبؤات الصادرة عن النماذج المناخية تشير إلى أنه في المناطق الأكثر جفافا فإن نسبة البخار سوف تزيد في حين أن مستويات رطوبة التربة سوف تنخفض، ونتيجة لذلك فإن بعض الأراضي المزروعة أو الصالحة للزراعة حاليا ستتحول إلى أراضي غير صالحة للزراعة، كما ستصبح بعض الأراضي العشبية قاحلة بشكل متزايد، مما سيسهم بشكل مباشر في مضاعفة الآثار الناجمة عن الفقر والنزوح القسري والهجرة غير النظامية، وسيؤجج المزيد من الصراعات، وسيعيد التفاعل بين تلك العوامل ورسم خارطة المخاطر المحدقة بالمنطقة، لأنه سيجعل قاعدة مواردها الطبيعية أكثر هشاشة، وبالتالي شديدة التأثير بالعوامل الداخلية والخارجية، وهذه المعطيات جميعها من المتوقع أن تجعل من موضوع معالجة قضايا البيئة والتلوث وأحدا من أهم انتظارات الشباب من الدولة في موريتانيا العام 2040.

رابعا : مقاومة الفقر والهشاشة

ترتبط الهشاشة في الغالب بالفقر إذ أن هذا الأخير يشكل في الآن نفسه شكلا من أشكالها وعاملا من أهم العوامل التي تساهم في زيادتها، ولكن هناك أنواعا أخرى من الهشاشة ذات الطابع

المادي أو الاجتماعي¹⁰، وحسب المعطيات المتوفرة فإن ما لا يقل عن نسبة 42% من سكان موريتانيا يعيشون تحت عتبة الفقر¹¹، وفي ظل استمرار السياسات المتبعة من قبل الدولة حاليا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وهي السياسات الموغلة في الليبرالية فإن هذه النسبة مرشحة للإرتفاع بشكل كبير خلال الخمسة عشر عاما القادمة، ومن المتوقع والحال هذه أن تشكل مقاومة الفقر والهشاشة أولوية قصوى ضمن انتظارات الشباب من الدولة في موريتانيا العام 2040.

الخاتمة

حاولت هذه الورقة وعلى الرغم من الوعي بنقائصها المعرفية والمنهجية مقارنة موضوع انتظارات الشباب من الدولة في موريتانيا العام 2040، وذلك من استشراف طبيعة تلك الإنتظارات انطلاقا من واقع الأولويات الحالية للشباب، والمسارات المستقبلية المتوقعة، وقد خلصت إلى أنه على الرغم من أن هناك الكثير من الانتظارات الراجعة من جهة أولى إلى طبيعة الدولة باعتبارها بحكم تكوينها وصلاحتها الأقدر على تحقيق تلك الانتظارات، وراجع من جهة أخرى إلى طبيعة نظرة الموريتانيين بشكل عام والشباب بشكل خاص إلى الدولة، وهي النظرة القائمة على أن الدولة تشكل المنقذ الوحيد أمامهم وأنها هي الوحيدة القادرة على حل مشكلاتهم، مهما كانت تلك المشكلات معقدة .

بيد أنه وعلى الرغم من سقف الانتظارات العالي من الشباب للدولة فإن أهم انتظاراتهم منها في موريتانيا العام 2040 بحسب ما خلصت إليه هذه الورقة ستكون هي أربعة انتظارات رئيسية : أولها وأكثرها إلحاحا هي تحقيق المساواة أمام القانون وهو الأمر الذي يمر حتما عبر القضاء على نفوذ البنى التقليدية في الميدانين السياسي والقانوني، إذ أن هذه البنى تشكل أكبر معوق على الإطلاق أمام تطبيق القانون وتحقيق المساواة أمامه، أما ثاني تلك الانتظارات فهو ضرورة حل المشكلات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين الشباب وتوفير مختلف وسائل وأساليب الدعم لهم .

أما ثالث هذه الانتظارات فهو معالجة قضايا البيئة والتلوث التي بلغت في موريتانيا حدا غير مسبوق وأصبحت تشكل فيها خطرا وجوديا يهدد بقاء الدولة من الأساس، أما رابع تلك الانتظارات فهو محاربة الفقر والهشاشة، خاصة أنهما أخذان شيئا فشيئا في التغول في مختلف أوساط المجتمع الموريتاني، وخاصة منه فئة الشباب.

10 وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في موريتانيا، انواكشوط، اليونسيف يونيو 2013، ص 7.

11 المرجع نفسه، ص 12.

هجرة الكفاءات الطبية التونسية الى الخارج نزيف يهدد قطاع الصحة في تونس بحدود 2040

أحمد عثمان

دكتور في الديمغرافيا الاجتماعية

مقدمة

عرف العصر الحديث تفاقماً لظاهرة الهجرة عموماً من خلال تزايد أعداد المهاجرين مثلما يشير إلى ذلك أنطوني غدنز: «ليست الهجرة ظاهرة جديدة، غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي. وأصبحت أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم. وتشير بعض التقديرات إلى أن المهاجرين في مختلف أنحاء المعمورة عام 2010 فاقوا ثمانمائة مليون شخص يشملون نحو عشرين مليوناً من اللاجئين. ويُعتقد أن هذه الأعداد ستتزايد في القرن الحادي والعشرين، بل إن بعض علماء الاجتماع يُطلقون على أيامنا هذه «عصر الهجرة»¹.

تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات العربية الى الخارج من أعقد و أخطر المشاكل التي تواجه هذه الدول، لما لهذه الفئة من مكانة وخصوصية في النسق المجتمعي من حيث الدور الذي تؤديه باعتبارها المحرك والدافع الأساسي للنهوض بالتنمية والتطور والإقلاع الاقتصادي، ان ظاهرة هجرة الأدمغة بمثابة عملية استنزاف للثروة البشرية ما من شأنه أن يعطل عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية و مختلف المجالات الأخرى على حسب درجة التأثير واذا تناولنا هجرة الكفاءات الطبية الى الخارج فان الاستنزاف سيكون على مستويين الأول اهدار هذه الطاقات بعد تكوينها المكلف وحرمان طالبي الخدمات الصحية من كفاءاتنا، فهجرة الأدمغة التي هي نقمة على دولهم الاصلية، أصبحت مكسباً قيماً لدول المقصد وهي في الغالب دول اوروبا الغربية وامريكا وكندا وبعض دول الخليج العربي مستغلة أداء ومردود هاته الكفاءات البشرية الجاهزة والمؤهلة بالمجان، بالمقابل خسارة الدول الأصلية من ميزانياتها حول الانفاق على تكوينها، دون الاستفادة من عطائها، ما يعبر عن فشل سياساتها الوطنية في استقطاب واستغلال هذه الطاقات البشرية.

¹ غدنز، أنطوني، علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصباغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005.

سواء فور تكوينها او بعد قضاء سنوات معينة بالغربة واكتساب مزيدا من الخبرة والتجربة. فقد شهدت الدول العربية ارتفاعا مرعبا في أعداد المهاجرين من مختلف الأدمغة.

يعيش حوالي 258 مليون شخص خارج حدود اوطانهم متوزعين على القارات الخمس الا ان الدول الغربية أكثر جذبا لمهاجرين بكافة اصنافهم. وقد كانت النسبة العالمية للمهاجرين من مجموع سكان دول الاستقبال بحدود (3,3%)، تستقطب دول الخليج العربي أكبر نسبة عالمية للمهاجرين مقارنة بعدد سكانها حيث وصلت النسبة في دولة الامارات العربية المتحدة الى (83,7%) تليها قطر بنسبة (73,8%) ثم الأردن لاحتضانه الشعب الفلسطيني بنسبة (40,2%) المهاجرين من مجموع السكان. والسعودية بنسبة (31,4%) وقد توزعت النسبة في القارة الامريكية بين كندا (21,9%) وأمريكا بنسبة (14,4%). اما في القارة الأوروبية فان سويسرا تعد من أكبر الدول الأوروبية التي توجد بها أعلى نسب للمقيمين الاجانب، اذ ما يقرب من (30%) من سكانها مولودين خارج حدودها. تليها المانيا بنسبة (14,9%). على الصعيد العربي فإن دول الخليج تستقبل أكبر عدد من المهاجرين.

اما في تونس موضوع الدراسة، تشكّل ظاهرة هجرة الكفاءات نزيفا حقيقيا للثروة البشرية في تونس وهي ظاهرة تعود حسب المختصين إلى ضعف مستوى الأجور وانتشار البطالة والاختلال بين ما توفره الجامعات من شهادات علمية وبين ما يَطْلُبُه سوق الشغل من حاجيات. ما تعانیه الحالة التونسية من نسبٍ عالية من البطالة المتخصصة في أوساط الخريجين من أطباء ومهندسين وأساتذة، تصل إلى (24%)، يزيد في قفاتها وتعقيداتها النفسية والاجتماعية تصاعد موجات اليأس من تبدل الأحوال وتغير الأوضاع نحو الأفضل والأحسن. أن هجرة الكفاءات التونسية تمثل الوجه الخفي لسياسة تهجير الكفاءات التونسية إلى أوروبا، والتي قننتها اتفاقيات مبرمة مع أطراف أجنبية، منها اتفاق «الشراكة من أجل الحركة» الموقعة مع الاتحاد الأوروبي في مارس/ آذار 2014، تزامنا مع اعتماد برنامج العمل التونسي الأوروبي الذي فتح المجال للمفاوضات بشأن اتفاق التبادل الحر الشامل.. وكذلك اتفاق «الشراكة من أجل الشباب» الموقع في بروكسيل سنة 2016، ولم يكشف عن مضامينه، كما الشأن بالنسبة لمشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعقد، واتفاق «الشراكة من أجل الحركة» الذي أرسى مبدأ «الهجرة الانتقائية»، بحيث يقع تيسير منح تأشيرة الإقامة طويلة الأمد والعمل لفائدة الطلبة أو الكفاءات العلمية والطبية التي تحتاج إليها أوروبا مقابل تضييق الخناق على الهجرة غير النظامية، وإلزامها بالعودة إلى تونس.

تُعتبر هجرة الكفاءات الطبية التونسية الى الخارج واحدة من اخطر القضايا التي تشغل المجتمع المحلي وتطرح عدة إشكاليات على المدى المتوسط والبعيد فهي ظاهر سلبية تحرم

البلاد التونسية من الاستفادة من خبراتها ومؤهلات كفاءاتها التي عملت جاهدة على تأهيلها لسنوات طويلة اذ ان دراسة الطب لا تقل عن عشر سنوات وهي ظاهرة معقدة ومركبة متعددة الأسباب والعوامل تكمن احدى صعوباتها في رفض الكفاءات الطبية التونسية المهاجرة العودة والاستقرار في ارض الوطن بعد حصولهم على الخبرات والتجارب العلمية والمهارات التقنية والتي يمكنها ان تساهم في دفع عجلة التنمية في تونس. ويمكن رصد خطر هجرة الكفاءات، والهجرة عموما، في أنها أصبحت في الراهن التونسي ثقافة مجتمعيّ ترسّخت في أذهان الشباب، وحتى الكهول، فالطلبة والأطباء والمهندسون وأساتذة التعليم العالي غدوا يعيشون على وقع رحيل مبرمج، بعد أن فقدوا الأمل في قدرة السياسيين والطبقة الحاكمة على إخراج تونس من نفق أزمتها المستحكمة.

تحوّلت هجرة الكفاءات التونسية، تبعا لكل المؤشرات، من ظاهرة عاديةً إلى نزيّف قد يشلّ قريبا قطاعات حيوية في منظومة التنمية الشاملة. ولعل دوائر مسؤولة ومختصة في الدولة التونسية تأخذ هذا الملف بعين الاعتبار، فتوليّه ما يلزمه من الدراسة وآليات إيقاف النزيّف، وفقا لخطة قريبة المدى. ان نسبة المهاجرين والمهجرّين» من الكفاءات الصحية مرتفعة قبل 2011 وبعد تجربة الانتقال الديمقراطي الهش الذي تمر به تونس وبعض الدول العربية فان الأرقام المتغيرة باستمرار لم تعطي للباحث مؤشرات دالة وعلمية يمكن اعتمادها لدراسة هذه الظاهرة ومعرفة حدودها المستقبلية. لقد شهدت تونس منذ السبعينات والثمانينات من القرن العشرين هجرة العديد من الكفاءات العلمية خاصة الأطباء بأغلب اختصاصاتهم نتيجة تردي الأوضاع المهنية والأمنية الناجمة عن التجاوزات والنزاعات والاستقواء ببعض الجهات والمنظمات وتدهور الظروف الاجتماعية كالفقر والبطالة إضافة الى انهيار الأنظمة الصحية نتيجة تقاعس السياسات العمومية عن دورها المركزي في العناية بقطاع الصحة واستقواء بعض المؤسسات الصحية الخاصة واستضعاف القطاع العام للصحة العمومية وانتشار الاوبئة والامراض المعدية، كانت هذه العوامل المباشرة وغيرها الدافعة الرئيسي للهجرة، وكان الاتجاه مجهولا أحيانا الا ان البوصلة كانت عادة نحو الشمال. نحو أوروبا الغربية وثم امريكا وكندا واليوم دول الخليج العربي. أوروبا كانت فرنسا في البداية تمثل فضاء مفتوحا يستقبل العديد من الأطباء التونسيين المهاجرين بحكم عامل اللغة وتقارب المستويات العلمية والمعرفية في الاختصاص الا ان حلم الوصول الى بقية دول أوروبا الغربية ظل يراود اغلب الأطباء المهاجرين. لتتحول النظرة الى الهجرة من مجرد ظاهرة اجتماعية الى مسألة مصيرية باعتبار انها أصبحت كما سنرى هجرة دائمة للعديد من الإطارات الصحية المهاجرة كرها او طوعا. وان دراسة ظاهرة هجرة الادمغة ممكنة على عدة مستويات، ابستمولوجيا

يمكن القول ان المعرفة قادرة على دراسة هذه الظاهرة وتحليلها الا ان حلولها لن تكون الا سياسية بيد الدولة اذ يمكن القول انها استراتيجيات مستقبلية يجب العمل عليها ورسمها وتحديد غاياتها وأهدافها وبرمجة سقفها الزمني، فهي من المخاطر التي ستتحول الى كوارث صحية. بحدود سنة 2040 وما بعدها

أولا : الإطار النظري والمفاهيم

1/ هدف الدراسة

- التعريف مفهوم هجرة الأدمغة وتحليل الظاهرة وتحديد حجم خطورتها ؛ والتعرف على الدوافع الطاردة والجاذبة لهجرة الأدمغة الطبية التونسية ؛ وحديد الانعكاسات السلبية لهجرة الأدمغة الطبية التونسية؛ كما يهدف هذا البحث الى تحديد المحركات والسياقات التي ظهرت فيها هجرة الإطارات الصحية التونسية (أطباء الصحة العمومية وأطباء الاختصاص) وانعكاساتها على مستقبل قطاع الصحة في تونس على المنظور المتوسط والبعيد. كما تهدف الدراسة الى التعرف على الملامح السوسيو-ديمغرافية العامة للأطباء المهاجرين التونسيين، ودراسة أنواع الهجرات التونسية وتحديد الأسباب والاكراهات والتحفيز والتطلعات والمصير. ومحاولة فهم تفكير هذه الفئة وكيف توصلت الى قناعة مآلها الهجرة. والتعرف على مسارات الأطباء المهاجرين ودراسة السياقات التي ظهرت فيها هذه الهجرات، المراحل والظروف التي مرت بها هؤلاء المهاجرون، الموارد المتاحة، والعقبات والمخاطر التي تواجه الأطباء المهاجرين إذا عادوا الى الوطن الأصلي ... من هم الفاعلون الاجتماعيون في هذه الظاهرة المركبة، ادوارهم علاقاتهم الجيو-استراتيجية العابرة للقارات، ومعرفة المسالك والدروب التي يمر بها هؤلاء، وتحديد فرص النجاح والفشل...معرفة وتحديد المحركات والديناميات الدافعة لهجرة الأطباء التونسيين، والشغور الذي سينعكس كارثيا على قطاع الصحة العمومية في تونس إذا تواصل هذا النزيف دون اتخاذ تدابير عاجلة للحد منه او تعويضه.

2/ إشكالية البحث

- الى أي حد يؤثر هجرة الأطباء على قطاع الصحة العمومية في تونس في المستقبل القريب والبعيد ؟
- ما هي المحددات البنوية والهيكلية المؤثرة على حركية هجرة الكفاءات الطبية التونسية ؟،
- كيف تحدد هذه الظاهرة منطق الحق والواجب المتقابل ؟ حق في الهجرة وواجب الدور الاجتماعي والوظيفي.

- ما هي عوامل الجذب والطرده التي تدفع الكفاءات الطبية التونسية للهجرة ؟
- ماهي المبررات الذاتية والموضوعية التي تدفع بالدول المستقبلة للأطباء المهاجرين ان تتوخى سياسات تشريعية وفرص إقامة مغرية لفائدة الأطباء الوافدين. تاركين وراءهم شعبا عرضة للمرض وموت او تركهم يواجهون الموت البطيء اليس هذا تعسفا في استعمال الحق ؟
- ما هو موقف الدولة باعتبار انها المصدرة للهجرة تجاه الفراغ وتداعياته الذي ستركه هجرة الكفاءات الطبية التونسية الى الخارج ؟ ولى أي حد تؤثر هجرة الاطباء على الامن الصحي في تونس ؟
- فيما تتمثل السياسات العمومية المتبناة بهدف التصدي لظاهرة هجرة الأطباء، وهل توحى بإرساء استراتيجيا وطنية للحد من هذا النزيف واعتباره خدمة مصالح دول على حساب دول أخرى ؟ وما هو مستقبل الأطباء التونسيين المهاجرين ؟ وفي أي ظروف امنية واجتماعية وصحية يعيش الأطباء المهاجرون ؟
- كيف يمكن لظاهرة اجتماعية مقبولة منذ القدم في ذهن البشر ان تتحول الى معضلة صحية / امنية ؟ وكيف يمكن لها ان تؤثر على الامن الصحي في تونس بحدود 2040 ؟

3/ فرضيات البحث

- للإجابة عن أسئلة هذا البحث وتحليل إشكالياته انطلقنا من الفرضيات التالية :
- تتراوح محددات هجرة الأطباء بين عوامل الطموح الذاتي والاستياء المجتمعي، ولإن مست هذه الظاهرة بالأمن الصحي والإنساني فإننا نتوقف عند منطقتي الامن الصحي المتقابل.
 - تعود أسباب هجرة الأطباء التونسيين الى عوامل اقتصادية واجتماعية وامنية وعلمية... كما يمكن تصنيفها الى عوامل جاذبة وأخرى دافعة. الى جانب ظهور فاعلين اجتماعيين جدد سميناهم العوامل المساعدة فالى أي مدى ساهمت هذه العناصر في التشجيع على الهجرة.

4/ منهجية البحث

لقد اعتمدنا على منهج يجمع بين الكمي والكيفي في آن واحد، فيؤكد البعد الكمي في جمع الإحصائيات والمتغيرات الإحصائية، من مؤشرات وبيانات وجداول ورسومات تساعد على فهم الظاهرة المدروسة، عبر بعد ثان يكتمل من خلاله دور المنهج المعتمد، والمتمثل في الجانب

الكيفي والمقاربة النوعية لمجموع الإحصائيات التي تمّ جمعها في المستوى الأول، زيادة على تحليل المواقف والآراء المتباينة تجاه العلاقة الكامنة وراء ديمغرافية الهجرات. كما اعتمدنا منهج المقابلة مع بعض الأطباء المهاجرين لمعرفة الأسباب والطموحات والدوافع الكامنة وراء هذه الظاهرة واعتمدنا المنهج التاريخي : وهو منهج يقتضي تتبع الجوانب التاريخية للظاهرة بالإضافة الى اعتماد النهج الوصفي وهو منهج يقتضي وصف الظاهرة المدروسة وتحديد أسبابها والوقوف على ابعادها والاهتمام بأكثر المجالات الأكثر عرضة للتغير الديمغرافي، اما المنهج التحليلي فقد اعتمدناه لتحليل الأسباب والعوامل التي ساهمت في ظهور هذه الظاهرة وتشكلها خاصة بعد 2011 وتحليل ابعادها.

5/ المفاهيم

الهجرة

نعني بالهجرة الحراك الاجتماعي من سفر، وتنقل خارج البلد، اضطرارا او اضطرادا، او سعيا وراء الفرص المتاحة والمتوفرة في البلد المستقبل والإقامة بشكل دائم او مؤقت. كما تعني الهجرة الدولية حسب ما جاء في دستور المنظمة الدولية للهجرة المعدل في 20ماي 1987 «هجرة اللاجئين والأشخاص المتنقلين والأشخاص الآخرين المرغمين على مغادرة بلادهم»². اما في الموسوعة السياسية فتدل كلمة «الهجرة على الانتقال المكاني او الجغرافي لفرد او جماعة» اما «التهجير فهو الارغام على الهجرة بالقوة والتهديد»³. مما لا شك فيه ان هنالك عوامل دافعة للهجرة وهنالك عوامل جاذبة الا اننا سنختصر في هذا البحث عن العوامل الدافعة للهجرة لما لها من خطورة بالغة على تونس والعوامل المستقبلية للكفاءات الطبية التونسية.

ثانيا : المقاربة التاريخية للهجرة

تعرف الدول الأوروبية وامريكا وكندا ودول الخليج العربي نقصا كبيرا من حيث الكفاءات الطبية، خاصة في الاختصاصات الحديثة والمستجدة كما تشهد نفورا من دراسة الطب الذي اصبح يتطلب إمكانيات وجهدا ووقتا أطول للدراسة والتربص واصبح الأطباء الغربيون ينفرون من بعض التخصصات وبعض الامراض الخطرة او المعدية وغيرها فالمواطن الأوروبي والخليجي يتجه اليوم الى الاشتغال في المناصب ذات الاجر والعوائد المرتفعة اين تتوفر ظروف العمل الحسنة...وهو

² المنظمة الدولية للهجرة، دستور المنظمة الدولية للهجرة، (جنيف سويسرا 1987)، ص 5.

³ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء السابع، الطبعة 1، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1994)، ص 67.

ما سبب نقصا في بعض القطاعات ودفع الدول المستقطبة للكفاءات الطبية التونسية لتقديم مزيدا من الحوافز والاعفاءات.

لفهم عميق لظاهرة الهجرة عموما وهجرة الكفاءات خصوصا خارج السردية المتداولة باعتبارها تدرس الهجرة في دول الاستقبال ولدراسة الهجرة بطريقة علمية لا بد من فهم وضعية المهاجر في البلد الأصلي وبلد الاستقبال فقد أحدثت دراسة ظاهرة الهجرة من طرف عالم الاجتماع الجزائري عبد المالك صياد تغييرا كبيرا في أدوات ووسائل التحليل السائدة التي كانت محكومة بنظرة أحادية، أي تحليل ظاهرة الهجرة من وجهة نظر مجتمع الاستقبال وحده، حيث اعتبر أن هذه الظاهرة تخص مجتمعين اثنين هما المجتمع الأصلي، أي مجتمع الانطلاق، ومجتمع الاستقبال.

مقابل مصطلح الهجرة، استعمل عبد المالك صياد مصطلحين هما : «*émigration*» و«*immigration*» فالمصطلح الأول يمكن ترجمته إلى الهجرة، هو انتقال من البلد الأصلي نحو بلد آخر. أما المصطلح الثاني، والذي يمكن ترجمته إلى مصطلح الغربة، يعني التواجد والعيش في البلد المُستقبل. إذن فالهجرة حسب صياد تكون دائما من البلد الأصلي نحو بلد الاستقبال، وتكون غربةً في بلد مُستقبل، فيكون المُنتقل مهاجرا من بلده الأصلي ليصبح مُغتربا في بلد مُستقبل له.⁴

ثالثا : العوامل الدافعة «الطاردة» للهجرة (الاقتصادية والاجتماعية، والعلمية)

تعتبر نظرية عوامل الجذب وعوامل الطرد من أكثر النظريات شيوعا في تحليل الدوافع التي تدفع الأدمغة للهجرة، وتقوم هذه النظرية على فرضية أن الأشخاص ذوي الكفاءة العالية تهاجر لأن هناك عوامل «طاردة» دافعة لهم من موطنهم الأصلي، وأن هناك عوامل جاذبة لهم في بلدهم المضيف.

تُعرف العوامل الطاردة للكفاءات بانها مجموعة الأسباب والمعوقات التي تعوق عمليات التطور الفكري والعلمي والاقتصادي، مما يحفز الكفاءات المحلية لاتخاذ قرار الهجرة بحثا عن مكان للاستقرار المهني مدعوما بمحفزات الإبداع وقد تكون تلك المعوقات والأسباب نتيجة لعوامل متعددة.

⁴ عبد الله بلعباس، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد : من السياق التاريخي إلى النموذج السوسولوجي المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية عدد 62 سنة 2013 (الجزائر 2013)، ص 25

نعني بالدوافع الطاردة مجموعة العوامل التي يواجهها أصحاب الأدمغة والكفاءات والتي تقف حجرة عثرة أمام تحقيق طموحاتهم وآمالهم وأهدافهم، وتنقسم هذه الدوافع إلى دوافع سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو تقنية.⁵

لفهم أفضل للعوامل الدافعة للهجرة ودراسة ظاهرة الهجرة من جميع جوانبها، في العالم عامة وفي الدول الإفريقية خاصة وبالعودة إلى أعمال عبد المالك صياد الذي أعطى لها معان ومصطلحات جديدة. "لقد كان يهتم بكل المصادر التي تمكن من الفهم الجيد لواقع الهجرة، ولكل الإشكاليات التي كانت تظهر تدريجيا في حقل دراسات الهجرة منذ بداية الستينيات⁶ وأحدث قطعة مع الدراسات السابقة التي كانت تتناول الظاهرة تناولا أحاديا قائما على تمركز إثني لا يؤدي إلا إلى دراسة سطحية جزئية لها: «كل دراسة للهجرة تتجاهل الظروف الأصلية للمهاجرين ستحكم على نفسها بأنها لا تعطي في الوقت نفسه لظاهرة الهجرة إلا رؤية جزئية وقائمة على تمركز عرقي»⁷. استبدل عبد المالك صياد هذه الدراسة الأحادية المتحيزة بدراسة ثنائية تتناول مسار المهاجرين من بلدهم الأصلي إلى بلد الاستقبال وداخله أيضا، انطلاقا مما يحملونه من إرث ثقافي وما يجدونه أمامهم من ثقافة مختلفة ومغايرة «تعتبر الغربة موضوعا مُشوّهاً. يجب أن نعرف الهجرة، يجب أن يكون لدينا اهتمام بالهجرة ودراستها، حتى نتذكر أن كل مغترب هنا هو مهاجر من مكان ما من هناك، حتى نتمكن من إعادة تركيب طرفي أو وجهي الظاهرة نفسها، حتى نحاول إعادة بناء الموضوع في كليته»⁸.

1/ الدوافع الاجتماعية والاقتصادية

يُشكل النظام الاجتماعي للدول المتقدمة بما يحتويه من انساق متنوعة عامل جذب للكفاءات العلمية من اغلب الدول النامية فتعتبر العادات والتقاليد البالية والمتحجرة كطرق العلاج البدائية كالتداوي بالسحر والشعوذة وطلب الشفاء بمقرات الاضرحة، والسخرية من العلماء والكفاءات وتهديدهم والاستقواء عليهم بالنقابات والأحزاب، وعدم تقدير المجتمع لكفاءاتهم العلمية واهميتهم وتهميشهم بطرق ممنهجة وتوظيفهم في غير اختصاصهم يعمق لديهم الشعور بالاعتراب.

⁵ العروسي احمد، هجرة الادمغة العربية، الأسباب والحلول، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 12، العدد 4، أكتوبر 2020، ص ص 16-17.

⁶ Poinso, M. (2009). «L'héritage de Sayed». in Hommes & Migration, n° 1278, p. 1.

⁷ Sayed, A. (1999). *La double absence*, Paris, du Seuil, p. 56.

⁸ Sayad, A. (2002). *Histoire et recherche identitaire, suivie d'un entretien avec Hassan Arfaoui*, Paris, ed. Bouchène, p. 88.

تتعدد العوامل الاقتصادية المتسببة في هجرة الكفاءات الطبية التونسية الى الخارج أهمها :

- **صعوبة الظروف المادية للباحثين** : تنخفض رواتب الإطارات الطبية في تونس الى حدود لا يُمكن لها ان تؤمن مستوى من العيش اللائق او لتخصيص جزء منها للبحث العلمي خاصة إذا ما قارناه برواتب ودخل بعض الفنانين او لاعبي كرة القدم او بعض الحرفيين.

- **الارتباط والزواج بالأجنيبات** : تُهاجر الكفاءات الطبية التونسية الى الغرب في سن الزواج وكثيرا ما يرتبط العديد منهم بأجنيبات للزواج نتيجة التكيف مع إيقاع الحياة الغربية ويصعب على الاجنيبات وأبناء «الجالية» الذين تربوا في الغرب يصعب عليهم التأقلم والانصهار في تونس وبالتالي فان الاستقرار في الغرب يكون النتيجة الحتمية للعديد من الكفاءات الطبية التونسية المهاجرة.

- **انتشار الرشوة والفساد والمحسوبية** : تسيطر الذهنية القبلية والعشائرية على المجتمعات في الدول العربية، ولا تهمها المصلحة العامة بقدر ما يهتمها تسليم المناصب للقربى وأبناء أصحاب النفوذ، وهذا ما يولد شعورا بالإحباط لدى المتعلمين عموما والكفاءات المتخصصة خاصة المهاجرة والتي لها هاجس العودة الى ارض الوطن، مما يدفعهم البقاء في دول الهجرة قسرا.

- **عدم قدرة بعض الدول على تشغيل الأفراد الحاملين للشهادات الجامعية** : وذلك بسبب عدم تناسب تخصصاتهم مع مناصب الشغل المتوفرة، أو لعدم توفر مناصب الشغل أصلا، وبالتالي يجد أصحاب الأدمغة أنفسهم عاطلين عن العمل، وبالتالي ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات العلمية، وانخفاض مستوى معيشتهم⁹.

جمود الأنظمة وعدم مرونتها، ويأتي في مقدمتها غياب اللوائح التي تكفل حقوق المستثمرين، ووجود تلك التي تحد من اسهام رجال الاعمال الراغبين في المشاركة في التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار بأموالهم الخاصة في المجالات الحيوية الداعمة للاقتصاد العربي¹⁰.

الروابط الثقافية التاريخية الناجمة عن العلاقات الاستعمارية القديمة في الدول العربية حيث هاجر العديد من الأشخاص العرب إلى فرنسا على سبيل المثال ؛

⁹ لعتيبي تغريد. ظاهرة هجرة الأدمغة العربية : أسبابها وانعكاساتها والحلول المقترحة. مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الدولي الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، العدد. 6 السنة، 2018، ص 95.

¹⁰ المرجع السابق ص 95.

التخلف حسب تقرير حلف شمال الأطلسي فإنه ينظر لدول الضفة الجنوبية للمتوسط على انها تشكل تهديدا للغرب وليس خطرا، تهديدا ضد امن الدولة الاوربية من خلال الإرهاب المخدرات الفقر النمو الديمغرافي «الحركات الاسلامية...» فجنوب المتوسط يندرج ضمن جزء من العالم المسمى بـ «العالم الثالث» وحسب هذا التقرير، فإن التخلف والفقر يشكلان تهديدا حقيقيا ضد الامن والسلم الدوليين¹¹ وفي نفس هذا السياق فإن اختصاص الطب واعتباره مهنة نبيلة فإن التدرج فيها يتطلب مخابر بحث وامكانيات علمية ومادية كبرى يصعب على بعض الدول توفيرها وبالتالي فإن الأفق المغلق امام كفاءاتنا الطبية سيحكم عليها بالتحنيط والبقاء خارج دائرة تطور البحث العلمي وقد عملت الدول الغربية الاستعمارية على تعميق التخلف للاستفادة من واقع ومناخات الدول الفقيرة واستنزاف طاقتها.

الفقر : ان الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة الى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات. فالرواتب التي يتلقاها الأطباء في تونس وامام حجم المصاريف لن تضمن لهم العيش الكريم وإذا وسعنا من زاوية النظر فإن هذه الرواتب لن تحقق له الحد الأدنى من طموحاته وتطلعاته.

الجريمة المنظمة في حق قطاع الصحة العمومية يتعرض أطباء الصحة العمومية يوميا الى عدة اعتداءات جسدية من طرف طالبي الخدمات الصحية، وان كنا نلاحظ هذه الاعتداءات فإننا لم نلمس بالمقابل طرق ردعية بالإضافة الى الاستقواء على الكوادر الطبية بجهات مختلفة، وان تخريب المؤسسة الصحية في تونس ظاهرة متعمدة لإرباك قطاع الصحة العمومية لفائدة القطاع الخاص، كما ان احتكار بعض الادوية وبعض الأدوات والوسائل الطبية يجعل من طبيب الصحة العمومية حلقة هشة لن تصمد امام هذه الجرائم وغيرها.

2/ الدوافع السياسية

- **الاستقرار السياسي :** الذي يُعتبر من ضمن المحددات المهمة التي تدفع أبناء الدول غير المستقرة سياسيا للرحيل إلى بلدان لا تضع قيود على العلماء والمخترعين، بل تعمل على توفير لهم بيئة علم وتقدم، كما يُؤثر غياب آليات الديمقراطية التي تضمن مبدأ تكافؤ الفرص لكل المواطنين بالتساوي فأليات الارتقاء الاجتماعي في تونس ليست مبنية على حكم ذوي الجدارة ولذا فهي بالتالي لا تقدم نفس الفرص لكل المواطنين.

¹¹ *Les pays Sud-Méditerranées dans la stratégie de l'OTAN* www.nato/acad/fello/99-01/Sahli.pdf.

- انتهاك القوق والحريات الاكاديمية : وقد شهدت العقود الماضية العديد من المضايقات مما دفع العديد من الكفاءات التونسية الهجرة قسرا وتكون غالبا سرا وذلك بسبب انتهاكات حقوق الانسان والحريات الاكاديمية.

- البيروقراطية والقوانين والفساد الإداري والقوانين البالية : ان القيود السياسية المفروضة على البحث العلمي والإجراءات التعسفية تترك أصحاب الخبرات وتولد لدى الأدمغة الشعور بالاحتقان وتغذي لديهم أحلام الهجرة، بالإضافة إلى ذلك نجد الأمراض البيروقراطية المنتشرة داخل أجهزة إدارية تقليدية عفى عليها الزمن لا تؤمن بالتغيير ولا تقدر دور الأدمغة في التنمية، بالإضافة إلى صعوبة وصول الأدمغة إلى احتياجاتهم العلمية بسبب الروتين والمركزية الشديدة¹².

- تحديد نوعية البحوث العلمية التي تتماشى وتوجهات النظام ومعتقداته : تضع عديد الدول العربية قيودا سياسية على البحث العلمي فيحدد النظام نوعية البحوث العلمية التي تخدم رؤيته وتوجهاته، مما يدفع كم هائل من العلماء للتردد لتحقيق طموحهم العلمي في دراسة وتحليل ظاهرة ما بغية معالجتها وتقديم الحلول الملائمة بسبب أن نتائج الأبحاث قد لا تكون متوائمة مع طبيعة وسلوك المؤسسة الحاكمة¹³.

- القطيعة بين النظام السياسي والكفاءات العلمية : كانت العلاقة بين النظام والكفاءات العلمية متوترة في اغلب تاريخ البلاد فلم يتم تشريك الكفاءات والكوادر العلمية التونسية في مشاريع ومخططات التنمية وبالمقابل لم تجد المشاريع والأفكار والمقترحات التي تقدمها الكفاءات التونسية تجاوبا او تفاعلا او قبولا من النظام السياسي.

3/ الدوافع الأستمولوجية-العلمية والبحثية

- غياب مراكز البحث العلمي تكتفي الدول العربية باستيراد ما تحقق من انتاج علمي هزيل من الغرب وهي غير معنية اطلاقا بالبحث العلمي والتجديد البيداغوجي وبالمقابل فهي تحاول جاهدة تعطيل وعرقلة الكفاءات العلمية بتعلة التكلفة الباهظة للبحث وتأثير المخابر وتوفير مناخ سليم للبحث العلمي.

¹² زروق محمد البشير، هجرة الكفاءات العلمية، أسبابها، تداعياتها وإمكانية الحد منها. مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، مجلد 2، العدد 7، سبتمبر 2017، ص 16.

¹³ العتيبي، 2018، ص 92-93.

- اتساع الهوة والتفاوت التكنولوجي بين الدول الغربية وتونس قطعت دول أوروبا الغربية - وجهة الكفاءات الطبية المهاجرة - اشواطاً كبيرة وحققت مؤشرات بحثية جعلت الفارق بينهما يتسع باستمرار مما يدفع بالكفاءات الطبية التونسية لاتخاذ قرار الهجرة نحو الدول الغربية.

- التدرج العلمي تعتبر القيمة والمستوى العلمي والتقدم العلمي هو المعيار الأساسي للتوظيف والترقية ؛ ولتطوير التعليم والبحث العلمي ومنح الحوافز الكافية للبحث والتطور ؛ والعمل على وجود أنظمة تعليمية حديثة ومتطورة وضمان حرية الفكر والبحث وتوفير المناخ الملائم للعمل والبحث العلمي.

-عدم تقدير العلم والعلماء، إذ يكون اهتمام الحكومات أو حتى الشعوب بلاعب كرة قدم أو مغني، وتعلق له الاوسمة والميداليات ويحضونه بالتكريم والثناء، ويتم تهميش حاملي الشهادات العليا¹⁴.

- تختص بعض الكفاءات الطبية التونسية المهاجرة هناك بعض التخصصات يصعب بعث نظيراتها في تونس وتكوين مخابر وتوفير مستلزمات عملها ونتيجة لذلك يتحدد مصير هذه الفئة بالاستقرار النهائي ببلد المهجر.

- اشرف بعض الموظفين في تونس على مراكز البحوث وهم في غير اختصاصهم والتي لها الرأي والكلمة الأولى والأخيرة والحكم على الاعتراف بالشهادات الأجنبية ونظراً لعدم تخصصها في الميدان فإنها تعمل على عدم حماية الملكيات الفكرية وبراءات الإبداع والاختراع لإنجازات الكفاءات الطبية التونسية، مما أدى إلى ضياع الجهود والمعارف العلمية، خاصة في ظل غياب الحريات في المعاهد والجامعات والتضييق على حرية التعبير وعدم احترام حقوق الانسان.

رابعا : العوامل الجاذبة لهجرة الكفاءات الطبية التونسية

يقصد بهذه الدوافع مجموعة المحفزات والاغراء التي تعمل على توفيرها الدول المستقطبة، بهدف جذب واستقطاب أصحاب الأدمغة وبالتالي تكوين رأسمال بشري كفاء وفعال وبدون تكلفة¹⁵، ومن بين هذه الدوافع نجد ان تونس قد شهدت منذ فترة زيادة في عدد المهاجرين عموماً وهجرة الكفاءات خاصة ووفق المقابلات التي اجريناها مع العديد منهم اتضح ان نسبة كبيرة منهم يرغبون في الإقامة في دول المهجر بشكل دائم،

¹⁴ زروق، ص 17.

¹⁵ لبيب، ص 72.

1/ البحث عن فرص للحياة

تبحث الكفاءات الطبية التونسية المهاجرة عن ظروف اقتصادية جيدة هم في الحقيقة فاعلون اجتماعيون جدد لم تعهدهم ظاهرة الهجرة بهذا الحجم الا في السنوات الأخيرة خاصة بعد ثورة 2011 ولم يعهدوا الهجرة الا القليل منهم.

2/ الدوافع الاقتصادية

- ارتفاع مستويات الأجور في الخارج : يتقاضى أطباء الاختصاص التونسيون المهاجرون في الدول الغربية بين 8 و10 اضعاف المرتبات التي يتقاضونها زملائهم في تونس وبالتالي فان الدول الغربية تتبنى العديد من السياسات المدروسة بدقة لاجتذاب أصحاب الأدمغة والمهارات العلمية من الدول العربية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أصدر الكونغرس الأمريكي قرار بزيادة تصريحات الحصول على بطاقة لأصحاب الأدمغة والكفاءات العلمية الأجانب في العديد من المجالات، كما سنت فرنسا عدة قوانين وتشريعات لتسهيل استقطاب الكفاءات العلمية الاجنبية، واعتمدت المملكة المتحدة على قوانين تسمح للكفاءات بالإقامة لذوي الخبرات والمهارات لاعتمادها في إقامة المشاريع، أما هولندا والسويد فقد اتخذت العديد من الإجراءات لإعفاء الكفاءات العلمية الوافدة اليها من الضرائب وغيرها، في المقابل أدخلت دول الاتحاد الأوروبي نظام البطاقة الزرقاء لتسهيل منح التأشيرات لأصحاب الكفاءات والمهارات المختلفة.... الخ¹⁶

- اتساع مجالات العولمة والانفتاح المتسارع للأسواق، ما أدى إلى توفير أحسن الشروط الكفيلة بإغراء خيرة كفاءات ومهارات الدول النامية خاصة منها الدول العربية وكذلك الوسائل الحديثة لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، والتي زادت من تفاقم ظاهرة هجرة الأدمغة في ظل صمت هذه الدول¹⁷.

- مساهمة ظروف العمل في البلدان المتقدمة في تحقيق الطموحات العلمية لما توفره من فرص ودعم للبحث العلمي والابتكار والابداع، والوسائل المختلفة لتحقيق ذلك، وتفتح لهم آفاقا جديدة والتي تحفزهم على مواصلة البحث والتطوير وزيادة الخبرات¹⁸.

¹⁶ لعروسي، ص 17.

¹⁷ تواتي، ص 48.

¹⁸ منذر، ص 126.

- **اتاحة الفرص للباحثين :** يُعتبر رأس المال البشري مهم جدا للدول المتقدمة في برامجها التنموية فهي تعمل جاهدة على استقطاب الكفاءات العلمية القيمة من الدول النامية اهمها تونس وتخصص دول أوروبا الغربية وامريكا إمكانيات ضخمة للبحث ولطوير الكفاءات وفتح افاق أوسع امامهم في انتظار نتائج تلك التجارب والبحث في مستجدات أخرى دون فروقات بين ابن الوطن والاجنبي ودون اقصاء او تهميش.

- **الريادة والتقدم في مجال البحث والعلوم والتكنولوجيا :** تضع الدول المتقدمة قاعدة بيانات لن يجدها الباحث التونسي في وطنه الام وهي تحت تصرف الباحث دون تعقيدات بيروقراطية او تعطيل اداري فيستثمر الباحث كل جديد ويطوره، يتشبع بروح البحث ويطور ذاته ويصبح الوطن الجديد جذابا أكثر من الوطن الام أحيانا.

رابعا : الانعكاسات السلبية لهجرة الكفاءات الطبية التونسية

يوجد في تونس 4 كليات للطب بكل من تونس سوسة المنستير صفاقس بطاقة تخرّج تصل الى حوالي 500 طبيب سنويا بالإضافة الى خريجي الطب من دول أخرى يوجد اليوم 15500 طبيب في تونس منهم 6 الاف طبيب اختصاص و8 الاف طبيب عام يرغب اغلبهم في الهجرة وبالتالي يتمخض عن ظاهرة هجرة الأدمغة التونسية آثار سلبية على واقع التنمية في تونس في شتى المجالات، أبرزها المجال الصحي /التعليمي الذي يتأثر بشكل مباشر والذي يكمن في احداث اختلال في سيرورته الطبيعية، يتجلى في عدم التمكن من تحقيق الغاية الأساسية ألا وهي تكوين واعداد نخبة من الكفاءات لشغل مناصب ووظائف في المستقبل تساهم في بناء وتطوير البلاد التونسية، ومن بين الانعكاسات السلبية نجد هجرة الكفاءات الطبية كنزيف مستمر يتطلب العمل عاجلا على الحد منه لانقراض قطاع الصحة العمومية المنهار أصلا.

4 - تطور هجرة الاطباء

الجدول رقم : 01 تطور عدد الاطباء المهاجرين (2018-2023)

السنة	الأطباء الشبان
2019-2018	650
2022-2021	800
2023-2022	850
2023-2022	مجموع الأطباء الذين غادروا البلاد 1500

المصدر : عمادة الأطباء تونس 2024

نلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع نسق هجرة الأطباء بحثا عن ظروف عمل أفضل أمام التدهور الكبير في البنية التحتية في المستشفيات التونسية وبحثا عن فرص لتطوير المهارات، ومقابل مادي أفضل اذ ان أجر الطبيب المتربص في المستشفيات التونسية لا يتجاوز 1200 دينار وهو مبلغ زهيد مقارنة بارتفاع تكلفة المعيشة. وفي المقابل تنفق تونس ميزانية كبيرة على طلبة كليات الطب والصيدلة إذ أن كلفة تعليم طالب طب تكلف الدولة قرابة 100 ألف دينار سنويا. وهكذا نلاحظ ان شريانيين لنزيف هجرة الأول هو هجرة الكفاءات الطبية الى الخارج والثاني هم الطلبة الذين يغادرون تونس للدراسة او التدريب ثم يقررون عدم العودة، صحيح انها ظاهرة برزت قبل العولمة الا انها تفاقمت زمن العولمة فالتكامل الاقتصادي العالمي ليس تبادلا لسلع وخدمات بل يتضمن الحراك لراس المال البشري.

5/ توزيع الأطباء التونسيين المهاجرين حسب جهة المقصد

تمثّل ألمانيا، الوجهة الأولى للكفاءات الصحية التونسية منذ سنة 2019 بنسبة ارتفاع بلغت 50 بالمائة، فمن بين 459 متعاون في اغلب الاختصاصات الذين تمّ انتدابهم في ألمانيا سنة 2022، تمثّل مهنيو الصحة نسبة 93 بالمائة منهم، أما بالنسبة لأطباء الاختصاص فقد كانت المملكة العربية السعودية الوجهة المفضّلة لأطباء الاختصاص التونسيين وذلك إلى حدود 2019، قبل أن تصبح فرنسا منذ 2020 الوجهة المفضّلة للأطباء التونسيين، وفق ما أوردته عمادة الأطباء التونسيين وذلك تجاوزا لإشكالية اللغة فالطب يُدرّس في تونس باللغة الفرنسية، ويمكن ان نستخلص من هذه الأرقام والمؤشرات ان تونس ستشهد نقسا فادحا في عدد الأطباء عموما وأطباء الاختصاص تحديدا مما يؤثر سلبا على قطاع الصحة في تونس ذلك ان المانيا وفرنسا وبريطانيا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي تشهد نقسا في عدد الأطباء وانها ستعمل على استقطاب المزيد من كفاءاتنا الطبية ويجعل من ظاهرة الهجرة اتخاذ توجه واحد نحو أوروبا الغربية.

دراسة مقارنة لعدد الأطباء لكل عشرة الاف مواطن

الجدول رقم 02 (توزيع عدد الأطباء لكل 10.000 مواطن)

الدولة	السنة 2009-2000	السنة 2013-2009	السنة 2022-2010
الدولة	أطباء لكل 10.000 نسمة	أطباء لكل 10.000 نسمة	أطباء لكل 10.000 نسمة
تونس	13	12,2	12,1
الجزائر	12	12,1	9,8
المغرب	6	6,2	7,3
ليبيا	12	19	21,4
فرنسا	37	31,9	33,4
ايطاليا	37	37,6	42,5
المانيا	22	37	45,2
بريطانيا	21	28,1	31,7
الولايات المتحدة	21	24,5	36,1

المصدر : من اعمال الباحث اعتمادا على احصائيات المنظمة العالمية للصحة.

نلاحظ من خلال هذا الجدول ان عدد الأطباء لكل عشرة الاف مواطن لم يتغير في تونس في حين انه تطور في جميع دول المغرب العربي وأوروبا الغربية ووجهة الأطباء المهاجرين، كما تشهد الجزائر انخفاضا في عدد الأطباء نتيجة هجرة الأطباء الجزائريين.

خاتمة

تُعتبر مشكلة هجرة الأدمغة واحدة من أهم القضايا التي تعاني منها كل دول العالم عموما والدول النامية والعربية على وجه الخصوص، إذ أنها تُعد من أكبر المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة، وهذا راجع للانعكاسات التي تخلفها في جميع الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، العلمية، السياسية، الثقافية... الخ

وتعتبر هجرة الأدمغة فرصة ضائعة أمام الدول الأصلية، وذلك لعدم استفادتها من خبراتها، فهذه الدول تعتبر مستودعا لمخزون من الأدمغة تستغله الدول المتقدمة حسب الطلب، لما تمتلكه من عوامل الجذب المختلفة فتحقق بذلك تنميتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدعم مبدأ التبعية.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- تؤكد هجرة الأدمغة مبدأ انتقال أحد العناصر المهمة للإنتاج والمتمثلة في رأس المال البشري المؤهل من الدول النامية إلى الدول المتطورة، فهذه الأخيرة تسعى دائما إلى اقتناصه وبالمجان وهذا من خلال تسخير مختلف المحفزات والاعراضات.

- تتحكم مجموعة من العوامل اهما الطاردة من الدولة الام والجاذبة من دولة الاستقبال وان هجرة الأدمغة لا تحدث من فراغ ولا تحدث في فراغ، بل تحكمها مجموعة من العوامل والظروف، اقتصادية اجتماعية علمية...
- لهجرة الأدمغة انعكاسات سلبية نعتبرها كارثية على مستقبل الصحة في تونس بحدود سنة 2040.

قائمة المراجع والمصادر

- غدنز، أنطوني، علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصباغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005،
- المنظمة الدولية للهجرة، دستور المنظمة الدولية للهجرة، جنيف سويسرا، 1987.
- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء السابع، الطبعة 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1994.
- عبد الله بلعباس، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد : من السياق التاريخي إلى النموذج السوسولوجي المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية عدد 62 سنة 2013 (الجزائر 2013).
- العروسي احمد، هجرة الأدمغة العربية، الأسباب والحلول، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 12، العدد 4، أكتوبر 2020.
- زروق محمد البشير، هجرة الكفاءات العلمية، أسبابها، تداعياتها وإمكانية الحد منها. مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، مجلد 2، العدد 7، سبتمبر 2017.
- لبيب لويزة، أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية إلى دول الخليج العربي - دراسة لعينة من المهاجرين إلى دولتي قطر والإمارات المتحدة في الفترة 1990-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. الجزائر : جامعة الجزائر 2012 .2
- لعتيبي تغريد. ظاهرة هجرة الأدمغة العربية : أسبابها وانعكاساتها والحلول المقترحة. مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الدولي الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، العدد 6. السنة 2018

- منذر علي.. الفجوة المعرفية بين الشمال والجنوب. بيروت : الدار الدولية للنشر والتوزيع.
2002.

- Sayad, A. (2002). Histoire et recherche identitaire, suivie d'un entretien avec Hassan Arfaoui, Paris, ed. Bouchene.
- Poinot, M. (2009), «L'héritage de Sayed», in Hommes & Migration, n° 1278.- 3
- Sayed, A. (1999), La double absence, Paris, du Seuil.
- Les pays Sud-Méditerranées dans la stratégie de l'OTAN www.nato/acad/fello/99-01/Sahli.pdf.

الشباب والمخاطر في موريتانيا العام 2040 : أي مدركات وقضايا

د. باب أحمد الشيخ سيديا

أستاذ بالمدرسة العليا للتعليم - موريتانيا

يطرح علم المستقبلات إشكالا حقيقيا في العالم العربي لطبيعة التطورات المعرفية والمناهج المستخدمة تعبيرا عن الأدوات المفاهيمية المراد تطبيقها على حالة وصفية ما معينة لإعطائها العناصر العلمية دراسة وتمحيصا واستشرافا، مما يمكن من التوقعات المنطقية المبنية على رؤية علمية بالإمكان الاستفادة منها على المدى المتوسط والطويل أحرى المدى القريب.

ورغم ما يعترض علم المستقبل من مثبطات علمية في انعدام الإحصاءات العلمية الدقيقة والاستراتيجيات الواقعية التي تستجيب للواقع المحلي وضروراته، يظهر من المهم تجاوز هذه الإشكاليات إلى فهم المخاطر التي تعترض الشباب الموريتاني في أفق 2040، من خلال طرح مجموعة من الإشكاليات العميقة التي تتجاوز الأطر التقليدية في تصوراتها حول توصيف الشباب، من قبيل هل يمكن وضع تصور للشباب ومدركاته في الوعي الجمعي في ما يتعلق بالثوابت الوطنية ومركزاتها؟ هل تكون التطلعات الرسمية في هذا الأفق الأربعيني تستجيب للمشاكل الشبابية وهمومها؟ هل الطفرة الاقتصادية (الغاز - النفط) ستكون نعمة أم نقمة وكيف العمل على تهيئة الشباب لهذه التحولات العميقة التي من خلال استقراءنا للواقع تظهر الإجابة عليها ملحة؟ أي قضايا في أفق 2040 مثارة؟ ما حدود السياسات الرسمية التي تظهر في هذه الفترة؟ ما حدود المتطلب التكويني و التشغيلي؟. ولكن بالمقابل ماهي المخاطر التي تهدد الشباب الموريتاني في أفق 2040 في ظل عالم متغير؟ أي دور للجوار في تلك المخاطر وحساسيتها وطبيعتها المقلقة؟. وماذا عن المخاطر المترتبة على هجرة الشباب الموريتاني والهجرة المضادة من دول الساحل والصحراء بشكل أخص وافريقيا بشكل عام.

أولا : الشباب الموريتاني والمخاطر : الرؤى والممكنات في 2040

يطرح الشباب الموريتاني إشكاليات علمية تتعلق بأن الطابع العام له يحيل إلى زيادة نموه بنسب مضطردة تعكس أهميته من جهة في إطار الدولة النامية، ولكنه من جهة أخرى يعكس اشكالا عميقا وخللا في البنى الاجتماعية من المهم النظر إلى محدداته واكراهاته ومشاغله وهمومه، ولذلك فقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمسكن أن أغلبية السكان من هذه

الفئة من الجنسين وخاصة منهم دون العشرين في نسبة تقدر بـ 53 في المائة، بنما نسبة النساء حوالي 51.8 في المائة في سنة 2024 م¹، مما يجعل المشغل الاستراتيجي في أفق 2040 يبدو من الصعب تلمسه في ظل واقع قلق ومرتبك إلى حد كبير فماهي الرؤى الاستراتيجية ومدى المدرك حول التصورات المستقبلية للشباب في هذا الأفق؟.

من خلال الاستقراء المتعدد الأبعاد تظهر الاستراتيجية من 2018-2030 مهتمة بالعمل الشبابي وآليات تطويره وكيفية تجنبه للمخاطر من خلال رؤى متعددة تتحدد أبعادها في المرتكزات التالية :

- ✓ تعليم متميز ومرن من خلال التكوين
- ✓ خلق اقتصاد قوي وبلوغ متوسط نمو معين للشباب وترقيته
- ✓ إشراك الشباب في العملية السياسية وخلق حكاممة جادة ومتميزة
- ✓ الوصول إلى نسب معينة للتشغيل من خلال هذا الاستراتيجية وما تطرح من بدائل
- ✓ التوصل إلى مستوى معين للخدمات وما يقتضي ذلك من أطروحات ميدانية في الوصول إلى الشباب غير النشط أو غير الفعال².

والحق أن هذه المرتكزات رغم أهميتها في الإعداد لجيل شاب مستعد للتحويلات العميقة التي ستعرفها المنطقة في 2040 إلا أن الكثير من المدركات غابت عن الرؤية مما يمكن تلمسه في النقاط التالية :

1 - المشغل السياسي للشباب في ظل عالم قلق ومتغلب يتطلب الإعداد له الكثير من التهيئة السياسية للقيادة و لفهم التحويلات العميقة التي تمر بها المنطقة في ظل تنامي ظاهرة العنف السياسي وإكراهات الدولة الحديثة، وما تطرح من تنامي بروز الهوية المحلية القلقة والشعبوية الآسرة في متطلباتها نحو ذاتها ومشاركتها في الحكم السياسي والنظر إلى المظالم التاريخية كمرتكز موضوعي للتفسير وتقنين المتطلب الموضوعي إي انتقال الدولة من إطار القانون الجامع إلى المتطلب الاثني وضروراته.

1 الوكالة الوطنية للأحصاء والتحليل الديمغرافي، إحصاء السكان، نواكشوط، 2024م، ص 3.

2 وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات المعلومات والاتصال، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل -2018، 2030 التقرير الأول، نواكشوط 2018، ص 18.

والحق أن هذا المشكل من الإشكاليات العميقة التي تحتاج إجابة في شكل الحكم السياسي وطبيعته، وكيفية تقاسم السلطة السياسية وأي النماذج السلطوية يمكن تطبيقها في ظل التحولات البنيوية العميقة التي ستشهدها المنطقة في ظل هذه الأفق في ظل تنامي السلطة الفردية والاتجاه إلى النموذج القبلي كتعبير عن التمثلات الشبابية ومدركاته وطموحاته في الفترة المعاصرة، مما يعتبر مؤشرا مقلقا على تنامي النزعات الفردية و المناطقية والمجالية.

2 - المشغل الاحصائي وتقييم السياسات العمومية نحو الشباب وقضاياهم ومدركاتهم في أفق 2030 وما يطرح من إشكاليات في ظل عدم تحيين هذه الإحصاءات من جهة وطبيعة وأثر السياسات العمومية وتغييرها مما يطرح من إشكالات متعددة الإبعاد من جهة ثانية لمعالجة الاختلالات وتصحيح المتطلب والوعي بالمخاطر في العام 2040.

3 - غياب التأطير الجامع في ظل تنامي التقري الفوضوي وما يخلق من إكراهات في التكوين والمشغل التكويني وتوزيع الفرص في خلق شباب واعي بالمتطلب والبعد الانتمائي والوجداني للأمة والوطن في المفهوم الشامل والوعي بالإكراهات المحلية والإقليمية والعالمية، وهو أمر يؤدي إلى تمركز الخدمات الشبابية والسكان في مدينة نواكشوط، إذ أن ثلث الساكنة توجد في هذه المدينة³.

ثانيا: مخاطر إشكاليات التعليم والتشغيل : قلق في التصور والحلول في 2040

تظهر الإشكاليات التعليمية والتشغيلية من المشاغل الكبيرة التي تحتاج إجابات ليست بالتقليدية بالإضافة إلى أطروحات علمية تستجيب للتحولات العلمية العميقة التي تعرفها المنطقة بصفة عامة وبشكل أخص البلاد الموريتانية، مما يجعل السياسات الحكومية تنصب حول هذين المتطلبين في محاولة منها لتدارك ما يعاني من اختلالات بنيوية عميقة في أفق 2030 وما يطرح من إكراهات في العام 2040، مما يمكن تناوله في العنوانين التاليين :

• أي نموذج تعليمي للشباب في 2040 في موريتانيا

يظهر المشغل التعليمي من المشاغل الموضوعية في أي نموذج يستجيب للضرورات والمخاطر والإكراهات المحلية ودواعي وأنساق تجديده في ظل عالم يمر بتحولات تعليمية عميقة، ولذا فإن إطلالة على الإشكالات التعليمية في أفق 2030 حسب المعطيات الرسمية تظهر

³ وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات المعلومات والاتصال، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2018-2030، التقرير الثاني، نواكشوط 2018، ص 7.

الكثير من الإشكاليات العميقة في المراد توظيفه والوصول إلى هذا المتطلب التعليمي، وعلى غرار الدول الأفريقية تسمح البنية الديمغرافية لموريتانيا ببروز أهمية الشباب 62 في المائة من السكان الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة⁴.

وعموما فإن التوقعات الرسمية في هذا الأفق الثلاثيني تفيد أن التعليم ما قبل المدرسي سينتقل معدل الالتحاق فيه من 9.3 في سنة 2014 إلى 20 في المائة عام 2030، بينما سيكون التعليم الأساسي 72 في المائة سنة 2014 ليصل إلى نسبة 100 في المائة في أفق 2030 أما التعليم الثانوي فسينتقل من نسبة 39 في المائة إلى 100 في المائة، وسيرتفع معدل الولوج إلى التكوين المهني إلى 15000 ألفا ليتضاعف ثلاث مرات قياسا على ما يوجد في 2014⁵.

وعموما فإن هذه التوقعات رغم أهميتها في بناء تصور حول الاكراهات والمشاكل التعليمية إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن ثمة عوائق متعددة تظهر أن الوصول إلى هذا الرقم من الأمر غير السهل على الرغم من استحداث نظام مدرسي يسمى بالمدرسة الجمهورية ينسجم حوله الجميع، لتظهر الإشكاليات العميقة حول أي نموذج تعليمي يحد من المخاطر عند الشباب وعدم تنامي نسبة الأمية فيه في العام 2040 م ؟

إن الإجابة على هذا المتطلب تقتضي النظر في التجارب الفاشلة التي أنتجت في هذا الإطار مما تتعدد معه المخاطر في هذا الأفق، من خلال مجموعة من الأفكار تتمثل في القضايا التالية :

✓ لا يمكن للتعليم النظامي بطرائقه الحالية أن يستمر في هذا الأفق، إلا إذا حكم بالفشل المطلق على المسألة التعليمية مما لا يستجيب للأطروحات الشبابية وتكوينها وتأهيلها والعمل على خلق نسق يستجيب للتحويلات البنيوية العميقة التي سيشهدها العالم في هذه الفترة.

✓ الاستعداد للعالم التقني واكراهاته ووجود الانسان الآلي مما يطرح إشكالا حقيقيا في المجال الموريتاني، والحق أن التجارب التقنية إلى حد الساعة ليست بالمتقدمة في البلدان النامية مما يضع تطورها في هذا المجال هو من الاكراهات الحقيقية التي تجعل

⁴ وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات المعلومات والاتصال، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2018-2030، التقرير الثاني، مصدر سابق، ص 109.

⁵ وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات المعلومات والاتصال، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2018-2030، التقرير الأول، ص 8.

نظامها التعليمي على المحك في التوجهات الرسمية للإصلاح والاستجابة للمتطلب وما يفرز من إكراهات وضرورات.

✓ يتطلب العام 2040 نسقا تعليميا تظهر فيه الخصوصيات والقيم الفردية والجماعية مما قل النظر إليه في التحولات التي يشهدها العالم الآن، إذ أن هذه المرحلة ستشهد تغيرا في الخارطة السياسية التعليمية وبروز الذوات والهويات المحلية.

وعموما فإن المسألة التعليمية في العام 2040 ودرجة الوصول إلى الأهداف الشبابية وما ينتج عن ذلك من مخاطر في قلة التكوين ونوعيته وطبيعة المراد منه، هي أمور تضح نفسها كأولى المخاطر التي تهدد هذا الشباب الموريتاني، وتضع مصيره على المحك إذا لم توضع آليات جديدة تقويمية تؤخذ بالمتغير العالمي وتضع سياسات ناجحة في الأخذ بزمام وأدوات المعرفة.

• أي نموذج تشغيلي للشباب الموريتاني في العام 2040

تشير التقارير الرسمية الحكومية الاستشرافية 2018-2030 إلى مجموعة من الأرقام الصادرة عنها والتي تستند في عمومها على التوقعات الإحصائية دونما معالجة لمجموعة الاختلالات التي تظهر مقلقة من حين إلى آخر، وقد اعتمدت هذه السياسات في عمومها على تشخيص دقيق لغياب التشغيل من قبيل تشتت الجهود الرسمية، وتعدد الفاعلين وما ينتج عنه من تداخل وضبابية في التصورات المراد تطبيقها والتعبئة الضعيفة للموارد من أجل تنفيذ هذه المشاريع... الخ⁶ إلا أنها رصدت مجموعة من التوقعات الإحصائية في أفق 2030 حيث سينتقل النمو الإجمالي إلى 10 أو 12 في المائة في 2030 وزيادة دخل الفرد أو على الأصح مضاعفته من انتقاله من 1500 دولار 2015 إلى مضاعفته في سنة 2030 وستزيد مساهمة الاقتصاد الريفي إلى نسبة 41 في المائة وسيصل دخل المرأة إلى حدود 41 في المائة⁷.

وعلى الرغم من وجود هذه الأرقام الإحصائية الغير مقلقة على عملية تشغيل الشباب وزيادة مصادر الدخل من قبيل الغاز والنفط مما يجعل من وتيرة التنمية ويعالج الاختلالات التشغيلية حين تقديم هذه الأرقام الرسمية التي تتحدث عن نسب بطالة لا تتجاوز نسبة 12.2 في المائة -

⁶ وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات المعلومات والاتصال، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2018-2030، التقرير الثاني، ص 54.

⁷ وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات المعلومات والاتصال، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2018-2030، التقرير الأول، ص 8.

فيما ينظر إليها خارج الأوساط الرسمية في حدود 39.9⁸ ونسب التضخم 2.5 في سنة 2024 ونسبة النمو الاقتصادي 1.4⁹ إلا أن الأفق في 2040 يبدو مقلقا من خلال مجموعة من التصورات التالية :

✓ لا بد من خلق اقتصاديات جديدة ودعائم جديدة تستجيب للمتطلب الشبابي ومشاغله وضروراته في ظل عالم اقتصادي متغير وتحالفات استراتيجية جديدة مما يجعل من المتطلب النظر إلى اقتصاد نوعي وشامل غير تقليدي.

✓ الانتقال من الاقتصاد الهامشي والخروج من إملءات القروض الدولية وتحكمها في الدورة الاقتصادية والتحكم في نسب التشغيل إلى رؤية محلية ينتجها الفاعلون الشباب في البلاد الموريتانية.

✓ إن العام 2040 يظهر الحاجة إلى تغيير الاستراتيجيات الاقتصادية في ظل نمو غير منسجم للمتطلب الاقتصادي وضروراته والحاجة إلى التشغيل في ظل النسب المئوية المرتفعة للشباب وهو أمر يستدعى حسب وجهة نظرنا الاهتمام بالاقتصادات المحلية خصوصا ما يتعلق بالزراعي منه.

ثالثا : الهجرة والهجرة المضادة في 2040 بين إشكال المتغير الاجتماعي وضرورة التوازنات المحلية

إذا كانت الهجرة في توجهاتها العامة، هي نظر واستفادة من التجارب الإنسانية والعلمية، فإن هذه المسألة أصبحت من الإشكاليات والمخاطر العميقة التي تهدد الشباب الموريتاني، وتجعل هذه القضية من أكد القضايا وأكثرها وجاهة في البحث عن أسبابها وآثارها العميقة على البلاد الموريتانية ومن خلال قراءات متأنية للواقع وتمثلاته المختلفة يظهر هذا الاختلال في التوازنات العرقية والاثنية وأثر ذلك في العام 2040.

وعموما فإن ثمة مجموعة من المؤشرات الأولية تشير إلى دخول حوالي 12000 ألف موريتاني من الشباب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما آثار مخاوف وقلقا رسميا حول النتائج العميقة

⁸ اسلام محمد، موريتانيا 36.9 عاطلون عن العمل، ينظر الموقع التالي :

موريتانيا... 36.9 % من السكان عاطلون عن العمل | إرم نيوز

⁹ الوكالة الوطنية للأحصاء والتحليل الديمغرافي، ينظر الموقع الرسمي للوكالة على الرابط التالي :

Ansade-الصفحة الرئيسية

لهذه الهجرة مما كبد الدولة خسائر تقدر حسب بعض الخبراء بحوالي 12 مليار¹⁰، وفي الغالب الأعم حسب بعض النماذج غير متعلمين أي لم يصلوا إلى المرحلة الثانوية من التعليم العمومي. في مقابل هجرة معاكسة من دول الساحل وافريقيا عموما حيث تشير الإحصاءات إلى تدفق المهاجرين الذين بلغ عدد المقيمين منهم 140 ألفا ينضاف إلى ذلك حوالي 150 آلاف لا جئ في مواقع متفرقة من البلاد، ومئات الآلاف من المهاجرين العابرين في ظل غياب الإحصاءات الدقيقة حول هذا الموضوع¹¹.

ولعل هذا الاشكال هو ما تتناوله المصادر الرسمية بأرقام صامتة ولكنها من المهم تحليلها لتوقع الأحداث واستشراف العام 2040، حيث تقدر هذه الإحصاءات عدد الذين خرجوا من المعابر الحدودية نحو هذه الهجرة الشبابية بـ 922641 سنة 2019 لتصبح 1236985 في سنة 2023، وتطور عدد اللاجئين من 58909 سنة 2019، إلى 112564 في سنة 2023 وعدد طالبي اللجوء من 1549 سنة 2019 إلى 5939 سنة 2023¹².

إن هذه المعطيات الرسمية وغيرها تؤكد مجموعة من التحولات العميقة التي سيشدها العام 2040 مما يمكن تصوره في التمثلات الآتية :

✓ قلق في التوازنات العرقية مما يجعل من المتطلب مراعاة سياسات الهجرة والانتقال من فكرة العبور أو اللجوء المؤقت إلى سياسات مقننة لخلق توازنات محلية من الضروري الاهتمام بها والإبقاء عليها للانسجام المجتمعي.

✓ الآثار العميقة للقلاقل وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الساحل والصحراء والمنطقة بصورة مجملتها مما يجعل ضرورة التوازن في المواقف وخلق نماذج جاذبة للشباب الموريتاني حتى لا تستنزفه الهجرة وخلق البدائل التشغيلية من تكوين واستجابة للتحولات البنيوية العميقة التي تمر بها المنطقة.

¹⁰ ينظر الموقع التالي :

خبير موريتاني : هجرة الشباب نحو أمريكا استنزفت 12 مليار أوقية من موارد الاقتصاد الوطني | صحيفة مراسلون

¹¹ موقع الجزيرة، تدفق المهاجرين الأفارقة، ينظر الرابط التالي :

تدفق المهاجرين الأفارقة.. هل موريتانيا مهددة بتحول ديمغرافي؟ | سياسة | الجزيرة نت

¹² الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي، الدليل السنوي للإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، نواكشوط، 2024،

ص. ص. 54-55.

رابعا : الشباب ومخاطر السياسات الاجتماعية في العام 2040

إن زيادة الضغط على التجمعات الحضرية خلق ضغطا مكثفا على الخدمات الاجتماعية، مما نتج عنه تدهور في الأوضاع العامة وانهيار الهياكل التقليدية المتمثلة في التآزر والتكافل الاجتماعي مما جعل نسب البدو الرحل لا تتجاوز 5.1 في المائة من الساكنة في حدود سنة 2000 ليشكل الأمر تحولا عميقا في المجتمع¹³ وهو أمر تشير إليه الإحصاءات الرسمية من خلال نسبة 52.12 في الحضر و59.95 في الريف من خلال مؤشر الفقر متعدد الأبعاد على المستوى الوطني في 2019 م¹⁴ وعلى الرغم من مختلف السياسات العمومية في هذا الاتجاه وخلق المؤسسات الاجتماعية الضامنة لتوزيع الثروة بأفضل الطرق والامكانيات المتاحة، يظهر المشغل الشبابي وما يترتب على ذلك من مخاطر إشكالا اجتماعيا بامتياز، إذ تتحدد هذه النوازع والأفضية في مجموعة من التصورات تتمثل في الآتي.

✓ يظهر العام 2040 بحاجة إلى سياسات اجتماعية تراعي التوزيع غير العادل للثورة من جهة ونظر الفئات المهمشة أو المغبونة إلى هذا الخلل البنيوي بقدر كبير من الامتعاض وضرورة تغييره نحو أنساق تشاركية اجتماعية جديدة.

✓ من المهم وضع مقاربة اجتماعية جديدة تراعي التوازنات المحلية للساكنة من جهة والمتغير الديمغرافي الشبابي من جهة أخرى.

إذن بالمحصلة يظهر الشباب الموريتاني في العام 2040 أمام متغيرات جوهرية تنساق وفق محددتين اثنتين :

أولاهما : التطورات المحلية وما يترتب على ذلك من نمط الحكم المتبع والسياسات الحكومية المنتجة حول قضايا الشباب والاكراهات المحلية التي يتعرض لها وضرورة تكامل الأجيال بعضها مع البعض الآخر، إلا أن ذلك من الضروري أن يتبعه تمكين للشباب يتجاوز الإجراءات الشكلية إلى الإجراءات الموضوعية من ممارسته للعملية السياسية وإبرازه للذوات والتمثلات الجموعية الشبابية.

ثانيا : الشباب الموريتاني في ظل الأحداق المحيطة به في ظل صراع دولي على المنطقة وما يخلق ذلك من تحالفات من المهم أن يكون الشباب مؤهلا للقيادة من جهة ومع ذلك جاهز

¹³ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في موريتانيا، نواكشوط، 2013، ص 17.

¹⁴ الوكالة الوطنية للأحصاء والتحليل الديمغرافي، الدليل السنوي للإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، مصدر سابق، ص 67.

بحدسه وقدراته للتوقع الصائب وفهم السياسات الخارجية من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك فهم عميق للجوار وما يثير من إشكاليات وتحالفات وإثارة للنعرات و إكراهات الجوار مما ينتج عن ذلك من فهم حاذق ومرن لممارسة العلمية السياسية دون ممارسة العنف السياسي ولكنها من وجهة نظر أخرى ليست عملية ميوعة وعدم فهم للمتغير و للتحويلات التي تشهدها المنطقة في ظل هذا العام 2040.

إن مجموعة هذه التحويلات تظهر أن العام 2040 سيشهد تحديات عميقة للشباب الموريتاني ومخاطر تهدد وجوده وكيونته من الانتقال من قضايا التشغيل والأمية والتكوين إلى قضايا البحث عن الذات و الهوية و الأخذ بزمام المعرفة وأدواتها من أجل البقاء في ظل عالم متغير في ثوابته ومرتكزاته وقيمه وتحالفاته.

وختاما تظهر القضايا الشبابية الموريتانية من الإشكاليات العميقة في تحديد ترتيب وأولويات المخاطر في العام 2040 مما يجعل من الضروري :

✓ بناء سياسات اجتماعية شبابية تتجاوز المعطيات القبلية والاثنية إلى خلق تضامن وتكاتف يبني على الوطنية ووحدة المصير.

✓ لا بد من النظر في تجهيز سياسات تثقيفية وتنموية لخلق بدائل للشباب الموريتاني عن ممارسة العنف السياسي أو الشرائحي أو الاتجاه نحو الغلو والتطرف.

✓ بناء تحالفات سياسية شبابية جديدة وتجاوز البناء القطري للضرورات الجيوليتيكية والاستراتيجية الجديدة.

✓ خلق أنماط اقتصادية جديدة غير تقليدية في عوالم ستتجه في هذه الفترة إلى تعزيز الذات والفردانية.

✓ العمل على خلق أنساق معرفية وعلمية سريعة الإنتاج قوية التأسيس والبنيان، وهي أمور بالضرورة تجعل عام 2040 عاما للتغيرات العميقة في منطقة المغرب العربي والمجال الموريتاني بشكل أخص.

قائمة المصادر والمراجع

- 1 - الوكالة الوطنية للأحصاء والتحليل الديمغرافي، إحصاء السكان، نواكشوط، 2024 م.
- 2 - وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات المعلومات والاتصال، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2018-2030، التقرير الأول، نواكشوط 2018.

- 3 - وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات المعلومات والاتصال، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2018-2030، التقرير الثاني، نواكشوط 2018
- 4 - اسلام محمد، موريتانيا 36.9 عاطلون عن العمل، ينظر الموقع التالي :
موريتانيا... 36.9 % من السكان عاطلون عن العمل | إرم نيوز
- 5 - الوكالة الوطنية للأحصاء والتحليل الديمغرافي، ينظر الموقع الرسمي للوكالة على الرابط التالي
:
الصفحة الرئيسية - Ansade
- 6 - ينظر الموقع التالي :
خبير موريتاني: هجرة الشباب نحو أمريكا استنزفت 12 مليار أوقية من موارد الاقتصاد الوطني
| صحيفة مراسلون
- 7 - موقع الجزيرة، تدفق المهاجرين الأفارقة، ينظر الرابط التالي :
تدفق المهاجرين الأفارقة... هل موريتانيا مهددة بتحول ديمغرافي؟ | سياسة | الجزيرة نت
- 8 - الوكالة الوطنية للأحصاء والتحليل الديمغرافي، الدليل السنوي للإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية ، نواكشوط، 2024.
- 9 - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في موريتانيا، نواكشوط، 2013.

التعليم التقني في تونس في أفق 2040

صعوبات البدايات وآفاق المستقبل

الجيلاني المحسن

باحث - تونس في التربية والتاريخ

مقدمة

أصبح العالم يشهد تطورات متسارعة في مختلف المجالات، سواء الاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية ويواجه تغييرات متسارعة تؤثر بشكل مباشر على مستقبل العمل وأنماط الحياة. وتحمل هذه التحولات تحديات كبيرة تتطلب جهودا إضافية من قبل مؤسسات التعليم. ومن أبرز هذه التحديات تغيير طبيعة خارطة المهن وتطلب الكثير منها مهارات إبداعية ابتكارية مستجدة ويبدو أن التعليم التقني هو المؤهل أكثر من غيره للقيام بهذه الأدوار سواء في تونس أو في بقية دول العالم، أين احتل في الكثير منها مكانة مرموقة.

وللإشارة فإن البلاد التونسية اختصت بتجربة عريقة في التعليم التقني تعود إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر من خلال مدرسة المهندسين أو البوليتكنيك والتي أسس حسين بن علي باي الأول نسختها الأولى سنة 1831 وكلف بإدارتها الضابط والمستعرب الإيطالي لويجي كاليغاري (Luigi Calligaris) ولما اعتلى أحمد باي العرش الحسيني (1837-1855)، عمل، في خضم حركة التحديث والاصلاح في تدعيم هذه التجربة لتخريج ضباط وفنيين لجيشه النظامي. ويذكر المؤرخ الفرنسي المعاصر ج. قانياج أن إعادة تأهيل هذه المدرسة يعود إلى سنة 1838 فيما يشير أحمد ابن أبي الضياف أنها قد تأسست في غرة محرم 1256 / 5 مارس 1840 بباردو، وجعلها الباي في سرايته التي انتقل منها إلى قصره الجديد. وقد عهد أحمد باي بإدارة شؤون مدرسة باردو الحربية هذه إلى الأمير آلي كاليغاري (Calligaris) وقد حاول أن يرتب المدرسة على نمط المدرسة الحربية التركية «أسكي سراي»، وجلب لها أساتذة وضباطا أوروبيين من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا. ورغم محدودية هذه التجربة فإنها مثلت نواة إحداث التعليم التقني في التونسي. وقد شهد هذا الصنف من التعليم تطورات متسارعة خلال فترة الاستعمار الفرنسي قبل حلول مرحلة الاستقلال الوطني. وفي مرحلة الاستقلال الوطني شهد هذا الصنف من التعليم تغييرات متعددة وخيارات مختلفة ليحتل مكانة مهمة وأساسية أحيانا وتنخفض مكانته أحيانا أخرى ويفقد بريقه. وبين الفينة والأخرى تتعالى الأصوات منادية بإحلاله المكانة التي يستحق لها من دور جوهري في حركة التقدم والتطوير¹.

¹ UNESCO. Rôle de l'enseignement technique et professionnel. Conférence générale, 26th session, 1991, p. 1.

I - التعليم التقني في تونس : صعوبات البدايات

سجل التعليم التقني حضوره في النظام التربوي التونسي منذ قانون التعليم لسنة 1958 وتواصل زواجه بأشكال مختلفة.

1 - التغييرات التي شهدتها نظام التعليم التقني

نص قانون التعليم لسنة 1958 على وجود التعليم الإعدادي في تونس وهو فرع من التعليم الثانوي ويدوم ثلاث سنوات ويلتحق به التلاميذ الناجحون في مناظرة الدّخول إلى السّنة الأولى من التعليم الثانوي والتي تكون سنّهم بين 14 و16 ويهدف التّعليم الإعدادي إلى «تكملة التكوين العامّ للتلاميذ» و«إعدادهم للقيام بنشاط مهنيّ»، ويتفرّع إلى عامّ وتجاريّ وصناعيّ. يتوجّ التعليم الإعدادي بشهادة وطنية تسمّى «مؤهل التعليم الإعدادي أو بروفي التعليم الإعدادي». ورغم اعتباره جزءا من التعليم الثانوي فإنه يتميز بالكثير من الخصائص لعل من بينها احتضانه للتلاميذ المتقدمين في السن نسبيا ولا إمكانية لهم بدخول التعليم الثانوي ليشكلوا لاحقا الإطار المتوسط التي يحتاجها الاقتصاد الوطني ويؤهل إلى مختلف الصّناعات، كالكتابة والأعمال التجارية والرقن، وهو يكوّن العمّال والإطارات الفنيّة².

وقد شهدت علاقة التعليم الثانوي بالتعليم التقني تقاربا وتباعدا تبعا للقرارات السياسية المتخذة بتغيير الوزراء والسياسات، وبانتهاء تجربة محمود المسعدي تم توحيد مسلكي التعليم الثانوي والتعليم التقني وذلك لمدة سنة واحدة (سنة 1970[1]) في عهد الوزير أحمد بن صالح نتيجة توصية اللجنة القومية للتعليم سنة 1967 وقد تقرّر التخلي عن مرحلة التعليم الجذع المشترك الذي يتابعه جميع النّاجحين في مناظرة الدّخول للسّنة الأولى من التعليم الثانوي، مهما كانت سنّ التلميذ المرتقي، وسريعا ما تمّ فصل المسارين عن بعضهما بعضا وصار قبول النّاجحين في مناظرة الدّخول للسّنة الأولى من التعليم الثانوي يعتمد مجدّدا مقياس السنّ : إلى التعليم الثانوي الطويل بالنّسبة إلى الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 14 عاما، وإلى التعليم المهنيّ الذي ورث من التعليم الإعدادي الشّعبة الصّناعيّة فقط، لمن تجاوز تلك السنّ.

وقد شهد التعليم الثانوي العامّ والتقنيّ الذي يتألف من مرحلة جذع مشترك مدتها ثلاثة سنوات تغييرا، ففي نهايته يتم توجيه التلاميذ المرتقين إلى السنة الرابعة سواء إلى التعليم الثانوي العام ومدته أربع سنوات تتوجّ بامتحان شهادة البكالوريا في إحدى الشعب الأربعة المعتمدة

² وزارة التربية : تقارير غير مرقمة، إصلاح التعليم لسنة 1958.

وهي شعب الرياضيات والعلوم أو الرياضيات والتقنية أو الآداب أو العلوم الاقتصادية³. كما تضمنت هيكله النظام التربوي التونسي شعبة الفلاحة وشعبة ترشيح المعلمين والمعلمات. كما يمكن توجيه التلاميذ إلى التعليم الثانوي التقني الاقتصادي، ومدّة الدراسة به ثلاث سنوات، تتوّج بالحصول على دبلوم التقني في التقنية الاقتصادية للتصريف^[4] اختصاص المحاسبة، أو في التقنية الاقتصادية للإدارة، اختصاص الكتابة،^[5] ويمكن للمتفوقين من التلاميذ اللحاق بسنة سابعة خاصّة تعدّ للدراسة ببعض المؤسسات الجامعيّة، كمعهد الصحافة وعلوم الإخبار أو مركز تكوين مساعدي التصريف. كما يمكن توجيه الناجحين إلى السنة الرابعة إلى التعليم الثانوي التقني الصناعي، ومدّته ثلاثة سنوات، تختتم باجتياز دبلوم التقني الصناعي، ويضمّ 14 اختصاصا، ويمكن للمتفوقين من التلاميذ اللحاق بسنة سابعة خاصّة تعدّ للدراسة ببعض المؤسسات الجامعيّة، كدار المعلمين العليا للتعليم التقني، بالنسبة إلى اختصاصي الكهرباء والميكانيك، أو المدرسة القوميّة للمهندسين بالنسبة على اختصاصي قيس الأراضي والأشغال العامّة. وهندسة المياه.

2 - التعليم التقني ضمن تجربة التعليم الأساسي

شهدت فترة الثمانينات من القرن الماضي إعداد وزارة التربية القومية مشروعا حول ارساء التعليم الأساسي تطبيقا لما جاء في المخطط السادس من ضرورة القيام بإصلاح النظام التربوي. وقد أعطى وزير التربية القومية محمد فرج الشادلي الإذن بإعداد دراسة تولى القيام بها عددا هاما من إطارات التعليميين الابتدائي و الثانوي بسوسة يوم 5 نوفمبر 1982 وقد تمت المصادقة على المشروع في جلسة ختامية انعقدت بنابل يوم 19 ماي 1984. ومن أهداف هذا المشروع بلورة الأهداف التي أقرها المخطط وخاصة توضيح ملامح التلميذ العلمية و المهنية في خاتمة السنة التاسعة من التعليم الأساسي.

وقد شهدت فترة الثمانيات نوعا من الاضطراب بالنسبة إلى التعليم التقني إذ تمّ الشروع في تطبيق إصلاح تربوي جديد خلال السنة الدراسيّة 1989-1990 تمّ بموجبه حذف التعليم المهني وإقرار الجذع المشترك وإقرار المدرسة الأساسي⁴. وهو ما أكّده وزير التربية محمد الهادي خليل في كلمة له أمام مجلس النواب وقد علل ذلك الخيار بأن اختيار المدرسة الأساسيّة كان تطبيقا لتوصيات المخطط السادس، وهي ليست مجرد جمع بين التعليم الابتدائي والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي، بل نتيجة تقييم لتجربة التعليم العمومي في تونس منذ سنة 1958. كما أكّد أنّها

³ وزارة التربية : المنشور الوزاري عدد 239 المؤرخ في 3 سبتمبر 1975 حول التعليم التقني.

مستلهمة من تجارب أجنبية. ومن أهداف المدرسة الأساسية أيضا ضمان حد أدنى من التمدرس قدره 9 سنوات، يُبعد عن الطفل شح الأمية ويمكنه من الضروريات الدنيا التي بها يصبح مواطنا فاعلا في مجتمعه، وهو ما يتأكد من الفصل الأول من القانون عدد65 لسنة 1991 مؤرخ في 22 جويلية 1991 المتعلق بالنظام التربوي وخاصة النقطة العاشرة منه والتي تؤكد على «تهيئة الشباب من مختلف المراحل التربوية لمواجهة المستقبل وإعداده إعدادا يمكنه من أن يساير - بعد الدراسة النظامية - التغيرات السريعة التي يشهدها العصر الحديث ومن الإسهام الإيجابي فيها». وتعرفه الأمم المتحدة بمجموعة الأنشطة التعليمية الرامية إلى تلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية كما حددها الإعلان العالمي حول التعليم للجميع. (جومتين، تايلندا، 1990). وبحسب التصنيف الدولي المقنن للتعليم، فإن التعليم الأساسي يتضمن التعليم الابتدائي (المرحلة الأولى من التعليم الأساسي)، والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي (المرحلة الثانية من التعليم الأساسي). وهو يغطي أيضا مجموعة متنوعة من الأنشطة غير النظامية والعرضية، الحكومية والخاصة، والهادفة إلى تلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية للسكان من مختلف الأعمار⁵.

وتطبيقا لمقتضيات هذا الإصلاح شهد التعليم التقني نوعا من الاستقرار سواء من حيث المؤسسات أو من حيث عدد التلاميذ وهو ما يتناقض مع مبادئ هذا الإصلاح. فبعد أربعة سنوات فقط من تطبيقه كان عدد المؤسسات التربوية الخاصة بهذا الصنف من التعليم في حدود 88 مدرسة، ولم يتغير الأمر كثيرا بعد خمس سنوات إذا تمت إضافة مدرستين فقط. أما من حيث التلاميذ فقد كان عددهم في حدود 15935 تلميذا خلال السنة الدراسية 1994-1995. ورغم الزيادة الطفيفة التي تم تسجيلها بعد خمس سنوات بـ 1826 تلميذا أي بنسبة 11.45% فإن تراجعها لافتا قد حصل الخمس سنوات موالية، ولئن حافظت المؤسسات على عددها بـ 90 مدرسة فإن عدد التلاميذ قد تراجع بـ 1793 تلميذا. وزيادة على محدودية عدد المدارس والتلاميذ عموما فإن تفاوتها كبيرا قد حصل حسب الجنس، إذ إن عدد الفتيات لم يتجاوز خلال كامل هذه الفترة ثلث مجموع التلاميذ إلا قليلا وراوح مكانه بين 35% في الأدنى و38% الأقصى من مجموع التلاميذ خلال الفترة الممتدة بين سنوات 1994-1995 و2004-2005 وهو ما يبرز بوضوح عزوف الفتيات عن هذا الصنف من التعليم وهو ما يتأكد في الجدول التالي :

⁵ الأمم المتحدة : المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع : تلبية احتياجات التعلم الأساسية، جومتين، تايلندا ، 1990.

تطور عدد تلاميذ التقني بين سنوات 1994 و2005⁶

السنة الدراسية	عدد المؤسسات	مجموع التلاميذ	
		جملة	النسبة الإناث
1995-1994	88	15935	37.5
2000-1999	90	17761	38.7
2005-2004	90	15968	35.9

ولعل التراجع ميزة ثابتة تمس مختلف سنوات التعليم التقني من السابعة إلى التاسعة مثلما يوضح الجدول التالي :

تطور عدد تلاميذ التقني بين سنوات 1984 و2005⁷

السنة الدراسية	السابعة	الثامنة	التاسعة
1985-1984	22249	21264	14706
1990-1989	9766	9896	17380
1995-1994	10988	6773	6169
2000-1999	7080	5693	3195
2005-2004			

ولا يختلف الاضطراب الذي ميز التلاميذ والمؤسسات الحاضنة لهم عن الاضطراب الذي شمل الفصول والمدرسين مثلما يبرز الجدول التالي :

تطور عدد فصول ومدرسي التقني بين سنوات 1994 و2005⁸

السنة الدراسية	تطور عدد الفصول	تطور عدد المدرسين
1995-1994	1656	1741
2000-1999	1847	2051
2005-2004	867	2235

⁶ وزارة التربية : الإحصاء المدرسي سنة 2023-2022، ص 111.

⁷ وزارة التربية : الإحصاء المدرسي سنة 2023-2022، ص 111.

⁸ وزارة التربية : الإحصاء المدرسي سنة 2023-2022، ص 111.

II – التعليم التقني وآفاق التطوير

شهد التعليم التقني خلال الألفية الجديدة عدة محاولات للتطوير بأشكال مختلفة سواء من خلال سنة القوانين أو العناية التحتية أو التوعية بهذا الصنف من التعليم. ومن بين النصوص التي وقع سنها قانون عدد 10 لسنة 2008 مؤرخ في 11 فيفري 2008 يتعلق بالتكوين المهني⁹.

1 - التعليم التقني : تعثر التجربة ومحاولات التطوير

تجدد الاهتمام بالتعليم التقني إثر الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد التونسية نهاية 2010 وبداية 2011 واعتبره الكثيرون جديرا باهتمام أكبر لاسيما أن تجربة المدارس التقنية التي انطلقت مطلع القرن الواحد والعشرين لازالت تحسس طريقها بل أن الكثير منها لا زال يعاني من صعوبات جمّة. وفي هذا الإطار انتظم عدّة ندوات وأيام دراسية ومنها اليوم الدراسي الذي انتظم 29 نوفمبر 2014 بفضاء المركز الوطني لتكوين المكوّنين في التربية بقرطاج وساهم في تأثيث فقراته بعض المتفقدين والمتفقدتين العامين في التربية وأساتذة جامعيين محاضرين. وقد تناول المشاركون فيه جملة من القضايا المتعلقة بالتعليم التقني. ومن بين القضايا ما أشار إليه الباحث الجامعي والمحاضر عبد المجيد بن عمارة خلال مداخلته بعنوان «التعليم التقني : التحديات والآفاق الجديدة»¹⁰ ومنها التفكير في إعادة توحيد التكوين المهني والتشغيل والتربية بأكثر سرعة لأن التعليم التقني يسير بنسق بطيء مقارنة بالوضع الاقتصادي العالمي كما أكد على ضرورة تطوير الاختصاصات وتنويعها بالشكل الكافي حتى تستجيب للتقنيات الحديثة وتحسين البنية الأساسية لمؤسساتنا التربوية وحسن تجهيزها حتى تكون وظيفية لأن أغلب المدارس تفتقر للوسائل والآلات المعتمدة في التدريس كما لاحظ أن هناك نقص في تنوع الرؤى حول مستقبل خريجي المعاهد التقنية كما أن الأهداف والاستراتيجية غير واضحة وعدم تطابقه مع الواقع. ويتمثل التحدي في إعادة بلورة نظام التعليم التقني عموما انطلاقا من التعليم الثانوي كما دعا إلى ضرورة تأطير كافة الفاعلين في المنظومة من أساتذة وإداريين وتوفير الاعتمادات المالية والطاقات البشرية اللازمة وإحداث مسالك أخرى في التوجيه المدرسي وتسهيل معادلة الشهادات العلمية. أما المتدخل علي جرائي مدير الدراسات بالمركز الوطني لتكوين المكوّنين بقرطاج فقد أكد خلال مداخلته عن واقع التعليم التقني معتمدا طريقة المقارنة بين ما قبل إصلاح سنة 1991 وما بعده مؤكدا على أن كل

⁹ الرائد الرسمي للجمهورية التونسية: قانون عدد 10 لسنة 2008 مؤرخ في 11 فيفري 2008.

¹⁰ وزارة التربية : يوم دراسي بعنوان «نحو تطوير التعليم التقني : الواقع والآفاق»، المركز الوطني لتكوين المكوّنين في التربية بقرطاج، 29 نوفمبر 2014.

الدول المتقدمة تكون فيها نسبة توجيه التلاميذ إلى التقني أعلى بكثير من توجيههم إلى التعليم العام مستشهدا بألمانيا التي تقوم بتوجيه 60% من تلاميذها إلى الشعب التقنية. وأشار الجراي إلى أن التعليم التقني في تونس هو الحلقة الضعيفة في منظومتنا التربوية وفي آخر المداخلة استنتج بأن التعليم التقني في بلادنا هو غير قادر على مسايرة مخططات التنمية وأن نظرة المجتمع للتعليم التقني مازال سلبيا وغياب تشجيع القطاع الخاص للمجال.

وتتنزل إعادة هيكلة التعليم بوجه عام والتعليم التقني تحديدا إعادة في إطار هيكلة تشمل البنية التحتية والبرامج والموارد البشرية وتستهدف انتاج خريج ذو ملامح متلائمة مع حاجيات سوق العمل والمهن الجديدة والمتجددة. ولامح متلائمة مع معايير الجودة وقواعد خلق المشاريع وقيادة المؤسسات. وتستهدف تمكين خريج المدرسة من فرص أكثر للاندماج الاجتماعي وتمكن المؤسسة الاقتصادية بمختلف وجوها من الاستفادة من كفاءاتهم ومن مختلف وجوه الذكاء لديهم بهدف إعداد الناشئة إلى المستقبل: الى عالم التقنيات الحديثة وعالم الانتماء إلى الجدارة المهارية والعملية. فالإصلاح في جزئه المتعلق بالتعليم التقني هو جزء منه انتشارا للتلاميذ الذين يعرفون صعوبات في التعلم ففي حين يمثل المسار المهني إمكانية لإنقاذهم من الهدر ومن الانقطاع المدرسي فإن التعليم التقني هو فرصة حاسمة لإعادة التوازن بين الاختصاصات الأدبية والإنسانية والعلمية النظرية من جهة والاختصاصات التقنية والخدماتية والتكنولوجية وذات المضمون العملي المهاري (من جهة أخرى). إنه توجه ينتصر إلى الذكاءات المتعددة ويستهدف استثمارها في سياق تعمل فيه المدرسة منذ بواكير الطفولة على جعل الطفل يفتح في تعلمه على الأنشطة المهارية ويتعرف على المهن ويتعلم الاختيار بينها بمعونة مرافقة عائلية ومؤسساتية. إن خيار التعليم التقني هو في النهاية انخراط التعليم في تونس ضمن الاقتصاد المعولم : وطنيا ودوليا. إنه باب مفتوح للشباب التونسي لينتمي إلى عصره و ليحصل على تكوين جيد عبر اتقان مهارات عملية حقيقية تهيؤه إلى أن يكون عنصرا فاعلا ضمن نسج اقتصادي ومؤسساتي قواه الجدارة والتنافس والابداع وخلق الثروة. وبالرغم من شبه الأجماع حول أهمية التعليم التقني إلا أن أغلب مؤشراتته كانت في تراجع مطلع القرن العشرين مثلما توضح الجداول التالية :

تطور عدد تلاميذ التعليم التقني بعد 2010¹¹

السنة الدراسية	عدد المؤسسات	مجموع التلاميذ	
		جملة	نسبة الإناث
2010-2009	88	18859	24.8
2015-2014	87	12147	19
2019-2018	85	10098	18.3
2020-2019	83	10173	17.8
2021-2020	82	9840	16.4
2022-2021	79	9307	15.1
2023-2022	79	11089	15.7

تطور عدد الفصول والمدرسين¹²

السنة الدراسية	تطور عدد الفصول	تطور عدد المدرسين
200-2010	772	2910
2015-2014	576	2475
2019-2018	432	1489
2020-2019	419	1491
2021-2020	406	1217
2022-2021	381	1024
2023-2022	412	922

تطور عدد تلاميذ السنوات الثامنة والتاسعة تقني¹³

السنة الدراسية	الثامنة	التاسعة
2010-2009	8875	9984
2015-2014	7159	4988
2019-1819	4851	5247
2021-2020	4666	5174
2023-2022	6518	4571

¹¹ وزارة التربية : الإحصاء المدرسي سنة 2023-2022، ص 111.

¹² وزارة التربية : الإحصاء المدرسي سنة 2023-2022، ص 111.

¹³ وزارة التربية : الإحصاء المدرسي سنة 2023-2022، ص 112.

ظهور أنماط جديدة غير تقليدية تعتمد البحث على المعلومة والتعلم. وتحدث عن الطرح الجديد للمدرس ومن ورائه المهمة الجديدة المناطة في عهدة المتفقد في التكوين التي تعتمد طريقة حلّ المشاكل المعقدة وترك التلميذ أمام وضعيات معقدة يكون فيها دور المدرس تقديم بعض المؤشرات لتجاوز المشكل. وقدم المحاضر عدة توصيات من أهمها أن يواكب المتفقد كل المستجدات البيداغوجية مثل البيداغوجيا الفارقية ومواكبة البرمجيّات الجديدة والقيام بزيارات إلى الدول المتقدمة في مجال التعليم التقني للاستئناس بتجاربهم وربط علاقة وطيدة بين المراحل التعليمية انطلاقا من الأساسي إلى العالي.

2 - آفاق التعليم التقني في مخيلة الشباب التونسي

يعتبر الكثير من الباحثين أن التعليم التقني يمكن أن يمثل مستقبل الشعوب بل هو ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتذهب الكثير من الدراسات أن خارطة المهن ستشهد تغييرات متسارعة بظهور أنماط جديدة من التعليم المتعلقة المرتبطة بمجال الإعلامية والذكاء الاصطناعي والتعليم القائم على الواقع الافتراضي والواقع المعزز إضافة إلى التعليم عن بعد والتعليم المندمج¹⁴. كما سيتطور التعليم التقني المرتكز على الخدمات ومنها الخدمات الموجهة لكبار السن والرسكلة والاقتصاد الأخضر كما تتواصل الحاجة إلى المهن اليدوية ذات الطابع التقني¹⁵. وسيصبح للتكنولوجيات الحديثة حضورا أكبر وأهمية متزايدة بالنسبة إلى مختلف المجتمعات في سبيل التطور والتحديث. وفي استبيان تم إنجازه بالنسبة إلى الشباب التونسي حول تصوره إلى آفاق تونس سنة 2040¹⁶. وقد بلغ عدد المشاركين في هذا الاستبيان 929 متدخلا اعتبر 355 منها أي بنسبة 38.2% أن التكنولوجيات الحديثة يمكن أن تمكن الشباب التونسي أن يصبح القوة الأساسية في تونس سنة 2040. أما بالنسبة إلى التعليم المهني والتقني وتشجيع المبادرة الخاصة فقد تبين من خلال الاستبيان أن أعداد مهمة من المستجيبين بلغت 37.7% ترى أن هذه الاختصاصات المهنية ذات الطابع التقني لها الأولوية بالنسبة إلى المستقبل القريب بالنسبة إلى البلاد التونسية خلال الـ 15 سنة المقبلة مثلما يوضح الجدول التالي¹⁷:

¹⁴ France stratégie : **les métiers en 1930**, Mars 2022, p. 24.

¹⁵ Idem, p. 22.

¹⁶ استبيان موجه إلى الشباب التونسي : تونس 2040 في عيون شبابها شاركت فيه عينة ممثلة من 929 شخصا.

¹⁷ استبيان موجه إلى الشباب التونسي : تونس 2040 في عيون شبابها شاركت فيه عينة ممثلة من 929 شخصا

***Embaucher les jeunes, les encourager à suivre une formation professionnelle
et les encourager à lancer leurs propres projets.***

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	350	37,7	39,9	39,9
	Deuxième classement	216	23,3	24,6	64,5
	Troisième classement	140	15,1	15,9	80,4
	Quatrième classement	73	7,9	8,3	88,7
	Cinquième classement	71	7,6	8,1	96,8
	Sixième	28	3,0	3,2	100,0
	Total	878	94,5	100,0	
Manquant	Système	51	5,5		
Total		929	100,0		

أما في مجال البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة فقد بين الاستبيان أن أعداد مهمة من المستجوبين اعتبرته مضمن المراتب الخمس الأولى في آفاق تونس خلال سنة 2040 مثلما يوضح الجدول التالي¹⁸ :

la recherche scientifique et l'utilisation des technologies modernes.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	58	6,2	7,6	7,6
	Deuxième classement	85	9,1	11,1	18,7
	Troisième classement	49	5,3	6,4	25,1
	Quatrième classement	78	8,4	10,2	35,3
	Cinquième classement	110	11,8	14,4	49,7
	Sixième classement	83	8,9	10,8	60,5
	Septième classement	82	8,8	10,7	71,2
	Huitième classement	103	11,1	13,5	84,7
	Neuvième classement	68	7,3	8,9	93,6
	Dixième classement	49	5,3	6,4	100,0
	Total	765	82,3	100,0	
Manquant	Système	164	17,7		
Total		929	100,0		

¹⁸ استبيان موجه إلى الشباب التونسي: تونس 2040 في عيون شبابها شاركت فيه عينة ممثلة من 929 شخصا.

وفي مجال التعليم يعتبر البعض أن إعادة هيكلة التعليم يمثل ألوية مثلما بين الجدول التالي¹⁹ :

Réformer l'éducation et encourager la recherche scientifique

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	23	2,5	6,2	6,2
	Deuxième classement	53	5,7	14,2	20,4
	Troisième classement	86	9,3	23,1	43,4
	Quatrième classement	90	9,7	24,1	67,6
	Cinquième classement	59	6,4	15,8	83,4
	Sixième classement	7	0,8	1,9	85,3
	Septième classement	22	2,4	5,9	91,2
	Huitième classement	22	2,4	5,9	97,1
	Neuvième classement	3	0,3	0,8	97,9
	Dixième classement	6	0,6	1,6	99,5
	Onzième classement	2	0,2	0,5	100,0
	Total	373	40,2	100,0	
Manquant	Système	556	59,8		
	Total	929	100,0		

ونظرا لأهمية التعليم التقني تزايد الاهتمام به من قبل أطراف متعددة من بينها مجلس نواب الشعب الذي خصص يوما برلمانيا²⁰ في بداية شهر جويلية 2024 لتناول هذا الموضوع بالدرس والتحليل. وفي هذا السياق اقترحت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة بمجلس نواب الشعب إحداث مسار تعليمي جديد من شأنه تطوير منظومتي التعليم التقني والمهني إضافة إلى المسارات الموجودة. ويقوم هذا المقترح على على إحداث سنة سابعة إعدادي تقني لفائدة التلاميذ سنة سادسة ابتدائي متوازي النتائج والإمكانيات المعرفية وكذلك الراسبين والراغبين في الإلتحاق بالتعليم التقني وهو ما فعلا منطلق السنة الدراسية 2024-2025. ويهدف هذا الإجراء إلى العمل على الحد من الإنقطاع المبكر من الدراسة والهجرة غير النظامية. ترسيخ المهارات الحياتية لجميع التلاميذ دون إستثناء موحلا لإحداث ورشات عمل يدوية على غرار

¹⁹ استبيان موجه إلى الشباب التونسي : تونس 2040 في عيون شبابها شاركت فيه عينة ممثلة من 929 شخصا.

²⁰ مجلس نواب الشعب : يوم برلماني حول تطوير التعليم التقني، تونس، 08 جويلية 2024.

الحدادة والنجارة والإعتناء بالبيئة. ولعل الإجراءات المقترحة تقطع مع حالة الاضطراب التي عاشها هذا الصنف من التعليم. وللإشارة فأن عدد المدرسين في المدارس الإعدادية التقني شهد تراجعاً مستمراً إذ لم يتجاوز 813 مدرسا خلال السنة الدراسية 2024-2025 مقابل ألف و217 خلال السنة الدراسية 2020-2021 في حين يشهد عدد التلاميذ تزايداً من 9840 تلميذاً إلى 12 ألفاً و84 خلال الفترة ذاتها. كما أن أغلب الورشات على وشك الإغلاق فضلا عن غياب مراجعة برامج مجددة ومحفزة للتلاميذ.

خاتمة

يحتل التعليم التقني مكانة عالية في العديد من الأنظمة التربوية في العالم وذلك لأهميته في التطوير الاقتصادي وتوفير فرص تشغيلية عالية فهو مجال لكسب المعرفة والخبرة العلمية والعملية وممارسة التدريب والتطبيق العملي في العديد من الميادين الحرفية والمهنية. وهو ما يمكن المتكون من ولوج عالم الشغل (حسب طبيعة التخصص ومدى أهميته في سوق العمل) بشكل أكثر يسرا وسلاسة. ورغم هذه الأهمية فإن هذا الصنف من التعليم لا زال يراوح مكانه في تونس صعودا ونزولا وحثفا وزيادة دون أن يأخذ المكانة التي يستحقها في المنظومة التربوية التونسية منذ الاستقلال.

بيبليوغرافيا موجزة

- France stratégie : les métiers en 1930, Mars 2022
- UNESCO. Rôle de l'enseignement technique et professionnel. Conférence générale, 26th session, 1991.
- الأمم المتحدة : المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع: تلبية احتياجات التعلم الأساسية، جومتين، تايلندا،
- مجلس نواب الشعب : يوم برلماني حول تطوير التعليم التقني، تونس، 08 جويلية 2024.
- وزارة التربية : تقارير غير مرقمة، إصلاح التعليم لسنة 1958.
- وزارة التربية : المنشور الوزاري عدد 239 المؤرخ في 3 سبتمبر 1975 حول التعليم التقني.
- وزارة التربية : الإحصاء المدرسي سنة 2022-2023.

السياسات الثقافية الموجهة للشباب في أفق 2040 : التحولات ، التحديات ، الرهانات

حيفا شابي

أستاذة مساعدة متعاقدة بالمعهد العالي

للتنشيط الشبابي والثقافي ببئر الباي -جامعة تونس-

مقدمة

مهما اختلفت الاجتهادات السياسية أو تضاربت الرؤى والمقاربات في أمر الراهن الاجتماعي والاقتصادي، فإن المسألة الثقافية تتفرد بطرح يتخطى حدود الركنين المسيطرين على صياغة التاريخ وهما ركن السياسة وركن الاقتصاد. من هنا تبرز الضرورة لمراجعة النظريات والنماذج الفكرية خصوصا فيم يتعلق بتنشئة الأجيال، والعمل على انتقاء زاد ثقافي نوعي لإعدادها في المستقبل على اعتبار أن الاستثمار في مجال الإنسان أكثر عائدا من بقية الاستثمارات الأخرى والنهوض بالثقافة هو السبيل الأمثل لهذا الاستثمار وهو الوسيلة الأساسية لإحداث نهضة في بلاد استنزفت مواردها ولم يعد أمامها غير الاستثمار في مجال الإبداع البشري.

على هذا الأساس يجب أن ندرك أن التغيير الاجتماعي نتيجة من نتائج التغيير الثقافي لان التغيير في الثقافي يؤدي إلى إحداث تغيرات عديدة للمجتمع هذا ما يهيئ الفرصة إلى ظهور قيم جديدة وأهداف جديدة تنعكس بدورها على البناء الاجتماعي الذي بتغييره يؤدي إلى خلق قيم جديدة أخرى، لهذا يمكن إعتبار أن التغيرات البنائية تتبعها تغيرات في القيم الاجتماعية ومعنى ذلك أن خلق قيم جديدة يتم عن طريق التغيير الذي يحدث في الثقافة الكلية للمجتمع. كما يحدث نتيجة لإعادة ترتيب البناء الاجتماعي فالثقافة في هذه الحالة هي التعبير الأساسي عن وجود الجماعة كجماعة موحدة هنا تتعارض المفاهيم والمطالب.

كنتيجة لهذه التغيرات رسخت فروع الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية دراسات مهمة حول أوضاع الشباب وإتجاهاتهم وأدوارهم ففي الواقع «إن المكانة المعاصرة التي يشغلها الشباب في المجتمعات كافة يمكن النظر إليها على أنها نتاج للتغيرات الاجتماعية والسياسية والديمغرافية والتعليمية والتربوية التي شهدتها القرن الماضي وبواكير القرن الحالي»¹ حيث

¹ حسن الساعاتي سامية، الشباب العربي والتغيير الاجتماعي، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جانفي 2003)، ص 20.

أثرت المكانة التي يمثلها الشباب في بناء المجتمع المعاصر كما انعكست على بناء المجتمع وعلى طبيعة العلاقات بين الأجيال هذا ما يؤكد أن معدل التغيير في المجتمع وإيقاعه يتأثر تأثيرا مباشرا بأوضاع الشباب في المجتمع و أدوارهم ووظائفهم المتعددة في مختلف القطاعات. فهناك اهتمام للظواهر عديدة المشاهدة في المجتمع المعاصر والمرتبطة «بالشباب واتجاهاتهم وقيمهم وثقافتهم» *YouthCulture* وسلوكياتهم السائدة مثل الحركات الطلابية والسياسية للشباب ومختلف التغييرات والقيم السائدة بينهم إلى جانب الثقافات الانعزالية وكذلك مختلف نماذج الامتثال والتكامل مع النسق القيمي السائد في المجتمع² فمع كل تغيير في المسار نجد خلفيات ثقافية هذا ما يؤكد أن الثقافة ترتبط بالوجود الإنساني إرتباطا وثيقا فهي تتطور مع الحياة الإنسانية وفقا لما يقدمه الإنسان من إبداع وإنتاجي شتى المجالات، فتأسس وجودها من خلال التراكم النوعي والكمي لتصبح بذلك المحرك الأساس للفعل الإنساني فمقياس تقدم الشباب وتحضرهم ورفيهم مرتبط بتقدمهم الثقافي بكل دلالات اللفظ ومحتوياته فهذا ما تشهد به الأمم المتقدمة التي استطاعت أن تأخذ بتلابيب الثقافة في كافة جوانبها الإنسانية والعلمية حيث أن تحول وعيها الثقافي إلى فعل يساهم في تقدمها على غيرها، ذلك أن السيطرة العالمية المعاصرة على واقع الشعوب ليست سيطرة عسكرية أو اقتصادية بل هي نسيج من السيطرة الثقافية على المجالات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

يتطلب النهوض بالمستوى الثقافي ككل بما هو هوية مجتمع ما وروحه الموجهة لتفاعلاته والمحددة لرؤاه تحولا جذريا ومراجعة دقيقة خاصة في علاقة بمختلف الأطراف التي تعنى بالعمل الثقافي من خلال تطويره وبلورته لما يتمشى مع مفردات الحضارة المعاصرة والمتطلبات الوطنية القومية، ذلك على غرار العمل الثقافي بالفضاء الجامعي على إعتبار أنه صرح ثقافي وفضاء لإنتاج أدوات التغيير وأحد أدوارها التاريخية الأساسية يتمثل في التنوير الذي يهدف إلى إحداث نهضة ثقافية في المجتمع ذلك أن نجاح كثير من الجامعات لا يعود فقط إلى أساليبها العلمية المتطورة في التعليم بل أيضا إلى اهتمامها بالجانب الثقافي ورعايته من خلال دورياتها، مؤتمراتها، حلقاتها النقاشية، مهرجاناتها، جوائزها وإصدار الكتب الفكرية الأدبية والفنية التي تسهم إلى حد كبير في تنمية الثقافة وازدهارها «فالجامعة كإحدى المؤسسات التربوية تقوم بوظائف حيوية داخل المجتمع وهي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وهذه الأهداف وجدت في الأساس لتنمية الشخصية الإنسانية والوطنية وبلورتها وتطورها من خلال نوعية أفراد المجتمع بشكل عام والشباب بشكل خاص وتنويرهم وتكوين مفاهيم علمية تسعى لتكريس

² حسن الساعاتي، الشباب العربي، ص 21.

التعددية الفكرية والديمقراطية والعدل الاجتماعي والحريات العامة في ظل المتغيرات والمستجدات الطارئة»³.

وعلى أساس ما تراءى لنا في تحليلنا لأهمية الثقافة والسياسات الثقافية انتبهنا أن تجذير العمل الثقافي واستنهاضه كان ولا يزال من مشاغل الدولة فالسياسة الثقافية ركزت جملة من السياسات والبرامج المتبعة من قبل سلطة الإشراف والدولة لحقب تاريخية متفاوتة تعنى بالعمل الثقافي داخل مؤسسات الدولة على غرار المدارس والمعاهد والمعاهد العليا والجامعات، فيكتسي فيها النشاط الثقافي والترفيهي أهمية كبرى من حيث مساهمته في تنمية القدرات الذهنية والإبداعية للطلبة وصقل مواهبهم وتوفير مساحات للترويج عن النفس والتعبير والإبداع. يعود هذا الاهتمام بالعمل الثقافي من منطلق أن الحياة الجامعية التي يقضيها الشباب هي محصلة للتفاعل بين عناصر العمل الجامعي جميعها. فهذه العناصر والمكونات تكاد تتصل بكل شأن من شؤون الحياة العامة هذا ما يفسر أن المجتمع الجامعي بيئة متصلة بالعالم الخارجي فنحن لا يجب أن ننسى أن البيئة الجامعية متكونة من طلاب ومدرسين وهم جزء من الكيان الاجتماعي الكلي للمجتمع هذا ما يجعلهم يتأثرون بظروفه واضطراباته التي تشمل عديد النواحي.

لكل هذه الاعتبارات يجب أن ننتبه إلى أن هذه المتغيرات المجتمعية ليست مجرد عناصر تتجاور مع ما يتلقاه الفرد الجامعي من معارف ومهارات وقيم إنما تتدخل في نسيج التكوين الشخصي بحيث تلتحم بما يتعلم ويتفاعل معه، بل وقد توجهه وإن كانت هي بدورها أيضا لا تقف عند حد أن تكون فاعلة و إنما منفعة لكن القدر المتاح من الفعل والانفعال بين الطرفين فهذا يعود إلى ميزان القوة لدى كل منهما. فعندما يكون التعليم تلقينا نظريا تقليديا يفقد القدرة على الالتحام بمتغيرات الواقع الاجتماعي ويترك شخصية الجامعي ساحة واسعة لفعل هذا الواقع بالتالي تستمد الجامعة فلسفتها وخصائصها من مجموعة القوى والعوامل الثقافية التي تحكم العلاقات القائمة في أي مجتمع وتجد الجامعة سبيلا لتحقيق أهدافها والقيام بوظائفها سواء على مستوى الحفاظ على الثقافة أو تناقلها وتعمل على تطويرها وتنظيمها بحيث تتماشى مع تغيرات العصر «فهي توفر نوع من التوازن بين تلك القوى والعوامل المؤثرة في المجتمع والإمكانيات التي يوفرها لها حينما يشعر بأهميتها ومكانتها»⁴ هذا ما يثبت قول الباحثة وفاء البرعي أن المؤسسات التعليمية تعد من أولى الجهات المعنية بالحفاظ على الأمن فاستثمار عقول الشباب

³ منصور منار، «تقييم دور الجامعة في تحقيق الأمن الفكري لطلابها من وجهة نظرهم وأعضاء هيئة التدريس»، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 172، الجزء الأول، (جانفي 2017)، ص 591.

⁴ محمد البرعي وفاء، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، (دار المعرفة الجامعية للإسكندرية، ط 1 2002)، ص 336.

واجب وطني تشترك فيه السياسات الثقافية مع جميع الأفراد والمؤسسات والهيئات داخل المجتمع المدني فعندما «تعرض الأمة لازمة أو خطر ما فإنها تتجه بشكل مباشر إلى التربية باعتبارها المدخل الأنسب للتصحيح التربوية هي المعنية بتكوين المفاهيم والقيم والمثل العليا الصحيحة وتحقيقها في أذهان الناشئة»⁵ ففي الدراسات النفسية والتربوية الحديثة تناول العديد من الخبراء علم النفس والصحة النفسية المكونات النفسية المتعلقة بالشباب وتوصلوا إلى إمكانية تعرضه وتورطه «فكريا في أطر أيديولوجية ثم يتحول ذلك إلى تورط سلوكي في صورة ممارسات عنيفة ومتطرفة»⁶ ومن جملة تلك الخصائص الإحساس بالهامشية وميل الشخص إلى الحلول القاطعة والتصلب - والتمسك بأسلوب للعمل أو الرأي «رغم ما يؤكد عدم صوابيته والعزلة واللامبالاة والتحدي والمواجهة المباشرة»⁷ وبما أنه يطرأ كثير من التغيرات والتطورات بالنسبة للخصائص والمميزات العامة للنمو الجسمي والانفعالي في مرحلة الشباب ومنها المرحلة الجامعية التي تتأثر بكثير من العوامل الوراثية والبيئية فإنه لا بد من إعطاء هذه المرحلة العناية التربوية والنفسية خاصة منها الثقافية التي تمكن بدورها من «تلبية الحاجات الفسيولوجية والحاجات النفسية والحاجات الاجتماعية لدى الشباب الجامعي»⁸ وضبط انفعالاته وتوجيه دوافعه وصولا به إلى حالة من التمتع اللائق لديه بصحة نفسية تمكنه من ضبط سلوكه و توجيه انفعالاته في جو من الاعتدال.

ففي تحليلنا هذا انعكاس لضرورة الاشتغال على خصائص العمل الثقافي الموجه للشباب من خلال تشريح السياسات الثقافية وميكانيزمات اشتغالها داخل المنظومة الجامعية، فللعمل الثقافي دور هام لانفتاح الجامعة على محيطها وإثراء ساحة الثقافة الوطنية بمبدعين في مجالات المسرح - السينما - الشعر والرياضة ذلك نتيجة للنشاط الحثيث الذي ميز النوادي الثقافية والاهتمام الكبير بالمسرح الجامعي والنوادي العلمية وغيرها، من خلال تعزيز دور الجامعة في علاقة بخلاياها المؤسساتية التي تعنى بالشأن الثقافي وتثري الفعل الثقافي الوطني. إذ يجب أن نؤكد في هذه النقطة على أن الهدف من إهتمامنا بمركزة السياسات الثقافية والعمل الثقافي بالفضاء الجامعي جاء كنتيجة لتقلص وتراجع الاهتمام بالشأن الثقافي في السنوات الأخيرة، رغم أن الحاجة لتأطير الشباب والإحاطة بهم زادت نظرا لتفاقم الظواهر المحفوفة بالمخاطر وبزوغ مجالات وفضاءات جديدة تستقطب الشباب على حساب الفضاء الجامعي.

⁵ محمد البرعي، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، ص 2.

⁶ محمد البرعي، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، ص 39.

⁷ محمد البرعي، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، ص 53.

⁸ محمد البرعي، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، ص 331.

كنتيجة لذلك يتولد تضارب القيم الثقافية بين الثابت والمتغير، فالتحولات التي يعيشها المجتمع تؤثر حتما على ثقافة الشباب الجامعي لتصبح ثقافة مكثفة - حديثة - معولمة هذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الثنائية في النسق الثقافي وهي ثنائية الثابت والمتحول. فإن طبقتها على ثقافة الشباب الجامعي الذي كما عبرنا عنه فئة ذات توجهات ثقافية فرعية سنجد أن الثابت في ثقافة ما هي مجموعة القيم والمبادئ والمتحول في الثقافة هو تلك المجموعة المتكونة من القيم و منطلقات السلوك المرتبطة بحركة الجماعة وسلوكها وتكتسب من مصادر مختلفة. عموما يعتبر الثابت والمتحول في الثقافات عبارة عن تداخل لا يمكن تبيين حدوده في نسيج واحد «فالجانب الثابت من الثقافة يقوم بهضم الجانب المتحول ويمنحه صورته ومضمونه والجانب المتحول يقوم بتغيير مضامين قيم ومبادئ الجانب الثابت وإن لم يمس الإطار العام للقيمة وذلك على افتراض أن ذات الثقافة قادرة على التفاعل الحي مع المحيط»⁹. فالملاحظ أن الحياة الجامعية محكومة بفعلين ثقافيين ذو توجهات سوسيوثقافية مختلفة هذا ما يعكس ضرورة العمل على جملة من المفاهيم العلمية كمفهوم السياسات الثقافية، العمل الثقافي، الثقافة، الجامعة، والنسق الثقافي من ثمة تشريح النسق التاريخي للسياسات الثقافية وبنية العمل الثقافي بهدف التركيز على تطبيق السياسات الثقافية ضمن الفضاء الجامعي. هذا ما يضعنا أمام مساءلة لأهم المسارات والسياسات المتعلقة بالسياسة الثقافية والعمل الثقافي بتونس.

الباب الأول : السياسات الثقافية والعمل الثقافي في تونس : المفهوم والمسارات

تعتبر السياسة الثقافية جزءا من السياسات العمومية للدولة فهي تتبع من توجهها العام وتكرس اختياراتها وتعمل بآلياتها لذلك تبقى المؤسسة الثقافية بجميع هياكلها وتوجهاتها تابعة للمؤسسة السياسية، فلا وجود لمؤسسة ثقافية مستقلة أو خارجة عن النظام هذا حسب جميع الدراسات التي درست موضوع الثقافة وعلاقتها بالدولة. هذا ما جعل من الثقافي في خدمة السياسي وهو ما عاشته تونس في مختلف مراحل تاريخها حيث بقيت كل المؤسسات المشرفة على الشأن الثقافي مجرد هياكل إدارية تابعة لإدارات ووزارات الدولة التي تشرف عليها وتضع برامجها وتحدد أعضائها و العاملين فيها، كما يضبط نظامها العام بموجب قانون أو أمر رئاسي مما يجعل المؤسسة تتحرك داخل إطار قانوني محدود هذا ما سيساعدنا فيم بعد على تحليل نسق الممارسة الثقافية وكيفية اشتغالها داخل الإطار المؤسسي الثقافي التابع للدولة.

⁹ عصفور جابر وآخرون، العولمة والهوية الثقافية، سلسلة أبحاث المؤتمرات، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة افريل، 1988)، ص 281-282.

توضع البرامج من طرف مجلس يحدد أعضائه الوزراء ويصادق عليه الرئيس فجميع التسميات بالمؤسسات الثقافية تصدر بمقتضى قرار من وزير الثقافة أو رئيس الدولة وينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية نجد مثال على ذلك «تسميات المندوبين الجهويين ورؤساء المصالح من كل الولايات»¹⁰. فقد ترتب هذا التحليل كنتيجة لقيام سياسة بورقوية على «مركزية الدولة وتفرداها بسلطة القرار فقد بنت على إخضاع المجتمع والسيطرة على المؤسسات الثقافية والدينية التقليدية وتوظيفها حسب ما تقتضيه السياقات والظروف»¹¹. كما وظف النظام البورقوبي «السلطة الأبوية المتشددة وخنق كل تجمع غير موال في حالة النشوء»¹². حيث «رفضت سياسة بورقوية ثقافة الأقليات الشعبية بسبب اختلافها»¹³، هذا ما جعل من الدولة تعمل على نشر ثقافة الأمة التي دعت إليها يمكن الإقرار أن البلاد التونسية عرفت في فترة حكم بورقوية أزمة سياسية واقتصادية نظرا «لفشل البرجوازية التقليدية في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية... لم يختلف وضع الطبقات الشعبية عما كانت عليه في فترة الاستعمار»¹⁴ هذا وتفاقت الأزمة في فترة حكمه الأخيرة فضعت الدولة وهزلت أجهزتها ليكون ذلك العائق الأول أمام بناء النظام الثقافي.

كما أن توظيف الدولة للمؤسسات الثقافية في الدعاية لمشروعها السياسي وترسيخ توجهاتها العامة غير مسار السياسة الثقافية وساقها إلى وجهات بعيدة عن المفهوم الحقيقي للمسؤولية الثقافية وهو ما أعاق الحركة الثقافية والممارسات الإبداعية والفنية «فالساسة الثقافية في المغرب العربي كانت اليد اليمنى للدولة الوطنية لاستكمال نفوذها و تدعيم سلطاتها»¹⁵. فقد تواصلت هذه الممارسة السياسية حتى بعد انتهاء حكم بورقوية «الذي لم يكن يمثل تجربة في الديمقراطية السياسية»¹⁶ كما تتبعت سياسة الرئيس السابق «بن علي» نفس المنوال فبقيت قرارات الشأن الثقافي من مشمولات الدولة التي تدرس المشاريع و تضع القرارات وتصدر الأوامر بمعزل عن أهل الاختصاص حتى

10 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، المطبعة الرسمية عدد 24، بتاريخ 2004/03/13.

11 وناس منصف، الشخصية التونسية محاولة في فهم الشخصية العربية، (الدار المتوسطية للنشر، تونس 2017)، ص 64.

12 وناس منصف، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، (سلسلة أفاق مغربية سراس للنشر، تونس 1995)، ص 29.

13 بشة سمير، الثقاف والمثاقفة في التجارب الغنائية الركحية في تونس 1856-1998، أطروحة الدكتوراه في علوم وتقنيات الفنون، (المعهد العالي للفنون الجميلة، تونس 2007)، ص 356.

14 مجموعة الحقيقة التونسية، النظام البورقوبي الأزمة السياسية والاقتصادية (دار ابن خلدون بيروت 1980)، ص 13.

15 وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، ص 228.

16 وناس، الشخصية التونسية محاولة في فهم الشخصية العربية، مرجع سابق، ص 131.

أرست البلاد إلى حالة من التصحر الثقافي¹⁷ ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب من بينها نذكر إخضاع المادة الثقافية والفنية لعوامل اقتصادية هذا إضافة إلى إستعمال السلطة للتصدي لأي فكر مختلف عنها.

يبدو أن هذه الممارسات قد ولدت سيادة نمط ثقافي موحد لا يمثل بالضرورة تصورات المجتمع وذوق أفراده ولا يقضي حاجياتهم الثقافية فهو نمط مفروض من الدولة التي تصوغ لوحدها البرامج الثقافية والأنشطة الثقافية المقننة وفق نماذج جاهزة تقدمها للمجتمع. يضعنا هذا الموقف من السلطة أمام تناقض في دور الدولة وهو توجيه الممارسة الثقافية من جهة والسيطرة عليها من جهة أخرى. فتحليلنا هذا يمكن أن يقربنا إلى تأكيد أو نفي فرضيات بحثنا فمثلا إتباع السياسة الثقافية الجاهزة داخل المراكز الثقافية الجامعية تجعل الشباب خاضع لنمط معين من الممارسة الثقافية المقننة وهنا يأتي دور وأهمية السياسة الثقافية في توجيه الأفراد نحو النشاط الثقافي داخل المؤسسة الثقافية.

على هذا الأساس يتأكد مسار الدراسة من خلال تحليل التوجه السياسي العام القائم على مركزية السلطة في أخذ قرارات الشأن الثقافي «فالسياسات الثقافية تخطط وتنفذ وتنتج بمعزل عن المثقفين الذين لا يستشارون في بناء الاختيارات»¹⁸. وتأسيسا على دراسة السياسة الثقافية بين الماهية والأهمية وجب التركيز أيضا على علاقة الثقافة بالتنمية فالثقافة بإمكانها أن تكون احد محركات الاقتصاد الرئيسية في الدولة عن طريق إنتاج المواد الفنية والخدمات الثقافية والمشاريع والمؤسسات التي تستثمر في الثقافة والفنون والتظاهرات والأحداث الفنية تساهم بدورها في إنعاش السياحة الثقافية. فالدولة هنا تسعى دائما إلى فرض الهيمنة على المؤسسات الاقتصادية وتشرف على تنظيم العمليات الثقافية من خلال إشرافها على الميزانيات ونسب الاستثمار لكن يبقى السؤال القائم خلال مرحلة السياسة الثقافية في مدى تتطابق هذه الميزانية مع الوضع الثقافي الراهن وهل أن الكشف عن كل الموارد المالية في الميدان الثقافي هو خاضع للشفافية والوضوح الاقتصادي ؟

لمعرفة أسس وتوجهات الدولة في الثقافة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العديد من النقاط، فالانطلاق من الإطار التاريخي السياسي والثقافي سيكون بمثابة الأرضية المعرفية لبناء تمشي

¹⁷ الزيرحاتم، الدولة والسياسات الثقافية دراسة تحليلية الهياكل المؤسسات ودور المثقف من 1956 إلى 2016، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الثقافية اختصاص تقنيات التنشيط والوساطة (المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي بئر الباي، جامعة تونس، 2018)، ص 45.

¹⁸ المنصف وناس، «الواقع الثقافي في المغرب العربي : نقائص للتدارك وسياسات للتفعيل»، مجلة الحياة الثقافية، العدد 250، (تونس افريل 2014)، ص 29.

السياسة الثقافية ونقدها لذلك يجب أن ندرس أهميتها وماهيتها من خلال تحليل دورها وصبغتها وطبيعة مهامها خلال الفترات التاريخية المختلفة التي شهدتها العمل الثقافي والسياسات الثقافية بتونس، لكن قبل البدء في تحليل أهم المسارات وقراءة أهم التشريعات المتعلقة بالسياسات الثقافية وجب البحث أولاً في المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم السياسات الثقافية .

1 - في مفهوم السياسات العمومية للدولة

يعتبر هذا المفهوم مهما في البناء المعماري لبحثنا نظرا لان السياسة العامة للدولة هي الكل الذي يتجزء منه العديد من السياسات الفرعية مثل السياسة الامنية، السياسة الاقتصادية، السياسة الاجتماعية وخاصة السياسة الثقافية التي تعتبر من أهم محاور بحثنا «فصنع السياسة العامة ليس عملية سهلة بل هي أعلى درجة من الصعوبة والتعقيد. فهي عملية حركية بالغة الحساسية والتعقيد و تشمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات وعوامل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها المستمران إلى إنتاج سلسلة من ردود الفعل التي تنصرف بدورها إلى كل جوانب العمل داخل النظام السياسي»¹⁹. من ثمة يمكننا تعريف السياسات العمومية أو السياسة الحكومية بأنها كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة أو ما يمثلها للتدخل في شؤون المجتمع وحل المشكل الذي يواجهه الدولة داخليا وخارجيا بالرغم من أن كلمة السياسة هي كلمة مفردة إلا أنها قد تشير إلى أكثر من سياسة واحدة فهي ضمينا تدل على حزمة من السياسات الحكومية.

تنتج التحولات السياسية الكبرى التي تحدث في المجتمعات الحاجة دوما إلى صياغة سياسات جديدة تتلائم مع عملية التحول، وتأتي في سياقها فالتحولات الكبرى تمهد لها التغيرات الثقافية في المجتمع فالثورة مثلا فعل ثقافي لان الثورة تغيير يبدو مفاجئ في السلوك الجمعي لقطاع واسع من الناس وهذا يأتي نتيجة تراكم إذ تلعب الثقافة بمعناها الواسع السلوك والقيم وبمعناها الضيق الإبداع. كما أن العلاقة بين الثقافة من ناحية والسياسة من ناحية أخرى علاقة تفاعلية بالتالي نستطيع القول أن السياسة ممارسة وأفكار وهي جزء من ثقافة المجتمع.

حاول علماء و باحثو الإدارة العامة و العلوم السياسية و الاقتصاد والبحث عن تعاريف يصف السياسات العمومية. فقد نجحوا في ذلك حيث قدموا الكثير من التعاريف ويمكننا تصنيف أهم أربعة تعاريف إذ نجد تعريف عام وتعريف إداري مستحدث وتعريف اقتصادي وتعريف خدمي. سنلاحظ أن كل واحد من هذه التعريفات يثري مفهوم

¹⁹ محمد الخرزجي ثامر كامل،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004)، ص 159.

السياسات العمومية من خلال تركيزه على جانب يتخصص فيه دون غيره فقد تم انتقاء هذه التعاريف على أساس شموليتها في وصف الحكومة وسياستها فتوماس داي قدم تعريفا عاما يقول فيه «السياسات العامة هي كل ما تقرر الحكومة عمله أو عدم عمله *«ever governments choose to do or not to dowhat»*²⁰. كما يتضمن هذا التعريف جانبي التصرف وهو التقرير (القيام بعمل شيء ما) واللاتصرف (الإقرار) هنا يجب الإشارة إلى أن التقرير والإقرار متساويان من ناحية دورهما في تنظيم شؤون الدولة. نذكر أيضا التعريف الذي قدمه بي غاي بيترز للسياسات العمومية عندما وصفها بلغة إدارية حيث قال «بأن السياسة العامة هي مجموع النشاطات الحكومية التي تؤثر في حياة الناس سواء قامت الحكومة بهذه النشاطات بنفسها أو أنها قامت بها من خلال وكلاء لها»²¹. الملاحظ أن الجديد في هذا التعريف هو الجانب الإداري حيث هناك إمكانية أن تكون الحكومة قد فوضت إتخاذ وإدارة السياسة العامة إلى جهات أخرى.

وقد ركزنا في هذا المفهوم على تعريف هارولد لازوييل الذي يقول بأن السياسة العامة تشبه السياسة فهي «تعرف بمن هو الذي يأخذ وكيف يأخذ ومتى يأخذ ولماذا يأخذ؟»²² هذا التعريف يركز على الجوانب الاقتصادية للسياسة العامة فهو ينظر لسياسة الدولة على أنها عملية توزيع الموارد المالية مع ما يلحق بها من مصادر القوة من علاقات وأولويات ومزايا. يعكس هذا التعريف في السياسة العامة رؤى أخرى فكأننا هنا نتحدث عن تعريف خدمي للسياسة العامة للدولة مثلما ذكر مايكل كرافت وسكوت فيرلونج الذي يأخذ تعريفهما منحي مختلف عن التعريفات السابقة غير الذي تطرق إليه الباحثون الآخرون حيث إنها «عملية تصرف الحكومة أو عدم تصرفها عند التجاوب مع مشكلة اجتماعية ما»²³ وهذا التعريف له جانبان مهمان الجانب الأول هو «أن السياسة العامة تعبر عن استجابة الحكومة لمشاكل المجتمع والتصدي لعواقبها»²⁴ أما الجانب الثاني فهو يرى «أن السياسة العامة تظهر للعيان بسبب وجود مشكلة معينة في المجتمع»²⁵ إلا

²⁰ ياغي عبد الفتاح، السياسات العامة : النظرية والتطبيق، جامعة الدول العربية (المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، مصر، 2010)، ص 19.

²¹ عبد الفتاح، السياسات العامة : النظرية والتطبيق، نفس الصفحة.

²² عبد الفتاح، السياسات العامة : النظرية والتطبيق، ص 20.

²³ Michael Kraft, Furlong Scout, **Public policy politics ; politics analysis and alternatives** (Congressional Quarterly Press, Washington, London), 2004, p. 4.

²⁴ Ibid, p. 4 .

²⁵ Ibidem.

أن كثيرا من الناس والمفكرين لا يتفقون مع هذه الرؤية التي تنعت دور الحكومات بدور المصلح الاجتماعي لكن كيف نفسر ذلك من وجهة نظر شوروية خاصة أن الحكومة هي من يخدم الشعب فهذه الخدمة تستوجب من الحكومة أن تكون الراعي الأول لكل ما من شأنه رفعة المجتمع وديمومة سلامته.

نلاحظ مما سبق أن السياسات العامة هي تعبير عن سلوك الحكومات وأعمالها. هذا التعبير قد يتسع أو يضيق بحسب الهدف من التعريف أو وجهة النظر الفكرية الفلسفية التي يمتلكها الشخص لكن المهم هنا أن جميع التعاريف تربط بين الكيان الرسمي للحكومة والسلوكيات التي تنتج عن أولئك الذين يمثلوا هذا الكيان. وهي كما عرفها الباحث عماد أبو غازي «بأنها مجموعة من الأهداف تصاحبها مجموعة من القرارات أو البرامج الأساسية تحدد كيف تصنع الأهداف وكيف يمكن تنفيذها كما تعرف السياسة العامة بأنها القرارات الحكومية الأساسية التي تحدد وترسم حياة المواطنين»²⁶.

وفي تعريف آخر يركز على عناصر السياسات العمومية نجد أنها تعرف على أساس «هدف أو مجموعة من الأهداف ومجموعة من الأفعال تقود إلى هذه الأهداف مع توافر إعلان النية حولها و في تعريف آخر يركز على أهمية الاختيار يتحدد مفهوم السياسة العامة بأنها الاختيار المتروكي المدروس لأهداف جماعية ولوسائل تحقيق هذه الأهداف اعتمادا على قرارات عامة لها صفة سلطوية ملزمة لكل أعضاء المجتمع بالتالي السياسة العامة هي التخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل»²⁷. يمكن القول أن السياسات العامة هي نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي وتنطوي عملية صنع السياسة العامة على عدة خصائص وتتم بمراحل مختلفة في طبيعتها وحدتها وتعقيدها من دولة لأخرى وفقا لعوامل كثيرة أهمها النظام السياسي ونظام الحكم في كل منها. من أهم هذه العناصر دستور الحكم في الدولة الأيديولوجية، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الصحافة والرأي العام، الإمكانيات والموارد المتاحة وطبيعة الظروف العامة للبلاد.

²⁶ أبو غازي عماد، مقال بعنوان «السياسة الثقافية في زمن التحولات» نشر في كتاب «الثقافة أثناء الفترات الانتقالية مصر بعد ثورة 25 يناير، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مصر، 2015)، ص 160.

²⁷ أبو غازي، مقال بعنوان «السياسة الثقافية في زمن التحولات»، نفس الصفحة.

يحدد النظام السياسي لكل دولة خطوات العمل الرسمي المتبعة من قبل الحكومة ولان دراستنا مرتبطة بالجانب الثقافي فإن تقديمنا للسياسة العامة يعكس إرتباط المؤسسة الثقافية بجميع هياكلها وتوجهاتها بالجانب السياسي للدولة فلا وجود لمؤسسة ثقافية دون توجه سياسي. فأغلب الأنظمة السياسية تفرض هيمنتها على المؤسسة الثقافية وهيكلها. هذا ما عاشته تونس في مراحل تاريخها الثقافي ولتعليل هذه الفكرة أكثر وجب علينا تحليل مفهوم السياسة الثقافية الذي سيوضح لنا مسارات إشتغالها كجزء من السياسات العمومية للدولة.

2 - في السياسات الثقافية

ينظر هذا المفهوم إلى حضور السياسة في الثقافة ويعني إنشاء مؤسسات وهيكل فاعلة في الشأن الثقافي وتسيير عملها حسب الأهداف التي تحددها الدولة وبالوسائل التي توفرها إذ يعرفها جبرار أوغسطين أنها «نسق من الغايات والأهداف التي تعتمد وسائل وأدوات تقرها مجموعة معينة وتقوم على تنفيذ ذلك سلطة ما في ميدان الثقافة»²⁸ فمفهوم السياسة الثقافية هو مفهوم حديث يرتبط بمجال الاقتصاد والتنمية الثقافيين فكما يقول منير السعيداني «هي تطبيق البرامج والخطط والمشاريع الثقافية وجعلها قادرة على التكيف مع المجتمع وتلبية حاجياته وهي أداة حقيقية في تنمية المجتمعات»²⁹ لكن إذا إعتبرنا أن السياسة هدفها التنمية فإن هذه التنمية ستترجم النفوذ السياسي كما يؤكد أن السياسة الثقافية «أداة لتثبيت شرعية الدولة وسلطتها وهذا ما فسر احتكار السلطة السياسية للعمل الثقافي وتوظيفه وإدماجه ضمن أجهزتها الأيديولوجية»³⁰. فالسياسة الثقافية تعكس عمق التوجه السياسي العام للدولة وهي دليل للبحث عن مكانة الثقافة والممارسة الثقافية في دولة ما هذا ما يؤكد قول علي بن العربي «أن السياسة الثقافية تنطلق من رغبتين اثنتين أولاهما كميبدأ عام تتعلق باعتبار الثقافة مرجعا أساسيا في رسم السياسات العامة للتنمية الشاملة وعنصرا أساسيا في بلورتها ووضعها موضع التنفيذ» وثانيهما كميبدأ خصوصي وفقا لمناهج وتصورات واضحة لتاريخ تطور ثقافة الفرد والمجتمع بتنظيمات على مستوى الصيغ الإدارية والمؤسسية والمالية للنهوض بهذه المنظومة الثقافية من اجل بلورتها في جملة من الاهتمامات وتعميمها ونشرها على أوسع نطاق بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية والمستويات الفكرية والذهنية وعلى جميع الجهات دون ميز أو تمييز بينها من خلال مؤسسات ومراكز مختصة في استيعاب الإنتاج الثقافي..... فالسياسة

²⁸ Augustin Girard, *Développement, Cultures, Expériences et Politique*, (Unesco, 1982, p. 67).

²⁹ السعيداني منير، *استحالات المثقف والثقافة والممارسة الثقافية*. (مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2007)، ص 271.

³⁰ وناس، *الدولة والمسالة الثقافية في المغرب العربي*، ص 200.

الثقافية هي نسق من التنظيمات يسعى إلى استنباط عمل ثقافي مستوحى من الذات، يكون في الآن ذاته سندا لتنمية البلاد وتوقا لتطوير المنظومة الثقافية في هذه البلاد من أجل نشرها وتوزيعها على أوسع المجالات ومختلف الفئات»³¹ وفالدولة هنا تخدم الثقافة لأنها مجال عمل المفكر، الناقد، المبدع، المتلقي والفنان خاصة فئة الشباب هذا ما يجعل من السياسة الثقافية تستجيب في طبيعة برامجها وأهدافها إلى المجتمع ومتطلباته الثقافية .

اقترن مفهوم السياسة الثقافية في سياق ما نطرحه وبصفة متصاعدة، بظهور مفهوم دولة الرفاه حيث يعني هذا المصطلح أن الدولة تلعب دورا أساسيا في حماية وتوفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها خاصة أن «مصطلح الترفيه دخل رسميا في الاستعمالات الإدارية والسياسية في تونس منذ سنة 2000 باعتباره قطاع تدخل حكومي وقد تم إلحاقه مع قطاع الشباب إلى وزارة الثقافة ويعكس ذلك الأهمية التي أصبح يحتلها في مخططات الدولة التي أضحت تعتبره جانبا هاما من جوانب الحياة الاجتماعية للمواطن التونسي والشباب على وجه الخصوص و تعول عليه لمواجهة بعض الظواهر السلبية ولضمان التماسك الاجتماعي»³². إذ يتأكد ذلك من خلال إعادة هيكلة المؤسسة الثقافية من شأن ثقافي، إلى شأن يعنى بالثقافة والشباب والترفيه حيث تولد المنظور السياسي الذي دفع نحو إعادة هيكلة الوزارة بالتركيبة الجارية إلى موفى سنة 2004 ووجه تدخلاتها بصفة جلية منذ بداية التسعينات القرن العشرين خاصة من توجه يعلن أنه يسعى إلى إحكام الربط بين مجالات اجتماعية ثلاثة هي المجال الثقافي بما هو مجال لبناء التمثلات والمجال الشبابي بما هو مجال لتنشئة الفاعلين والمجال الترفيهي بما هو مجال لصياغة طرق العيش.

على هذا الأساس تكمن أهمية السياسة الثقافية في ضمان حق كل الفئات الاجتماعية في الترفيه والثقافة هذا ما يؤدي إلى إنعاش الحياة الثقافية والفنية في المجتمعات المعاصرة حيث أضحت جزءا أساسيا من اهتمامات وواجبات الدولة الحديثة التي أصبحت تولي عناية خاصة للسياسات الثقافية بوصفها أداة توظف لضمان إحتياجات ثقافية يساهم فيها مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع عبر حوار شفاف حيث أن «طبيعة تحليلنا للواقع الثقافي القائم قادتنا إلى نوع من اليقين بأنه لا انفصام بين السياسة والثقافة، بين المؤسسة وبين العمل الثقافي، بين

³¹ بن العربي علي، سياسات الثقافة «التي نريد» سبعون سنة من تأملات و تصورات أجيال المثقفين 1946-2016، دار سحر للنشر، تونس ، 2016، ص.ص 24-25.

³² الزيدي،الدخول إلى الحياة ، ص103.

الخطاب السياسي والخطاب الثقافي».³³ من ثمة يمكن الإقرار أن السياسة الثقافية تحمي حق الأفراد في الثقافة و يضمن لهم أساليب التعبير والترفيه «فالساسة الثقافية هي العمل السياسي للدولة في المجال الثقافي كما تعني السياسة الثقافية مجمل الهياكل والمؤسسات والبنى التحتية التي تساعد على بلورة العمل الثقافي».³⁴

قد تأكد أن تدخل السياسة الثقافية في مجال الثقافة يعتبر تدخلا مركزيا حيث أنها تولي الأهمية الخاصة اليوم إلى الشباب. فتدخلها يعتبر مركزيا ذلك لضمان حق الشباب في الثقافة مما جعلها تبني مؤسسات ثقافية و تحث على نشرها في كامل تراب الجمهورية. خاصة المناطق المركزية مثل عاصمة تونس. نظرا لاستقطابها العديد من الشباب خاصة الشباب الجامعي حيث اعتمدت السياسة الثقافية الرسمية إقامة علاقة متشابكة بين ما هو ثقافي وما هو شبابي، مراهنه على ما تعتبره طاقات تجديد وخلق وإبداع وإبتكار يفترض توفرها لدى الشباب فهي مضامين يستحضرها الخطاب السياسي الرسمي عندما تجرد محامل ما يستخدمه من الألفاظ والمفاهيم والنماذج التصورية المرتبطة بالشباب. على هذا الأساس فإن «السياسة الثقافية هي الممارسة الفعلية والحقيقية والتنفيذ الميداني لهذه الاختيارات من خلال البنى والمؤسسات والهياكل ومختلف الأدوات والوسائل وهي أداة حقيقية في تنمية المجتمعات بتجاوز النظرة الاقتصادية للتنمية وإعطاء الهوية الثقافية حجمها الطبيعي».³⁵

كنتيجة لتحليلنا هذا يمكن أن نعتبر أن السياسة الثقافية في مفهومها تعني تلك السياسة التي تعمل بمخططات قوية ومدروسة من أجل تعميق قيمة الإبداع لدى المواطنين. ذلك بهدف التنمية الوطنية الشاملة فلا ننسى أن الشباب هو عمادة المجتمع في التقدم والرفي والتطور لذلك تعطي الدولة الحق لكافة أطراف المجتمع لصياغة السياسة الثقافية فمجهودات الدولة وصياغة تدخلات ثقافية ومالية ضمن العمل الثقافي هي مجهودات واضحة تظهر في «مركزة العمل الثقافي وتقنيته واحتواء كل تعبيراته من رقص ومهرجانات وفلكلور ومعارض ثقافية وسينما ومسرح»³⁶. هذا ما يبرهن أن العمل على تحقيق مجال ثقافي يقوم على التنوع والتكامل هو من ضروريات الأساسية التي تصيغها المجتمعات المعاصرة لتحقيق فاعلية العمل الثقافي. والثقافة ما هي إلا مجال آخر من مجالات النظام الاجتماعي والاقتصادي مما يؤدي إلى تركيزها على مشاريع

³³ وناس، الدولة والمسألة الثقافية في تونس، ص 87.

³⁴ وناس، الدولة والمسألة الثقافية في تونس، نفس الصفحة.

³⁵ وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، ص 199.

³⁶ وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، ص 79.

كإقامة المكتبات و المراكز الثقافية و مراكز الشباب ونشر الأدلة التربوية .بالتالي هنا يظهر دور الدولة التي تعتبر عنصرا من عناصر السياسة الثقافية حيث أن «الدولة تلعب دور المهندس في العمل الثقافي و النشاط الثقافي بمعنى أن الأطراف السياسية في الدولة تحرص على تطوير وترقية الفنون وتدخل الدولة وهو ما يظهر أن السياسات الثقافية التي تمارس على المستوى الوطني تختلف وفق التصور المقدم للثقافة والوسائل التي تخصص لها فقد ينظر إلى السياسة الثقافية بوصفها تعمل على تعزيز الهوية الوطنية وترقية النشاطات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وجعلها رهنا سياسيا».³⁷

لكل هذه الاعتبارات يمكن الإقرار أن السياسة الثقافية هي إطار مهيكّل للعمل الثقافي المستند بالأساس على عنصر الحفاظ على الممارسات الثقافية بإعتبارها تعبيراً عن الحضارة وعنصر للإشعاع الثقافي. هنا تتجلى أكثر حاجة المجتمع إلى السياسة الثقافية باعتبارها حافظة للهوية وضامنة لأساليب التعبير الثقافي المتمثلة في الممارسة الثقافية فتسيير الدولة للشؤون الثقافية والعمل الثقافي لم يأتي من عبث وإنما كان تسييرا إستراتيجيا حتى يضمن حق الشباب خاصة في كل التعبيرات الفنية و الممارسات الثقافية من رقص ومسرح وسينما وشعر وموسيقى.

هنا ما يجعلنا نعتبر أن السياسة الثقافية كسياسة جزئية تتمثل بالأساس في عملية تكوين في ميادين الفنون التي تقدم في المؤسسات التعليمية الجامعية والمراكز الثقافية الجامعية فهذه السياسة تقوم على ما يعرف «بالتربية الفنية التي تحتضن تنمية الاستعدادات والمؤهلات الضرورية للممارسة الثقافية»³⁸. كما أنها تعمل على إيقاظ الحس الفني لدى الجمهور وتسعى إلى بناء ذوقه الجمالي فالملحوظ أن الدولة تعمل على تركيز جملة من السياسات الثقافية ضمن الأجهزة التعليمية التربوية خاصة التعليم العالي بإعتباره يستهدف فئة شبابية ميزت عن غيرها من الفئات بالمستوى التعليمي وإختلاف وتنوع التوجهات الثقافية والممارسة الثقافية. فالتربية الفنية والثقافية التي تبعتها الدولة في المراكز الجامعية تكون بهدف تأقلم الشباب الجامعي مع العناصر المكونة لهويته الثقافية وتهدف إلى تأقلمه مع محيطه الاجتماعي وتوجيه مساره في الحياة، خاصة أن فترة الشباب كما أشرنا هي فترة محكومة بالعديد من التغيرات فوجود السياسة الثقافية وتطويرها ضروري لبناء هوية ثقافية تهدف إلى تأقلمه مع محيطه الاجتماعي وتوجيه مساره في الحياة حيث «ركزت الوزارة في التنشيط الثقافي الشبابي على ما هو ترفيهي ومدربي

³⁷ بوكروخ مخلوف، «السياسات الثقافية العربية : أي دور؟»، مجلة أفكار وأفاق، العدد 01، (جامعة الجزائر 3، مارس 2011)، ص 157.

³⁸ السعيداني، استحضالات الثقافة، ص 188.

(التنشيط الثقافي بالوسط المدرسي) والجامعي حيث تنجّه برامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر ديوان الخدمات الجامعية إلى تحويل المهرجانات الثقافية الطلابية إلى تظاهرات ثقافية... فالمراكز الثقافية الطلابية و نوادي التنشيط الثقافي بالكليات الأحياء الجامعية تعد بعشرات وتغطي كل مجالات التنشيط الثقافي تقريبا خاصة وأن عدد الطلاب التونسيين سيكون في حدود نصف مليون سنة 2010³⁹.» بالتالي يمكن الإقرار أن أهمية العمل الثقافي لا تكمن في المراحل التي مر بها إنما في أهمية هيكله العمل الثقافي في إطار مؤسساتي أشرفت عليه بدرجة أولى السياسة الثقافية للدولة الحديثة التي وضعت الشباب والثقافة كرهان للتنمية الثقافية.

وعلى أساس ما تراءى لنا يعد العمل الثقافي هادفا إلى رصد الحاجيات وطنيا وجهويا ومحليا بدرجة أولى والعمل على بلورة المشاريع الكفيلة بالاستجابة لها كذلك السهر على توسيع مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية والشرائح الاجتماعية في الحياة الثقافية والإسهام في إنماء الأنشطة الثقافية وإثراء مضامينها. فالسياسة الثقافية تحدد موقع الثقافة والعمل الثقافي للدولة هذا ما يجعل من مسار البحث يقف عند تحليل معادلة الثقافة والعمل الثقافي ذلك بهدف دراسة نسق مساراتها داخل إطار السياسة الثقافية.

3 - تحولات السياسات الثقافية في تونس

تبلورت السياسة الثقافية في تونس بعد الاستقلال وكانت عنصرا ضروريا من عناصر المشروع السياسي الأكبر الذي ركز على تطوير الهوية الوطنية ودعمها «فقد حرصت الهياكل والجمعيات على البدء برسم ملامح الرؤية الشاملة للثقافة الوطنية»⁴⁰ فكانت الثقافة مكونا أساسيا من مكونات عملية البناء الوطني في مرحلة ما بعد الاستعمار. عدت حركة التحرير الثقافي جانبا ضروريا لإنشاء وتعزيز التماسك الاجتماعي بناء على مقولة أن المجتمع التونسي متجانس وله لغة واحدة وثقافة واحدة وأمة واحدة، نتيجة لهذا لم تتمتع ثقافات ولغات الأقليات مثل البربر واليهود بأولوية خاصة بالسياسة الثقافية في فترة بناء الوحدة الوطنية. لكن تم الحرص على إبقاء التعايش المشترك مع الأغلبية وكذلك لضمان حقوقهم كمواطنين تونسيين. بدأ بناء الإطار الخاص بالسياسات الثقافية في نهاية الخمسينات من القرن العشرين من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على الثقافة، ذلك بنشر الثقافة لكل السكان في جميع أنحاء البلاد ولكل الفئات الاجتماعية بالاعتماد على ما يعرف بمبدأ الشمول للثقافة الرسمية. من ثم إحتكرت الحكومة الشؤون الثقافية

³⁹ السعيداني، استحضالات الثقافة، ص 190.

⁴⁰ عباس زهير، من روافد العمل الثقافي، (دار الاتحاد اتحاد الكتاب التونسيين للنشر والتوزيع تونس 2020)، ص 39.

وتدخلت فيها تدخلا مباشرا على المستوى الاستراتيجي، المالي، التشريعي والتنفيذي حيث لعبت المنح المخصصة للمنظمات والمؤسسات الحكومية أهم آليات التنفيذ للسياسة الثقافية.

كنتيجة لذلك كثفت الدولة الجديدة بعد الاستقلال من استثمارها في التعليم إيمانا منها بأهميته وفاعليته في التقدم والتطوير وإعتباره أكثر الوسائل الفعالة لنشر الثقافة الوطنية فرسخت هذه العلاقة بصفة دائمة في السياسة الثقافية في تونس وكانت سببا. فبالرغم من تغيير الحكومات وإتجاهات السياسة الثقافية في تونس تبقى الأهمية موكولة دائما للقطاع الثقافي في خطط التنمية الوطنية. فبعد شهرين فقط من إعلان قيام جمهورية تونس أسست الحكومة كتابة الدولة للأخبار والإرشاد لتكون مسؤولة عن الصحافة والتلفزة والسينما وكان هدفها الرئيسي تطوير الحياة والثقافة التونسية حيث أصدرت مرسوما لتنظيم شبكة من المكتبات العمومية ودور النشر .

وتأسيسا على ذلك تكونت كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار عام 1961 لتكون مسؤولة عن وضع سياسة الحكومة في مجالي الثقافة والإعلام وتطبيقها ثم تحولت إلى وزارة في عام 1970 وقد شكلت ودعمت مشمولاتها وإطارها القانوني بشكل مستمر حتى عام 2006 عندما أصبحت وزارة الثقافة والمحافظة على التراث لغاية 2010. ثم تمت تسميتها وزارة الثقافة منذ 2011 واسترجعت تسميتها كوزارة الثقافة والمحافظة على التراث سنة 2015. وخلاف أوقات الأزمات الاقتصادية 1968-1969 كانت الميزانية المخصصة في للثقافة في زيادة مستمرة حتى وصلت إلى 1.25% من ميزانية في عام 2009 ولكن تقلصت فيما بعد 2011 لتصل إلى حدود 0.32 سنة 2013.

سنحاول من خلال هذا العنصر فهم وتحليل تمشي السياسة الثقافية في تونس إذ يقول عبد الوهاب بو حديبة عالم الاجتماع التونسي والرئيس الأسبق لبيت الحكمة في افتتاح أشغال الملتقى الدولي حول البعد الثقافي للتنمية بتونس في نوفمبر 1988 أن «الشاعرية عنصر من عناصر الإنتاج المادي فلا تنمية لقوم يطردون أهل الخلق والإبداع من حضيرتهم. فالأمم التي تهمش طاقات أبناءها الفنية تدخل دائرة الاختناق وتحكم على نفسها بالإعدام فتهميش الثقافة مهما كانت مبرراته ومهما كان أسلوبه فهو انتحار جماعي»⁴¹ يمكن أن نستنتج من هذا القول أن وجود الثقافة هو أمر ضروري فهذه أولى الأسباب التي تدفع بدولة ما بالاهتمام بالسياسة الثقافية لدولتها إيمانها منها بأن تحقيق التنمية يأتي بالثقافة في هذا الإطار شاركت تونس في العديد من الملتقيات من أهمها ملتقى التنمية في الميزان سنة 1986 والذي أشار في طياته إلى أهمية العنصر الثقافي في التنمية أعقاب المؤتمر العالمي الثاني حول السياسات الثقافية والذي انعقد

⁴¹ بالعربي، السياسات الثقافية، ص 43.

في مكسيكو سنة 1982 والذي أكد على أن التنمية لا في شمولها وتشعبها عن المسألة الثقافية وسياستها.

لئن كانت الثقافة الركيزة لكل عمل تنموي، فإن ذلك لا يعكس أن الثقافة إتخذت منحى تنموي صرف فمنذ أن أحدثت وزارات للثقافة ضلل المسار التنموي طريقه إذ يقول عبد الوهاب بوحديبة «لست اعلم أي المصيبتين أعظم على الثقافة مصيبة وزارات الثقافة أم مصيبة وزارات الإعلام في الحين أن الواقع اليومي أمر من ذلك لأننا نعيش تقليصا منظما للثقافة إلى مجرد حرفة بل إلى صناعة بل إلى تجارة نعيش من خلالها تدني الثقافة و رسميتها ودولنتها وحصرتها في قوانين إدارية و تراتيب عملية أصبحت في أكثر من حالة عائقا يحول دون الخلق والإبداع. ذلك أن الثقافة التي تفقد حريتها تفقد حيويتها مهما كانت الأسباب في ذلك سياسية أم اجتماعية أم إدارية»⁴². كل هذه الأسباب تعكس أهمية الرهان الثقافي حسب منظور بوحديبة خاصة بعد تجارب ثلاثة عقود فهو يقر بأهمية وجود ثقافة جديدة نطمح إليها لكن يبقى هذا الكلام مأخوذ من مقتطفات 1988 كما عبر عن ذلك علي بالعربي هذا ما يجعلنا نطرح عديد التساءلات من بينها هل يصح لنا الإقرار اليوم أن تونس كانت عاصمة للثقافة وأصبحت بسياستها مرجعا لمختلف أفاق الابتكار الثقافي أدبا وفنونا وعلما وتكنولوجيا ؟ هل نحن اليوم إزاء سياسات ثقافية أم سياسات ثقافية ؟ هل نجحت تونس في تركيز خطى ثابتة لإنجاح هذه السياسات أم أن العكس سينتج إنحاء المسار الثقافي عن الأهداف التي وضعتها السياسات الثقافية ؟

مرت البلاد التونسية بفترات تاريخية وتجارب خاضتها النخب من مفكرين ومبدعين ومناضلين أدت إلى الانعكاس على تقسيم مراحل السياسة الثقافية وهي كما حددها علي بالعربي قد إنقسمت إلى خمس فترات تاريخية :

➤ **الأولى (عرض محطات تاريخية مختلفة من 1881-1947) تتعلق بالفترة ما قبل الاستقلال** التي أفرزت توجهها عاما لما يمكن أن تكون عليه السياسة الثقافية من خلال المواجهات الفكرية الثقافية مع سياسة التغريب للمستعمر.

➤ **الثانية (1956-1972) هي فترة ما بعد الاستقلال تميزت بتغيير توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمرور من التجربة الاشتراكية المتمثلة في أنموذج التعاضد إلى التجربة الليبرالية المستندة إلى التخطيط لجلب الاستثمار الخارجي والتي وقع أثناءها إهمال التوجهات الثقافية.**

⁴² بالعربي، السياسات الثقافية، ص 44.

➤ الثالثة (1980-1986) هي الفترة التي أتت مع إنتهاء الحكم البورقيبي في تونس وقد تدعمت فيها التوجهات الحثيثة للمشروع الثقافي الوطني. وكما يقول علي بالعربي «إذا أردنا التبسيط قلنا إن الفترتين الأوليين صاحبتهما تصورات الحبيب بورقيبة والشاذلي القليبي من ناحية ومحمود المسعدي من ناحية أخرى إما التجربة الثانية فقد خاضها الثنائي محمد مزالي والبشير بن سلامة بإشراف متلاش للحبيب بورقيبة».⁴³

➤ الرابعة (1987-2010) هذه الفترة عرفت السياسة الثقافية منحى ما سمي «بالثقافة سندا للتغيير» إتسمت بتداول عشرة وزراء على تسيير الشؤون الثقافية خلال 23 سنة حكم لبن علي وقد إنتهت في أواخر 2010 مع إنطلاق الحراك الاجتماعي 2011.

➤ الخامسة تتعلق بالفترتين الانتقالتين جانفي 2011 وحلول عز الدين باش شاوش في ظل رئاسة فؤاد المبرع ثم قدوم مهدي مبروك عندما حل المنصف المرزوقي رئيسا في عهد الترويكا ثم مراد الصقلي في حكومة مهدي جمعة تبعته في التداول على مسؤولية وزارة الثقافة لطيفة الأخضر و سنية مبارك و من ثم تعيين زين العابدين وزيرا للشؤون الثقافية و بعد العديد من التغييرات السوسيوسياسية تولت شيراز العتيري الوزارة.

يفسر اعتمادنا لهذه الفترات التاريخية للسياسة الثقافية أولا لربطها بتحولات المسألة الثقافية ككل من ثم ربطها بسياسات العمل الثقافي الموجهة للشباب الجامعي.

4 - السياسات الثقافية والمسألة الثقافية الشبابية : في تحليل التحديات

أفردت الدولة منذ بداية الاستقلال اهتماما خاصا بتعميم الأنشطة الثقافية على الجهات وبالرفع من مشاركة المواطن في الأنشطة الثقافية فمنذ البداية تم الاعتماد على دور الثقافة والمكثبات العمومية وفضاءات المعارض لتقديم المنتج الثقافي ولممارسة الأنشطة الثقافية، كذلك نذكر وجود المكتبات العمومية المتجولة والسينما المتجولة وشبكة نوادي السينما. فقد تم خلال سنوات الأولى التقليل من رسوم الديوانية والاداءات على الراديو والتلفزة لتعميمها على العائلات التونسية وقد لعبت السينما دورا رئيسيا في استقطاب الشباب وعدة شرائح عمرية أخرى إلى الحياة الثقافية علاوة على الكتاب والمطالعة والمسرح والمعارض الثقافية فمع مرور الزمن تغير الأنساق وتبرز الوسائل الحديثة (الكمبيوتر-الانترنت) بالتوازي مع ذلك تتطور الاهتمامات الثقافية لتتطور بذلك وسائل الترويج للمنتوج الثقافي لنشهد بذلك تغير الاهتمامات الثقافية والممارسات الثقافية بالفضاءات الثقافية المتنوعة.

⁴³ بالعربي، السياسات الثقافية، ص 20.

كان مبني نفاذ الثقافة في المجتمع منذ بداية الاستقلال، على مفاهيم علمية يمكن أن نطلق عليها مفاهيم الخطاب الثقافي ففي كتاب **الدخول إلى الحياة** تم عرض ثلاث مفاهيم مهمة ضمن الخطاب الثقافي وهي «**المادة الثقافية**» - «**الخدمة الثقافية**» و«**الصناعات الثقافية**» فقد إعتبر هذا البحث أن **المادة الثقافية** هي مواد استهلاكية تحمل أفكارا وقيما رمزية وأنماط عيش وتشمل الكتب، المجلات، التسجيلات السمعية، الأفلام، الانتاجات متعددة الوسائط والبرمجيات. أما **الخدمة الثقافية** فهي تشمل الأنشطة التي تستجيب لفكرة أو حاجة ذات طابع ثقافي وتترجم بتراتب وتدابير تدعم الممارسات الثقافية التي تتيحها الدولة والمؤسسات وتتمثل في العروض الفنية وخدمات النشر والدوريات والخدمات الهندسية والخدمات السمعية البصرية وخدمات المكتبات العمومية والخدمات الافتراضية التي تتيحها التجارة الالكترونية أما **الصناعات الثقافية** فهي المجال الذي يشمل الإبداع وإنتاج وتسويق المواد والخدمات ذات الطابع الثقافي المحمية غالبا بقوانين الملكية الفكرية»⁴⁴، تأسيسا على ذلك يتبين أن النفاذ إلى الثقافة هو حقل مبني على جملة من المعاني التي تندرج ضمن إطار علم إجتماع الثقافة بوصفه نسقا نزاعيا من المعاني والرموز تتكافح أطراف كل مجتمع وكل جماعة إجتماعية معينة من اجل توظيفه «يتم ذلك التوظيف ضمن استراتيجيات التمايز الاجتماعي وفي سياق سعي القوى والجماعات الاجتماعية الثقافية إلى التحكم في آليات الهندسة والتغيير الاجتماعيين ومآلاتها»⁴⁵ هذا ما يجعلنا نبرهن أن، الفعل الثقافي وإمكانية النفوذ له محكوم بظهور حركات اجتماعية جديد لم تعد تعبر في شكل مباشر عن مشكلات الإنتاج والاقتصاد بل أصبحت تتموقع في الثقافة والاستئناس الاجتماعي والقيم، متجاوزة بذلك الأشكال الكلاسيكية لتدبير النزاع الاجتماعي والتمثيل السياسي التي ظلت مرتبطة بالحركة العمالية والتي هيمنت وقتا طويلا على التحركات الاجتماعية الكبرى.

وبالتوازي مع ظهور المجتمع ما بعد الصناعي وبروز مجتمع المعرفة والثقافة والاتصال إنضم إلى الحركة العمالية فاعلون عقلانيون جدد (الطلاب - النساء المجموعات العرقية واللغوية) «قرروا تغيير المجتمع من طريق الحركات الاجتماعية الجديدة ومن ثمة لم يعد دور الحركات يتحدد في الدفاع عن الحقوق المكتسبة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي على غرار ما كانت تقوم به الحركات الاجتماعية الكلاسيكية بل في أن تناضل من أجل إمتلاك الزمن والفضاء والروابط ضمن الوجود اليومي والفردي والجماعي. أمام هذا التغيير يعرف تشارلز تلي *Charles Telly* هذه الحركات بأنها تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات مثل العمال الجماعات النسائية و الطلاب

⁴⁴ الزيدي، **الدخول الى الحياة**، ص 187-188.

⁴⁵ السعيداني، **استحالات المثقف والثقافة والممارسة الثقافية**، ص 255.

إلى جانب العنصر الفكري»⁴⁶ يبدو أن النفوذ إلى الثقافة هو نفوذ محكوم أولاً بوجود السياسات الثقافية التي تعمل على إيصال الثقافة إلى جميع الفاعلين الثقافيين، بالتالي يمكن الإقرار أن هذا الحقل هو محكوم بالتغيير الاجتماعي الذي على أساسه تبنى أسس جديدة للثقافة وتغيير وتتجذر ضمن حقول أخرى فنحن ننظر هنا «إلى المجتمعات على أنها أنظمة نسقية ومشاريع في أن معاً»⁴⁷ فمن أهم ما تجذر في الحياة الاجتماعية نذكر الثقافي هذا المجال الذي شهد توزع في حقول اجتماعية عديدة منها التعليمي، الفني، الأدبي، القيمي والأيدولوجي والرمزي والإعلامي كما تجلى هذا مع بروز ما وسمته العلوم الاجتماعية على أنه ثقافات فرعية ومضادة ومحلية متفاوتة في قوة تأثيرها في ثقافة المجتمع.

يبدو أن هذا المجال أي «الثقافي» مجالاً للنفاذ من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة وخاصة الطلبة الجامعيين كما يحتاج إلى قراءة نسقه من جانب السياسة الثقافية ويحتاج إلى الاهتمام بإستحالات كل من المبنى و المعنى. لكن قبل أن نتناول المبنى الخاص بالطلبة سنتناول أولاً المبنى العام للنفاذ إلى الثقافة.

حيث يركز هذا المبنى على سياسات ثقافية مهتمة بتشجيع النفاذ إلى الثقافة والمشاركة فيها على مبدأ «الثقافة للجميع» كما ذكرنا سابقاً وتكرس هذه النزعة من خلال البرامج والأنشطة الثقافية حسب عدة آليات و برامج منها :

- رمزية رسوم الدخول أو المشاركة في أنشطة ثقافية أو فنية أو تراثية مثال رمزية رسوم الدخول إلى المهرجانات الصيفية مجانية الدخول على المتاحف رمزية الكلفة للانضمام إلى النوادي بدور الثقافة.
- الدعم المباشر و غير المباشر لكلفة المنتج الثقافي (موسيقى - كتاب - فيلم).
- انجاز حملات دورية للتشجيع على ممارسات ثقافية منها المطالعة والكتاب.
- اقتناء تجهيزات للاستعمال المشترك بدور الثقافة .
- تخفيض يصل إلى 35% من سعر تذاكر المسرحيات من اجل الطلاب والمعلمين .
- الإغفاء من الأداء على القيمة المضافة للمنتجات الثقافية وخاصة الكتاب⁴⁸.

⁴⁶ استاتي الحبيب زين الدين، الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الطبعة الأولى، بيروت، يونيو 2019)، ص 17.

⁴⁷ السعيداني، استحالات المثقف والثقافة والممارسة الثقافية، نفس الصفحة.

⁴⁸ المسح الاستكشافي للسياسات الثقافية في تونس، ص 55.

وفي مستوى آخر، تسعى الدراسة إلى عرض إحصائيات تركز أغلبها على مؤشرات كمية جمالية من دون التفاصيل حول التقسيم العمري أو حول الاهتمامات للمواطنين المهتمين بالثقافة مثلا بمجال المطالعة تعكس الإحصائيات الرسمية لسنة 2011 أن هناك 5.741.040 مستفيد وأن عدد الكتب التي تمت مطالعتها أو إعارتها قد بلغ 10.338.203 هذا مع وجود 160.983 مشارك في المكتبات (مكتبات أطفال - مكتبات شباب وكهول - المكتبات التنقلة)، أما بالنسبة للمتاحف فقد تم تسجيل حوالي 1.108.076 زيارة سنة 2012 بمعلوم للخمسين معلم ومتحف منها 132329 زيارة مجانية أما بالنسبة للمهرجانات، تدل الأرقام الرسمية على وجود 258⁴⁹ مهرجانا صيفيا منها مهرجانين دوليين وهما مهرجان قرطاج الدولي ومهرجان الحمامات الدولي. عموما تؤدي هذه المعطيات والأرقام حول النفاذ إلى الثقافة إلى عدم وضوح علاقة هذه الأنشطة مع الحاجيات الثقافية وكذلك مدى تماسها مع السياسة الثقافية.

بنيت السياسة الثقافية منذ البدايات على تفعيل استراتيجيات حتى تجعل من الثقافة منفذا للجميع، لكن هل أن هذه الإستراتيجية مبنية على قرارات عملية؟ أي هل تسعى هذه السياسات إلى إنتاج النفع والمنفعة؟ من خلال بث الثقافة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة «فالتخطيط الاستراتيجي يضع القرارات العملية في اطر أوسع. فبينما يحدد التخطيط العملي توزيع الأدوار الغنائية في أوبرا عايدة مثلا فان التحليل الاستراتيجي يطرح النتائج طويلة الأمد لقرار توزيع الأدوار التي اتخذته الهيئة. فعلى سبيل المثال، هل اختيار مغني مشهور سيزيد من مبيعات شباك التذاكر؟ وهل سيأتي الجمهور لأنه متوقع مشاهدة وسماع مطربين مشهورين؟ وهل سيخلف ذلك أثرا قويا في نفس الممولين؟ وهل سيسلط ذلك المزيد من الأضواء على هيئتكُم؟»⁵⁰ فوجود إستراتيجية هادفة هو ما يعكس نسبة اشتغال نجاح الحركة الثقافية ونفاذها هذا ما يدفعنا إلى القول بان الفنون قد تحولت إلى آليات⁵¹، فتحولها إلى آليات كان هدفه بلوغ جملة من الحركات الثقافية لتبلغ تنفيذ المتطلبات الثقافية للجميع خاصة في خضم التحولات والتغيرات السوسيوثقافية «فنموذج التمييز الذي يفترض التماثل الهيكلي لفضاء الأدواق والممارسات وفضاء المواقف الاجتماعية يتعطل الآن بسبب ظهور أشكال من التجزئة

⁴⁹ المسح الاستكشافي للسياسات الثقافية في تونس، ص 54.

⁵⁰ م. كايزر مايكل، التخطيط الاستراتيجي في الفنون دليل عملي، ترجمة اشرف رياض، (دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007)، ص 12.

⁵¹ ميلينا دراجيشفتش شيشيتش، دراجوجيفيتش سانجين، إدارة الفنون في زمن عاصف، ترجمة نهاد سالم، (دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007 ص 24 .

التي لا ترتبط حصريا بمتغيرات الطبقة الاجتماعية بسبب الانتقالية المتزايدة للأذواق وممارسات الطبقة العليا ومع ذلك فإن هذه التغيرات التي تعكس إضعافا للصلة بين الطبقات العليا والثقافة المكتسبة وكذلك التطور الجماهيري للتعليم والثقافة وهنا لا يبطل تماما نموذج التمييز وذلك لان الأذواق والممارسات مرتبطة إرتباطا وثيقا بمتغيرات الوضع الاجتماعي»⁵².

وتأسيسا على ذلك استنتجت العديد من الدراسات أن بلوغ الثقافة و إيصالها للفئات الاجتماعية المختلفة ليس بالأمر السهل نظرا لوجود المتغيرات الاجتماعية. فمثلا في دراسة أعدها المرصد الوطني للشباب سنة 2004⁵³ حول الممارسات الثقافية والتعبيرات المستحدثة لدى الشباب مثلت هذه الدراسة أولى الدراسات الرسمية التي تقدم وصفا مفصلا عن شريحة عمرية معينة وهي (الشباب) وعلاقته بالممارسات الثقافية، فبالرغم من الإطار الحالي الذي يتم فيه تدريجيا إرساء نظام سياسي واجتماعي جديد على أساس ديمقراطي إلا أنه يمكن اعتبار أن النتائج التي خلصت إليها الدراسة لسنة 2004 قد تبقى قريبة من الواقع الحالي نظرا إلى أنه لم يحصل أي تغيير جذري من ناحية الإدارة العمومية أو المحيط السياسي أو الاجتماعي الذي من شأنه أن يغير بصفة جذرية من سمات شريحة الشباب حول الممارسة الثقافية . هذا ما جعل مخرجات الدراسة كالأتي :

جدول رقم 1 : نتائج دراسة المرصد الوطني للشباب حول نفاذ الشباب إلى الثقافة ⁵⁴

النسبة	الهوايات
38.47%	نزهة
15.32%	أنشطة رياضية
13.79%	هوايات أخرى
6.76%	أنشطة فنية
4.57%	زيارة الأقارب
4.25%	أنشطة علمية تقنية
100%	المجموع

⁵² Philippe Coulangeon, *Classes sociales pratiques culturelles et styles de vie le modèle de ladistinction est-il (vraiment) obsolète ?*, centre de sociologie du travail et des arts, volume 36 Number 1, (Spring 2004, p. 59-85).

⁵³ تتكون عينة الدراسة من 2011 شابا يتوزعون إلى 986 أنثى و1025 ذكرا وينتمي هؤلاء الشبان إلى ثلاثة مناطق لها مكانة خاصة في التوزيع السكاني لتونس الكبرى وهي أحياء المروج من ولاية بن عروس والتضامن من ولاية منوبة والمنزه من ولاية أريانة وقد أنتجت الدراسة عديد المعطيات عن الممارسات الثقافية في الوسط الشبابي.

<http://www.onj.nat.tn/ar/> consulté Le 9/8/2019 à 9h.

⁵⁴ <http://www.onj.nat.tn/ar/> consulté Le 9/8/2019 à 12h .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النفاذ إلى الممارسة الثقافية والثقافة يعتبر نفاذاً طفيفاً إذ نجد أن الأنشطة الفنية تحتل المرتبة الرابعة بنسبة 6.76% في المقابل نجد في المراتب الأولى النزهة بنسبة 38.47% والأنشطة الرياضية بنسبة 15.32% هذا ما يعكس أن الثقافة كمنسق في عملية مستمرة ودائمة التحول. فالثقافة تجمع بين الأناسي والاجتماعي هي ليست قطاعاً منفصلاً أو معزولاً عن بقية المجالات الأخرى إنما هي تتفاعل فيما بينها لتنتج النسق الثقافي الذي هو في حالة تفاعل مع الأنظمة في فعلها الاجتماعي، فالممارسات والمنتجات الثقافية بوصفها مظاهر ثقافية تتأسس ضمن سياق المجتمع والاقتصاد والسلطة السياسية التي تسهم في تشكيل خاصية ثقافة ما، ومنحها الدلالة أو المعنى في بعده الاجتماعي. من ثمة يمكن الإقرار أن النفاذ إلى الثقافة هو أمر محكوم بالتغيرات المجتمعية وكأن الأمر يتمطط حسب القالب الذي وضع فيه فأن نستقطب الشباب للممارسة الثقافية هو أن ندرس القالب الذي هو متواجد فيه. سنأخذ مثلاً في تحديد الأنساق الثقافية و الكشف عنها ضمن مقارنة النص الأدبي.

يمكن أن نشير إلى ما يوضحه كتاب «*Critical Theory Today*»⁵⁵ عبر الاتكاء على نموذج رواية «غاتسبي العظيم» للكاتب الأمريكي فرانسيس فيتزجيرالد إذ يمكن أن تقدم لنا هذه الرواية عدداً من المقولات التي تتعلق بالثقافة الأمريكية والأنساق التي تهيم عليها شأنها في ذلك شأن أعمال فوكنر وشتاينبك وهمنغواي وغيرهم. إنها صورة من التكوين الثقافي الذي يتخلل الزمان والمكان والذي يشكل قيمة موحدة فهي تعني سلوكاً تجاه بعض القضايا من منظور النقد الثقافي فقيمة هذا النقد كما يذكر الكتاب تتأتى من تعدد الأوجه والمسالك التي يمكن من خلالها قراءة النص الأدبي.

فقراءة رواية غتسبي العظيم وغيرها من الأعمال يمكن أن تقارب من وجهة نظر ماركسية ونسوية وما بعد كولونيالية بهذا يمكن أن تعد تلك المنظورات المجتمعية مقاربات ثقافية تهدف إلى الكشف عن الثقافة الأمريكية الخاضعة لانساق طبقية و كراهيات فضلاً عن عنصريات مضمرة كما يقول لويس تيسون في مصنفه النقدي «النظرية النقدية المعاصرة»⁵⁶ هذا ما يؤكد أن كل عمل أدبي يستهدف مقصدية ينشأ عن الرغبة في استثارة وعي المتلقي تجاه ما يتفق عليه بالمضامين التي تتطلب بنية إذن «ما يهم في تكوين النسق الثقافي تلك العلاقات القائمة على النسقية الثقافية من منطلق أن الثقافة والمجتمع عنصران تبادليان حيث يؤثر كل منهما في

⁵⁵ Lois Tyson, *Critical theory today A User – Friendly Guide*, Second Edition, Routledge Taylor and Français group, New York London, 2nd ed, 1950.

⁵⁶ Ibidem.

الأخر. فإذا كانت ثمة انساق ثقافية ظاهرة فإن هناك انساقا كامنة أو مضمرة تتصل بتصورات معينة تجاه بعض المواقف والممارسات الناشئة وتعبّر عن موقف ثقافي ما لا سيما في ظل التحولات التي نشأت بفعل حركة الحداثة ودخول المجتمع في حلقات من التغيرات المجتمعية التي تتمخض عن بعض الأنساق»⁵⁷.

يمكننا أن نبرهن أن نفاذ الثقافة في الوسط الطلابي هو أمر محكوم بأنساق ثقافية تكون رهينة التغيرات الاجتماعية خاصة وأن إقبال الشباب على الفن والثقافة في المحيط الخارجي لم يكن عند المأمول فماذا لو وضعنا هذه الثقافة والفنون ضمن نسق تعليمي - أكاديمي، أي بإدراج الممارسات الثقافية ضمن السياسات التعليمية الأكاديمية فالنفاذ الثقافي هو مرهون بالمبنى والفعل وما قصدناه هنا هو المراوحة بين السياسة الثقافية وكيفية توظيفها لإنتاج الموارد البشرية في مجالات الفنون هذا ما يجعل من النسق الثقافي في حد ذاته «هو النظام التقني الذي يميز البنيات المتشابهة في النص وهو متعدد ومتنوع وقد يتكرر وهو أيضا عالمي ودال على مستويات البنية وهو شكلي نمطي تقليدي ومبتكر بينما تركز البنية على الدلالة وتقنياتها الشكلية. وبين النسق والبنية علاقة جدلية لا فكاك منها. فالبنية هي التي تكشف النسق لكن النسق هو الذي يكون البنية»⁵⁸ إذن لكي نصل إلى تفكيك نفاذ النسق الثقافي وجب أولا قراءة للبنيات والفاعلين حتى نستطيع أن نحلل بذلك مدى نجاح توظيف هذا النسق ضمن البنية الطلابية - الجامعية.

من هذا المنظور تتداخل المفاهيم لنجد النسق الثقافي متضارب مع مصطلحات أخرى كالبنية والوظيفية والسياق والخطاب. فالبنية هنا تعرف على أنها نسق من العلاقات الباطنة (المدركة وفقا لمبدأ الأولوية المطلقة لكل الأجزاء) له قوانينه الخاصة المحايثة من حيث هو نسق يتصف بالوحدة الداخلية أو الانتظام الذاتي. «على نحو يضيف فيه أي تغير في العلاقات إلى تغيير النسق نفسه وعلى نحو ينطوي معه المجموع الكلي للعلاقات على دلالة يغدو معها النسق دالا على معنى»⁵⁹ أما ليفي ستراوس فهو يقر بكل بساطة أن البنية تحمل أولا وقبل كل شيء طابع النسق

⁵⁷ أبو شهاب رامي، «في مفهوم النسق الثقافي الممارسة والمظاهر والتشخيص النقدي»، مقال نشر على موقع القدس العربي، بتاريخ 5 يوليو 2016 : <https://www.alquds.co.uk / consulé Le 4/5/2019 à 11h>

⁵⁸ المناصرة عز الدين، علم التناسق والتلاص نحو منهج عنكبوتي تفاعلي، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014)، ص 31.

⁵⁹ إبراهيم زكرياء، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، (مكتبة مصر القاهرة، 1976)، ص 35.

أو النظام ويعرفها زكريا إبراهيم في كتابه مشكلة البنية حيث يقول بأنها نظام أو نسق ويقول جان بياجيه «أن البنية هي نسق من التحولات له قوانينه الخاصة باعتباره نسقا»⁶⁰ بذلك تكون البنيوية مرتكزة على النسق أو النظام الذي يعني العلاقات التي تربط بين النسق الفردي للنتاج والنسق العام الذي ينتمي إليه هذا النوع أو ذاك إذ أن البنائية تهدف إلى بناء المعرفة في سياق البيئة الاجتماعية أو الثقافية.

ولئن كانت البنية مرادفة للنسق و متداخلة معه، فإنه يمكن القول أنها أشبه بعلاقة الجزء بالكل فالنسق الثقافي يعمل بوصفه جزء من عناصرها الكلية و تكمن أهميته في ترتيب وتنظيم هذه العناصر. هذا ما يجعل من البنية لها أهمية كبيرة حين تترايط و تتألف بين العناصر التي تميز النسق الثقافي. «وهذا ما يحيلنا إلى الانتقال إلى تحليل الوظيفية التي تعني العلاقة التركيبية التي ترتبط بين عناصر البنية فيما بينها و عليه فالوظيفة لا محالة داخل شمولية النسق»⁶¹ حيث تصور الوظيفيون اللغة نسقا يشتمل على أنظمة فرعية محددة بالرغم من ذلك فإننا نجد أن هناك تداخل بين الوظيفة والخصوصية الثقافية و عليه فإن النسق لم يكن نسقا ما لم يؤد وظيفة ما فالوظيفة جزء من النسق والبنية فهي تتشابه معها في أثرهما الذي يؤديانه.

ومن المفاهيم الأخرى التي تتداخل مع النسق الثقافي نجد السياق الذي يعتبر متشعبا وواسع المعاني فهو «يعمل على تنظيم المؤسس الفاعل في حين يبرز السياق كقوة مؤسسة ويأتي النسق لينظم الاتجاهات المتنوعة داخل البيت المؤسسي او السياقي والعلاقة بينهما علاقة الكليات بأجزائها حيث الكليات سياق والأجزاء انساق والنص سياق يحيل إلى دلالات متنوعة تتشابه في منظومة متكاملة إلى أن تبلغ الدلالة الكلية بينما النسق تفرعات النص داخله وتتجاوز محدثة نقاشا عميقا»⁶² يمكن الإقرار أن النسق يتفق مع السياق فينصهر فيه ليخدم الإطار العام الذي وظف فيه أو قد يتمرد عليه ليصبح نسقا مضادا فبين النسق والسياق علاقة جدلية تفاعلية، فالنسق متصل بالتشكل عبر التراكم التاريخي لمنظومة الأفكار والعلامات والتشكل يحدث داخل سياقات. فالسياقات متصلة بأنساق قيمية وثقافية.

⁶⁰ بياجيه جان، البنيوية، ترجمة اوبري عارف نيمينة وبشير، (منشورات عويدات بيروت، باريس، ط 4، 1985)، ص 8.

⁶¹ يوسف احمد، القراءة النسقية سلطة البنية ووهم المحاينة، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007)، ص 119.

⁶² بوهزة العمري، مهدية ساهل، «الأنساق الثقافية المفهوم والاشتغال»، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية، (المجلد 14،

العدد 2، 2021، ص.ص 283-298).

وقد دل ذلك إلى تحليل أن الحركات الثقافية هي سياسات جزئية تترسخ في أنساق ثقافية مختلفة، مثل ترسيخ الحركة الثقافية ضمن إطار الجامعة التي نجد فيها عددا من الفاعلين الثقافيين وهم الطلبة هذا ما نحتاج أن نحلله فالبنية الثقافية داخل الإطار الجامعي تنعكس كمنسق ينفذ من خلاله الفاعلون إلى الثقافة يمكن أن نبرهن سير هذا النسق أولا من خلال أن «الحركة الثقافية هي ما يظهر و يترسخ في سياق حالات وأوضاع تاريخية معينة من سمات مشتركة بين جملة من الآثار الأدبية والفنية والانتاجات الفكرية والأنشطة الجمالية والممارسات الثقافية ويتفق منشئوها بوعي وتنظيم أو من دونهما على توجه إبداعي عام يميزون به فعلهم الثقافي عن سواه ويعلمون به عن هوية ثقافية مخصوصة تسعى إلى إحداث تغيير عميق في ثقافة مجتمعها أو في فرع منها»⁶³ فللحركة الثقافية مكونات و موارد فهي محكومة أيضا بالحراك الاجتماعي الذي يخلق العمق التاريخي للحركة إذ سنقوم بتفسير هذا التمشي للحركة الثقافية من خلال عرض لأهم أطروحات الحركة الثقافية في جدول التالي.

جدول رقم 2 : في تحليل لأهم مقومات الأطروحات الثقافية وكيفية إستراتيجيتها

الأطروحة الثقافية	كيفية اشتغالها
أطروحة الموارد الثقافية	يضع كل مجتمع على ذمة أفراد وجماعته ومؤسساته موارده الثقافية حتى تكون محل تصرف ويكون ذلك عبر عمليات مختلفة منها الجرد والخزن والحفظ التصنيف والتقنين والتوجيه الاستثمار والاستغلال والتنمية والاستهلاك يشارك في ذلك أفراد المجتمع منذ ميلادهم وأثناء تنشئتهم داخل عائلاتهم أولا و في بيئاتهم التعليمية التربوية ثانيا وصولا إلى محيطهم الاجتماعي وأهم ما نحتاجه في هذه الأطروحة هو كيفية التصرف على أوجه عديد فالتصرف في الموارد الثقافية ينعكس على أوجه عديدة منها ما هو تربوي تنشئي في التعليم الفني الرسمي (وهنا نتحدث عن ترسيخ الموارد الثقافية في الجامعة كمؤسسة تعليمية) كذلك يترجم كمنط استهلاكي تحويلي في العروض والمهرجانات او استثماري تنموي عبر الصناعات الثقافية والاتجار في منتجاتها.

⁶³ <https://www.academia.edu / consultéLe 10/7/2019 à 10h>.

<p>ترتكز هذه الحركة على مكونات وتتمثل في :</p> <p>- فاعلون : أفراد - مجموعات - جماعات - منظمات شرائح اجتماعية أقلية</p> <p>- ممارسات : عادات تقاليد أنشطة أفعال انتاجات تحاليل بيانات</p> <p>- هوية مخصصة : أفكار - توجهات معايير أخلاقيات قواعد جماليات تقنيات وقد تكون مضمرة فلا تظهر الا للممارسات.</p> <p>- مؤسسات : شكلية منتظمة ومبنية ومهيكله ولا شكلية.</p> <p>- سياق : تاريخي اجتماعي شبكات سلط سياسية - اجتماعية وأخلاقية إيديولوجيات - هويات ثقافية.</p>	<p>أطروحة مكونات الحركات الثقافية</p>
<p>الحركة الثقافية المهيكلة هي جملة من الآثار والانتاجات والأنشطة والممارسات تظهر في مجال ثقافي محدد ضمن سياق تاريخي اجتماعي معين يتفق منشؤها وبوعي وتنظيم على توجه مخصص يتميزون به ويسعون من خلاله الى ترسخ فعل ثقافي مؤسس يعلنون به عن هوية ثقافية .</p> <p>والحركة الثقافية المهيكلة لها خصائص تميزها عن الحركة الثقافية عامة</p> <p>التنظم المؤسسي حيث تتخذ الحركة شكلا جمعويا</p> <p>انتظام الاتصال الداخلي حيث تتخذ الممارسات الثقافية التي تنجزها الحركة شكل تظاهرات داخلية وخاصة منها اللقاءات الدورية التنظيمية والمقامة لأغراض ثقافية خاصة تكوينية او تدريبية او تثقيفية.</p> <p>التشابك الخارجي مع الحركات الثقافية المهيكلة في نفس الحقل الثقافي المخصص ومنه إلى الحقل الثقافي عامة إلى باقي المجال السياسي والمدني.⁶⁴</p>	<p>أطروحة الحركات الثقافية المهيكلة</p>

في إستنتاج إجرائي وبعد معاينة المعطيات السابقة باعتماد الجدول رقم 2 يمكن الإقرار أن الثقافة كمنسق هي محكومة بنظام بنيوي محدد وسياق إذ نجد فيه الفاعلون الذين يبت لهم الموارد الثقافية التي تخضع إلى نظام هيكلية ثقافية. فمفاد تحليلنا لهذه الأطروحات هو الانتقال إلى أطروحة مفادها إشغال الموارد الثقافية ضمن إطار مؤسساتي تعليمي وتبويبها في شكل هيكلية ثقافية حتى نبثها إلى فاعلين ثقافيين ضمن هذه الحركة الثقافية.

وتأسيسا على ما وضعنا من تحليل يبدو أن النفاذ إلى الثقافة هو نفاذ محكوم بمبنى أي تكريس السياسات الثقافية في سياسات جزئية لتنتج معادلة ذات معنى ألا و هي التعليم الفني

⁶⁴ استندنا في هذا الجدول على معلومات قدمها الأستاذ منير السعيداني حول الحركة الثقافية. منير السعيداني الحركات الثقافية مرجع سابق.

والتكوين في مجال الفنون فهل أن ضعف الاندماج الثقافي في المحيط الخارجي سيؤدي إلى تركيزها في المؤسسات التعليمية الجامعية ؟ وهل سيؤدي هذا إلى تقوية العلاقة بين الطالب والمجال الفني ليصبح ذو أهمية في الممارسة الثقافية؟ أم أن العكس سينتج إقبالا بهدف التحصيل العلمي وهل ستصبح الجامعة مكانا للإبداع الفني؟ أم أنها ستتعامل مع الطلبة بنمط تسويقي ربحي لتصبح المادة الثقافية مادة صناعية تصنع الربح و العمل في سوق الشغل لا أكثر؟ أم أن وجود الآليات الفنية كمادة تدرس بالجامعة سيقوي الرابط بين الطالب والممارسة الثقافية في علاقة بكل مكونات الحياة الجامعية ؟ ليصبح بذلك مقبلا على ما وفرته الجامعة له من ورشات تكوينية و مراكز ثقافية جامعية .أما إن عصر المعلومات و منطق النفع سيحول بنا إلى الحديث عن النفاذ إلى الثقافة دون وجود المنفعة للطرفين ، نقصد هنا بالطالب كفاعل ثقافي و الجامعة كمؤسسة تعليمية والمراكز الثقافية الجامعية كجزء من السياسة الثقافية.

من جهة أخرى تتولى وزارة الثقافة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي الإشراف على التعليم العالي للفنون وتتولى وزارة التشغيل و التكوين المهني بالتعاون مع وزارة الثقافة والمحافظة على التراث الإشراف على التكوين المهني للفنون. فمن الناحية التاريخية كانت وزارة الثقافة المؤسسة المسؤولة عن إدارة مؤسسات التعليم العالي للفنون، فكانت تحت إشرافها عدة مؤسسات جامعية فبدأ من تسعينات القرن العشرين وضمن حركة مهمة لإعادة تنظيم نظام التعليم في تونس وضعت كل المؤسسات الجامعية بما فيها المرتبطة بالقطاع الثقافي تحت إشراف وزارة التعليم العالي. على هذا الأساس تتحدد المجالات المرتبطة بالقطاع الثقافي في التعليم العالي كالآتي - الهندسة المعمارية - التراث - الفنون التشكيلية - العروض الحية (الفنون الركحية) - السينما - السمعي البصري ومنها كذلك ما هو متصل بالآداب والوساطة الثقافية والتنشيط الثقافي والسياحة الثقافية والصحافة .

يفيد الرصد التاريخي إلى أنه منذ سنة 2006 تم تغيير منظومة الشهادات وسنوات التعليم العالي نحو منظومة (إجازة - ماجستير - دكتوراه) نظام أمد طبقا للأمر «3123 لسنة 2008 مؤرخ في 22 سبتمبر 2008 يتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين و المواد والمسالك والتخصصات في نظام أمد»⁶⁵ وحسب الإحصائيات التي تقدمها وزارة التعليم العالي و البحث العلمي لسنة 2018/2019 فقد تم تسجيل عدد الطلبة كالآتي :

⁶⁵ الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 79، 2008/09/30، ص 3630.

جدول رقم 3 : تطور عدد الطلبة المسجلين بقطاع التعليم العالي⁶⁶

2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	2014/2013	السنة الجامعية
217434	224271	234015	245824	273693	286394	عدد الطلبة تحت إشراف وزارة التعليم والبحث العلمي
16258	16813	16885	17993	18598	19389	عدد الطلبة تحت الإشراف المزدوج
233692	241084	250900	263817	292291	305783	المجموع

يبدو واضحا من خلال الجدول رقم 3 أن انخفاض عدد الطلبة قد مس بدرجة أكبر القطاع العمومي الذي يشهد تراجعا متواصلا في مستوى نصيبه من مجموع عدد الطلبة. فالواضح إذا أن انخفاض عدد الطلبة بالجامعة العمومية لم يكن له الانعكاس الإيجابي المتوقع على مستوى أدائها وظروف سيرها. فلتن سجل هذا العدد ارتفاعا في السنوات السابقة من 226 ألف طالب، خلال السنة الجامعية 2001-2002 إلى 370 ألف خلال 2009-2010 فإنه تراجع بعد ذلك ليبلغ خلال السنة الجامعية 2017-2018 حوالي 272 ألف طالب أي انخفاض للعدد الجملي قدره حوالي 100 ألف طالب.

جدول رقم 4 : توزيع عدد الطلبة حسب ميدان الدراسة⁶⁷

2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	2014/2013	مجال الدراسة
8122	5947	3396	840	691	605	التربية
35166	38010	41649	45618	50728	56262	الدراسات الإنسانية الفنون
70741	71771	72319	72942	79691	81209	العلوم الاجتماعية والاعمال التجارية والقانون
43591	47197	51897	56237	66099	71861	العلوم
43665	45003	47683	51829	57879	57739	الهندسة والصناعات الإنتاجية والبناء

⁶⁶ وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، الجمهورية التونسية، التعليم العالي و البحث العلمي في أرقام، السنة الجامعية 2013-2019.

⁶⁷ نفس المرجع السابق.

2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	2014/2013	مجال الدراسة
3906	4214	4604	5257	5710	5941	الزلاحة
20065	20418	20566	21792	21817	22461	الصحة والخدماء الاجتماعية
8436	8524	8786	9302	9676	9705	الخدمات
233692	241084	250900	263817	292291	305783	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم 4 أن عدد الطلبة في الاختصاصات الثقافية شهد إنخفاضاً كبيراً نسبياً في الست سنوات الأخيرة. فرغم تعدد الشهادات والاختصاصات بالتعليم العالي إلا أن الحركة الثقافية تبدو متوسطة فحاملو الشهادات يبحثون عن العمل في سوق الشغل، هذا ما يفسر إرتفاع بعض القطاعات والانخفاض في قطاعات الفنون «فقد تقلص طلاب معاهد الفنون والحرف في التعليم العالي وأصبح عددهم في بعض الشعب أقل من أساتذتهم»⁶⁸ هنا يجب أن نفتح باب للنقاش حول إيجاد حلول من خلال توظيف عمل تشاركي بين قطاعات الثقافة والتعليم العالي والمجال الاقتصادي يحدد الحاجيات الحقيقية والمهارات اللازمة لسوق الشغل هذا مع وجود منظومة ثقافية شديدة اللامركزية تحد من حركة القطاع. لكن ما يشغل جانبنا البحثي، هو هل نجحت السياسة الثقافية من خلال تركيز الفنون على استقطاب الشباب نحو الثقافة أكثر؟ أم أن توظيفها إنقلب ليصبح شاغل الشاب وجود موطن شغل عن طريق مجال أكاديميتم اختياره؟.

على هذا الأساس ولاكتمال المشهد الثقافي وترسيخه ضمن الحياة الطلابية عملت الدولة على تركيز تعليم الفنون من خلال مدارس خاصة ومؤسسات تقدم دورات تدريبية وتعليمية للفنون «ففي مجال الموسيقى والرقص تشرف الوزارة على 17 معهداً جهوياً للموسيقى في عدة ولايات مع 3 معاهد وطنية للموسيقى وهي المعهد الوطني للموسيقى والفنون الشعبية بسيدي صابر (تونس) والمعهد الوطني للموسيقى والمركز الوطني للرقص وتقوم عدة معاهد خاصة بتقديم دورات تكوينية في الموسيقى خارج المنظومة التعليمية وهي تخضع للإشراف المزدوج بين وزارة الثقافة ووزارة المكلفة بالتكوين المهني إذ يتم انجاز دورات امتحانات للشهادات التالية ديبلوم في العزف على آلات ديبلوم الموسيقى العربية بطاقة الاحتراف الفني شهادة في الاحتراف الفني في مجال الموسيقى والرقص والفنون الشعبية شهادة حضور أو إتمام تكوين مثال في سنة 2012 تم تسجيل 392 مترشحاً لامتحان ديبلوم الموسيقى العربية و11 مترشحاً

⁶⁸ التيمومي الهادي، تعليم الجهل في عصر العولمة والاصلاح التربوي بتونس، (دار محمد علي للنشر، تونس 2016)، ص 44.

لامتحان ديبلوم العزف على آلات وكذلك تم تنظيم إمتحان الاحتراف الفني الذي تقدم له أكثر من 1000 مترشح في مركزي تونس وصفاقس كما تم إدراج اختصاص جديد وهو موسيقى التراث»⁶⁹.

لاحظنا إذن من خلال هذا العنصر أن تركيز الدولة لبناءات ثقافية وإختصاصات كان هدفه إستقطاب النخبة الطلابية نحو حقول العمل الثقافي وذلك بهدف تركيز نفاذهم إلى الثقافة لكن مع وجود الحركة الطلابية وتاريخيتها من جهة وتركيز بناءات مؤسساتية تعليمية-ثقافية من جهة أخرى سيجعلنا نطرح تساءلا وهو هل نجحت الدولة في تفعيل الثقافة داخل الأوساط الطلابية أم إنها فشلت في ذلك ؟

وهل أن تحويل الفنون و الثقافة إلى شهادت علمية أكاديمية سيكون بمنطق تفعيل الدفاع عن الثقافة أم تحويلها لمجرد مهنة سيجعلنا نقف أمام ما يسمى بالصناعة الثقافية واعتبارها وسيلة للربح المادي ؟. أمأن العكس سينتج نخب ثقافية مستقلة تقوم بالإنتاج الثقافي، مما سيسهم في مزيد تنشيط الحياة الثقافية ؟. مثلا لو تناولنا موضوع ترسيخ الفنون كشعب تدرس للطلبة بالأوساط الجامعية في علاقة بالممارسة الثقافية فان قراءة هذا من زاوية ارتباط المهن الثقافية بمنظور التملك الثقافي⁷⁰ سيجعلنا نتحدث عن الثقافة ليس بمنظور الاستهلاك فقط إنما أيضا بمنظور الإنتاج أي إنتاج نخبة هاوية ومحترفة ومؤسسة لمنتوج ثقافي مستقل عن المؤسسة الثقافية والجامعية، هذا ما يضعنا أيضا أمام معادلة الشباب وثقافة التغيير. فهل أن تركيز الشعب الفنية ضمن سياق المنظومة التعليمية الجامعية ووضع مراكز ثقافية جامعية بالتوازي سيساهم بدفع الحركات الطلابية - الشبابية نحو ثقافة مقننة و منظمة في إطار مؤسساتي ؟ أم أن عكس المعادلة سينتج شباب ذو فعل ثقافي داخل أطر بديلة ؟

فكل ما سبق يقودونا إلى أن تحليلنا للحركة الطلابية في سياقها التاريخي وتموقعها الثقافي من جهة و قراءة مبناها ومعناها من جهة أخرى يحيلنا إلى ضرورة توفر المقاربات التفاعلية بين المباني التي تركزها الدولة والمعاني الثقافية التي يريدها الطالب هكذا يتضح مفهوم الأنساق الثقافية وتنكشف صورها وأقنعتها التي تقبع تحتها و تظهر الوسائل الفنية والجمالية التي تمرر نفسها من خلالها. فالأنساق الثقافية لها القدرة على التخفي والتواري ولها أفكار وتصورات، هنا تكمن أهمية فاعلية النسق الثقافي هذا ما يؤدي إلى الكشف عن أعماقه فضلا عن مهاراته وقدراته في إنشاء حركة شبابية متوازنة. فالبث الثقافي له مميزات كما أنه يمكن أن يخضع

⁶⁹ مسح استكشافي للسياسات الثقافية بتونس، مرجع سابق، ص 58.

⁷⁰ السعيداني، إستحالات المثقف والثقافة والممارسة الثقافية، ص 279.

لتغيير النسق الثقافي حتى ينتج أنساقا ثقافية مختلفة. فما فائدة الحرص على تفعيل الممارسات الثقافية ضمن مؤسسات تعليمية ومراكز ثقافية جامعية وهل يمكن أن تنجح هذه المراكز الثقافية الجامعية في بناء سياسة طلابية شغفها الفن والإبداع؟ أم أن هذه المراكز ستطوق الفعل الثقافي ليصبح رهين برمجة مؤسساتية غير تفاعلية مع الاحتياجات الثقافية الجديدة والمستحدثة؟ هذا ما يجعل مسار البحث يتجه نحو دراسة خصوصيات العمل الثقافي بالفضاء الجامعي وذلك حتى نستطيع أن نترجم أفعال وممارسات الطلبة باعتبارهم فاعلين ثقافيين داخل منظومة تعليمية مقننة و موجهة .

الباب الثاني : الجداول والرسوم البيانية: السياسات الثقافية الموجهة للشباب في أفق 2040 في قراءة لأهم الرهانات

1 - الجداول

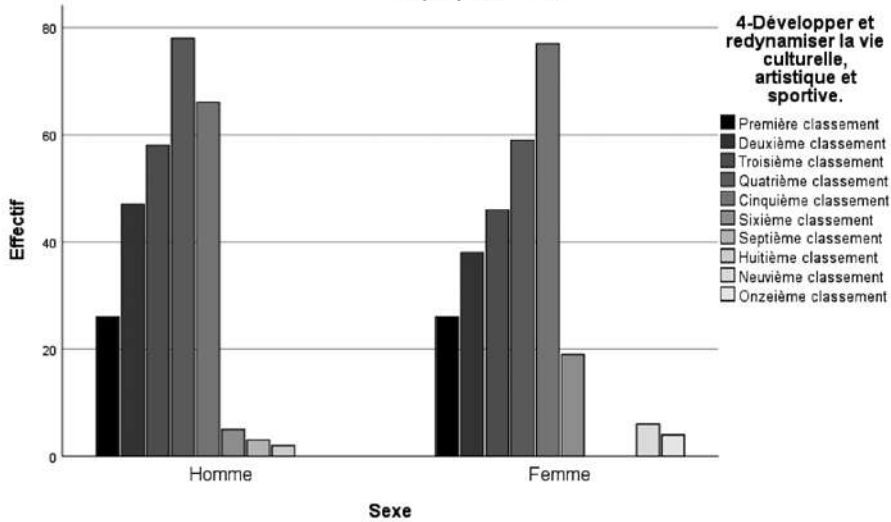
جدول رقم 5 : *Développer et redynamiser la vie culturelle, artistique et sportive*

	<i>p. classement</i>	<i>Deuxième classement</i>	<i>Troisième classement</i>	<i>Quatrième classement</i>	<i>Cinquième classement</i>	<i>Sixième classement</i>
Homme	4.6%	8.4%	10.4%	13.9%	11.8%	0.9%
Femme	4.6%	6.8%	8.2%	10.5%	13.8%	3.4%

المصدر : إحصائيات تونس 2040 في عيون شبابها

رسم بياني عدد 1

Graphique à barres



يمكن الانطلاق من اعتبار أن ممارسة الشباب للثقافة تجمعها علاقة عضوية بواقع المجتمع وإختياراته الاجتماعية المختلفة إذ أن أي تحول في مكونات هذا الواقع ينعكس سلبيا أو إيجابيا على أبعاد هذه الممارسة وتوجهاتها الأساسية، فكلما نجح المجتمع في توفير الظروف الاجتماعية الملائم لتأسيس ثقافة عضوية إلا وتولدت عن ذلك ممارسة ثقافية مطابقة وكلما فشل في ذلك إلا وكانت السيطرة للممارسات الثقافية ضعيفة. هذا ما يؤكد أن المجتمع اليوم لم يعد ذلك المجتمع البسيط الضيق في إحتياجاته ومراميه وطموحاته وأفاقه بل إن هذا المجتمع أصبح بفعل تحولاته المحلية وتطلعاته موطنًا لثقافات متنوعة أسهمت في توسيع الهوية بين المكونات الاجتماعية المحلية والممارسة الثقافية للشباب.

هذا ما يؤكد أن المحددات الثقافية تلعب دورا مهما في توجيه الممارسات الثقافية وسط مجتمع متغير «إرتفاع المستوى الثقافي الذي يشكل المستوى التعليمي إحدى مؤشرات البارزة يمثل أحد الشروط الضرورية التي تتزايد معه حاجة الشباب إلى الممارسة الثقافية المطابقة لبنيات المجتمع وثقافته العضوية»⁷¹ وفي إطار اهتمامنا بالمحددات الثقافية والتعليمية نضع إطار إهتمامنا بالفعل الثقافي وكيفية كوكبته ضمن الفضاء الجامعي من خلال رصد الخصائص الثقافية الأساسية للجامعة هنا تبتثق جملة من الأسئلة أي علاقة ممكنة بين الثقافة والفضاء الجامعي؟ وأي رهانات يمكن عقدها على إنعاش الفعل الثقافي في الوسط الجامعي؟ وأي أفاق لعمل ثقافي مثمر داخل الفضاء الجامعي؟ وهل يمكن تصور فضاء جامعي مبتكر وقادر على رعاية خصائص الفعل الثقافي لتنتج بذلك الثقافة بمعناها الشامل خاصة مع بلوغ سنة 2040؟.

لئن تعاملنا مع الجامعة على أنها فضاء لتبادل المعرفة فقط، فإن ذلك سيغفل عنها طبيعتها الثقافية فنادرا ما نتذكر أن مجرد وجودنا في هذا النسيج من العلاقات الوظيفية الذي نسبمه بالحياة الجامعية يكفي للبرهنة على أن الجامعة كيان ثقافي حي هذا ما يعكس التساؤل عن معنى الثقافة ووجودها في الوسط الجامعي وخاصة خصائصها التي تؤدي إلى تطوير التفكير في الأشكال الكثيرة الممكنة لحضور التعبيرات والممارسات الثقافية في الجامعة. فالجامعة فضلا عن قيامها بوظيفة تسهيل تبادل المعارف المحققة والمهارات المختلفة التي يطالها إندماج روادها في النسيج الاقتصادي لمجتمعهم وفي سلم القيم الناظمة لمناحي الحياة الاجتماعية ذلك وفق القنوات المألوفة من دروس نظرية وتطبيقية وبحوث فإنها تقدم تلك المعارف والمهارات في شكل قابل للقياس الكمي وذلك ما تشهد به الامتحانات وتضمنه الشهادات، بالتالي هذا ما

⁷¹ الممارسة الثقافية للشباب في المغرب العربي، ص 14.

يجعلنا نستنتج أن فضاء الجامعة هو فضاء ثقافي بالبداهة لكننا إذا إكتفينا بذكر ذلك على سبيل المعايينة دون أن نتساءل ما الذي يمكن أو ينبغي فعله كي ننتقل من موقف المعايينة إلى إستثمار الإمكانيات سنكون قد وقعنا في خطأ تحليلي مفاده أن الجامعة لا تحتوي فقط على بعد تعليمي وإنما كذلك على بعد تنشيطي ثقافي يوفر محامل ثقافية لكل مرتاديهها من الطلبة هذا ما يعكس أن عمل السياسة الثقافية على ترسيخ خصائص ثقافية بالفضاء الجامعي هو وليد فكرة مفادها جعل التنمية الثقافية في صلب الوظائف المؤسسية للجامعة. فاعتبار الجامعة كفضاء مكون من مكونات الحياة الاجتماعية تجعل منها بناء للمعرفة الإنسانية بالتالي أرضا خصبة لولادة خصائص ثقافية تمتاز عن غيرها.

على أساس ذلك يمكن أن نفصل خصائص العمل الثقافي بالجامعة من خلال إرتكازها أولاً على «الثقافة الأكاديمية إلى جانب الثقافة التراثية التي يخترنها كل طالب في ذاكرته لان الأولى هي التي تتيح للثانية إعادة تشكيلها وتجديدها بتحويلها إلى مهارات عوض أن تظل مادة خاما تجسد فكرة الهوية»⁷² فخاصية العمل الثقافي بالجامعة تنعكس أولاً من خلال اعتبار الثقافة الأكاديمية الطلابية أداة للتثقيف واكتساب المهارات، فعبء الثقافة الأكاديمية يتعلم الطالب كيفية صياغة الأفكار والأفعال من خلال استثمار كفاءاته التعليمية الثقافية، فمن اجل بلورة هذه الثقافة الأكاديمية في حيز الممارسة نحتاج في الجامعة إلى فضاءات مهيكلة للوساطة الثقافية من اجل أن يصبح الفضاء الجامعي فضاءا للتواصل المستمر والبناء المشترك عوض أن يكون فضاء لا منتج .

إن إنشاء و تخصيص حيز للأنشطة الثقافية المهيكلة يعتبر خطوة أولى لكي يتلقى من خلالها الطالب الثقافة من خانة النشاط التكميلي إلى خانة النشاط التكويني للفضاء الجامعي⁷³ الذي بدونه تظل الجامعة فضاء غير مكتمل فتخصيص فضاء للأنشطة والوساطة الثقافية يعتبر بداية تحول في إدراك مفهوم الحياة الجامعية للطلاب خاصة وأن التعابير الفنية والديناميات الرمزية تلجا إليها الأنا كي تقوم بوظيفة هي الإعلاء. أي تحويل موضوع الرغبة إلى موضوع تعبير رمزي يعوض كل السلوكيات المحفوفة بالمخاطر إلى إنجازات فنية و تعابير ثقافية .

كما أن تبادل الخيارات الرمزية عبر الاحتفالات المختلفة هو تصريف لمخزونات العنف التي تتشكل بسبب الضغوطات المختلفة داخل الفضاء الجامعي هذا ما يعطي خاصية أخرى للعمل الثقافي الجامعي وهو العمل على تكريس جملة من الأندية الثقافية والأنشطة العلمية والفنية

⁷² <https://www.academia.edu/> consulté Le 5/3/2020 à 11h.

⁷³ Ibidim.

داخل المنظومة الجامعية إذ تترسخ مزايا العمل الثقافي بالفضاء الجامعي من خلال العمل على مشروع البرنامج السنوي للأنشطة الثقافية والتي تتفرع بدورها لمجموعة من النوادي الثقافية والرياضية والتنسيق بينها لبثها في صفوف الطلبة نجد مثلا نادي الثقافة - الفنون والمسرح - نادي الرياضة ونادي الإذاعة، لكل هذه الاعتبارات يمكن أن نؤكد أن عمل السياسات الثقافية داخل الفضاء الجامعي ينعكس من خلال ترسيخ جملة من الآليات الثقافية والأنشطة الترفيهية والتكنولوجية لتشجيع الطلبة على المشاركة في كل الأنشطة مثل نوادي الطلبة والفعاليات الجامعية ذلك لان هذا الجزء من الحياة الجامعية لا يتجزأ من جسم الطلبة نظرا لأنه يثري مجتمع الحرم الجامعي.

كل ما سبق يقودونا إلى التأكيد على أن إنشاء وتخصيص مساحة من القاعات المهيكلية للنشاط الثقافي داخل الفضاء الجامعي يعتبر من مشمولات السياسة الثقافية للدولة لينتقل بذلك مفهوم الاشتغال على الثقافة والعمل الثقافي نحو أربعة ركائز منها **دمقرطة الولوج إلى المنتجات الثقافية** لتمكين أكبر عدد من الطلبة من استهلاك الأعمال الثقافية عالية الجودة من داخل الجامعة وخارجها كذلك تحقيق أكبر قدر من التمكين لكل طالب يرغب في **التكوين الفني أو التعبير الثقافي** من خلال تشجيع الطلبة على إنشاء جمعيات مهيكلية والبحث عن شراكات **جهوية ووطنية ودولية لتعزيز العمل الثقافي الطلابي** داخل الجامعة، وباتجاه محيطها واحتضان المبادرات الثقافية الطلابية وتقويتها. كذلك تمكين الجامعة من مركب ثقافي متعدد المكونات في مستوى حجمها وإشاعها قادر على استقبال العروض الفنية وتحقيق وظيفة الوساطة الثقافية في مختلف الفنون

بالتوازي مع ذلك ينعكس عمل السياسات الثقافية للدولة داخل الفضاء الجامعي من خلال توسيع التغطية الثقافية لتشمل أكبر عدد ممكن من الطلبة المنتمين إلى الجامعة وإرساء أسس منافسة خلاقة بينهم. و«أخيرا وضع مخطط لاضطلاع الجامعة بدورها في توفير التكوين العالي في المجالات التي تحتاجها ميادين التنمية لا سيما في الميدان الثقافي فنحن بحاجة إلى إحداث تكوينات أكاديمية في ميادين التعليم الفني المختلفة وذلك عبر التفكير الجاد في تقوية العرض في التعليم العالي الفني ببلادنا من خلال العمل على إنشاء مؤسسات و هيكل تعنى **بالتكوين الفني**»⁷⁴ هذا ما يؤكد أن خاصية العمل الثقافي في الفضاء الجامعي تستوجب التطوير في سياساتها الثقافية نظرا لتطور الجيل فطلاب اليوم هم بحاجة لبعث جملة من السياسات والاستراتيجيات المعولمة والمكثفة فوجوب توفر هذه السياسة مفاده وجوب النجاح في تأطير

⁷⁴ بونيت عز الدين، «الثقافة و الفضاء الجامعي أي علاقات ؟ أي رهانات ؟»، (سلسلة محاضرات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، الجزائر، 2017)، ص 24.

هذا الجيل الذي يتشارك التيارات الاجتماعية و الفكرية الراجعة في مرحلته التاريخية فيكون لديهم إمكان للتجاوب على نحو إيجابي أو سلبي والتفاعل مع القوى التي تخلق وضعيات جديدة. تجسد هذه الوضعيات الجديدة مواقف جذرية (راديكالية) وظيفتها الأساسية هي التجديد والرفض والاحتجاج هذا ما يؤكد أكثر أن الحراك الاجتماعي والشباب والسياسة الثقافية مثلت ثلاثي الأضلاع ذلك لان كل واحد يؤثر في الآخر نتيجة التجذرات السياسية.

يبدو أن حضور الجيل ضمن التحولات السياسية يعكس إرتباطه بالحدث وإنتاجه لتمثلات جديدة حسب ما توفر من عوامل جديدة في هذا الإطار يطرح «جان فرانسوا سيرينيلي سؤالاً حول وجهة مفهوم الجيل في التاريخ السياسي إذ يرى أم مفهوم الجيل من الصعب فصله عن الحدث *L'événement*»⁷⁵ لان الجيل بإعتباره موضوعاً للدراسة يقدم نفسه بثلاثة سجلات *Registres* على الأقل هي المرجعيات (الأيديولوجيات)، الثقافة السياسية ثم التمثلات بحيث لا يجري تصور الحدث بالطريقة نفسها ولا يحمل المعنى نفسه لدى الجميع فهو بالنسبة للمسنين والراشدين حدث إلى جانب الأحداث الأخرى أما بالنسبة إلى الشباب هو فعل اجتماعي جديد يجري التعامل معه بنوع من الذاتية لكونه تجربة حياتية أولى.

بناء على ذلك فإن التاريخ السوسيوثقافي والسياسي هو تاريخ للسلوكيات والتصرفات والانتماءات السياسية ثم الثقافات والأفكار وهذا ما يؤكد تحليل راوول جيرار حين «قال أنه يجب إعطاء أهمية لتعاقب الأجيال كعنصر لتجديد أنماط التفكير وطرق الإحساس»⁷⁶ ففي عالم متسم بالتغير تشكل أنماط تفكير جديدة وقيم مؤسسة جديدة بينما تتراجع القيم القديمة ويكون الصراع الفكري بينهما قويا حول الأسس الفكرية فغالبا ما تكون هذه الأسس تعبيرا عن الأيديولوجيات «وهنا يجري إدراك العالم على انه وحدة بنوية وليس تعددا للأحداث متنوعة يمكنها أن تبدو مثل بدايات لانهايم العالم (الاجتماعي) إنها مرحلة للتجرد من الدوغمائية الانطولوجية كما يقول مانهايم التي تعتبر العلم ثابتا ومستقلا عنا استقلالا كليا ونهائيا»⁷⁷ هذا ما يفسر أن الحراك الاجتماعي والنسق والجيل يشكلون بناء سوسيوثقافيا، ذلك لان كل تغير في النسق أو في المسار التاريخي هو حتما يؤثر على الوعي الجيل أي وعي نخبة من الشباب بقضاياها ووعيه بمساره وبقضايا نخبته لكن يجب أن لا نتغافل، عن أن التاريخ الخاص مشروط

⁷⁵ مجموعة مؤلفين، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، أكتوبر 2019)، ص 49.

⁷⁶ مجموعة مؤلفين، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، ص 49.

⁷⁷ Ibid, p. 49.

تاريخيا بتعدد الأبعاد المفسرة لكل وعي جيلي في علاقة بالأجيال السابقة كصيورة تاريخية تتقاطع فيها المحددات البيولوجية بالمحددات الاجتماعية والثقافية «حسب وجهة نظر دلتاي»⁷⁸ تتقاطع أيضا «بالمحددات السياسية والاقتصادية بحسب ماركس وهذا ما يؤكد أن ظاهرة الجيل هي احد العوامل الأساسية التي تساهم في نشأة ديناميكية التطور التاريخي وهذا لا يبعد كثيرا عن وجهة نظر مانهايم»⁷⁹.

يفيد هذا التحليل أن مفهوم الجيل مرتبط بالحركات الشبابية التي نتجت عن انتفاضات الطلبة في الستينيات والحركات الحقوقية والمدنية والمطالبة بإصلاح نظام التعليم، كما بلورت الدراسات التي اهتمت بالسلوك السياسي للشباب فكل حراك سياسي هو مرتبط بتغير الجيل الشبابي الذي يترجم تفاعلا وتقبلا للتغيير الاجتماعي فالشباب محرك للتغيير في فترات عدم الاستقرار. هذا ما ولد نظرية مانهايم التي وضعها لظاهرة الجيل والتي تركز على مقولة أن «لظهور المستمر لفاعلين ثقافيين جدد يؤدي إلى إختفاء الفاعلين الثقافيين القدامى»⁸⁰ إذ ترتبط مراكمة الإنتاج الثقافي بتعاقب الأجيال فظهور فئات عمرية جديدة في المجتمع يترجم مواقف ومساهمات تسعى إلى تغيير ماهو سائد، هذا ما يؤكد أن خصائص العمل الثقافي بالفضاء الجامعي هي محكومة أولا بنوعية الجيل الطلابي الذي أصبح يؤثر ويتأثر بجملة من المتغيرات الاجتماعية والسوسيوثقافية المنبثقة من الواقع هذا ما يجعل من العمل الثقافي الطلابي محكوما بجملة من الممارسات الشبابية الطلابية في الفضاء الجامعي ذلك لان الشباب يريد ويبدع ما يريد ويرسم سياسات ثقافية تتماشى ومتطلباته الثقافي خاصة مع بلوغ سنة 2040 .

خاتمة

كانت أولى فترات السياسة الثقافية فترة نشطة ذات أهداف وتوجهات وبناءات مختلفة فولادة الهدف وتجربته تؤدي إلى ولادة هدف آخر فمع التجربة نجد النجاح والفشل ومع بروز النتيجة تولد سياسات وإستراتيجيات جديدة إما مغايرة أو مستحدثة أكثر ذلك لشئ واحد فقط وهو بلوغ التنمية. لكن هل يمكن أن نبلغ التنمية وهل يمكن أن نحققها هل يمكن أصلا ملامساتها فنحن عند البحث نجد أن مفهوم التنمية هو مفهوم غامض ذو العديد من الالتباسات

⁷⁸ Ibidem.

⁷⁹ Alan Spitzer, *The Historical Problem of Generations, the American Historical Review*, (vol 78, no 1973, p. 1384) , accessed on : 19/05/2021 at 10 pm .: <https://marcuse.faculty.history.ucsb.edu/classes/201/articles/71HistProbGenerationsSpitzer> Consulté Le 19/05/2021 à 10 h.

⁸⁰ مجموعة مؤلفين، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، ص 33.

لكن هذا لا يمنع انه عند ذكر التنمية في تلك الفترة يأتي إلى أذهاننا مفهوم واحد ألا وهو الثقافة التي تؤدي بدورها إلى التنمية. ففي أو الى فترات السياسة الثقافية كانوا الفاعلين الثقافيين يعتقدون أن العلاقة وثيقة بين الثقافة و التنمية بمعنى أن التأسيس الثقافي هو الطريق الصحيح إلى التنمية والتنمية هي الطريق السليم المؤدي إلى التأسيس الثقافي، فكلاهما يدعو إلى النهوض والرفاه والازدهار فمثلا يقول محمود أمين العالم «والحق انه لا تنمية بغير ثقافة ولا ثقافة معزولة او منبته عن مشروع تنموي ما فكل تنمية أي كانت تستبطن أيديولوجية ورؤية ثقافية وفلسفة ثقافية تستهدف مشروعا تنمويا معيناً»⁸¹. فحضور هذا الهدف كان يؤثت مختلف مراحل السياسة الثقافية .

يمكن ملاحظة وجود قواسم مشتركة و قواسم مختلفة، فمن ناحية القواسم المشتركة سنجد التوافق الحاصل على مفهوم الثقافة هذا المفهوم الذي يحمل مرجعيات و ثوابت عربية إسلامية فكما قال السياسي الفرنسي ادوارد هليوت «الثقافة هي كل ما يبقى للإنسان عندما ينسى كل شيء»⁸² فما اتفقت عليه السياسات العامة في أولى الفترات هو أهمية الثقافة و وجوب العمل على كافة مستويات الفعل الثقافي ومجالاته لنتج الممارسات الثقافية التي ستؤثت المشهد الثقافي التونسي فلا يجب أن ننسى أن الدولة عملت على مبدأ التعميم أي أن الثقافة يجب أن تمس كافة الطبقات الشعبية .

لم يكن عمل الدولة منحصر في فترة ما بعد الاستقلال فقط بل حتى في فترة الاستعمار كان نشر المجالات والصحف على أيدي المثقفين التونسيون ضربا من ضروب العمل الثقافي ومسلك من مسالك السياسة الثقافية وذلك لإثبات الثقافة الوطنية من خلال نشأة القومية التونسية وأبرز دليل على قولنا هذا تأكيد الباحثة قمر بندانة على «أن الثقافة الوطنية التونسية قد بدأت بالتبلور والنشوء من خلال الطباعة والنشر عبر المجالات العلمية فالنسخة المطبوعة هي المحرك الأول لنشر ثقافة سياسية في تونس»⁸³ يمكن أن نستنتج إذن أن القاسم المشترك بين فترات السياسة الثقافية الأربع هو وجود الثقافة وتجذرها في المجتمع لكن نقطة الاختلاف هنا هو أن الجذع (ثقافة) كان حضوره مختلفا بين الفترة والأخرى، هذا ما أنتج فروع مختلفة فالثقافة انطلقت من

⁸¹ أمين العالم محمود، ملاحظات تمهيدية حول ثقافة التنمية والتنمية الثقافية، (مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1991)، ص 48.

⁸² <http://evene.lefigaro.fr/citation/culture-demeure-homme-tout-oublie-8092.php> consulté Le 20/6/2021 à 9 h.

⁸³ Kmar Bendana, Un terrain d 'histoire culturelle : la Tunisie, Hal Id halshs, p. 4.

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00607325>, Submitted on 8 Jul 2011. consulté Le 6/9/2019, à 11 h.

هدف تأكيد الوطنية إلى وجوب غرسها لرفع الأمية إلى تأكيد حضورها ضمن البناءات الثقافية وذلك بإحداث هيكل يعمل على التنسيق والتصور والاستشراف (إنشاء وزارة الثقافة) والهدف من هذه الهياكل هو بلوغ اللامركزية الثقافية لتتحول الثقافة فيم بعد إلى الثقافة المعولمة والمعاصرة ذلك من خلال تحديد أهداف جديدة للثقافة والعمل على توفير التجهيزات الضرورية من اجل تحقيق عمل ثقافي متفاعل مع عصره.

يبدو أن حضور الثقافة وأهدافها كان مختلفا من فترة إلى أخرى هنا تبرز نقاط المقارنة فحضور الفعل الثقافي من فترة إلى أخرى في حد ذاته مقارنة، لان السياسات الثقافية لم تكن ذات نفس الاتجاه وذلك لان تحول المرحلة يعني التغيير في إحتياجات المجتمع ومتطلباته، هذا ما يدفع بالدولة إلى العمل على التغيير فخلال بحثنا هذا لاحظنا كذلك إختلاف تسميات الدولة من دولة الاستعمار إلى الدولة الفتية من ثم الدولة الوطنية مروراً بثقافة الدولة إلى دولة الثقافة فكل اسم كان يعبر على خصوصية المرحلة و موقع الثقافة والعمل الثقافي في تلك الفترة.

لكل هذه الاعتبارات يمكن الإقرار أن السياسة الثقافية متحولة ومتغيرة حسب ظروف المرحلة وسياساتها فتحول ركائزها في المرحلة الخامسة يدفعنا إلى التساؤل وإثارة العديد من الإشكاليات على كل مراحل السياسة الثقافية بتونس خاصة في ظل عدم الاستقرار والتشتت السياسي الذي تعيشه البلاد طيلة العقد الأخير وكأن حالة الهجنة التي عاشتها البلاد أثرت على بناء السياسة الثقافية النقية فتدفق الثقافات وتفاعلاتها أثر على مسارها وعلى ميكانيزماتها من خلال خلق أشكال ثقافية جديدة داخل نطاق الاحتكاك الذي يخلقه الاستعمار. فهل واصلت الوزارة وهياكلها لعب دور الهجين⁸⁴ الذي إنتهجه منذ التسعينات أم أن العكس سيضعنا أمام أسئلة حول

⁸⁴ يرتبط خطاب التهجين بالنص الرئيسي موقع الثقافة (1994) لهومي بهابها ويرتبط المفهوم بشكل أساسي بظهور خطاب ما بعد الاستعمار وانتقاداته للامبريالية الثقافية ومن المنظرون الرئيسيون للتهجين نذكر أيضا Néstor Garda Canclini, Stuar Hall, Gayatri Spivak, Paul Gilroy فأعمالهم كانت تستجيب للوعي متعدد الثقافات الذي ظهر في أوائل التسعينات. إذ تعتبر حجج بهابها مهمة للمناقشة المفاهيمية للتهجين فهو يوضح الهجنة وكيفية تمثيل الثقافات من خلال عمليات التكرار و الترجمة التي يتم من خلالها توجيه معانيها بشكل غير مباشر و هذا ما يتناقض مع أي ادعاءات جوهرية عن الأصالة أو النقاء المتأصل للثقافات فموقع الثقافة اليوم على حد تعبير بهابها لا يقع في لباب نقي من التراث بل على حواف التماس بين الحضارات حيث تنطلق بينية وهجنه و هويات جديدة. فجهود بابا مكرسة لاستكشاف الموقع الثقافي الهجين والبيني مدافعا عن موقع نظري يقلت من ثنائيات الشرق والغرب، الذات والأخر، السيد والعبد، الداخل والخارج وهذا نظير جديد للسياسة الثقافية فمرور البلاد من المرحلة الاستعمارية إلى ما بعد الاستعمارية يجعل من الثقافة في حالة تماس بين الأنا والأخر مما ينتج سياسة ثقافية هجينة تؤثر فيم بعد على مسار السياسة الثقافية الوطنية وهذا ما يجعلنا نطبق خطاب التهجين على النظريات السوسولوجية للهوية، التعددية الثقافية، العنصرية .
للمزيد راجع : هومي ك بابا، موقع الثقافة، ترجمة ثائر ديب، (المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، 2003).

فعلية الخطاب الثقافي و طبيعة الحركة الثقافية خاصة في ارتباط هذه السياسات بمجال بحثنا ”
السياسات الثقافية الموجهة للشباب في أفق 2040.

يبدو أن تطبيق السياسة الثقافية يحتاج إلى التنفيذ ويتطلب وجود استراتيجيات جديدة
فما يؤكد وصول السياسة الثقافية إلى الأهداف المرجوة هو تفاعل الفاعلين الثقافيين مع العمل
الثقافي و ممارستهم له. فأهمية العمل الثقافي لا تكمن في المراحل التي مر بها إنما كذلك تكمن
في أهمية هيكله العمل الثقافي في إطار مؤسساتي أشرفت عليه بدرجة أولى السياسة الثقافية
للدولة الحديثة التي وضعت الشباب والثقافة كرهان للتنمية الثقافية لذلك كان العمل الثقافي
هادفا إلى رصد الحاجيات وطنيا وجهويا ومحليا بدرجة أولى والعمل على بلورة المشاريع الكفيلة
بالاستجابة لها.

إن العمل على توسيع مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية والشرائح في الحياة الثقافية
والإسهام في إنماء الأنشطة الثقافية وإثراء مضمونها. يشير إلى ضرورة ربط الفعل الثقافي بالنظام
المؤسستي وذلك بهدف بث الثقافة في صفوف الشباب ونخص بالذكر الشباب الجامعي. فالتحول
الديمقراطي يعني أيضا تغيير وجهات الاهتمام بما هو نسقي وحركي وهنا نتحدث عن مقومات
التدخل الحكومي في المجال الثقافي ومدى نجاحه في صياغة توجهات هذا المجال. لكن ما يمكن
أن نؤكد أنه أن التدخل يجب أن يكون ذو فلسفة جديدة تأخذ في الاعتبار التطورات الجديدة في
مجال التدخل الثقافي هذا ما ينطبق أيضا على مجال التدخل الاجتماعي. فالسياسات اليوم يجب
أن تكون مختلفة عن سياسات القرنين التاسع عشر والعشرين فثمة اليوم حاجة ماسة إلى سياسة
جديدة تستوعب التغيرات الحاصلة في العالم، وتختار من الأفعال ما يتلاءم مع الواقع الجديد
والواقع اليوم هو واقع جديد وغير معهود. لكن هل يمكن أن تتصرف الدولة وتتدخل في المجال
الثقافي حتى بعد تراجع نسقتها فليس خافيا على احد ما يمكن أن نسميه بتراجع **دولة الرفاه**⁸⁵.

⁸⁵ دولة الرفاه هي ما يفترضه المجتمع في الدولة التي تتحمل مسؤولية رسمية وواضحة نحو تحقيق لا الرفاهية الأساسية
لمواطنيها وتوفير الخدمات الاجتماعية المتنوعة حتى يتسنى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ويظهر مثل
هذه الحالة إذا أصبح المجتمع أو الذين يتولون أمورهم مقتنعين بان رفاهية الفرد بجانب حفظ النظام والأمن القومي من
الأهمية بمكان حتى انه لا يمكن تركها للتقاليد أو التنظيمات غير الرسمية والمشروعات الخاصة بل هي مسؤولية الحكومة
وينطلق التزام دولة الرفاه بتحقيق الرفاهية الأساسية لأعضاء المجتمع من قناعة الدولة أو الشعب بالحقيقة التي تؤكد على
الدور الهام لرفاهية الفرد في حفظ النظام والأمن القومي. أما التعريف المتقدم فيصف دولة الرفاهية بالدولة التي تقدم
للأفراد المجتمع خدمات و تأمينات و معونات، وذلك إما لتحقيق ارتفاع مستوى المعيشة أو لضمان حد أدنى للمعيشة
وينطلق التزام دولة الرفاهية بتقديم تلك الخدمات والتأمينات والمعونات من حق كل إنسان في الحياة الكريمة و من
نظرة اجتماعية وإنسانية تقوم على أساس وجود علاقة قوية بين رفاهية الأفراد والمجتمع.

فتراجعها لم يترافق مع دور بنيوي واضح حتى تواجه مشاغل الجيل الجديد الثقافية وترصد أهم مضامين الممارسات الثقافية الجديدة خاصة وأن الحقل الثقافي قد صار مجالا قائم الذات ومستقلا عن بقية المجالات الأخرى بل هو يحتاج إلى سياسة خاصة به نذكر مثلا الممارسات الثقافية الطلابية هي تحتاج إلي سياسة أخرى مستقلة وذلك حتى تأطرها تأطيرا جيدا.

يحتاج الشباب الجامعي اليوم إلي سياسة ثقافية خاصة به وإلى فلسفة تدخل جديد تأخذ في الحسبان خصوصيتها وزواياها المميزة لها وتضبط آليات تدخل خصوصي وتأخذ في الحسبان الخصوصيات البنوية لكل الفئات الشبابية. فإذا كانت الأوضاع الاجتماعية قد تغيرت جذريا في القرن الواحد والعشرين فإنه لا بد من إبتكار سياسات تدخل جديدة تأخذ في الاعتبار كل هذه التغيرات المستجدة وتبتدع لها آليات وحلول تتلاءم مع خصوصياتها. فالسياسات الاجتماعية الشاملة والكلية لم تعد ممكنة اليوم ذلك انه ثمة حاجة ماسة إلى إيجاد ما نسميه «الشراكة الحضارية الناجعة بين أطراف ثلاثة معنية أساسا بالتدخل الاجتماعي وتقوم هذه الشراكة على إستراتيجية متكاملة تجيد توزيع الأدوار وتنظم تموقع الفاعلين جغرافيا وإجتماعيا»⁸⁶. إن انطلاقنا من هذا المثال في تحليل السياسات الاجتماعية هدفه تطبيق هذا المثال على السياسات الثقافية أيضا فلا وجود لتغيير النسق الاجتماعي إلا وقد رافقه فيما بعد تغيير في النسق الثقافي فلا يجب أن نتغافل على أن الحراك الاجتماعي قد أثر على الأضلاع الثلاث للمجتمع المدني ونقصد بالإضلاع الثلاث الجانب الاقتصادي - السياسي والثقافي.

من ثمة يمكن الإقرار أن سياسات التدخل سواء إن كانت ثقافية أو إجتماعية ما عاد بمقدورها أن تكون كتلة متجانسة كاملة وشاملة فهي اليوم سياسات تحتاج إلى أن تأخذ في عين الاعتبار الانقسامات والتشظيات والتباعدات داخل المجتمع الواحد. لعل هذا التغيير على مستوى سياسات التدخل يدل أن من مخلفات التحول الديمقراطي انه يحرر الإرادات والمبادرات داخل المجتمع المدني الواحد إلا انه يخلق تفككات. فمن جانب بحثنا نوكد على أن وجود سياسات ثقافية وتدخلات ناجعة ضمن الحقل الجامعي محكوم بطبيعة الحال بالفئة الشبابية ونوعية تفكيرها وتوجهها هنا تتضارب مفاهيمي التزامن والمعاصرة إذ يمثل العمر والزمن مكونين أساسين وقاعدة لكل تحليل جيلي فقضية توجهات السياسة الثقافية ما بعد التحول الديمقراطي هي قضية جيل جديد عاش تحولات سياسية أثرت على توجهات نسقه الاجتماعي - الثقافي إن «الجيل هو

.....
للمزيد راجع الموسوعة السياسية رابط الالكتروني :

<https://political-encyclopedia.org/dictionary//> consulté Le 10/20/2020 à 9 h.

⁸⁶ وناس، التدخل الاجتماعي : تعريفات وتطبيقات، ص 15.

علاقة تزامن ومعاصرة بين أفراد يكونون متأثرين إلى حد بعيد بقوى ثقافية واجتماعية مرتبطة
بمرحلتهم التاريخية»⁸⁷.

إذا حللنا الجيل تحليلا سوسولوجيا سنستنتج انه الخيط الناظم لكل معرفة ممكنة للحركات
الاجتماعية فقد أعطى «مانهايم أهمية كبيرة للتاريخ في ما يتعلق بتشكل الوعي الجيلي بين الأفراد
وضمن الفئة العمرية نفسها»⁸⁸ هذا ما يجعلنا نسلم أنه كلما كانت التحولات الاجتماعية سريعة طورت
الأجيال مواقفها الخاصة، وإجاباتها النوعية في المجتمع في إرتباط دائم بالوعي الذي يحمله الجيل حول
تلك التحولات و سياقاتها التاريخية وإنعكاسها على نسق الثقافة . فنحن نؤطر مفهوم الجيل هنا من
الناحية البحثية بإعتبار أنه لا يرتبط بجماعة عمرية فقط لها علاقة بالعوامل الديمغرافية والاجتماعية بل
ما نعنيه أن مفهوم الجيل يرتبط بالوعي الجيلي بوصفه وعيا اجتماعيا يساهم في الصيرورة التاريخية التي
تسمح بالتطور داخل جيل بكامله والتي يمكنها أن تؤدي إلى تغيير مسار التاريخ و حركيته هذا ما يضعنا
في صعوبة تأطير المفهوم في هذا السياق البحثي. فكل ما أردنا استخلاصه هو أن الحراك الاجتماعي
ينتج تغير النسق والبنى الثقافية و ذلك لان الوعي الجيلي في حد ذاته قد تغير، هذا ما يستلزم توفر
سياسة ناجعة في الحقل الاجتماعي - الثقافي الجامعي وتوفر معطيات رئيسة ثلاث تتمثل في فلسفة
في كيفية التدخل من حيث فنونه و آلياته ثم فلسفة في الأهداف المستهدفة وأخيرا فلسفة في مجال
ضمان التكامل وضمان النجاعة⁸⁹.

ما أردنا تفسيره من خلال هذا الباب هو وجود سياسة ثقافية من فترة إلى أخرى هو وجود
محكوم بنسق التطور التاريخي الذي يبدو أنه محكوم أيضا بالتغير الجيلي هذا ما يقودونا إلى
تمهيد سياق البحث إلى العناصر التالية التي سترتكز بالأساس على تحليل ما نطلق عليه بالشباب
الجامعي ورصد أهم متطلباته ضمن سياق العمل الثقافي فنحن هنا سننفذ إلي تحليل الثقافة
الموجهة لهذه الفئة والعمل على تحليل سياقها هذا ما يجعلنا نطرح عديد التساؤلات حول
خصوصيات المرحلة الجامعية فإلى أي مدى قد نجحت الدولة في تأطير سياسات ثقافية وبثها
لهذه الفئة ؟ ما هي أهم المشاريع وأهم البناءات الموجهة لهم ؟ ومع كل حدوث هذه التغيرات

⁸⁷ للمزيد راجع :

Richard G. Braungrat, Margret M. Braungrat, *Youth Movements and Generational Politics*, (19th - 21st Centuries, London, United Kingdom).

⁸⁸ Karl Mannheim, *Essays on the Sociology of Knowledge*, edited by Paul Kecskemeti ,collected works (volume five first, published in 1936, by Routled 1936 transferred to Digital Printing 2007, Routledge is an imprint of be taylor and Francis Group).

⁸⁹ وناس، التدخل الاجتماعي : تعريفات وتطبيقات، ص 18.

إلى أي مدى نجحت الدولة في مواكبة التغيرات المجتمعية والثقافية ؟ فهل بإمكاننا اليوم تحليل ثقافة الشباب ضمن إطار مؤسساتي أم أن العكس سينتج خلق فضاءات ثقافية جديدة تحوي حاجياتهم العصرية والمستحدثة ؟

على أساس ذلك لا يجب أن نتغافل أنه من خلال تحليلنا لهذا العنصر قد إستنتجنا أن مسار السياسة الثقافية أنتج خصائص عديدة للعمل الثقافي الطلابي هذا ما يؤدي بنا إلى الانتقال للبحث عن مميزات هذا العمل ورصده في الوسط الطلابي المرتبط بالحقل الجامعي فهو خاضع لعديد التغيرات التي تؤثر في توجهاته ومساراته ومتطلباته الثقافية هذا ما يبرز دور الحركة الطلابية في صياغة المشهد الثقافي من خلال عدة ممارسات تحدد ركائز العمل الثقافي ضمن الحقل الجامعي باعتباره حقلا يخضع للتأثير والتأثر فهو في علاقة تفاعلية مع الفاعلين الثقافيين والمحيط الاجتماعي.

1 - قائمة المراجع

➤ بالعربية

- * احمد يوسف، القراءة النسقية سلطة البنية ووهم المحايثة، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007).
- * سامية حسن الساعاتي ، الشباب العربي و التغير الاجتماعي، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جانفي، 2003).
- * وفاء محمد البرعي، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، (دار المعرفة الجامعية للإسكندرية، ط1 2002).
- * جابر عصفور وآخرون، العولمة والهوية الثقافية، سلسلة أبحاث المؤتمرات، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة افريل، 1988).
- * منصف وناس، الشخصية التونسية محاولة في فهم الشخصية العربية، (الدار المتوسطة للنشر، تونس، 2017).
- * منصف وناس، الدولة والمسالة الثقافية في المغرب العربي، (سلسلة أفاق مغربية ،سراس للنشر، تونس 1995)
- * سمير بشة، التثاقف والمثاقفة في التجارب الغنائية الركحية في تونس 1856-1998، أطروحة الدكتوراه في علوم وتقنيات الفنون (تونس، المعهد العالي للفنون الجميلة، 2007).

- * مجموعة الحقيقة التونسية، النظام البورقيبي الأزمة السياسية والاقتصادية، (دار ابن خلدون، بيروت، 1980).
- * حاتم الزير، الدولة والسياسات الثقافية دراسة تحليلية الهياكل المؤسسات ودور المثقف من 1956 إلى 2016، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الثقافية اختصاص تقنيات التنشيط والوساطة، (المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببئر الباي، جامعة تونس، 2018).
- * ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004).
- * عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة : النظرية والتطبيق، (جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، مصر، 2010).
- * منير السعيداني، استحضارات المثقف والثقافة والممارسة الثقافية، (مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2007).
- * محمود أمين العالم، ملاحظات تمهيدية حول ثقافة التنمية والتنمية الثقافية، (مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1991).
- * علي بن العربي، سياسات الثقافة «التي نريد» سبعون سنة من تأملات وتصورات أجيال المثقفين 1946-2016، (دار سحر للنشر، تونس، 2016).
- * عباس زهير، من روافد العمل الثقافي، (دار الاتحاد اتحاد الكتاب التونسيين للنشر والتوزيع تونس 2020).
- * الحبيب استاتي زين الدين، الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الطبعة الأولى، بيروت، يونيو 2019).
- * مايكل م. كايزر، التخطيط الاستراتيجي في الفنون دليل عملي، ترجمة اشرف رياض، (دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007).
- * ميلينا دراجيشفتش شيشيتش، سانجين دراجوجيفيتش، إدارة الفنون في زمن عاصف، ترجمة نهاد سالم، (دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007).
- * عز الدين المناصرة، علم التناص و التلاص نحو منهج عنكبوتي تفاعلي، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014).
- * زكرياء إبراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، (مكتبة مصر القاهرة، 1976).
- * جان بياجيه، البنيوية، ترجمة عارف نميمة وبشير اوبري، (منشورات عويدات بيروت، باريس، ط 4، 1985)

- * الهادي التيمومي، تعليم الجهل في عصر العولمة والاصلاح التربوي بتونس، (دار محمد علي للنشر، تونس 2016).
- * عز الدين بونيت، «الثقافة والفضاء الجامعي أي علاقات ؟ أي رهانات؟»، (سلسلة محاضرات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، الجزائر، 2017).
- * مجموعة مؤلفين، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، أكتوبر 2019).
- * هومي ك بابا، موقع الثقافة، ترجمة ثائر ديب، (المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، 2003).

➤ بالفرنسية

- * Michael Kraft, Furlong Scout, Public policy politics ; politics analysis and alternatives Congressional Quarterly (Press, Washington, London, 2004).
- * Augustin Girard, Développement, Cultures, Expériences et Politique, (Unesco, 1982).
- * Richard G. Braungrat, Margret M. Braungrat, *Youth Movements and Generational Politics*, (19th-21st Centuries, London, United Kingdom).

2 – الدوريات

- * العمري بوهزة، مهدية ساهل، «الأنساق الثقافية المفهوم والاشتغال»، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، (المجلد 14، العدد 2، 2021).
- * منار منصور، «تقييم دور الجامعة في تحقيق الأمن الفكري لطلابها من وجهة نظرهم وأعضاء هيئة التدريس»، مجلة كلية التربية، (جامعة الأزهر، العدد 172، الجزء الأول، جانفي 2017).
- * المنصف وناس، «الواقع الثقافي في المغرب العربي : نقائص للتدارك وسياسات للتفعيل»، مجلة الحياة الثقافية، العدد 250، (تونس افريل 2014).
- * مخلوف بوكروخ، «السياسات الثقافية العربية: أي دور؟»، مجلة أفكار وأفاق، العدد 01، (جامعة الجزائر 3، مارس 2011).
- * عماد أبو غازي، مقال بعنوان «السياسة الثقافية في زمن التحولات» نشر في كتاب «الثقافة أثناء الفترات الانتقالية مصر بعد ثورة 25 يناير»، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مصر، 2015).

- * Philippe Coulangeon, *Classes sociales pratiques culturelles et styles de vie le modèle de ladistinction est-il (vraiment) obsolète ?*, centre de sociologie du travail et des arts, volume 36 Number 1, Spring 2004, p. 59-85.
- * Karl Mannheim, *Essays on the Sociology of Knowledge*, edited by Paul Kecskemeti, collected works (volume five first, published in 1936, by Routled 1936 transferred to Digital Printing 2007, Routledge is an imprint of be taylor and Francis Group).

3 - منشورات الكترونية

- * <http://www.onj.nat.tn/ar/> consulté Le 9/8/2019 à 9 h
- * رامي أبو شهاب، «في مفهوم النسق الثقافي الممارسة والمظاهر والتشخيص النقدي»، مقال نشر على موقع القدس العربي، بتاريخ 5 يوليو 2016 :
<https://www.alquds.co.uk/> consulé Le 4/5/2019 à 11 h.
- * <https://www.academia.edu/> consultéLe 10/7/2019 à 10 h.
- * الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 79، 30/09 /2008، ص 3630.
- * Alan Spitzer, The Historical Problem of Generations ,the American Historical Review, (vol 78 ,no 1973, p. 1384), accessed on : 19/05/2021 at 10 pm .:
<https://marcuse.faculty.history.ucsb.edu/classes/201/articles/71HistProbGenerationsSpitzer> Consulté Le 19/05/2021 à 10 h.
- * <http://evene.lefigaro.fr/citation/culture-demeure-homme-tout-oublie-8092.php> consulté Le 20/6/2021 à 9 h.
- * Kmar Bendana, Un terrain d 'histoire culturelle : la Tunisie, Hal Id halshs,p4
<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00607325>, Submitted on 8 Jul 2011.
consulté Le 6/9/2019, à 11 h.
- * <https://political-encyclopedia.org/dictionary//> consulté Le 10/20/2020 à 9 h.

محددات الاندماج المهني لخريجي التعليم الجامعي في الأقاليم الجنوبية المغربية : دراسة ميدانية

سعيد حسني

طالب - باحث في سلك الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
كلية الاقتصاد والتدبير - جامعة ابن طفيل بالقنيطرة - المغرب -
said.housni@uit.ac.ma

رشيد حسناوي

أستاذ باحث في الاقتصاد والتدبير
كلية الاقتصاد والتدبير، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة - المغرب -
rachid.hasnaoui@uit.ac.ma

الملخص : تُعد قضية اندماج الشباب في سوق الشغل ومواكبته من العناصر الأساسية في مختلف السياسات والبرامج العمومية للدول.

لقد أولت المملكة المغربية أهمية كبيرة لهذا القطاع الحساس، إذ يُعد اندماج الشباب في الحياة العملية من أولويات صناع القرار العموميين وذلك بتسخيرهم لكل الوسائل الممكنة والمتاحة.

ترايبا، حظي مجال تشغيل خريجي الجامعات بأولوية قصوى في الخطة التنموية الممنهجة في الاقاليم الجنوبية.

في هذا الصدد، يتبين من خلال قراءة وتحليل مجموعة من المقالات العلمية أن ولوج الشباب الحاصلين على الدبلومات الجامعية إلى سوق الشغل مرتبط بمجموعة من المحددات، في هذا الإطار يحاول هذا المقال تحديد أبرز تلك المحددات الرئيسية التي تساهم بشكل مباشر في تسهيل ولوج شباب الأقاليم الجنوبية إلى سوق الشغل وخاصة خريجي التعليم الجامعي.

منهجياً، تركز هذه الدراسة العلمية على عينة من خريجي التعليم الجامعي المندمجين في سوق الشغل في الأقاليم الجنوبية للمملكة باعتبارها مجالاً لإنجاز هذه الدراسة.

أظهرت النتائج المحصل عليها وجود مجموعة من المحددات التي تؤثر على اندماج هذه الفئة في سوق الشغل.

Abstract

The issue of youth integration into the labor market is a key component of various public policies and programs.

The Kingdom of Morocco has attached great importance to this sensitive sector. The integration of youth into working life is one of the priorities of public decision-makers by harnessing all possible means available to them.

Territorially, the employment of university graduates has been a top priority in the systematic development plan in the southern provinces.

In this regard, it is clear from reading and analyzing a number of scientific articles that the access of young university graduates to the labor market is linked to a set of determinants. In this context, this article attempts to identify the main determinants that directly contribute to facilitating the access of these graduates from the southern provinces to the labor market.

Methodologically, this scientific study is based on a sample of university graduates integrated into the labor market in the southern provinces of the Kingdom as a field of study.

The results show that there is a number of determinants that affect the integration of this group into the labor market.

المقدمة والمشكلة البحثية

شهد المجتمع المغربي كثيرا من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للتحويلات العالمية في مختلف مناحي الحياة، خاصة فيما يتعلق بمواجهة مشكلة البطالة ومتطلبات سوق الشغل وعلاقته بالتكوين الجامعي.

أصبح موضوع الشباب، الذي يشكل أكثر من ثلث إجمالي سكان المغرب، من الموضوعات التي تطرح نفسها بشكل قوي، خصوصا بعد تأكيد المؤشرات الرسمية تفاقم معضلة البطالة في السنوات الأخيرة.

في هذا السياق، تعد مسألة اندماج خريجي التعليم الجامعي في سوق الشغل من أبرز التحديات التي تواجه الدول، وخاصة النامية منها، إذ يعتبر التشغيل في المغرب من الأولويات الوطنية الكبرى لدى صناعات السياسات العمومية لمواكبة متطلبات سوق الشغل.

في هذا الإطار، عملت المملكة على دعم خلق فرص شغل لفائدة الشباب والرفع من نسبة

اندماجهم، من خلال الاعتماد على إطلاق وتنزيل مجموعة من البرامج والمخططات التنموية في مجال التشغيل (إدماج، مقاولتي، تأهيل)¹ مستهدفة فئة الشباب وساعية إلى الإجابة على إشكالية اندماجهم في سوق الشغل، وخاصة حاملي الشهادات الجامعية باعتبارهم رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

لقد حظي شباب الأقاليم الجنوبية للمملكة بأهمية خاصة من قبل المسؤولين الحكوميين، جاعلين من تشغيل وتمكين هذه الفئة أولوية قصوى لدى الفاعل العمومي، إذ يضاف إلى ما تقدم سعي صناع القرار إلى الاهتمام بخريجي التعليم الجامعي في هذه المناطق عبر بلورة وإطلاق مجموعة من البرامج والمشاريع التشغيلية على غرار البرنامج التنموي لتنمية الأقاليم الجنوبية. إن هذا البرنامج وبمناخ آليّة لخلق دينامية التنمية في هذه الأقاليم وتوفير المزيد من الفرص لفائدة الشباب في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. لهذا يظل الهاجس الأكبر هو خلق مناصب عمل دائمة لهذه الفئة من المجتمع وتحقيق الأمان الوظيفي لهم، علما أن هذا مرتبط بمجموعة من المحددات.

إن الهدف الأسمى من إنجاز هذا البحث العلمي هو الوقوف على المحددات الرئيسية التي تسهل ولوج الشباب لسوق الشغل، آخذين من الأقاليم الجنوبية عينة من خريجي التعليم الجامعي لإنجاز العمل الميداني.

لقد برز مفهوم الاندماج المهني للشباب خاصة حاملي الشواهد الجامعية كقضية منذ سبعينات القرن الماضي (Glammann, 2020)، إذ كانت مسألة الاندماج المهني بعد التخرج موضوع نقاش علمي لعقود من الزمن ولا تزال تثير اهتمام الأوساط العلمية والسياسية كما يرى Guégnard و Birnbaum (2012).

إن أهمية هذه الدراسة تأت من كونها تحاول رصد أهم المحددات المسؤولة على وضعية سوق الشغل في الأقاليم الجنوبية للمملكة، من زاوية المقاربة الاقتصادية. أما الإشكالية التي تنطلق منها هذه الدراسة فهي على الشكل الآتي : ما هي المحددات الرئيسية التي تؤثر في ولوج

¹ برنامج إدماج: أطلقت وزارة التشغيل من أجل تحسين إدماج حاملي الشهادات. برنامج التأهيل : أنشئ هذا البرنامج من أجل تحسين قابلية التشغيل لطالبي العمل لأول مرة، فهو يهدف إلى إيجاد علاقة ثلاثية بين التكوين الجامعي ومتطلبات سوق الشغل. برنامج مقاولتي : يهدف هذا البرنامج لتشجيع حاملي الشهادات على الشروع في إنشاء مقاولات صغيرة ومتوسطة.

خريجي الجامعة لسوق الشغل بالأقاليم الجنوبية ؟

عملياً، للإجابة على هذا السؤال الرئيسي ومحاولة فهم الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور كبرى وفق النسق الفكري التالي :

- 1 - المحور الأول: يسלט الضوء على الإطار المفاهيمي الذي ينبنى عليه هذا البحث ؛
 - 2 - المحور الثاني: يعرض تحليل حالة وواقع سوق الشغل في الأقاليم الجنوبية ؛
 - 3 - المحور الثالث: يركز على العمل الميداني للوقوف عن قرب على المحددات الرئيسية التي تؤثر في عملية ولوج خريجي التعليم الجامعي لسوق الشغل في الأقاليم الجنوبية، معتمدين على المنهجية العلمية للحصول على نتائج دقيقة، موثوقة وصالحة.
- لتحقيق الأهداف المقترحة لهذه الدراسة، مكنتنا الاستمارة الميدانية الموجهة لخريجي التعليم الجامعي المندمجين في سوق الشغل من تجميع المعلومات الضرورية حول الإشكالية المطروحة، ليتم تحليلها وعرض نتائجها. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين مجموعة المحددات وولوج خريجي التعليم الجامعي إلى سوق الشغل في الأقاليم الجنوبية.

I - الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

في هذا المحور، ستحاول الورقة التعريف بالإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم الاندماج المهني ومحدداته، وسيتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من النظريات الاقتصادية والبحوث الميدانية المنجزة في هذا الموضوع من طرف مجموعة من الباحثين.

1 - ماهية الاندماج المهني

نال هذا الموضوع اهتماماً كبيراً في مجال التشغيل من قبل العديد من الباحثين في العلوم الاقتصادية، مما يستدعي ضرورة تقديم تعريف واضح لهذا المفهوم الذي ينبنى عليه هذا البحث.

في سياق تحديد المعنى، تظهر مجموعة متنوعة من التعاريف لمفهوم اندماج خريجي التعليم الجامعي في سوق العمل.

علاقة بهذا الموضوع، أشار (1979) Jovanovic إلى أن الاندماج المهني هو عملية ديناميكية يسعى من خلالها الشباب إلى تحقيق أفضل توافق بين مهاراتهم المكتسبة والفرص المتاحة من قبل أصحاب العمل. كما خلص (1997) VINCENS, J. في بحثه المنجزة في هذا الموضوع

أن بداية الاندماج المهني لحاملي الشهادات تتجلى في لحظات محورية ومفصلية، مثل مغادرة النظام التعليمي أو الحصول على الشهادة، مع مراعاة مؤشرات الاستقرار المهني، حتى في ظل وجود فترات من البطالة. وفي هذا الإطار، يُعد دخول سوق الشغل عملية انتقالية تستوجب الانتقال من حالة إلى أخرى، كما أشار (Dubar, C (2001)، حيث يحدث الانتقال من المدرسة إلى العمل. من جهته، فسر (Galland (1991) الاندماج المهني في سوق الشغل بمثابة الانتقال من مرحلة المراهقة إلى مرحلة البلوغ التي تحدد مسار الخريج على المدى الطويل في سوق الشغل. من جهة أخرى، يرى (Laflamme (2000) أنه لكي يُعتبر الفرد مندمجاً فعلياً في سوق العمل، يجب أن يكون هناك توافق بين الوظيفة التي يشغلها والتدريب الذي تلقاه في الجامعة.

2 - مفهوم الخريج الجامعي

شكل مفهوم الخريج الجامعي محور اهتمام كبير لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية، وبناء على ذلك تعددت وجهات النظر في تأطير هذا المفهوم من حيث تحديد معناه. هكذا فقد اعتبر الخريج من أهم المخرجات التي تسعى المؤسسات التعليمية للارتقاء بها وتحسين مستواه، ويرتكز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية والمعلومات الدقيقة التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريج، إذ يعتبر الطالب أحد المخرجات العملية التعليمية، لذا وجب التنسيق بين مؤسسات المجتمع لضمان وتقوية التكامل مع سوق الشغل، بالتالي يصبح المنتج النهائي ذو جودة عالية لسهولة إدماجه في سوق الشغل².

3 - محددات اندماج خريجي التعليم الجامعي في سوق الشغل كما رصدتها الدراسات السابقة

أكدت دراسات أكاديمية سابقة على وجود عدة محددات تؤثر بشكل مباشر في ولوج الحاصلين على الشهادات الجامعية إلى سوق الشغل. ومن بين الدراسات نستعرض تلك التي أجريت عام 2020 من قبل (Coffi Rémy Gilbert Coovi)، حيث بينت نتائجها أن اندماج خريجي الجامعات في سوق الشغل يعتمد على مجموعة من المحددات التي تتخذ طابعاً مؤسسياً وتشمل التباين بين التكوين الأكاديمي واحتياجات سوق العمل، كما أظهرت الدراسة أن ضعف الابتكار والفكر المقاولاتي، بالإضافة إلى غياب روح المغامرة، تعد من المحددات الرئيسية التي تعيق فرص حصول خريجي الجامعات على وظائف مستقرة ودائمة. وفي بحث علمي آخر نُشر في

² صالح السعيد، «شامية بن عباس أساليب تطبيق إدارة الجودة في الجامعات الجزائرية لتحسين أدائها»، المؤتمر العربي الدولي السابع لضمان جودة التعليم العالي، (2017)، ص 188.

العام 2019 أشار كل من *Ouhejrou, O., El Boujnouni, S.*، إلى نتائج هامة تفيد بأن نقص الخبرة والكفاءة يشكلان محددتين رئيسيين يؤثران بشكل سلبي على حصول خريجي الجامعات على فرص عمل لائقة. أما الدراسة التي أجراها الباحثان البارزان في مجال الاقتصاد، *Zanou و Camara*، في العام 2011 أظهرت أن قابلية تشغيل الشباب الحاصلين على تعليم جامعي ترتبط بشكل وثيق بمستواهم التعليمي. ويشيران كذلك في هذه الدراسة إلى أن الشباب ذوي التكوين الجامعي العالي يرفضون ممارسة أنشطة اقتصادية أدنى من مستواهم التعليمي ومكتسباتهم التقنية.

وفي دراسة علمية أخرى أنجزها كل من *Beaud و Pialoux* في العام 2003، خلص الباحثان إلى أن الشباب ذوي المستوى التعليمي المنخفض يواجهون صعوبات في الحصول على وظيفة مستقرة وفي ولوج سوق العمل، الذي يتميز بمنافسة شديدة بين الخريجين.

في سياق متصل، أوضح كل من الباحثان *Tomasina و Nauze* في العام 2002 أن الحصول على الشهادة الجامعية يؤثر بشكل إيجابي على فرص إيجاد وظيفة جيدة براتب أعلى، مما يساهم في الخروج من البطالة والولوج إلى سوق العمل.

في حين نجد في نظرية معروفة باسم «نظرية الإشارة» *«Théorie de Signal»* لـ *Spence* في سنة (1973) التأكيد على أن سوق الشغل يتميز بعدم تماثل في المعلومات (*Asymétrie d'information*) فيما يتعلق بكفاءات الباحث عن العمل. هذا النقص في المعلومات يدفع أرباب العمل إلى اعتماد معايير أخرى في التوظيف، مثل المستوى التعليمي وعدد السنوات التي مرت منذ الحصول على الشهادة المطلوبة لشغل المنصب.

من جانبها، تؤكد «نظرية المنافسة» *«Théorie de Concurrence»* التي وضعها أسسها *Thurow* (1977) أن المستوى التعليمي يُعتبر من أبرز المحددات التي يعتمد عليها أرباب العمل في اختيار المرشحين للتوظيف، وذلك بناءً على قدرتهم على التكيف مع نظام الإنتاج ومتطلباته.

علاقة بهذا الموضوع، يرى الباحثان *Michael Piore و Peter Doeringer* (1971) أن الولوج إلى سوق الشغل أمر معقد للغاية ويعتمد بشكل كبير على استخدام التكنولوجيا في عملية الإنتاج، كما أكد الباحثان أن ولوج خريجي الجامعات إلى سوق الشغل مرتبط بمدى قدرتهم على تلبية الاحتياجات التقنية المطلوبة من قبل أرباب العمل.

في أطروحة أعدتها *Jalila Ait Soudane* (2005) لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية حول موضوع اندماج الشباب في سوق الشغل، استنتجت الباحثة أن الكفاءة تلعب دورا حيويا في تيسير ولوج هذه الفئة إلى سوق العمل.

في سنة 2020، وفي مقال علمي لاحق للباحثة نفسها رفقة مجموعة من الباحثين، استنادا إلى دراسة أجريت على عينة مكونة من 200 طالب من التعليم العالي، أشار الفريق إلى أن ولوج سوق الشغل يعتمد على مجموعة من المحددات، موضحين أن الشهادة الجامعية ليست كافية وحدها، بل أن العلاقات الاجتماعية والمهارات الناعمة تعدان عنصرين أساسيين حاسمين يجب على الباحث عن العمل الاستثمار فيهما للحصول على وظيفة مستقرة ودائمة.

وفي هذا الإطار، لقد حاول *Mamadou Kani Konaté* (2017) تناول هذا الموضوع من زاويته في دراسة مضمونها الاندماج المهني لخريجي التعليم الجامعي، حيث توصل إلى نتائج هامة أن اندماج خريجي التعليم الجامعي في سوق الشغل يعتمد على مجموعة من المحددات، بما في ذلك جنس الفرد، الحالة الاجتماعية، التخصص الدراسي، والمعدل الذي تم الحصول عليه عند نيل الشهادة الجامعية.

ويذهب *Mamadou Kani Konaté* إلى تأكيد أن البطالة ظاهرة تؤثر على النساء أكثر من الرجال، موضحةً أيضا أن العزاب هم الشريحة الأكثر عرضة لشبح البطالة مقارنة بالمتزوجين.

وفي ذات الإطار، أضاف الكاتب نفسه أن الخريجين الذين يتابعون التكوين التقني، لديهم فرص أفضل في سوق الشغل مقارنةً بنظرائهم في التخصصات الاجتماعية، الإنسانية، القانونية، واللغوية.

في نفس السياق، تحدث *Eliason* وآخرون (2019) في مقال علمي عن دور العلاقات الاجتماعية، مثل الأقارب، أصدقاء الطفولة، أصدقاء الدراسة، وأفراد العائلة مؤكدا دورهم في تسهيل دخول الشباب إلى سوق العمل.

من جهتهم، أجرى كل من *Cappelli* و *Taty Ramos* بحثًا ميدانيًا في العام 2015، باستخدام بيانات دقيقة مستقاة من دراسة بريطانية. أظهرت النتائج التي توصلوا إليها حول أهمية وجود شبكة من المعارف والأصدقاء في تسهيل دخول خريجي التعليم العالي إلى سوق العمل.

وفي هذا الصدد، أتفق الباحثان *T.W. Schulz* (1964) و *Gary Beckery* (1975 ؛ 1993) على أن مستوى التحصيل العلمي الجيد يعزز اكتساب المؤهلات اللازمة للاندماج المهني لدى خريجي الجامعة، مما يقلل من فرص تعرضهم لشبح البطالة.

II - الاندماج في سوق الشغل بالأقاليم الجنوبية : الواقع والآفاق

1 - الاقاليم الجنوبية المغربية : تقديم عام

تشير الأرقام إلى أن الأقاليم الجنوبية تمثل ما مجموعه 59% من المساحة الاجمالية للمغرب. ويبلغ عدد سكان هذه المناطق ما مجموعه 944470³ نسمة في 2014، مما يشكل نسبة 2,8% من العدد الإجمالي لسكان المملكة. ديمغرافيا، بلغ متوسط المعدل السنوي للنمو السكاني 53% في الاقاليم الجنوبية متجاوزا المعدل المسجل على المستوى الوطني الذي ناهز نسبة 51,1%. شهدت هذه الاقاليم بين 2004 و2014 نسبة تمدن مرتفعة مقارنة بالمسجلة على المستوى الوطني (من 55.1% إلى 60.3%)، إذ انتقل من 70% إلى 77,3%.

هذا الارتفاع الملاحظ فسره العديد من الخبراء بتسارع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقاليم، مما جعل منها قبلة للباحثين عن العمل بهدف تحسين مستواهم المعيشي.

2 - سوق الشغل في الأقاليم الجنوبية : الخصائص والمميزات

يعاني المغرب، مثل العديد من البلدان النامية، من مشكلة بطالة الشباب، وخاصة بين خرجي التعليم الجامعي على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها مختلف القطاعات الوزارية الوصية. وفي هذه الأقاليم الجنوبية المغربية أقدمت السلطات العمومية على صياغة وتنزيل برامج تشغيلية متنوعة لدعم توظيف الخريجين ومساعدتهم على دخول سوق العمل، بهدف تحسين مستواهم المعيشي وتحقيق طموحاتهم.

* معدل النشاط في الأقاليم الجنوبية

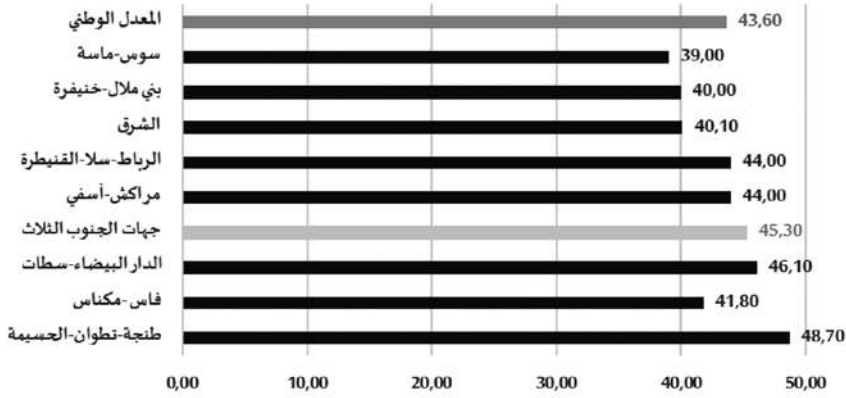
بلغت الأرقام، تستأثر خمس جهات بنسبة 72.6% من مجموع السكان النشيطين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق. تحتل جهة الدار البيضاء-سطات المرتبة الأولى بنسبة 22.4% من مجموع النشيطين، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 13.8%، ثم جهة مراكش-آسفي بنسبة 13%، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 11.8%، وأخيراً جهة فاس-مكناس بنسبة 11.6%.

تأسيسا على ما تقدم، سجلت خمس جهات معدلات نشاط تفوق المتوسط الوطني البالغ 43.6%، وهي جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 48.7%، وجهة الدار البيضاء-سطات بنسبة 46.1%، وجهات الجنوب بنسبة 45.3%، وكل من جهة مراكش-آسفي وجهة الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 44%.

³ المندوبية السامية للتخطيط، نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنة لسنة 2014.

وعلى النقيض من ذلك، تم تسجيل أدنى معدلات النشاط في الجهة الشرقية بنسبة 40.1%، وجهة بني ملال-خنيفرة بنسبة 40%، وجهة سوس-ماسة بنسبة 39% (الرسم البياني رقم 1).

رسم بياني عدد 1 : معدل النشاط حسب الجهة سنة 2023 (%)

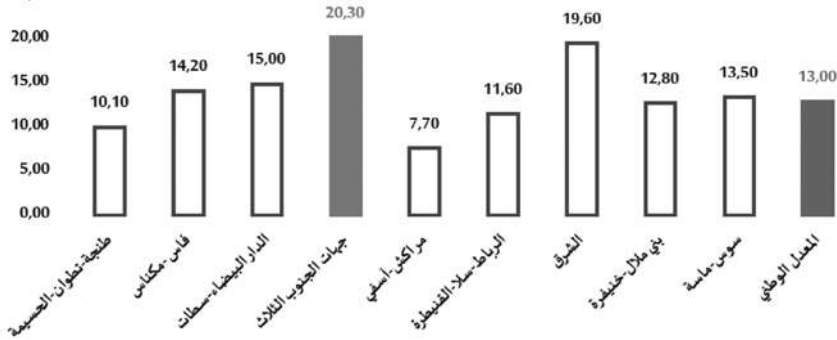


المصدر : من تصميم الباحث بناء عن البيانات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2023

* معدل البطالة في الأقاليم الجنوبية

في عام 2023، بلغ معدل البطالة في المغرب حوالي 13% على المستوى الوطني. وجهويا سجلت جهات الجنوب الثلاث أعلى معدلات البطالة خاصة في صفوف حاملي الشهادات الجامعية استناداً إلى مذكرة إخبارية صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط التي تناولت من خلالها وضعية سوق الشغل خلال الفصل الأول من العام 2023 (الرسم البياني رقم 2).

رسم بياني عدد 2 : معدل البطالة حسب الجهة سنة 2023 (%)



المصدر : من تصميم الباحث بناء عن البيانات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2023

تستحوذ خمس جهات على نسبة 69.8% من مجموع العاطلين على المستوى الوطني، حيث تصدر جهة الدار البيضاء-سطات القائمة بنسبة 25.8%، تليها جهة فاس-مكناس بنسبة 12.7%، ثم الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 12.3% تليها الجهة الشرقية بنسبة 9.7%، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 9.2%.

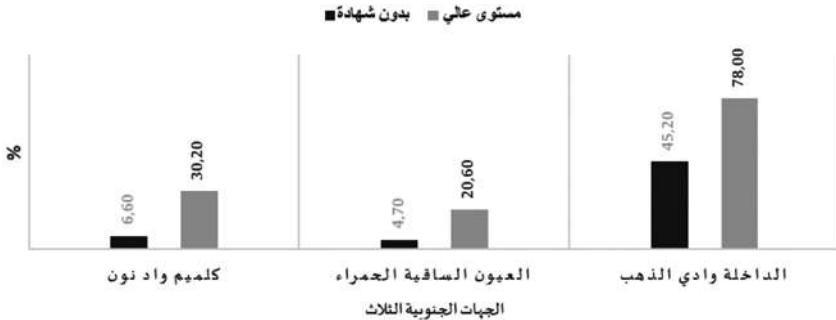
أما فيما يتعلق بأعلى معدلات البطالة، فقد تم تسجيلها في الجهات الجنوبية بنسبة 20.3%، تليها الجهة الشرقية بنسبة 19.6% كما أن هناك جهتين تجاوزتا المعدل الوطني البالغ 13%، وهما جهة الدار البيضاء-سطات بنسبة 15%، وجهة فاس-مكناس بنسبة 14.2%.

في المقابل، سجلت جهة مراكش-آسفي وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة أدنى معدلات البطالة، حيث بلغت 7.7% و 10.1% على التوالي.

* البطالة في صفوف حاملي الشهادات الجامعية في الأقاليم الجنوبية

مقارنةً بالمستوى الوطني، يعاني شباب الأقاليم الجنوبية من شبح البطالة، إذ سجلت معدلات مقلقة في هذه الأقاليم كما كشفت عنه المندوبية السامية للتخطيط في تقاريرها الشاملة عن حالة سوق العمل في الأقاليم الجنوبية للمملكة (الرسم البياني رقم 3).

رسم بياني عدد 3 : معدل البطالة حسب مستوى الشهادة في الأقاليم الجنوبية سنة 2022 (%)



المصدر : من تصميم الباحث بناء عن البيانات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2022

ووفق معطيات مندوبية التخطيط، تسجل الأقاليم الجنوبية معدلات بطالة أعلى في الواقع. على المستوى الوطني، يبلغ معدل البطالة في صفوف حاملي الشواهد الجامعية⁴ 15,8%، إذ يصل

⁴ تعرف بطالة حاملي الشهادات الجامعية على أنها مجموع الأفراد فوق خمسة عشر طبقاً لاتفاقية العم الدولية رقم 138 لسنة 1973، والذين لا يعملون سواء كان هذا العمل بأجر أو بغير أجر لدى الأسر مثلاً أو لحسابهم الخاص، ويكون هؤلاء الأفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وفي حالة بحث مستمر فعلي عن العمل بشرط حصوله عمى شهادة جامعية.

في هذه الجهات إلى مستويات مقلقة كما هو مبين في الرسم البياني أعلاه، خاصة في جهة الداخلة واد الذهب، الشيء الذي يتطلب مزيدا من الجهود لتخفيض معدلها.

III - معالجة النتائج البحثية وتحليلها

1 - الإطار المنهجي للدراسة

يوجه الدراسة الميدانية إطار منهجي، يقوم على مجموعة من الخطوات :

1-1 - أهداف الدراسة

يكتسي موضوع التشغيل في الأقاليم الجنوبية أهمية جد بالغة. تسعى الدراسة الراهنة إلى الوقوف على المحددات الرئيسية التي تؤثر في الاندماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية في الأقاليم الجنوبية باعتبارها عينة بحثية.

2-1 - العينة

تبنى هذه الدراسة الميدانية على عينة بحثية يصل العدد الإجمالي لعناصرها إلى 60 خريج وخريجة التعليم الجامعي، تتراوح أعمارهم ما بين (20 و46) سنة وحاصلون على شهادة دبلوم الدراسات الجامعية المعقدة (DEUG) فما فوق.

3-1 - الأداة

لإنجاز هذه الدراسة الميدانية وتحقيق أهدافها، اعتمدت هذه الدراسة على المقاربة الكمية مستعملين تقنية الاستمارة كأداة لجمع المعطيات والمعلومات الميدانية المطلوبة. تتكون هذه الأخيرة في مضمونها من مجموعة من الأسئلة اللفظية المتنوعة التي تم توزيعها على ثلاث محاور رئيسية :

- المحور الأول : يتناول معلومات عن المستجوبين معتمدين على البيانات الديموغرافية ؛
- المحور الثاني : يستعرض تصورات خريجي التعليم الجامعي حول التشغيل في الأقاليم الجنوبية ؛
- المحور الثالث : يركز على تحليل أهم المحددات التي تؤثر بشكل مباشر في الاندماج المهني لخريجي التعليم الجامعي في الأقاليم الجنوبية.

كما تمت الإشارة تهدف هذه الدراسة الأكاديمية إلى الكشف على أهم المحددات التي تؤثر بشكل مباشر في ولوج خريجي الجامعات لسوق الشغل في الأقاليم الجنوبية للمملكة.

في هذه النقطة، سنحاول الإجابة عن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة معتمدين على معطيات ميدانية ملموسة.

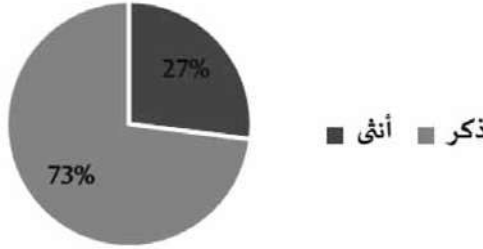
2 - مميزات وخصائص عينة الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي خرجت بها في إطارها الميداني، والتي ستشكل موضوع هذا المحور.

❖ جنس العينة البحثية

بتصنيف أفراد العينة البحثية وفقا لجنس المبحوثين، أظهرت النتائج تفاوت بين نسبة الذكور والإناث من خلال المشاركة في الإجابة عن استمارة هذه الدراسة.

رسم بياني عدد 4 : جنس العينة البحثية



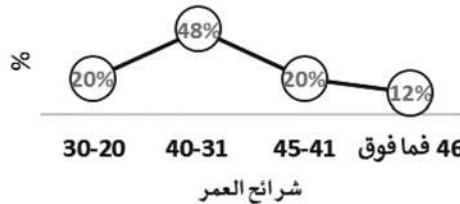
المصدر : من اعداد الباحث بناء عن المعطيات الميدانية

يبين الشكل اعلاه جنس الأشخاص الذين قاموا بالرد على استئلتنا، إذ اتضح من خلال التحري الميداني أن الذكور يشكلون نسبة 73% من العدد الجمالي للخريجين المستقاة آرائهم حول موضوع الدراسة. كما تشير البيانات الواردة في الشكل نفسه بلوغ نسبة الإناث نحو 27% من إجمالي العينة كما هو موضح أعلاه.

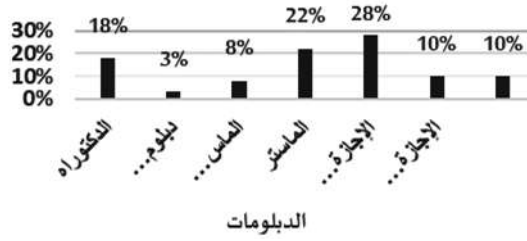
❖ التوزيع السني والمستوى الدراسي للمبحوثين

نلاحظ أن الأفراد الذين شاركوا في هذه الدراسة تنتمي أعمارهم إلى شرائح مختلفة كما يتميزون بمستوى علمي عالي ومتنوع.

رسم بياني عدد 5 : التوزيع السني



رسم بياني عدد 6 : المستوى التعليمي



المصدر : من اعداد الباحث بناء عن المعطيات الميدانية

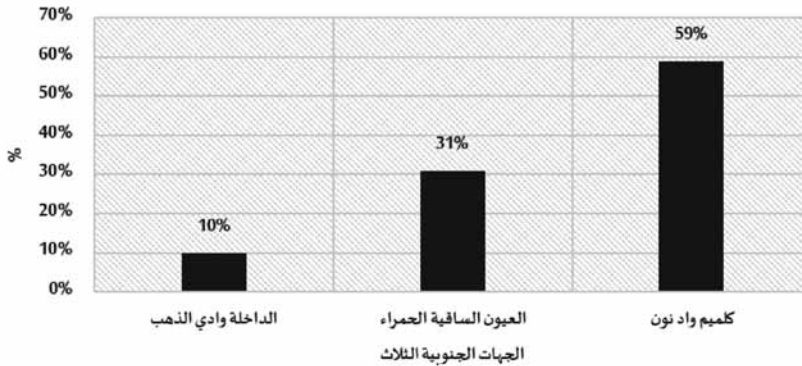
وأشارت النتائج إلى أن أكثر الشرائح العمرية تقع في فئة 31 و40 سنة بنسبة 48% من مجموع أفراد العينة البحثية، تأتي بعدها الشريحة العمرية 20 و30 سنة متكافئة مع الشريحة العمرية 41 و45 بنسبة 20% وبعدها الشريحة العمرية التي تقع فوق عمر 46 سنة فأكثر بنسبة 12% فقط من إجمالي الباحثين.

كما تبين الأشكال اعلاه، أظهرت النتائج البحثية أن المستوى التعليمي للمبشرين متنوع، حيث بلغت نسبة الحاصلين على الماجستير 22%، بالمقابل قدرت نسبة الخريجين الحاصلين على دبلوم الدراسات الجامعية العامة بـ 3% من إجمالي عينة الدراسة.

❖ الانتماء الجهوي للمبشرين

أوضحت النتائج البحثية والبيانات الإحصائية حضور الخريجين من الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة، كما هو مبين في الشكل اسفله.

رسم بياني عدد 7 : التوزيع الجغرافي للمبشرين



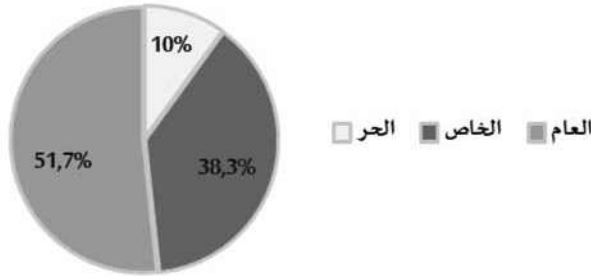
المصدر : من اعداد الباحث بناء عن المعطيات الميدانية

أفرزت إجابات المشاركين عن أسئلة الدراسة نتائج مهمة من خلال حضور الخريجين من الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة مع تسجيل جهة كلميم واد نون أكبر نسبة حيث بلغت نسبة 59%، متبوعة بجهة العيون الساقية الحمراء بنسبة ناهزت 31%. من خلال الشكل اعلاه، حلت جهة الداخلة وادي الذهب في الصف الثالث بتسجيلها نسبة مهمة من أجوبة المبحوثين في حدود 10% من العدد الإجمالي للعينة البحثية.

❖ أغلبية المشاركين في الدراسة يفضلون العمل بالقطاع العام

وفقا للتحليل بالقطاع المهني، أفرزت الدراسة التي انجزناها نتائج ميدانية متباينة، حيث خلصت إلى أن الاغلبية الساحقة من خريجي الجامعة يفضلون الاشتغال بالقطاع العام بنسبة تصل إلى 51,7% من خلال تحليلنا لمعطيات سوق الشغل في المغرب، يظل عدد المناصب المالية في القطاع العام محدود ومرتبطة بعدة محددات مكرو اقتصادية، وهذا ما يدفع إلى اللجوء إلى القطاع الخاص او إلى خوض تجارب في ميدان خلق مقاولات ذاتية كحلول لامتناس شبح البطالة في صفوف الخريجين، بينما تشير النتائج البحثية ذاتها أن نسبة الخريجين الذين يفضلون الاشتغال بالقطاع الخاص لا تتجاوز ما يعادل 10% من مجموع المبحوثين، وهذا ما يفسر بحث الخريجين عن الاستقرار الوظيفي.

رسم بياني عدد 8 : القطاع المهني للمبحوثين (%)



المصدر : من اعداد الباحث بناء عن المعطيات الميدانية

من خلال التحري الميداني، أكدت إجابات المبحوثين أن أكثر من نصفهم يفضلون الاشتغال في منهم يفضلون الاشتغال في القطاع الحر بنسبة تتجاوز 38% من مجموع العينة البحثية. تحفيزا لممارسة النشاطات المقاولاتية، يشكل هذا المعطى فرصة ثمينة يجب على المسؤولين على المستوى الوطني والترابي استثمارها والعمل على تشجيعها للحد من تداعيات انتشار ظاهرة البطالة في صفوف خريجي الجامعة وتيسير ولوجهم لسوق الشغل، خاصة في الأقاليم الجنوبية.

3 - محددات الاندماج المهني لخريجي التعليم العالي في الأقاليم الجنوبية حسب المستجوبين

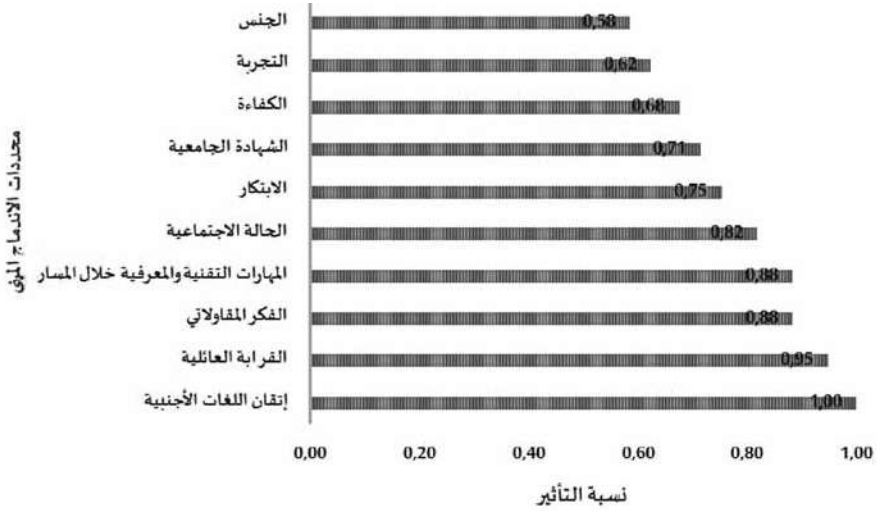
جدول عدد 1 : أنماط محددات الاندماج المهني في الاقاليم الجنوبية

النسبة المئوية	الحصيص	نماط الإجابة	نماط الإجابة
%52	31	نعم	الكفاءة محدد مؤثر في تمكين خريجي التعليم الجامعي للولوج لسوق الشغل
%48	29	لا	للشهادة الجامعية دور مؤثر في ولوج خريجي التعليم الجامعي لسوق الشغل
%55	33	نعم	القربة العائلية تسهل عملية الحصول على شغل بالنسبة لخريجي التعليم الجامعي
%45	27	لا	يساهم التمتع بفكر مقاولاتي في تيسير عملية الاندماج المهني لخريجي التعليم الجامعي
%73	44	نعم	يؤثر الابتكار في تسهيل عملية الاندماج المهني بالنسبة لخريجي التعليم الجامعي
%27	16	لا	تؤثر الحالة الاجتماعية في تسهيل عملية الاندماج المهني لخريجي التعليم الجامعي
%68	41	نعم	جنس الفرد يساهم في تيسير عملية الاندماج المهني لخريجي التعليم الجامعي
%32	19	لا	إتقان اللغات الأجنبية يساهم في تسهيل عملية الاندماج المهني لخريجي التعليم الجامعي
%58	35	نعم	المهارات التقنية والمعرفية خلال المسار الدراسي تساهم في تسهيل الولوج لسوق الشغل
%42	25	لا	التجربة محدد رئيسي في تسهيل الاندماج
%63	38	نعم	
%37	22	لا	
%45	27	نعم	
%55	33	لا	
%77	46	نعم	
%23	14	لا	
%68	41	نعم	
%32	19	لا	
%48	29	نعم	
%52	31	لا	

المصدر : من اعداد الباحث بناء عن المعطيات الميدانية

يجمع أغلب المستجوبين أن إتقان اللغات الأجنبية، القربة العائلية، التمتع بالفكر المقاولاتي، والمهارات التقنية والمعرفية المكتسبة خلال المسار الدراسي من المحددات الأساسية التي تساهم في تسهيل الاندماج المهني لخريجي التعليم الجامعي في الأقاليم الجنوبية المغربية.

رسم بياني عدد 9 : % محدّدات الاندماج المهني لخريجي التعليم العالي في الجهات الجنوبية مرتبة من الأكبر تأثيراً إلى الأقل تأثيراً حسب عينة الدراسة



المصدر : من اعداد الباحث بناء عن المعطيات الميدانية

بعد إجراء التحليل المقارن، يتضح أن هناك توافقاً ملحوظاً بين نتائج الدراسة الميدانية وما تم التوصل إليه من خلاصات في الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، مما يعزز من مصداقية التحليل الذي قمنا به.

إن بناء فرضيات الدراسة استند على منطلق البحث الاستكشافي في بعده، البعد الأول: ويتمثل في العودة إلى المنجز العلمي الذي كتب في الموضوع من طرف باحثين سابقين. أما البعد الثاني: فقد ارتبط بالتحقيق الميداني. فالانسجام بين الجانب النظري والجانب العملي وفر رؤية واضحة حول الإشكالية المطروحة.

ختاماً، يمكن القول إن هذا التوافق يعزز الثقة في استخدام النظريات السابقة كمرجع قوي لدراسات مستقبلية، ويشير إلى إمكانية تعميق البحث بشكل أكبر من خلال توسيع نطاق التجارب أو إدخال متغيرات جديدة لتحليل إشكالية التشغيل في الاقاليم الجنوبية المغربية.

IV – توصيات الدراسة

أفزت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات التي تم جمعها من المشاركين المندمجين في سوق الشغل في الأقاليم الجنوبية، وقد قمنا بتلخيصها على النحو التالي :

- ✓ منح تحفيزات لحاملي المشاريع والمستثمرين قصد خلق فرص شغل ملائمة لخريجي الجامعات في الأقاليم الجنوبية ؛
- ✓ استحضار التوجهات الوطنية والكونية في تكوينات الطلبة لتعزيز قدرتهم التنافسية في سوق الشغل ؛
- ✓ تشجيع تعليم اللغات الأجنبية والقيام بتدريبات ميدانية لحاملي الشواهد الجامعية لتعزيز حظوظهم في الولوج إلى سوق الشغل ؛
- ✓ خلق فضاء «انسجام» يدمج فيه بين ما هو فكري جامعي وما هو مهني تكويني والالتزام بالكفاءة في المباريات مع اعطاء فرص أكثر للشباب والحرص على الاستثمار في رأس المال البشري ؛
- ✓ تقوية وتشجيع القطاع الخاص والحد من تداعيات اقتصاد الريع في الأقاليم الجنوبية ؛
- ✓ الحرص على التنسيق والتعاون بين الجامعة والمقاولات على الصعيدين الجهوي والمحلي من أجل العمل على ملاءمة التخصصات المعتمدة لمتطلبات سوق الشغل في الأقاليم الجنوبية ؛
- ✓ تفعيل السياسات والبرامج العمومية على الصعيد الترابي، وخاصة برامج التنمية الجهوية (PDR) ؛
- ✓ تعزيز الفكر المقاوлатي والمبادرة الفردية لدى خريجي الجامعة في الأقاليم الجنوبية مع توفير آليات مادية (برامج دعم) ومعنوية (دورات تحسيسية وتكوينية) لتشجيعهم على خلق مقاولاتهم.

الخاتمة

تعد العلاقة بين التعليم العالي وقطاع الشغل من القضايا الهامة التي تحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين وصناع السياسات والبرامج التنموية، وذلك بالنظر إلى أن هذا القطاع هو الأساس الذي يقوم عليه تطور وتقوية تنافسية الاقتصادات الوطنية. أما التعليم العالي فهو يوفر لسوق الشغل الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، والقادرة على تعزيز النمو الاقتصادي والرفع من نسبته ونموه. لهذا تشكل معضلة البطالة إحدى أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه اقتصادات دول العالم، خاصة الدول النامية منها. بحيث تكون لها انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان والدولة.

ومن أجل مواجهة هذه المعضلة المركبة، قام المغرب بمجهودات جبارة، وذلك من خلال صياغة وتنفيذ مجموعة من المخططات والبرامج التنموية، والتي تستهدف تشغيل الشباب ومواجهة زيادة عدد الوافدين من حاملي الشهادة الجامعية على سوق الشغل. والمطلع على سياسة التشغيل الموجهة إلى الاقاليم الجنوبية المغربية سيلاحظ أن الفئة الجامعية من الفئات المعنية بهذه البرامج والمخططات.

وبناء على قراءة وتحليل مجموعة من الكتابات والمقالات العلمية، تبين لنا أن الاندماج المهني لخريجي الجامعة في الأقاليم الجنوبية يظل مرتبطا بعدة محددات كما أوضحناه في هذا المقال. كما أن البحث الميداني الذي قمنا به كشف هو الآخر أن اتقان اللغات الأجنبية، القرابة العائلية، التمتع بالفكر المقاولاتي، والمهارات التقنية والمعرفية المكتسبة خلال المسار الدراسي من المحددات الأساسية التي تساهم في تسهيل الاندماج المهني لخريجي التعليم العالي.

وفي الأخير نقول: بالرغم توصلنا إلى نتائج مهمة وملموسة، فلا يخلو أي بحث من بعض أوجه القصور. لذلك سنراهن مستقبلا على تناول الموضوع بالاعتماد على تقنيات بحثية، يحضر فيها التكامل بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي. إضافة إلى الانفتاح على مقاربات ومنظورات علمية أخرى، والتي من شأنها أن تعزز الفهم الموضوعي لمسألة المحددات المسؤولة عن التشغيل في صفوف حاملي الشهادات العليا في الأقاليم الجنوبية المغربية.

المراجع المعتمدة

- أحرشواو، الغالي. «المنظور السيكولوجي لأزمة الشباب العربي». الوحدة. العدد 39 (1987).
- منير عبد الحميد، أميمة، 2001. أزمة بطالة المتعلمين في مصر وسبل مواجهتها في ضوء بعض الدول المتقدمة : مؤتمر الأزمة التعليمية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
- حدادي، محمد لمين، 2022. التعليم العالي وسوق العمل في الدول المغاربية: دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والمغرب (1990-2019)، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص : اقتصاديات العمل، جامعة الجزائر 3.
- سيد علي، علي أحمد، 2009. سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل. ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة، 9-11 نوفمبر.

- ADJIBI, Alexandrine Aline Ibidoun, 2023. Efficacité des politiques publiques de l'emploi des jeunes diplômés au Bénin. ISBN 978-9920-8844-2-6. Agence Francophone.
- AIT SOUDANE, Jalila, 2005. Secteur informel et marché du travail au Maroc. Thèse de doctorat en Sciences économiques, Université Montpellier 1.
- AIT SOUDANE, Jalila, 2012. Quelles politiques publiques face à la crise d'emploi des jeunes diplômés au Maroc ? Revue Juridique Politique et Economique du Maroc, n° 48.
- BADOULI, Touria et KHALIL, Mina, 2023. La contribution des soft skills à l'insertion professionnelle : mythe, ou réalité ? Revue d'études littéraires, linguistiques et audiovisuelles, n° 02. <https://doi.org/10.34874/PRSM/limpact-vol1iss2.45199>
- BECKER, Gary Stanley, 1967. Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education. Revue économique, vol. 18, n° 1, p. 132-133.
- BRINBAUM, Yaël et GUÉGNARD, Christine, 2012. Parcours de formation et d'insertion des jeunes issus de l'immigration au prisme de l'orientation. Formation emploi. Revue française de sciences sociales, p. 61-82.
- CAMARA, Ibrahima et ZANOU, Benjamin, 2011. Capital humain et insertion des jeunes sur le marché du travail : cas de la Commune d'Aboisso (Côte d'Ivoire). ENSEA.
- COOVI, Gilbert et NOUMON, Coffi Remy, 2020. Insertion socioprofessionnelle des jeunes au Bénin : entre employabilité publique, privée ou personnelle. Revue africaine de sociologie, vol. 24, n° 1, p. 105-130.
- DIALLO, Mamadou Sounoussy, 2024. Les migrations des jeunes, le travail et les formes d'emploi : le cas des immigrants sierra-léonais à Conakry, République de Guinée. Revue Internationale du chercheur, vol. 5, n° 1, p. 413-437.
- DUBAR, Claude, 2001. La construction sociale de l'insertion professionnelle. Éducation et sociétés, n° 7, p. 23-36.
- GALLAND, Olivier, 1991. La sociologie de la jeunesse. Paris: Armand Colin.
- GHOUATI, Ahmed, 2016. L'insertion professionnelle des diplômés au Maghreb. Quel(s) effet(s) de la professionnalisation des formations ? In :

Professionnalisation des formations, employabilité et insertion des diplômés, 30 juin - 1^{er} juillet 2016, École Universitaire de Management, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand, France.

- Glaymann Dominique, 2020. L'épreuve de l'accès à l'emploi. Les jeunes stigmatisés par le fonctionnement de l'emploi et les politiques publiques d'insertion, *Agora débats/jeunesses*, no 85, p. 74-88.
- HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN, 2023. *Activité, emploi et chômage. Résultats annuels*. Rabat, Maroc. (Consulté en septembre 2024)
- HOUSNI, Said et al., 2022. L'évaluation de la politique d'emploi des jeunes dans le cadre de la mise en œuvre du modèle de développement pour les provinces du Sud du Maroc : Cas de la région Guelmim-Oued Noun. *Revue Internationale du Chercheur*, vol. 3, n° 2, p. 385-409.
- IBOURK, Aomar, 2015. *Les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail au Maroc*. Fondation européenne pour la formation. DOI : 10.2816/246252.
- INSTITUT ROYAL DES ÉTUDES STRATÉGIQUES, 2019. *Les provinces du Sud en tant que hub et portail vers l'Afrique subsaharienne*. Rabat, Maroc.
- LAFLAMME, Carl, 2000. La poursuite des études : une question de pouvoir du diplôme et de marginalisation. Dans : FOUNRIER, Geneviève et BOURASSA, Brun, (Eds.), *Les 18-30 ans et le marché du travail : Quand la marge devient la norme*. Québec, QC : Presses de l'Université Laval, p. 119-138.
- ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE, 2017. *Le rôle des diplômés dans l'enseignement et la vie professionnelle*. Paris. (Consulté en août 2024), <https://www.a-dgs.fr/files/9617042e.pdf>
- OUHEJJOU, Omar et ELBOUJNOUNI, Soukaina, 2019. *Insertion professionnelle des jeunes diplômés au Maroc : Quelle liaison entre les connaissances acquises et les compétences professionnelles*. Institut des Études Africaines. Laboratoire d'Études et de Recherches Interdisciplinaires sur l'Afrique (LERIA), Université Mohamed V – Rabat.
- SAAD FADHIL, Sally, ISMAL, Ramlee et ALNOOR, Alhamzah, 2021. *The influence of soft skills on employability: A case study on technology industry*

- sector in Malaysia. *Interdisciplinary Journal of Information, Knowledge and Management*, vol. 16, p. 255-283. <https://doi.org/10.28945/4807>
- SCHONHOLZER, Jennifer, 2008. Les déterminants de l'accès à l'emploi chez les jeunes diplômés de la formation professionnelle au Maroc. *Maîtrise, Université de Montréal*.
 - SCHULZ, Benedict, 2008. The importance of soft skills: education beyond academic knowledge. *Journal of Language and Communication*, p. 146-154.
 - SPENCE, Michael, 1973. *Job Market Signaling*. Oxford University Press, vol. 87, n° 03, p. 355-374.
 - SPENCE, Michael, 1974. *Market Signaling: Informational Transfer in Hiring and Related Screening Processes*. Cambridge : Harvard University Press.
 - VINCENS, Jean, 1997. L'insertion professionnelle des jeunes. À la recherche d'une définition conventionnelle. *Formation Emploi*, n° 60.

الطالبة والسياسة : عودة على سيرة ذاتية

زهرة مصباح،

باحثة دكتوراه في علم الاجتماع،

أستاذة متعاقدة بجامعة منوبة

بعد 14 جانفي 2011، برزت على السطح عديد النقاشات التي تُسلط الضوء على أسباب عزوف الشباب عن «المشاركة في الحياة السياسية» وعدم اهتمامهم «بالشأن العام». لا تُختزل المشاركة السياسية في الفعل الانتخابي وإنما تضم جميع الأنشطة التي تهدف إلى التأثير في القرارات السياسية كالمشاركة النشطة في الأنشطة الحزبية والتوقيع على البيانات الاحتجاجية مثلا، فلا يعتبر «الاهتمام بالشأن السياسي» فقط مشاركة سياسية¹. بينت التقارير التي أنجزتها منظمات عالمية، خاصة التي تلت 14 جانفي 2011، أن نسبة مشاركة الشباب تختلف حسب طبيعة الانتخابات (الانتخابات التشريعية والرئاسية). لم يتجاوز عدد الشباب - من الفئة العمرية 18-25 سنة - المسجلين في القوائم الانتخابية 17 في المئة في الانتخابات التشريعية (أكتوبر 2011) وانخفض عددهم إلى 14 في المئة خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 2019. بينت أيضا نتائج الدراسة الوطنية حول اهتمام الشباب بالشأن السياسي بين سنة 2018 و2019، أن 68,2 في المئة من الشباب المستجوبين ليسوا مسجلين في القوائم الانتخابية وان 97,4 في المئة من المستجوبين لا يمارسون أي نشاط سياسي من أي نوع².

أولا : إشكالية المقال والتمشي المنهجي

وضعنا لبحثنا هذا سؤال الانطلاق التالي : لماذا يقاطع الشباب السياسة ولا تجلبهم كنشاط اجتماعي ؟ للإجابة عن هذا السؤال صغنا إشكالية بحثنا استنادا إلى مجموعة تساؤلات تصب في اتجاه فهم السياقات الاجتماعية والعائلية والتربوية التي تتدخل بما تحمله من عوامل في

¹ "Youth's plans to engage socially or politically and their changes over time", Österreichische Zeitschrift für Soziologie, vol 48, no 3, (2023), p. 385.

Consulté le 30 juin 2024, à : <https://phaidra.univie.ac.at/o:2037912>

² «Rapport d'analyse de l'enquête nationale auprès des jeunes en Tunisie : volet participation civique et politique», *UNFPA* Tunisie, Observatoire National de la Jeunesse, (Août 2022), p. 45-46.

صناعة هذا النفور والمقاطعة وفي عديد الأحيان كما نصّت بحوث ميدانية عديدة³. إلى ذلك، فإنّ المناخات السياسية يمكن أن تتدخّل بشدّة أن تتدخّل في صنع هذه القطيعة، وكذلك المؤسسات الاجتماعية وخاصّة منها الجامعة كفضاء اجتماعي بامتياز تلعب أدوار مهمّة في تثبيت اهتمام الشباب، خاصّة الطلاب منهم، بالشأن السياسي العام بما تحويه من أنشطة طلابية ونقابية وثقافية. تتدخل التربية الاجتماعية والتنشئة السياسية بكثافة في بناء معتقدات الافراد السياسية وتشكيل صور لديهم حول السياسة ومعانيها. إلى ذلك فإنّ ما يحدث في السياق السياسي من أحداث وصراعات وأزمات تتدخّل بدورها في تقوية اهتمام لشباب بالفعل السياسي أو تهرئته وانشاء شرح يُفرغ هذا الاهتمام إلى حدوده الدنيا. لتحليل مختلف هذه العوامل المتداخلة والوقوف على تشابكها وفهم آثارها، اخترنا إجراء مقابلة معمّقة مع فتاة طالبة وانطلقنا في بناء تحريرنا، من نتائج البحث الميداني⁴، المعتمد في هذا المؤلّف.

طُرح على أفراد هذه العيّنة مجموعة من الأسئلة حول نشاطهم السياسي، تموقعهم داخل الأحزاب، وما رُسخ لديهم من مواقف بعد مرورهم بتجارب شخصية في المجال السياسي. إضافة إلى ذلك سعى البحث إلى الكف عن رؤية الشباب المستقبلية لتونس بحلول سنة 2040، في جميع مجالات الحياة الاجتماعية (الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، ... إلخ).

في إجابة مبحوثي العيّنة حول ما يرونه مجالا حيويًا على سياسات الدولة العمومية أن توليها العناية والأولوية، فقط 5.6 في المئة من الشباب أدرج تشجيع الدولة الشباب على المشاركة في وضع أهداف السياسات العمومية كخيار أول من ضمن عديد الخيارات التي طُرحت عليهم (سؤال رقم 11). تُؤكّد هذه الإجابة أنّ اهتمام الشباب وانتظاراتهم تنحو أساس نحو التشغيل والوضعيّة المهنية ونجاح المسار التعليمي.

تتأكّد هذه النسبة الضعيفة بالاهتمام بالشأن السياسي كأحد مظهر نجاح الحياة العامّة وازدهارها في إجابة أفراد العيّنة على السؤال رقم 12، حول ما يعتبرونه مخاطر كبرى يمكن أن تحدث في الخمسة عشر سنة القادمة : فقط 1.7 في المئة من الشباب يعتبر أنّ عدم اهتمام الشباب بالشأن السياسي وكذلك نسبة ضئيلة منهم، 1.1 في المئة، تضع تراجع الديمقراطية

³ من أهمّ تلك التي أشرف عليها الأستاذ عماد المليتي بعنوان «الشباب والشبان في تونس»، دراسة برعاية مؤسسة فريديريش ايبيرت، مارس 2023.

⁴ الاستبيان وبياناته موجودة كملحق في مقال الأستاذ عادل العياري المضمّن في هذا المؤلّف الجماعي.

والحريّات كأحد المخاطر الهامّة. هذا لا يعني إيماننا منهم بترسّخ الديمقراطية ومؤسساتها ومناخ الحريّات في المستقبل إنّما تأكيدا أنّ هذه المسألة ليست على رأس مشاغلهم.

تدفعنا، هذه النتائج، إلى مزيد التفكير حول، العوامل التي أدّت إلى عدم انخراط الشباب في أحزاب سياسية، وإلى تضاعل لديهم الأمل في أن يتمكّنوا مستقبلا - على الأقلّ خلال الخمسة عشر سنة القادمة- من إدارة الشؤون العامّة في بلادهم وفي أن تكون لهم مشاركة سياسية فعليّة. أنّجّحت بعض الأصوات، من جهة، إلى تحميل المسؤولية إلى الجهود الديكتاتورية السابقة من حيث أنها أفرزت أجيالا لا تمت للواقع السياسي بصلة ولا تتمتع بالحس النقدي ولا الشجاعة الكافية لمحاربة الفساد والدفع بعجلة التغيير، واعتُبرت الانتخابات إحدى الأساليب الديمقراطية التي يمكن من خلالها إحداث التغيير في السياسات العمومية والقطيعة مع ما سبق من تاريخ ديكتاتوري. من جهة أخرى، اعتُبر عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية نتيجة لما خلفته الحكومات التي تعاقبت بعد 14 جانفي 2011، من خيبة أمل لدى التونسيين، والشباب منهم، وإنهاك للآليات الديمقراطية بحيث أفقدتها شرعيتها وثقة الأفراد فيها مما دفعهم إلى مقاطعتها بأعداد كبيرة. لكن، تحميل المسؤولية لجهة واحدة لا يمكن من فهم معمّق لإشكالية عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات أو الانخراط في الأحزاب أو حوض النضالات السياسية، فالمسألة لها أبعاد عديدة وتتشابك فيها المتغيرات والأحداث التاريخية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إنّ كلّ سلوك انساني، حتى وإن استند إلى دوافع فردية، له بعد «اجتماعي» يعكس انتماء الفرد إلى مجموعات وثقافات فرعية، وهو ما ينطبق أيضا على السلوك السياسي⁵، فلتنشئة الاجتماعية للأطفال والمراهقين، سواء في المدرسة أو في الإطار العائلي، دور كبير في مشاركتهم في المستقبل في الشأن السياسي، وذلك لأنّ مكانة العائلة الاجتماعية والاقتصادية تجعل الفرد إما محظوظا بامتلاكه لشبكة علاقات تؤثر على نظرتة وأهدافه وتجعله واعيا بأهمية انخراطه في الحياة السياسية، أو أن تجعل منه فردا غير مهتم بما يحدث حوله من أحداث سياسية وبالتالي يركز أكثر على مستقبله المهني والعاطفي والاجتماعي بمعزل عن الشأن العام المشترك.⁶ التحديات التي قد تعترض الشباب أو المراهقين، خاصة قبل بلوغهم سن الرشد، قد تدفعهم أيضا إلى العزوف عن المشاركة السياسية أو الاجتماعية ككل⁷، وهذا العزوف، وتحديدًا ذلك المتعلّق بالمشاركة

⁵ Nonna Mayer, Sociologie des comportements politiques (Malakoff : Armand Colin, 2023), p. 10

⁶ "Youth's plans to engage socially or politically and their changes over time". p. 388

⁷ "Youth's plans to engage socially or politically and their changes over time", p. 397

في الانتخابات يختلف بين عزوف إرادي وغير إراديّ يكون نتيجة لظروف أخرى محيطة بالفرد كالمرض وواجبات الأمومة وصعوبات التنقل ... إلخ⁸

سنركز في هذا المقال على الدور الذي قامت به المؤسسات الاجتماعية المتدخلة في عملية التنشئة الاجتماعية - السياسية - وتحديد العائلة والمدرسة والجامعة -، للشباب التونسي، وسنركز فقط على اثنين من السلوكيات التي تعتبر من مظاهر المشاركة في الحياة السياسية، وهي المشاركة في الإنتخابات والانخراط في الأحزاب السياسية. بالتالي فإن جزءاً رئيسياً من إشكاليتنا اتجه للإجابة على الكيفية التي تؤثر التنشئة الاجتماعية ومؤسساتها، العائلة والمدرسة والجامعة، في مشاركة الشباب في الانتخابات وفي انخراطهم في الأحزاب كوجه مهمّ من أوجه المشاركة السياسية.

يحاول المقال الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال الغوص في السيرة الذاتية لإحدى الطالبات في علم الاجتماع بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس والتابع لجامعة تونس، والتي أطلقنا عليها اسم «أحلام». استُخدمت «السيرة الذاتية» كأداة بحثية في علم الاجتماع لأول مرة في مدرسة «شيكاغو»، وأصبحت التجارب والمواقف الإنسانية الحقيقية التي تشكل الواقع الاجتماعي، مادة لتحليل الظواهر الاجتماعية.⁹ إنّ هذه التجارب الفردية تعكس مدى تغيّر واختلاف المعتقدات والمواقف الفردية مع مرور الوقت وباختلاف السياقات الاجتماعية¹⁰، والطرق التي تُبنى بها هذه السياقات والمعاني التي ينسبها الأفراد إليها¹¹، وماهية الروابط الاجتماعية التي نسجها الفرد أو التي ينتمي إليها¹². يعتبر «كوفمان» Kauffman أيضاً أنّ الأفراد حاملون لمعرفة مهمة يحتاجها الباحث في علم الاجتماع ويسعى باستمرار إلى فهمها من الداخل، وذلك من خلال فهم النظام القيمي الذي يوجّه الفرد¹³.

يُعرّف «برتو» Bertaux السيرة الذاتية على أنّها عملية سرد لحقّة ما من حلقات حياة الفرد¹⁴، وهي ما يسمح لنا أيضاً بالتعرّف على النوايا الفردية واللغة وكلّ ما هو اجتماعي -

⁸ Nonna Mayer, p. 179

⁹ Roseline Orofiama, «les figures du sujet dans le récit de vie en sociologie et en formation». Informations sociales, no. 45, (2008), p. 69

¹⁰ Anthony Giddens & Philip W. Sutton, Sociology. (Cambridge: Polity, 2021), p. 4

¹¹ Roseline Orofiama, p. 73

¹² Roseline Orofiama, p. 79

¹³ Delphine Burrick, p. 11

¹⁴ Delphine Burrick., «Une épistémologie des récits de Vie», Recherche Qualitatives, no.8, p. 9

ثقافي في خطاب الفاعلين الاجتماعيين¹⁵، ويحدّد ثلاث أبعاد للواقع في خطاب الأفراد خلال سردهم لسيرتهم الذاتية: البعد الأوّل تاريخي-تجريبي، وهو كيفية اختبار الأفراد للمواقف التي مروا بها. البعد الثاني نفسيّ دلاليّ، وهو أثر أفكار ومعارف الفرد على تجربته، والبعد الثالث خطابيّ-سرديّ وهو الجزء من السيرة الذاتية التي يريد الفرد سرده¹⁶. بمعنى أنّ خطاب الفرد يعكس تمثلاته «النشطة» *Les représentations actives*، مثل استعماله لمفردات معيّنة، للغة ما، وطريقة وصفه لوضعه المعيشي والقيود التي فرضت عليه، وعلاقته مع المؤسسات الاجتماعية وأصحاب السلطة، ورغباته الذاتية... إلخ.¹⁷ يعيش الفرد خلال سنوات حياته أحداثا أو مواقف أو تجارب تساهم بشكل كبير في تكوين شخصيته ووضع المرتكزات القاعدية الأولى التي تنبني عليها أيديولوجيته، أفكاره، معتقداته، سلوكياته، توجهاته الدينية والجنسية... إلخ. إنّ اعتمادنا إذن على السيرة الذاتية لتحليل الإشكالية يعود إلى اهتمامنا بكل التفاصيل الصغيرة التي تتدخل في عملية التنشئة الاجتماعية، باعتبارها مجموعة المسارات الاجتماعية التي يُطوّر من خلال الأفراد وعيهم بالمعايير والقيم الاجتماعية¹⁸.

لكي تتمكّن من تأويل سوسولوجي لمضمون هذه السيرة الذاتية، سنقوم بتوظيف سوسولوجيا الفهم، و«الفردانية المنهجية» التي تنظر للظواهر الاجتماعية على أنّها نتاج للسلوكيات الفردية، ولفهمها فإننا نحتاج لمعرفة «لماذا قام الفرد بهذا السلوك؟»¹⁹. تسعى سوسولوجيا الفهم إلى الكشف عن أشكال العلاقات الاجتماعية بين الفاعلين الاجتماعيين، في تنوعها وفي خلفياتها المشتركة أيضا²⁰ واستنادا إلى النظرية الفيبرية، يُمثّل «الاجتماعي» نشاطا اجتماعيا يعكس «معنى ذاتيا» توجّهه أيضا سلوكيات الآخر. لذلك، يرفض «ماكس فيبير» فصل البنى (الدولة، المؤسسات..) عن أنظمة الفعل التي أدّت إلى ظهورها وساهمت في بقائها واستمراريتها، فهذه البنى ليست سوى نتيجة للفعل الفردي. على هذا الأساس، يُشير فيبير إلى ما أسماه بـ «الفعل المجتمعي» *L'action sociétaire* أي «التنشئة الاجتماعية المجتمعية» *La socialisation sociétaire*. وهي

¹⁵ Delphine Burrick, p. 13.

¹⁶ Delphine Burrick, p. 18-19.

¹⁷ Claude Dubar ; la socialisation construction des identités sociales et professionnelles, Malakoff : Armand Colin, (2022), p. 100.

¹⁸ Anthony Giddens & Philip W Sutton, Essential concepts in Sociology (Cambridge: Polity Press, 2021), p. 141.

¹⁹ Boudon, Raymond. La rationalité (Paris : PUF, 2011), p. 35.

²⁰ Jean-Marie Vincent, «De Hegel à Parsons. L'homme et la société», no. 23, Sociologie critique et critique de la sociologie, (1972), p. 41.

Consulté le 19/10/2024, à : https://www.persee.fr/doc/homso_0018-4306_1972_num23_1_1483.

تنشئة تستند إلى توافق بين ماهو «ذاتي» مع القواعد الاجتماعية التي تمثل تعبيراً عن «مصالح مشتركة»²¹.

في استماعنا لأحلام، ركّزنا إذن على مرحلة الطفولة والمراهقة باعتبارها مراحل مهمة في عملية التنشئة الاجتماعية - والتي تضمّ التنشئة السياسية أيضاً - من حيث علاقة العائلة بالسياسة وبالسياسيين، المواقف الأيديولوجية والسياسية التي تتبناها العائلة، القواعد الاجتماعية التي تتضمن العادات والتقاليد والقيم ... إلخ وأثر كل هذا على موقف الطالبة من السياسة ومن السياسيين ككل وتأثيره كل ذلك على ممارساتها. على الرغم من الدور الكبير الذي تحتله الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية²²، إلا أنّ هذه القواعد الاجتماعية التي رسّختها لدى الفرد يمكن أن تختل أو أن يتم اختراقها وهدمها وإعادة بنائها من جديد لوجود خلل ما فيها. المقصود بالخلل ليس حكماً على صحتها أو على أخلاقية هذه القواعد من عدمها وإنما بأنها لم تبنى بطريقة متماسكة وصلبة بحيث لا تسمح لأيّ معتقدات أخرى، أو عوامل أو أحداث أو فاعلين آخرين، بالتشكيك فيها وبالتالي تخلص الفرد من هيمنتها على سلوكياته. إنّ عملية التنشئة الاجتماعية ليست عملية أحادية الاتجاه، وهي ليست محدودة بسن معين أو بمرحلة ما معينة في حياة الفرد، كأن نربطها فقط في نطاق العائلة والمدرسة، بل إن الفرد ينشأ اجتماعياً منذ ولادته وحتى مماته. فهي العملية التي نتعلّم من خلالها أن نصبح أعضاء في المجتمع سواء من خلال استيعاب «معايير وقيم» مجتمعنا، أو من خلال محاولتنا لآداء أدوارنا الاجتماعية المختلفة باختلاف السياقات الاجتماعية (صديق، مواطن، أب، أم ... إلخ)²³.

يعكس إذن اتجاهنا نحو اعتماد السيرة الذاتية في تحليل اشكاليتنا اهتمامنا بالطريقة التي تمت بها تنشئة أحلام اجتماعياً - وسياسياً -، داخل أسرتها، في علاقة بالممارسات السياسية والفكر السياسي والانتماء السياسي والمشاركة في الحياة السياسية وتحليل المواقف السياسية والاهتمام بالشأن السياسي العام؛ إضافة إلى العلاقة مع الأبوين ومع المحيط الأسري خاصة والاجتماعي عامة. بمعنى أننا سنبحث في إمكانية اهتمام الأبوين بالشأن السياسي أو على الأقل بما رسخ بالذاكرة الفردية من أحداث وتجارب وتفاعلات ومواقف وخطاب وسلوكيات، في إطار الأسرة. سنهتم أيضاً بالبحث في الدور الذي احتلته المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية - السياسية ومن ثمّ الكلية باعتبارها مرحلة وتجربة أخرى خاضتها الطالبة، والتي كان لها تأثير كبير في

21 Claude Dubar, p. 86

22 Anthony Giddens & Philip W Sutton, p. 142

23 John Scott, Dictionary of sociology (UK: Oxford University Press, 2014), p. 710

بلورة تصوّراتها بشأن السياسة والممارسين للنشاط السياسي. إنّ ما علق في ذهن أحلام هو ما حدّد مواقفها من السياسة، فالسيرة الذاتية لا تعني بالضرورة «تحقيقاً» investigation أو سعيًا للوصول الى الاحداث الحقيقية بحذافيرها في حياة الفرد وإنما هي تسليط الضوء على تفاعلاته مع الأحداث وتفصيلها والمشاعر التي تصاحب هذه التفاعلات والمواقف التي اتخذها الفرد وتغير نظره إليها في كل مرحلة من مراحل حياته. كيف تعود الطالبة بالذاكرة حين استحضارها لمواقف سابقة ؟ ما هي المشاعر المصاحبة لهذه المقاطع من الذاكرة ؟ هل تغيرت المواقف أم ظلّت كما هي ؟

من المهمّ أن نشير أيضا إلى أنّ الغوص في تفاصيل السيرة الذاتية لا يعني أيضا بالضرورة الوقوف عند جميع التفاصيل بدقة وعرضها في هذا المقال - رغم أهميتها - بل سنركز على مجموعة من المراحل المفصلية في حياة «أحلام» وهي :

- عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية في إطار العائلة والمدرسة : سنتساءل عن الانتماء الجغرافي (الحومة، المدينة، ...)، وعلى العائلة، وتوجهات أفرادها أو انتماءاتهم السياسية، وبالتالي علاقة أحلام بالمجال السياسي خلال مرحلة الطفولة. سنركّز، بالتوازي مع ذلك، على الدور الذي قامت به المدرسة، كمؤسسة اجتماعية - تعليمية - تربوية، في بلورة علاقة أحلام بالسياسة وبالسياسيين.

- الكلية : سنطرح أسئلة بغرض معرفة ما إذا كان لأحلام نشاط سياسي في الكلية، وما إذا كان المجال الدراسي في حد ذاته دافعا لها للاهتمام بالشأن السياسي العام. إضافة إلى طبيعة علاقتها بالطلبة وخاصة منهم الطلبة الناشطين سياسيا.

تزامن كل ذلك مع الأحداث الكبرى : ليست مرحلة التنشئة الاجتماعية بمعزل عن أحداث كبرى عاشتها البلاد خلال العقدين الأخيرين على الأقلّ، نظام حكم ديكتاتوري كمّم الأفواه، 14 جانفي 2011، تصاعد وتيرة التحركات الاحتجاجية بعد 14 جانفي، العمليات الإرهابية، الانتخابات التشريعية والرئاسية... إلخ. بالتالي، من الضروريّ أن نأخذ بعين الاعتبار هذه السياقات الاجتماعية - السياسية في محاورتنا لأحلام.

ثانيا : تنشئة اجتماعية في قطيعة مع دوايب السياسة والشأن العام

سننطلق من المدينة التي ترعرعت فيها أحلام، لأن للمدينة رمزية تاريخية مهمة فهي من المدن التي تشهد مظاهر احتفالية كبيرة في المناسبات الخاصة كالسابع من نوفمبر مثلا وتعلّق فيها مظاهر الزينة من أعلام وصور عملاقة للرئيس السابق «بن علي» وانتشار مكثف للأمن في

المدينة لحماية المقرات الأمنية الحساسة التي تشتهر بها المنطقة. قضت أحلام سنوات طفولتها الأولى بين هذه الاجواء والتي لم تكن العائلة تستسيغها إطلاقا خاصة وأن أحد مقرات حزب التجمّع الدستوري الديمقراطي - والتي سُميت بالشُّعْبَة - قريب جدا من المنزل بحيث تكون مظاهر الاحتفال هذه حتى في «الحومة». إن معارضة العائلة وخاصة الأب لمثل هذه الاحتفالات ينبع من معارضته للنظام القائم آنذاك، وعلى الرغم من أنها ليست معارضة صريحة - أي أن الأب لم يخض نضالات ولم يعبر صراحة عن هذه المعارضة - إلا انه لا يشارك في أي منها ولا يسمح لأطفاله حتى بالاقتراب من محيط «الشُّعْبَة»؛ «عندما يرانا هناك [أي بالقرب من محيط فرع الحزب] يُجنُّ، ويقول لي «ماذا تفعلين هنا؟ ألم أقل لك بأن لا تقتربي من هذا المكان أبدا؟»²⁴ ولا يسمح حتى بمشاركة أطفاله في مظاهر الاحتفال هذه «في احدي المرّات التقطت لي معلّماتي في روضة الأطفال صورا [قرب احدي المقرات الحكومية المزيّنة بالأعلام] فغضب [...] وقال بأنّه لا يرى داعيا لالتقاط هذه الصّور وكان من الممكن أن يلتقطوا لي صورا في مكان آخر»²⁵. إن عدم التعبير عن هذه المعارضة كان يعكس خوفا عميقا من النظام الأمني ومن السلطة في ذلك الوقت وهي سلطة اشتهرت بتعذيبها للمعارضين بشتى الطرق اللا-إنسانية. هذا الخوف تجسّد في سلوكيات الأب كما جاء على لسان الطالبة حين استرجاعها لذكريات طفولتها في «الحومة»: «أذكر كيف كنا عندما نخرج وتكون الأماكن مزيّنة [بالأعلام] [...] عندما يصل إلى مقرّ الفرع يخفض صوته»²⁶. إنّ هذا الخوف كان مما لا شكّ فيه خوف من العقاب ومن الجزاء في ظلّ تضيق تام على حرية التعبير وعلى جميع الناشطين المعارضين للممارسات القمعية للنظام الديكتاتوري.

نشأت الطالبة إذن في أجواء من القطيعة مع النظام السياسي والسياسيين، فالعائلة لم تضمّ ناشطين سياسيين أو معارضين ولم يكن لأفرادها ممارسات أو انتماءات سياسية كبطاقات الانخراط في التجمّع الدستوري الديمقراطي، ولم يُصوّنوا يوما في الانتخابات أو الاحتفالات «الوطنية». لذلك، لم تعرف أحلام ماذا يُقصد تحديدا بالنشاط السياسي أو الممارسة السياسية ولم تعرف ماهيتها ولا أهميتها من عدمها ولم تتطرق العائلة لمثل هذه المسائل في المنزل. لم تفسح العائلة المجال أيضا للخوض في النقاشات السياسية، ولم يعبر أيّ من أفرادها عن انتماءاته السياسيّة،

²⁴ «يرانا [الأب] غادي [أي بالقرب من محيط فرع الحزب] يهبل يقلي انت شتعمل الهنا ماني قتلك البلاصة هادي ماعادش دور بيها؟».

²⁵ «مرة وقتها هزوني في الروضة صوروني ياخي تغشش [...] وقال مافماش علاش كانو ينجمو الروضة يصوروها في بلاصة أخرى».

²⁶ «نتفكر كيف نتعداو بش نخرجو وتبدا الدنيا مزيّنة [...] كيف يوصل فين الشعبة يولي يتكلم بالشوية».

باستثناء الحديث عن التعذيب الذي يتعرض له الناشطون السياسيون وهي محاولة «لترهيب» أحلام من النشاط السياسي وابعادها عن مجاله قدر الإمكان.

لذلك كان «الزاد السياسي» لأحلام متواضعا جدا يقتصر فقط على معرفة سطحية بالشُّعْبَة وبالنظام - على أنه نظام متسلِّط وديكتاتوري لا يعرف الرِّحْمَة - وبالمؤيِّدين للنظام على أنهم أفراد يجرون وراء مصالحهم الخاصة وأن النظام سيحقق أحلامهم مقابل سكوتهم عن جرائمه. نجح النظام إذا في تلك الفترة على نشر الخوف والرَّعب من المشاركة السياسية بين صفوف بعض المواطنين، وبالتالي طاعته والامتثال لأوامره المطلقة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. يحيلنا هذا إلى تعريف الدولة عند ماكس فيبير على أنها تلك البنية أو التجمُّع السياسي الذي يدَّعي بنجاح احتكار الاكراه المادِّي المشروع»²⁷ والدولة الحديثة بالنسبة إليه «تجمُّع مهيمن ذو طابع دستوري حاول بنجاح، ضمن حدود جغرافية، احتكار العنف الفيزيقي الشرعي كوسيلة للسيطرة»²⁸.

بالتوازي مع هذا الجو العائلي المقاطع للسياسة، لم تقم المدرسة، وحتى المعاهد الاعدادية والثانوية، التي درست فيها أحلام بدورها في عملية التنشئة الاجتماعية - السياسية أيضا. إن البرامج التعليمية كانت آنذاك تركز فقط على مواضيع أخرى ليس لها علاقة بالشأن العام بطريقة مباشرة وحتى ما تم التعرض إليه من قيم وقواعد - كقيم النظافة والتعاون والمساواة بين الأفراد - لم يتجاوز حدود التلقين النظري ولم يرتق إلى مبادرات فعلية حقيقية على أرض الواقع - على الأقل في المدرسة والمعاهد التي درست فيها أحلام - ولم تخلق لدى الأطفال أو المراهقين تشبعا بالقيم التي تتأسس عليها الدولة الديمقراطية والتي تندرج ضمن مقارنة حقوق الإنسان في شموليتها وكونيتها. لم يتطرق مضمون هذه البرامج إلى الرهانات السياسية والمطالب الاجتماعية وكل ما يتعلق بالسياسات العمومية والشأن العام بشكل يتماشى مع قدرة استيعاب الطفل في كل مرحلة من المراحل الدراسية، وحتى مادة التربية المدنية كانت مادة للحفظ وليس للتفكير أو للتعبير عن الآراء والمواقف السياسية كما جاء على لسان «أحلام»: «في المدرسة الإعدادية التربية المدنية كانت كابوسا بالنسبة لي، أعتبرها مادة مُعقَّدة وتزعجني خاصة عندما يُملي علينا الأستاذ الدرس ونحن نكتب، لا أفهم ما ادرس وأنسى خلال الامتحان الكثير من التفاصيل. [...] بضاعتكم ردت إليكم [...] فقط لم نكن نُفكر نذهب للحصول على دروس التربية المدنية ونعود إلى منازلنا،

²⁷ عبد المنعم الشقيري، العقلنة عند ماكس فيبير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 303.

²⁸ عبد المنعم الشقيري، ص 302.

هذه المادّة لم تكن تعني لي شيئاً»²⁹. يبرز ممّا قالته أنّ مضمون مادّة التربية المدنية بالنسبة إليها لا يتعدّى كونه مضمونا للامتحان فقط وليس له علاقة بحياة التلميذ الحقيقيّة وممارساته السياسية الفعليّة إن وجدت. لم يكن القسم أيضا فضاء للنقاش حول رهانات الحياة الاجتماعيّة والأحداث السياسيّة الهامة بل كان الدرس مجرد إلقاء أو إملاء للنجاح في الامتحان.

نستخلص من هذا أنّ دوائر التنشئة الاجتماعيّة كرياض الأطفال، العائلة والمدرسة، قد اتفقت على توسيع الفوهة بين الفرد التونسي - منذ نعومة أظفاره - وبين السياسة كمارسة فعلية وكذلك بين القيم الديمقراطيّة كمارسة فعلية أيضا وليس كفكر نظري منفصل عن الحياة الاجتماعيّة الواقعيّة، فنتج بذلك فرد - كغيره من الأفراد الذين يشبهونه - غير قادر على تمثّل الواقع بشكل صحيح، ولا على استيعاب القضايا الاجتماعيّة³⁰. لم تقم المدرسة بواجبها في ترسيخ قيم الديمقراطيّة، خاصة في ظلّ قطيعة عائليّة مع السياسة، ولم تسدّ الثغرات التي تركتها العائلة في تفكير أحلام ونظرتها للحياة الاجتماعيّة - السياسيّة وللشأن العام. تمثّل أحلام عينيّة وحيدة من جيل كامل من الشباب الذين ولدوا في فترة التسعينات وبداية الألفيات والذين شهدوا فترة حكم ديكتاتوريّ منغلّق على نفسه ورافض لكلّ مظاهر التعدديّة الحزبيّة أو النقاش السياسي والايديولوجي المفتوح والقابل للاختلاف. عائلة أحلام، كغيرها من العائلات التونسيّة آنذاك، قد قامت بمزيد ترسيخ لفكر منقطع مع السياسة والشأن العام والتي أنشئت عليه اجتماعيا في العهود السابقة التي لم تختلف في ممارساتها كثيرا عن ممارسات حكم بن علي.

إن هذا الجيل الذي نشأ في ظلّ الخوف التام من التعبير عن المواقف والآراء والذي تشبّع بالقصص والحكايات - الصحيحة منها والخاطئة - عن ممارسات النظم الاستبداديّة التي تعاقبت على حكم تونس، قد استبطن بدوره هذا الخوف وهذا الرفض للسياسة وللسياسيين ومن الصعب أن يفكر في أن يكون نشطا سياسياّ وصاحب فكر ورؤية سياسيّة. إنّ المشاركة الانتخابية مثلا، تمثّل بُعدا من أبعاد المشاركة الاجتماعيّة والاندماج الاجتماعي، والعزوف عن المشاركة في الانتخابات

²⁹ «في الكولاج التربويّة المدنيّة كانت كوشمار بالنسبة ليّ، نراها يأسر معقدة وتفدّديني خاصة كيف الأستاذ يبقى برشا يملّ، ما نفهمش فاش نقرأ وبرشا تفاصيل نجي وقت الامتحان وما نتفكرهمش [...] بضاعتكم ردت إليكم [...] وكهو ما كناش نفكرو بالكل نمشيو ناخذو الدرس متع التربية المدنيّة ونروحو، المادّة هاذيكا ماكانت تعنيلي شي».

³⁰ محرز الدريسي، «ضمور التنشئة السياسيّة في المعاهد التونسيّة»، في : مجموعة مؤلّفين، مشاركة الشباب السياسيّة في بلدان المغرب العربي : السياقات والمعوقات (تونس : مركز الدراسات المتوسّطيّة والدولية، 2024)، ص 411.

هي ممارسة منتشرة لدى الفئات التي «تتقلد أدوارا اجتماعية ثانوية»³¹، بمعنى أن هذه الفئات ليست مندمجة في عمليات أخذ القرارات السياسية أو حتى الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر نفسها غير معنية بما يحدث حولها من تجاذبات وصراعات خاصة السياسية منها.

لكن، علينا أن نعي جيداً أن عدداً من الشباب الذين تربوا في ظل نفس النظام السابق وتلقوا نفس البرامج التعليمية قد عبروا عن إرادة سياسية خلال أحداث 14 جانفي 2011، وشاركوا في التحركات الاحتجاجية والانتخابات التشريعية والرئاسية. لذلك فلا يمكن الجزم بأن هذا النمط من التنشئة الاجتماعية المنغلقة عن الشأن السياسي يخلق بالضرورة وبصفة قطعية فرداً معزولاً عن الشأن السياسي العام ولكنه يساهم بشكل أو بآخر في تنشئة فرد لا واعي سياسياً وغير مهتم بما يحدث حوله من تقلبات سياسية واجتماعية وأحداث كبرى ومصيرية في تاريخ البلاد وهو ما سنوضحه في العنصر الثاني من هذا المقال.

ثالثاً : الجامعة والشعور بعدم الانتماء

مثلت الجامعة فترة مهمة ومحورية في حياة أحلام أولاً لأنها اختارت دراسة علم الاجتماع الذي لا يمكن أن يكون علماً منعزلاً عن الشأن العام ومجالات الحياة الاجتماعية - السياسي منها بطبيعة الحال - وثانياً، لأنها ستمضي فترة لا تقل عن سبع سنوات في إحدى جامعات العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس التي شهدت تجاذبات سياسية كبيرة لا سيما بعد 2011. قبل أن تنتقل أحلام إلى العاصمة للدراسة تلت «تعاليماً» وتوجيهات من الأب الذي كان حريصاً على تنبيه ابنته مما سيحدث في الجامعة وخاصة من الطلبة «المتسيسين» الذي أوكلت إليهم مهمة استقطاب الطلبة الجدد الذين لا يعلمون شيئاً عن الجامعة ولا عن الرهانات والتجاذبات السياسية : «يقول لي احذري فهم [...] ينقضون على الطلبة الجدد الذين لا يفهمون شيئاً فيقومون «بعجنهم» كما يريدون لقضاء مصالحهم ثم يرمونهم ويدخلونهم في دواليب أخرى ويضيعون وقتهم حتى إن أردت يوماً أن تجدي عملاً فستكونين موصومة ولن يتم قبولك في أي من الانتدابات وستكونين بذلك في القائمة السوداء»³².

³¹ Nonna Mayer, p. 181.

³² «يقلي رد بالك هوما [...] ينقروا على الطلبة الجدد لي ماهمش فاهمين حتى كعبة بش هوما يعجنوهم كيف ما يحبوا يقضيو بيهم مصالحهم مبعدي طيشوهم يدخلوهم في دواليب اخرى يضيعولهم وقتهم حتى نهار آخر بش تدخل تخدم تولي منعوتة بالصبع ماعادش تقبلك حتى انتداب يحطوك في الليسته الكحلة».

في طريقهما إلى المحطة كان الأب يقضي ساعات في سرد التوصيات والتوجيهات وهي ممارسة تكررت في كل مرة كانت تتجه فيها أحلام نحو العاصمة للدراسة والتكرار محاولة من الأب لترسيخ تلك المعلومات عن السياسة والسياسيين وعن الجامعة. اعتبر الأب الجامعة فضاء حاضنا للصراعات السياسية بامتياز، ومجالا لاستقطاب الشباب نحو هذه الصراعات التي هي في الأصل صراعات بين أصحاب النفوذ - السياسي والاقتصادي - والسلطة وليس للمواطن «العادي» أو الشاب، الذي لازال في مرحلة تكوين مستقبله، أي علاقة بكل هذه الصراعات ولا تمت لواقعه بصلة. تبلورت هذه الفكرة في ذهن أحلام، كما أفادتنا به، منذ طفولتها وترسخت أكثر فأكثر عندما صُدمت بما شاهدته في الجامعة من خلافات بين طلبة من انتماءات سياسية وايدولوجية مختلفة وأيدت «لأول مرة» ما قاله والدها تأييدا نابعا من تجربة عاشتها: «أكثر يوم كرهتهم فيه [تقصد هنا الطلبة المتسيسين]» كان يوم [...] كنا ندرس وسمعنا أحد أعوان الإدارة قال اخرجوا وكان الأمر جدياً ألقى بأحد الأحجار من الشبابيك وكان من الممكن ان تسقط على رأس أحدهم فترديه قتيلا كُسرت الأبواب والبُور وشاهدنا سيوفا وسكاكين ودخل مجوهولون الكلية وقد كانوا مستعدين لضرب كل من يقف أمامهم خفت كثيرا فأنا لم أسمع يوما بمثل هذه الحوادث في حيي³³. خلال سردها للحادثة أظهرت أحلام مشاعر الخوف والارتباك والقلق مما بين أن الحادثة لازالت تؤثر فيها حتى بعد مرور السنوات. إن الفترة التي عاشتها في الكلية جعلتها تكوّن تمثلاً ما عن الطلبة الناشطين سياسيا بصفة خاصة، فاعتبرتهم طلبة «فاشلين دراسيا» نظرا لأنهم لا يمانعون الرُسوب المتكرر - إذن غايتهم ليست تحقيق النجاح الدراسي ونيل الشهادة الجامعية - وأنهم يقومون بممارسات تعتبرها «غير لائقة» بطالب دارس في كلية للعلوم الانسانية كممارسات العنف والتخريب والاعتداء على الحرم الجامعي ومنع الطلبة من الدراسة - كممارسات إيقاف الدروس والاحتجاجات التي تعطل سير الدروس بصفة عادية - إضافة إلى الخطاب السياسي الذي اعتبرته دخيلا عن الجامعة باعتبار أن الطالب يدرس مجالات بحثية كالفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس ... إلخ فيجب بالتالي أن تكون نظرتة «موضوعية» لجميع الظواهر والاحداث في المجتمع حتى السياسية منها.

على مستوى العلاقات، لم تكن للطلبة شبكة ممتدة من العلاقات في الجامعة فأصدقائها كانوا من الطلبة الذين يشاركونها نفس الموقف من السياسة ومن السياسيين ومن الطلبة الناشطين

³³ «أكثر نهار زدت كرهتهم فيه [تقصد هنا الطلبة المتسيسين]» هو نهار [...] أحنا نقراو ونسمعو كان حد مالادارة قال اخرجوا الناس كل c'est sérieux نهارتها مش فدلكة حجرة قد هكا دخلت علينا مالشباك كانت تنجم تطيح على راس اي واحد يموت. تكسير ببيان تكسير بلار سيوفا سكاكين عباد هابطة في الفاك مانعرفوهمش حتى شكون وجابين بش يهدو على اي واحد في ثنتهم [...] خفت انا عمري لا سمعت عركة في حومتي».

سياسيا كحدّ سواء ولم يكونوا، عالاقل وفق معرفتها، على علم بما يحدث في تونس من مسائل سياسية؛ «في تلك الفترة لم أكن أعلم ماذا يحدث في تونس. لا أعرف شيئاً حقاً. أعرف أنّه هناك ثورة قد وقعت فقط. هذا ما أعرف. لا أتذكر ماذا وقع وقت الثورة أتذكر أنّه قد وقعت مجموعة من المشاكل في الحيّ ولكن لم أكن أعاد المنزل. لا أعرف ما الذي يحدث من هو الوزير من هو رئيس الحكومة من هم الأحزاب ليست لديّ أيّة فكرة. لم أعلم أنّ حركة النهضة أرادت الوصول للحكم لا أعرف أنّه هناك مجتمع مدني ولا أعرف أنّه هناك جمعيات لا أعرف شيئاً من هذا. كان لديّ ثلاث أصدقاء نجلس سويّاً نمذّ بعضنا البعض بمضمون الدروس، ولا نتكلّم في السياسة ولا في ما يحدث في تونس. نحن الثلاثة مثل بعضنا البعض وحتّى ان كان بيننا من يهتمّ بالشأن السياسي فلا يمكنه طرحه أو مناقشته مع باقي المجموعة لأنّه ليس لديه ما يقوله فنحن لا نهتمّ ولا نفهم شيئاً»³⁴.

بمعنى، أن الطالبة قد اختارت كأصدقاء أو زملاء دراسة طلبة يشبهونها - إلى حد ما - في ابتعادها وانعزالها وانفصالها التام عن الشأن العام وفي عدم اهتمامها بما يحدث حولها من صراعات وأحداث سياسية واقتصادية وايدولوجية. إن هذا الانعزال يرتقي أيضا الى مستوى المشاركة السياسية سواء داخل الكلية أو خارجها على حدّ سواء. فأحلام لم تشارك طيلة فترة دراستها بالكلية في أيّ من انتخابات المجالس العلمية رغم عديد محاولات ممثلي الطلبة باقناعها بالانخراط وممارسة حقها في انتخاب من يمثلها في الكلية ومن يدافع عن حقوقها وبينت رفضها التام لجميع أشكال الممارسة السياسية ومنها مفهوم الانخراط في حدّ ذاته وأن تكون عضوا في مجموعة لها أفكار أو مواقف سياسية، وعبرت عن رفضها المشاركة حتى في النوادي أو التظاهرات التي ينظّمها الطلبة في الجامعة فانتخابات المجلس العلمي أو التظاهرات والحفلات هي بمثابة أيام عطل بالنسبة إليها. لم تنتمي أيضا لأي حزب من الأحزاب الناشطة آنذاك ومشاركتها في انتخابات 2014 أو انتخابات 2019 كانت مشاركة - أو اختيارات انتخابية- غير واعية بفكر سياسي ما أو توجه سياسي ما: «في 2014 انتخبت» الباجي قايد السبسي ليس لأنني أساند حزب التجمّع

³⁴ «انا وقتها مانعرف شي علي صاير في تونس. مانعرف شي بالحق. نعرف لي صارت ثورة كهو. اذايا شنوة نعرف. مانفكرش شي ملي صار وقت الثورة نتفكر انو كانت فما شوية مشاكل في الحومة مانخرجش مالدار. مانعديش فكرة شنوة صاير مانعرفش شكون وزير شكون رئيس حكومة الأحزاب شكونهم مانعدي حتى فكرة. مانعرفش لي حركة النهضة يجبو يوصلو للحكم.» [...] لا نعرف لي فما مجتمع مدني لا نعرف لي فما جمعيات ما نعرف حتى شي من هاذايا [...] ثلاثة من ناس نعدو مبعضا نعطيو كور لبعضا لا نحكيو في سياسة ولا نحكيو اشنوة فما في تونس احنا الثلاثة كيف كيف. حتى لي عندو ما يحكي وفاهم الوضع ماهوش بش يحكيه معانا خاطر مانعدو ما بش يحكي ولا يتناقش معانا خاطر ما نفهموش وما يهمناش».

الدستوري الديمقراطي من قبل أو أنني من أتباعه بل لأنني فكرت، وفق ما يتداوله الناس أيضا، أنه إذا وصل أطراف آخرون للحكم من الممكن أن تفقد المرأة حرّيتها في اللباس والخروج وأنا حقيقة أوّمن بالحرّيات و أخاف أن يأتي يوم تفقد فيه النساء وحتّى الرجال حرّياتهم التي نتميّز بها عن العديد من البلدان العربية الأخرى»³⁵.

لكن، مثل انعزال الطالبة عن الشأن السياسي وعن الشأن العام عائقا أمام الطالبة في مشوارها الدراسي ومن بين الأسباب التي أدت إلى نيلها لدرجات متدنية كثيرا فلم يكن النجاح بالأمر السهل لأنّ تحليل المواضيع المقترحة - في مجال علم الاجتماع - في إطار الامتحانات يتطلب دراية بالواقع الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي والأيدولوجي ولا يقتصر فقط على نظرة محدودة لا تتخطى مضمون الدرس الذي قدّمه الأساتذة خلال المحاضرات. وحتى المحاضرات التي ترى فيها الطالبة انحيازاً عن «الموضوعية العلمية» - كما أسمتها - من قبل بعض الاساتذة، كأن يتحول الدرس إلى مساحة نقاش سياسي بين الطلبة والأساتذة، فإنها تتمتع عن حضور تلك الدروس وتكتفي بطباعة مضمون الدرس فقط استعداد لإجراء الإمتحان.

خلال فترة دراستها بالكلية كان للطالبة أنشطة تطوعيّة في بعض الجمعيات غير الربحية ولكنها حرصت على أن تتأكد من أنه ليس لهذه الجمعيات أي انتماءات سياسية وأنها لا تدعم أي من الأحزاب السياسية آنذاك. فتبحث طويلا على مواقع التواصل الاجتماعي لتجمع أكبر قدر من المعلومات عن الجمعية ومؤسسيها وأنشطتها السابقة قبل أن تنخرط في أي نشاط معهم. وقد حدث في بعض الأحيان أن انسحبت من بعض الدورات التكوينية أو البرامج التوعوية التي شاركت فيها كمتطوعة لأنها التمسّت في خطاب أفرادها - من المنظمين أو القائمين على المشروع - انتماء سياسيا صريحا وانحيازاً لحزب سياسي ما بعينه : «تشمّ انتماء سياسي. من سلوكيات الفرد فقط يمكن أن تفهم أنه هناك انتماء أيديولوجي وسياسي[...] وهذا ليس عيبا ولكنني لا أرتاح لهذا الأمر»³⁶.

حاولنا أن نركز في حديثنا مع أحلام على خلاصة تجربتها - بغض النظر عن ماهية هذه التجربة وطبيعتها- في الكلية وفي المجتمع المدني وعلى موقفها و ماهية النصائح التي يمكن أن تقدمها

³⁵ «في 2014 انتخبت وقتها الباجي قايد السبسي مش خاطر أنا نحب التجمع قبل ومن أتباعو أما خاطر في مخي وقتها حسب ما سمعت الناس يحكيو لي إذا تشد ناس آخرين المرابش تفقد حرّيتها في اللبسة وفي الخروج وأنا الحقيقة نمّن بالحرّيات ونخاف كان يجي نهار نفقدو كنساء وحتى كرجال حرّياتنا لي نتميزو بيها على برشا بلدان عربية أخرى».

³⁶ «فما انتماء سياسي تشمّو. من تصرفات العبد هاذاكا تفهم لي فما انتماء أيديولوجي وسياسي [...] مش عيب الانتماء أما أنا ما نرتاحش أكاك».

لغيرها من الشباب إذا ما أرادوا الانخراط في الأحزاب أو النشاط في المجتمع المدني : «بالنسبة للأحزاب أنصحهم بعدم الانخراط أما بالنسبة للمجتمع المدني فهذا ممكن ولكن باحتراز. يعني قبل أن تشارك في تكوين اعراف جيداً الجمعية التي تشرف على التكوين وادخل على صفحتها على فايسبوك وتثبت في طبيعة أنشطتها السابقة»³⁷. هذا الحرص على تجنب كل أشكال الممارسة السياسية، قد التمسناه بوضوح عندما طلبنا من أحلام «الأم» أن تسدي نصيحة لأبنائها - أو بناتها- الناشطين سياسياً قد تحولت إلى توعّد بالمنع بنبرة حزم شديدة، فهي لن تسمح لأي من أطفالها في المستقبل، سواء كانوا إناثاً أم ذكورا بالنشاط السياسي وأعلنت عن استعدادها التام لمنعهم بشتى الطرق، وحتى إن اختاروا أن ينظموا إلى أحزاب ما أو أن يشاركوا في احتجاجات أو أن يكونوا من المعارضين للسلطة فلن تقدم لهم أي دعم وعليهم أن يتحملوا مسؤولياتهم كاملة دون تدخل منها. من جهة عبّرت عن احترامها التام لكل من ناضل في سبيل الحريات في تونس وتعتبر أن ما حققناه من مكتسبات هو نتاج لتضحية وإيمان أفراد آخرين بفكرة الحرية، من أجلهم ومن أجل الأجيال القادمة، وبضرورة المحاربة ضدّ القمع والفساد ولكن من جهة أخرى تعارض فكرة خوضها أو خوض أبنائها في المستقبل النضالات والتضحيات. وفي تصوراتها للمستقبل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في تونس، تعتبر أحلام أيضاً أن 2040 ليس تاريخاً بعيداً بحيث لا يمكن إحداث التغيير المرجو في فترة زمنية قصيرة.

رابعا : إعادة إنتاج للتمثلات الاجتماعية والمواقف السياسية بين الأجيال

سنقوم في هذه المرحلة بتحليل مختلف سياقات أو مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي ركّزنا عليها، في ترابطها وعلاقتها ببعضها البعض من منظور سوسولوجيا الفهم. هذه السياقات، والتي ذكرناها في المقدمة، هي العائلة، والمدرسة، والكلية، وهي مؤسسات اجتماعية تأثرت - في بنيتها وأشكال العلاقات داخلها. - بسياقات مختلفة : اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأمنية، وصحية، مثل الأحداث الكبرى التي عاشتها البلاد في 14 جانفي 2011، التحركات الاحتجاجية المستمرة والعمليات الإرهابية، والانتخابات التشريعية والرئاسية وجائحة كوفيد 19... إلخ.

إنّ التغيير الاجتماعي الذي عاشه، ويعيشه، مجتمعنا خاصة منذ 2011، في الحقل السياسي بالتحديد، تغيير سريع تضمن أحداثاً سياسية واجتماعية كثيرة ومتنوعة وغير متوقعة في بعض الأحيان مما جعل الفضاء الجامعي ينتفض ويعارض ويحتج ويبدى مواقف وآراء مختلفة ومتضادة

³⁷ «الأحزاب نقلهم ما تدخلوش وبالنسبة للمجتمع المدني ادخلو siam باحتراز. معناها قبل ما تمشي مثلا noitamrof اعرف شكوني الجمعية لي بش تمثيلها فاش نشطت قبل ادخل koobecaf egap متاعها».

أحيانا. نسق التغيير السريع هذا تجاوز بكثير قدرة أحلام على فهمه وإدراكه واستيعابه، وأولا لغياب زاد وفكر سياسي لم تتشبع به خلال مرحلة طفولتها، وثانيا، لغياب روابط اجتماعية وثقافية وسياسية تمكنها من ذلك. دخلت أحلام الكلية بمخزون فكري، إيديولوجي ترسخ لديها خلال طفولتها لأنه حتى وإن عملت السلط الديكتاتورية على نشر التعليم وتعميمه على أكبر عدد من الناس إلا أنها تحرص على أن لا يؤدي ذلك إلى توسع الحريات المدنية والحقوق السياسية³⁸ - وهو ما لا يتوافق مع ما افترضته نظريات التحديث من حيث أن التعليم يساهم «في تمكين المواطن من ممارسة المواطنة الفاعلة وتشكيل رأي والمشاركة في مداولات عقلانية وتطوير الحاجة إلى احترام كرامته العقلية والجسدية مما يعزز قابلية المجتمعات للديمقراطية»³⁹. دليل على ذلك، أن حياة أحلام اقتصر فقط على الدراسة - بطريقتها الخاصة - ونيل الشهادة الجامعية فقط، ولم تُمارس مواطنتها بشكل فاعل.

لكن، تبين لنا هذه السيرة الذاتية في نفس الوقت بأن موقف أحلام من السياسة لم يتحدد فقط خلال فترة الطفولة أو المراهقة بل تكون جزء هام من هذا الموقف خلال فترة تواجدها بالكلية وهي الفترة التي اقتربت فيها الطالبة الى حد ما من السياسة ومن الممارسة السياسية. يعود إلى عدة عوامل تدخلت في عملية الترسخ هذه : أولا لم تقم الجامعة باحتضان الطالبة سياسيا واجتماعيا بما يتماشى وقناعاتها الشخصية وخلفيتها الاجتماعية ومواقفها من السياسة والسياسيين. بمعنى أنها لم تجد في الجامعة فضاء يضم الطلبة ويوحد صفوفهم مع مراعاة اختلافاتهم وتنوعهم الأيديولوجي والفكري. فالفائض على النوادي مثلا وعلى انتخابات المجلس العلمي، أو على الأقل المرؤجون والداعون للانخراط في «اتحادات» الطلبة، كانوا جميعا من الطلبة المتسييسين والمعبرين عن مواقفهم السياسية بكل صراحة وهو ما لم تجد فيه الطالبة «أمانا» واحتراما لاستقلاليتها عن المجال السياسي برمته. لم يسمح المجال الجامعي للطلبة المستقلين بمشاركة أفكارهم «المختلفة» والبعيدة كل البعد عن الصراعات السياسية. ثانيا، خلال الفترة التي تواجدت فيها الطالبة في الكلية امتزجت الممارسة السياسية بشتى أنواع العنف اللفظي والمادي، من تهديدات بالضرب وإتلاف المعدات والأملك العمومية وصراعات لم تجد فيها أحلام أي مصلحة أو أي «جاذبية» تدفعها إلى التوقيع ودعم طرف في مقابل محاربة طرف آخر. خلال محادثتنا مع أحلام، تبين لنا معارضتها الشديدة لكل أنواع العنف وبأنها لم تنشأ في حينها أو في عائلتها على مثل هذه الممارسات العنيفة، فهي بالتالي جديدة بالنسبة إليها وخلفت لديها مشاعر حزن

³⁸ عزمي بشارة، «جدل الجامعة والمواطنة والديمقراطية»، عمران، العدد 15، (شتاء 2016)، ص 134.

³⁹ عزمي بشارة، ص 135.

وغضب وخوف في نفس الوقت جعلتها تستذكر المواقف وكأنه لم يمرّ عليها كل تلك السنوات. وعليه، فإن هذه الأجواء العنيفة والمضطربة التي سادت الكلية في تلك الفترة قد رسّخت التمثلات الاجتماعية التي تحملها أحلام عن الطلبة المتسيّسين من حيث أنهم طلبة «منحرفون» لا حدود لهم وأنهم يعتبرون الجامعة مكانا مفتوحا مثله مثل الشارع يمكنهم أن يفعلوا فيه ما يريدون وأنه ليس بالمكان العمومي أو المشترك الذي يجب احترام حدوده ومتطلباته، ورسّخت أكثر فأكثر فكرة ارتباط السياسة بالعنف والصراع والتجاذبات بالضرورة وأنه لا يمكن المشاركة في الحياة السياسية دون الانخراط في دائرة العنف هذه. ثالثاً، مضمون الدروس في حد ذاته وطريقة تقديمها والعملية التي تم بها تمرير القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية خلال المحاضرات كانت بمثابة عملية «إملاء» لصفحات طويلة ولمادّة معقّدة ومفاهيم متشابكة يصعب استبطانها وفهمها وتحليلها بتلك الطريقة الآليّة على الأقل من قبل أحلام. لم يتمّ توظيف المفاهيم أو النظريّات التي تم تقديمها لفهم الواقع الاجتماعي والسياسي خاصة في الفترة التي كانت تمرّ به البلاد في تلك الفترة بعد أحداث 14 جانفي 2011. بمعنى، أنه لم تتح للطلبة فرصة تحليل اشكاليّات اقتصادية أو اجتماعية وسياسيّة أو حتى ثقافية أو فنيّة بالاعتماد على المفاهيم التي تم عرضها خلال المحاضرات. عمّقت إذن عمليّة التعلّم في الجامعة الفوّهة الحاصلة بين الطالبة والواقع الاجتماعي، على الرغم من أنّ العلوم الإنسانيّة، بمنهجها والاشكاليّات التي تطرحها، تسعى إلى الإنتاج المعرفي وتستفز العقل لي طرح رؤى جديدة للواقع الاجتماعي⁴⁰. إنّ تواجد أحلام في المجال الأكاديمي كان بهدف التعلّم لنيل الشهادة الجامعية فقط ولم تتجاوز مجاله لمجالات أوسع تتقاطع مع المجالات الأخرى الاجتماعية والسياسية والثقافية، وحتى إن تحوّل الدرس - في بعض الأحيان - إلى نقاشات سياسيّة لا تفقه منها أحلام شيئاً، تكتفي بحضور بقية الدروس التي تميّز فيها الأساتذة بـ «الحياد» و«الموضوعية» التي تقتضيها الممارسة العلمية من وجهة نظرها.

خاتمة

إنّ السياسة هي ما يجمع بين الأفراد وما يفرّق بينهم، هي ما يُقيّدهم وما يجعلهم أحراراً، وهي قضية النخبة السياسية والمواطنين البسطاء⁴¹. مثّلت السياسة، مجالاً شائكاً وخطراً بالنسبة لأحلام، فقد مثّل الابتعاد عن هذا المجال ضماناً لكرامتها وسلامتها، ولعبت المؤسسات الاجتماعية وعلى رأسها العائلة والمدرسة والكلية أدواراً هامّة ومحوريّة في مزيد ترسيخ هذه القناعة لديها.

⁴⁰ شيرين أبو النجا، «المثقف في الجامعة لماذا يجب أن نقرأ الماضي؟»، عمران، العدد 16، (ربيع 2015)، ص 109.
⁴¹ Nonna Mayer, p. 7.

مكّنتنا هذه السيرة الذاتية، من التعرّف على السياقات الاجتماعية- السياسية التي نشأ في ظلّها جيل كامل من الشّباب في بداية تسعينات القرن الماضي، والذي كان شاهدا أيضا على ما حدث في 14 جانفي 2011 وما تلاه من تجاذبات وصراعات سياسية دامت لأكثر من عقد من الزّمن. وحتّى في ظلّ هذه «الأجواء السياسية والاجتماعية المشحونة» لم تعتبر أحلام نفسها معنيّة بها، ولا فاعلا من فاعلي التغيير الاجتماعي، لا بل وجدت نفسها في محيط اجتماعي - الكليّة- لا تنتمي إليه ولا تُجيد لغته ولا رموزه. في المقابل، لم تتوفّر في الكليّة الميكانيزمات المناسبة أو الآليات الكافية لاستقطاب أحلام وأمثالها من الشباب وحثّهم على المشاركة السياسية والانخراط في عمليّة أخذ القرار. على العكس من ذلك، ساهمت الكليّة في مزيد ترسيخ فكر مقاطع تماما للمجال السياسي وللناشطين فيه، وفي مزيد تغذية أفكار مسبقة لم تنبني عن تجربة سياسية أو عن دراسة حقيقية بهذا المجال.

انخراط الشباب في الشّأن العام ومختلف القضايا التي تهّم الحياة المشتركة لا يعني التزاما سياسيا فقط ولا نشاطا مدنيا بل ترسيخ لخصائص تجعل من الشخصية الشبابية ذات اقتراح وقدرة نقدية وثراء تواصل مع محيطها وممارسة ثقافية يومية. تتدخل العائلة، والمدرسة والجامعة في بلورة هذه الشخصية، وهو تحدّ تربويّ وسياسي، ومدني، وعمومي يستلزم مراجعة لنوع التربية ومسارات التنشئة وتدريب الشباب منذ الصّغر على المشاركة في الشّأن المحلي والوطني، وتنشيط قدرات المؤسسات العمومية على احتضان مشاغل الشباب والارتفاع بقدرهم التجديدية، وكلّ ذلك في اتّجاه محو الصور السلبية المشكّلة حول السياسة ومعانيها. على المؤسسات الاجتماعية والنخب أن تبدع في اقتراح ديناميكيات جديدة تقلّص القطيعة الثقافية مع تعاطي السياسة وتخلق مجالا اجتماعيا يمكن للشباب، عبر الجامعة والحزب والجمعية، معان جديدة تؤصّل انتماءاتهم وهويّاتهم وتتغذّى من قدراتهم التعبيرية والاحتجاجية.

المراجع

العربية

- أبو النجا، شيرين. «المثقف في الجامعة لماذا يجب أن نقرأ الماضي؟». عمران. العدد 16. ربيع 2015.
- الدريسي، محرز. «ضمور التنشئة السياسية في المعاهد التونسيّة»، في : مجموعة مؤلّفين، مشاركة الشباب السياسية في بلدان المغرب العربي: السياقات والمعوقات. تونس : مركز الدراسات المتوسطة والدولية، 2024.

- بشارة، عزمي. «جدل الجامعة والمواطنة والديمقراطية». عمران. العدد 15. شتاء 2016.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. «مشاركة المرأة والشباب في الانتخابات التونسية العامة بين 2011 و2019». تونس. 2021.
- عبد المنعم الشقيري، العقلنة عند ماكس فيبير، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

الأجنبية

- Boudon, Raymond. La rationalité. Paris : PUF, 2011.
- Delphine Burrick. Une épistémologie des récits de Vie
- Dubar, Claude. La socialisation construction des identités sociales et professionnelles, Malakoff : Armand Colin, 2022.
- Giddens, Anthony & Philip, W. Sutton. Sociology. Cambridge: Polity, 2021.
- _____. Sutton. Essential concepts in Sociology. Cambridge : Polity Press, 2021.
- Mayer, Nonna. Sociologie des comportements politiques. Malakoff : Armand Colin, 2023.
- Orofiama, Roseline. «Les figures du sujet dans le récit de vie en sociologie et en formation. Informations sociales». Informations Sociales.no 145. 2008
- «Rapport d'analyse de l'enquête nationale auprès des jeunes en Tunisie : volet participation civique et politique». UNFPA Tunisie, Observatoire National de la Jeunesse. Août 2022.
- Vincent, Jean-Marie. «De Hegel à Parsons. L'homme et la société». Sociologie critique et critique de la sociologie. no.23. 1972.
- "Youth's plans to engage socially or politically and their changes over time". Österreichische Zeitschrift für Soziologie, vol. 48. no.3. 2023
<https://phaidra.univie.ac.at/o:2037912>

الشباب وتنظيمات المجتمع المدني : دراسة لانخراط الشباب في العمل الجموعي بمنطقة الجنوب الشرقي المغربي

د.سيدي محمد الحسني.

أستاذ باحث في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. سايس.

جامعة سيدي محمد بن عبد الله. فاس

ملخص

كيف يمكن بناء علم اجتماع للشباب انطلاقاً من فكرة أن الشباب أقل تحديداً من خلال المكانة، والأدوار، والبرامج المستبطنة، والهايتوس (بالمعنى السوسولوجي)، وأكثر تحديداً كسلسلة من الاختبارات Les épreuves بتعبير فرانسوا دوبوي¹؟ فالشباب ليس مجرد وضع اجتماعي بقدر ما هو مجموعة من الاختبارات التي تُجبر الأفراد على بناء تجربتهم الخاصة. سنعمل في هذا المقال على تقديم مقارنة سوسولوجية للشباب من منظور أحد هذه الاختبارات، وهو اختبار المجتمع المدني، من خلال استقاء نتائج دراسة ميدانية سبق لنا القيام بها في إطار بحث أكاديمي غير منشور بمنطقة الجنوب الشرقي المغربي.

Abstract:

How can we construct a sociology of youth based on the idea that youth is less defined by status, roles, internalized programs, and habitus (in the sociological sense), and more defined as a series of tests (Des épreuves, in François Dubet's terms)? Youth is not merely a social position but rather a collection of tests that compel individuals to construct their own experiences. In this article, we aim to present a sociological approach to youth through the lens of one of these tests: the test of civil society. This will be explored by drawing on the findings of a field study we conducted as part of unpublished academic research in southeastern Morocco.

¹ Dubet François, Le jeunesse n'est-elle qu'un mot ? , in : La jeunesse n'est plus ce qu'elle était, Sous la direction de Jaques Hamel Catherine Pugeault- Cicchelli, Olivier Galland et Vincenzo Cicchelli, Presses Universitaires de Rennes, 2010.

مقدمة

كتب جورج دوهاميل يقول : «أنا في الخامسة عشرة من عمري. ينادونني «شاب». أنا مراهق. حسنًا ! ارحموني ! ارحموا جميع المراهقين في العالم! لست سعيدًا. كل شيء في داخلي هو تناقض وصراع.»²

لا تكاد تقرأ أي بحث عن الشباب إلا ووجدت فيه العبارة الشهيرة لبير بورديو «الشباب ليس سوى كلمة». ولا أحصي المقالات العلمية التي تردد ذلك. ماذا يعني نجاح عبارة بورديو، التي لا يحمل معناها غموضًا، إذ يمكن قراءتها كحقيقة بديهية اجتماعية تذكرنا بأن كل الظواهر الاجتماعية مبنية، وأن تعريف الشباب هو تعريف تاريخي، وأنه يختلف عبر العصور من حيث الحدود والحقوق والتمثيلات؟ الشباب يتغير اجتماعيًا؛ فالشباب المترف ليس هو الشباب «المعدم المجرم». كما يختلف حسب الجنس؛ فشباب الفتيات ليس هو شباب الفتيان. لكن ما ينطبق على الشباب ينطبق على كل الظواهر الاجتماعية: الطبقات الاجتماعية، وتعريفات السياسة والدولة، وكذلك المقالوة والدين³...

يمكن افتراض أن النجاح المستمر لعبارة بورديو يرجع إلى أن تعريف الشباب أصبح ضبابيًا. تُظهر الأدبيات التاريخية أن تعريف الشباب كان لوقت طويل مضبوطًا بشكل جيد، مع مجموعة من الالتزامات والقيود وسبل الانحراف المسموح بها، المخصصة للشباب ومجتمعاتهم. قبل حوالي ثلاثين عامًا، درستُ شريحة من الشباب العامل كانت لا تزال اجتماعيًا متماسكة إلى حد كبير، حيث كان يُفرض على الشبان ما يشبه التوجيه المتناقض نحو الانحراف : ليصبح الفتى رجلًا، عليه أن يتشاجر، أن يسكر، أن يرتكب حماقات. يجب عليه أن يخرق القواعد ليفهمها، وأن يُثبت رجولته قبل أن يخضع لقيود العمل المنتظم والزواج. لكن هذه الآليات، التي تأخذ طابعًا شبه طقوسي، لا تعمل إلا عندما يكون زمن الشباب محددًا بوضوح. نعرف متى يبدأ ومتى ينتهي. لقد أدى تمديد فترة الشباب، و«التبرج» المرتبط إلى حد كبير بالتعليم الجماعي، إلى تلاشي هذه الحدود، مما أدى إلى إلغاء الطقوس. وبشكل أدق، أصبحت طقوس الشباب أكثر اندماجًا في عالم الشباب ذاته، وأقل اعترافًا بها من قِبَل البالغين. علاوة على ذلك، وبالرغم من قوة آليات إعادة إنتاج الأدوار، لم يعد الشباب يضمنون أن هناك مكانًا في المجتمع بانتظارهم. وكلما كانت فترة الشباب أقل

² Laurence Corroy (dir.), Les jeunes et les médias : Les raisons du succès, Vuibert, 2008, Paris, p. 5

³ François Dubet, Le jeunesse n'est-elle qu'un mot ?, in : La jeunesse n'est plus ce qu'elle était, Sous la direction de Jaques Hamel Catherine Pugeault- Cicchelli, Olivier Galland et Vincenzo Cicchelli, Presses Universitaires de Rennes, 2010, p.14

تحديدًا، زادت النظرة إليها ككلمة مجردة، وزادت، بشكل غير مباشر، النظرة إليها كفترة قد تكون خطرة، حيث لم يعد البالغون يرون أنفسهم في شباب أبنائهم⁴.

يتفق المربون، المتخصصون في شؤون التعليم والتكوين، والآباء، جميعهم على وصف فترة الشباب بأنها مرحلة انتقالية بين الطفولة والرشد⁵، تكون أحيانًا صعبة، تتسم بظهور علامات البلوغ وتترافق بتغيرات جسدية، فيزيولوجية ونفسية. كما ترتبط هذه المرحلة بتمديد فترة التعليم⁶، وبالتالي الزيادة الكبيرة في عدد طلاب المدارس الثانوية والجامعات خصوصًا خلال العقود الأخيرة. ونظرًا لقلّة اتصالاتهم بالعالم المهني، وامتلاكهم لوقت فراغ، ومصروف جيب، وإمكانية الوصول إلى وسائل إعلامية متنوعة بشكل متزايد، يُعتبر الشباب فئة مستهدفة بامتياز⁷. وحيدًا، في مواجهة نفسه، يفكر في ذاته وفي العالم، في سن الاختيار حيث تبدأ حياته كلها، محصورًا في حياة اجتماعية ذات أبعاد محدودة: أسرته، أساتذته، زملاؤه، غير منخرط في الحياة التي تُسمى بالنشطة⁸، يشعر الشاب في مجتمعنا المعاصر بالانتماء إلى فئة اجتماعية بعيدة عن العالم الراهن. كتلة كاملة في وضع انتظار، في حالة جاهزية مؤقتة، خارج الدوائر الإلزامية للبالغين المكتملين، تراقب العالم يتشكل دون أن يكون لها رأي، تسمع عن الجمال والخير والعدل والحقيقة كما لو أنها مفاهيم محفوظة للكتب، يُعرض عليها أدوات حديثة وقوية لكن البشر لم يتعلموا استخدامها بعد، كتلة يجب تشكيلها وتعليمها وتكييفها، وضبطها على «خمسة وأربعين دورة» لتكون قابلة للتكيف مع جميع خطط المستقبل. كتلة تكلف نصيبا هاما من الميزانية تحت بند التعليم، وتتلقى الإقامة والطعام، كتلة بأكملها، صامتة، غائبة، لن يكون لها وجود إلا في مستقبل يُصنع بالكامل من قبل الآخرين. طبعا السياق هنا ليس سياق الحديث حول صراع الأجيال، لذلك لن نقوم بمعارضة ديماغوجية بين مجتمع الشباب ومجتمع البالغين. لكن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن الشباب فئة غير متجانسة ما دامت تضم في نفس الفئة العمرية عوالم اجتماعية مختلفة⁹. علاوة على ذلك، إذا كنا نتحدث عن فئة اجتماعية ذات معالم محددة من الناحية السوسولوجية، فإننا لا نفكر في طبقة اجتماعية جديدة تُدعى «الشباب». فالطبقة

4 Op.cit. p. 15

5 Christian Dollo, Jean-Renaud Lambert, Sandrine Parayre, Lexique de Sociologie, Editions Dalloz, 2020, p. 229

6 Gilles Ferréol et al., Dictionnaire de sociologie, Armand Colin, Paris, 2004, p. 98

7 Ibid.

8 Olivier Galland, Sociologie de la jeunesse, Armand Colin, Paris 2007, p. 221

9 Christian Dollo, Jean-Renaud Lambert, Sandrine Parayre, Ibid.

الاجتماعية تُعرّف بالقدر الجماعي الذي تفرضه على الأفراد الذين ينتمون إليها¹⁰ : الطبقة العاملة مثلاً هي واقع طبقي بسبب استحالة خروج العامل العادي من وضعه كعامل، مهما كانت أساليب الهروب الفردية التي تسمح بها بعض منافذ الحراك الاجتماعي. لذلك لا يمكن أن يتغير مصير العامل المتوسط إلا من خلال تغيير شامل في ظروف الطبقة العاملة. على العكس، فإن القدر الجماعي للشباب هو التقدم في العمر ! فئة الشباب الاجتماعية هي فئة انتقالية¹¹، لكنها تتجدد باستمرار وتزداد بانتظام. ولعل هذا ما يضيف على فترة الشباب طابع الغموض والحيرة وعدم الاستقرار الاجتماعي، حيث يجد الشاب نفسه ملزماً بالتمترس في وضع اجتماعي وتقمص دور إذا أراد الاندماج في المجتمع. وحيث أن سلوكه محكوم بمواقف قد تتراوح بين التمرد ورفض الانخراط أو السلبية أو المشاركة¹²، فإن هذا ما يزيد من لاتجانس الفئة الشابة. هكذا تتألف فئة الشباب من ملايين الأفراد الذين لم يتزوجوا بعد، ولم يحصلوا بعد على وظيفة مستقرة بعد، الذين، على الرغم من أنهم لم يعودوا أطفالاً، ما زالوا بحاجة إلى التعلم ليصبحوا رجالاً ونساءً مسؤولين. حقوقهم يمارسها الآباء، وهم غير مسؤولين مدنياً أو اجتماعياً، غير منتجين، غير مستقرين اقتصادياً واجتماعياً. هذه الفئة الاجتماعية لم تكن موجودة في المجتمعات التي نسميها تقليدية، ولم تظهر بهذه الخصائص وبهذا الحجم، إلا في سياق الدولة الحديثة¹³ التي نتج عنها تأخير سن انخراط الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فكلما ازدادت المجتمعات تحديثاً، تأخرت أكثر عملية اندماج الشباب في مجتمع الإنتاج.

بالطبع، يمكن أن يُعَارَض هذا بنماذج من الأزواج الشباب المتزوجين حديثاً، أو هؤلاء الشباب الذين لا يزالون صغاراً بعد زواجهم، أو ذلك الرجل الذي، في الخامسة والسبعين من عمره، يبدو أكثر شباباً من الجميع. يمكن إثارة جدل حول «الشباب الحقيقيين» و«الشباب المزيفين»، حول الصلح المبكرين وأصحاب الشعر الطويل المتأخرين، حول الشباب العجائز والعجائز الشباب. ولن يتوانى دعاة «لم يتغير شيء» عن طرح هذه النقاط؛ إذ سيكون لديهم «الشباب النموذجي» الذي سيدعم وجهة نظرهم. سيبحثون في علم الأحياء عن الحجج لدعم نظريتهم.

كل هذه الآراء، سواء كانت صحيحة أو أقل صحة، ليست سوى طرح لحالات فردية وتهدف فقط إلى إظهار التنوع الواضح بين الأفراد، سواء كانوا شباباً أم شيوخاً. الأهم، في رأينا، هو هذه

¹⁰ Marc Montoussé, Gilles Renouard, 100 fiches pour comprendre la sociologie, Bréal, 2006, p. 113

¹¹ Christian Dollo, Jean-Renaud Lambert, Sandrine Parayre, op.cit. p. 230

¹² Gilles Ferréol et Al., op.cit. p. 98.

¹³ Raymond Boudon, Philippe Besnard, Mohamed Cherkaoui, Bernard- Pierre Lécuyer, Dictionnaire de la Sociologie, Larousse, p. 235.

القاعدة ذات الطابع الإحصائي التي تُظهر الشباب كنتيجة موضوعية لاستقصاء اجتماعي حديث نسبيًا، وكفئة تزداد أهميتها العددية بانتظام :

- بسبب تعميم التعليم ؛
- ونتيجة لتمديد فترة التعليم.

كيف يمكن بناء علم اجتماع للشباب انطلاقًا من فكرة أن الشباب أقل تحديدًا من خلال المكانة، والأدوار، والبرامج المستبطنة، والهايبيتوس (بالمعنى السوسولوجي)، وأكثر تحديدًا كسلسلة من الاختبارات *les épreuves* بتعبير فرانسوا دوبوي¹⁴ ؟ فالشباب ليس مجرد وضع اجتماعي بقدر ما هو مجموعة من الاختبارات التي تُجبر الأفراد على بناء تجربتهم الخاصة. سنعمل في هذا المقال على تقديم مقارنة سوسولوجية للشباب من منظور أحد هذه الاختبارات، وهو اختبار المجتمع المدني، من خلال استقاء نتائج دراسة ميدانية سبق لنا القيام بها في إطار بحث أكاديمي غير منشور بمنطقة الجنوب الشرقي المغربي.

• مفهوم المجتمع المدني

- تعريف

جاء في معجم السوسولوجيا تعريف المجتمع المدني ما يلي : «في الأصل، خاصة عند أرسطو، كان مصطلح «المجتمع المدني» مرادفًا للمجتمع السياسي. فالمجتمع المدني هو مجتمع يشمل المجتمعات الأصغر (مثل الأسرة) وتتخذ داخله القرارات المتعلقة بالخير العام.

أما عند توماس هوبز وجون لوك، فالمجتمع المدني يُعتبر نقيضًا لحالة الطبيعة والسلطة الأبوية، فهو الفضاء الذي يتم فيه إبرام العقد الاجتماعي. لذلك، يجب التمييز بين الدولة من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى.

بالنسبة لفرديريك هيغل وكارل ماركس، فإن هذا التمييز بين الدولة والمجتمع المدني يركز بشكل خاص على مجال الأنشطة الاقتصادية (الذي ينتمي إلى المجتمع المدني)، ويثير تساؤلات حول دور الدولة والقانون.

في الوقت الحالي، يُنظر عمومًا إلى مصطلح «المجتمع المدني» على أنه يشير إلى المكون غير السياسي للنظام الاجتماعي (ويُستخدم مصطلح «وزراء المجتمع المدني» للإشارة إلى شخصيات ليست من المهنيين السياسيين).

¹⁴ François Dubet, op.cit. p. 9.

وفقاً لهذا المنظور، يُعد المجتمع المدني وسيطاً بين المجال الخاص والمجال السياسي والدولي. وتقوم الجمعيات، والحركات الدينية، والتيارات الفكرية الفلسفية أو الثقافية بتطوير أفكار ومقترحات تغذي، وفي بعض الأحيان تتحدى، التأمل واتخاذ المواقف من قبل المسؤولين السياسيين¹⁵».

المجتمع المدني هو وليد الانفصال المنبعث من المصدر التاريخي نفسه، ومحاولة لحل التناقض بين الإنسان والمواطن الذي يتخذ شكل تناقض بين الدولة والمجتمع وهو الطاقة الهائلة التي يولدها هذا التناقض باتجاه جسر الهوة. ويتخذ هذا الجسر في كل مرة شكلاً أكثر تطوراً ليعود الانفصال من جديد، مولداً طاقة سياسية واجتماعية وعاطفية باحثة عن وحدة أكثر تركيباً وتطوراً¹⁶.

إن المجتمع المدني ليس مؤسسة حكم، إنه نوع من النشاط التطوعي، يقوم أساساً على ثقافة التطوع، ويعمل عبر الناشطين الاجتماعيين والثقافيين على إذكاء روح العمل الجماعي وسد الفراغات التي لا تستطيع الدولة ملأها بسبب تشعب مهامها وربما تشتتها في ظروف العالم الثالث، إنه المعاون الثقافي والاجتماعي للدولة. كما أن الدولة هي المعاون السياسي للمجتمع المدني¹⁷.

إذا كانت النظريات الليبرالية الكلاسيكية تبلور المفهوم في صيغته الاصطلاحية السياسية، سواء في سياق نظرية التعاقد الاجتماعي او باعتباره كمجال للتنافس بين المصالح المتعارضة بتعبير هيجل او كقاعدة مادية مؤسسة للدولة في الفكر الماركسي، او كمجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة على حد قول غرامشي، فان المفهوم اليوم يستعمل في السوسيولوجيا ذات المرجعية التاريخية¹⁸. وفي السوسيولوجيا السياسية التي تتجاوز الارث الليبرالي الكلاسيكي¹⁹، كما تتجاوز استعماله الماركسية العقائدية وذلك بالصورة التي تحدد له دلالات مضبوطة، ومساعدة على الفهم والتواصل ومن بين التعريفات الرائجة في هذا السياق نجد التعريفين الآتيين :

15 Yves Alpe et al., Lexique de Sociologie, éditions Dalloz, 2005, p. 240.

16 عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1998، ص 72.

17 د. سهيل عروسي، المجتمع المدني والدولة، دراسة في بنية ودلالة المجتمع المدني والدولة وعلاقتها بالديموقراطية، دار الفكر، دمشق، 2008، ص 87.

18 كمال عبد اللطيف : «مفهوم المجتمع المدني»، آفاق، عدد 3/4، ص 213.

19 كمال عبد اللطيف، المرجع نفسه.

- المجتمع المدني : هو كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيارات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط للحكومة²⁰.

- المجتمع المدني : هو النسق السياسي المتطور الذي تتيح صيرورة تمأسسه (تمفصله في المؤسسات) مراقبة المشاركة السياسية.

من خلال هذين التعريفين، يبدو أن السوسيولوجيا في الأدبيات الليبرالية المعاصرة لم تعد تتحدث عن العلاقة المباشرة بين المواطن والدولة، بل تتحدث عن علاقة غير مباشرة تتوسطها تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب وهيئات وجمعيات ونقابات وغيرها. وهناك من يعرف المفهوم كالتالي : «المجتمع المدني مجموعة من المؤسسات الاجتماعية المدنية كالأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية والمجالس المنتخبة... تعتبر كقنوات يعبر بواسطتها ومن خلالها المجتمع الحديث عن مصالحه وأهدافه، ويتمكن من الدفاع عن نفسه بطرق سلمية في مواجهة طغيان سلطة الدولة»²¹.

وقفنا فيما سبق على عينة من الاستعمالات المساهمة في صياغة أهم أبعاد المفهوم، ولا ندعي أن هذه الاستعمالات تمثل وحدها المحاولات الرامية الى الاحاطة بمختلف جوانبه، بل انها عينة ساهمت في تشكيله وتطوره، وفي بحثنا هذا سنعتبر المجتمع المدني كمجموعة من المؤسسات الاجتماعية من الجمعيات الثقافية والتنموية وهيئات حقوق الانسان الناشطة بالمنطقة، اضافة الى فروع بعض الأحزاب السياسية التي لها مقرات مفتوحة في معظم الأحيان بالمنطقة أيضا، ولن يمنعنا ملاحظة غياب فروع الأحزاب السياسية وبعض الهيئات الأخرى الحقوقية وهزالة الأنشطة الثقافية بالنسبة للجمعيات، من البحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك لأن من بين الأهداف الحقيقية في بحثنا هذا يتجلى في معرفة هذه الأسباب.

إن الحديث عن مفهوم المجتمع المدني يدفعنا الى تحديد مفاهيم ثانوية وبشكل اجرائي، وهذه المفاهيم هي : الجمعيات، الحزب السياسي، الهيئة، أو المنظمة الحقوقية.

الجمعية : هي تلك التنظيمات التي ينتمي إليها غالبية أعضائها - على الأقل - بحرية والتي لا يعتبر وجودها ضروريا لحياة المجتمع، ضرورة مطلقة²²، ولن ندخل هنا، في التفاصيل والقوانين

20 Bertrand Badie, Sociologie politique, PUF, 197. p. 105.

21 عبد الرزاق الداودي : «حول موضوع المجتمع المدني بالمغرب»، مجلة آفاق، عدد3/4، ص 192.

22 هذا التعريف لـ Joseph Sump و Michel Hugues أورده فوزي بوخريص في: مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، افريقيا الشرق، 2013، ص 137.

الإدارية للجمعيات ولا شروط ولوجها، ولا للشكليات القانونية لتأسيسها. بل نؤكد ان إدماجها ضمن المجتمع المدني راجع لكونها تسعى الى تقديم خدمة للصالح العام وبالتالي للمجتمع، وتنوع الجمعيات بتنوع الأنشطة والأهداف، فهناك جمعيات ذات صبغة تنموية، ينتشر هذا النوع في القرى والأحياء الشعبية مثل الجمعيات التي تهتم بالسقي أو إصلاح الطرق المحلية، أو الجمعيات التي تتكلف بتوزيع الماء الصالح للشرب... ثم الجمعيات الثقافية، والتي تسعى إلى نشر ثقافة الوعي الثقافي والتعليمي والهوياتي عبر ندوات وعروض وأنشطة إشعاعية، قد تكون الجمعيات اما مستقلة، أي أنها غير تابعة لجمعية مركزية أو لتنظيم سياسي أو جهة معينة، أو تكون مدعومة من طرف جهات، سواء الدولة أو حزب معين، وعادة ما يتوفر هذا النوع الأخير من الجمعيات على إمكانيات مادية ومعنوية تساعد على تحقيق الأهداف المسطرة.

الحزب : هو تنظيم سياسي، ويعد أقدم من الجمعية، له قوانين إدارية تسمح بانشائه وأخرى بحله، كما تتحكم فيه قوانين أخرى داخلية وبرامج سياسية هي النافذة التي من خلالها يتعرف المواطن على قدرات الحزب نظريا وتطبيقيا، و يكون ذلك هو المعيار الحقيقي لمعرفة حقيقة الحزب، ولعل الأزمة التي تمر منها الأحزاب المغربية حاليا، جعلت العمل الجمعي يزداد نموا، ولو كمي على الأقل.

التنظيمات الحقوقية : هي تنظيمات ظهرت مع موجة حقوق الإنسان العالمية، وتنشط بالمنطقة من أجل هدفين : نشر ثقافة حقوق الإنسان من جهة ومتابعة مختلف التجاوزات من جهة ثانية.

إضافة إلى هذه التنظيمات، نجد النقابات، وهي تنظيمات تسعى الى تحقيق مطالب الشغيلة، ثم الجمعيات المهنية والحرفية التي تدل، انطلاقا من الاسم، على جماعات لعمال يزاولون نفس المهنة كجمعية النجارين أو جمعية محترفي الصناعة التقليدية، وكل هذه التنظيمات تسعى الى تمثيل الفئات المنضوية تحت لواءها وتلبية رغباتها والنضال من اجل تحقيق مطالبها وربط الصلة بينها وبين السلطة المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات الأجنبية.

وعلى الرغم مما تنطوي عليه تنظيمات المجتمع المدني من تعدد، إلا أن بحثنا هذا اقتصر على التنظيمات الجموعية، باعتبارها أقرب إلى اهتمامات الفئة الشابة خصوصا في المنطقة المدروسة.

• التنظيمات الجموعية للشباب بالمغرب : نبذة تاريخية

يستمد العمل الجموعي في المغرب مرجعيته من الأساس الاجتماعي الذي يعتمد، كما هو معلوم، على ممارسات جماعية قديمة جداً مثل «الجماعة»، «وشرط الفقيه»، والزاوية، والتي تفضي في نهاية المسار (الاجتماعي-الثقافي) إلى اللجنة والجمعية، دون أن نغفل الممارسات

التعاونية سواء القديمة أو الحديثة، التي ترسخت بقوة في الأوساط القروية والحضرية²³. في المناطق القروية، وفي إطار المؤسسات العرفية للتكافل الاجتماعي والتضامن، يمكن الإشارة إلى تقليدين مجتمعيين أساسيين: أكادير والتوزيع. المصطلح الأول يعني المخزن الجماعي، وهي ممارسة شائعة في إفريقيا قبل الاستعمار الأوروبي للقارة السوداء، بينما الثاني أكثر ارتباطاً بالتقاليد العرفية الأمازيغية. هذا التقليد الأخير، المتجذر بعمق في العادات والعقليات، لا يزال حياً ونشطاً حتى اليوم²⁴.

ولكن الحراك الجمعوي للشباب المغربي لن يتخذ طابعه الحديث إلا خلال مرحلة الاستعمار، حيث سينضوي تحت التنظيم الجمعوي الذي يستمد مرجعيته من القيم النضالية للثقافة الشعبية، التي تعد عقيدة عالمية للتربية، تطورت في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. فقد حارب الوطنيون المغاربة نظام الحماية عبر نسج شبكة من التنظيمات التي كان هدفها المقاومة وتحقيق الاستقلال²⁵.

كما كان الشباب المغربي يشعر بتضامن قوي مع النضال الذي كان يقوده عبد الكريم الخطابي في الريف. عزز هذا النضال قناعاتهم بضرورة تحرير كافة المناطق المحتلة فنظموا مظاهرات دعم في العديد من المدن. وفي ظل هذا السياق السياسي وهذه الحماسة الوطنية، تأسست في عام 1932 جمعية رياضية تُسمى «الاتحاد الرياضي الرباطي السلاوي»²⁶. لم يكن هناك أمل كبير بأن يُسمح لهذه الجمعية بممارسة أنشطتها قانونياً، لكنها حصلت على الاعتراف الرسمي بشكل مفاجئ في 7 يوليو 1932. وفي 9 مارس 1933، أنشأت الجمعية قسماً للكشافة، مما وضع حجر الأساس للكشافة المغربية والحركة الجمعوية للشباب في المغرب.

منذ ذلك الحين، شاركت هذه الكشافة بفعالية وحماس في الاحتفالات الوطنية، وخاصة عيد العرش. وقد أولاهها الملك محمد الخامس رعايته السامية، حيث أسند الرئاسة الفخرية للكشافة إلى ولي العهد الأمير مولاي الحسن. وأطلق على هذه الحركة اسم «الكشافة الحسنية».

رغم معارضة السلطات الاستعمارية لإنشاء منظمات شبابية مغربية، ظهرت مجموعات صغيرة على شكل جمعيات مسرحية ورياضية وكشافية، حيث كانت أهدافها الظاهرية تعليمية، لكنها في الواقع كانت حاضنة للحركة الوطنية ومنصة لتدريب وتجنيد الشباب.

²³ El Mostafa Chadli, La société civile ou la quête de l'association citoyenne, Publications de la faculté des Lettres et des sciences Humaines, Rabat, 2001, p. 20.

²⁴ El Mostafa Chadli, Ibid.

²⁵ Aissa Ikken, Les organisations de jeunesse au Maroc, Editions Al Asas, 1997, p. 7.

²⁶ Ibid. p. 9.

وفي الحقيقة، لم تتأسس تنظيمات جمعوية حقيقية للشباب المغربي إلا بعد تحرير البلاد. وكانت أولى خطوات تأسيس هذه التنظيمات هي تأسيس الشبيبة الاستقلالية في عام 1956. يمكن استخلاص ملاحظتين من هذا السياق :

(أ) تأسيس الشبيبة الاستقلالية دليل على أن حزب الاستقلال كان قد فكر ملياً في تنظيم الشباب وانتظر اللحظة المناسبة لتنفيذ مشروعه.

(ب) كان من المفترض أن تكون الشبيبة الاستقلالية العمود الفقري لهذه البنية.

ما إن أُعلن الاستقلال في 2 مارس 1956 حتى عقدت الشبيبة الاستقلالية أول مؤتمر لها بين 25 و29 مارس 1956 في فاس، لوضع النظام الأساسي لهذا الحركة، وهو نظام تم تعديله لاحقاً في 30 يناير 1959 بعد صدور ظهير 1958 بشأن الحريات العامة. وخلال هذا المؤتمر، تبنى الشباب بالإجماع الرسالة التاريخية التي وجهها لهم علال الفاسي. هذه الرسالة التي أكدت أن الاستقلال الذي تم تحقيقه لا يزال غير مكتمل، وأنه سيظل كذلك طالما أن جزءاً من التراب المغربي لا يزال تحت السيادة الأجنبية.

قدمت هذه الحركة نفسها كوريث لأفكار ومبادئ حزب الاستقلال. ووفقاً للنظام الأساسي الذي وضعه المؤتمر التأسيسي، فإن الشبيبة الاستقلالية هي منظمة تابعة لحزب الاستقلال، وتعمل وفقاً لتوجيهات وقرارات الحزب. وكانت أهداف الجمعية²⁷ :

- توحيد صفوف الشباب المغربي؛
- التكوين البدني، الفكري، الاجتماعي والمدني للشباب وفق القيم الإسلامية والوطنية والإنسانية؛
- التعاون مع جميع المنظمات الشبابية المغربية والعربية والإسلامية والأفريقية والدولية ذات الأهداف المشتركة؛
- مكافحة الإمبريالية، الصهيونية، ونظام الفصل العنصري (الأبارتهايد).

في نفس العام 1956، تم تأسيس حركتين كبيرتين للشباب بفارق بضعة أشهر فقط تحت وصاية الشبيبة الاستقلالية، وهما: جمعية الطفولة الشعبية وجمعية AMEJ جمعية التربية المغربية للشباب). حظيت هاتان الجمعيتان بدعم كبير من المهدي بن بركة، الذي ساهم بشكل

²⁷ Aissa Ikken, Op. cit. p. 16.

كبير في تأسيسهما وقدم لهما كل دعمه المعنوي لتنظيم أنشطتهما. كان بن بركة يهتم بالشباب وتكوين الكوادر، حيث كان يرى أن بناء مغرب حديث لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم إشراك الشباب، باعتبارهم عنصرًا للتغيير. لذلك، أولى اهتمامًا كبيرًا لهاتين الجمعيتين اللتين كانتا بمثابة خزان لإعداد الكوادر المستقبلية.

أدى الاستقلال إلى ظهور عدد كبير من الجمعيات. فأنشأ حزب الديمقراطية والاستقلال (PDI) في 1 نوفمبر 1956 جمعية «الاتحاد المغربي للشباب الديمقراطي». وكان هدفها «تكوين الشباب المغربي» في الجوانب الثقافية والاجتماعية والرياضية من خلال :

- توجيه الشباب من الناحيتين المدنية والاجتماعية ؛
 - الدفاع عن حقوق الشباب ؛
 - تعزيز التبادل بين الشباب المغربي وشباب الدول الأخرى.
- في 25 مارس 1957، أنشأ الاتحاد المغربي للشغل (UMT) بدوره جمعية «الشباب العامل المغربي». وركزت أهدافها على :

- جمع الشباب العامل وتعزيز روابط التضامن بينهم، ومشاركتهم في جميع المجالات التي تهم الشباب ؛
- تنظيم الأنشطة التعليمية والثقافية لصالح الشباب العامل.

حاليا تتخذ تنظيمات الشباب مكانة متزايدة الأهمية في الحياة الجمعوية في المغرب. فهي تتطور لتصبح مجموعة ضغط حقيقية في مجال السياسات العمومية التي تستهدف الشباب. وقد تطورت هذا الظاهرة بشكل خاص منذ الانفتاح الديمقراطي في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، من المؤسف أنها ليست منظمة ضمن إطار مؤسسي.

تتمتع منظمات الشباب بفروع في جميع أقاليم المغرب، مع تركيز أكبر في المناطق الحضرية. فالتنظيمات تستقر بسهولة أكبر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق القروية.

شهدت أعداد أعضاء منظمات الشباب تطورًا كبيرًا بنسبة 266% بين عامي 1976 و1989²⁸. ويرجع هذا التطور بشكل رئيسي إلى ازدياد عدد التنظيمات السياسية والطلابية. ربما يمكننا الاستنتاج أن الشباب يفضل الجمعيات التي تدافع عن حقوقه ومصالحه، وبالتالي الجمعيات الأكثر نضالية.

²⁸ Aissa Ikken, op. cit. p. 124

ومع ذلك، إذا افترضنا أن الأعداد التي تقدمها المنظمات دقيقة، فإن عدد أعضائها يظل منخفضاً مقارنة بعدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 عاماً، حيث يمثلون فقط 6%. لا يوجد، في الواقع، أي نظام للتحقق من هذه الأعداد، مثل نظام التأمين، على سبيل المثال. وتعتمد هذه الدراسة على التصريحات المباشرة من قبل منظمات الشباب.

تكوين الفروع في منظمات الشباب متغير للغاية. يعتمد ذلك على الإطار المتاح، والمساحات الموجودة، وقبل كل شيء، على الشباب الذين يشكلون عنصراً متحركاً. وغالباً ما يعتمد استمرار عمل الفرع وربحيته على ديناميكية القائد المسؤول عنه.

كما أن مسألة المقرات تشكل مشكلة مهمة. ويتم حلها بسهولة أكبر عندما تكون الجمعية تابعة لحزب سياسي يوفر لها مساحة داخل مقره.

تختلف رؤية تنظيمات الشباب حول فروعها. فبعض الجمعيات تعتبر الفرع وحدة أساسية يجب أن يتم تكاثرها بشكل كبير. في المقابل، ترى جمعيات أخرى أن التركيز يجب أن يكون على الجودة وليس الكمية، ويفضل الحد من عدد الجمعيات.

في الواقع، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تكوين الفروع. وتعد مسألة المقر أساسية. فالمنظمات التابعة أو المتعاطفة مع الأحزاب السياسية تجد تسهيلات من قبل هذه الأحزاب، التي توفر لها مقراتها. أما المنظمات غير السياسية أو الأقل انخراطاً سياسياً فتواجه صعوبات مادية ومالية كبيرة في إنشاء فروع جديدة.

كما تستخدم العديد من هذه المنظمات دور الشباب، ولكن هذه الأخيرة لا توفر دائماً الوسائل المناسبة لدعم أنشطتها.

تجد المنظمات السياسية أو المتعاطفة مع الأحزاب في الأحزاب مخزوناً من الكوادر والأعضاء الذين يمكنهم دعمها بسهولة في التسيير أو تعزيز صفوفها. وهذه الوضعية بطبيعة الحال تضعف الجمعيات غير السياسية.

كما أن السلطات المحلية لا تنظر دائماً بإيجابية إلى تكوين فروع جديدة للجمعيات.

نتحدث أيضاً عن الجمعية المحلية، وهي جمعية يتم تأسيسها من قبل مجموعة من الأشخاص، غالباً ما يكونون أصدقاء أو معارف، حول نشاط تعليمي أو ثقافي أو اجتماعي. الجمعية المحلية أكثر ليبرالية وأقل هرمية، وهي بامتياز جمعية الحي، حيث تكون مقرها غالباً في دار للشباب أو في منزل أحد المسؤولين. الجمعية المحلية، باستثناء بعض الحالات النادرة، لا تمتلك فروعاً

في نفس المدينة. عدد أعضائها نادراً ما يتجاوز 30 شخصاً. وتخضع لنفس إجراءات التأسيس التي تخضع لها المنظمات الكبرى.

وعموماً يمكن القول أن الانتشار الواسع للجمعيات منذ الاستقلال يعد شكلاً من أشكال التعبير عن احتياجات الشباب ورغبتهم في المساهمة في التنمية الاجتماعية والثقافية للبلاد؛ فهو يسد فجوة قائمة.

• لشباب وتنظيمات المجتمع المدني : علاقة انجذاب أم نفور ؟

في تقريره حول إدماج الشباب عن الطريق الثقافة، أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب أن هناك أشكالاً جديدة من الممارسة انخرط فيها الشباب منذ التسعينيات، تجرى على صعيد المجتمع المدني. فقد تبلورت ثقافة مدنية جديدة حيث عوضت الممارسة الجموعية، إلى حد ما، الممارسة السياسية، وغالباً ما وجد فيها البعض بديلاً لانعدام نجاعة العمل السياسي الحزبي. ولذلك تنامي الاهتمام بالعمل الجموعي وتوسعت دوائر الانخراط فيه، حيث استقطب عدداً من «المناضلين» الذين أحببهم العمل السياسي المباشر، بقدر ما أغرى شرائح متحمسة للفعل والمشاركة²⁹. ويمثل هذا الانتقال اتجاهاً يؤسس لعلاقة جديدة مع الشأن العام، سواء من خلال الانخراط الفعلي في الجمعيات التي انتشرت بكيفية واسعة في كافة أرجاء المغرب، أو من التعبير عن الرغبة في ذلك. وحسب البحث حول القيم (2004) 0,6% من الشباب ينتمون إلى أحزاب سياسية و8,8% لجمعية من المجتمع المدني (جمعيات التنمية المحلية أو حقوق الإنسان...). في حين أن 10,7% يتمنون الانخراط في حزب سياسي مقابل 43,9% يتطلعون إلى الانضمام لجمعية من المجتمع المدني³⁰. لم يقتصر الأمر على الوسط الحضري وإنما بدأت حركية واضحة لتأسيس جمعيات في العالم القروي، بل هناك تجمعات قروية انتظمت في جمعيات للمطالبة بتوسيع شبكة الكهرباء، الماء الصالح للشرب، مستوصفات طرق سيارات إسعاف... ويمثل الشباب الشريحة الأكثر نشاطاً في هذه المجالات، ومن المعلوم أن تسيير جمعية يتطلب معرفة وممارسة، الأمر الذي شجع شباباً متعلماً على الانخراط في هذه الحركية الجموعية العامة، وهو ما سيغير، بالضرورة، مجموعة من العلاقات التقليدية الأبوية في العالم القروي. ويمكن القول بأن تأسيس جمعيات لم يعد مجرد وسيلة بالنسبة للشباب للدفاع عن بعض القيم والمثل،

²⁹ المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة، مارس 2012، ص 30.

³⁰ المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 30.

وإنماء أيضاً، إطار التحقيق أهداف خاصة، وهو ما يشكل منعطفاً دالاً في علاقة الشباب بالممارسة الجماعية المنظمة³¹.

غير أن هذا التغيير في الثقافة المدنية لدى الشباب من الاهتمام بالعمل السياسي الحزبي إلى الاهتمام بالعمل الجماعي، غالباً من تواجده صعوبات تحول إما دون استمراريته وترجمته إلى ممارسة فعالة في تغيير الواقع، وإما تحد من آثاره على المجتمع المحلي. وقد كان من مساعينا في هذا البحث، استقصاء تلك الصعوبات التي تواجه الشباب في ترجمة أمانيتهم من وراء تأسيس أو الانخراط في الجمعيات إلى أهداف قابلة للتحقق. فبعد تفريغنا لما يقرب من 60 مقابلة مع الناشطين الجمعويين ومختلف فعاليات المجتمع المدني وممثلي السلطة المحلية، توصلنا إلى جملة من الأسباب يمكن إجمالها فيما يلي :

1 - العمل الجماعي وأزمة التمويل

المعطى المالي يُعتبر مهماً يجب تسليط الضوء عليه، لأنه يرتبط بشكل مباشر بهيكل الجمعية، والتزامها، وأفاقها المستقبلية. هذه الجمعية، التي تدير ظهرها بشكل واضح لأي نهج إداري للموارد المالية أو لأي منظور ريادي، تُكرس في الواقع العمل الجماعي كمجال للتطوع والمجانة، بدلاً من أن تجعله مساحة للتبادلات المأجورة، أي مساحة جماعية، نعم، ولكن تُقدم فيها الخدمات والأنشطة بقيمة تجارية أو شبه تجارية³².

من هذا المنطلق، يصبح السعي لتحقيق التوازن المالي ضرورة مطلقة على المدى الطويل. ويجب أن تحلّ المنطقية المحاسبية محل منطق التبرعات والعطاء، مما يجعل من إدارة الموارد وتقييمها، وكذلك تقييم النتائج، هدفاً بحد ذاته. وهكذا فرغم كون الفعل الجماعي يندرج ضمن التطوع *volontariat*، إلا أنه يتطلب إمكانيات وأدوات عمل وموارد مادية ووسائل عمل بدونها لا يمكن للأهداف أن تتحقق. وإجمالاً يمكن القول أن التمويل أو الدعم المالي، يعد من إحدى الركائز الأساسية لانجاح أي مشروع تنموي أو ثقافي أو غيره مما يمكن أن يشمل العمل الجماعي، ومن هذا المنطلق، يبقى كل نقص في الموارد المالية إحدى العقبات الخطيرة التي تحول دون نشوء وتطور أي عمل جماعي.

والمستطلع لموارد الجمعيات في منطقة الجنوب الشرقي المغربي يجدها شحيحة بحيث يمكن القول، كما جاء على لسان أحد ممثلي الجمعيات أنها مثل التساقطات المطرية التي تعرفها

³¹ المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 31.

³² El Mostafa Chadli, op.Cit.p. 77.

المنطقة، إن تشبيهه الجفاف الذي تعاني منه الجمعيات من حيث الموارد المالية بالجفاف الطبيعي الذي يتسم به المناخ القاري الجاف طوال السنة، لخير دليل على صدق مقولة القائلين بوجود أزمة حقيقية في تمويل العمل الجمعي بالمنطقة، فباستثناء بعض الانخراطات السنوية، والمنح الهزيلة المقدمة من طرف الدولة، باستثناء ذلك، لا توجد مصادر لجلب الأموال للعمل، اللهم إلا ما كان من تبرعات بعض الفاعلين أو من شراكات مع هيآت خارجية، وهكذا تجد الجمعية نفسها، يقول أحد المبحوثين، في صراع مع فاتورة كراء المقر وتكاليف نسخ بعض الإعلانات أو الاستدعاءات أو اليافطات فكيف بها أن تقدم شيئاً يفيد المحيط أو المجتمع ! لذلك فليس من الغريب أن يحصل الإجماع من طرف الجمعيات بنسبة 100% على اعتبار مشكل التمويل بمثابة العائق الرئيس أمام انخراط الشباب في العمل الجمعي بالمنطقة، وحتى الفئة التي تتحدى الصعاب وضعف الموارد المادية، يطالها الشعور بالاحباط والإحساس بانعدام الجدوى تجاه المحيط مما يحد من نشاطها وفعاليتها، وقد يفضي بها الى الانسحاب من العمل الجمعي الى الأبد، وما أكثر الجمعيات التي خبا اشعاعها وأفل نجمها بسبب الشح في الموارد. لذلك فليس غريباً أن تكون الميزانية هي الشاغل الأول للمسؤولين البلديين في تدبير عمل مجالس الشباب في الدول الأوروبية، مع منحهم استقلالية مالية بدرجات متفاوتة³³. ما هو المبلغ الذي يجب تخصيصه ؟ وفي أي إطار يمكن توفير هذه الميزانية ؟ تبقى هذه المسألة حساسة، وعند ملاحظة مجالس الشباب المختلفة، يُلاحظ أن ما يتغير غالباً في طريقة عملها هو الميزانية، خاصة عند تجديد المجلس. من الواضح أنه لا يمكن أن يوجد مجلس بدون ميزانية، ولو على الأقل لتغطية التشغيل الأساسي، بينما يمكن تنفيذ المشاريع الأكبر بالتعاون مع فرق البلدية المعنية أو في إطار منح خارجية أو رعاية (*sponsoring*) المهم هو تمكين الشباب من تنفيذ مشاريعهم بنجاح³⁴. فقد نظمت جمعية (ANACEJ)³⁵ لقاءً كبيراً في باريس ودعت جميع مجالس الشباب. ونظراً لأن اللقاء كان مساءً، كانوا سيعودون إلى منازلهم في حوالي الساعة الواحدة أو الثانية صباحاً. طلب الشباب توفير حافلة، لكن البلدية رفضت قائلة : «هذا غير ممكن لأنه يجب دفع تكاليفه من ميزانية خدمة الشباب. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن توفر لكم مشرفين، وهذا مكلف.»³⁶ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن التمويل هو عصب العمل الجمعي، ومن الطبيعي أن ينعكس ضعفه على ضعف أداء الجمعيات وعلى إقبال الشباب على الجمعي كما هو الشأن في منطقة الجنوب الشرقي المغربي.

³³ Véronique Bordes, Alain Vubleau, L'alternative jeunesse, éditions de l'Atelier, Paris, 2004, p. 81.

³⁴ Ibid. p. 82.

³⁵ Association nationale des conseils d'enfants et de jeunes.

³⁶ Véronique Bordes, Alain Vubleau, op. cit., p. 82.

2 - العمل الجمعي ومشكل التأطير وضعف المهنة

حسب التعريف الذي اعتمده قانون 1901 بفرنسا والذي اقتبس منه المشرع المغربي ظهير 15 نوفمبر 1958، فالجمعية هي «اتفاق لتحقيق تعاون لغاية غير تحقيق الربح». مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم إنها تقتضي وجود علاقة قانونية بين الشركاء وهدفا مشتركا يتم العمل على تحقيقه (موضوع) وطابعا مستمرا وهو ما يميزها عن الاجتماع³⁷. إن الانخراط في الجمعية يقتضي بالتالي مشاركة نشيطة لأعضائها من أجل تحقيق الهدف. وذلك يعني أن مفهوم الجمعية يترتب عنه أن المنخرطين أعضاء عاملون لهم نفس الحقوق والواجبات. لكن من المفترض في العضو الذي يقبل تحمل مسؤولية في إطار الهيئات القيادية أن يكون بإمكانه تكريس وقت أكبر للجمعية³⁸.

إن مهمة الفاعل الجمعي إذن، تنطوي على صعوبة و تعقيد بالنظر إلى الأدوار والمهام المنوطة به، والتي تتطلب قدرا من الالتزام والحيوية، والتحلي بالقدرة على حل المشكلات واتخاذ القرار والتفاوض والتسيير³⁹، وهذه القدرات لا يكتسبها الفاعلون إلا عبر تمرين وتجربة واحتكاك مع الميدان. فقد لاحظ السوسيولوجي الفرنسي جيدو دو ريدر *Guido de Ridder* كيف أنه في هذه الضواحي الحضرية الحساسة، تظهر أشكال جديدة من النضال الاجتماعي التي يمكن وصفها بـ «النضال الاجتماعي»⁴⁰. تتميز هذه المبادرات، التي تركز على التنشيط، والاندماج، والوقاية، والتعليم، عن الحركات المدنية الأخرى بكونها مرتبطة جغرافياً (الحي، الفضاء المحلي)، وتُعلي من شأن العمل الميداني والعلاقات المباشرة. من الصعب تمييز ما إذا كان انخراطهم مستنداً إلى تجارب حياتهم، أو إلى مرجعيات هويتية، أو فناعات أخلاقية ودينية. ومع ذلك، يجب التأكيد على الطابع العميق والجدي للالتزامهم، وعلى تأكيدهم لمسؤوليتهم تجاه الشباب في الحي. هؤلاء الشباب يشكلون ما يمكن وصفه بـ «فاعلي الخير»⁴¹.

تتسم مسارات هؤلاء الناشطين الاجتماعيين بسمات يمكن التعرف عليها : فهم ينحدرون من أسر متدينة، وشاركوا تجارب الشباب المهمشين في الضواحي، وبدأوا كمتطوعين، واليوم يتجهون

³⁷ عبد العزيز بناني، المنظمات غير الحكومية بين التطوعية والفعالية والديموقراطية، العمل الجمعي بالمغرب : عناصر التشخيص، منشورات الفضاء الجمعي، الرباط، 1998، ص 118.

³⁸ المرجع نفسه.

³⁹ المنتدى الحضري : برنامج التدبير الحضري «دليل جمعيات السكان العاملة في الأحياء» إعداد وتنسيق : محمد عامر، محمد الصوافي، منشورات عكاظ، 2000، ص 110.

⁴⁰ Guido de Ridder, Turbulents et faiseurs de bien, le génie associative de jeunes musulmans, in: émergences culturelles et jeunesse populaire, (dir.) Manuel Boucher et Alain Vulbeau, L'Harmattan, 2003, p. 37

⁴¹ Ibid.

نحو مسارات مهنية تتطلب اكتساب مهارات جديدة، وبناء مرجعيات مهنية، وفهم الديناميكيات المؤسسية. كل ذلك يساهم في تقليل الاعتماد على المرجعيات الدينية وتحويلها نحو المجال الخاص. علاوة على ذلك، فإن هذه المسارات، من خلال تعزيز عمليات الاندماج، تساهم في بناء رؤية علمانية تربط احترام المعتقدات بخصوصيتها⁴².

إجمالاً يمكن القول أن العمل في الحقل الجمعي يتطلب مهارات وكفايات لا تكتسب إلا عبر ممارسة وتجربة ميدانيتين من ناحية، كما أن التكوين في العمل الجمعي أصبح مسألة ذات أهمية قصوى من ناحية أخرى، وذلك لعدة أسباب نعرضها كما يلي :

- أصبحت الجمعيات غير الحكومية خلال السنوات الأخيرة تحظى بأهمية متزايدة، ومرد ذلك إلى الأدوار الإيجابية التي تقوم بها في ميدان تعبئة السكان وتنظيمهم وتمكينهم من تدبير قضاياهم بأنفسهم، فهناك اعتراف متزايد من طرف السلطات المركزية والمحلية بضرورة إشراك السكان في حل بعض المشاكل العالقة عن طريق منظماتهم وجمعياتهم القاعدية⁴³. ويظهر أن الفاعلين الجمعيين وخاصة المشرفين على تسيير الجمعيات التنموية والثقافية وغيرها، مطالبون بالقيام بأدوار متعددة نظراً للانتظارات الكبيرة والمتنوعة للسكان تجاههم حيناً، أو للمقاومة الشديدة التي قد تواجهها هذه الأطر أحياناً أخرى، وبالتالي يبقى عمل المسؤولين الجمعيين صعباً ومثيراً ومحفزاً في نفس الوقت، على الرغم من كون القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية التي تؤطر وتنظم عمل الجمعيات، رغم أهميتها، لا تنطبق إلى الوظائف الحقيقية والأدوار العملية التي ينتظرها الأعضاء والسكان من القيادات الجموعية، وقد أظهرت المقابلات التي أجريناها في بحثنا هذا، أن عدم المعرفة بهذه الأدوار أو غياب الاهتمام بها يشكل مصدر مشاكل عدة ومنبع اختلالات واضطرابات في عمل الجمعيات سواء في علاقاتها مع الأفراد المنتمين إليها أو مع الفرقاء الموجودين في مجالها.

ويتحدث الشباب الجامعي على الخصوص عن بعض الأدوار التي على كل ناشط جمعي أن يتقنها حتى يتسنى له الوجود الفعلي في حياة السكان عموماً والفئة الشابة خصوصاً، ونقلها بتعبير «دليل لإدارة التغيير للمدربين» الصادر عن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كالتالي :

- الفاعل الجمعي كواضع ومدبر للمشاريع.

- الفاعل الجمعي كقائم بالاتصال والتواصل.

⁴² Op.cit. p. 38.

⁴³ نفس المرجع، ص 110.

- الفاعل الجمعي كـمـعـبـئـ.

- الفاعل الجمعي كـمـدـبـر مـالـيـ.

- الفاعل الجمعي كـقـائـدـ.

لقد تطور القطاع الجمعي في الجنوب الشرقي بشكل أفرز قطاعات جديدة وتصور جديد للعمل الجمعي. ولقد اختلف المهتمون في تسمية وتصنيف الجمعيات التي تعمل في هذا الإطار الجيل الثالث، الجمعيات التنموية، المنظمات غير الحكومية . الجمعيات القطاعية... لكن ما ينبغي فعلا الوقوف عنده واعتباره شيئا جديدا هو التصور الجديد لعمل هذه الجمعيات الذي يبنني على مبدأ الفعل أكثر من القول : والذي يؤمن بضرورة التدخل عبر مشاريع ملموسة تجسد على أرض الواقع وتعود بالنفع لفائدة الفئة المستهدفة، حيث أن العمل الجمعي أصبح أكثر ارتباطا بمحاربة الفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية للفئات المهمشة. حمل هذا التوجه الجديد في طياته مجموعة من المشاكل والتساؤلات التي طرحت ونوقشت في أكثر من مناسبة، ومن بين التساؤلات هناك موضوع المهنية و التطوعية في العمل الجمعي الذي يعتبر إشكالية مهمة يجب طرحها ومناقشتها من أجل التعمق في التحليل وتوضيح الرؤى والمفاهيم للدفع بالقطاع الجمعي إلى رفع التحديات المطروحة عليه. في هذا المضمار، أثار موضوع المهنية في العمل الجمعي جدلا كبيرا بين المؤيدين والمعارضين لهذا التوجه الجديد. بالنسبة للمعارضين، لا يمكن العمل الجمعي أن يكون إلا تطوعيا لكي لا يفقد صبغته كعمل إنساني واجتماعي وتعبير عن حركية وديناميكية مجتمعية⁴⁴. فبدون إرادة حقيقية وتضحية ونضال ربما سنصبح مجرد تقنيين لاجمعيين ولا تنمويين. أما بالنسبة للمؤيدين، فالعمل التطوعي له مكانته، طبعا، إلا أن طبيعة المشاكل المطروحة تفرض تواجدا أكثر على أرض الواقع في الوقت الذي قبل فيه القطاع الجمعي تقاسم المسؤولية إلى جانب باقي الفاعلين في الحقل التنموي من أجل العمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقات المهمشة. فبدون مهنية لا يمكننا أن نساهم فعليا في تحقيق هدفنا وكسب الرهان لكن ما يهمنا هنا ليس هو التعمق في الجدل بين التأييد والمعارضة ومناقشة المبدأ، وإنما محاولة استخلاص مجموعة من الدروس على ضوء التجربة الحالية للتفكير في الوسائل الكفيلة بإنجاح هذه التجربة، ونظرا لأهمية الموضوع وكثرة محاوره سنكتفي بتناول ثلاثة محاور تشكل في نظرنا أهم التساؤلات المطروحة في هذا الإطار :

⁴⁴ الطاهر حمونة، العمل الجمعي بالمغرب بين التطوعية والمهنية، العمل الجمعي بالمغرب : عناصر التشخيص، مرجع سابق، ص 121.

- محدودية العمل التطوعي ودوافع المهنية :
- معوقات إرساء المهنية في العمل الجماعي بالمنطقة:
- وضع تصور جديد للعلاقة بين المهنية والعمل التطوعي.

يتطلب التوجه الجديد للعمل الجماعي وجود كفاءات وإمكانيات معينة لم تستطع العديد من الجمعيات بالمنطقة التوفر عليها لحد الآن. فحسب معظم المستجوبين (67%)، يتجلى نقص الكفاءة حسب أحد الفاعلين، في سوء التسيير وغياب روح المبادرة وميكانيزمات العمل وانعدام فن التعامل مع غير المنخرطين قصد استمالتهم وتعريفهم بأهداف وطموحات الجمعية، كما تغيب قدرة تأقلم الجمعيات مع أحلام شباب المنطقة مثل القيام بأنشطة رياضية واقتحام الطابوهات بتنظيم ندوات حول المواضيع المسكوت عنها ومواضيع تخاطب وجدانهم ولا تذهب بعيدا عن واقعهم المعيش، وكل هذه الأمور تستوجب تكويننا للفاعلين الموكول لهم تنظيمها والاشراف عليها، وهو ما يفترقه هؤلاء حتى الآن.

وحيث أن التدخل عبر مشروع معين لفائدة فئة مستهدفة يتطلب قطع مجموعة من المراحل لتحديد نوعية المشروع وتحديد الأهداف المتوخاة منه والأنشطة اللازمة له وبلورة مخطط التنفيذ ولبحث عن التمويل ... الخ. كما يتطلب كفاءة معينة لتسيير وتتبع المشروع خلال فترة الإنجاز والتفكير في الوسائل والتقنيات اللازمة لإشراك المعنيين بالأمر وضمان استمرارية المشروع، فقد بدأت تتضح ضرورة وجود كفاءات معينة للقيام بهذه المهام ووضع أنظمة للتسيير المالي والإداري للجمعية . ودأبت بعض الجمعيات على خلق هياكل جديدة وتكوين أطر للقيام بتسيير محكم لمشاريع الجمعيات معتمدة في ذلك على الدعم التقني وتجربة بعض المؤسسات الأجنبية والوطنية. وفي الوقت الذي استطاعت فيه بعض الجمعيات خلق هياكل مداومة. ظلت الجمعيات الأخرى تعتمد على العمل التطوعي في ممارسة أنشطتها ؛ ربما لرفضها لمبدأ المهنية أو لعدم تمكنها من ذلك لأسباب سنتطرق إليها لاحقا. هنا بدأ يتضح الفرق وبدأت تظهر محدودية التطوعية في إطار التوجه الجديد. لقد أبرزت التجارب أن مجموعة من المشاريع لقيت مشاكل كثيرة بسبب الاعتماد الكلي على التطوع. فالمتطوع لا يمكن محاسبته على عدم القيام بمسؤولياته تجاه نشاط معين، ومن جهة ثانية، حتى إن وجدت المسؤولية التطوعية، فهناك ارتباطات مهنية وعائلية لا يمكن دائما تجاوزها تعرقل المتابعة الدائمة لمختلف الأنشطة. هذا إلى جانب ضرورة التواجد المستمر لمتابعة والقيام بالأنشطة اليومية. ثم هناك مشكل من نوع آخر يتعلق بالتكوين والكفاءة المطلوبة. حيث أن بلورة المشروع والسهر على إنجازه يتطلب الإلمام بتقنيات معينة والمشاركة في دورات تكوينية لاكتساب تجربة أكبر. الشيء الذي ليس في متناول الجميع وخصوصا إذا ما

أخذنا بعين الاعتبار عامل الوقت. في الواقع، استطاعت العديد من الجمعيات أن تحصل على تمويل لإنجاز مشاريعها. لكن على مستوى التسيير لقيت مشاكل كثيرة : المتابعة غير المستمرة ومشاكل في التسيير والتأخر في إعداد التقارير تسيير مالي يتسم بالعشوائية... الخ. وقد ينتج عن ذلك إفساد العلاقة مع مؤسسات الدعم وربما فقدان الثقة في الجمعية كمؤسسة قادرة على العمل في إطار التوجه الجديد. وهنا أخذت الأمور اتجاها آخر. حيث أصبحت المؤسسات الممولة تبحث عن الجمعيات التي تتوفر على أنظمة التسيير وهياكل مداومة قادرة على إنجاز المشاريع في أحسن الظروف. أكثر من ذلك أصبح أهم معيار لقبول تمويل المشروع وجود ما يسمى بالقدرة المؤسساتية أو القدرة المهنية، ويشكل ربما هذا التحول سبب الصراع القائم حاليا بين الجمعيات و المؤسسات الممولة : إذ للحصول على الدعم لا بد من وجود قدرة مؤسساتية. لكن في غياب الوسائل والظروف المساعدة كيف يمكن تحقيق القدرة المؤسساتية، وهو ما يحيلنا على المشكل الثاني المتعلق بمعوقات إرساء المهنية في العمل الجمعي بالمنطقة.

قبل الحديث عن معوقات المهنية في العمل الجمعي، لا بد أن نتساءل عن معنى المهنية في العمل الجمعي من خلال قراءة وجيزة للوضع الحالي، يمكن أن نستخلص أن الفهم السائد للمهنية مرتبط أكثر بالحصول على التمويل وإنجاز عدد كبير من المشاريع. وهذه نقطة مهمة يجب أن تناقش، ولربما شكلت أكبر عائق لإرساء المهنية، حيث أنه بدون تصور واستراتيجية واضحة وبدون وجود أنظمة للتسيير وتنظيم العمل وأخيرا بدون ديمقراطية العمل الجمعي لا يمكن الحديث عن وجود المهنية لأن هذه الأخيرة مرتبطة بالكيفية أكثر منه بالكم. ويمكن تلخيص معوقات إرساء المهنية في العمل الجمعي بالمغرب في العوامل التالية :

- غياب تصور واضح لمفهوم المهنية : وذلك راجع إلى عدة أسباب منها حداثة التوجه ونقص تجربة القطاع الجمعي في الميدان، وغياب عنصر التخطيط والعمل وفق تصور واستراتيجية محددة في الزمان والمكان تأخذ بعين الاعتبار الوسائل المتاحة والممكنة.
- ارتباط المهنية بالتمويل أساسا يشكل التهافت وراء طلب التحويل الانشغال الأول للجمعيات نظرا لضعف الإمكانيات المتاحة محليا أو وطنيا، وربما تجرأنا بالقول أن هناك غياب حتى في التفكير في المهنية طالما أن الهم الوحيد هو إيجاد التمويل وتشجيع المشاريع دون التفكير في دعم القدرة المؤسساتية للجمعية التي ستتحمل مسؤولية تسيير وإنجاز هذه المشاريع في أحسن الظروف.
- طبيعة العلاقة بين المداومين والمسؤولين : في غياب قوانين تنظيمية تتسم هذه العلاقة، في غالبية الأحيان، بعدم الوضوح وبالتصرفات اللامسؤولة. ويرتبط ذلك بشكل وثيق بعدم

التشبت بالأخلاقيات الجموعية وعدم النضج في التفكير والإحساس بالمسؤولية، ولا أدل على ذلك أكثر من هذا النزر القليل من الأمثلة :

- أعضاء متطوعون في المكتب المسير يريدون أن يصبحوا مداومين في الجموعية.
- هناك من يتحدث عن ضرورة إعطاء بعض التعويضات لفائدة أعضاء المكتب المسي.
- علاقات القرابة والمحسوية في تعيين المداومين.
- الاعتماد على العلاقات الشخصية والمصالح المتبادلة في القيام ببعض الأنشطة.
- كل عضو على حدة يحاول، قدر المستطاع، أن يظهر للمداوم أنه رب العمل.
- المداوم يسير الجموعية ويتخذ قرارات من اختصاص المكتب المسير دون الاستشارة مع هذا الأخير. واللائحة طويلة....

بالإضافة إلى ذلك يجب أن لا ننسى ظهور الموجة الجديدة من الخبراء والأخصائيين المحليين ودورها في زيادة تعقيد المشكلة و الحيلولة دون قيام عمل جمعوي مهني فعلي و حقيقي تندمج فيه التطوعية بالمهنية في إطار مؤسساتي تنظيمي واضح.

- غياب دعم ومساعدة المحيط الخارجي للجموعية : يشكل دعم المحيط الخارجي للجموعية أهم وأول الشروط لتهيئ ظروف ملائمة لتطوير مهنية حقيقية. لكن في غياب ذلك يبقى العبء ثقيلًا على الجمعيات وحدها لتخطي العوائق في الوقت الذي يثقل كاهلها بالعديد من المسؤوليات. ويمكن أن نكتفي بذكر ثلاث تجليات لغياب دعم المحيط الخارجي للجموعية.

- فراغ من الناحية القانونية : لا يمكن تطوير القطاع في إطار نظرة قانونية كلاسيكية للعمل الجموعي، خصوصا فيما يتعلق بخلق الموارد الذاتية للجموعية وإعطاء الوسائل اللازمة لتطوير القدرة المؤسساتية. مقر العمل، الإعفاء الضريبي، الحق في تنظيم حملات الجمع التبرعات... الخ، على سبيل المثال لا الحصر، إذا استثنينا الجمعيات المهنية أو بعض الجمعيات التي تخدم مصالح أعضائها، والتي لها قوانين خاصة، تبقى كل الجمعيات الأخرى ذات منفعة عامة.

- ضعف دعم المصالح التقنية : بغض النظر عن التحرك الآني وبعض الاستثناءات، يمكن تسجيل ضعف الدعم الفعلي للمصالح التقنية، خصوصا فيما يتعلق بالدعم التقني من أجل بلورة مشروع ما والقيام بالمتابعة التقنية. ففي الوقت الذي تنص فيه المذكرة التنظيمية لدور الشباب، على كون هاته المؤسسات يجب أن تلعب دورا رئيسيا في تنمية وتطوير أنشطة جمعيات الشباب، وعليه يجب أن تكون :

- مركزا للارشاد وتقديم المعلومات والمساعدات على اختلاف أشكالها.
- مكانا لتجمع جمعيات الشباب وميدانا لتخطيط وتطبيق برامجها وتبادل الأفكار فيما بينها، ومنطلقا لاشعاع أنشطتها.
- صلة وصل بين الجمعيات ومحيط المؤسسة.
- ملتقى لتعبئة جمعيات الشباب حول المشاريع الوطنية والاقتصادية والاجتماعية،

فانه من المفترض أن تكون هذه الدور مكانا طبيعيا لنشاط الجمعيات وميدانا لتنفيذ برامجها الثقافية في اطار من المسؤولية واحترام القوانين، لذا فمن أجل الوقوف على مدى فعالية دار الشباب في تأطير الجمعيات بمنطقة الجنوب الشرقي، قمنا بإجراء مقابلة مع مدير إحدى دور الشباب بالمنطقة، فتوصلنا من خلالها الى صورة معكوسة تماما لما قرأناه في القوانين الرسمية السالفة الذكر، فقد أكد لنا المسؤول أن هناك قطيعة شبه تامة بين الجمعيات والمؤسسة والسبب طبعا يعود الى تواضع امكانيات الأخيرة بشكل يسمح لها بتوفير التأطير اللازم للفاعلين الجمعويين، بحيث لا يتجاوز عدد أطرها واحدا ومقرها عبارة عن بناية مهترئة وضيقة كما أن ميزانيتها هزيلة ولا تسمح باقتناء التجهيزات اللازمة لاحتضان الأنشطة المتنوعة. وقد سبق لباحثين مغاربة أن نبهوا إلى الاختلالات التي تشوب مؤسسات دور الشباب من نقص في التجهيزات وضعف استمرارية أنشطتها الثقافية والترفيهية وعدم احترام مواقيت فتح النوادي، وهذه النقائص هي التي تجعل الشباب يهجرون هذه المؤسسات ويفضلون عليها فضاءات ترفيهية أخرى خاصة المقاهي ومراكز الانترنت⁴⁵. كما تعاني مؤسسات دور الشباب بالمغرب على العموم، من نقص كبير في الموارد البشرية المفترض فيها السهر على تنشيط المؤسسة وتأطير روادها من أطفال وشباب ونساء. ويتجلى هذا النقص على المستوى الكمي، من حيث ضعف عدد المسؤولين والأطر الإدارية والتربوية التابعة للوزارة الوصية، كما يتجلى على المستوى الكيفي من حيث قلة أو حتى غياب الكفاءات التي من شأنها توجيه وتأطير رواد المؤسسة⁴⁶.

- تعامل مؤسسات التمويل مع مشكل المهنية : بالرغم من اعتبارها للقدرة المؤسساتية كأهم شرط لقبول تمويل أي مشروع، فعلى مستوى الدعم التقني والمادي لا تعطي

⁴⁵ نوال فهمي، دور الشباب في المغرب، مدخل سوسيولوجي حول هشاشة البنية والوظائف، سلسلة القراءة المواطنة عدد 11 دجنبر 2020، منشورات حلقة الفكر المغربي، الطبعة الأولى، 2020، ص 20.

⁴⁶ المرجع نفسه، ص 22.

مؤسسات التمويل الأهمية الكافية لهذا المشكل : وتفضل التعامل مع جمعيات تتوفر فيها الشروط المطلوبة.

- العلاقة بين الجمعيات تتسم بالصراع و المنافسة : في غياب تنسيق محكم وتصور واضح للشراكة والعمل الجماعي، اللهم إذا استثنينا عددا قليلا من الجمعيات التي تعمل قدر المستطاع على دعم القطاع الجمعوي عن طريق تنظيم لقاءات تكوينية ودورات تدريبية من أجل الاستفادة ونقل التجربة؛ وقد ساهمت هذه الجمعيات عن طريق هذه الأنشطة في تمكين عدد من الجمعيات من تخطي بعض العقبات.

إذا استثنينا هذه التجارب، التي تبقى قليلة مقارنة مع حجم المشكل. يمكن تجسيد غياب الدعم الجمعوي - الجمعوي في وجود جمعيات قطعت مراحل مهمة في اتجاه إرساء المهنية في حين مازالت جمعيات أخرى تعاني من كل أنواع المشاكل.

وأمام هذا الوضع، يضطر مسيرو الجمعيات الى الارتجال في غياب التكوين اللازم، والى الاجتهاد الشخصي بدل الارشاد الذي يجثم في السطور ولا يرى النور كما جاء على لسان أحدهم. فبديهي اذن أن تطغى على أعمالهم الايديولوجيا والنظرة الذاتية للاشياء، وتغيب قيم الايمان بالاختلاف، والتخلص من الذاتية في الفعل لصالح المشاركة الجماعية ووضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

3 - العمل الجمعوي وثقل الحضور القبلي

من بين الإشكاليات التي تواجه الفاعلين في المجتمع المدني إشكالية مدى تفكك البنى التقليدية ومدى سريان التحديث على مستوى البنيات وأنماط الفعل. فعلى غرار جل مناطق المغرب وشمال افريقيا عموما، شكلت القبيلة نواة التنظيم الاجتماعي المحلي بمنطقة الجنوب الشرقي بصفة عامة وفي منطقة درعة تافيلالت على وجه التحديد، وهي تشير كمفهوم إلى فكرة التجمع والتدرج، حيث التجمع قائم على النسب المشترك للمجموعة⁴⁷.

فما يطرح منذ الستينات من انتهاء دور القبيلة السياسي الى جانب بقية الأنساق الثقافية والاجتماعية «التقليدية» والحث على ضرورة تطوير آليات المجتمعات الداخلية، لم تؤد الى اجلاء الصورة الحقيقية التي تتنافى غالبا وشعارات التحديث، بل لازالت النزاعات والتوترات بين «القبائل» أو «الطوائف» صامدة في وجه كل التعبيرات التي تسعى الى إلغائها أو إهمال دورها في قولبة النسق المحلي والبنية العامة للحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، بل وحتى

⁴⁷ محمد نجيب بوطالب، سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1،

يونيو 2002، ص 54.

الاقتصادية في معظم المناطق المغربية ان لم نقل في جل «الدول العربية»⁴⁸، وما فتئت الأنساق القبلية التقليدية تعرض أجهزة الضبط الاجتماعي والأمني المحليين الى تحديات خطيرة سرعان ما تحاول الالتفاف عليها من خلال تكتيكات التأجيل والإرجاء أو التهميش⁴⁹. إما تعبيرا عن عدم القدرة على حسمها أو إلغاء لأسباب وجودها أو تواطؤها معها، وكل هذا الخلل على مستوى الواقع يعث في الباحث قلقا معرفيا ومنهجيا لا يزول الا عبر إعادة تفكيك الواقع وتقليب أدوات تحليله والبحث في خباياه عن آليات حركته الفعالة.

ويلاحظ أن القبيلة تحاول في مواجهتها للنظام التحديثي الإنفلات من مراقبته في معظم المناطق المغربية التي واجهت البناء القبلي بداية من الخمسينات، ولذلك فقد سعت، اثر هذا التهديد؛ الى تحقيق ذاتها خارج الفضاءات المكانية التي حوصرت فيها، من خلال اعادة الظهور في المدن التي هاجر اليها القرويون، أو حتى محليا في بعض فصول البناء الاجتماعي⁵⁰. كما سعت الى تحقيق ذاتها خارج الفضاءات الرمزية والتنظيمية في مجالات وجودها التقليدي من خلال التستر داخل المجالات المدنية، ساعية الى التحكم في ادارة الصراعات المحلية، وقد اتخذت في معظم الأحيان من النشاطات السياسية حيزا للتعبير عن ذاتها، ولن نقوم هنا بالبحث أو تتبع آثار الحراك الاجتماعي المكاني والتنظيمي والطبقي داخل الفضاء التقليدي للهيكل القبلي، بل سنحاول قدر الإمكان، معرفة مدى استطاعة بقايا التحالفات القبلية بالجنوب الشرقي أن تستمر في التمثيل في ظل نظام اجتماعي تحكمه محددات الدولة الوطنية، وبمعنى آخر الى أي حد استطاعت إجراءات الدولة وهيكل التنظيمات المدنية التي تمكنت من اختراق المجال الجغرافي للقبيلة بعد الاستقلال، أن تنفذ الى تفكيك ركائز البناء القبلي وأن تحقق برامجها في الإدماج الوطني والتنمية الشاملة؟

فثمة واقع يتميز بازدواجية التقليدي والحداثي وتعايش العصري مع القديم، إلى المدى الذي يمكن القول فيه أن أية مقارنة سوسولوجية ينبغي أن تأخذ بمسألة جدلية التواصل والقطيعة⁵¹ في تحليل بنية المجتمع المغربي المعاصر. ولاشك في أن مجموعة من التغيرات عملت بالتدرج على تفكيك البنية القبلية وخلخلة البناء الاجتماعي التقليدي، وانتهى الأمر بإدخال المجتمع القبلي

48 د. محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 52.

49 د. محمد نجيب بوطالب، «سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي»، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص 22.

50 د. محمد نجيب بوطالب. المرجع نفسه، ص 23.

51 د. محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 24.

في المجتمع الوطني، خصوصا عبر عمليات بناء الدولة وتبني نظم التحديث والتنمية التي اتخذت أشكال سياسية واجتماعية واقتصادية، لكن، هذا التدخل التحديثي لم يستطع اجراء تغييرات على البنية القبلية وتفكيكها في كل المستويات وفي جميع المناطق، خصوصا في المستويين الثقافي والنفسي، ويمكن الاستدلال على هذا الاستمرار بالتفسيرات التالية :

- التعايش الحذر بين القبيلة والمخزن كمفهوم رمزي أكثر مما هو واقعي، يمثل الدولة والوطن.

- ربط التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الأوساط القبلية والقروية بتعثر مشاريع التنمية فيها.

- ضعف الاندماج الوطني وتنامي التهميش الاجتماعي والجهوي مما يكرس الحفاظ على طابع الانكفاء في العلاقات ما بين المجموعات والجهات.

- عودة الوعي القبلي واستمراره في الظهور خفية أو علنية في مناسبات عدة مثل الانتخابات أو أثناء الشروع في تأسيس جمعية معينة. كما يبرز بشكل جلي في الصراعات الاجتماعية، أو اللحظات التطوعية والتضامنية.

- استمرار الانتساب القبلي لدى الفاعلين الجمعيين وقوة حضور القرابة الدموية أو « فضلا عن ضعف تدخل أطر المجتمع المدني أمام البنيات القبلية.

- اللجوء الى التاريخ القبلي بمحدداته العرفية والاجتماعية، بحثا عن الأمن والأمان وطلبا للاستقرار لمواجهة مظاهر الخوف والظلم والاحتياج.

- استمرار الانتماء القبلي في مناسبات مثل دوريات كرة القدم أو في الأعراس، حيث تظهر أشكال من النزعات الإثنومركزية.

وسواء تحدثنا عن القبيلة أو عن النزعة القبلية وهي نزعة يعبر عنها سلوك الفاعلين المرتبط بتغليب الولاء للمجموعة القبلية وللهوية القبلية⁵²، فان تنظيمات المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة لم تسلم من الحضور بدرجات متفاوتة لهذه النزعة ولهذه الايديولوجية القبلية كما يحلو للبعض أن يسميها، ورغم الاختلاف الطفيف في قوة الظهور والبزوغ القبلي بين أقاليم الجنوب الشرقي بحكم الهجرة الخارجية والداخلية على المنطقة، فان المنطقة لازالت تعرف حضورا قويا للنزعة القبلية في مختلف الميادين وفي جل المناسبات، وفي إطار المقابلات التي أجريناها مع الناشطين الجمعيين وعلى الفئة الشبابية، عبرت نسبة 75% تقريبا عن اعتقادها

⁵² د. محمد نجيب بوطالب، المرجع نفسه، ص 62.

باستمرارية النزعة القبلية وحضورها وتأثيرها على العمل الجماعي بالمنطقة، إلا أن آراءهم حول مظهرات هذه النزعة تعددت، وعموما فهذه تمحورت حول مسألتين أساسيتين :

* «القبيلة» تلعب دورا ايجابيا لأنها تقوي شوكة التضامن والاتحاد بين جميع أفراد القبيلة أو الدوار للالتفاف حول جمعيتهم التي تحمل في غالب الأحيان اسم الدوار أو الانتماء الجغرافي للقبيلة، وكما تكون في جل الحالات ذات توجه تنموي مما يسهل قبولها من لدن «الكبار» لأنها تعالج أمور «جادة ومهمة» تهم الشأن العام.

* كما تلعب القبيلة، في عيون المؤيدين دائما، دورا هاما في تجاوز الصعوبات التي يواجهها العمل الجماعي بالمنطقة مثل مشكل التمويل لأن احتضان الجمعية من طرف القبيلة يمنحها فرصة الحصول على دعم مادي ومعنوي من رجال القبيلة الساكنين من جهة والمهاجرين بالداخل والخارج من جهة ثانية، كما تعمل «النزعة القبلية» على توفير عناء البحث عن المقر لجمعية الدوار لأن القبيلة غالبا ما تتوفر على «أملك عقارية» يتم وضعها رهن إشارة الجمعية للقيام بأنشطتها واجتماعاتها طالما اندرجت هذه الأنشطة في نطاق «المقبول» اجتماعيا. وتزداد مصداقية الجمعية حين يرغب بعض رموز القبيلة كالأعيان وأرباب الأسر التي تتمتع بنوع من «الوجاهة» في إشراك الشباب في بعض المناسبات العامة، من أجل الاستعانة بهم كلما دعت الضرورة لقراءة بعض الوثائق أو الأوراق أو ارشادهم الى مصلحة معينة، لكن ذلك لا يعني تفويضا مطلقا لصلاحيات أولئك الأعيان لشباب الجمعية، فثمة أمور «كبرى» لا يتم اشراك الشباب في تديرها لأنها تخص ذوي الحكمة والبصيرة، وهذه مميزات لا تتوفر عليها الشباب في نظرهم. وهؤلاء عبروا لنا عن أسفهم لاستمرار هذا النوع من النزعة القبلية التي، حسب رأيهم، تقف حجر عثرة أمام نجاح أي مشروع تنموي بالمنطقة، لأن القبيلة في نظرهم لا تترك أدنى مجال للاختلاف والمنافسة الشريفة وفتح آفاق الانخراط وتبادل التجارب مع أطراف أخرى أو أناس ذوي انتماءات قبلية أو جهوية أخرى، ويعطي أحدهم مثلا يمكن أن يوضح بشكل جلي استمرارية القبلية رغم شعارات الحداثة التي ترفعها جميع الفعاليات في المجتمع، فإحدى الجمعيات « تفككت وانتهت» بعد شهر من تأسيسها بسبب الصراعات القبلية ورفض إحدى العشائر قبول منح «دار القبيلة» للجمعية لأن رئيسها ينتمي الى عشيرة اخرى، لذلك يرى أن الجمعية التي لا تستطيع مسايرة العرف القبلي رغم تسطيرها للقانون على الأوراق لن يكون بمقدورها العيش طويلا، لأن مسيري القبيلة يرون في العمل الجماعي في هذه الحالة منافسا يطمح الى تدمير ثوابت القبيلة ويزيل مكان السلطة من «الأقوياء

في القبيلة» لصالح شباب معطل تخرج من الجامعة ولا يتقن في « الحياة » شيئاً، أو لصالح شخص يسعى لتحقيق مصالح ذاتية نفعية وسياسية حزبية ضيقة.

وعموماً، فإن القبيلة، سواء في وجودها الفعلي أو في كيانها الرمزي في الذاكرة المحلية، لازالت تشكل معطى من معطيات المشهد الاجتماعي، التي لا مناص لتنظيمات المجتمع المدني بصفة عامة، وجمعيات الشباب بصفة خاصة من التعايش معها. وهنا، يرى أحد المبحوثين أن هناك خيارين أمام الفاعل الجمعي في التعامل مع «القبيلة» : فإذا تم تسيير العمل الجمعي تسييراً يأخذ بعين الاعتبار قيم الاتحاد والتضامن والتضحية كقيم مميزة للمجتمعات القبلية المحلية، فيمكن للجمعيات الاندماج في النسيج الاجتماعي المحلي وكسب دعم الساكنة وانخراطها. أما إذا اشتغلت هذه التنظيمات كأجسام غريبة عن المجال القبلي، فلن تكون النتيجة سوى مزيد من الصراعات والنزاعات التي ستؤجل العملية التنموية إلى أجل غير مسمى، رغم حاجة السكان الملحة إليها وفي أقرب الآجال».

4 - الشباب وإشكالية تسيير العمل الجمعي

سبق لعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو *Pierre Bourdieu* أن أجاب عن سؤال حول ما معنى علم الاجتماع ؟ فقال : «السوسيولوجيا كما أفهمها تتمثل في تحويل مشكلات ميتافيزيقية إلى مشكلات قابلة لأن تعالج معالجة علمية، وبالتالي سياسية»⁵³. فرغم اتفاقنا على كون الجمعيات تعمل خارج نطاق مؤسسات الدولة، وتحاول الوصول الى تحقيق ما عجزت الحكومات المتوالية على تحقيقه من مشاريع ومصالح، فإن ذلك لا يؤكد دوماً براءة العمل الجمعي من تهمة ممارسة السياسة ضمناً أو تصريحاً، بل يصل التحليل الى حد اعتبار المجتمع المدني الممثل في الجمعيات محلياً والمجتمع السياسي مجرد ترجمتين للجملة نفسها، وان ثلاثية السلطة والمال والشهرة التي كانت تعبدها الأحزاب السياسية، هي نفسها الثلاثية المحركة للعاملين داخل الإطارات الجموعية، وتعتبر الإطارات الجموعية بالمنطقة مشكل تسيير العمل الجمعي أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الشباب ينفر من الأنشطة الجموعية، وهذا ما عبر عنه بالضبط رئيس إحدى الجمعيات الثقافية مؤكداً ان ضعف انخراط الشباب يعود بالأساس إلى أن الجمعية تخدم مرامي جماعة دينية او سياسية معروفة وطنياً، وفي نفس السياق يعرب ممثل جمعية الأوراش الدولية عن أسفه قائلاً بأن الجمعية تتهم بخدمة أطراف خارجية... إلى غير ذلك من الأمثلة التي تدعو إلى التساؤل حول مدى أحقية الجمعيات في التعاطي لما هو سياسي.

⁵³ Pierre Bourdieu, « Questions de sociologie », Editions de Minuit, 1980 p. 49.

ومن هذا المنطلق، يبدو أن الانتماء إلى الجمعيات لا تغذيه الرغبة في التعبير عن الرأي أو المشاركة السياسية الفعالة وإنما تحدده اعتبارات أخرى، ما دام الرأي السياسي يفقد مصداقيته وقدرته على التعبئة في لحظات الأزمة، الضيق والحاجة⁵⁴. خصوصا وإن البنيات السياسية التقليدية لم تعد تستجيب مطلقا لمشاغل الأجيال الجديدة، وأن التجربة، على حد قول أحد المبحوثين، تؤكد بالملحوس أن أحزابا استعملت المجتمع المدني لأغراض حزبية وأحيانا شخصية، وأنها تسعى إلى تطبيق برنامجها وتصورها للمجتمع، في حين أن المجتمع المدني، يفترض فيه أن يخدم هذا المجتمع في مجالات حيوية وأساسية بعيدة كل البعد عن الحساسيات السياسية والانتماءات الأيديولوجية. وفي الميدان أمثلة عديدة لجمعيات فشلت بسبب الخلافات الحزبية والرغبة في تجسيد صورة الزعيم⁵⁵ والزعامة الحزبية داخل الاطارات الجموعية مما يولد صراع الزعامات واختلال التوازنات ونقل الصراعات السياسية الضيقة إلى مجال المجتمع المدني وبالتالي تبيد وتفريق وشل الحركة الجموعية.

من هنا يمكن إجمال مشكل السياسة والعمل السياسي داخل العمل الجموعي في نقطتين أساسيتين : الأولى تتجلى في الرفض المباشر لكل ما هو سياسي من طرف الشباب لأن التاريخ والتجربة الحزبية لم تقدم أدنى شيء للفئة الشبابية الا مزيدا من البطالة والتهميش والفقر، بحيث أضحت مجال السياسة مجالا مخيفا⁵⁶ ولا يستحق المناقشة، بل قد يطال الرفض كل ما يحيل إلى هذه السياسة مثل الأخبار المتلفزة، ومن الأفضل، في رأي غالبية الشباب أن يظل المرء بعيدا عن حدوده، لأن اللعبة السياسية لعبة مدنسة لا تسعى سوى إلى خدمة مصالح شخصية ضيقة. أما النقطة الثانية التي تجعل الانتماء السياسي يؤثر سلبا على العمل الجموعي، فهي الثقل الحزبي أو الكليانية الحزبية بتعبير نور الدين الزاهي التي تجثم على الساحة الجموعية وتتنوع بتنوع الانتماءات الحزبية مما يقوي شوكة المنافسة غير الشريفة والاختلالات التي تزدهر مع غياب الجو الديمقراطي وعدم الاعتراف والايمان بمبدأ الاختلاف، و أضحت كل كلمة تخرج من فم الزعيم هي الحقيقة بذاتها، وكل إرادة تصدر عنه هي قانون الحزب⁵⁷ أو الجموعية.

وإذا تصفحنا الكتابات التي تناولت «مشكل السياسة» في المغرب منذ «ريمي لوفو» مروراً ب«بواتر بوري» ثم عبد الله حمودي وحتى الكتابات الأخيرة مع أمثال عبد الكبير الخطيبي ونور

54 د. المختار شفيق، مرجع سابق، ص 41.

55 نور الدين الزاهي، «بنية الحزب، بنية المجتمع: عن الزعامة» مجلة نواذ، العدد 8/، 9 يوليوز 2000، ص 147.

56 المختار شفيق، «الشباب والتغير الاجتماعي : السرة ، السياسة والدين»، المنار للنشر، 2002، ص 47.

57 موريس دو فيرجيه، «الأحزاب السياسية»، ترجمة عي مقلد وسعد عبد المحسن دار النهار، بيروت، 1977، ص 190.

الدين الزاهي، نجد فيها أن الزعامة أو ثنائية الشيخ والمريد ليست وليدة اليوم وليست الأحزاب السياسية هي التي نقلت التجربة «المأساوية» الى العمل الجمعي، بل النسق الثقافي والبنية المجتمعية التقليدية كانت تؤرخ وبشكل قوي، لهذا النوع من الكاريزماتية المؤطرة لمختلف الآليات المحركة للعلاقات الاجتماعية للأفراد المنتسبين الى الاطارات الجموعية، لأنهم كانوا أفرادا في المجتمع قبل أن يكونوا أعضاء جمعيين، بهذا الصدد، يقول ريمي لوفو R. Leveau : «لا يحضر الفرد بوصفه فردا، وانما باعتباره عضوا في أسرة وجماعة ممتدة بنسبة قليلة أو كثيرة تكون فيها العلاقات التضامنية بين الأفراد مسيطرة على كل أشكال العلاقات الأخرى. كما تتم عقلنة هذه الروابط ارتكازا على مرجعية نسق القرابة الواقعي أو المتخيل والتي لازالت لحد الآن احد مكونات العلاقات الاجتماعية...»⁵⁸ بمعنى أن النسق الثقافي يحمل في طياته شيئا من عدم الايمان بتبادل الاراء والعمل الجماعي على قدم المساواة، وهذا ما صرح به بعض المبحوثين من الشباب قائلا : «لدينا نفور من الأوامر يجعلنا لا نقبل أن يسيرنا احدا سواء منا أو من غيرنا ونرى هذا النوع من التسيير بمثابة انهزام وضعف في شخصيتنا...»

وللإشارة، فان نظرة شباب منطقة الجنوب الشرقي حول هذه المسألة تشوبها الحساسية المرتبطة بالتنافس الحزبي حول استقطاب الشباب إلى المدى الذي يجعل هؤلاء يربطون بين ظهور أي إطار جمعي بمبادرة فاعل سياسي معلنة أو ضمنية، وغالبا ما يكون مرشح القبيلة داخل مكتب الجمعية حتى يتسنى للجمعية أن تعمل في سلام وأن يكون صوتها مسموعا، إن «المرشح المنتخب» هو المالك الحقيقي لمفاتيح الآذان الصاغية في كافة أنحاء البلاد، بل ويصل الحد الى أن رئيس الجماعة القروية في أحيان كثيرة هو نفسه رئيس الجمعية المنضوية تحت لواء مجاله القبلي، في حين يبقى الشباب الذي كانت له المبادرة الأولى في التأسيس، ورغم رغبته القوية في العمل والعتاء، يبقى دوره الأساسي منحصر في كتابة بعض الاعلانات أو قراءة بعض الوثائق التي ليس بمقدور «الرئيس» قراءتها لأنه وببساطة لا يحسن القراءة ولا الكتابة !

ومجمل القول ان العمل الجمعي بالمنطقة لازال غير قادر على الحسم في علاقاته بالمجال السياسي، فتارة يتم وفق منطق التفاوض وتبادل المصالح وتارة أخرى وفق منطق الصراع، ويبقى الأمر المؤكد أن التعاطي للسياسة أو التقليل من المسافة الفاصلة بين السياسي والجمعي يرتبط اطرادا باتساع أو تقلص المسافة بين الشباب والعمل الجمعي، وتكون النتيجة أن 70% من الشباب يبرر عزوفه عن الانتماء الى الجمعيات بكونه يشكك في نوايا هذه الجمعيات

⁵⁸ R. Leveau, «le fellah marocain défenseur du trône», éditions Presses de la fondation Nationale des sciences politiques, Paris, 1985, p. 197.

و45% منهم يفسرون عدم رغبتهم في المشاركة في العمل الجماعي بالخوف مما هو سياسي، و لتفادي هذا العائق في نظرهم، على المجتمع المدني أن يضع نصب عينيه خدمة المواطنين في المجالات التي اختار الاشتغال فيها دون استحضار حسابات سياسية ضيقة، مع التذكير، أن الشباب لا يرفضون أن ينتمي الناشطون الجمعيون الى التنظيمات السياسية، لكن عليهم فقط ترك «اللباس السياسي» أثناء ارتداء «لباس الجمعية» حتى لا تغطي الايديولوجية الحزبية الانتخابوية والآنية على العمل الجماعي الذي يحتاج الى الاستقلالية التامة حتى يكون قادرا على الاستمرار والعطاء.

5 - الشباب والنظرة البرغماتية إلى الجمعيات

تنطلق فكرة تأسيس جمعية عموما من مجموعة من الدوافع والشروط يمكن اجمالها في ثلاثة رئيسية هي⁵⁹ :

- وجود مشاكل يعاني منها السكان الذين يراد تنظيمهم.
- وجود إرادة جماعية من أجل المساهمة في حل هذه المشاكل وذلك بحد أدنى من الوسائل.
- وجود نخبة قادرة على الاضطلاع بمهمة تأطير السكان وقيادة عملهم الجماعي لحل هذه المشاكل.

ولعل الملاحظة الميدانية دائما أثبتت أن أهداف تأسيس الجمعيات تختلف باختلاف الأمكنة والفئات العمرية والحاجات الملحة في عيون المؤسسين، لكن الملفت للانتباه في مجال الدراسة، هو طغيان النظرة النفعية الأداةية تجاه العمل الجماعي، لدى أوساط الشباب، كما لدى الكبار، فالجمعية بالنسبة لهم مرادفة لجلب منفعة عملية للبلاد، مثل مشروع للتشغيل أو لترميم السواقي أو تلقي مساعدات مالية من لدن منظمات خارجية، أوحى تنظيم دوريات في كرة القدم أو العدو الريفي متوجة بجوائز مادية نقدية غالبا، وماعدا ذلك من الأنشطة ذات الارتباط بنشر الحس الثقافي مثل الندوات والحملات التوعوية فغالبا ما لا تلقى إقبالا في الأوساط الشبابية ومن ورائها المحيط الاجتماعي. وما يزيد هذا الوضع سوءا هو تفشي البطالة بين المتعلمين والشباب الجامعي على الخصوص بشكل ينفر من العمل الثقافي الذي يظل مرتبطا في ذهن الإنسان المحلي بالمآل الغامض والفشل في الحياة لدى الشباب الذين استكملوا دراستهم ولم يعثروا على

⁵⁹ «تأسيس الجمعيات وتسيير شؤونها»، دليل جمعيات السكان العاملة في الأحياء، نونبر، 2000، ص 13.

عمل، كما يرتبط بالدراسة، التي يجذب الشباب حصرها في أسوار المؤسسة الدراسية ولا يرغبون جلبها إلى الوسط الاجتماعي.

ثم إن ارتباط بعض الجمعيات الثقافية بما هو سياسي، يزيد الهوة بينها وبين الشباب اتساعا خصوصا مع التراجع في ثقة الشباب بمجال السياسة من ناحية، وتوجه الدولة نحو التنمية الاقتصادية أكثر من التنية الثقافية من ناحية أخرى وهذا ما يلخصه أحد المبحوثين الذين لهم تجربة طويلة في الميدان، حين يقول : «بأن السياسي والثقافي نتائجه بعيدة المدى بالمقارنة مع الاقتصادي، وطريق الثقافي غير مأمونة العواقب لأن الدولة تركز على التشغيل وخلق الثروة، ناسية أو متجاهلة، أن لا تنمية بدون ثقافة.»

وتلقي فئة من الشباب بالمسؤولية على الجمعيات الثقافية على الخصوص من حيث عجزها عن تقديم عمل جمعي جاذب يستهدف الميول الثقافية للشباب بعيدا عن الإيديولوجيات بمختلف أشكالها، خصوصا مع غياب بنية تحتية من مؤسسات ومراكز ثقافية ونوادي من شأنها الرقي بالوضع «الثقافي» والمعرفي العلمي بالمنطقة.

وهذه الأسباب وغيرها تتحد لتعطينا واقعا لا يسمح بمقاومة العمل الجمعي ذي الصبغة الثقافية لعوامل التصحر الفكري، وقد كان من عواقب التركيز على التنمية الاقتصادية أن أصبحت الجمعية تؤسس من أجل البحث عن المنح أو الظفر بعلاقات خارجية من أجل الهجرة الى الخارج، فتصبح وسيلة لبقاء مآرب شخصية بدلا من خدمة المصالح العامة للمجتمع المحلي من جهة، ومن جهة ثانية، فان تكاثر الجمعيات التنموية حتى أصبح لكل دوار جمعياته الخاصة جعل العمل الجمعي التنموي «موضة» أكثر مما هو استجابة لمطلب جمعي، فما يهم هو أن يتم تأسيس الجمعية بغض النظر ان كانت تعمل أم لا، المهم أن هناك بناية تحمل شارة يراها المارة والزوار ولربما تكون وسيلة لاستجداء الهيآت الدولية، الحكومية أو غير الحكومية لتمديد المساعدة للسكان»، وبهذا الصدد يقول أحد المبحوثين : «ان الجمعية أصبحت اليد التي يتسول بها الدوار بعدما تراجعت الزوايا والمساجد في أداء هذا الدور.»

وعموما فالتراجع الذي يعرفه العمل الجمعي ذو التوجه الثقافي لصالح التنموي يعد وجهها من أوجه الأزمة العامة التي تعترى المجتمع المدني المحلي سواء من حيث التركيبة والبنية أو من حيث منطوق الاشتغال.

6 - العمل الجماعي وصراع الأجيال

في عام 2000، طُرِحَ موضوع الفروقات بين الأجيال على الساحة العامة، وذلك بسبب نشر الدراسة الأمريكية *Millennials Rising: The Next Great Generation* من تأليف نيل هاو وويليام ستراوس⁶⁰. تتناول هذه الدراسة الشاملة التي تتجاوز 400 صفحة الشباب المولودين عام 1982، والذين تخرجوا من المرحلة الثانوية في العام 2000. وقد أطلق هاو وستراوس عليهم اسم «جيل الألفية»، الشباب الذين ينتمون إلى الألفية الجديدة. بعد سنوات قليلة، أُطلق على الشباب المولودين بين عامي 1982 و2000 اسم «الجيل Y»، وهذا المصطلح كان بمثابة المؤشر على الفروقات المتزايدة بين الأجيال. وعلى الرغم من كون هذه الفروقات قد ظهرت أولاً في التعليم، حيث واجه المدرسون طلابًا يختلفون بشكل كبير عن أقرانهم من الأجيال السابقة. كما كان على فاعلي قطاع التعليم، أساتذة كانوا أم إداريين، التعامل مع ردود فعل هذا الجيل من الطلاب، والتي كانت تختلف أيضاً بناءً على الجيل الذي ينتمي إليه كل فاعل، على الرغم من ذلك فقد تحول النقاش إلى باقي السياقات المجتمعية مثل سياق العمل وغيره من السياقات، حيث أصبح حضور هذا الجيل مثار، نقاشات وأسئلة لدى الأجيال التي سبقته، حيث قد تتلاقى قيمهم وخصائصهم، ولكنها ما تلبث أن تثير صراعات. عندها، يصبح من الضروري أن يتعلم الجميع فهم بعضهم البعض والتكيف للعيش والعمل معاً بشكل أفضل. وإجمالاً فمجرد تواجد الجيل Y أظهر، بشكل أو بآخر، الفروقات والاختلافات، صغيرة كانت أم كبيرة، بين الأجيال⁶¹.

وفي سياق مجتمعاتنا العربية بصفة عامة، ومجتمعنا المغربي بصفة خاصة، لا ريب في أن التحولات التي مست الأسرة عامة والأسرة بمنطقة «الجنوب الشرقي» على الخصوص، قد أثرت على سلوكات الأفراد وعلى مواقفهم من قضايا متعددة بما فيها قضية العلاقات الأسرية والتنشئة الاجتماعية. هذه الأخيرة التي لم تعد تقتصر على الأسرة، والأب بنوعه البيولوجي أو الرمزي خاصة، بل أصبحت المدرسة والشارع وأماكن التسلية ووسائل الاتصال الجماهيري تلعب أيضاً دوراً مماثلاً بتقديمها نماذج سلوكية مخالفة للنموذج التربوي الذي تقدمه الأسرة⁶². وتنظيمات المجتمع المدني بأشكالها الحديثة، ما فتئت تلعب دوراً في المساهمة في هذه التحولات لا سيما في خلخلة القيم التقليدية المتمثلة في السلطة الرمزية للأب داخل الأسرة، وهذه الخلخلة ما كانت لتتم دون بروز صراعات بين الأجيال على مستويات مختلفة بما فيها مستوى النظرة إلى تنظيمات المجتمع

⁶⁰ José Garceau, La cohabitation des générations, Editions La Presse, 2012, p. 15.

⁶¹ Ibid.

⁶² عازدين الخطابي، «سوسيولوجيا التقليد والحداثة بالمجتمع المغربي»، منشورات عالم التربية، 2001، ص 52.

المدني باعتبارها تنظيمات غريبة بدأت تتسرب الى الجسد الاجتماعي المحلي، الملاحظة الميدانية للواقع المحلي واللقاءات مع مستجوبينا مكنتنا من استجلاء بعض خيوط «الصراع والاختلاف» في الآراء بين الآباء والأجيال الصاعدة من الشباب، والتي تعكس سريان «ايدولوجية السن» التي تحدث عنها الدكتور المختار شفيق في البنات الذهنية المحلية، فالآباء في نظر المبحوثين لازال يحكمهم منطلق الوصاية على الشباب وبالتالي فكل ما يمت بصلة بهؤلاء سمتهم القصور وعدم الرشد بما في ذلك جمعياتهم التي ينشطون فيها، وخير دليل على ذلك هو رفض الآباء الحضور في أنشطة هذه الجمعيات، خصوصا إذا كانت هذه الأنشطة ذات طبيعة ترفيهية مثل الأنشطة الرياضية أو بعض الأنشطة الثقافية التي تسعى إلى الاحتفاء بالفن والتراث المحليين، التي يعتبرها الكبار «غير نافعة» أو تسعى إلى إحياء عادات تمت «التوبة منها» حسب رأي أحد المستجوبين.

وفي اطار رفض الآباء «للعمل الجمعي الشبابي» أيضا، نذكر عدم رضى الجيل الماضي على العمل الجمعي التثقيفي المتجلي في بعض العروض والندوات التي تتناول مواضيع التربية الجنسية أو تنظيم النسل أو توعية الأزواج، لأنها مواضيع تخل بالحياء في نظر الآباء ولا تمت بصلة بأخلاق الدين والمنطقة معا، وأن تنظيم النسل مثلا في نظرهم يعتبر تدخلا في خلق الله، متذرعين بمقولات الرزق لتبرير موقفهم. كما يرفض الآباء اللقاء بالأبناء داخل مقر الجمعية حتى في الجمع العام مثلا أو الجمع التأسيسي لدواع مختلفة منها ما هو نفسي ومنها هو مرتبط بتقسيم العمل في القرية، حيث تعد الأمور المتعلقة بالفلاحة والحقول مثل صيانة السواقي وتدبير نظام السقي، «أمورا تهم الكبار»، في حين تعد الرياضة والفن ضمن شؤون الشباب. وهكذا فإذا كان الشباب يسعى الى عمل جمعي يختلط فيه التنموي بالثقافي، وتتناسل فيه المنافع المادية والرمزية، وتكون الجمعية بمثابة نافذة تساهم في فتح بوابة الانفتاح على الآخرين وعلى التجارب المحلية والدولية وتكسير البنى التقليدية القبلية الهشة للانطلاق صوب الجهوية والوطنية وبل حتى الكونية، فان الآباء لازالوا متشبثين بأنماط الفعل الجمعي المرتبط بالقيم المحلية، كما يحدث أن يخفي الصراع تجاذبا حول السلطة والمواقع، فالكبار في نظر المبحوثين ليسوا مستعدين بعد للتخلي عن مواقعهم متذرعين بالتجربة والحكمة التي يتمتعون بها ويفتقدها الشباب.

وخلاصة القول، فان العمل الجمعي وإن لقي قبولا من طرف الآباء، فإن هذا القبول مشروط بمنطق إعادة إنتاج القيم التقليدية باسم الأصالة والمحافظة، بينما يسعى في نظر الجيل الصاعد إلى إعادة النظر في مثل هذه القيم وينحو منحى التقدم والتغيير والحدثة⁶³؛ وهذا التناقض بين

⁶³ د. عز الدين الخطابي، مرجع سابق، ص 53.

النمطين لا يقتصر في النظرة الى العمل الجماعي فقط، بل يتجاوزها الى باقي مجالات الحياة اليومية، حيث تشتد وثيرة الصراع وتخف، ويكون التعايش اضطراريا وليس اختياريا بين الأجيال.

7 - وضعية المرأة: العنصر النسوي والعمل الجماعي

لاحظ كل من *Alain Vulbeau* و *Véronique Bordes* أنه عند دراسة طريقة عمل مجالس الشباب في فرنسا، أن الفتيان والفتيات لا يبدو أنهم يشاركون وينخرطون بنفس الطريقة. الفتيان يأتون كمجموعة، يبقون لفترة أطول، ويتجمعون حول اهتمامات مشتركة. ثلاثة أرباع الفتيان انخرطوا لأن أصدقاءهم من فريق كرة القدم ومن حيههم كانوا يشاركون. وبالتالي، إذا كان الجميع يفعل ذلك، فهم يفعلون أيضًا. أما الفتيات، فهن يأتين بدافع الرغبة في المشاركة. لا يحتجن إلى صديقة تدفعهن للمشاركة، لكن إذا شعرن بالعزلة، فإنهن ينفصلن بسرعة. «إذا كنا عدة أشخاص فهذا أفضل، ولكن حتى لو كنا بمفردنا، نأتي إلى المجلس المحلي، فهذا لا يزعجنا»⁶⁴. تبقى هذه السمات المتعلقة بانخراط الشباب مهمة لمشرفي المجالس، حيث إنها تساعد على أخذ جميع العوامل بعين الاعتبار لتسهيل مشاركة الجميع، بغض النظر عن الجنس. وأخيرًا، بمجرد تحديد كيفية تمكين الشباب من المشاركة، يمكن عندها البدء في تنفيذ العمل. في السياق المحلي لمجتمع الدراسة، لا تزال وضعية المرأة متدنية عن وضعية الرجل في جل ميادين الحياة، بسبب سريان أعراف الأسرة الأبوية التي تحابي الذكور على حساب الإناث، تلك وترسخ هذه الأعراف في نفوس المغاربة بمن فيهم النساء، ومن بين الأعراف؛ منع النساء من الخروج من المنزل إلا للضرورة التي يختلف تحديدها باختلاف الأشخاص والبيئات⁶⁵. فسيادة أعراف الأسرة الأبوية، وإن بوتيرة أقل، جعلت المرأة لا تستعيد من المزايا نفسها التي يستفيد منها الرجل، لكن ما جاء به الدين الإسلامي من حقوق لها حسن وضعها وإن على المستوى النظري على الرغم من تأثر بعض الفقهاء بالأعراف والتقاليد في أثناء معالجتهم مختلف الإشكالات التي تعانيها النساء⁶⁶. ورغم دخول المغرب إلى الحداثة، إلا أنه لا يزال يبقى النساء في موقع دوني. إذ تظل الهيمنة الذكورية سائدة، وتبقى النساء، اللواتي يشغلن حضورًا كبيرًا في عالم العمل، خاضعات لقيود أخلاقية جنسية قديمة، يتم الحفاظ عليها ببراعة لأغراض سياسية⁶⁷. قبل أي تفسير، من الضروري

64 Véronique Bordes et Alain Vulbeau, op.cit. p. 83.

65 ثريا أقصري، إشكالية خروج المرأة من البيت ودخولها العمل والمجال العام (المغرب أنموذجًا)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 109.

66 ثريا أقصري، المرجع نفسه، ص 110.

67 Wassila Tamzali, L'énigme du Maghreb, in: Le livre noir de la condition des femmes, (dir.) Christine Ockrent, Editions, XO, 2006, p. 409.

التذكير بالخصوصية المغاربية، وعمومًا خصوصية البلدان المسماة بالعربية-الإسلامية : من بين جميع مناطق العالم، هذه هي المنطقة الوحيدة التي لا تعترف رسميًا بالمساواة في الحقوق بين النساء والرجال. تونس تُمثل استثناءً منذ نصف قرن؛ فقانونها للأحوال الشخصية، الذي صدر عام 1956، هو حتى اليوم المثال الوحيد على القطيعة مع النظام المستمد من التقاليد المسماة بالإسلامية. أما الجزائر والمغرب فقد اعتمدا إصلاحات متواضعة في عامي 2004 و2005 دون المساس بالرموز البارزة التي تجسد دونية المرأة. إن دونية المرأة في المغرب العربي، بمستواها المرتفع مقارنةً بجميع مناطق العالم الأخرى وباستمراريتها، تثير تساؤلات تختبر ذكاءنا وصبرنا. فمع أن الاعتراف بالمساواة القانونية بين النساء والرجال غير مطبّق، وبعيد عن التطبيق، في مناطق عديدة من العالم، إلا أنه لم يعد موضع نزاع، إلا في بلداننا، حيث تشكل دونية المرأة جزءًا من خطاب المجتمعات عن نفسها وعن مكانتها في العالم⁶⁸.

إن هذا الوضع الاجتماعي للمرأة قمين بأن يولد الرغبة في امتلاك الحقيقة وسبر أغوار المسكوت عنه والسعي إلى تشخيص اشكالية ضعف حضور الشابة والمرأة عامة عن الحياة العامة بهاته المنطقة (جنوب شرق المغرب). إن هذا الضعف ظهر لنا منذ بداية البحث الميداني، حيث كان من الصعب لقاء نساء أو فتيات الا عبر وساطة قريبات أو إحدى الأستاذات أو الطالبات أو الفاعلات الجمعويات، ويزداد الأمر صعوبة حين يتعلق الأمر بنساء غير متمدرسات أو متزوجات. وتجدد الإشارة الى أنه ضمن العينة التي استجوبناها، لم نعثر الا على 3 فتيات منخرطات في جمعيات، و4 سبق لهن ان زرن إحداها، بينما 28 من المستجوبات لم يسبق لهن أن ولجن إحدى مقرات الجمعيات أو أي دار شباب.

وحول هذه الوضعية التي تزكي فعلا افتراضنا منذ بداية هذا البحث، ألا وهو الغياب الشبه التام للعنصر النسوي، أضحى همنا الأساسي أثناء المقابلات هو البحث عن مكامن واسباب هذا الغياب، هل المرأة وحدها المسؤولة ؟ أم ثمة عوامل أخرى ؟ وهل يوجد فرق بين المتعلمة وغير المتعلمة في الانخراط في العمل الجمعوي ؟ كلها أسئلة تم طرحها بطريقة أو بأخرى وتلقينا أجوبة وفق صيغ متعددة ومختلفة، لكن يبقى الأمر المؤكد منه، أن جل المبحوثات يتفقن على كون العقلية السائدة في المنطقة لم تنضج بعد لتقبل مشاركة المرأة في تدبير الشأن العام، كما أن نسبة 95،92% يفضلن العمل في جمعيات تسيورها نساء، أو يسيرها رجال من الأقارب أو معارف أحد الأقارب.

⁶⁸ Op.cit., p. 412.

وفي تحليلنا لأهم العوائق التي تقف في وجه مشاركة العنصر النسوي في العمل الجماعي، استنتجنا أنه يصعب الفصل فيها بين ما يرتبط بالتقاليد وما يرتبط بالعلاقة بين الجنسين، فهي تشكل أجزاء ضمن نسق كلي، والنتيجة واحدة هي أن الموقع الاجتماعي الدوني للمرأة يحول دون مشاركتها الفعالة، فالمرأة في عيون غالبية الرجال هي رائدة الانكفاء على الذات والتمسك بالتقاليد، وهي المتشبهة بدونيتها، وبمعنى آخر، فهي تمثل أقصى درجات التماهي بالمتسلط⁶⁹ من خلال ما تعانيه من استلاب، وتوجهها الوجودي تتحكم فيه وسائل السيطرة الخرافية على المصير، فالمرأة بالمنطقة لازالت تعيش حالة من حالات التجاذب الوجداني *ambivalence* بين التبعية والطفلية، فهي تابعة لا حرية لها ولا ارادة ولا كيان، حتى في الأسر ذات مستوى ثقافي لا بأس به، فهي تبقى ملكية الأسرة منذ أن تولد وحتى تموت بتعبير مصطفى حجازي حيث تنتقل من الأب أولاً الى الأخ، وبعد ذلك الى الزوج، مكانتها في أن تكون ما أريد لها ليس الا، وعلى العكس من ذلك، تجد صورة المرأة المرجح (خصوصاً الأم) التي يقف منها الزوج والأبناء موقفاً طفلياً انكالياً. ليس أكثر مثلثة *idéalisation* وتبخيساً *Dépréciation* للمرأة على المستوى الاجتماعي، من مكانتها في لا وعي الرجل المقهور، اسقاط العيب والعار، والضعف على المرأة اجتماعياً، يقابله اسقاط نقص الخضاء *Castration* وخجله على مستوى اللاوعي، المرأة أداة المجتمع، وخصوصاً المتسلط، هي في الوقت نفسه، أداة الرغبات اللاواعية، وليس بمقدورها الاعتراف بوجودها ككائن حر مستقل، وتعمل المرأة بكيفية لا واعية على انتاج واعداد انتاج وتأبيد استعبادها والهيمنة عليها⁷⁰.

ومما لا شك فيه أيضاً، أن وضعية التبعية التي تقسم العلاقات داخل المجتمع التقليدي (علاقة الآباء بالأبناء، الكبار بالصغار، الرؤساء بالمرؤوسين...الخ) تتجلى بشكل أوضح على مستوى علاقة الرجل بالمرأة حيث تضي التراتبية الجنسية المشروعية على هيمنة الذكور وتكريس دونية المرأة وخضوعها للرجل. وعادة ما تقرر هاته الدونية بصفتين اثنتين وهما: الهشاشة البدنية و«القصور الفكري للمرأة»⁷¹، والنتيجة بطبيعة الحال هي تقوية العلاقات التراتبية والتمييزية، خصوصاً وأن المرأة في ظل هاته الوضعية خاضعة اقتصادياً وقانونياً للرجل الذي يعتبر رب الأسرة. ويشير *André Demeerseman* بصدد وضعية المرأة داخل الأسرة التقليدية قائلاً: «على أن ما يميز الأسرة التقليدية، هو تطبيقها للمبدأ القائل بدونية المرأة، فقد كان الأب وهو الذي يمثل نسب المجموعة

69 د. مصطفى حجازي، «التخلف الاجتماعي: مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور»، المركز الثقافي العربي، 2001، ص 199.

70 عبد الجليل بن محمد الأزدي، «ببير بورديو، الفتى المتعدد والمضياف»، دار الملتقى، 2009، ص 95.

71 عز الدين الخطابي، «سوسيولوجية التقليد والحداثة بالمجتمع المغربي»، منشورات عالم التربية، ص 54.

العائلية، مقتنعا كل الافتناع بالميز الجنسي، فهو المحافظ على العادات التي تكرس احتجاب المرأة والداعي الى ضرورة احترام القواعد الصارمة للأسرة التي ينتمي إليها»⁷². وهذا الوضع غير المتكافئ الذي يسيطر عليه «الاحتقار» الرجولي والنفي التام واللاواعي لأنوثتها ولوجودها يعبر عنه القول الشائع: «شاور مراتك ولا تعمل بريها» بمعنى: شاور زوجتك ولا تأخذ برأيها⁷³.

وخلاصة القول، ان المرأة في الجنوب الشرقي المغربي لم تستطع تجاوز «الحدود» التي سطرها التقاليد ومنها الرجل، وليس بمقدورها بعد أن تسجل حضورها في الحياة العامة والشأن المحلي عامة والعمل الجمعي خاصة، فهي لازالت من جهة تقاوم ضد الفقر والجهل والامية. وحتى المبادرات الهادفة إلى تشجيع انخراطها في العمل الجمعي، فإن انخراطهن ينحصر في بعض التنظيمات الجموعية النفعية مثل جمعيات محاربة الأمية وجمعيات التكوين في مهن الصناعة التقليدية من خياطة وطبخ وغيرها، أما العمل الجمعي الثقافي أو الحقوقي، فيسجل ضعف المشاركة فيه إن لم نقل انعدامها.

خلاصة

إن مقارنة علاقة الشباب بالعمل الجمعي تكتسي أهمية من حيث أنها تعطي صورة عن مدى انخراط القوى الحية للمجتمع في سيرورة تطوره، لذلك فهي تتطلب تعبئة أطر نظرية من مجالات معرفية مختلفة من سوسولوجيا الشباب وسوسولوجيا الفعل والتنظيمات وغيرها من ناحية، كما تتطلب أدوات منهجية تمكن من ملامسة الواقع الاجتماعي المحلي واستكناه الرؤية السائدة لدى الشباب في علاقتهم بفئات المجتمع المختلفة وتنظيمات المجتمع المدني من ناحية أخرى. وليس هدفنا هنا تقديم خبرة للمسؤولين عن سياسات الشباب والفاعلين في المجتمع المدني، بل المقصود تسليط شيء من الضوء على موضوع العلاقة بين الفئة الشابة وتنظيمات المجتمع المدني عبر إثارة الإشكالات الأساسية التي تنطوي عليها هذه العلاقة والتي تحيل إلى مجموعة من العوائق التي تحول دون انخراط الشباب في عمل جمعي داعم للتنمية بمختلف أبعادها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، مما يعكس التوجه السائد لدى هؤلاء الشباب نحو القضايا التي تهم حياتهم ومحيطهم وبالتالي شأنهم المحلي بصفة عامة، علما أن التجارب العالمية في مجال تدبير الشأن المحلي غالبا ما تؤكد على تعبئة القوى الحية للمجتمعات لأن

72 André Demeerseman, La Famille Tunisienne et Les Temps Nouveaux, Maison Tunisienne De L'édition 1972, p. 212.

73 عز الدين الخطابي، مرجع سابق، ص 55.

السكان المحلية هي التي تعيش المشاكل التي ينبغي البحث عن حلول لها من داخل الفضاء المحلي خاصة عبر تأسيس جمعيات للأحياء بهدف صيانة الواقع والنهوض به، هذا الواقع الذي يمس أولا وأخيرا أفراد المنطقة المعنية. لذلك نعتبر أن منطقة الجنوب الشرقي المغربي، على غرار باقي مناطق المغرب الكبير، في حاجة ماسة إلى شبابها للنهوض بالتنمية المحلية معتمدة على المؤهلات المحلية وفي تجسيد للثقافة المحلية التي ينبغي أن ترقى بالقيم النبيلة وتنمي المبادرة الذاتية و الغيرة والإحساس بالمسؤولية، وذلك رهين ببناء مجتمع مدني قوي جاذب للشباب ومحفز لهم على المبادرة بتأسيس جمعيات محلية تنطلق من رغبة السكان المحليين في إيجاد حلول للمشاكل التي تتخطى فيها المنطقة جراء تضافر عوامل العوز والإقصاء والتهميش التي تدفع المنطقة تكلفتها غالية في هجرة شبابها وضياع مواردها.

بيبلوغرافيا

- الأزدي عبد الجليل بن محمد، «بيير بورديو ، الفتى المتعدد والمضياف»، دار الملتقى، 2009.
- أقصري ثريا، إشكالية خروج المرأة من البيت ودخولها العمل والمجال العام (المغرب أنموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- بشارة عزمي، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1998.
- بناني عبد العزيز، المنظمات غير الحكومية بين التطوعية والفعالية والديموقراطية، العمل الجمعي بالمغرب: عناصر التشخيص، منشورات الفضاء الجمعي، الرباط، 1998.
- بوخريص فوزي، مدخل إلى سوسولوجيا الجمعيات، افريقيا الشرق، 2013.
- بوطالب محمد نجيب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
- بوطالب محمد نجيب، سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يونيو 2002.
- حجازي مصطفى، «التخلف الاجتماعي : مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور» المركز الثقافي العربي، 2001.
- الخطابي عزالدين، «سوسولوجيا التقليد والحداثة بالمجتمع المغربي»، منشورات عالم التربية، 2001.
- الداودي عبد الرزاق، «حول موضوع المجتمع المدني بالمغرب» مجلة آفاق عدد 4/3.

- موريس دو فيرجيه «الأحزاب السياسية»، ترجمة عي مقلد وسعد عبد المحسن دار النهار، بيروت، 1977.
- الزاهي نور الدين، «بنية الحزب، بنية المجتمع عن الزعامة»، مجلة نوافذ العدد 9/8 يوليو 2000
- عبد اللطيف كمال : «مفهوم المجتمع المدني» آفاق عدد 4/3.
- عروسي سهيل، المجتمع المدني والولة، دراسة في بنية ودلالة المجتمع المدني والدولة وعلاقتها بالديموقراطية، دار الفكر، دمشق، 2008.
- فهمي نوال، دور الشباب في المغرب، مدخل سوسولوجي حول هشاشة البنية والوظائف، سلسلة القراءة المواطنة عدد 11 دجنبر 2020، منشورات حلقة الفكر المغربي، الطبعة الأولى، 2020.
- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة، مارس 2012
- المنتدى الحضري : برنامج التدبير الحضري «دليل جمعيات السكان العاملة في الأحياء» إعداد وتنسيق : محمد عامر، محمد الصوافي، منشورات عكاظ، 2000.
- Alpe Yves et al., Lexique de Sociologie, éditions Dalloz, 2005.
- Association nationale des conseils d'enfants et de jeunes.
- Badie Bertrand, Sociologie politique, PUF, 1979.
- Bordes Véronique, Alain Vubleau, L'alternative jeunesse, éditions de l'Atelier, Paris, 2004.
- Boudon Raymond, Philippe Besnard, Mohamed Cherkaoui, Bernard-Pierre Lécuyer, Dictionnaire de la Sociologie, Larousse.
- Bourdieu Pierre, «Questions de sociologie», Editions de Minuit, 1980
- Chadli El Mostafa, La société civile ou la quête de l'association citoyenne, Publications de la faculté des Lettres et des sciences Humaines, Rabat, 2001.
- Christian Dollo, Jean-Renaud Lamber, Sandrine Paray.
- Corroy Laurence (dir.), Les jeunes et les médias : Les raisons du succès, Vuibert, 2008, Paris.
- de Ridder Guido, Turbulents et faiseurs de bien, le génie associative de jeunes musulmans, in: émergences culturelles et jeunesses populaire, (dir.) Manuel Boucher et Alain Vulbeau, L'Harmattan, 2003.

- Demeerseman André, La Famille Tunisienne et Les Temps Nouveaux, Maison Tunisienne De L'édition 1972.
- Dollo Christian, Jean-Renaud Lambert, Sandrine Parayre, Lexique de Sociologie, Editions Dalloz, 2020.
- Dubet François, Le jeunesse n'est-elle qu'un mot ? , in : La jeunesse n'est plus ce qu'elle était, Sous la direction de Jaques Hamel Catherine Pugeault- Cicchelli, Olivier Galland et Vincenzo Cicchelli, Presses Universitaires de Rennes, 2010
- Galland Olivier, Sociologie de la jeunesse, Armand Colin, Paris 2007.
- Garceau José, La cohabitation des générations, Editions La Presse, 2012.
- Ikken Aissa, Les organisations de jeunesse au Maroc, Editions Al Asas, 1997.
- Leveau Remy, «le fellah marocain défenseur du trône» éditions Presses de la fondation Nationale des sciences politiques. Paris 1985.
- Montoussé Marc, Renouard Gilles, 100 fiches pour comprendre la sociologie, Bréal, 2006.
- Tamzali Wassila, L'énigme du Maghreb, in: Le livre noir de la condition des femmes ,(dir.) Christine Ockrent, Editions, XO, 2006.
<https://www.theguardian.com/society/2023/jan/01/social-media-triggers-children-to-dislike-their-own-bodies-says-study>.

سياسات الدولة إزاء الشباب في ظل أهداف التنمية المستدامة : دراسة حالة ليبيا

محمود الكاديكي

أستاذ العلوم السياسية جامعة بنغازي

تقديم

هدفت الورقة إلى توضيح مدى فعالية الأنشطة والبرامج المتخذة من قبل الدولة الليبية لتمكين الشباب، كما هدفت إلى توضيح أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالشباب، ومعرفة الأوضاع الاقتصادية والديمقراطية والسياسية للشباب الليبي ومعرفة واقع الشباب في ليبيا في ظل أهداف التنمية المستدامة 2030، تعد التنمية المستدامة في مفهومها البسيط تعني تزويد الفرد بالخبرات، والمعارف والاتجاهات الضرورية، وكذلك تعويده على عادات مفيدة، كما أن المعارف والخبرات وحدها لا تكفي، فلا بد من أن يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد، وخصوصا غير المتجددة وحسن توظيف الدخل، والتفكير في الآخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الأجيال التالية.

ليبيا من الدول المصادقة على أهداف التنمية المستدامة 2030 م، ومن خلال هذه الدراسة نحاول معرفة النظرة الشاملة عند إعداد الحكومات الليبية للاستراتيجيات التنمية المستدامة، مما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية بمفهومها الشامل.

تعد سياسات الدول تجاه الشباب أحد المحاور الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة في أجندها لعام 2030 م والمصادق عليها من قبل دول العالم سنة 2015 م، وتعتبر شريحة الشباب في ليبيا نسبة كبيرة من السكان ما يجعلهم عاملا محوريا في تحقيق التنمية وبناء المستقبل المستدام، ومع ذلك فإن الحكومات في ليبيا تواجه تحديات عديدة في رسم سياسات تمكنها من الاستفادة من الشباب ويرجع ذلك إلى الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي تشهدها البلاد.

سوف نقوم من خلال هذه الورقة بطرح نحاول من خلاله التطرق إلى السياسات الحالية التي تتبعها الحكومات في ليبيا إزاء تمكين الشباب للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 م.

مراجعة أدبيات الدراسة

دراسة بعنوان «الرؤية المستقبلية للشباب الليبي : دراسة أنثروبولوجية على بعض طلاب جامعة عمر المختار»¹ وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة توقعات الشباب للمستقبل حتى عام 2040 م، وتحديد وجهة نظرهم بخصوص المستقبل القريب ومتوسط المدى وإلقاء الضوء على نقاط التحول الرئيسية في حياتهم على مستوى الفرد والجماعة، كذلك معرفة القيم التي تنعكس في طموحات الشباب في جداولهم الاجتماعية المستقبلية وتوضيح أثر مظاهر التغيير الآن بمنطقة البحث على رؤيتهم المستقبلية واستشراف رؤى الشباب المستقبلية لبعض جوانب البيئة الأيكولوجية والاجتماعية والثقافية.

وتوصلت الدراسة إلى أن ظروف التغيير الاجتماعي والثقافي التي يمر بها مجتمع البحث الآن وآثار العولمة والانفتاح السياسي والاقتصادي على المجتمع الخارجي ساهمت في تشكيل توقعاتهم سواء على المستوي المحلي أو العربي أو العالمي، كما أن تأثير الشباب في مجتمع البحث بالنظام السياسي السابق (الجماهيري) سواء من الجوانب الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية لذا كانت المقارنات بين الأوضاع الراهنة والتوقعات المستقبلية تدور في هذا الإطار.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية لكونها درست جانب مستقبلي بمعنى كيف ينظر الشباب إلى المستقبل، بينما دراستنا الحالية تهدف إلى دراسة السياسات الحكومية المتخذة إزاء الشباب في ظل أهداف التنمية المستدامة المصادق عليها من قبل البرلمان في سنة 2015 م.

دراسة بعنوان : «دور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة في مصر»² وهدفت هذه الدراسة إلى قياس دور الشباب المصري في تحقيق التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية من خلال البحث عن العديد من الدراسات التي تمت خلال السنوات الماضية، وتوصلت الدراسة إلى أن عملية التنمية المستدامة ومن أهمها توفير فرص عمل لائقة، والمحافظة على الموارد الطبيعية وتنمية الاقتصاد، كما أن دور الشباب في مصر كان إيجابيا ومعنويا احصائيا، وذلك مع تزايد الاهتمام به يكون له التأثير الإيجابي على التنمية المستدامة، إضافة إلى وجود أثر سالب

¹ يحي مرسى عيد، الرؤية المستقبلية للشباب الليبي : دراسة أنثروبولوجية على بعض طلاب جامعة عمر المختار، جامعة حلوان : كلية الآداب قسم الاجتماع، 2011.

² عمرو عبدالمجيد ومحمد عبدالمحسن، دور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، العدد 4 (أكتوبر، 2022)

لمعدل التضخم على التنمية المستدامة ولكنه غير معنوي وهذا ما يدل على الارتفاع لمعدل التضخم في الاقتصاد المصري.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في اختلاف مجتمع البحث أولاً واختلاف المكان الذي أُقيمت فيه الدراسة التي تستهدف الدولة المصرية وشبابها في السن من 15-24 فقط.

دراسة بعنوان «بعض معوقات التنمية في المجتمع الليبي : بحث ميداني بمنطقة وادي الشاطئ»³ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات التنمية في المجتمع الليبي والكشف عن المشكلات التي تواجهها منطقة وادي الشاطئ وعلاقتها بالتنمية، وتوصلت الدراسة إلى أن العوائق الاجتماعية التي تعيق التنمية في منطقة وادي الشاطئ تمثلت في التعصب القبلي والصراعات القبلية، كذلك تدخل القبيلة في الإدارة المحلية ومؤسسات الدولة، كما أظهرت الدراسة أن العامل الاقتصادي له دور في إعاقة التنمية في منطقة الدراسة مثل اهمال الموارد الاقتصادية المتاحة وقلة المشاريع الخدمية، إضافة إلى العوائق الثقافية والأمنية والعوائق المناخية والجغرافية، وتختلف الدراسة عن دراستنا الحالية لكونها بحثت معوقات التنمية بشكل عام في منطقة محددة في ليبيا وخلال سنة 2015 م، بينما دراستنا الحالية تدرس السياسات المتخذة للشباب في ليبيا ككل في ظل أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات 2015-2030 م.

مشكلة الدراسة

نظراً لما شهده العالم من مشاكل وأزمات متتالية جعلت مجموعة من الدول تقوم بدعوى عالمية للعمل على الفقر والجوع والنهوض بشعوب العالم وتمتعهم بالأمن والسلم والازدهار بحلول عام 2030م، وليبيا كانت إحدى الدول الموقعة على أهداف التنمية المستدامة (SDGs) عام 2015م، إلا أننا ومن خلال متابعتنا للأنشطة والأعمال المتخذة من قبل الحكومة لاحظنا عدم الاكتراث بتنفيذ خطط وبرامج تصل بها الدولة إلى تحقيق الأهداف السبعة عشر والمصادق من قبل رئيس البرلمان الليبي، وفي هذه الدراسة سنتطرق إلى سياسات الدولة إزاء الشباب في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة ويمكننا طرح هذه الاشكالية في التساؤل التالي :

هل نجحت الدولة الليبية في تمكين الشباب لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 م ؟

³ عبدالرازق موسى محمد، بعض معوقات التنمية في المجتمع الليبي : بحث ميداني وادي الشاطئ، مجلة أفاق اقتصادية، العدد 2 (بدون، 2015).

ومن هذا التساؤل ينبثق التساؤلات الفرعية التالية :

- 1 - ما هي أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالشباب ؟
- 2 - ما هي الأوضاع الاقتصادية والديمقراطية والسياسية للشباب الليبي ؟
- 3 - ما واقع الشباب في ليبيا في ظل أهداف التنمية المستدامة 2030 ؟

مفاهيم الدراسة

- **التنمية المستدامة** : التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته، ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد.⁴
- **أهداف التنمية المستدامة** : هي دعوة عالمية للعمل للقضاء على الفقر وصون الأرض وتحسين المعايير في كل مكان. وقد تبنت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذه الأهداف السبعة عشر في عام 2015، بوصفها جزء من جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، الذي حدد خطة مدتها 15 عامًا لتحقيق تلك الأهداف.⁵
- **الشباب** : عرف قرار الصادر عن الأمم المتحدة رقم 2250 الشباب على أنهم «الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عام، لكنه يشير إلى الاختلافات الموجودة على المستويين الوطني والدولي»⁶ ومع ذلك، تستخدم كيانات مختلفة تابعة الأمم المتحدة تعريفات عمرية مختلفة، كما يتم استخدام مجموعة متنوعة من التعريفات العمرية على المستويين الإقليمي والوطني.

أهمية الدراسة

- 1 - تبرز أهمية الدراسة في كونها تناقش واقعاً مهمّاً والمتمثل في تمكين الشباب الليبي من خلال أهداف التنمية المستدامة.

⁴ وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أنظر <https://bit.ly/412FOUy>

⁵ الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، أنظر <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar>

⁶ الأمم المتحدة، القرار رقم 2250 حول الشباب والسلام والأمن، ديسمبر 2015.

2 - كما تمكن أهمية الدراسة في مناقشة السياسات المتخذة من قبل الحكومات في ليبيا إزاء الشباب.

3 - تعد هذه الدراسة مهمة لكونها تبحث التحديات التي تواجهها الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من قبل الشباب.

أهداف الدراسة

1 - تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى فعالية الأنشطة والبرامج المتخذة من قبل الدولة الليبية لتمكين الشباب.

2 - كما تهدف إلى توضيح أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالشباب.

3 - معرفة الأوضاع الاقتصادية والديمقراطية والسياسية للشباب الليبي.

4 - كما تهدف إلى معرفة واقع الشباب في ليبيا في ظل أهداف التنمية المستدامة 2030.

مناهج الدراسة

1 - منهج دراسة الحالة : المقصود بهذا المنهج هو التركيز على ظاهرة سياسية معينة عن طريق دراستها وتحليلها، كحالة دراسة، بهدف التعمق لمعرفة كل الجزئيات المرتبطة بها، كما أنه المنهج الذي يهتم بدراسة الظواهر، والحالات الفردية، والثنائية، والجماعية، والمجتمعية، ويركز على تشخيصها من خلال المعلومات التي جمعها وتتبع مصادرها في الحصول على الحقائق المسببة للحالة، ويصل الى نتائج ومعالجات من خلال دراسته المتكاملة.⁷ وسوف نقوم من خلال هذا المهج بالتعرف بأهداف التنمية المستدامة 2030، وواقع الشباب الليبي في ظل السياسات المتخذة من قبل الحكومات في تمكين الشباب لتحقيق هذه الأهداف.

2 - منهج الوصفي التحليلي : يعد المنهج التحليلي «عبارة عن عملية فك الكل إلى أجزاء، وتقييم الأجزاء التي يتكون منها الكل، بهدف اختبار فرضيات معينة، والوصول إلى نتائج مختلفة أو جديدة، ويأخذ الباحث السياسي الذي يستخدم المنهج التحليلي في دراسة الظواهر السياسية في الاعتبار ضرورة الإلمام بمستويات التحليل المختلفة التي تتراوح من مستوى الفرد أو المنظمة، إلى مستوى الدولة أو مستوى النظام الإقليمي والدولي».⁸

⁷ للمزيد عن منهج دراسة الحالة أنظر <https://bit.ly/3J8zSPK>

⁸ مصطفة خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، طرابلس : الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996 ، ص 74.

حدود الدراسة

- الحدود المكانية : تقتصر الدراسة على دولة ليبيا فقط.
- الحدود الزمنية : تمتد الفترة الزمنية للدراسة ما بين 2015 وهي السنة التي صادقت عليها الدولة الليبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسنة 2024 وهي الفترة الزمنية التي اقيمت فيها الدراسة.

أولاً : مفهوم أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالشباب

التنمية المستدامة في مفهومها البسيط تعني تزويد الفرد بالخبرات، والمعارف والاتجاهات الضرورية، وكذلك تعويده على عادات مفيدة. فالمعارف والخبرات وحدها لا تكفي، فلا بد من أن يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد، وخصوصاً غير المتجددة وحسن توظيف الدخل، والتفكير في الآخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الأجيال التالية، فالتنمية المستدامة صفة يجب أن تتصل بالمجتمع وليست بالفرد.⁹

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من بينها ليبيا بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) بأهدافها السبعة عشر (17)، وغاياتها الـ 169 ومؤشراتها الـ 231 الفريدة بحيث تهدف هذه الخطة إلى تحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، وإلى تقديم خيارات وفرص جديدة لسدّ الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية، كما أنّها تشكّل إطاراً عاماً يوجّه العمل الإنمائي العالمي والوطني، ويذكر أن هنالك أربع أمور نحتاج إلى معرفتها حول علاقة الشباب بالتنمية المستدامة وهي تكمن في:¹⁰

- **الشباب هم أبطال العمل المناخي** : يلعب الشباب دوراً رئيسياً في معالجة تغير المناخ. إنهم يشكلون غالبية السكان في العديد من البلدان ولديهم وعي بيئي قوي ومتزايد. في خضم جائحة كوفيد-19، قام الشباب بأنشطتهم المناخية على الإنترنت، معربين عن إيمانهم بأن الحفاظ على كوكبنا هو شرط مسبق لتقدم المجتمعات وازدهار الاقتصادات.

⁹ مصطفى عمر التبر، التحديث والتحضير والتنمية البشرية، طرابلس - ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، الدار الأكاديمية للنشر والتأليف والترجمة، 2004، ص 205.

¹⁰ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، هنالك أربع أمور نحتاج إلى معرفتها حول علاقة الشباب بالتنمية المستدامة، أنظر <https://bit.ly/3Z2FKS7>.

- الشباب هم المدافعون عن المجتمعات الشاملة : يتحرك الشباب على أرض الواقع من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة تطلعاً إلى عالم يتم فيه توزيع الفرص بالتساوي. إنهم يساهمون في مجتمع شامل خلال كوفيد-19 كمتطوعين وعاملين في مجال الرعاية الصحية، وسد الثغرات في الأنظمة الصحية في مجتمعاتهم. تقوم المنظمات الشبابية بتوجيه أنظار صانعي القرار إلى احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً وتدير حملات حول الوقاية من كوفيد-19.

- الشباب يحاربون الجوع : دَفَع التباطؤ في النشاط الاقتصادي أثناء جائحة كوفيد-19 بعشرات الملايين من الناس إلى الفقر المدقع. فتصاعدت جهود الشباب وإسهاماتهم في مجتمعاتهم من خلال الانخراط في الزراعة والتنمية الريفية، والمساعدة في القضاء على الجوع. إن عملهم هذا يُعد ضرورياً ليس فقط من أجل استدامة النظم الغذائية، ولكنه يساعد أيضاً في معالجة بطالة الشباب والفقر والهجرة.

- الشباب من أجل الصحة الجيدة والرفاهية : يساعد الشباب العاملون في قطاع الصحة مجتمعاتهم من خلال رفع أصواتهم مطالبين برعاية فعالة ومنصفة وبالاستجابة الصحية العاجلة في الطوارئ، وفي بعض الأحيان هم يقدمون ذلك. كما يستخدمون خبراتهم ووقتهم لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في الصحة النفسية، وتحسين الوصول إلى الاختبارات المنقذة للحياة، وإجراء البحوث العلمية والمساعدة في تطوير التكنولوجيا المناسبة.

- ومن هذا المنطلق فالتنمية المستدامة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة وقد كان للعمومية التي اتصف بها المفهوم دورا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جدا تجاه الاستدامة، حيث تم استخدام المبدأ لدعم وجهات نظر متناقضة كليا حيال قضايا دعم الشباب، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، بل متناقضة أحيانا، للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والمحامين، والفلاسفة وغيرهم¹¹

واستناداً إلى خطة التنمية المستدامة 2030 أصدر مجلس النواب الليبي قراره رقم (19) لسنة 2021 م، بشأن تشكيل لجنة تعنى بالبرنامج الأممي لتحقيق التنمية المستدامة تحت مسمى

¹¹ عبدالله الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، مجلة جامعة الملك بن عبدالعزيز-الاقتصاد والادارة، العدد 1 (أكتوبر، 2009)، ص 8.

اللجنة الوطنية للتنمية لمستدامة، كذلك فقط قامت وزارة التخطيط بحكومة الوحدة الوطنية بتشكيل لجنة تحت مسمى لجنة التنمية المستدامة والتي تضم في عضويتها عدد من المختصين من القطاعات والجهات ذات العلاقة.

الشباب قوة رئيسية للتنمية المستدامة وعوامل رئيسية للتغيير الاجتماعي والنمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي. يحرز الشباب تقدماً في «عقد العمل» بدايةً من الدعوة إلى اتخاذ إجراءات مناخية عاجلة، ووصولاً إلى معالجة عدم المساواة والتحديات المبنية على النوع الاجتماعي من أجل أهداف التنمية المستدامة، كذلك يلعب الشباب دوراً رئيسياً في معالجة تغير المناخ. إنهم يشكلون غالبية السكان في العديد من البلدان ولديهم وعي بيئي قوي ومتزايد. في خضم جائحة كوفيد-19، قام الشباب بأنشطتهم المناخية على الإنترنت، معربين عن إيمانهم بأن الحفاظ على كوكبنا هو شرط مسبق لتقدم المجتمعات وازدهار الاقتصادات، أيضاً يتحرك الشباب على أرض الواقع من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة تطلعاً إلى عالم يتم فيه توزيع الفرص بالتساوي، ويساعد الشباب العاملون في قطاع الصحة مجتمعاتهم من خلال رفع أصواتهم مطالبين برعاية فعالة ومنصفة وبلاستجابة الصحية العاجلة في الطوارئ.¹²

يشار إلى أن الأساس الحقيقي للتنمية المستدامة يمكن في مدى التركيز على الإنسان نفسه، فالإنسان هو أساس التنمية وعمادها، فالتنمية هي تنمية الناس وللناس ومن قبل الناس، بمعنى إشراكهم ومشاركتهم بالتخطيط والتنفيذ والرقابة والإشراف والمراقبة والنتائج ولهذا يجب أن تكون التنمية المستدامة منطلقة من مجموعة من العمليات التي يجب أن تكون في إطار خطة طويلة قابلة للتحقق لا تتأثر بغياب أفراد أو تتأثر بسبب فشل منهج في التطبيق أو تخضع للمزاج والهوى الشخصي وبذلك تكون التنمية المتواصلة أشبه بالعقد متصل مع بعضها البعض من خلال أهداف قريبة توصلنا الأهداف بعيدة وتكون التنمية المتواصلة هي التنمية التي تحقق وتشبع احتياجات الحاضر للشباب دون الإخلال باحتياجاتهم المستقبلية.¹³

يعد الاستثمار في الشباب من الأمور الهامة للبلدان النامية لزيادة نمو اقتصادها، فالسياسات التي تمكن الشباب وإشراكهم الفاعل في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وتشكل مستقبلهم، ويحقق عائد ديمغرافي وتعزز رأس المال البشري مما يمكنهم من التمتع بالكرامة وحقوق

¹² الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أنظر <https://bit.ly/3NZ6oG0>

¹³ نعيمة قجم، دور الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها، مركز جيل البحث العلمي، العدد 75 (مايو 2021)، ص 111.

الإنسان التي تكفل توسيع قدراتهم، وضمان صحتهم الجنسية والانجابية، وعتورهم على عمل لائق ومساهماتهم في النم الاقتصادي، ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة 2030 انفتحت الدول الأعضاء على إدراج الأهداف المتعلقة بتطوير الشباب ضمن كثير من أهداف التنمية المستدامة أجمع وتعترف خطة التنمية المستدامة 2030 بشكل حاسم بالدور الرئيسي الذي يقوم به جيل الشباب اليوم ضمن إنجازها، ومن النصوص المذكوره أن «الشباب إناثاً وذكوراً هم عوامل التغيير الحاسمة، فإنهم سيجدون في الأهداف الجديدة مجالاً يوجهون قدراتهم اللامتناهية في إطار سعيهم الدؤوب إلى عامل أفضل».¹⁴

يقدر عدد الشباب في العالم بمليار وثمانمائة مليون شخص، ليمثلوا أكبر جيل شباب في التاريخ، ويواجه الكثيرون منهم تحديات فريدة، ولا سيما في البلدان النامية، مثل ارتفاع معدلات البطالة وعدم الحصول على التعليم الجيد وانعدام المساواة بين الجنسين وغير ذلك من التهميش والحرمان الاقتصادي والاجتماعي، وعلى الرغم من كل تلك التحديات، يقوم الشباب بالمساهمة بشكل مفيد بأفكار وقرارات من أجل تنميتهم وتقديمهم، لما لهم من دور إيجابي كعناصر رئيسية في التنمية، وتعد القرارات التي يتخذها الشباب في حياتهم اليومية تؤثر على إمكانيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.¹⁵

ثانياً : التحليل الشامل لواقع الشباب الليبي

1 - الوضع الديمغرافي

عند الحديث عن الشباب في ليبيا نجد أننا نخوض قضايا موسّعة ذي أهمية بالغة اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويشار إلى أن تعريف الشباب ما يزال يواجه صعوبات في تحديد الفئة العمرية التي تمثل هذه الشريحة، إلا أنه دائماً ما يطلق على فئة عمرية تتمتع بالقوة والحيوية والنشاط، ولما تتمتع به من مميزات تختلف عن باقي المراحل العمرية ولتعويل الجميع عليها، وفي ليبيا لم يحدد مفهوم الشباب بشكل واضح ولا يوجد عمر ثابت لمفهوم الشباب حيث جاء في المادة رقم 9 القانون رقم 17 لسنة 1992 م بشأن تنظيم أحوال القاصرين ومن في حكمهم أن «سن الرشد ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة»، وسن التقاعد 65 سنة ميلادية.

¹⁴ ميسم ياسين، الشباب والتنمية المستدامة في العراق التحديات والخيارات، ورقة عمل منشورة ضمن مؤتمر المعالجات الأكاديمية للمشكلات العراقية السياسية والاجتماعية، جامعة بغداد، 2019، ص 389.

¹⁵ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره <https://bit.ly/4etKfKW>

وبالرجوع إلى نسبة الشباب في ليبيا نجد أنها متغيرة وبشكل مستمر بحيث تكون مرتفعة أحياناً ومنخفضة أغلب الوقت وفقاً للمعلومات الصادرة عن مؤسسة الإحصاء والتعداد في الدولة وشعبة السكان بالأمم المتحدة، والجدول التالي يوضح معدلات نمو فئة الشباب للفترة من 1984 م-2019 م.

الجدول رقم (1)

معدلات نمو فئة الشباب للفترة من 1984 م - 2019 م

السنة	عدد الشباب	معدل النمو	نسبة التغيير
1984 م	1192400	-	-
1995 م	2095879	5.26	75.7
2006 م	2878248	2.93	37.3
2019 م	3377774	1.24	17.3

* المرجع : محمد الهاملي، ديموغرافية الشباب في ليبيا، مجلة خليج السدرة العلمية للعلوم الإنسانية، العدد 3 (ديسمبر 2020)، ص 7.

نلاحظ من الجدول السابق التغيير المستمر لنمو فئة الشباب في ليبيا إذا زاد معدل النمو خلال الفترة من 1984 م-1994 م بما يعادل 5.26، وبنسبة 75.7، وبالنظر إلى التغيير خلال السنوات 1995-2006 م نجد أن معدل نمو الشباب انخفض إلى ما يعادل 2.93، بنسبة تغيير 37.3، ونجد أن نمو الشباب في ليبيا انخفض أيضاً خلال السنوات 2006-2019 م بما يعادل 1.24 وبنسبة تغيير 17.3.

يمثل جيل اليوم من المراهقين والشباب قوة ضخمة لإحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي، إذ يساهم في إيجاد قوة عمل تنافسية، والنمو الاقتصادي المستمر، والحوكمة المحسنة، والمجتمعات المدنية النابضة بالحياة، ويعد الاعتراف بحقوقهم والاستثمار في تطورهم طريقة فعالة وكفؤة لدعم البلدان في جهودها لمواجهة التحديات الناشئة، وتحقيق العائد الديمغرافي، وتعزيز مكاسب التنمية العالمية، والاسراع بوتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الشباب، ويلزم إقامة شراكات قوية بين الشباب وجميع أصحاب المصلحة، ويجب الاعتراف بمساهماتهم وإدراجهم في جميع مستويات اتخاذ القرار، بما في ذلك عن طريق مجالات جديدة للمشاركة الإلكترونية.¹⁶

¹⁶ ميسم ياسين، الشباب والتنمية المستدامة في العراق التحديات والخيارات، مرجع سبق ذكره ص 388.

يشار إلى أن الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا قد ارتفعت نسبتهم من 33.4% سنة 1984 م إلى 47.3% سنة 2017 م من إجمالي هذه الشريحة، كما يذكر أن الفئة التي تبلغ 25-34 سنة هي أكثر فئات الشباب ارتفاعاً من عدد 3854 نسمة سنة 1984 م إلى 17424 نسمة سنة 2017م،¹⁷ ووفقاً للتحليل القطري المشترك الذي أعدته الأمم المتحدة في العام 2021، يقدر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا بما يتراوح بين 2.9 و14.3 بالمائة من عدد السكان، مع ملاحظة وجود العديد من الإعاقات مدى الحياة جراء النزاع.¹⁸

يبني الشباب الذين ينتقلون الى مرحلة البلوغ في مسار حياتهم حول أربعة ركائز أساسية وهي التعليم- التوظيف- الزواج-السكن، وهذا المسار او النهج متكامل القطاعات يقوم على التعليم الجيد الذي يعتمد على المهارات والتدريب وتدبير سوق العمل النشط لخلق الوظائف الكاملة وسياسات السكن وتكوين الأسرة، وصحة الأسرة والشباب، وضرورة إصلاح قطاع الأمن وحوكمة المؤسسات الاقتصادية والمالية، هذا النهج فرصة رئيسية لضمان ان قضايا الشباب يتم تقييمها ومعالجتها بشكل مناسب من خلال ترابط القطاعات ودمج السياسات الوطنية لتنمية الشباب وتوفير الموارد، وكل ذلك ال يحدث الا في ضوء وجود بيانات حديثة مصنفة حسب العمر، والجنس، والسكن وغيرها.¹⁹

2 - الوضع الاقتصادي

الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كامل على النفط، وبالرغم من أن استخراج النفط في ليبيا له بدأ منذ عام 1961 أي أكثر من 60 سنة مضت على الرغم من أن الخطط التنموية لزمّن طويل كانت تهدف إلى خفض الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام ومحاولة تنويع مصادر الدخل وإيجاد بدائل لمصادر توليد الدخل، إلا أن قطاع النفط مازال هو المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي، ونتيجة للتطورات التي شهدتها نشاط استخراج النفط العام من حيث الانتاج وأسعار التصدير، فقد تعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمتين فيما يتعلق بأثار قطاع النفط على الاقتصاد، أولهما انخفاض الاسعار في الاسواق العالمية، وثانيهما انخفاض الانتاج بسبب إغلاق أغلب الموانئ النفطية من قبل مجموعات مسلحة أدى ذلك إلى انخفاض في تصدير النفط الخام حيث وصل إلى أقل من 300 ألف برميل يوميا، وأدى الإغلاق الذي فرض

¹⁷ محمد الهماي، ديموغرافية الشباب في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 29.

¹⁸ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أنظر <https://bit.ly/3O4TZR2>

¹⁹ المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني الأول لحالة الشباب في ليبيا 2023-2024، ص 27.

في يناير 2020، واستمر لمدة 9 أشهر، إلى تقليص إنتاج البلاد من النفط الخام إلى 228 في المتوسط ألف برميل يوميا.²⁰

وتبعاً لما سبق نشير إلى أن كل هذه التحديات الاقتصادية انعكست على الشباب في ليبيا بشكل سلبي والتي كان سببها الأساسي الانقسام السياسي في البلاد، ما جعل من هذه الفئة تلتزم الأعمال اليومية الروتينية بهدف توفير قوت يومها، والالتحاق بجبهات القتال وعدم الالتفاف إلى مشاريع الإعمار والتنمية لكونها كانت وقتها شيء ثانوي، ما أشعل لهيب التضخم في الاقتصاد وبسبب حساسية الاقتصاد الليبي للتجارة الخارجية واعتماد استقراره عليها بشكل مباشر فإنه كلما انخفضت الواردات كلما ارتفعت الأسعار.

بلغ مستوى البطالة الفعلية للشباب وفقاً للمخلص التنفيذي لمشروع المسح الوطني لحالة الشباب الصادر عن المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي حيث بلغت نسبة البطالة 15% والبطالة الكلية بلغت نحو 38.4% وتتفاوت نسبة البطالة بين المناطق في ليبيا حيث كانت النسبة الأعلى في المنطقة الجنوبية والتي بلغت 27.5% وأقلها في المنطقة الشرقية، بينما بلغت في المنطقة الغربية 13.3% من نسبة الشباب، وكانت البطالة الكلية مرتفعة في المنطقة الجنوبية والوسطى وهما الأعلى بنسبة 48% وأقلها في المنطقة الشرقية والتي بلغت حوالي 27.6%، بينما بلغت في المنطقة الغربية 37.5% من نسبة الشباب.²¹

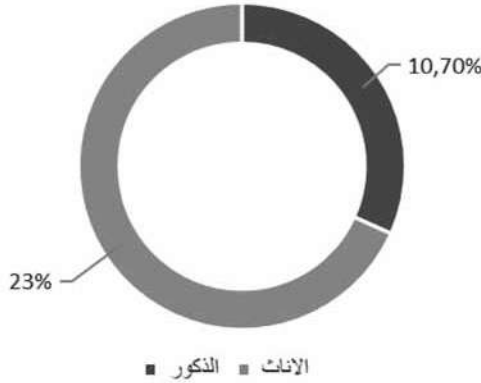
وبالنظر إلى معدلات البطالة حسب النوع فقد عبرت الشابات في مجموعات النقاش بان هناك معوقات هيكلية وثقافية تعرقل عمل المرأة وتخلق نوعاً من التمييز حسب الجنس، ومنها ضعف الأجور وخاصة في القطاع الخاص ضعف المرافق الخاصة برعاية الأطفال، وعدم توفر وسائل مواصلات عامة وجيدة وهذه تعتبر تحديات تواجه عمل ومشاركة الشابات في القطاعات الانتاجية، أما بالنسبة والمعوقات الثقافية تمثلت في الاختلاط في العمل مع الرجال، ومنح الأولوية في التوظيف للشباب الذكور وخاصة في القطاع الخاص وكذلك رغبة الاسر في التوظيف في الأعمال المريحة مثل التعليم والصحة وبالنظر إلى الشكل رقم (1) الذي يبين نسبة البطالة الفعلية بين الذكور والإناث.

²⁰ سليمان رمضان الكيلاني، أثر عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2020)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد 1 (يونيو 2024 م)، ص 206.

²¹ المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، المخلص التنفيذي لمشروع المسح الوطني لحالة الشباب، 2022-2023، ص 5.

الشكل رقم (1)

معدل البطالة بين الذكور والإناث في ليبيا



* المرجع : المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني الأول لحالة الشباب في ليبيا 2023-2024، ص 36.

تبلغ نسبة العاملات فعلياً ثلث نسبة الذكور العاملين وإجمالي 0.9% من إجمالي القوى البشرية و23.0% من إجمالي القوى البشرية العاملة اقتصادياً ولتفسير هذا التباين فيجب أيضاً أن نشير هنا إلى أن إجمالي الباحثات عن عمل سواء لأول مرة أو لمن سبق لهن العمل 5.0% من إجمالي القوى البشرية العاملة اقتصادياً ما يعني أن أغلب نسبة الإناث تقع في جانب القوى البشرية الغير عاملين اقتصادياً وعند النظر في نسب هذا الجانب سنجد مؤشرات تعداد الغير عاملين اقتصادياً من الطلبة والمتقاعدين والاصناف الأخرى متقاربة بشكل كبير لكن الفارق الرئيسي يقع في جانب عدد ربات البيوت، حيث تشكل نسبة رباب البيوت من بين عدد القوى البشرية الغير عاملة اقتصادياً ما نسبته 42% وتشكل ما نسبته 23% من إجمالي القوى البشرية في ليبيا.²²

ووفقاً لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي والذي اعتبر اعتماد ليبيا علي النفط والغاز مهيمنا على الآفاق الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط. ليبيا في حاجة ماسة إلى رؤية اقتصادية وطنية واضحة للمستقبل، وسيواصل صندوق النقد الدولي مساعدة السلطات الليبية من خلال توفير الدعم الفني لتنمية القدرات في العديد من المجالات، قد شهد عام 2023 توسعا في الإنفاق العام بحيث تراجعت الإيرادات الحكومية بسبب انخفاض أسعار النفط، برغم الزيادة

²² هالة بوقعيقيص ومحمد تنتوش، المرأة في سوق العمل الليبي واقع وتحديات، مؤسسة فريدرش ايبرت، أكتوبر 2017،

المتزامنة في الإنتاج، ومع ذلك، ارتفعت نفقات المالية العامة نتيجة زيادة فاتورة الأجور وزيادة دعم الطاقة بدرجة أكبر مما كان متوقعا (برغم انخفاض أسعار النفط). وانعكاسا لهذا التوسع في الانفاق، زاد المعروض النقدي بأسرع وتيرة له منذ سقوط النظام السابق في عام 2011 م.²³

وبحسب التقرير السابق والذي توقع فيه صندوق النقد الدولي أن ينخفض معدل نمو الاقتصاد الليبي قليلاً في عام 2025 إلى 6.9%، ثم يتراجع بشكل كبير إلى 2.3% في عام 2026، لكن أرقام وتوقعات صندوق النقد الدولي لا تعكس صورة تاريخية مثالية لوضع الاقتصاد الليبي خلال السنوات الماضية، فالبلاد الواقعة في شمال أفريقيا تقع فريسة لحالات من عدم الاستقرار السياسي بين الحين والآخر، وهو ما يظهر حالات الانكماش التي وقع فيها الاقتصاد عدداً من السنوات في العقد الأخير وكان آخرها في عام 2022 عندما تراجع بنسبة 8.3%.²⁴

يظل الاقتصاد من أكبر التحديات التي تواجه الشباب في ليبيا، معدلات البطالة مرتفعة، ويضطر العديد من الشباب إلى القيام بعمل غير منظم وتحت الحد الأدنى للأجور، الشيء الذي يجعلهم عرضة للاستغلال ويزيد من تفاقم مشاكلهم الاقتصادية، وأصبح من الضروري أن تتخذ الحكومات في ليبيا التدابير اللازمة لخلق فرص تشغيل وتحسين الوضع الاقتصادي العام، أدى الانقسام السياسي لوجود حكومتين واحدة في الشرق والأخرى في الغرب بل أكثر من ذلك فقد عانت الدولة خلال العام 2016م من وجود ثلاثة حكومات على الأرض ممثلة في (حكومة الوفاق بطرابلس - حكومة الانقاذ بطرابلس - الحكومة المؤقتة بالبيضاء)، وأثر هذا الوضع على المال العام ومؤسسات الدولة بشكل كبير حيث انقسمت كل المؤسسات السيادية فأصبح هناك مصرفان مركزيان ومؤسساتين للنفط وجيشين وسلطتين تشريعتين وهكذا.

3 - الوضع السياسي

على الرغم مما قدّمه نظام الجماهيرية في ليبيا من شعارات وهتافات داعمة للشباب، وخطط وبرامج ورقية إلا أن الشباب في ليبيا خرجوا في تظاهرات إلى الشوارع خلال عام 2011، في انتفاضات شعبية عارمة في مناطق ليبيا كافة ما جعل منهم إحداث تحول في الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، هذا ما يوضّح أن الدولة لم تنجح محاولات استيعاب الشباب أو فهمه بشكل كامل.

²³ صندوق النقد الدولي، ليبيا : بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2024، أنظر <https://bit.ly/3Z2voCK>

bit.ly/3Z2voCK

²⁴ المرجع السابق.

الحديث الى الشباب وفحص تطلعاتهم يصل بنا الى جانب آخر في مشهد الحيرة لدى الشباب، فعلى الرغم من بساطة هذه المطالب (مثلا حرية التعبير السلمى، الاستماع الى آراء الشباب، تدريب على التجريب والتعلم الذاتى..) إلا أنها تواجه تعنتا فعليا، لا لفظيا، من جانب النخبة الحاكمة. وي طرح السؤال نفسه: من يملك الوطن؟، من أدري بمصالح من؟، من يحميني فى مواجهة السلطة؟، لماذا أتجاوب مع دعوة النخبة التى تتعنت معى وأقبل بنظرتها الى سائر الأمور فى الداخل والخارج؟ (مثلا: ما هى نسبة إنجاز «اليوم العالمى للتطوع» فى الدول العربية؟، ولماذا).

ولنأخذ مثلا النظرة الى حال الجامعات الحكومية، بين دورها فى تنمية الشخصية المتكاملة بما تعنيه من تنمية مهارات العمل المؤسسى المدنى والحوار الحر من ناحية، وغزو التفكير البيروقراطى والأمنى للجامعات وحجبها عن القيام بهذا الدور من ناحية أخرى، ومن ثم تحويل الجامعات العربية الى ماكينة لتخريج أرقام قد لا تشكل معادلة حسابية سليمة.²⁵

يشار إلى أن ليبيا كياناً معزولاً بل هي جزء من المجتمعات في محيطها العربي الإفريقي والمتوسطى ومشكلة تمكين الشباب فيها معقدة، وتطلب قيادة جريئة وحلولا مبتكرة، ويمكن للمنظمات الدولية والأمم المتحدة والفاعليين في ليبيا أن تؤدي دوراً بناءً إذا أدركت أن طاقات الشباب يمكنها أن تعمل على إعادة بناء الدولة والمؤسسات كما أن للشباب أفكاراً حلولا تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوتيرة سريعة وجودة عالية.

تعد المشاركة المدنية والسياسية ضعيفة بين الشباب في ليبيا ضعيفة ويرجع ذلك بسبب مزيج من القيود التشريعية والمؤسسية والهيكلية والتي تعيق مشاركتهم الايجابية في الأنشطة والأعمال العامة، وتظهر الفجوة بين القانون والممارسة السياسية والمشاركة المحدودة في السلطات في قانون الانتخابات والترشح على وجه الخصوص، وفي قوانين التظاهر والاحتجاج، وقوانين تأسيس منظمات المجتمع المدني، وبالرجوع إلى مواد مشروع الدستور الليبي المقترح، نجد أن المادة رقم (13) نصت على حقوق الشباب ومشاركتهم، وهنا نشر إلى أن مشروع الدستور لم يذكر الشباب صراحة إلا في مادة واحدة وهي المادة رقم (33) والتي نصت على ”تهيء الدولة البيئة المناسبة لتنمية النشء والشباب وتوفر سبل الرفع من قدراتهم وتدعم فاعليتهم في الحياة الوطنية وفتح فرص العمل أمامهم ومشاركتهم في التنمية واستفادتهم من مختلف العلوم والثقافات الانسانية وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية

²⁵ علي الصاوي، الشباب والحكم الجيد والحرية، مقدمة الى ورشة العمل الإقليمية الثالثة، الرباط، 2005، ص 9.

والاقتصادية بروح المواطنة والمسؤولية“، نلاحظ أن مشروع الدستور المقترح اختزل كل قضايا الشباب في هذه المادة الوحيدة والتي نصت على التهيئة دون التمكين في المناصب السيادية على سبيل المثال.

لا يخفى على أحد أن الاستعانة الشباب في القنوات المرئية والمسموعة يعتبرون ركيزة مهمة في نقل المعلومات للجمهور عن طريق الاتصال الشخصي، فهم يمثلون المتغيرات الأساسية في عملية التأثير الشخصي على هذه الفئة، فالقادة الشباب هم الأشخاص الذين يمارسون تأثيراً كبيراً على غيرهم من الأفراد في مواقف معينة، ولا بد لهم من القيام بالاتصال المباشر مع الشباب والتحدث معهم بلغتهم حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم والقيام بأدوارهم في عملية التوعية، فالقادة غير الرسميين يمارسون تأثيراً كبيراً على الشباب في أوقات الأزمات أكثر من القادة الرسميين، وهذا ما يؤكد الدور المهم والفعال الذي يمكن أن يقوم به قادة الرأي والمدونين والإعلاميين في معالجة قضايا الشباب ومن ثم المساعدة في خفض نسبة العزوف بين جمهور الناخبين.²⁶

خلاصة القول يعد امتناع بعض الشباب عن المشاركة في العملية الانتخابية دون تبرير للموقف، راجع إما بسبب بعدم اهتمام الشباب بالممارسة السياسية بشكل عام، أو عدم اهتمامه بالشأن السياسي، ودائماً ما نجده يتسم بما يعرف باللامبالاه، وهذا عائد لموقف الفرد الأساسي من هذه الأحداث والأوضاع، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يتوجب إرجاع هذا الرفض إلى فشل الإدارة الانتخابية في تحقيق الاندماج في الثقافة السائدة.

ثالثاً : الإطار الميداني

تعد منهجية الدراسة وإجراءاتها محورياً رئيساً يتم من خلالها إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي والتوصل إلى النتائج وبالتالي تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة وفي هذا الجانب سنوضح الجانب المنهجي للدراسة ومختلف الوسائل والإجراءات المتبعة بدءاً بتحديد المنهج العلمي المستخدم في الدراسة ونوعها، بالإضافة إلى تحديد عينة الدراسة ومجالاتها، كذلك تحديد وحدة التحليل وأداة جمع البيانات وصدق وثبات المقياس وكيفية تطبيق أداة الدراسة، وأخيراً تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

²⁶ منى سعيد الحديدي وسلوى إمام، الإعلام والمجتمع، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2006، ص 254.

لقد تم تحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة وكما وردت في أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي :

الجدول رقم (2)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الأولية

المتغير	الصفة	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	108	48
	انثى	118	52
	المجموع	226	%100
العمر	من 14 - 24	43	19
	25 سنة إلى 29 سنة	55	24.5
	من 29 سنة إلى 35 سنة	77	34
	من 35 فأكثر	51	22.5
	المجموع	226	%100
المؤهل العلمي	ثانوي	73	32
	تكوين مهني	40	17.7
	جامعي	97	42.9
	ماجستير	15	7
	دكتوراه	1	0.4
	المجموع	226	%100

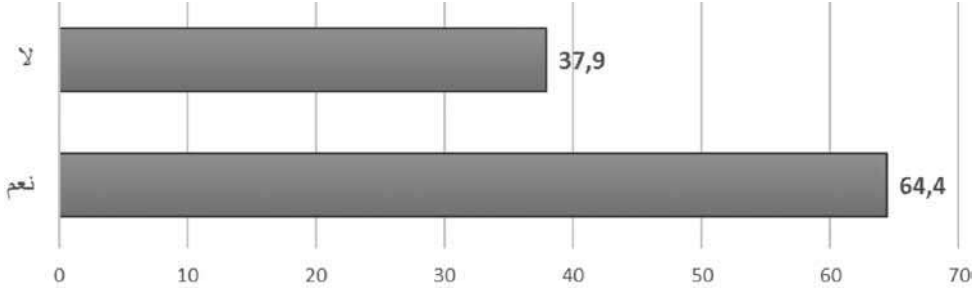
* المصدر : الجدول من إعداد الباحث والبيانات الواردة من استمارة البحث

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) والذي يتضمن تحليل البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة أن النسبة الأعلى في عينة الدراسة كانت الذكور وقد بلغت (48%) من إجمالي عينة الدراسة، أما للإناث فقد بلغت نسبتهم (52%) من إجمالي عينة الدراسة، بالنسبة لمتغير العمر فيتبين من الجدول أن النسبة الأعلى كانت (34%) من 29-35، وبالنسبة لمتغير المؤهل العلمي فيتبين من الجدول أن النسبة الأعلى كانت (42.9) الجامعي، وفيما يتعلق بتعلق بالسكن فكانت نسبة سكان المدن 89% بينما كانت نبة سكان الريف 11% من مجموع الباحثين.

ومن الشكل التالي يتبين لنا نسبة الإجابة عن السؤال الذي تم طرحه من خلال الاستبيان والذي مفاده هل سمعت من قبل عن أهداف التنمية المستدامة 2030 ؟

الشكل رقم (2)

هل سمعت من قبل عن أهداف التنمية المستدامة 2030 ؟

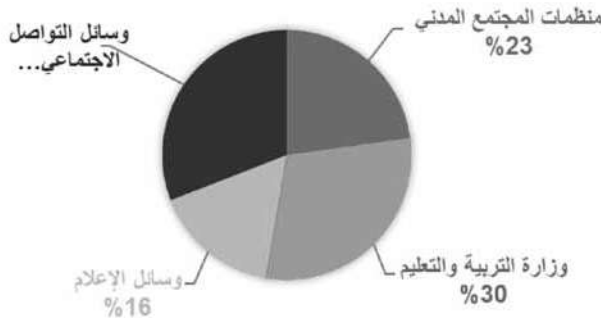


نلاحظ من الشكل السابق أن ما نسبته 37.9% كانت «لا» بينما أجاب باقي المبحوثين والذين بلغت نسبتهم 64.4% بـ «نعم»، إذا نشير إلى أن هذه النسبة والتي أجابت بـ «لا» ليست بقليلة في ظل التطور التكنولوجي والرقمي، وأن أغلب الشباب في ليبيا هم من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ومتابعين جيدين للرقمنة وما يطرأ على العالم من مستجدات وأمور نعتبرها حياتية ويومية.

أما عن الأشخاص الذين أجابوا عن السؤال السابق بـ «نعم» فقد قمنا بسؤالهم عن كيف سمعت أو تعرفت على أهداف التنمية المستدامة 2030م، فكانت إجابة المبحوثين كما في الشكل التالي :

الشكل رقم (3)

إذا كانت إجابة السؤال السابق نعم فكيف تعرفت عليها ؟



نلاحظ من الشكل السابق أن إجابات المبحوثين حول تعرفهم على أهداف التنمية المستدامة من مواقع مختلفة بحيث أن ما نسبته 23% أجابوا بأنهم تعرفوا عليها من خلال منظمات المجتمع

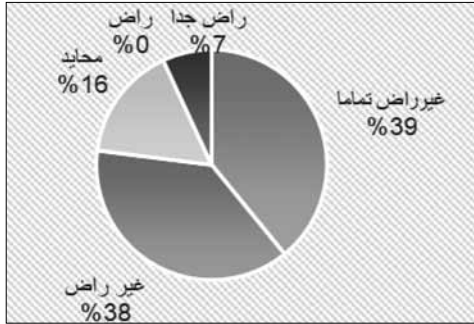
المدني، وأن ما نسبتهم 30% أجابوا بأنهم تعرفوا عليها من وزارة التربية التعليم، كذلك أجاب ما نسبتهم 31% من المبحوثين بأنهم تعرفوا عليها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وأخيراً فقط أجاب ما نسبتهم 16% من خلال وسائل الإعلام.

إضافة إلى ذلك فقد تم طرح سؤال حول مدى عرفت المبحوثين بأهداف التنمية المستدامة فقط أجاب ما نسبتهم 49% بأنهم لا يعرفون شيئاً عن التنمية المستدامة، وأجاب ما نسبتهم 36% بأن معرفتهم جزئية وكذلك فقط أجاب ما نسبتهم 15% فقط من المبحوثين بمعرفتهم الكاملة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (17).

ولأن رسالة وزارة التعليم في ليبيا تتمثل في توفير تعليم ذي جودة عالية يتضمن بيئة تعليمية محفزة لجميع الفئات في مختلف المراحل والمسارات التعليمية، فقد سعت الوزارة لدعم ورفع كفاءة الملاك التعليمي بوجه عام والمعلمين بوجه خاص، من خلال تنفيذ برامج تعليمية فعّالة تشجع الأطفال والشباب، بما في ذلك الفئات الخاصة، ليكونوا مساهمين فاعلين في تقدم ليبيا في ظل الاقتصاد المعرفي العالمي، ومن هذا المنطلق يبين الشكل التالي رضى المبحوثين عن جودة التعليم الحالية في ليبيا.

الشكل رقم (4)

رضى المبحوثين عن جودة التعليم الحالية في ليبيا



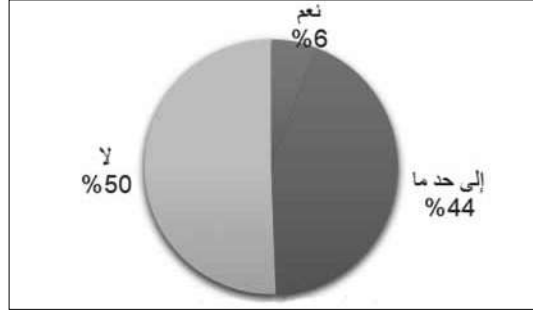
يشير الشكل السابق إلى أن ما نسبته 39% من المبحوثين غير راضين تماماً عن جودة التعليم في ليبيا، وأن ما نسبتهم 7% فقط راضين جداً عن جودة التعليم، بينما أجاب ما نسبته 16% بأنهم محايدون.

يعاني الشباب في هذه الأيام من مشكلة عدم وضوح الهدف والرؤية لديه عندما يقبل على سوق العمل عند إنهاء دراسته الجامعية، كما يعاني من عدم وجود التوجيه المجتمعي المناسب

له، ومن هنا تم طرح هذا التساؤل : هل تعتقد أن التعليم الحالي يساعد على تأهيل الشباب لسوق العمل؟ ومن خلال الشكل التالي يتبين لنا إجابات المبحوثين.

الشكل رقم (4)

هل تعتقد أن التعليم الحالي يساعد على تأهيل الشباب لسوق العمل ؟

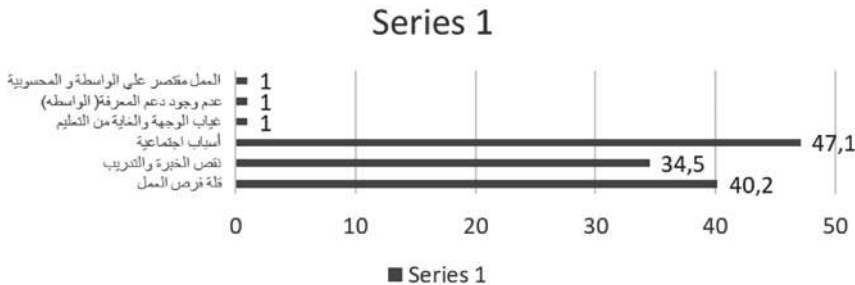


نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن ما نسبته 50% من المبحوثين أجابوا بـ «لا» بينما أجاب ما نسبته 44% من المبحوثين بـ «إلى حد ما» بينما أجاب ما نسبته 6% من المبحوثين بنعم. ولو رجعنا إلى مخرجات التعليم في ليبيا نجد أنها وفي العديد من الأبحاث أنها تعاني أزمة في توظيف مخرجات التعليم بشكل عام، كما أن العديد من الشباب هم في الحقيقة متحصلين على شهادات تخرج وبتخصصات مختلفة إلا أنهم يعانون من البطالة وهو ما يحتم على وزاراتي التعليم المتوسط والعالي في ليبيا وضع حلولاً لهذه الفئة.

ومن السؤال السابق طرحنا على المبحوثين هذا السؤال والذي مفاده "ما التحديات الرئيسية التي تواجهك للحصول على وظيفة مناسبة؟ وكانت إجابات المبحوثين مخيبة للآمال كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (5)

ما التحديات الرئيسية التي تواجهك للحصول على وظيفة مناسبة ؟



جاءت إجابات المبحوثين بأن ما نسبته 47.1% كانت الأسباب اجتماعية، وأن ما نسبته 40.2 هي قلة فرص العمل المطروحة في سوق العمل، وأجاب ما نسبته 34.5% من المبحوثين أن الأسباب راجعه إلى نقص الخبرة والتدريب، وأجاب ما نسبته 1% بأن الأسباب مقتصرة على الوساطة والمحسوبية كما أجاب ما نسبته 1% أن الأسباب كانت لعدم وجود دعم وأجاب 1% من المبحوثين أن الأسباب ترجع لغياب الوجة والغاية من التعليم في حد ذاته.

وعلى الرغم من الوعود التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة من سنة 2015 م وحتى الآن بشأن دعم الشباب بمشاريع مختلفة فمنا بسؤال المبحوثين ”هل تعتقد أن هناك دعم كافٍ لمشروعات الشباب وريادة الأعمال؟، حيث كانت إجاباتهم كما في الشكل التالي :

الشكل رقم (6)

هل تعتقد أن هناك دعم كافٍ لمشروعات الشباب وريادة الأعمال

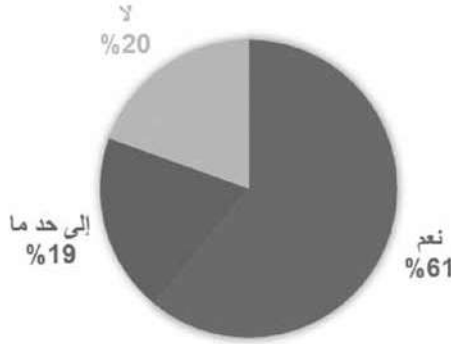


أجاب المبحوثين بنسبة 22% بأن الدول هناك دعم كافٍ لمشروعات الشباب وريادة الأعمال، بينما أجاب ما نسبته 78% بـ «لا» أي أنه لا يوجد دعم لمشروعات ريادة الأعمال في ليبيا، وأجمع باقي المبحوثين بأنه لا توجد أي مشاريع للدعم فيما يخص ريادة الأعمال للشباب في ليبيا.

على الرغم من إجماع المبحوثين بأنه لا يوجد دعم أو أن هنالك نسبة قليلة لمشروعات ريادة الأعمال في ليبيا قمنا بطرح التساؤل التالي : «هل فكرت في تأسيس مشروع خاص بك لتحقيق استقلالك المالي؟» بحث أجاب المبحوثين على التساؤل من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (7)

هل فكرت في تأسيس مشروع خاص بك لتحقيق استقلالك المالي ؟



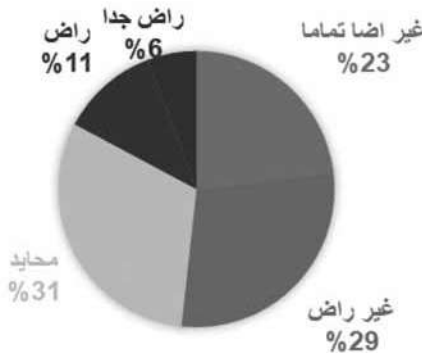
أجاب المبحوثين على التساؤل المذكور أعلاه بنسبة 20% بأنهم لم يفكروا في تأسيس مشروع خاص بهم، بينما أجاب ما نسبته 61% ب نعم، بينما أجاب ما نسبته 19% بأنهم يفكرون إلى حد ما بتأسيس مشاريع خاصة بهم.

ويمكن تفسير هذه الإجابات إلى ضعف الدولة في تحقيق مشاريع للشباب أو مساعدتهم في تأسيس مشاريع خاصة بهم، كما أن الأوضاع الاقتصادية في فترة الدراسة كانت متدنية ولا تساعد في تأسيس أي مشاريع خاصة للشباب.

أما عن رضى المبحوثين عن مشاركة الشباب في الحياة السياسية فقد طرحنا التساؤل التالي : «ما مدى رضاك عن مستوى مشاركة الشباب في الحياة السياسية ؟» وكانت إجابات المبحوثين كما هو في الجدول التالي :

الشكل رقم (8)

ما مدى رضاك عن مستوى مشاركة الشباب في الحياة السياسية ؟

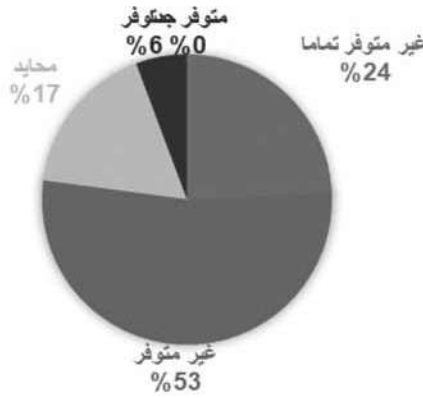


أجاب ما نسبته 31% من المبحوثين عن مشاركة الشباب في الحياة السياسية بالمحايد، بينما أجاب ما نسبته 29% بأنهم غير راضيين عن مشاركة الشباب في الحياة السياسية، كما أجاب ما نسبته 23% من المبحوثين بأنهم غير راضيين تماما عن مشاركة الشباب في الحياة السياسية، بينما أجاب ما نسبته 11% برضاهم عن مشاركة الشباب في الحياة السياسية كما أجاب ما نسبته 6% برضاهم التام عن مشاركة الشباب في الحياة السياسية.

كما أننا قمنا بسؤال الشباب عن مدى توافر خدمات الصحة النفسية والدعم الاجتماعي للشباب، فأجاب المبحوثين بإجابات مختلفة تمثلت في الشكل التالي:

الشكل رقم (9)

ما مدى توافر خدمات الصحة النفسية والدعم الاجتماعي للشباب ؟

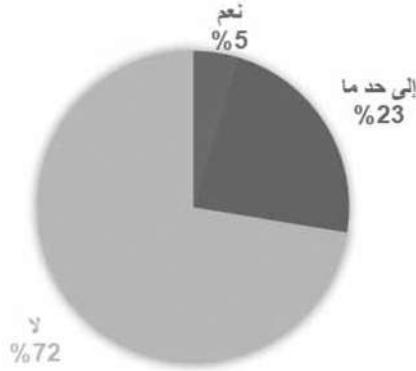


أجاب ما نسبته 53% بعدم توفر الخدمات الصحية النفسية والدعم الاجتماعي للشباب، وأجاب ما نسبته 24% بـ «غير متوفر تماما» كما أجاب ما نسبته 17% بأنهم محايدون في الإجابة عن توفر الخدمات الصحية والنفسية والدعم الاجتماعي للشباب، بينما أجاب ما نسبته 6% بتوفر الخدمات الصحية والنفسية والدعم الاجتماعي للشباب.

وإلحاقاً للتساؤل السابق فقط طرحنا التساؤل التالي : هل تعتقد أن السياسات الصحية تتماشى مع احتياجات الشباب لتحقيق الرفاهية؟ فأجاب المبحوثين عن التساؤل كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (10)

هل تعتقد أن السياسات الصحية تتماشى مع احتياجات الشباب لتحقيق الرفاهية ؟

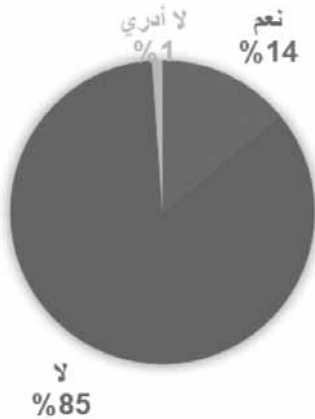


أجاب المبحوثين عن السؤال بنسبة 72% بأنه السياسات الصحية لا تتماشى مع احتياجات الشباب لتحقيق الرفاهية، و أجاب ما نسبته 23% من الشباب بأن هنالك سياسات صحية تتماشى مع احتياجات الشباب لتحقيق الرفاهية، بينما أجاب ما نسبته 5% من المبحوثين بوجود سياسات صحية تتماشى مع احتياجات الشباب لتحقيق الرفاهية.

أما فيما يتعلق بالبيئة فقد طرحنا على المبحوثين سؤالاً مفاده «هل تعتقد أن هناك وعي كافٍ بين الشباب حول قضايا البيئة والاستدامة؟» وأجابوا بنسبة متفاوتة كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (11)

هل تعتقد أن هناك وعي كافٍ بين الشباب حول قضايا البيئة والاستدامة ؟

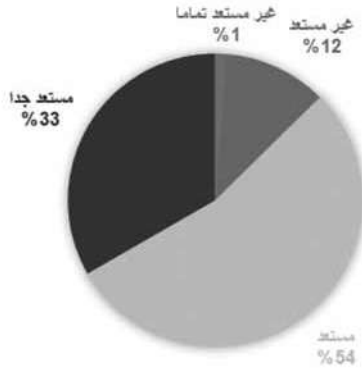


أجاب المبحوثين بعدم وجود الوعي الكاف بين الشباب حول قضايا البيئة والاستدامة بنسبة 85% وأجاب ما نسبته 14% بوجود وجود الوعي الكاف بين الشباب حول قضايا البيئة والاستدامة بالنسبة للشباب بينما أجاب ما نسبته 1% بعدم معرفتهم لذلك.

وإلحاقاً للتساؤل السابق قمنا بطرح السؤال التالي : «ما مدى استعدادك للمشاركة في أنشطة تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد؟» بحث كانت إجابات المبحوثين كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (12)

ما مدى استعدادك للمشاركة في أنشطة تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد ؟

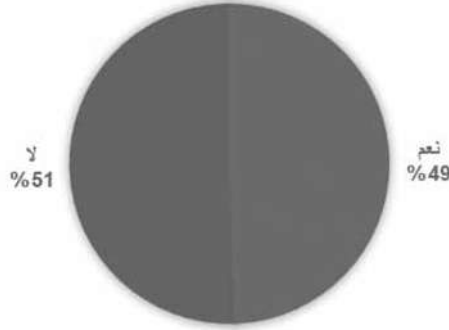


نلاحظ من الشكل السابق أن ما نسبته 54% من المبحوثين أجابوا باستعدادهم للمشاركة في أنشطة تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد، وأن ما نسبته 33% من المبحوثين أجابوا باستعدادهم التام للمشاركة، بينما أجاب ما نسبته 12% بأنهم غير مستعدين للمشاركة في أنشطة تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد، وأن ما نسبته 1% أجابوا بأنهم غير مستعدين تماما للمشاركة في أنشطة تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد.

وأما عن المشاركة في أنشطة أو مبادرات للحفاظ على البيئة، فقد قمن بطرح التساؤل التالي : هل شاركت في أنشطة أو مبادرات للحفاظ على البيئة؟ وجاب المبحوثين على التساؤل كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل رقم (13)

هل شاركت في أنشطة أو مبادرات للحفاظ على البيئة ؟

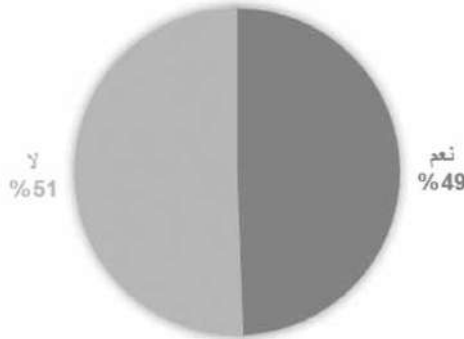


أجاب ما نسبته 51% من المبحوثين بأنهم لم يشاركوا في أنشطة أو مبادرات للحفاظ على البيئة بينما أجاب ما نسبته 49% من المبحوثين بأنهم شاركوا في أنشطة و مبادرات للحفاظ على البيئة، وهذا ما يوضح عزوف أكثر من النصف من الشباب في المشاركة في برامج وأنشطة تسهم في الحفاظ على البيئة وهو ما لا يدعم خطط التنمية المستدامة المصادق عليها من قبل جلس النواب الليبي في سنة 2015 م.

وللاطلاع على المساواة بين الجنسين فقد طرحنا لى المبحوثين التساؤل التالي : «هل ترى أن هناك مساواة بين الجنسين في الحصول على فرص التعليم والعمل؟» فقد أجاب المبحوثين كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (14)

«هل ترى أن هناك مساواة بين الجنسين في الحصول على فرص التعليم والعمل؟»



ومن الشكل السابق حول المساواة بين الجنسين في الحصول على فرص التعليم والعمل فقد أجاب المبحوثين بما نسبته (51%) بعدم وجود مساواة بين الجنسين في الحصول على فرص التعليم والعمل، بينما أجاب ما نسبته (49%) بوجود فرص تعليم وعمل في ليبيا.

الخلاصة

تعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمصادق عليها من البرلمان الليبي في 2015 م صعبة في ظل التحديات المتعددة والمعقدة نظراً للظروف السياسية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها الدولة فغياب الاستقرار الأمني والسياسي أسهم في خلق صراعات استخدم فيها الشباب لتعميق الانقسام بدلاً من تنفيذ خطط للتنمية المستدامة وتعزيز الاستثمارات المحلية والدولية، كذلك فضعف البنية التحتية كشبكات النقل والكهرباء والمياه والصرف الصحي تحتاج إلى جهود شبابية تصلح الاحتياجات السكانية والخدمات العامة.

لا يخفى على أحد التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدولة لكونها تعتمد بشكل كبير على النفط ما يجعلها عرضة لتقلبات الاسعار الطاقة العالمية ناهيك عن إقفال آبار النفط المتكررة، كذلك غياب التوزيع العادل للعوائد الاقتصادية وقلة دعم القطاعات الزراعية والصناعية، إضافة إلى ضعف القطاع الخاص وقلة فرص عمل للشباب المتحصل على مؤهلات من تخصصات مختلفة، ما أسهم في ارتفاع لمعدلات البطالة وغياب للعدالة الاجتماعية والتفاوت في توزيع الموارد أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر والحرمان خاصة في مناطق الدواخل.

إن الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية أدى إلى تدهور البيئة وساهم في التغير المناخي وقلة الأمطار ونقص المياه في الدولة، إضافة إلى انتشار الفساد داخل المؤسسات وضعف الشفافية والمساءلة بين المواطن والحكومة والذي أعاق استخدام لموارد بشكل فعال لتحقيق أهداف التنمية.

المراجع

- 1 - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، هنالك أربع أمور نحتاج إلى معرفتها حول علاقة الشباب بالتنمية المستدامة، أنظر <https://bit.ly/3Z2FKS7>
- 2 - الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أنظر <https://bit.ly/3NZ6oG0>
- 3 - الأمم المتحدة، القرار رقم 2250 حول الشباب والسلام والأمن، ديسمبر 2015.
- 4 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أنظر <https://bit.ly/3O4TZR2>

- 5 - سليمان رمضان الكيلاني، أثر عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2020)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد 1 (يونيو 2024 م).
- 6 - صندوق النقد الدولي، ليبيا : بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2024، أنظر <https://bit.ly/3Z2voCK>
- 7 - عبدالرازق موسى محمد، بعض معوقات التنمية في المجتمع الليبي : بحث ميداني وادي الشاطئ، مجلة أفاق اقتصادية، العدد 2 (بدو ، 2015).
- 8 - عبدالله الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، مجلة جامعة الملك بن عبدالعزيز-الاقتصاد والادارة، العدد 1 (أكتوبر، 2009).
- 9 - علي الصاوي، الشباب والحكم الجيد والحريات، مقدمة الى ورشة العمل الإقليمية الثالثة، الرباط، 2005 م.
- 10 - عمرو عبدالمجيد ومحمد عبدالمحسن، دور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، العدد 4 (أكتوبر، 2022).
- 11 - للمزيد عن منهج دراسة الحالة أنظر <https://bit.ly/3J8zSPK>
- 12 - المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني الأول لحالة الشباب في ليبيا 2023-2024.
- 13 - مصطفى خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، طرابلس : الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996 م.
- 14 - مصطفى عمر التير، التحديث والتحضير والتنمية البشرية، طرابلس - ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، الدار الأكاديمية للنشر والتأليف والترجمة، 2004 م.
- 15 - منى سعيد الحديدي وسلوى إمام، الإعلام والمجتمع، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2006 م.
- 16 - ميسم ياسين، الشباب والتنمية المستدامة في العراق التحديات والخيارات، ورقة عمل منشورة ضمن مؤتمر المعالجات الأكاديمية للمشكلات العراقية السياسية والاجتماعية، جامعة بغداد، 2019 م.
- 17 - نعيمة قجم، دور الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها، مركز جيل البحث العلمي، العدد 75 (مايو 2021).

- 18 - هالة بوقعيقيص ومحمد تنتوش، المرأة في سوق العمل الليبي واقع وتحديات، مؤسسة فريدريش ايبرت، أكتوبر 2017 م.
- 19 - وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أنظر <https://bit.ly/412FOUy>
- 20 - يحي مرسى عيد، الرؤية المستقبلية للشباب الليبي : دراسة أنثروبولوجية على بعض طلاب جامعة عمر المختار، جامعة حلوان : كلية الآداب قسم الاجتماع، 2011.

مساهمة الشباب في الحياة الجمعياتية والسياسية، الحدود والآفاق

دراسة ميدانية حول شباب مدينة عين دراهم

معاذ جماعي
باحث في علم الاجتماع

المقدمة

تعد مساهمة الشباب في الحياة المدنية والسياسية عنصراً حيوياً لتطوير المجتمعات والنهوض بها، حيث يلعب الشباب دوراً مهماً في تعزيز الديمقراطية، المساواة، والعدالة الاجتماعية. ونظراً لأن الشباب يشكلون نسبة كبيرة من السكان في العديد من البلدان، فإن مشاركتهم في الحياة المدنية تعزز من قوة العمل المدني والسياسي وتساهم في بناء مجتمع أكثر شمولية واستدامة.

«تأسس التاريخ السياسي المعاصر والرّاهن في تونس بحضور متقدّم لفئة الشباب في المحطّات المفصليّة وفي الأحداث الكبرى. ولا نكاد نسجّل له غياباً في أهمّ التحوّلات السياسيّة والاجتماعيّة التي عاشتها بلادنا. فقد كان مساهماً في إنشاء الأحزاب والمنظمات والجمعيات منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. كما كانت له مشاركات نضاليّة أساسيّة في أحداث كثيرة أهمّها أحداث الجلاز 1911 وأحداث 1938 وحرب التحرير الوطني 1952 وأحداث أخرى بعد الاستقلال مثل التحوّلات التلمذيّة والطلابيّة أواسط الثمانينات وبداية التسعينات وأحداث الحوض المنجمي 2008 وأحداث بنقردان 2010 وأحداث ثورة 17 ديسمبر 14 جانفي 2011.

اكتست فئة الشباب بفضل هذا الزخم الاجتماعي والسياسي قيمة بالغة. وتشكّلت حولها ومن خلالها رهانات كبيرة ومتنوعة. واتصلت بفعل راهنيّة الشأن الشبابي في علاقته بأسئلة إدارة وتدبير الحياة العامّة لهذه الشريحة المجتمعيّة انتظارات ملحة مثل التشغيل والتّمكنين وغيرها. وارتبطت بأشكال حضورها المتنوّع والمتعدّد في واقع تجربتنا المحليّة الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة حمولة رمزيّة ووزن ديمغرافي مثل الاستثمار فيهما ولا يزال ضمّانا لمستقبل الأنظمة والأحزاب والهيئات والمنظمات.¹

¹ عبد الستار رجب، المسألة الشبابية في زمن متغيّر 1988-2010 : منظور سوسيولوجيا التدخل الاجتماعي الموجه للشباب، منشورات جامعة قرطاج، الطبعة الثانية، تونس 2019، ص 14.

سنحاول في هذه الدراسة تناول مسألة نشاط الشباب في الحياة السياسية والجمعياتية، محاولين الإجابة على الدراسة الميدانية التي أعدت ضمن هذا الكتاب، واستنادا إلى مقابلات ميدانية أنجزناها مع عدد من الشباب الفاعل في الحياة السياسية والجمعياتية طيلة عشرية الانتقال الديمقراطي بجهة مدينة عين دراهم التابعة لمحافظة جندوبة بالشمال الغربي للبلاد التونسية.

إلى جانب مساهمة الشباب في الحياة السياسية والجمعياتية، سنتناول مفهوم العقد الاجتماعي، خاصة مع تراجع الحريات وتردي المناخ الديمقراطي ما بعد سنة 2021. فهل ينعكس ذلك على نشاط الشباب الجمعياتي والسياسي؟

أولا : مفهوم العقد الاجتماعي

1 - قراءة سوسيو تاريخية

العقد الاجتماعي هو مفهوم فلسفي سياسي يهدف إلى تفسير أصل نشأة المجتمعات والدولة، وكيفية تنظيم العلاقة بين الأفراد والسلطة الحاكمة. يطرح هذا المفهوم أن السلطة لم تنشأ بشكل طبيعي أو اعتباطي، بل هي نتيجة اتفاق افتراضي بين الأفراد في المجتمع يتنازلون بموجبه عن بعض حقوقهم الفردية مقابل ضمان الأمن والنظام والحقوق المشتركة.

يعود أصل مفهوم العقد الاجتماعي إلى الفلاسفة الكلاسيكيين مثل توماس هوبز، جون لوك وجون جاك روسو. غير أنه لكل منهم رؤيته الخاصة حول طبيعة هذا العقد، والذي في المجمل يتعلق بكيفية تجاوز حالة الفوضى الطبيعية، حيث يكون كل فرد مسؤولاً عن حماية مصالحه بنفسه، إلى مجتمع منظم تحكمه قوانين وأعراف.

في كتابه «اللفياتان» يرى توماس هوبز أن الحالة الطبيعية للبشر هي حالة صراع دائم، ولكي يتمكن البشر من العيش بسلام، فإنهم يتنازلون عن جميع حقوقهم لسلطة مركزية قوية (متمثلة في الدولة) التي تضمن لهم الأمان.

في حين أننا نجد لجون لوك رأيا مختلفا، حيث يعتقد أن العقد الاجتماعي يتضمن حماية حقوق الأفراد الطبيعية (على غرار الحرية، الملكية، والحياة)، وأن السلطة الحاكمة يجب أن تكون مقيدة بالقوانين لضمان عدم انتهاك هذه الحقوق. بالنسبة له، الحكومة تستمد شرعيتها من موافقة المحكومين.

أما جون جاك روسو، فيرى أن العقد الاجتماعي يجب أن يعكس «الإرادة العامة» للشعب، وأن الأفراد يتنازلون عن حقوقهم لصالح الجماعة ككل، وليس لحاكم فردي، لتحقيق المساواة والحرية.

ويعد مفهوم العقد الاجتماعي أساساً لفهم تطور الأنظمة الديمقراطية الحديثة، إذ يقوم على فكرة أن السلطة لا يمكن أن تكون شرعية إلا بموافقة الأفراد الذين تحكم باسمهم.

إلى جانب الإسهامات الفلسفية التي قدمها هوبز ولوك وروسو، يعتبر مفهوم العقد الاجتماعي مفتاحاً لفهم تطور الفكر السياسي الحديث، خصوصاً فيما يتعلق بعلاقة الفرد بالدولة. من خلال هذه الفكرة، نشأ الاهتمام بكيفية توازن الحرية الفردية مع السلطة السياسية، وكيفية منع السلطة من أن تصبح استبدادية أو تتجاوز حدودها.

2 - تطبيقات العقد الاجتماعي في المفاهيم السياسية الحديثة

1-2- الدساتير الحديثة

أثرت أفكار العقد الاجتماعي بشكل مباشر على صياغة العديد من الدساتير الحديثة. فالدساتير غالباً ما تُعتبر بمثابة تجسيد رسمي للعقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة، حيث تضع القواعد التي تُنظم العلاقة بين الحكومة والأفراد وتحدد حقوق وواجبات كل طرف. نذكر على سبيل المثال، دستور الولايات المتحدة الذي يعتبر نموذجاً كلاسيكياً لعقد اجتماعي مكتوب، حيث يُفترض أن السلطة تأتي من الشعب ويتم تفويضها إلى الحكومة وفق شروط معينة. فهل يمكن اعتبار الدستور التونسي لسنة 2014، بمثابة العقد الاجتماعي الجديد للمجتمع التونسي الرّاهن ؟

لقد تمّ صياغة دستور 2014 بناء على قاعدة توافقية بين عدد من الهياكل الحزبية والتيارات السياسية المختلفة، ولكن سرعان ما تمّ التخلي عليه بعد ثمانية سنوات وتمّ صياغة دستور 2022، الذي جمع السلطات الثلاثة بيد رئيس الدولة وتحول النظام من شبه برلماني إلى نظام رئاسي. هذا التحول السياسي أدى إلى تراجع الثقة في الحياة السياسية بشكل عام وإلى عزوف الشباب عن المساهمة في الحياة السياسية والمدنية وفقدان الثقة في العملية الانتخابية، وهو ما شهدناه في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، أي تراجع نسبة إقبال الشباب على العملية الانتخابية.

2-2- العقد الاجتماعي والمواطنة

مفهوم العقد الاجتماعي يظل أساسياً لفهم معنى المواطنة الحديثة. حيث يعتبر الأفراد داخل الدولة الحديثة مواطنين يتمتعون بحقوق مقابل واجبات يجب أن يؤديها لصالح المجتمع ككل. وذلك من خلال المشاركة في العملية السياسية (كالانتخابات)، كما يجسد المواطنون مفهوم العقد الاجتماعي في الممارسة اليومية، (عبر احترام القوانين وتطبيقها).

3-2- العقد الاجتماعي والعولمة

مع ظهور العولمة، وازدياد التداخل الاقتصادي والسياسي بين الدول، بدأ بعض الفلاسفة في إعادة التفكير في مفهوم العقد الاجتماعي ليشمل سياقات أوسع. في عالم اليوم، تتجاوز العديد

من القضايا (مثل تغير المناخ أو التجارة الدولية) الحدود الوطنية، مما يدفع البعض إلى التساؤل عما إذا كان يمكن تطوير عقد اجتماعي عالمي يحدد مسؤوليات الدول والأفراد تجاه بعضهم البعض على مستوى دولي.

رغم أهمية العقد الاجتماعي، فهو ليس مفهوماً خالياً من النقد. حيث يرى بعض الباحثين أن فكرة العقد الاجتماعي تركز بشكل كبير على الفرد وتفترض أن العلاقات الاجتماعية يمكن تقليصها إلى اتفاق عقلائي بين الأفراد. ويرى هؤلاء الباحثين أن هذا التصور يتجاهل الأبعاد الثقافية والعاطفية للعلاقات الاجتماعية.

كما يشير البعض إلى أن فكرة «حالة الطبيعة» التي تعتمد عليها النظريات الكلاسيكية للعقد الاجتماعي هي فرضية غير واقعية. فالإنسان لم يكن يوماً في حالة عزلة تامة عن المجتمع، بل دائماً كان يعيش في مجموعات اجتماعية.

وعلى الرغم من أن العقد الاجتماعي يمثل مفهوماً فلسفياً قديماً، فإنه لا يزال يشكل جزءاً مهماً من النقاشات حول السلطة، الشرعية، والعدالة في العصر الحديث. سواء كان في الديمقراطيات الليبرالية أو في حركات التحرر الاجتماعي أو حتى في الأطر العالمية الناشئة، تبقى فكرة العقد الاجتماعي أساساً لفهم كيفية تنظيم المجتمعات وضمان حقوق الأفراد وواجباتهم.

ثانياً : مساهمة الشباب في الحياة السياسية

1 - الشباب والمشاركة السياسية

يُعد الشباب المحرك الأساسي للتغيير السياسي في العديد من المجتمعات. يمكن أن تكون مشاركتهم من خلال التصويت في الانتخابات، أو الانخراط في الحملات السياسية، أو حتى الترشح للمناصب العامة. حيث يُظهر الشباب في كثير من الأحيان شغفاً بالتغيير السياسي من خلال دعم المرشحين الذين يمثلون قضايا مثل الحرية، المساوات، العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان. كما أنهم يضغطون لإصلاحات سياسية تضمن مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة.

وعلى الرغم من أهمية دور الشباب في الحياة المدنية، يجد العديد منهم صعوبة في الحصول على الفرص السياسية التي تمكنهم من المساهمة بفعالية، في العديد من الأحيان، حيث يتم تهميش الشباب في صنع القرار السياسي، ولا يحصلون على تمثيل كافٍ في المؤسسات الحكومية التابعة للدولة. وفي مقابلة أجريناها مع الشاب (ف/ج) صرّحاً لنا قائلاً : «شخصياً لا أعتبر النشاط السياسي مهماً وذو أولوية لنا كشباب، وليس لي ثقة في الأحزاب السياسية، إذ لا غاية لها سوى

تحصيل المكاسب الشخصية، كما أن النظام السياسي الحالي يقصي كل ناشط سياسي، ربّما هو نوع من العقاب على بعض ممارساتهم ولكن يمكن أن ألخّص لك النشاط السياسي في وقتنا الحالي في فكرة واحدة وهي التالية : أن تنشط سياسيا يعني أن يتمّ تدجينك وتوظيفك لصالح النظام السياسي.»² من خلال ما تقدّم، يبدو أن الشباب يعاني من أزمة ثقة في الأحزاب السياسية وفي المشهد السياسي بشكل عام. لذلك دعت الحاجة إلى معالجة هذه التحديات وإعادة النظر في السياسات الحالية لزيادة إشراك الشباب في صنع القرار. خاصة مع تراجع نسبة مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. إذ تقول الشابة (ر/ه) : «لم أشارك في الانتخابات الرئاسية الأخيرة ولن أشارك مستقبلا لأنني لم أعد أثق بالمسار السياسي الذي تعيشه البلاد. أصدقائي أيضا لم يشاركوا في الانتخابات الأخيرة، فهم يعتقدون أن نتائج الانتخابات في بلدان العالم النامي محسومة مسبقا، وهذا الأمر ينطبق أيضا على بلادنا.»³ هذا العزوف عن الحياة السياسية تمّ طرحه في الاستبيان من خلال الدراسة التي أجراها الباحث «عادل العياري»، اعتبر من خلالها مجموعة من الشباب أن من بين المخاطر التي تهدد البلاد في الخمسة عشر سنة القادمة تتمثل في تراجع كبير للحياة الديمقراطية والحريات العامة، وكذلك تفاقم عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية والاهتمام بالشأن السياسي.⁴ ويشير الباحث «أحمد عثمانى» إلى وجود نوعين من العزوف عن المشاركة السياسية، «النوع الأول : هو العزوف السياسي ويشير إلى عدم الاهتمام بالشأن السياسي بشكل عام. النوع الثاني : هو العزوف الانتخابي وبعد امتدادا للنوع الأول، ويعكس الحالة التي يمتنع من خلالها الناخب عن المشاركة في الانتخابات. لقد ميّز الدارسون بين نوعين من العزوف : أولا، العازفون غير ملتزمين وهي مجموعة تضم العاطلين عن العمل والعمال وصغار التجار والنساء ذوات المهن التقليدية، ويتميزون بضعف المستوى التعليمي أو انعدامه ويفتقرون إلى الثقة في النظام السياسي. ثانيا، العازفون الملتزمون وهؤلاء جلهم من الشباب متوسطي العمر، فعلى الرغم من اهتمامهم بالسياسة إلا أنهم يرون أن السياسة نوع من أنواع الخداع، وذلك بجانب احتقارهم للمؤسسات السياسية.»⁵

² مقابلة مع الشاب (ف/ج) بمدينة عين دراهم، بتاريخ 10 أكتوبر 2024.

³ مقابلة مع الشابة (ر/ه) بمدينة عين دراهم، بتاريخ 10 أكتوبر 2024.

⁴ انظر الدراسة التي أجراها الباحث عادل العياري، مرفقة بهذا الكتاب، السؤال عدد 12.

⁵ عثمانى أحمد، الشباب التونسيون بين الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية : إكراهات العزوف وإغراءات الاستقطاب، مؤلف جماعي، مشاركة الشباب السياسية في بلدان المغرب العربي : السياقات والمعوقات، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، تونس 2024، ص 71.

ويواجه الشباب في بعض الأحيان صعوبة في الوصول إلى الموارد المالية أو التعليمية التي تساعدهم في تنفيذ مشاريعهم المدنية والسياسية. هذا الافتقار إلى الدعم المادي يمكن أن يكون عائقاً أمامهم لتحقيق أهدافهم المنشودة.

كما يشير بعض الشباب إلى وجود عقبات ثقافية تحول دون مشاركتهم الفعالة في الحياة السياسية. وقد لا يُنظر إليهم على أنهم مستعدون لتولي أدوار قيادية أو المشاركة في صنع القرار. ونعني بذلك مسألة صراع الأجيال التي تعترض الشباب. هذه العقبات تحتاج إلى مواجهة من خلال حملات توعية، تشجيع الحوار المجتمعي بين مختلف الأجيال، وتعزيز الثقة في قدرات الشباب. إذ يعاني الشباب من فقدان الثقة في المؤسسات السياسية نتيجة للتهميش، أو عدم الاستجابة للقضايا التي تهمهم. هذا الإحباط أدى إلى عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية.

ولمواجهة هذا التحدي، يجب على الحكومات والمؤسسات أن تكون أكثر شفافية واستجابة لمطالب الشباب وتطوير آليات تشاركية تضمن سماع أصواتهم. ذلك وأن مساهمة الشباب في الحياة السياسيّة يُعدّ أمراً ضرورياً لتطوير المجتمعات وتحقيق التغيير الإيجابي.

2 - أهمية مساهمة الشباب في الحياة السياسية

«توفرت السنوات الأولى ما بعد 2011 على سياقات مواتية لممارسة حرية التجمع والانتماء والتنظيم. شهدت تونس تشكل عشرات الأحزاب فاق عددها في فترة الذروة المائتين بقليل، وآلاف الجمعيات المدنية إلى جانب التنظيمات المهنية. يعد هذا الغليان مؤشر حيوية أكيدة مرت بها تونس ولم تشهدها من قبل في تاريخها السياسي الراهن. لعبت هذه الأطر الحزبية والمدنيّة والمهنيّة دوراً وسائطياً مؤكداً تمكن عبره شباب مختلف الملامح من التعبير عن قناعات ومشاكل وانتظارات وآراء وأحكام وأفكار ومقترحات وتطلعات... استفادت مشاركة الشباب السياسية - رغم كل أوجه التنسيب الممكن - من هذا الغليان التنظيمي والحيوية الأيديولوجية والسياسية والثقافية الذي صاحبه، واكتشف قطاع عريض من الشباب حداً أدنى من معاني حرية التعبير والادلاء الصريح بالرأي والنظر في موازنات البلديات ومراجعة الدستور ومناقشة الخيارات التنموية المحلية وغيرها من قضايا الشأن العام.»⁶

⁶ العياري عادل، شباب الأحزاب والمشاركة السياسية في تونس : رهانات الاعتراف المنقوص تقديم نتائج بحث ميداني، مؤلف جماعي، مشاركة الشباب السياسية في بلدان المغرب العربي : السياقات والمعوقات، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، تونس 2024، ص 272.

تضمن مشاركة الشباب في الحياة السياسية الفكرة القائلة بأن الديمقراطية ليست حكرًا على الأجيال الأكبر سنًا، بل هي عملية ديناميكية تتجدد باستمرار. فعندما يشارك الشباب بفعالية في الحياة السياسية، فإنهم يجلبون رؤى جديدة وابتكارات تساعد في تحديث السياسات وجعلها أكثر انسجامًا مع التحديات الحديثة. فالشباب هم الحماة الطبيعيون للقيم الديمقراطية ولهم دور مهم في الحفاظ على النظام الديمقراطي عبر الأجيال.

غالبًا ما يكون الشباب أقل تقييدًا بالتقاليد، وهذا يمكنهم من التفكير خارج الصندوق وتقديم حلول مبتكرة للمشاكل الاجتماعية. فمساهماتهم في الحياة السياسية تساهم في تعزيز الابتكار الاجتماعي الذي يؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل. كما أن حماسهم وطموحهم بمثابة المحفز للتغيير الإيجابي، إلى جانب تعزيز الشمولية والمساواة. فالشباب غالبًا ما يكونون أكثر انفتاحًا على التنوع ويهتمون بتحقيق العدالة الاجتماعية. فعبر مشاركتهم في الحياة السياسية، يسعى الشباب لضمان أن تُسمع أصوات المجموعات المهمشة ويتم الاعتراف بحقوقهم. إن إشراك الشباب في صنع السياسات يضمن تمثيل مصالح جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن الجنس أو المعتقد أو الخلفية الاقتصادية. وقد عبّر شباب العينة في الدراسة الميدانية عن أهمية ترسيخ الحياة الديمقراطية والحقوق السياسية⁷، وهو ما يؤكد الشباب (ق/ع) ناشط بحزب سياسي بجهة «عين دراهم»: «أن الحياة الديمقراطية توفر مناخا سليما للنشاط ضمن الأحزاب، وهو ما عشناه في عشرينية الانتقال الديمقراطي كشباب، لكنّ تغبّر المناخ السياسي الحالي أدّى إلى تراجع الشباب أو لنقل حالة من الاستقالة السياسية وعزوف عن النشاط، لذا أدعو جميع الأحزاب السياسية المؤمنة بالتغيير والنهوض بالبلاد إلى دعم أبنائها المنتمين إليها وإلى مزيد دفع الشباب نحو الانخراط في الحياة السياسية.»⁸

من خلال الانخراط في الحياة السياسية، يتعلم الشباب مهارات القيادة والإدارة والتواصل. هذه المهارات لا تفيدهم فقط على المستوى الشخصي، بل تساهم في خلق جيل جديد من القادة الذين يستطيعون مواجهة تحديات المستقبل بشكل أكثر فعالية. ويتم عبر المشاركة السياسية، إعداد الشباب لتحمل المسؤوليات القيادية في المستقبل والمساهمة في بناء مؤسسات قوية وفعالة.

وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة للشباب، فإنهم يواجهون عدة تحديات تعيق مشاركتهم في الحياة السياسية. من أبرز هذه التحديات نجد الإقصاء السياسي، حيث لا يتم إشراك الشباب في

⁷ انظر الدراسة التي أجراها الباحث عادل العياري، مرفقة بهذا الكتاب، السؤال عدد 9.

⁸ مقابلة مع الشاب (ق/ع) بمدينة عين دراهم، بتاريخ 11 أكتوبر 2024.

العمليات السياسية بشكل كاف، سواء عبر القوانين التي تحد من مشاركتهم أو نقص التمثيل في المؤسسات السياسية. كما أنّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها العديد من الشباب يمكن أن تعوق قدرتهم على الانخراط في العمل المدني والسياسي.

من جهة أخرى، يعتبر بعض الشباب أنّ الأنظمة التعليمية، لا تركز بشكل كافٍ على تعليم الشباب حول أهمية المشاركة السياسية، ما يؤدي إلى نقص في الوعي حول كيفية المساهمة بفعالية في المجتمع، وفي الشأن العامّ.

ولتمكين الشباب من المشاركة بشكل فعّال في الحياة السياسية، وجب على المؤسسة التعليمية أن تهتم بتعليم الشباب كيفية التعامل مع المؤسسات الحكومية، كيفية ممارسة حقهم في التصويت، وأهمية المشاركة في النقاشات العامة والمجتمعية. كما ينبغي أن تركز البرامج التعليمية على المهارات القيادية والريادية التي تمكن الشباب من الاندماج بشكل أفضل في المجتمع.

وتعتبر السياسات التي تعزز مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات جزءاً أساسياً من تمكينهم في الحياة السياسية. إذ يمكن للحكومات تبني سياسات تجعل الشباب جزءاً من العمليات السياسية من خلال تخصيص مقاعد لهم في المجالس البلدية والبرلمانات بنسب كبيرة مقارنة ببقية الشرائح العمرية. إضافة إلى ذلك، يجب دعم الشباب اقتصادياً من خلال خلق فرص عمل وتحسين الوصول إلى التمويل للمشاريع الريادية. فعندما يكون لدى الشباب الأمن والاستقرار الاقتصادي، يصبح لديهم الفرصة والطاقة للانخراط في الحياة السياسية بفعالية أكبر.

لذا، وجب تشجيع المبادرات التي يقودها الشباب مع توفير منصات لطرح أفكارهم وتنفيذ مشاريعهم التي تهدف إلى تحسين المجتمع. هذا الدعم يمكن أن يأتي في شكل تمويل، تدريبات، أو توجيهات.

ويمكن للتعاون بين الدولة، المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية أيضاً أن يساهم في زيادة فرص الشباب للمشاركة في الحياة السياسية. إذ «تؤكد الثقافة المدرسية السائدة - بصفة اطلاقية- فكرة (حياد) المؤسسات التعليمية عن الشأن السياسي والنأي بها عن كل تدخل سياسي.»⁹ فالشراكات بين هذه المؤسسات التي ذكرناها وخاصة التعليمية منها، توفر للشباب التدريب العملي، الموارد، والإرشاد الذي يحتاجونه ليكونوا فاعلين في مجتمعاتهم. إضافة إلى

⁹ الدريسي محرز، ضمور التنشئة السياسية في المعاهد التونسية، مؤلف جماعي، مشاركة الشباب السياسية في بلدان المغرب العربي: السياقات والمعوقات، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، تونس 2024، ص 399.

منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تدريب الشباب على كيفية العمل في المنظمات غير الحكومية أو القيادة المجتمعية، وتوجيههم نحو المساهمة الفعالة في قضايا اجتماعية هامة مثل العدالة الاجتماعية أو المواطنة أو التماسك الاجتماعي.

من الضروري أيضا تعزيز الحوار والتفاهم بين الأجيال المختلفة في المجتمع لتقليل الفجوة بينهم وبين الجيل الأكبر سنا. هذا الحوار يساهم في تبادل الخبرات و يتيح للشباب التعلم من تجارب الآخرين، بينما يقدمون رؤى جديدة ومبتكرة تساعدهم على النشاط السياسي ضمن الأحزاب.

ثالثا: مساهمة الشباب في الجمعيات

يمكن الإشارة إلى أن «العمل الجمعياتي في صبغته المدنيّة المتطوّرة شرط من شروط الثقافة السياسيّة وضمانة للمشاركة الوطنيّة الواسعة... وليس مبالغة القول بأنّ المنظمات غير الحكومية هي دربة على ممارسة الحياة الديمقراطيّة والمشاركة الجماعيّة. وهي أيضا سبيل لممارسة مزيد الضّغط على جهاز الدّولة واكتساب الحقوق المدنيّة الأساسيّة... ومن ثمّ، فإنّ الحياة الجمعياتيّة شرط من شروط توازن العلاقة بين الدّولة والمجتمع المدني والحدّ من ظاهرة دولنة المجتمع.»¹⁰ ويُعتبر نشاط الشباب في الجمعيات من العوامل الرئيسيّة التي تساهم في تطوير المجتمع، حيث تلعب الجمعيات دورًا مهمًا في تعزيز مشاركة الشباب وتمكينهم من المساهمة في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة. من خلال الانخراط في الجمعيات، يجد الشباب فضاء للتعبير عن أفكارهم والمشاركة في حل المشكلات المجتمعيّة، كما يتعلمون مهارات قياديّة وتنظيميّة تساهم في بناء قدراتهم الشخصيّة والمهنيّة. ويشير عالم الاجتماع الفرنسي «ألبار مايستار» إلى أن «الجمعيات تمثّل أطرا ووسائل للأفراد والجماعات لإظهار اجتماعيتهم.»¹¹

1 - أهمية نشاط الشباب في الجمعيات

تكمن أهمية نشاط الشباب في الجمعيات من خلال اكتسابهم لمهارات قياديّة مهمة مثل التخطيط، التنظيم، التفاوض، وإدارة الفريق. حيث تعمل الجمعيات كمساحة تعليميّة تتيح للشباب تحمل المسؤوليّة في إدارة الأنشطة، والتخطيط للمشاريع، وقيادة الفريق. هذه التجربة صلب الجمعيات تساهم في تنمية قدرات الشباب وتؤهلهم لتولي أدوار قياديّة في المجتمع بشكل عام والحياة المهنيّة بشكل خاص.

¹⁰ المنصف ونّاس، الظاهرة الجمعياتيّة في المغرب العربي، دار النشر 1997، El Taller، ص ص 29-35.

¹¹ Albert Meister, La participation dans les associations, Paris, ed. Les éditions ouvrières, 1974, p. 79.

من جهة أخرى يساهم نشاط الشباب في الجمعيات في تحسين الحياة المجتمعية من خلال المشاركة في الأنشطة الخيرية والتنموية. سواء كان ذلك من خلال حملات توعوية، برامج تطوعية، أو مشروعات تنموية محلية، التي من خلالها يساهمون في تلبية احتياجات المجتمع ويعملون على تحسين جودة الحياة في مجتمعاتهم. هذه المساهمات تعزز من انتمائهم للمجتمع وتزيد من التماسك الاجتماعي بأكثر دقة.

ويزيد النشاط في الجمعيات من وعي الشباب بالقضايا المدنية والاجتماعية. فمن خلال الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات، يتعلم الشباب أهمية المشاركة المجتمعية ويدركون دورهم في تحسين محيطهم الاجتماعي، ويفتح لهم النشاط الجمعياتي أبواباً لفهم أعمق للحقوق والواجبات، ويعزز لديهم حس المسؤولية الاجتماعية والمشاركة الفعالة في بناء المجتمع، خاصة على المستوى المحلي. وهو ما عبّرت عليه الشابة (ح/م) عندما أجرينا معها المقابلة بأن: «النشاط ضمن الجمعيات من أفضل التجارب التي خضتها في حياتي، لم تكن البداية صعبة، فسرعان ما وجدت نفسي مندمجة مع المجموعة خاصة عند القيام بنشاط تطوعي يخدم الجهة ويخدم الفئات المحرومة، فثقافة التطوع صلب الجمعيات ينمي داخل الفرد الشعور بالمسؤولية والعطاء بدون بقبال وهي السمة الأساسية لمفهوم المواطنة.»¹² فالعمل التطوعي هو «فعل حرّ يمارس بدون مقابل وموجه للجماعة ويندرج ضمن القطاع الذي لا يستهدف الربح.»¹³

كما أنّ انضمام الشباب إلى الجمعيات يمنحهم فرصة لبناء علاقات اجتماعية وشبكات مهنية قوية. ومن خلال تفاعلهم مع أشخاص ذوي اهتمامات وأهداف مشتركة، يكتسب الشباب تجارب ومعارف متنوعة. هذه الشبكات تساهم في تبادل الأفكار والخبرات، كما تساعد الشباب على تطوير مساراتهم المهنية.

وغيلاً ما يكون الشباب المحرك الرئيسي للتغيير الاجتماعي من خلال الجمعيات. وذلك بفضل حماسهم ورغبتهم في الابتكار، حيث يساهمون في تطوير حلول جديدة لمشاكل المجتمع. فالنشاط ضمن الجمعيات، يمكن الشباب من الاشتغال حول قضايا متنوعة في محيطهم المحلي مثل البيئة، حقوق الإنسان، التعليم، الصحة، والمساهمة في حملات ضغط من أجل التغيير السياسي والاجتماعي.

¹² مقابلة مع الشابة (ح/م) بمدينة عين دراهم، بتاريخ 11 أكتوبر 2024.

¹³ فوزي بوخرىص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، إفريقيا الشرق 2013، ص 103.

2 - أشكال نشاط الشباب في الجمعيات

يُعتبر العمل التطوعي أحد أهم الأنشطة التي يمارسها الشباب داخل الجمعيات. حيث يقدم الشباب وقتهم وجهدهم لخدمة المجتمع دون مقابل، من خلال المشاركة في حملات النظافة، مساعدة المحتاجين، تقديم الخدمات الاجتماعية، أو تنظيم الأنشطة الثقافية. فالعمل التطوعي لا يساعد فقط في تطوير المجتمع، بل أيضاً يُكسب الشباب تجارب حياتية ويعزز من شعورهم بالمسؤولية، ويُنمي الشعور بالمواطنة.

ونجد من بين الأنشطة الأخرى كذلك المساهمة في تنظيم فعاليات ومبادرات تهدف إلى تحقيق أهداف معينة، مثل التظاهرات الخيرية. كما تقوم الجمعيات بتنظيم مبادرات تربوية وثقافية تهدف إلى تثقيف الشباب وزيادة وعيهم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

من خلال هذه الأنشطة المختلفة، يتعلم الشباب مهارات جديدة مثل الحوار، التحليل النقدي، والمشاركة في النقاشات العامة حول التحديات التي تواجه المجتمع بشكل عام، ويصبحون فاعلين محليين في مختلف جهاتهم. فما هي السبل التي يمكن اعتمادها لتعزيز مشاركة الشباب في الجمعيات ؟

3 - سبل تعزيز مشاركة الشباب في الجمعيات

لتعزيز مشاركة الشباب في الجمعيات وجب على هذه الأخيرة توفير برامج تدريبية للشباب لتمكينهم من تطوير مهاراتهم القيادية والتنظيمية. مثل تدريبهم على إدارة المشاريع، جمع التبرعات، أو التواصل مع مختلف المؤسسات المحلية بهدف اكتساب الدربة على التفاعل مع الهياكل الادارية للدولة، وبهدف ضمان استمرارية المشاريع وتوفير الموارد اللازمة، عبر إقامة شراكات مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لدعم المبادرات المختلفة للشباب. هذه الشراكات تساهم في توفير التمويل والدعم الفني للمشاريع وتتيح للشباب فرصاً أوسع لتحقيق أهدافهم. كما ينبغي تشجيع الشباب على الابتكار داخل الجمعيات من خلال دعم الأفكار الجديدة والمبادرات المختلفة.

بصفة عامة، يلعب نشاط الشباب في الجمعيات دوراً حاسماً في تعزيز المشاركة المجتمعية، إضافة إلى تطوير القدرات الشخصية، والمساهمة في التغيير الاجتماعي. ومن خلال تمكينهم وإشراكهم في الأنشطة المختلفة، يمكن أن يصبح الشباب قوة دافعة نحو مستقبل أفضل لمجتمعهم.

من خلال الدراسة الميدانية التي أنجزت في البحث والمتوفرة بهذا المؤلف الجماعي، عبّر شباب العيّنة بنسبة 28,6% بدرجة سادسة حسب الترتيب التفاضلي بأنّ تشجيع الشباب على تكوين الجمعيات المدنيّة والانخراط في العمل المدني، من أؤكد المسائل التي يجب على راسمي السياسات العموميّة الموجهة للشباب أن يعطوه الاهتمام الأكبر خلال الخمسة عشر سنة المقبلة.¹⁴ وقد صرّحت الشابة (ح/م) : «أنه على الدولة الاهتمام أكثر بمسألة الجمعيات وحرية التنظّم داخلها وحثّ الشباب على العمل التطوعي ضمنها لأنها بمثابة المدرسة التي تُكسبهم روح المسؤولية والتضامن، على غرار المشهد الحالي الذي تعيشه البلاد من تراجع في الحيوية الجمعياتية مثلما كان عليه الوضع في العشرة سنوات التي تلت الثورة مباشرة.»¹⁵ هذا التصريح الأخير يدلّ على وعي الشباب بأهميّة النشاط الجمعياتي والعمل التطوعي. فقد اكتسب الشباب خلال عشريّة الانتقال الديمقراطي، الدربة على العمل ضمن الجمعيات، إلاّ أنه تمّ التراجع عن ذلك في السنوات الأخيرة، الأمر الذي ولد نوع من العزوف لدى الشباب على الانخراط ضمن الحياة المدنية.

4 - الاستراتيجيات الممكنة لتطوير مساهمة الشباب في الجمعيات

يُعدّ عزوف الشباب عن المساهمة في الحياة المدنية والنشاط ضمن الجمعيات، ظاهرة تستدعي الانتباه، لذلك وجب إيجاد سبل للحدّ من هذا العزوف وحثّ الشباب أكثر على العمل التطوعي.

يتطلب تطوير مساهمة الشباب في الجمعيات وجود بيئة داعمة قائمة على التفاهم المتبادل بين الأجيال المختلفة. إضافة إلى التركيز على مسألة التواصل بينهم وبين مختلف الأجيال الأكبر سنّاً في الجمعيات بهدف انتقال الخبرات والمعارف، مما يؤدي إلى تطوير رؤى وحلول متكاملة للمشاكل المجتمعية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم ورشات عمل أو منتديات للنقاش تتيح تبادل الأفكار والخبرات بين الأجيال.

لضمان استمرارية المشاريع والأنشطة التي يقودها الشباب، دعت الحاجة إلى دعم مسألة التشبيك والتعاون بين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، سواء كانت محلية أو دولية. هذا التعاون من شأنه أن يتيح للجمعيات الاستفادة من موارد وخبرات إضافية، كما يتيح للشباب فرصة العمل ضمن شبكة واسعة من الفاعلين الاجتماعيين. ويساهم في تحقيق نتائج أكثر فعالية واستدامة.

¹⁴ انظر الدراسة التي أجراها الباحث عادل العياري، مرفقة بهذا الكتاب، السؤال عدد 11.

¹⁵ مقابلة مع الشابة (ح/م) بمدينة عين دراهم، بتاريخ 11 أكتوبر 2024.

من جهة أخرى، يعتبر التمويل أحد التحديات الكبرى التي تواجه الجمعيات والشباب العاملين فيها، بهدف دعم استمرارية الأنشطة، حيث دعت الضرورة إلى أن تعمل الجمعيات على تطوير استراتيجيات تمويل مستدامة، وذلك من خلال تنظيم حملات تمويل جماعي، إقامة شراكات مع القطاع الخاص، أو تقديم طلبات لدعم مالي من المنظمات الدولية. إضافة إلى ذلك، يمكن تطوير مشاريع مدرة للدخل داخل الجمعيات لدعم الأنشطة التطوعية. إضافة إلى العمل على حث الشباب على مزيد التزامهم بالنشاط التطوعي ضمن الجمعيات.

لدعم نشاط الشباب في الحياة الجمعياتية من قبل الدولة، صرّح الشاب (م/ن) بأنه : «ينبغي على الدولة وضع سياسات تشجع الشباب على الانخراط في الجمعيات. يمكن للدولة تقديم حوافز مثل إعفاءات ضريبية للجمعيات التي تضم الشباب في هيكلها الإداري، أو تقديم دعم مالي للمبادرات التي يقودها الشباب.»¹⁶

إلى جانب ذلك، يعتبر توفير أماكن مخصصة لنشاطات الجمعيات والمبادرات الشبابية ضروريا. حيث يمكن للدولة توفير مراكز مجتمعية، مكاتب عامة، أو مساحات عمل مشتركة للشباب ليتمكنوا من تنظيم فعالياتهم وأنشطتهم بكل حرية. هذه الفضاءات تسهل على الجمعيات تنظيم اللقاءات والتدريبات وتوفر للشباب بيئة ملائمة للإبداع والابتكار.

الخلاصة

«إن الشباب فئة استراتيجية يتوقف نجاح المشاريع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على صيغ التعامل معها. والمشاريع المقدر لها النجاح هي التي تعتمد الشباب شريكا في بناء مشروعها في المجتمع والدولة.»¹⁷

لذلك يعتبر الشباب ركيزة أساسية لبناء المجتمعات وتطويرها، فهم يمثلون طاقة متجددة قادرة على قيادة التحولات السياسية والاجتماعية. لكن في ظل تردّي المناخ الديمقراطي، يتراجع دور الشباب، مما يترتب عليه مخاطر متعددة تمس الفرد والمجتمع على حد سواء. حيث يؤدي تراجع نشاط الشباب إلى غياب التنوع والأفكار الجديدة في الساحة السياسية، مما يكرس الهيمنة الأحادية للأنظمة الدكتاتورية ويعزز استمرارياتها. فالشباب، بفضل رؤاهم الجديدة وإبداعهم، قادرون على تقديم بدائل وحلول مبتكرة للتحديات المجتمعية.

¹⁶ مقابلة مع الشاب (م/ن) بمدينة عين دراهم، بتاريخ 11 أكتوبر 2024.

¹⁷ عبد الستار رجب، المسألة الشبابية في زمن متغيّر 1988-2010 : منظور سوسولوجيا التدخل الاجتماعي الموجّه للشباب، منشورات جامعة قرطاج، الطبعة الثانية، تونس 2019، ص 15.

كما يخلق المناخ القمعي شعوراً بالإحباط واليأس لدى الشباب، حيث يصبحون أقل اهتماماً بالشأن العام وأكثر ميلاً للانسحاب من المجال العام. هذا يؤدي إلى تفاقم العديد من الظواهر الاجتماعية مثل البطالة والهجرة غير الشرعية. ويُضعف تراجع النشاط الجمعياتي دور المجتمع المدني الذي يُعتبر رقيباً أساسياً على السلطة وضامناً للحقوق والحريات. فمن دون مشاركة شبابية فاعلة، تفقد الجمعيات قوتها وتجدها، مما يجعلها عاجزة عن مواجهة التحديات المحتملة. ويمكن أن نخلص إلى القول بأن مساهمة الشباب في الحياة الجمعياتية والسياسية مهمّ من أجل ضمان سلامة وحيوية المجتمع.

المراجع

المراجع العربية

- 1 (إيبرلي) دون إي، بناء مجتمع من المواطنين : المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى 2003.
- 2 (أنطوني) غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة د. فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أكتوبر 2005
- 3 (ألان) توران، براديجما جديدة لفهم عالم اليوم، المنظمة العربية للترجمة، ترجمة جورج سليمان، الطبعة الأولى، بيروت، أبريل 2011
- 4 (بوخريص) فوزي، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء 2013.
- 5 (بشارة) عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة السادسة، بيروت 2012.
- 6 (حكيم) بن حمودة، ديمقراطية اجتماعية أم ثورة محافظة؟، منشورات نيرفانا، جانفي 2020.
- 7 (حكيم) بن حمودة، العقد الاجتماعي: الأسس والسياسات، منشورات نيرفانا، الطبعة الأولى، ديسمبر 2020.
- 8 (رجب) عبد الستار، المسألة الشبابية في زمن متغيّر 2010-1988: منظور سوسيولوجيا التدخل الاجتماعي الموجّه للشباب، منشورات جامعة قرطاج، الطبعة الثانية، تونس 2019.
- 9 (معتز) الفرقوري و(منير) السعيداني، التنظيمات السياسية والمدنية في الانتقال الديمقراطي بتونس، دار محمد علي الحامي، الطبعة الأولى 2012.

10) مجموعة مؤلفين، مشاركة الشباب السياسية في بلدان المغرب العربي : السياقات والمعوقات، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، تونس 2024.

11) وناس (المنصف)، الظاهرة الجمعياتية في المغرب العربي، منشورات El Taller 1997.

المراجع الأجنبية

- 1) Baccar (Gherib), Penser la transition avec Gramsci : Tunisie (2011-2014), ed. Diwen, 2017.
- 2) Jean-Louis (Laville) et Anne Salmon, Associations et Action publique, ed. Desclée de Brouwer, Paris 2015.
- 3) Jean-Louis (Laville) et Renaud (Sainsaulieu), L'association : sociologie et économie, ed Pluriel, Janvier 2013.
- 4) Meister (Albert), La participation dans les associations, ed. Les éditions Ouvrières, Paris, 1974.

مستقبل السياسات التنموية للشباب في المغرب سيناريو ممكن للتمكين عبر المقابولة

ميلود الرحالي

أستاذ باحث، وزارة التربية الوطنية

مقدمة

لا يخفى أن مفهوم التمكين أعم وأشمل بكثير من الإدماج الاقتصادي، غير أن الدخل يعد آلية ضرورية لتمكين الشباب، يجعله مؤهلا للانخراط في المنظومة التنموية بكل أبعادها وفروعها. فالدخل أساس العيش الكريم، ودونه لا معنى للحديث عن المشاركة السياسية والاندماج الاجتماعي، بالمقابل لا يمكن تحقيق الدخل المستحق دون وجود منظومة سياسية للحقوق والقوانين العادلة، وفي غياب أعمال أدوات العدالة والإنصاف الاجتماعي. لذلك تبقى قضية التمكين متنوعة المسالك ومتداخلة الأبعاد يغذي بعضها بعضا.

من هذا المنطلق، يهدف المقال إلى المساهمة في تأكيد إمكانية تحقيق الحد الأدنى من تمكين الشباب المغربي عبر المقابولة، كسيناريو ممكن إلى جانب خيارات أخرى، شريطة تحقيق مقدماته ومركزاته، بما هو خيار استراتيجي مدعم، وإرادة وطنية ورسمية، والتزام ثابت للمغرب أمام شركائه التنمويين، خاصة الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على قضية ذات راهنية وأفق استراتيجي حتمي، تعضده أهمية قضايا الشباب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

يستند المقال بشكل أساسي إلى فرضية إمكانية تحقيق مطلب التمكين الاقتصادي، وفق التصور الرسمي المنبثق من الأدبيات الأمامية، والذي جرت تبيئته وملاءمته بالخصوصيات المغربية بتحدياتها وإمكاناتها المتنوعة. وباعتمادها المنهج الوصفي التحليلي، والبحث النوعي في سبل التقريب بين مختلف البرامج وإدماجها، ومساءلة مسارات التمكين منذ بداية الألفية الحالية، استطاعت الدراسة أن تقف عند إشكالات بنوية، أهمها غياب الوعي بأهمية الخلفية المرجعية للتمكين، وخصوصيات التحولات الوطنية، ما أفقد بعض البرامج، رغم أهميتها وطموحها، إمكانيات الصمود أمام المتغيرات.

وقد أسفر تحليل البيانات والقضايا المعروضة عن جملة من النتائج الاستشراعية؛ منها إمكانية تحقيق المزيد من مقومات التمكين الاقتصادي للشباب، وحفزه على المشاركة المباشرة في

التنمية، ودفعه إلى المزيد من بذل الجهد في سبيل تحقيق الأهداف المعلنة للنموذج التنموي الجديد. إلى جانب ذلك، وقف المقال عند المعوقات والمخاطر، بل التهديدات المحدقة برهانات التمكين، ما جعله يعتمد إلى طرح بعض التوصيات التي تم استدماج بعضها في بنية الموضوع وبين عناصره، وبعضها الآخر في مشروع نموذج استرشادي مستقبلي.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في المستوى الأول في كونه يلامس قضايا فئة اجتماعية حاسمة في التغيير والاستقرار والتنمية. وتتجلى في مستويات تفصيلية من خلال التركيز على مفهوم «التمكين» باعتباره مفهوماً آمياً جديداً يختزل جملة من القيم التنموية كالعدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص، ناهيك عن كونه أحد معايير تصنيف الدول في سلم التنمية والاهتمام بالشباب. ومن الجانب العملي التطبيقي، تظهر في الدراسة أهمية تثمين ريادة المقاولات لمساهمتها في إنتاج الثروة الوطنية (45% سنة 2022) وإبراز الممكّنات الموضوعية والمؤهلات الذاتية والبيئة السوسيواقتصادية المساعدة على تطوير نموذج جديد للتمكين عبر هذا المدخل، وتبرز الأهمية الأكاديمية للموضوع، في العبور التخصصي الحاصل لتناول مفهوم المقاولات بشكل خاص، ذلك المفهوم المتجدد ومتنوع الأبعاد والأهداف، سواء لضمان الرابطة الاجتماعي وتثبيت الاستقرار السياسي، أو لإبراز خصوصيات الحركية الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية للدولة، أو لإحداث الفرص الاقتصادية والإنتاجية والخدماتية، أو لإنشاء واستغلال الأعمال لخلق الثروة ودعم أورش التنمية.

إشكالية البحث

يقوم المقال على عناصر إشكالية تخرج عن المألوف من الاهتمام بالمؤشرات الكمية، وتشابك المتغيرات المعهودة في مقاربة التمكين عبر المقاولات (مواجهة البطالة، دعم المقاولات الصغرى، التعليم والتأهيل، العقار والاستثمار)، لتركز على البحث في قضايا التمكين من وجهة نظر تنموية نوعية، بتحليل تجليات عناصر المفهوم ضمن التصور الرسمي للدولة منذ مطلع الألفية الحالية، لتقف عند لوحة الأعطاب البنوية، وتخلّف الطموح الوطني عن الجيل الجديد لمفهوم التمكين، المتمثلة في الحرية والكرامة وتوسيع الفرص، وباعتباره تقوية لقدرات الأفراد والمؤسسات والبرامج، علماً أن هذه القدرات تختلف باختلاف الإمكانيات، كما تتباين باختلاف الفرص المتاحة، التي يتوفر المغرب على جملة منها. وتستكمل إشكالية البحث عناصرها باقتحام أفق نموذج إرشادي إجرائي أوسع لإعمال المقومات الأكيدة لتمكين الشباب.

أهداف البحث

يستهدف البحث استقراء تجارب عقدين من سياسات التمكين. ويهدف إلى المساهمة في رسم معالم خطة إرشادية وخريطة طريق جديدة للتفكير في المسألة. ويبحث في البيئة العامة والمناخ الاجتماعي والتربوي والثقافي للتمكين. ويصبو إلى تفكيك بنيات بعض البرامج الحالية، وبحث علاقتها بما سبقها من استراتيجيات ومبادرات، خاصة تقرير الخمسينية والنموذج التنموي الجديد وتقارير مؤسسات الحكامة.

أولا : سياق التمكين عبر المقابلة وخصوصيات المقاربة المغربية.

عكس الاهتمام الذي حظيت به المقابلة الصغيرة والمبادرة الخاصة للشباب في أوروبا، لم يكن للمسألة اهتمام ولا صيت يذكر في البرامج والسياسات العمومية المغربية إلى حدود ثمانينيات القرن الماضي. ولعل مجمل التحولات التي شهدتها المغرب خلال هذه المرحلة دفعت في اتجاه الاهتمام برواد الأعمال والمستثمرين الشباب، وخاصة الشباب العاطل الحامل للمشاريع، ومن أهم هذه التحولات؛ اتساع قاعدة الهرم السكاني، وتزايد أعداد الخريجين من مؤسسات التربية والتكوين والتعليم والتأهيل، ومعها تزايد أعداد العاطلين عن العمل، إضافة إلى حسم التوجه الاستراتيجي للاندماج الدولي وتحرير المبادرة، وانحصار مسالك التوظيف والتشغيل في القطاع العمومي وبعض القطاعات الخاصة.

ترجع أصول التفكير في إدماج الشباب عبر التشغيل الذاتي إلى نهاية التسعينات وبداية الألفية الحالية، وبالتحديد من القانون 93/16 المنظم لبرنامج «إدماج»، ثم القانون المعدل والمتمم له رقم 13/98¹، الذي أعطى انطلاقة جديدة للإدماج عن طريق التدريب في المقاولات القائمة لمدة سنة ونصف، ومنه إلى الإدماج، سواء عبر الشغل أو المبادرة الحرة. غير أن خطاب عيد الشباب (8 يوليوز 1998) كان مفصليا، وحدد الإطار القانوني العام لذلك، متمثلا في القانون الإطار المتعلق بالتكوين من أجل إدماج الشباب، داعيا إلى عقد ندوة وطنية حول التشغيل. أما خطاب عيد الشباب لسنة 1999، فقد أبرز العلاقة بين التشغيل والتربية والتكوين والتنمية الاقتصادية. وفي افتتاح الندوة الوطنية الأولى للتشغيل (12 دجنبر 1998)، برز التوجه الجديد نحو مسالك التشغيل الذاتي وأهمية إحداث المقاولات الشبابية لامتناس بطالة حاملي الشهادات على الخصوص. ويعد البرنامج الحكومي الذي تقدم به الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي أمام البرلمان

¹ القانون رقم 1-93-16 الصادر في 23 مارس 1993، المنظم لتدابير التكوين من أجل الإدماج كما وقع تميمه وتغييره بواسطة القانون 13/98 والقانون رقم 06/39.

(17 أبريل 1998)، أول برنامج حكومي يضع استراتيجية للتشغيل، انطلاقاً من مفهوم تثمين الموارد البشرية²، يربط بين البطالة والإقصاء الاجتماعي من جهة، وبين الإدماج وأهمية الوساطة وتفعيل الاقتصاد والاستثمار من جهة أخرى. بينما حكومة إدريس جطو بعد ذلك، اتجهت بشكل واضح نحو التشغيل الذاتي وإحداث المقاولات ودعم التكوين المهني³.

ولا شك أن خطاب العرش سنة 2005، وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (18 ماي 2005)، كانا بمثابة إعلان دخول تجربة جديدة لتصور مفهوم التمكين في المغرب. وارتباطاً بتمكين الشباب من خلال المقاولات، تمثل الأيام الوطنية «مبادرات التشغيل» انطلاقة جديدة لتفعيل هذا التصور⁴. وفي سنة 2006 رُسمت معالم الانتقال، حيث قامت الدولة بتخصيص برنامج خاص لدعم إنشاء المقاولات الصغرى (برنامج مقاولتي)، وأرست حكومة عباس الفاسي منذ سنة 2007 نهجاً مزدوجاً للتشغيل، يجمع بين التوظيف والتشغيل الذاتي عبر المقاولات. ومع بداية الألفية الحالية توالى برامج دعم المقاولات والتشغيل الذاتي بشكل ملحوظ، منها برنامج «إدماج»، وبرنامج «تأهيل» وبرنامج «مقاولتي» إلى برنامج «فرصة» في نسخته الحالية.

جدول عدد 01 : بعض البرامج الخاصة بزيادة الأعمال ضمن الحدود الزمنية للمقال

البرنامج	الفترة الزمنية	المستهدفون	جهة الإشراف
مشاتل المقاولات	من 2000 إلى 2004	رواد المشاريع الباحثون عن محلات مهنية لممارسة نشاط اقتصادي	وزارة الصناعة والتجارة
مقاولتي	من 2005 إلى 2009	حاملو المشاريع (خريجي التعليم الأساسي أو التكوين المهني)	الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات
مغرب مبادرات	من 2008 إلى 2024	حاملو المشاريع في وضعية هشاشة	وكالة التنمية الاجتماعية

² برز هذا المفهوم في خطاب الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي أمام البرلمان بمناسبة تقديم حصيلة عمل الحكومة (2002-8-2).

³ أنظر تصريح الوزير الأول إدريس جطو بمناسبة تقديم حصيلة العمل الحكومي أمام مجلس النواب (10 يوليوز 2003).

⁴ انعقدت الأيام تحت رئاسة الوزير الأول، يومي 22 و23 شتنبر 2005، بمشاركة واسعة لطيف من الفاعلين والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني (حوالي 1000 مشارك)، بغرض خلق تدابير ملموسة لإنعاش التشغيل المباشر لحاملي الشهادات، وكان من بين اللجان الأربعة المشتغلة؛ لجنة دعم إحداث المقاولات.

البرنامج	الفترة الزمنية	المستهدفون	جهة الإشراف
المقاول الذاتي	2015-2024	الأشخاص النشيطون في الاقتصاد غير المنظم	وزارة التجارة الصناعة الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى
الإدماج الاقتصادي للشباب	2019-2023	مفتوح للشباب	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
انطلاقة	2020-2024	رواد مشاريع المقاوالات الصغيرة والمتوسطة	وزارة الاقتصاد والمالية
فرصة	2022-2024	الشباب حامل المشاريع	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

المصدر : تجميع بتصريف من عدة مصادر رسمية

أما من حيث التصورات الكبرى، فيبقى تقرير الخمسينية (2005) والنموذج التنموي الجديد (2021) معلمين رئيسيين في تحديد خصوصيات سياسة تمكين الشباب عبر المقاولة :

يعد تقرير الخمسينية إطارا عاما للنموذج التنموي القديم، فيه أطلق المغرب جيلا جديدا (حينئذ) من تصورات الإدماج عبر المقاولة، يبني على رؤية ثلاثية الأبعاد ؛ المجتمع الدامج، والشباب المندمج، والمقاولة المواطنة. ويبقى لكل مرحلة أبعادها الخاصة لتحقيق هذه الأهداف. ولكونه يقوم على فكرة ومفهوم "التنمية البشرية"، فإن التقرير ركز على تشخيص الإكراهات، وبشكل مكثف، رسم المسارات التنموية الممكنة لتنمية الإمكان البشري وفق بيئته ومحيطه المحلي والوطني، وبتركيزه على مفاهيم الجيل الجديد للتنمية : المساواة والقدرات والفرص والإمكانات، يبقى التقرير مرجعا في رسم استراتيجية إدماج وتمكين الشباب، لأن مفهوم التمكين يقوم في أصله على المساواة وتنمية القدرات وتوسيع الفرص.

خلال التقرير، لم يفتأ الخبراء المغاربة التأكيد على ضرورة قراءة المتغيرات السوسيواقتصادية المحلية والدولية، وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج ضاغطة، تهم القضايا التنموية والفئوية الكبرى، وقد تضافرت الجهود العلمية والمعرفية وجهود الخبرة في هذا تقرير للوقوف عند إنجازات المغرب المستقل، ورسم معالم المغرب الممكن (2025)، سياسيا وتنمويا، وقد كانت قضايا الشباب في صلب الاهتمام، سواء من وجهة النظر المرحلية (الإدماج والتمكين) أو من وجهة نظر استراتيجية (المساهمة في تثبيت الاستقرار).

يستحضر التقرير قضايا التمكين في سياق متكامل، يتجاوز الإدماج إلى الانسجام التام بين المغرب وشببته، لذلك «ينبغي أن يكون إدماج الشباب شاملا ومتعدد الأبعاد : سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ومجتمعيًا»، ويتساءل : «هل بإمكان البلاد أن تطور أوراها اقتصادية واجتماعية وثقافية تتيح لهذه الشريحة الاندماج الضروري في مجال اقتصاد المعرفة ومن خلال الثقافة والفنون والرياضة؟»⁵.

عدا ذلك، وفي سياق إعداد البيئة الجيدة للتمكين، يرافع التقرير من أجل إحداث علاقة متوازنة بين الاقتصاد والتنمية، إذ لا سبيل إلى تنمية المقاولات الشبابية في غياب هذا التوازن، لكونه يدعم البيئة العامة لإنشاء المقاولات، كما يدعم الشروط المادية والمالية لاستدامة نشاطها، لذلك نجده يحدد الإشكالات البنوية للاقتصاد الوطني، والتي تحد من إمكانية التنافسية والإدماج، وبالتالي من التمكين الاقتصادي ؛ فهي بالأساس، في نظر التقرير، ترجع إلى تناقضات استثنائية لم تعرفها الاقتصادات النامية المماثلة. فمثلا إذا رجعنا إلى علاقة النمو بدخل الأفراد انطلاقا من معدل نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل فرد، نجده قد انخفض في المتوسط من 2,6% ما بين سنتي 1967 و1991 إلى 01% ما بين 1992 و2003 (انخفاض يفوق نصف الحجم الذي ارتفعت به مداخيل الأسر)⁶، في حين لو استقر هذا الناتج في نسبة 2,6% في الفترة الثانية، لكان الناتج لكل فرد أعلى بحوالي 30% مما هو عليه سنة 2003.

ويعتبر التقرير ضعف إحداث المقاولات بشكل عام من المحددات البنوية للبطالة في المغرب⁷، ويعزو ذلك إلى عدة عوامل هيكلية تمنع إدماج الشباب عبر المقاولات ومنها :

- استمرار تعقد المساطر الإدارية ؛
- صعوبة ولوج الأسواق ؛
- تزايد الاحتكار وبطء تزايد رؤوس الأموال ؛
- مشاكل القروض وارتفاع نسب فوائد الاستثمار الناشئ ؛
- عدم ملاءمة مخرجات التربية والتكوين مع متطلبات المقاولات.

⁵ المغرب الممكن، «إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك»، (الدار البيضاء : مطبعة دار النشر المغربية، 2006)، ص ص 39-40.

⁶ التقرير، ص 139.

⁷ نفسه، ص 165.

ومن جانبه يعد النموذج التنموي الجديد وقفة تصحيحية لاختلالات المغرب الذي كان ممكنا في تصور تقرير الخمسينية (2006)، ورغم كونه لم ينطلق من تقييم الفترة السابقة بشكل دقيق ومفصل على غرار سابقه، فقد جازفت بعض الوثائق بنفي وجود «رؤية تنموية شاملة ومندمجة تشكل محددًا لضمان التثاقية وانسجام الاختيارات وتيسير التملك الجماعي لرهانات التنمية من قبل مختلف الأطراف المعنية»⁸، وهو تقييم لم ينصف النموذج السابق⁹، وكان المتوقع أن يبيح النموذج الجديد عن الإشكالات المتوارثة والبنوية، التي منعت تحقيق التطلعات، والتي لا يزال جزء كبير منها إلى اليوم (2024).

في الملحق رقم 2، الخاص بمجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، وفي المحور الثالث «فرص لإدماج الجميع وتوطيد الرابط الاجتماعي» من القسم الأول «المواضيع المتعلقة بالمحاور الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد»، نجد في العنوان الثالث من بين ثمانية عناوين «شباب مزدهر»، الحديث عن خمسة توجهات مركزة¹⁰، يُعنى التوجه الرابع منها بتعزيز واستكمال خدمات التكوين والمواكبة الهادفة إلى دمج الشباب وإعادة إدماجهم اقتصاديا¹¹، وفيه دعوة صريحة إلى ضرورة تعزيز توجيه الشباب المتمدرس ودعم التشغيل الذاتي وروح المقاولة، لا سيما في المناطق القروية وشبه الحضرية، وذلك بتوفير المعلومة والمواكبة قبل وبعد خلق المقاولة والتمويل والتوجيه والإرشاد. ويعتبر النموذج الحالي إحداث المقاولة أحد أربعة خيارات استراتيجية للتحويل الهيكلي للاقتصاد وإطلاق دينامية جديدة لخلق الثروة في المغرب، عبر «تحرير المبادرة الخاصة، وبث روح المقاولة من خلال مناخ أعمال شفاف ومطمئن وتوقعي، وعبر مساطر مبسطة، وتقنين مستقبل يحفز بشكل

⁸ النموذج التنموي الجديد، التقرير العام، «تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع»، (الرباط : لجنة النموذج التنموي الجديد، 2021)، ص 30.

⁹ الحقيقة أن مجموع وثائق تقرير الخمسينية تمثل رؤية تنموية شاملة ومندمجة، بل ومفصلة بشكل دقيق. ويمكن الرجوع إلى ذلك سواء في التقرير العام أو التقارير التفصيلية المتنوعة جدا (المميزات السوسيوديمغرافية للسكان، أطلس مبياني لمؤشرات التنمية، المناخ والهيدرولوجيات والبيئة والتراب، النقل، الكهرباء، الفلاحة، الصحة، السكني، الاقتصاد).

¹⁰ أنظر الملحق 2 : «مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد»، ص ص 139-142.

¹¹ نفسه، ص 141.

ملموس ولوج فاعلين أكثر إبداعاً»¹²، مع التأكيد على استعجالية حفز الاقتصاد الوطني على إدماج جيل جديد من المقاولات الحاملة لمشاريع التحول الإنتاجي وفق توجهات النموذج¹³.

وفي هذا يحدد النموذج الجديد أربعة محاور للتحول، على رأسها المحور الاقتصادي، الذي يتأسس على خمسة خيارات استراتيجية (أنظر الجدول عدد 2)، أولها تأمين المبادرة المقاولاتية. ولكونه يعتبر غياب الثقة سببا رئيسا في فشل المبادرة المقاولاتية، فإنه يقترح ثلاث توصيات لتجاوز الوضع وهي: إزالة الحواجز الإدارية والتنظيمية بطريقة نسقية، وضمان منافسة سليمة وتقوية أجهزة الضبط، وحماية المقاولات بواسطة آليات فعالة للتظلم والطقن¹⁴. وفي الخيار الاستراتيجي الثاني «توجيه الفاعلين الاقتصاديين إلى الأنشطة المنتجة»، يوصي النموذج بأربع وصايا، ثالثتهن مراجعة الإطار التحفيزي للاستثمار من أجل توجيه المستثمرين إلى الأنشطة الإنتاجية، ودعم تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة بشكل أكثر قوة»¹⁵.

ومن بين الوسائل المقترحة التي تصب في مصلحة المقاولات الشبابية في هذا الصدد؛ تحسين نجاعة التحفيزات من خلال اعتماد أنماط للتمويل تكون مشروطة أكثر ببلوغ الأهداف المحددة (فرص الشغل، الاستثمار، الاندماج، نقل المهارات وغيرها)، وهذه التوصيات كلها تدعم المقاولين ورواد الأعمال الشباب، الذين يتميزون بقدرتهم على الإبداع والابتكار واستحضار الشروط الموضوعية ومتطلبات الانفتاح والمنافسة. وتدعم التوصية الرابعة (تمويل إرادي من أجل تنوع الإنتاج والارتقاء بمستوى الاقتصاد)¹⁶ مصلحة المقاولات الشبابية في تبنيتها لخلق آلية للتمويل تُخصص حصريا لتنوع الإنتاج، تتحدد مهمتها في الأنشطة الاقتصادية الوطنية ذات المردودية العالية، ما سيمكن المقاولين الشباب من الحصول على تمويلات إضافية من لدن الفاعلين في السوق.

¹² النموذج التنموي الجديد، الملخص، (الرباط، لجنة النموذج التنموي الجديد، 2021)، ص 9.

¹³ التقرير العام، ص 75.

¹⁴ المرجع السابق، ص 78.

¹⁵ نفسه، ص 80.

¹⁶ نفسه.

جدول عدد 02 : الخيارات الاستراتيجية حسب محاور التحول المقترحة في النموذج التنموي الجديد

المحور الأول الاقتصاد	المحور الثاني الرأسمال البشري	المحور الثالث الإدماج والتضامن	المحور الرابع المجالات الترابية والاستدامة	محاور التحول
نحو اقتصاد منتج ومنتوج متنوع يخلق القيمة المضافة ومناصب شغل ذات جودة	نحو رأسمال بشري أقوى وأحسن استعدادا للمستقبل	نحو فرص إدماج للجميع وتعزيز الرابط الاجتماعي	نحو مجالات ترابية مستدامة وقادرة على التكيف : فضاءات لترسيخ التنمية	
تأمين المبادرة المقاولاتية توجيه الفاعلين الاقتصاديين نحو الأنشطة المنتجة إحداث صدمة تنافسية إرساء إطار ماكرو اقتصادي في خدمة النمو بروز الاقتصاد الاجتماعي كقطاع اقتصادي قائم الذات.	جودة تعليم للجميع منظومة للتعليم العالي والتكوين المهني والبحث تركز على حسن الأداء وعلى حكمة مستقلة وقوية جودة الخدمات الصحية وحماية الصحة كحقوق أساسية للمواطنين	دعم استقلال المرأة وضمان المساواة والمشاركة بين الجنسين دعم اندماج الشباب وتنميتهم من خلال مضاعفة فرص وقنوات المشاركة تعبئة التنوع الثقافي كرافعة للانفتاح والحوار والتماسك تأمين قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية تعزز القدرة على الصمود والإدماج وتجسد التضامن بين المواطنين.	دعم التوجه نحو «مغرب الجهات» مزدهر وحيوي ضمان إعادة تنظيم مبتكر للمستويات الترابية تشجيع إعداد مندمج للمجالات الترابية وتحسين السكن وإطار العيش وتعزيز الربط عبر تكنولوجيا التواصل والتنقل الحفاظ على الموارد الطبيعية ودعم مقاومة المجالات الترابية للتغيرات المناخية الحفاظ على الموارد المائية من خلال تهمين أفضل للماء وتدابير أكثر صرامة لندرتها.	الخيارات الاستراتيجية

المصدر : التقرير العام، ص 71.

وتبعا لتوجهات وتوصيات النموذج التنموي الجديد، صرحت الحكومة في برنامجها الحالي (2021-2026) بعشرة التزامات، ضمن المحور الثاني منها (مواكبة تحول الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص شغل للجميع)، التزمت بإجراء تحول اقتصاد وطني، من أجل مقابلة تنافسية ونمو قوي، وخلالها تم التركيز على المقابلة الصغيرة، عبر أربعة إجراءات¹⁷ :

- قواعد واضحة من أجل تكافؤ الفرص وتنافس جيد ؛

¹⁷ رئاسة الوزراء، البرنامج الحكومي 2021-2026، أكتوبر 2021، ص 56-57.

- مقاولات تنافسية ومبتكرة ؛
- سياسة تشغيل متكاملة ومتجددة ؛
- تشجيع الإنتاج الوطني ودعم تنافسية الوسم «صنع في المغرب».

ثانيا : السيناريو الممكن للتمكين، التحديات والإمكانات

1 - إكراهات معلومة وتحديات متجددة

يرسم التشخيص الذي أسلفنا معالم لوحة القيادة الخاصة بواقع وتحديات المقاولات الشبابية في سياق التمكين، وهي لوحة متداخلة العناصر، تبعث على التفاؤل الحذر من بعض التحديات والعوائق. وهناك إكراهات عديدة نقدر أن التجربة المغربية على وعي بها، وإن كنا نعتقد أن مسار إصلاحها لا يزال بطيئا. لكن ثمة تحديات تقتضي وعيا خاصا ومقاربة جديدة. فعلى مستوى الإكراهات؛ المقاولات الشبابية ضحية لإكراهات المحيط الاقتصادي¹⁸، وأخرى ذات علاقة بالمنظومة التنموية الوطنية، وثالثة مرتبطة بتعثر مسار بعض السياسات العمومية الوطنية، ونذكر منها :

- غياب التدبير المعقلن للزمن التنموي في الاستراتيجيات والسياسات العمومية الوطنية، تغيب معه ثقافة تقويم البرامج وفق أجندة زمنية مناسبة لمسار تطور المقاولات. حيث يتحدد الجيل التنموي في 15 سنة تقريبا، يتم فيه إطلاق أكثر من برنامج، ما يعقد مسار التكوين والتأهيل والتثبيت والمواكبة والتأهيل للمنافسة ؛
- تشتت وتجزئية الحلول التنموية للشباب، وتغييرات غير مبررة في هيكلية القطاعات الوصية، مع وجود استراتيجيات وسياسات قطاعية متنافرة، خاصة فيما بين القطاعات المعنية بالشباب (وزارة الشباب والثقافة، التربية والتكوين، التعليم العالي، الصناعة والتجارة، القطاعات الخدمية) ؛
- تفاوت وعي الفاعلين (السياسيين والاقتصاديين والترابيين) بأهمية المقاولات الشبابية، ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
- التجريب المتكرر للبرامج دون نسق استراتيجي تراكمي واضح، نلحظه بالأساس عند مقارنة بعض البرامج المتتالية : المنعشين الشباب (1987)، مقالتي (2005)، المقاول الذاتي (2015)، انطلاقة (2020)، فرصة (2022) وبرنامج أخرى قطاعية أو خاصة بالتعاون الدولي مثل برامج «انفتاح» و«امتياز» و«مساندة» و«رواج» و«ضمان إكسبريس» وغيرها ؛

¹⁸ Haut-Commissariat au Plan et la Banque Mondiale, «Le marché du travail au Maroc : déficit et opportunités», (Rabat : HCP, Novembre 2017), pp. 30-31.

- تحدي الملاءة التشريعية في ظل العالم المفتوح ؛
- تعثر وبطء مسار إطلاق المدرسة المقاولية، والحاجة إلى جيل جديد من التربية والتكوين، متوازن بين تثبيت الهوية الوطنية، وتنويع الإبداع والابتكار، وحفز الإرادة الحرة وإثبات الذات ؛
- ضعف الرقابة على التنافسية، وضعف أدوار مؤسسات الحكامة (مجلس المنافسة) في تحقيق وضمان الإنصاف التنافسي ؛
- غياب العدالة الضريبية، وتعقد الأنظمة الضريبية الخاصة بالمقاولية، وعدم إنصاف المقاولية الناشئة والمقاولين الشباب أمام تهرب كبار المستثمرين ؛
- تعقد وضعية العقار، وصعوبة إيجاد محلات خاصة للأنشطة الاقتصادية، وإكراهاته استحداث أوعية عقارية جديدة لاستيعاب المشاريع المستحدثة. ويزداد الإكراه في ظل غياب استراتيجيات مبتكرة لتطوير مفهوم المجال/المحل¹⁹، وإبداع مشاريع اقتصادية تتماشى وثورة الافتراضي وحتمية العلاقات عن بعد ؛
- غياب نظام فعال للمواكبة والمتابعة البعدية لإنشاء المقاولية، مع استمرار الانتقائية في متابعة المشاريع، وعدم إنصاف الشباب في المجالات الهامشية والنائية وحاملي المشاريع خارج أولويات الدولة.

ومع هذه الإكراهات وغيرها²⁰، وتسارع التحولات، تتشكل جملة من التحديات الهيكلية التي تقتضي إصلاحا جذريا، ومنها على الخصوص :

- تحولات مفهوم وثقافة المقاولية داخل المجتمع وفي تصور الدولة.

على خلاف ما شهدته المجتمعات الغربية من نزوع الشباب إلى المبادرة الحرة وإلى المقاولية بإرادة خاصة ومنفردة، لإثبات الذات أولا، ولرفع تحدي القدرة على المغامرة والصمود والتنافس، ارتبطت المقاولية الشبابية في المغرب تاريخيا بواقع سوسيواقتصادي خاص، كانت فيه المقاولية الشبابية، التقليدية على الخصوص، آلية «أبوية» للتنشئة الاقتصادية والاجتماعية، يعمد إليها في الغالب رب الأسرة، التاجر أو الحرفي، لتمكين أبنائه أولا، أو المتدربين لديه، من الدخل والاستقلال

¹⁹ هناك أنشطة اقتصادية مبتكرة لا تحتاج إلى وعاء عقاري لتوطين المشروع، غير ان التصورات الحالية للمقاولية لا تعير اهتماما كبيرا للأفكار الإبداعية.

²⁰ هناك إكراهات أخرى مرتبطة بأهلية هيئة مواكبة مشاريع الشباب، وتعقد المساطر، أبرزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقرير خاص : إحالة رقم 2022/34، «نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة ما بين 2016-2021»، ص ص 36-37.

الاقتصادي والمالي، وذلك بعد تمكينهم من ضبط الحرفة أو آليات التجارة، ليتحول الابن أو المتدرب فيما بعد إلى زميل وإلى فاعل في تنشيط هذه الممارسة، فيلعب الأب بعض الأدوار الاجتماعية للمقاولة التي تتحدث عنها الدراسات الحديثة، كما يعبر عن ذلك نوربرت ألتر بالقول: «المقاولة ليست فقط مكانا للعمل والعقلنة الاقتصادية، لكنها أيضا مكان للتنشئة الاجتماعية»²¹، ومنها التنشئة الاجتماعية للعمال والمتدربين، وترسيخ قيم وروح العمل الجماعي، ومبادئ تحمل المسؤولية والإلمام بالتحديات، ومسؤولية التعامل مع الموارد ومعايير الإنتاج، وحسن التعامل مع الزبناء وغيرها. ولا تزال بعض هذه الآليات صامدة إلى الآن عند فئات اجتماعية في بعض المجالات المحلية التقليدية، وهي آلية فعالة جدا في بعض الأنشطة الصناعية والتجارية على الخصوص²².

ومع ارتفاع منسوب اندماج المغرب في التحولات الناتجة عن الحدثة، وتوسع الرأسمالية الاقتصادية، وظهور آفاق جديدة للارتقاء الاجتماعي عبر مؤسسات التربية والتكوين، تحولت المقاولة من بعدها السوسيواقتصادي المتكامل، ومن شكلها التقليدي للثقافة الاجتماعية والمسؤولية الأسرية إلى أبعاد اقتصادية وقانونية شديدة التعقيد، فلم تعد المقاولة قائمة بأدوار التنشئة الاجتماعية على النمط التقليدي، ولا هي استطاعت القيام بأدوار التنشئة الاجتماعية الثانوية، بما هي عملية دينامية مؤثرة ومتأثرة بالعالم الموضوعي من حولها²³.

نتاجا لكل ذلك، أمسى رهان المقاولة سياسة عمومية توجهها الدولة، وتشرف عليها وفق تصورات محددة، وأولويات صارمة، فتراجعت أشكال عديدة من المقاولات العفوية الصغيرة الواعدة لصالح المقاولات المضبوطة قانونيا وإداريا²⁴، بالمقابل، ومع بروز جيل جديد من المقاولين الشباب، التأمت إرادة الدولة في بعض أجزائها بمبادرات الأفراد لتصنع واقعا مزيجا، يستمر فيه إقبال الشباب على المقاولة لإثبات الذات وتطوير الرأسمال الخاص²⁵، لكن الوضع

21 Norbert A, «Sociologie de l'entreprise et de l'innovation», 1^{ère} Ed, (Paris : PUF, 1996), p. 2.

22 تتميز بعض المجالات والمجتمعات التقليدية، خاصة في الجبال، باعتماد هذه الآليات، خاصة في التجارة وإحداث المقاولات التجارية الصغيرة جدا، مثل مقاولات التجارة في المواد الغذائية، وفي بعض الحرف (النجارة، الحدادة، إصلاح المركبات والعربات وغيرها).

23 Peter B & Thomas L, «La construction sociale de la réalité», (Paris : Ed. Méridiens Klincksiek, 1994), p. 177.

24 هناك قوانين عديدة جدا يصعب حصرها، والملاحظ أنها لا تشمل قضية القروض والتمويل فقط، بل هناك قوانين تخص إجراء تعديلات جوهرية في بعض الهياكل والمؤسسات ذات الصلة بالمقاولة، من قبيل القانون 36.20 (يوليوز 2020) ، القاضي بتغيير صندوق الضمان المركزي إلى الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة.

25 Laghzaoui S et autres, «l'entreprenariat des jeunes au Maroc : Freins et Motivation», Documents de Recherche de l'Observatoire de la Francophonie Economique - DROFE», N° 6, (Avril 2020), pub. Université de Montréal.

يشكو تحديات جلها في مصلحة التصور الرأسمالي المفتوح، الذي لم تعد فيه المقاولات توافقة إلى الإنتاجية والفعالية الاجتماعية بقدر ما تكون وسيلة لتنمية رأس المال، وأداة للضبط الاقتصادي²⁶. وأصبحت المقاولات سجينات العديد من الشروط التنظيمية والقانونية، والدولة صاحبة القرار الأول والأخير في إحداث المقاولات ودعمها أو إعدامها، ما سبب تراجعاً واضحاً في الإقبال على أنواع عديدة من المقاولات، وأشكال متنوعة لزيادة المشاريع، أو التوجه إليها كرها بعد استنفاد الطرق الأخرى للبحث عن الدخل.

- تحديات الاقتصاد المفتوح في ظل العولمة الرأسمالية، وتأخر انطلاق فكرة «الجنوب الجديد».

ثمة إكراهات تخص البيئة المساعدة على نجاح المقاولات الشبابية. إذ مع بداية الألفية الحالية، يجد المغرب نفسه في خضم تحولات عميقة، بحيث أحدثت عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الأنظمة الإنتاجية الوطنية رجة حقيقية، وأحدثت دينامية جديدة ذات اتجاه إنتاجي مختلف²⁷، أساسه إدماج المستجديات والأبعاد الدولية، الاقتصادية وغير الاقتصادية، في محددات الإنتاج وتوجهاته، وأسهم هذا التحول في إحداث رجة كبرى في التصورات الوطنية لمفهوم المقاولات وتطلعاتها، وموقعها من السياسات الوطنية للإدماج الدولي، وفي السياق ذاته تراجعت مصالح الفئات الهشة من الشباب، خصوصاً العاطلة والحاملة للمشاريع والباحثة عن الشغل، نتيجة توسع متطلبات سوق الشغل وحاجيات المنافسة والسوق الدولية.

هكذا وجدت الدولة نفسها أمام سياق اقتصادي ودولي جديد، تواجه فيه تحديات الاندماج في سوق اقتصادية وتجارية مشكلة على مقاس مختلف، وتصارع إشكالات سوسيواقتصادية داخلية أنتجت سياقات وطنية خاصة (سياق التخلف وضعف التنمية وتراكم الإخفاقات). وللخروج من المأزق، تبنت الدولة سياسات اقتصادية ليبرالية للتأثير على هيكل الاقتصاد الوطني وحفز الاستثمار الكبير وإحداث الثروة، توجهاً دستور 2011 بالتنصيص على الحرية الاقتصادية والمبادرة المقاولاتية، وإطلاق دينامية قانونية جديدة تستهدف تحديث الاقتصاد والمبادلات (ميثاق الاستثمار)، وإحداث هيئات الحكامة الاقتصادية والوساطة لتقوية مناخ الأعمال.

²⁶ يشهد المغرب تحولات واضحة نحو الضبط الاقتصادي لجميع الأنشطة، وجراء ذلك أصبحت العديد من المقاولات الشبابية الصغيرة والصغيرة جداً، إلى تلك التي يُحدثها أميون أو حاملو شهادات دنيا، تشكو من ضغوطات قانونية تحد من مداخيلها وحركيتها الاقتصادية، ومرد ذلك إلى قصور تصور الدولة في تعاطيها مع ما تسميه بالاقتصاد غير المهيكل، وعجزها عن إدماج مثل هذه الأنشطة بشكل جيد.

²⁷ انضم المغرب مبكراً إلى منظمة التجارة العالمية (1994)، وفي رصيده اليوم ما يزيد عن 54 اتفاقية تبادل حر.

ورغم المجهودات الكبيرة، وفي ظل سياقين وسرعتين مختلفتين للاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي المعولم، يعاني المغرب، جراء تجليات اقتصاده الهجين، إكراهات حقيقية تؤدي ضريبتها القطاعات الإنتاجية والمقاولات الصغيرة، سواء في قطاعات التصنيع أو الخدمات أو التكنولوجيات. وعلى غرار أطروحة الجنوب-جنوب التي أطلقتها بعض هيئات الأمم المتحدة، وخاض غمارها المغرب خلال العشرية الأخيرة، خاصة في إفريقيا، توسعت علاقات المغرب الاقتصادية مع العديد من الدول الإفريقية²⁸، سواء في إفريقيا الغربية²⁹، أو إفريقيا جنوب الصحراء، تتعزز بعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي (يناير 2017)، وحرصه على الانضمام وتعزيز خيارات بعض التكتلات الاقتصادية القوية، مثل تجمع الساحل والصحراء والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس). لكن تعقد المصالح الإفريقية وانقسام بعض الدول في موقفها من المغرب، خاصة قضية الصحراء، وتخوفات بعض الدول (نيجيريا مثلا) من الهيمنة المغربية على اقتصاد إفريقيا بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة لديه، يعطل تقدم انضمام المغرب وفعاليتها. علما أن التقدم الحاصل في العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف لا تستفيد منه المقاولات الصغيرة والمتوسطة بشكل كاف، ويبقى حكرا على المقاولات والمستثمرين الكبار، الذي يسيطرون على مجمل الاستثمارات الإفريقية كشركات الطيران والاتصالات والمؤسسات الاستثمارية المالية.

من جانب آخر، يبقى اختلال الميزان التجاري للمغرب مع جل شركائه خلا جوهريا، له تداعياته على مستقبل المقاولات الاقتصادية، خاصة الناشئة منها، يعضده العجز المتكرر للميزانية واختلالها وهشاشة تقويمها في كثير من المواسم، ما يجعل الاستثمار المتزايد، العمومي والخاص، دون نتائج تذكر على إحداث الثروة ونمو الناتج ومعدلات النمو الاقتصادي. أضف إلى ذلك اختلال تصور الاندماج القطاعي للاقتصاد الوطني، خاصة بعد تراجع أطروحة الفلاحة كأولوية للتنمية الاقتصادية، فلم يعد هذا القطاع قادرا على المساهمة في الناتج الداخلي الخام بأكثر من 16% لمدة عقود، ورغم استمرار القطاع في امتصاص نسب مهمة من البطالة (40% تقريبا)، إلا أن نسبة إحداث المقاولات الفلاحية من قبل الشباب في العالم القروي تبقى ضعيفة، نظرا لاستمرار ارتباط المقاولات الفلاحية الناشئة بالتغيرات المناخية والتساقطات المطرية، وبقيت تراوح مكانها من حيث إحداث الثروة الخاصة والمساهمة في تنافسية الاقتصاد الوطني.

²⁸ حظيت إفريقيا بنسبة كبيرة من الزيارات الملكية خلال فترة حكم الملك محمد السادس، منها السنغال والكويت ديفوار والكابون وغينيا وموريتانيا ومالي وجنوب إفريقيا.

²⁹ تعد السنغال والغابون على رأس دول غرب إفريقيا التي تحظى بالصدقة والشراكة المغربية.

- تحديات المفهوم التقليدي للإنصاف الاجتماعي.

غالبا ما تتم مقارنة قضايا تمكين الشباب من المدخل الاقتصادي/المالي وتوفير القروض، على اعتبار مركزية قضية الدخل في تحقيق الإدماج والاكتفاء، وهو وضع لا ينسجم مع التصورات الجديدة للتمكين، باعتباره جزء من منظومة الإنصاف الاجتماعي، ومكونا أساسيا من مكونات الدولة الاجتماعية، وجوابا عمليا عن تداعيات التحولات المتسارعة التي تتقدم معها المهارات والمؤهلات والخدمات بشكل غير متوقع، تبقى الأنظمة الإنتاجية في الدول النامية (ومنها المغرب) ضحية لها، ما ينعكس سلبا على حجم الامتيازات والخدمات والتسهيلات المقدمة للشباب المقاول ورواد المشاريع الاقتصادية.

أمام هذه الوضعية، يتحتم على المغرب تبني استراتيجية جديدة للإنصاف الاجتماعي، تتجاوز اختزالها في اختيار أحادي للحماية الاجتماعية والتكيز على التأمين، إلى منظومة إنصاف متكاملة ومستدامة، تستحضر طبيعة المجتمع المنشود. فقد حدد النموذج الجديد خيار «مغرب الإدماج» و«المجتمع المنفتح» كاستراتيجية وطنية في أفق سنة 2035، لكن ذلك يتطلب خططا قطاعية وتفصيلية تستهدف كل الفئات الهشة، ومنها الشباب المقاول وحامل المشاريع، الذي ينبغي إنصافه باعتباره مواطنا أولا، معني بتدعيم الرابط الاجتماعي والعيش المشترك، ومحمي من جميع أشكال التمييز المتوقعة، خاصة تداعيات المنافسة وجشع المقاولات والرأسماليين الكبار والشركات والمقاولات العابرة للقطاعات، التي ترهن الاقتصاد الوطني وتحد من فعالية استثماراته رغم نسبتها المهمة من الناتج الداخلي الخام (32% سنة 2016)³⁰.

ويُعرب النموذج الجديد على أنه ينبغي أن تضطلع الدولة والمجتمع المدني وكل الشركاء بمسؤوليات الإنصاف الاجتماعي للشباب المقاول، في سياق مختلف ومن منظور مختلف، استجابت له الحكومة ببعض المبادرات، منها تدعيم نظام «المقاول الذاتي» ببلوغ 286020 مسجل سنة 2020، يستفيدون بمقتضيات المادة 2 من القانون رقم 114.13 من التغطية الاجتماعية والصحية، بالانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي. لكن الوضع يقتضي توفير أشكال جديدة للإنصاف الاجتماعي، تستجيب للتحديات التي تعيشها المقاولات الشبابية الناشئة، ومنها الحق في الولوج والاستفادة من مخرجات البحث العلمي والتطور التكنولوجي، وإعداد خطة استراتيجية لليقظة الاقتصادية يستفيد منها الفاعلون الاقتصاديون الصغار، والتميز الإيجابي للمقاولات الشبابية الصغيرة للاستفادة من الدعم المالي والتقني والتكنولوجي، وتسهيل الولوج للأسواق وخدمات التواصل

³⁰ Haut-Commissariat au Plan et la Banque Mondiale, «Le marché du travail au Maroc : déficit et opportunités», (Rabat : HCP, Novembre 2017), pp. 5-6.

الشبكي، ودعم الاندماج في بعض أنظمة الإنتاج والتسويق الدولية عبر تشبيك المصالح والخدمات، وابتكار أنظمة إنتاج متكاملة للخدمات والسلع بين المقاولات ذات الأهداف والمشاريع المتقاربة.

- تحدي ضعف الحكامة الجيدة للعائد الديمغرافي النشط.

تُبرز نتائج الإحصاءات المتوالية في المغرب تحولاً ديمغرافياً واضحاً وضغطاً³¹، سواء في اتجاه تزايد أعداد الفئات النشيطة والقادرة على العمل. أو ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، يقابله انخفاض غير متوقع في نسبة الخصوبة، وكل هذه المؤشرات ترفع تحديات اقتصادية واجتماعية ملموسة: بين سنتي 1960 و 2014، ارتفع متوسط العمر عند الرجال من 48,6 إلى 74,9 سنة، وعند النساء من 50,5 إلى 77,3 سنة، وانخفض معدل الخصوبة من 7,7 طفل لكل امرأة إلى 2,2، وارتفعت نسبة الأشخاص القادرين على العمل (14 إلى 64 سنة) من 52,3% إلى 65,7%، وداخل الفئة الشابة ارتفعت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 14 و 25 سنة من 16,9% إلى 18%، وكذلك الفئة ما بين 25 و 34 سنة من 15,2% إلى 16,2%. ولم تكن هذه التحولات وليدة اللحظة، بل تراكمات نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الحالية، حيث ارتفعت نسبة الفئة العمرية ما بين 15 و 59 سنة ما بين سنتي 1960 و 2003 من 48% إلى 62%. وخلال نفس الفترة تضاعفت نسبة النساء في العرض الإجمالي للشغل أكثر من ثلاث مرات، وسجل عرض الشغل النسوي ضعف وتيرة تصاعد عرض الشغل بالنسبة للرجال. وما بين سنتي 1978 و 1997 ارتفعت حصة اليد العاملة الحاصلة على مستوى تعليمي أساسي أو ثانوي من 43,6% إلى 68,6%.

بالموازاة مع هذه التحولات الديمغرافية، تُظهر الإحصائيات أنه ثمة علاقة صعبة بين النمو الاقتصادي ونظيره الديمغرافي، حيث يتزايد الأول وفق متتالية عددية (سرعة ضعيفة) أما الثاني فيتزايد وفق متتالية هندسية (سرعة أكبر)، ما يبرز علاقة تحدي وصعوبات على وشك التضاد. ورغم الجهود الكبيرة، تبقى نسب النمو الاقتصادي، رغم تذبذبها، في حدود 03 إلى أقل من 04%، تفاصيلها وفق الجدول التالي :

جدول عدد 03 : تطور نسب النمو الاقتصادي منذ الاستقلال

الفترة الزمنية	نسبة النمو (%)
1966-1960	2,4
1974-1967	5,2
1981-1975	4,5
1987-1982	4,1

³¹ الأرقام المعروضة مأخوذة من نتائج الإحصاء التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط.

نسبة النمو (%)	الفترة الزمنية
2,7	1995-1988
4,1	2004-1996
4,9	2010-2000
2,3	2021-2011

المصدر : من إعداد الكاتب بناء على إحصاءات رسمية لوزارة الاقتصاد والمالية والمندوبية السامية للتخطيط.

وهناك تحديات ديمغرافية مؤثرة في مسار تمكين الشباب، وهي التي طالما تحدثت عنها هيئات الحكامة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمندوبية السامية للتخطيط)، وكشفتها التقارير السنوية لمؤسسات الدولة، ومنها :

- تحدي ارتفاع نسبة فئات الشباب الذين لا هم في المدرسة ولا هم في الشغل ولا في التدريب NEET، التي ترتفع إلى ما يعادل مليون ونصف شاب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة³² ؛
- الشباب أكثر عرضة للبطالة، ووضعيته في تدهور مستمر مقارنة مع الفئات الأخرى : 35,8% من فئة 15 إلى 24 سنة خلال سنة 2024 ؛
- حصة ضعيفة لاستفادة الشباب من مشاريع التشغيل (من 20 إلى 25% على العموم) ؛
- حاملو الشهادات أكثر عرضة للبطالة: بنسبة 19,2% خلال النصف الأول من سنة 2023 ؛
- تهيمن البطالة طويلة الأمد على بطالة الشباب، (أكثر من 60% من الشباب العاطل تزيد مدة بطالتهم عن سنة) ؛
- استمرار هشاشة الشغل وانتشار العمل بدون عقود: 58,4% بالنسبة للرجال و40,5% بالنسبة للنساء يشتغلون بدون عقود عمل (إحصاءات سنة 2020) ؛

كل هذه التحولات، تقتضي حكمة استثنائية وترشيد جيد، لاستثمارها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة. وتدخل المقابلة ضمن مسألة حكمة الديمغرافيا من جهة امتصاص البطالة، وتوسيع فرص النمو الاقتصادي، وحفز الدولة على التنمية الاجتماعية بوضع سياسات ناجعة في قطاعات التعليم والصحة، وهذا هو المسلك التنموي الذي اعتمده العديد من

³² المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ”شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين «NEET» أي آفاق للإدماج الاقتصادي ؟ إحالة ذاتية رقم 73. (الرباط : م ج ب، 2023)، ص 7.

الدول الآسوية على الخصوص، التي تُعرف بنموها الديمغرافي المتزايد، ورغم ذلك استطاعت في وقت وجيز، تحقيق نمو اقتصادي في المستوى الأول، وتنمية اجتماعية دامجة ومستدامة بشهادة المنظمات الأممية.

2 - إمكانات ومقومات السيناريو الممكن

انطلاقا من التقدم الحاصل حاليا في برنامج «فرصة»، وبالنظر إلى الطموحات المعلنة لهذا البرنامج، والنتائج المحصلة خلال الدورات الثلاثة منذ انطلاقه سنة 2022³³، يتبين أنه ثمة إمكانات ينبغي استثمارها على مستوى تدبير المقاولات الصغيرة على الخصوص، لكن نجاح واستدامة هذا التفكير، يقتضي على المدى البعيد استحضار العديد من التحولات، لذا ترسم هذه الفقرة لوحة خلاصات، قد يكون بعضها مسبوqa، لكن إعادة تركيبها وفق نسق متراتب قد يجعل منها، في نظرنا، نموذجا إرشاديا أوليا لرسم خطة التمكين :

- حاجة المغرب إلى توليفة جديدة لجدلية التنمية والديمقراطية.

يلخص فرانسيس فوكوياما علاقة الاقتصاد بالتنظيم الاجتماعي بالقول : «يضرِب الاقتصاد بجذوره في الحياة الاجتماعية، ولا يمكن فهمه بشكل منعزل عن المسألة الأوسع المرتبطة بطريقة تنظيم المجتمعات الحديثة». هنا نفهم أن السياسات الاقتصادية لا تنفك عن التوجه السياسي للدولة واستراتيجيات تدبير الشأن العام، وبما أن السياسات الاقتصادية من مسؤولية الحكومة ورعاية الدولة، فإن تحديث الاقتصاد وتطويره رهين بالدينامية السياسية وكفاءة الفعل السياسي. والتمكين السياسي يدعم ويحصن التمكين الاقتصادي والاجتماعي، لكونه يروم تغيير النظم والقوانين لتحقيق الإنصاف والعدالة والحق في الحياة.

في الحالة المغربية تتبدى أهمية هذا الارتباط بشكل واضح، إذ رغم المجهودات الاستثنائية لتحقيق الإقلاق الاقتصادي، تبقى النتائج دون المأمول نظرا لتباطؤ سرعة التحديث السياسي وشح الممارسات الديمقراطية الجيدة، واستمرار جيوب مقاومة الإصلاح والانتقال الديمقراطي.

³³ أطلقت الحكومة برنامج فرصة في مارس 2022، وهو برنامج مفتوح عبر منصة إلكترونية *Forsa Academy*، تحت إشراف وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بلغ المشروع الآن نسخته الثالثة، محققا نسبة نجاح 100%، موفرا خلال النسختين الأولى والثانية تمويلات مالية لـ 21200 من حاملي المشاريع (من مجموع 300000 طلبا للتمويل)، وما يزيد عن 40000 فرصة شغل في القطاع المهيكَل، تمثل نسبة الشباب المستفيد ما يزيد عن 76%، وتميزت النسخة الثالثة حسب تصريح الوزيرة في البرلمان بالرفع من نسبة النساء المستفيدات (45% من النساء : الزيادة بـ 20 نقطة إضافية مقارنة مع النسختين السابقتين).

وما يعانيه المغرب هو ضعف الحكامة وركود المسلسل الديمقراطي، نتج عنه عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية، يرجع ذلك إلى انتصار التيار المحافظ، المتمسك بأطروحة السيطرة والقوة، وهو التيار الذي طالما حذرت من استمرار سيطرته المنظمات الأممية، منها البنك الدولي، في العديد من التقارير، كالتقرير الاستراتيجي حول المغرب 2040، الذي جاء فيه : «مشكلة الاقتصاد السياسي للتغيير في المغرب تكمن في كونه لا يولي اهتماما كبيرا لمسألة «ما يجب القيام به» بقدر ما يوليه لمسألة «كيف القيام بذلك». كيف يمكن تبني وتنفيذ استراتيجية تهدف أساسا إلى تعزيز المهارات الحياتية ومهارات التعايش، واعتمادها وتنفيذها في ظروف تسمح بتحسين هام للرفاهية الاجتماعية لجميع المغاربة ؟ بعبارة أخرى، هل يمكن للتوازن الذي يميز العلاقات بين مختلف الفاعلين في المجتمع المغربي أن يحمل ديناميكية أكبر للتغيير والتحديث، أم إنه، على العكس، مجبر على الانصياع للتيار المحافظ القوي»³⁴.

من جانب آخر، تفتقر الديمقراطية المغربية إلى أحزاب قوية ملتزمة بتعاقداتها مع الشعب، وبضعف النسق السياسي تضعف منظمات المجتمع المدني، وعلى رأسها النقابات، ولا تساهم المقاولات الصغيرة في تقوية النسيج النقابي، إذ تضعف التمثيلية النقابية بهذا النوع من المقاولات (لا تتجاوز 14%)³⁵. أما النقابات العمالية والقطاعية التاريخية، فقد أظهرت التحولات الجديدة عجزها عن لعب أدوار الوساطة والحفاظ على مكتسبات الشغيلة (نموذج قطاعي الصحة والتعليم). في المقابل تمكنت الشركات الكبرى والمجموعات المالية الضخمة من تنظيم نفسها، والتحول إلى لوبي ضاغط على الدولة لحماية مصالح الرأسمالية الاقتصادية، ورغم الحماية الدولية للعمل النقابي، تعجز المنظمات النقابية الوطنية عن مقاومة هجوم هذا اللوبي، ما يجعل الدولة، في الكثير من الأحيان، منحازة إليه على حساب مصالح الشغيلة ومطالب النقابات. كل ذلك يدعو إلى إيجاد سبل مشتركة ومتوافق حولها لإعادة تنظيم «الحوار الاجتماعي»، الذي تغطي عليه الشكلية والبيروقراطية، وضعف الاستفادة من الحركية النقابية العفوية الناتجة عن تراجع المصالح.

لقد أصبحت مسألة الانتقال الديمقراطي في المغرب محط أنظار المؤسسات الدولية، بما فيها المانحة، إلى أن واجهت السلطة السياسية بالتحذير من نتائج ذلك، لأن «السلوكات التي تعوق المنافسة المشروعة والانفتاح الاقتصادي للبلاد عبر حماية المصالح الخاصة والإبقاء على

³⁴ جون بيير شوفور، مجموعة البنك الدولي، المغرب في أفق 2040، «الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي»، موجز عام، (واشنطن: البنك الدولي، 2017)، ص 42.

³⁵ Haut-Commissariat au Plan et la Banque Mondiale، «Le marché du travail au Maroc : déficit et opportunités»، (Rabat : HCP, Novembre 2017), p. 32.

أنظمة الامتياز والريع، غالباً ما تترسخ في التاريخ والثقافة وعقلية الفاعلين»³⁶. وإن ما يتعين الاهتمام به من هذا الجانب كمدخل لدعم التمكين الشبابي، هو تشجيع الديمقراطية التشاركية، وثقافة الحوار والإنصات والتداول، والعمل على خلق بيئة اقتصادية يؤطرها القانون، تحاصر تفشي ظواهر انعدام الثقة من ريع وزبونية ورشوة، وترفع دواعي إحساس الشباب بالإقصاء وعدم تكافؤ الفرص، والإهمال وغياب المنافسة الشريفة والاستحقاق الاقتصادي. كما يتحتم تدعيم مؤسسات الوساطة لتوسيع الديمقراطية، وضمان استدامة الحوار واتداول المسؤول، وتوسيع صلاحياتها ضماناً للتقريب بين وجهات نظر الفاعلين، وتحقيق التقائية المصالح والأهداف، والتوافق بشأن الاستراتيجيات الكبرى لتمكين الشباب وترتيب المداخل والسبل إليها. ما من شأنه زرع الأمل وحفز الإقدام والمبادرة الاقتصادية الخاصة للشباب.

- حتمية تفكير جديد في المسألة الاجتماعية.

يحتاج المغرب إلى خطى ثابتة وأكيدة لإطلاق نموذج جديد للتفكير في المسألة الاجتماعية، فالواقع لا يزال يشكو من الصراع المحتدم والدائم في بعض القطاعات الاجتماعية بين الدولة والشغيلة على الخصوص، ونتيجة لذلك تنخرط العديد من الأسر في دوامة التفكير في نتائج هذا الصراع وتداعياته، وقد شهد المغرب خلال السنوات الخمس الأخيرة حراكاً اجتماعياً قطاعياً استثنائياً، سواء في قطاع الصحة أو الجماعات الترابية أو التعليم العالي وغيره، وأحدث حراك قطاع التربية والتكوين خلال الموسم الماضي (2023-2024) حالة ترقب اجتماعي حقيقي، على خلفية الإضرابات المتصاعدة، نتيجة عدم استجابة الدولة لمطالب رجال ونساء التعليم³⁷.

إن استمرار أسباب التوتر والصراع الاجتماعي تبقى موجودة وإن كانت كامنة، بل ومنتزعة في بعض الأحيان، ما يحتم ضرورة المرور إلى نموذج جديد من الشفافية في تدبير الثروة، باعتبار ذلك السبب الرئيس في توسع الفوارق الاجتماعية³⁸، وإلى صيغ جديدة من التعاقدات الاجتماعية

³⁶ البنك الدولي، ص 42.

³⁷ شهد هذا الموسم حراكاً تعليمياً استثنائياً، على خلفية إصدار الوزارة الوصية قانوناً جديداً بمثابة نظام أساسي لتنظيم المهنة، شمل تراجعاً وحيف وسلب عدة مكتسبات تاريخية، واجهته الشغيلة بغوض وإضرابات وامتناع تام عن التدريس، يقول بعض المتتبعين أن المغرب لم يشهد مثله منذ سنوات الثمانينات، أسفر عن جملة من المكاسب للشغيلة التعليمية، منها الزيادة في الأجور، وإعادة النقاش في النظام الأساسي، والالتزام بالنقاش القبلي مع النقابات قبل إصدار أي قانون يخص المهنة.

³⁸ أنظر المذكرة الموجهة إلى الحكومة المغربية في الموقع: arabic.oxfam.org/latest/press-release / الاطلاع عليه

في : 18 شتنبر 2024.

المؤسسة، التي تضمن المصالح الاجتماعية للشغيلة وتحميها ضد توسع وارتفاع تكاليف المعاش اليومي، وتستجيب إلى حد ما لمصالح المستثمرين والشركاء، وتؤمن استقرار العلاقات المهنية. ومن شأن خوض تجربة أرضية الحماية الاجتماعية سنة 2020 أن يدعم هذا الخيار³⁹، إن توفرت الإرادة والشروط للارتقاء بها إلى التصورات الأممية، وخاصة منها المادتين 22 و25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتوصية 202 لمنظمة الشغل العالمية، ومقتضيات صيانة الرأسمال اللامادي وقيم العيش المشترك، ومسلكيات التماسك الاجتماعي.

ويحتاج هذا النموذج المبتكر والمبدع في تدبير المسألة الاجتماعية إلى جيل جديد من المقاولين، نساء ورجالا، مؤهلون لخوض تحديات القرن ومتطلباته، الاقتصادية والسياسية والبيئية، واعون بواجب التوفيق بين المسؤوليات المتنوعة للمقاولة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) في سياق الاستدامة وحقوق الأجيال المقبلة، وما يتطلبه ذلك من اعتماد طرق مبتكرة لتدبير الموارد الطبيعية والبشرية، وتوليد ثروات جديدة، وإبداع آليات مستدامة للتدبير المقاولاتي.

- التركيز على مدخل العدالة المجالية/الترابية وتثمين إمكانات المجالات الهامشية.

لم يستطع مشروع الجهوية المتقدمة (2010) الحد أو التخفيف من حدة الفوارق المجالية في المغرب، ومرد ذلك إلى تراكمات الماضي، واستمرار التركيز على المجالات المنتجة والمحظوظة، وإهمال الديمقراطية المحلية، وغياب التضامن بين الجهات والمجالات المحلية، ورغبة الساكنات المحلية في الهجرة إلى المراكز الحضرية الكبرى نتيجة ضعف الخدمات والتجهيزات ومقومات الرفاه بالمجالات الهامشية وشبه الحضرية.

ولا تبذل الدولة والجماعات الترابية مجهودا كافيا لتوفير مقومات التحفيز، وخلق أقطاب تنموية وأنماط الإنتاج المحلية المستدامة، مع غياب أو ضعف شبكات أمانة للربط بين الجهات لحفز التنافسية وتقوية حظوظ الهامش في الاستثمار الاقتصادي، والظفر برؤوس الأموال وتحفيزات المؤسسات المالية. ونتيجة لذلك، يشهد التوزيع المجالي للتشغيل الذاتي ديناميات متباينة وفوارق واضحة، تبرز من خلال تطور نسب التشغيل الذاتي للجهات (حسب التقسيم القديم) خلال الفترة ما بين سنتي 2000 و2013، التي تؤكد ارتفاعا كبيرا في ثلاث جهات فقط (سوس-ماسة، الغرب-

³⁹ نصّ الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة على تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة من خلال أربعة مكونات : تعميم التغطية الصحية الإجبارية، تعميم التعويضات العائلية، توسيع الانخراط في نظام التقاعد وتعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل.

شراردة-بني احسن، تادلة-ازيلال)، أحرزت كل منها 10 نقط إضافية في المعدل⁴⁰. وقد أظهر برنامج «مغرب المبادرات» تبايناً مجالياً واضحاً في ما يخص إحداث المقاولات ورعايتها، إذ حظيت جهة سوس-ماسة بتوفير التمويل لحوالي 600 مقاولاً، بينما لم يتجاوز نصيب جهات أخرى 20 إلى 25 مقاولاً (كلميم واد نون مثلاً)⁴¹.

وتتبنى الدولة مقارنة شمولية موحدة لتنمية جميع المجالات الترابية رغم تباين إمكانياتها، وفي ظل غياب الاجتهاد والحرية في إبداع أفكار ومشاريع ترابية تستجيب لإمكانات المجال المحلي والسكان، تنحصر الآفاق وتتقلص الفرص لإنشاء المقاولات الشبابية المناسبة، ما يفرض العودة إلى المحلي وفق استراتيجيات ترابية مدعومة من المركز، ومستفيدة من الحق في التضامن والتكافل، قادرة على تأسيس وخلق مناخ جدي ومسؤول وملائم للابتكار، يبني على تثمين الدرايات⁴² والمقومات المحلية، يستثمر التضامات المحلية والتاريخية، ويجتهد لتطويرها في سياق دعم التراب المحلي والعيش المشترك.

ومما ينبغي الالتفات إليه؛ الروابط الاجتماعية التقليدية في بعض المجالات الترابية الهامشية، التي لا تزال صامدة رغم ضغوط التحديث، والقابلية إلى تجميع وتشبيك المصالح الاقتصادية متوفرة، خاصة في بعض قطاعات الصناعة التقليدية والتجارة والخدمات وتربية الماشية وغيرها، وهي فرصة سانحة لتأسيس فدراليات وشبكات مقاولاتية صغرى، مرشحة للتطوير والابتكار لتستجيب لمتطلبات الاستهلاك الحديث، خاصة إذا تعززت مشاريع المجتمع المدني، وجمعيات وتعاونيات التضامن الاجتماعي، وهيئات الأنشطة ذات المنفعة العامة، وبرامج تحسين دخل الفئات الهشة (المرأة والشباب).

ولا تقتصر الخصوصيات على المجالات القروية والهامشية، بل تمتاز جل المجالات الترابية المغربية بخصوصيات تنموية ينقصها التثمين، وكلما استطاعت السلطات الترابية الانفتاح على الفاعلين الترابيين، يمكن خلق بيئة سليمة للمقاولات والاستثمار والتمكين، تكون فيه المقاولات

⁴⁰ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «المقاولات الذاتية رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المهيكل»، حالة ذاتية رقم 27، (الرباط، م ج ب، 2016)، ص 39.

⁴¹ أنظر الدراسة التي أعدها رشيد ابريمو، «تعزيز القدرات المقاولاتية للشباب حاملي المشاريع المستفيدين من خدمات برنامج مغرب مبادرات - وكالة التنمية الاجتماعية نموذجاً»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد الأول، العدد الثالث (أكتوبر/ دجنبر 2022)، ص 22.

⁴² «الدرايات» مفهوم جغرافي بالأساس، للتعبير عن المهارات والتقنيات والوسائل، والأشكال والأساليب المبتكرة محلياً، للتعامل مع الموارد وتبدير المشاكل المحلية والترابية.

الصغيرة منفتحة على الابتكار والمنافسة. ولا يمكن إحداث بيئة اقتصادية سليمة في مصلحة المقابلة الشبابية في غياب مناخ عام، مفعم بالحرية السياسية والتنمية الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي، منفتح على العالم، وهذا يتطلب من المجالات الترابية أن تجعل من أولوياتها مواكبة التطور الرقمي، بتحسين التعليم والتدريس، وتوفير خدمات التواصل، والانفتاح على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

- الوعي الجيد بأهمية الرأسمال اللامادي لابتكار مداخل جديدة لتنمية الاقتصاد

بخلاف الدول المصنعة وبعض الدول النامية، تُبرز علاقة النمو الاقتصادي بإحداث مناصب الشغل وإنشاء المقابلة في الحالة المغربية تناقضا مستمرا وعدم التناسب⁴³، تؤكد ذلك العديد من الدراسات ذات الصلة⁴⁴، إذ يؤدي النمو المرتفع في بعض الفترات إلى تشجيع وخلق المزيد من المقاولات الصغيرة، وفي فترات عديدة لا تعكس نسبة النمو على إحداث ودعم المقابلة، ما يدفع إلى طرح السؤال عن طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ودوره في حفز نسيج المقاولات.

وإلى حدود الآن، ووفق تقارير مؤسسات الحكامة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) يبدو أن المشاريع الاستراتيجية الحالية (النموذج التنموي الجديد) لا تضع هذا في الحسبان، إذ لا تزال ترهن الشغل وإحداث المقابلة بنسبة النمو، لعل ذلك راجع إلى ضغوطات الاندماج وتوجيهات المنظمات المانحة، التي يؤكد خبراءها (البنك الدولي) أنه لا أمل لإحداث الإقلاع في المغرب إلا في ظل إحراز نمو اقتصادي مستدام، لا يقل في المتوسط عن 4,5% خلال ال 25 سنة المقبلة⁴⁵.

بخلاف الأطروحة السابقة لعلاقة النمو بإحداث المقابلة، تؤكد النظريات الاقتصادية الحديثة⁴⁶، بناء على دراسات ميدانية مقارنة للعديد من الدول، قدرة بعض النماذج التنموية على تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاجتماعية والتمكين للشباب، في ظل نمو اقتصادي متوسط، بينما استطاعت دول أخرى إحراز نمو اقتصادي مرتفع (دول الخليج مثلا)، ولم تستطع تحقيق إدماج

⁴³ في جل الدول المتقدمة، هناك تناسب بين نسب النمو وحركة إنشاء المقابلة : على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية يتم إحداث ما يفوق 2,5 مليون مقابلة سنويا، أدت سنة 2014 إلى خلق 2,95 مليون منصب شغل.

⁴⁴ أنظر على سبيل المثال : إدريس الكراوي، «التنمية، نهاية نموذج، ط 1، (الرباط: المركز الثقافي للكتاب، 2017)، ص 58-59.

⁴⁵ جون بيير شوفور، ص 42.

⁴⁶ أنظر على سبيل المثال مجموع الدراسات وخلصات التجارب التي أعدها الخبير الاقتصادي والأممي أمارتيا صن، وضمنها في كتابه «التنمية حرة، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض الفقر»، ترجمة شوقي جلال، ط 1، عالم المعرفة، (الكويت : منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ص 402.

اقتصادي أو اجتماعي يذكر. والسبب في الحالة الأولى، هو تركيز المنظومات الاقتصادية الجديدة على الاستثمار في الرأسمال اللامادي، بتوجيه منظومة التربية والتكوين لإحداث القطيعة، وإعداد جيل جديد من الفاعلين في المجتمع (سياسيين واقتصاديين وخبراء وغيرهم)، والاهتمام بالصحة والخدمات لدعم الاقتصاد وتطويره، والعمل على تكافؤ الفرص والحظوظ، وتوسيع هوامش الحرية، وتثبيت الديمقراطية التشاركية.

ويعزو خبراء المنظمات الدولية وخبراء التخطيط الوطني تقلبات نسب النمو إلى تقليدية الاقتصاد الوطني، وارتباطه بتقلبات القطاع الأول (القطاع الفلاحي)، وارتهاان هذا الأخير للتساقطات المطرية، ويعد القطاع الفلاحي في التقارير الرسمية القطاع الأول في امتصاص البطالة وإحداث مناصب الشغل، وتأثيره واضح في تراجع الناتج (10-15%)، لكن استعابه للقائلة الشبابية يبقى ضعيفا بالمقارنة مع أهميته في النسيج الاقتصادي الوطني، ويتم التفكير في المقائلة الفلاحية باعتبارها مقائلة صناعية تربط بين سوق ورب العمل وعمال، بينما هي في كثير من الأحيان؛ مقائلة عائلية قد لا تخضع للقوانين الاقتصادية السائدة، مما يؤكد وجود خلل كبير في الانسجام بين تصورات الإقلاع الاقتصادي وتصورات إدماج الشباب وتمكينه.

ولانزال الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية متمسكة بمدخل الإقلاع الماكرو اقتصادي، بينما أثبتت التجارب الوطنية أن الاهتمام ببعض القطاعات الخدمية من شأنه إحداث طفرة وتحول اقتصاديا استثنائيا؛ من قبيل التحول الذي أحدثته دينامية قطاع الاتصالات، سواء من حيث الانتقال إلى مشاريع الخوصصة في الاتجاهين؛ تحويل رأسمال الشركة واقتناء رساميل إقليمية (خاصة في إفريقيا). أو من حيث دور تطور الاتصالات في المغرب (دخول الهاتف النقال والإنترنت وتوسع انتشارهما) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكان ذلك لافتا في تقرير الخمسينية⁴⁷.

ولا يتوقف مشروع التمكين على الوعي بأهمية الرأسمال اللامادي فقط، بل يتطلب خارطة طريق عملية لحفز المقائلة الشبابية، والرفع من تنافسيتها، يستلزم وعيا جديدا بمتطلبات الإنتاج الاقتصادي ومسايرة التحولات الاقتصادية العالمية، والوعي بالتحديات المتشابكة التي تواجه البشرية عامة والاقتصادات الوطنية خاصة، بالانفتاح على النظريات الجديدة لخلق المقائلة⁴⁸، وخلق آفاق

47 المغرب الممكن، ص ص 162-163.

48 في إطار برنامج «فرصة»، قامت الدولة بتوفير تكوين مجاني عن بعد في الفكر المقاولاتي، في شكل كبسولات عبر منصة Forsa Academy، استفاد منها خلال سنتين ما يزيد عن 50000 شاب حامل مشروع. لكن المطلوب، بالإضافة إلى هذه الجهود، فتح فرص الدراسة والخبرة للإلمام الجيد بالنظريات التي تستهدف المقائلة من مداخل وزوايا جديدة، كعلم النفس التنظيمي أو علم الاجتماع أو الديمغرافيا أو غيرها، إذ على الشباب الاطلاع ودراسة هذه النظريات والأطروحات للاستفادة ومنها.

جديدة لإنشاء مقاولات فكرية للتحويل من اقتصاد البضاعة والخدمة إلى اقتصاد المعرفة والمعلومة، وتجديد مفهوم الشراكة بين الفكرة ورأس المال، ومقاولات إعداد الدراسات الاستراتيجية والخبرة والتصميم والتدبير والتسويق وتطوير الأعمال، ومقاولات بحث بدائل الأطروحات غير الآمنة وعدوة الاستدامة، وتثمين دراسة المجالات الاقتصادية الواعدة مثل مشاريع إحلال الواردات المتطورة، وخوض تجارب مبتكرة للتشغيل المقاولاتي، بالاستفادة من تقارير وخلصات التجارب الفتية لاعتماد «الأشكال غير النمطية للتشغيل» في المغرب⁴⁹، لا سيما تطورات الشغل خارج نظام التأجير، وما توفره أشكال هذا النظام عبر العقود المحدودة الأمد، والعمل العرضي والموسمي، والتشغيل بدوام جزئي، والتشغيل عبر أطراف متعددة، والعمل عن بعد، الذي يشهد تحولا ملموسا وفعالية استثنائية، خاصة بعد موجة وباء كورونا، والعمل متعدد المهام، إذ توفر هذه الأشكال والأنماط المبتكرة لتطوير المقاولات إنتاجا بجودة أعلى وكلفة أقل، وفضاءات رحية للتسويق، وهوامش واسعة للربح والارتقاء الاقتصادي. وهذه الإمكانيات من شأنها تحويل تصور الدولة للمقاولات الصغيرة، ودفعها إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لصالح شبكات المقاولات الصغرى.

على سبيل الختم : في الحاجة إلى بيئة التمكين

منذ مطلع الألفية الحالية كانت قضية تمكين الشباب وإدماجه اقتصاديا واجتماعيا في صلب السياسات العمومية الوطنية، وزاد من توسع هذا الاهتمام ضغوط التحولات السياسية التي شهدتها المغرب ومحيطه العربي والإفريقي، خاصة مع حكومة التناوب التوافقي بداية الألفية الحالية، وتوجهات المغرب نحو الاندماج الدولي وما يفرضه من إصلاحات، وبعد ذلك موجة الربيع العربي (2011)، وما تلاها من رجعات سياسية كان الشباب في صلبها.

وقد بادرت الدولة إلى العديد من المشاريع والبرامج التي تستهدف الشباب، لكن يبدو أن جلها يكون تحت الضغط (ضغوط البطالة وحركات الشباب، أو ضغوط توصيات هيئات الحكامة والمنظمات المانحة والدول الشريكة)، وفي صميم الإكراهات العامة التي يعيشها المغرب؛ تعثر الإقلاع الاقتصادي والتحول الديمقراطي والإنصاف الاجتماعي. بالمقابل ثمة إمكانيات لا بأس بها، يمكن أن تكون أرضية جيدة لرسم نموذج إرشادي لإحداث الإقلاع على الأقل، في أفق تثبيت المنطلقات والأسس الاستراتيجية لتحقيق التمكين.

⁴⁹ أنظر بهذا الخصوص :

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «المناولة وعلاقات الشغل : من أجل النهوض بالعمل اللائق والاستدامة»، إحالة رقم 33، (الرباط، م ق ج ب، 2018).

- المرصد الوطني لسوق الشغل، «الأشكال اللانمطية للتشغيل بالمغرب: السياق والرهانات وآفاق التطور»، موجز، (الرباط: م و س ش، 2020).

غير أن عمليات الإصلاح العميق، ومنها قضايا التمكين، لا يمكن تحقيقها وفق استيراد المشاريع الجاهزة، أو أطروحات انتقائية، تتصور الشباب فئات هشة فقط، بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تنهض التصورات البديلة بالشباب باعتباره دعامة أساسية لتحقيق باقي فروع الإصلاح ومركزاته؛ من إحلال الديمقراطية، وتحقيق التنافسية، وباقي مؤهلات المغرب الممكن. والوعي بالإمكانات الذاتية، والقدرة على التنافسية، حيث تعالت أصوات الخبراء والساسة إبان جائحة كورونا بحتمية العودة إلى المحلي، وحسن استثمار الإمكان البشري والرأس المال اللامادي، لكن سرعان ما خفت الصوت بعد الموجة الأولى من التعافي الاقتصادي وتراجع بعض مظاهر الوباء.

ونرى فيما نقترحه من مقومات أن هناك ضرورة ملحة في خيار استراتيجي لرسم معالم العودة إلى المحلي، بالنظر إلى استمرار التهديدات المتزايدة التي ترهن المبادرات والبرامج الإنمائية لدول الجنوب مهما كانت واعدة، لا باعتبار العودة إلى المحلي أطروحة استقلال كلي من التفكير الجمعي والمشارك الإنساني وتقاطعات المصالح، بل باعتبار الخصوصيات، واختلاف التهديدات، وتنوع التحديات، وتناقض الإمكانيات.

لائحة المراجع

مراجع باللغة العربية

- ابريمو، رشيد. «تعزيز القدرات المقاولاتية للشباب حاملي المشاريع المستفيدين من خدمات برنامج مغرب مبادرات- وكالة التنمية الاجتماعية نموذجاً»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد الأول، العدد الثالث، (أكتوبر/دجنبر 2022).
- البنك الدولي، «دعم الإدماج الاقتصادي للشباب، وثائق معلومات المشروع المدمجة»، ورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة. واشنطن : منشورات البنك الدولي، 2019.
- بواجلال، سيدي أحمد. «السياسة الحكومية في ميدان التشغيل، نموذج حكومة جطو»، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة. الرباط: جامعة محمد الخامس أكادال، 2008.
- تصريح الوزير الأول إدريس جطو بمناسبة تقديم حصيلة العمل الحكومي أمام مجلس النواب (10 يوليوز 2003).
- جلولي، أحمد. «دور المقاولات الصغرى والمتوسطة في الحد من معضلة التشغيل بالمغرب»، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة. الرباط: جامعة محمد الخامس أكادال، 2005.
- الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، 09 أكتوبر 2020.

- رئاسة الوزراء، البرنامج الحكومي 2021-2026، أكتوبر 2021.
- شوفور، جون بيير. مجموعة البنك الدولي، المغرب في أفق 2040، «الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي»، موجز عام، واشنطن، 2017.
- صن، أمارتيا. «التنمية حرة، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض الفقر»، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، ط 1. الكويت : منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004.
- القانون رقم 1-93-16 الصادر في 23 مارس 1993، المنظم لتدابير التكوين من أجل الإدماج كما وقع تميمه وتغييره بواسطة القانون 13/98 والقانون رقم 06/39.
- الكراوي، إدريس. «التنمية، نهاية نموذج»، ط 1. الرباط : منشورات المركز الثقافي للكتاب، 2017.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «المقاولة الذاتية رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المهيكل»، إحالة ذاتية رقم 27. الرباط : م ق ج ب، 2016.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «المناولة وعلاقات الشغل : من أجل النهوض بالعمل اللائق والاستدامة»، إحالة رقم 33. الرباط: م ق ج ب، 2018.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين NEET» أي آفاق للإدماج الاقتصادي ؟ إحالة ذاتية رقم 73. الرباط : م ق ج ب، 2023.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير خاص حول التشغيل، «تشغيل الشباب»، إحالة ذاتية رقم 2/2011. الرباط: م ق ج ب، فبراير 2012.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير خاص : «نجاحة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة ما بين 2016-2021»، إحالة رقم 34. الرباط : م ق ج ب، 2022.
- مجلس المستشارين، مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، «تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب (2017-2021)، الولاية التشريعية 2021-2027». الرباط : البرلمان، 2022.
- المرصد الوطني لسوق الشغل، موجز «الأشكال اللانمطية للتشغيل بالمغرب : السياق والرهانات وآفاق التطور». الرباط: م و س ش، 2020.
- المغرب الممكن، «إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك»، مطبعة دار النشر المغربية. الدار البيضاء : دار النشر المغربية، 2006.
- النموذج التنموي الجديد، «تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع»، التقرير العام. الرباط : اللجنة الخاصة، 2021.

- النموذج التنموي الجديد، الملحق 2 : «مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد». الرباط: اللجنة الخاصة، 2021.

مراجع باللغة الفرنسية

- Alter, Norbert. «Sociologie de l'entreprise et de l'innovation, 1^{ère} Ed. Paris : PUF, 1996.
- Berger, Peter & Luckmann, Thomas. «La construction sociale de la réalité». Paris : Méridiens Klincksiek, 1994.
- Boussetta, Mohamed. «Entrepreneuriat des jeunes et Développement de l'esprit d'entreprise au Maroc : l'Expérience de Moukawalati». Dakar : FR-CIEA, 2013.
- Fathllah, Brahim. et Horr, Latifa. «Evaluation des projets entrepreneuriaux par les jeunes au Maroc, cas des projets de la phase III de l'INDH». IJAFAME. Volume4 (2023).
- Haut-Commissariat au Plan et la Banque Mondiale, «Le marché du travail au Maroc : déficit et opportunités», Novembre 2017.
- Haut-Commissariat au Plan et la Banque Mondiale. «Le marché du travail au Maroc : déficit et opportunités». Rabat : HCP, Novembre 2017.
- Haut-Commissariat au Plan et la Banque Mondiale. «Le marché du travail au Maroc : déficit et opportunités». Rabat : HCP, Novembre 2017.
- Krauss, Gerhard, «L'échec dans la culture entrepreneuriale». Regards croisés sur l'économie. 19/2 (2016).
- Laghzaoui, Soulaïmane et autres. «L'entrepreneuriat des jeunes au Maroc : Freins et Motivation», Documents de Recherche de l'Observatoire de la Francophonie Economique – DROFE», N°6. Montréal : Université de Montréal, Avril 2020.
- Mharzi, Hasna et Louridi Khadija. «Inclusion Economique et Sociale des Jeunes NEETs au Maroc : Etude exploratoire», Actes de la deuxième conférence internationale sur la Francophonie économique. Université Mohammed V, rabat (2020).
- Mokhtari, Abbas, l'Entrepreneuriat au Maroc : Etat des lieux et perspectives d'avenir». Revue d'Etudes Economique et Juridiques», REEJ, N°2 (2018).
- Schnapper, Dominique. «Qu'est-ce que l'intégration ?». Paris : Gallimard, 2007.

Les aspects psychosociologiques sont plus importants d'après ce qu'on a pu constater chez les groupes de discussion.

H3 : Cette hypothèse est vérifiée. La forte précarité ressentie chez les jeunes auto-entrepreneurs alimente les discriminations qui caractérise cette catégorie socio-professionnelle.

Alors qu'on assiste à une précarisation sans précédent du marché du travail, la mobilisation de l'entrepreneuriat en général sur des problématiques touchant directement l'emploi et le travail est plus que jamais d'actualité.

Pour maximiser le potentiel de l'auto-entrepreneuriat Maroc, il est crucial d'investir dans des infrastructures de soutien durable, y compris un meilleur accès au financement et des services de mentorat à long terme. L'éducation entrepreneuriale, avec des curriculums adaptés aux besoins du marché et aux réalités socio-économiques. Un environnement réglementaire favorable, qui simplifie les démarches administratives et réduit les charges fiscales des auto-entrepreneurs. Ces changements peuvent favoriser la transition de l'auto-entrepreneuriat de solution de dernier recours vers une voie viable de réussite économique pour les jeunes.

Références

- Burchell, B., Laido, D., & Wilkinson, F., dir.. Job Insecurity and Work Intensification. Londres, Routledge. (2002)
- Code général des impôts (2015).
- La loi n° 114-13 relative à l'auto-entrepreneur
- LEGRAND V., L'auto-entrepreneur à l'ère de l'EIRL, Dalloz 2010.
- LEVRATTO N., et SERVERIN É, L'auto-entrepreneur, instrument de compétitivité ou adoucissant de la rigueur ? Bilan de trois années de fonctionnement du régime. Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs, déc. 2012.
- NURIT-PONTIER L., Dispense d'immatriculation de l'auto-entrepreneur : une simplification non dénuée de risques, Dalloz 2009
- VIVANT E., «Les jeunes diplômés auto-entrepreneurs : une entrée atypique sur le marché du travail», Document de travail du LATTTS - Working Paper, n° 14-01, juillet 2014.

d'une expérience professionnelle dans l'espoir d'avoir un emploi stable qui garantit leurs droits.

D'autres intervenants ont affirmé que malgré leurs efforts déployés afin de considérer ce statut comme expérience professionnelle, ils ont été sous l'effet d'une soumission à une situation qui deviendrait de plus en plus difficile.

Conclusion

Dans le cadre de cette étude, on a voulu mieux cerner les spécificités de l'auto-entrepreneuriat dans le cadre de la nouvelle loi n° 114-13 relative à l'auto-entrepreneur, en effet ce statut constitue une part de plus en plus importante de la main d'œuvre active dans la plupart des secteurs d'activité. Notre économie est devenue de plus en plus mondialisée et tertiarisée, où il est beaucoup question de flexibilité et d'individualité, le principal constat est sans doute une plus grande diversité des situations professionnelles, tant chez les hommes que chez les femmes. A ce niveau notre étude n'a pas soulevé les discriminations genre puisque les statuts d'auto-entrepreneur concernent aussi bien les hommes que les femmes à part égale. Or, on se rend compte que les nombreuses reconfigurations réalisées sont souvent synonymes d'intensification du travail et de précarisation de l'emploi.

Loin d'avoir permis aux auto-entrepreneurs d'avancer significativement en ce qui concerne leur droit à un cadre socio-professionnel de qualité, on peut même penser que les transformations du travail et de l'emploi se sont concrétisées en grande partie grâce à une continuité, à savoir la situation d'inégalité de ces types d'auto-entreprendre. Le statut d'auto-entrepreneur est souvent associé aux conditions de travail et de rémunération défavorables.

Au terme de notre étude, on a essayé de clarifier nos hypothèses à partir des deux parties conceptuelle et empirique. En effet :

H1 : Cette hypothèse est vérifiée. Un lien étroit entre la flexibilité exigée par le néolibéralisme dominateur et la précarité de l'emploi. Il s'agit d'une conséquence légitimée par la démission du rôle de l'Etat à réguler et assurer un équilibre nécessaire pour un développement. En d'autres termes, on assiste à une croissance qui dégrade et bloque le développement.

H2 : Cette hypothèse n'est pas vérifiée. Les aspects de la précarité revêtent plus des aspects immatériels, surtout au niveau comportemental dans le travail.

La discussion a montré également que cette situation crée chez les auto-entrepreneurs, au début de leur activité, la volonté de changement, mais après, et dans la majorité des cas, une adaptation au sens de soumission qui bloque leur motivation. Dans ce contexte leur plus grand souci, est comment sauvegarder une rémunération aussi insuffisante soit-elle, mais au moins, il y a un paiement et la boucle de précarité se resserre sur eux.

Axe 3 : Dimensions de la discrimination exercée et ressentie.

Quand on a évoqué cet axe, il y a eu un acharnement intense au niveau des différentes dimensions des discriminations.

Selon les deux groupes, il y a plusieurs parties qui interviennent dans la discrimination. En premier lieu, une discrimination de la part de l'Etat, en second lieu, des employeurs.

Selon les intervenants, l'Etat reste le premier responsable et acteur de la discrimination exercée. D'une part, il a légiféré un statut qui manifeste l'oppression et d'autre part, il ne contrôle pas de manière suffisante l'application d'une loi jugée par eux aussi injuste soit-elle.

Un intervenant a explicité que l'Etat applique un libéralisme sauvage qui favorise les capitalistes au détriment de la force de travail qui est marginalisée et affaiblie au secteur formel et informel.

Les employeurs, de leur part, exercent une discrimination manifestée par, non seulement, les différences de paiement pour le même type de travail, mais dans tous les aspects comportementaux. Selon un intervenant : "l'auto-entrepreneur est victime de la maltraitance", avant qu'un autre poursuive que le seul dialogue avec l'employeur est constitué par des instructions : "soit on applique, soit on est renvoyé !".

Axe 4 : Perspectives d'évolution

Dans cet axe, on a voulu relever une lueur d'optimisme chez les différents intervenants. Cela était très difficile, parce que la majorité a affirmé que la situation ne va qu'empirer, surtout que même l'Etat encourage et applique ces types d'emploi.

Sur le plan individuel, les auto-entrepreneurs ont montré plus d'optimisme prudent, en essayant d'inscrire ce type d'emploi dans le cadre

Axe 2 : Statut d'auto-entrepreneur : Développement ou Précarité.

Le statut d'auto-entrepreneur est assimilé et équivalent à la précarité selon la majorité des intervenants. Il y a même ceux qui ont déclaré qu'il s'agit d'un appauvrissement systématique des auto-entrepreneurs.

Un auto-entrepreneur a mentionné que la surexploitation et l'instabilité manifestée à plusieurs niveaux. "Depuis l'entrée en vigueur de cette loi, on ne savait pas que c'est instable, précaire et à tout moment on peut se trouver au chômage. Une entreprise m'a demandé la carte d'auto-entrepreneur pour accéder à l'emploi. On m'a dit à la lettre, vous voulez travailler apportez la carte d'auto-entrepreneur pour être payé". Selon un autre : "c'est une période d'essai continue".

Une conscience de précarité ancrée chez les auto-entrepreneurs. Selon un intervenant "Cette situation arrange seulement les employeurs qui pensent que statut sera une source de flexibilité efficace". Pour les intervenants, il s'agit d'une forme d'oppression et de surexploitation au travail.

Le volet réglementaire a été omniprésent dans cet axe. Les intervenants ont affirmé que la loi n° 114-13 relative à l'auto-entrepreneur est inadaptée et que la pratique favorise seulement les intérêts des employeurs qu'ils soient des PME ou des multinationales.

"On ne peut pas réclamer nos droits aussi minimes soient-ils, on est sous menace perpétuelle !" selon un intervenant.

D'autres ont rajouté qu'il y a certaines pratiques abusives pour contourner la loi. Le statut d'auto-entrepreneur permet aux entreprises de les recruter sans subir aucune contrainte juridique, fiscale ou sociale, puisque la déclaration fiscale est à la charge de l'auto-entrepreneur lui-même.

La faiblesse du paiement est une conséquence normale de cette relation déséquilibrée entre les entreprises et l'auto-entrepreneur.

Outre la faiblesse des paiements, s'ajoute leur régularité. Dans certains cas des retards de paiement, deviennent des impayés.

La précarité est manifestée dans tous ses aspects socio-économiques qui rendent l'auto-entrepreneur bloqué dans un cercle vicieux d'appauvrissement sous l'effet d'une surexploitation et d'ingratitude envers son travail et ses efforts déployés et sous récompensés.

La collecte d'information a été réalisée par la retranscription des enregistrements. Ces réunions, qui ont duré environ une heure et demi chacun, ont été animées par un chercheur neutre sur la base des axes suivants :

Axe 1 : Statut d'auto-entrepreneur : Choix ou Obligation.

Axe 2 : Statut d'auto-entrepreneur : Développement ou Précarité.

Axe 3 : Dimensions de la discrimination exercée et ressentie.

Axe 4 : Perspectives d'évolution.

Chaque axe a été développé par des questions semi-directives afin d'organiser la discussion et réaliser un arbitrage entre la libre opinion et la structure des idées.

Axe 1 : Statut d'auto-entrepreneur : Choix ou Obligation

Il est évident pour nos intervenants que le statut d'auto-entrepreneur n'était pas un choix pris en comparant avantages et inconvénients, mais il était une obligation implicite. Le caractère obligatoire s'est manifesté lorsqu'il s'agit d'une prestation avec une entreprise.

D'une part, il s'agit d'une alternative au secteur informel ou chômage sous pression des contraintes socio-économiques. Un des intervenants a, même, formulé : "Mes principaux clients ont imposé le statut, en formulant que c'est la loi!". Pour ceux qui font des activités destinées essentiellement aux personnes physiques, la contrainte n'est pas ressentie tant qu'ils n'ont pas besoin. Cependant, à l'unanimité, les intervenants ont affirmé que leurs banquiers les ont orientés à adopter ce statut, en vantant ses apports rentables. Ceci est ressenti par les intervenants comme étant une obligation. L'unanimité sur cet axe a été appuyée par des histoires de parcours de chaque intervenant.

Des profils diversifiés se sont trouvés sous la contrainte d'être sans emploi en quête d'un revenu pour subvenir à leurs besoins fondamentaux.

Les notions d'obligations, contraintes, secteur informel et chômage ont dominé les interventions. Elles étaient répétées dans chaque intervention.

La conscience même d'un chômage structurel au niveau de l'économie nationale a accéléré et orienté les différents intervenants vers ces types de contrats, qui constituent selon leurs opinions, la seule issue pour trouver un emploi.

La composition des focus groupe se présente ainsi :

Tableau 1. Focus groupe de Casablanca

	Sexe		Niveau d'étude		
	Masculin	Féminin	Avant bac	Bac à la licence	Master
Commerce d'alimentation générale	3	1	2	2	0
Commerce de détail d'habillement	2	2	0	3	1
Accessoiriste	5	5	3	4	3
Réparation et maintenance d'équipements et matériels	2	0	2	0	0
Total	20		20		

Source : Elaboré par l'auteur

Tableau 2. Focus groupe de Fès

	Sexe		Niveau d'étude		
	Masculin	Féminin	Avant bac	Bac à la licence	Master
Commerce d'alimentation générale	2	0	1	1	0
Commerce de détail d'habillement	4	3	3	2	2
Accessoiriste	2	4	2	3	1
Réparation et maintenance d'équipements et matériels	5	0	4	1	0
Total	20		20		

Source : Elaboré par l'auteur

Au niveau de la constitution des groupes d'entrevue, on a essayé d'avoir une représentativité des secteurs d'activité ainsi que la parité.

perçue comme arbitraire. En effet un chiffre d'affaires nul la première année peut avoir plusieurs raisons. Rien que l'obtention d'un financement peut nécessiter de longs délais. Une radiation du registre comme sanction immédiate peut être disproportionnée par rapport à l'acte lui-même. Il aurait fallu prévoir des sanctions dégressives allant de l'avertissement. Ceci laissera le temps à la personne concernée de régulariser sa situation. C'est dans le cas seulement où l'auto-entrepreneur ne trouve pas d'issue à ses difficultés ou il refuse de se conformer aux règles qu'il peut être sévèrement sanctionné.

3 - Analyse empirique

D'après notre analyse conceptuelle, à la fois juridique et socio-économique, on a pu rapprocher la flexibilité, « exagérée » et « exigée » incarnée par le régime d'auto-entrepreneur et qui tient ses principes du système néolibéral. On simplifie des procédures au détriment de la précarité des emplois, ce qui constitue un catalyseur des pratiques discriminatoires dans les entreprises malgré les exigences de la législation.

Dans cette phase de notre travail, on essaie de vérifier et d'analyser à partir du terrain et d'après la population concernée ce cadre conceptuel.

Notre étude concerne des auto-entrepreneurs qui se sont soumis à ce régime dans différentes activités autorisées par ce nouveau statut.

2-1 - Précision méthodologique

On a opté pour la constitution de deux focus groupes composés d'échantillon de notre population.

Le principe des focus groupes consiste à réunir une dizaine de personnes sur une notion thématique. Dans notre cas, "Statut d'auto-entrepreneur : les défis du succès". La dynamique relatée des groupes nous permettrait d'explorer et d'éclairer les points de vue de notre discussion.

Cette démarche se justifie par :

- La richesse des groupes par rapport aux individus.
- L'interaction et la facilité d'accès aux informations.

Cela nous permettrait d'évaluer les besoins, les attentes et les satisfactions (voir insatisfactions) pour mieux comprendre les opinions, les motivations et les comportements.

Il réceptionne les demandes d'inscription au registre de l'auto-entrepreneur et les communique aux administrations et organismes concernés. Il perçoit et transfère le montant de l'impôt et des cotisations sociales versés par l'auto-entrepreneur à l'Etat et aux organismes concernés¹². Pour assurer un accompagnement aux auto-entrepreneurs l'organisme gestionnaire («Barid Almaghrib») met en place dans l'ensemble du territoire, des guichets d'accueil, d'orientation, de conseil et d'accompagnement des autoentrepreneurs.

De même, l'Agence Nationale de la PME (ANPME) est chargée de mettre en place et de renforcer pour le compte de l'Etat des programmes et des initiatives de sensibilisation, d'assistance et d'appui aux auto-entrepreneurs¹³.

Enfin pour assurer un suivi de l'évolution du statut d'autoentrepreneur un Comité National a été créé auprès du ministère chargé du commerce et de l'industrie et dont le rôle est de mobiliser les fonds nécessaires, coordonner les actions des parties et fixer leurs responsabilités, réaliser ou faire réaliser des études et des enquêtes sur le statut de l'auto-entrepreneur et enfin établir un rapport annuel sur le bilan de la mise en œuvre du statut de l'auto-entrepreneur (article 14 de la loi).

Comme pour le commencement de l'activité d'auto-entreprenariat, mettre un terme à celle-ci a aussi été simplifié. Pour être radié du Registre national d'auto-entrepreneur il suffit d'en faire la demande. La radiation peut également avoir lieu en cas de non-déclaration du chiffre d'affaires ou de déclaration d'un chiffre d'affaires nul pendant une année civile, la transformation en statut de société quelle que soit sa forme juridique, le non-versement de l'impôt et de la cotisation sociale, l'encaissement d'un chiffre d'affaires annuel pendant deux années consécutives supérieur aux seuils fixés à l'article premier de la loi ou encore si une décision judiciaire de radiation du registre national a été prononcée à l'encontre de l'autoentrepreneur pour le non-respect des textes législatifs et réglementaires.

Enfin le texte de la loi a prévu des sanctions sévères en cas d'omission par l'auto-entrepreneur d'accomplir certains actes. Ainsi, par exemple, la non-déclaration ou la déclaration d'un chiffre d'affaires nul, après une année d'exercice, est sanctionnée par une radiation. C'est une sanction qui peut être

¹² Article 6 de la loi n° 114-13 relative à l'auto-entrepreneur

¹³ Article 13 de la loi n° 114-13 relative à l'auto-entrepreneur

Ces facilités d'accès restent néanmoins discutables. Le fait que l'auto-entrepreneur soit locataire gérant d'un fond de commerce constitue une incompatibilité, du fait qu'il serait obligé d'être inscrit au registre de commerce.

Dans le même sens, le statut d'auto-entrepreneur pourrait être fragilisé par ses propres avantages. On peut relier la relation entre simplification et sécurité⁹. Il s'agit essentiellement des risques de fraudes qui peuvent survenir à cause de la démarche simplifiée adoptée.

L'absence d'un local professionnel qui pouvait constituer une barrière pour le lancement de l'activité n'est plus exigé puisque l'article 3 de la loi permet à l'auto-entrepreneur de domicilier son activité chez lui en utilisant sa résidence principale (ou des locaux exploités en commun par plusieurs entreprises) comme lieu d'exercice de son activité professionnelle. Selon l'article 4 de la loi cette résidence principale reste protégée puisqu'elle ne peut faire l'objet de saisie. Toutefois, si la dispense de local peut être source de satisfaction pour une personne qui lance une activité de très petite taille, cela peut constituer un inconvénient important pour celui qui veut développer une activité plus grande à titre principal, et doit pouvoir compter sur une certaine stabilité de son lieu d'exploitation.

Pour réduire les lourdeurs administratives et assurer un gain de temps, la procédure d'inscription a été dématérialisée¹⁰. Le gouvernement a mis en place une plateforme électronique qui a pour but d'assurer l'échange des informations et des données relatives aux auto-entrepreneurs, le suivi des inscriptions, des radiations et des réinscriptions au registre national de l'auto-entrepreneur, le suivi des déclarations des chiffres d'affaires encaissés et les services de l'information et de la sensibilisation des autoentrepreneurs en partenariat avec les établissements publics, les administrations centrales et locales ainsi que le secteur privé.

Les paiements se font aux guichets de Poste Maroc «Barid Al Maghrib». C'est l'organisme qui a été choisi pour assurer la gestion de l'ensemble des opérations liées aux autoentrepreneurs¹¹.

⁹ NURIT-PONTIER L., Dispense d'immatriculation de l'auto-entrepreneur : une simplification non dénuée de risques, Dalloz 2009

¹⁰ Article 11 de la loi n° 114-13 relative à l'auto-entrepreneur

¹¹ Des conventions ont été signées entre Barid Almaghrib et des banques commerciales pour permettre à ces dernières de proposer également ces prestations et éviter un monopole de Poste Maroc. Concrètement il s'agit de proposer ce service au niveau de leur réseau respectif d'agences. Ce dispositif a été déployé dans 718 agences.

l'impact socio-économique⁵. Ce qui nous permet de s'orienter vers un fondement qui met en évidence, la relation capital-travail. Dans ce sens, il pourrait s'agir d'une nouvelle forme juridique dont l'aboutissement est un cadre de salariat déguisé. Cette conception, pourrait offrir une flexibilité (ou plutôt une exploitation de nature capitaliste. En effet, le statut d'auto-entrepreneur participerait à la dérégulation du travail en poussant plus loin le système de la sous-traitance et de la flexibilité dans un contexte de crise du travail et de licenciements massifs⁶

Si on suppose que le régime de l'auto-entrepreneur est un statut innovant permettant la création d'emploi sur la base de la flexibilité. Des études⁷ mettent l'accent sur trois dimensions : individualisation, intensification et précarisation, comme conséquences de ce contexte qui rend l'employé victime de la prédominance du néolibéralisme couvert par des concepts tels que les pratiques innovantes et stratégies de flexibilité.

2 - L'accès au statut d'auto-entrepreneur

Pour accéder au statut d'auto-entrepreneur la procédure est simplifiée. Le prétendant à ce nouveau statut est dispensé d'inscription au Registre de commerce et des sociétés (Article 2 al.3 de la loi n° 114-13). Sur simple présentation de sa carte d'identité nationale, il se voit remettre un identifiant et il est inscrit au registre des auto-entrepreneurs⁸. Le gain de temps et d'argent est l'argument qui a été largement exploité pour mettre en avant l'intérêt de la dispense d'immatriculation. Cette dispense, qui est une mesure phare du dispositif de l'auto-entrepreneur n'est accordée que de manière provisoire en quelque sorte. Il faut, en effet, que l'entreprise reste de petite envergure. Dès que l'entreprise prend de l'importance et sort des seuils prérequis (seuils imposés par la loi), elle est soumise à une obligation d'immatriculation.

⁵ LEVRATTO N., et SERVERIN É, L'auto-entrepreneur, instrument de compétitivité ou adoucissant de la rigueur ? Bilan de trois années de fonctionnement du régime. Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs, déc. 2012.

⁶ LEGRAND V., L'auto-entrepreneur à l'ère de l'EIRL, Dalloz 2010.

⁷ Burchell, B., Lapido, D., & Wilkinson, F., dir. (2002). Job Insecurity and Work Intensification. Londres, Routledge.

⁸ L'article 148-V du code général des impôts (2015).

ou prestataire de services, dont le chiffre d'affaires annuel encaissé ne dépasse pas : • 500.000 dirhams pour les activités industrielles, commerciales et artisanales ; • 200.000 dirhams pour les prestations de services»². Cette définition juridique cadre le champ d'action de ce nouveau statut ou régime juridique. De manière précise, elle pose deux conditions de base : «personne physique» et la taille de l'activité mesurée par son chiffre d'affaires. En outre, la loi énumère la liste des activités concernées par ladite loi.

L'activité doit être exercée au nom de la personne et de manière indépendante. Elle ne peut être exercée qu'à titre principal et non complémentaire³.

La précision juridique, présente le cadre réglementaire formel pour les personnes qui y adhèrent. Le principal atout est de présenter des avantages d'ordre fiscal, l'imposition de 1% du chiffre d'affaires pour les activités industrielles commerciales ou artisanales (pour un CA ne dépassant pas 500000 dhs), et 2% pour les activités de services (pour un CA ne dépassant pas 200000 dhs). En outre, L'activité exercée dans le cadre de ce régime est exonérée de TVA. En revanche, elle reste soumise à la taxe professionnelle, à partir de 5 ans d'activité.

Le statut de l'auto-entrepreneur vise principalement deux piliers essentiels. D'une part, permettre un cadre juridique avantageux pour inciter à l'adhésion des activités informelles dans un cadre formel en assurant un statut adapté et peu contraignant. D'autre part, émanciper l'auto-emploi en mettant en œuvre régime flexible et adapté aux exigences socio-professionnelles.

Au-delà de la précision juridique, le statut auto-entrepreneur s'inscrit dans une philosophie libérale, étant donné, que les mesures incitatives juridiques et fiscales ont pour objectif de lever les obstacles essentiellement bureaucratiques et fiscaux, à la création d'entreprise. Ce régime a été conçu et présenté comme une démarche simplifiée de création d'entreprise⁴. Dans ce cadre, il faut rappeler qu'il s'agit d'une forme juridique qui sert les orientations d'inspiration capitaliste, dont le souci essentiel est de réduire les coûts au détriment de

² Article 1 de la loi n° 114-13 relative à l'auto-entrepreneur

³ Contrairement au régime d'auto-entrepreneur français qui donne les deux possibilités

⁴ VIVANT E., «Les jeunes diplômés auto-entrepreneurs : une entrée atypique sur le marché du travail», Document de travail du LATTTS - Working Paper, n° 14-01, juillet 2014.

possibilité d'intégrer les activités déjà existantes, en leur offrant un cadre juridique peu contraignant et fiscalement avantageux.

Si on pourrait admettre que le programme est encourageant, quel soit au niveau juridique, fiscal et par conséquent au niveau économique. Il dépend également de l'adhésion des concernés qui représentent une diversité démographique sur toutes les dimensions. Il dépend ainsi, de leurs représentations par rapport à ce nouveau statut particulier.

Si l'idée est originale pour le législateur marocain, elle est déjà mise en œuvre en France¹. Quelles que soient les évaluations de ce programme, le cas français a été appliqué dans un contexte très différent par rapport au cas marocain, surtout au niveau socio-économique.

La question fondamentale de notre étude est de savoir jusqu'à quelle mesure les objectifs de flexibilité dans la production a-t-elle pu générer des situations de précarité et de discrimination chez les jeunes auto-entrepreneurs au Maroc ?

On a pu formuler les hypothèses suivantes pour mieux cerner l'analyse de cette problématique :

H1 : La flexibilité est la source de précarité des emplois.

H2 : La précarité est caractérisée seulement par des aspects matériels

H2 : Le travail précaire génère des discriminations chez les jeunes auto-entrepreneurs.

Au niveau méthodologique, il s'avère primordial, de présenter une synthèse synoptique du la loi relative au statut de l'autoentrepreneur, afin de déceler les principaux piliers de succès (ou des limites le cas échéant) prévus de nouveau programme.

Ensuite, il est également nécessaire de comprendre les représentations et les attentes de la population jeune concernant ce nouveau statut.

1. Fondements conceptuels de l'auto-entrepreneuriat

Selon la loi n° 114-13, l'auto-entrepreneur est « toute personne physique exerçant, à titre individuel, une activité industrielle, commerciale ou artisanale,

¹ En France le régime de l'auto-entrepreneur a été créé dans le cadre de la loi de modernisation de l'économie LME du 4 août 2008, entrée en vigueur en 2009.

L'auto-entrepreneuriat chez les jeunes marocains entre flexibilité et précarité : Les enjeux futurs de la construction de la réussite

Pr Abouziane DAABAJI,

Enseignant-Chercheur en sciences économiques et gestion
FSJES-UMI Meknès

Résumé

Parmi les programmes destinés à accélérer l'insertion de la population, et surtout les jeunes dans des activités professionnelles de manière, à la fois formelle et flexible, le statut de l'auto-entrepreneur.

L'expérience est inspirée en majeure partie de la version française qui date depuis 2008. Quoique le contexte soit différent, la vision stratégique reste la même. Booster la croissance économique et par conséquent la réduction du chômage en encourageant l'auto-emploi formel.

Le présent article a pour vocation d'éclairer les fondements économiques de ce nouveau programme au Maroc. Par conséquent, relater les défis majeurs de ce statut et relever jusqu'à quel niveau la flexibilité pourrait être catalyseur de précarité, plus précisément chez les jeunes au Maroc.

Notre méthodologie est basée sur une analyse de ladite loi, ainsi qu'une étude qualitative via des focus groupes constitués afin de relater les attentes des jeunes à travers ce programme.

Introduction

La loi n° 114-13 relative au statut de l'auto-entrepreneur, est promulguée dans un contexte économique et social particulier au Maroc. Auparavant, plusieurs programmes pour la promotion de l'emploi ou l'investissement au Maroc sont multiples. Cependant, leurs impacts, étaient très faibles par rapport aux attentes. Dans certaines situations, l'accès à leur évaluation n'était pas disponible, pour ne pas dire, qu'ils n'étaient pas évalués.

La particularité de cette loi d'auto-entrepreneur c'est l'objectif de présenter un avantage, non pas seulement de créer de nouvelles activités, mais la

- sociale et ses apories, édité par Bresson M., Molina Y., et Tabin J.P. Paris : L'Harmattan, 2024, p. 147-158.
- Instance nationale de l'évaluation du système de □ l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique. «La mise en œuvre de la charte nationale d'éducation et de formation 2000-2013 Acquis, déficits et défis». Décembre 2014. □
 - LAURENT Alain., Histoire de l'individualisme, Presses universitaires de France, coll. «Que sais-je ?», Paris, 1993, p. 4.
 - MARTY, Paul. Le Maroc de demain, Paris : Publication du Comité de l'Afrique française, 1925.
 - RAMOS, Elsa, Rester enfant, devenir adulte. La cohabitation des étudiants chez leurs parents, L'Harmattan, coll. «Logiques sociales», Paris, 2002.
 - RAMOS, Elsa, Le processus d'autonomisation des jeunes, cahiers de l'action - Jeunesses, pratiques et territoires, 2011, p. 11 à 20.
 - TAWIL, Sobhi, CERBELLE, Sophie, ALAMA, Amapola. Éducation au Maroc. Analyse du secteur, 2010. Disponible sur : <http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001897/189743f.pdf>
 - ROSENBERG, M., SCHOOLER, C., SCHOENBACH, C., & ROSENBERG, F. (1995). Global self-esteem and specific self-esteem: Different concepts, different outcomes. *American Sociological Review*, 60(1), 141–156. Disponible sur : <https://doi.org/10.2307/2096350>
 - Van Damme, J. & MERTENS, W. (2000). Academic self-concept and academic achievement : cause and effect. Paper presented at the annual meeting of the American Educational Research Association, 24-28 April 2000, New Orléans, Louisiana.
 - ZOUGGARI, Ahmed. L'école en milieu rural, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Le Bulletin économique et social du Maroc, 1987, n. 59,60,61.

Bibliographie

- BERRADA GOUZI, Abderrahmane, EL AOUI, Noureddine. La non scolarisation au Maroc. Une analyse en termes de cout d'opportunité, (2006). Disponible sur : [http://www.unicef.org/morocco/french/La_non_scolarisation_au_Maroc.pdf]
- BOURDIEU, Pierre. «La «jeunesse» n'est qu'un mot». In Questions de sociologie. Paris : Editions de Minuit, 1984, pp. 143-154.
- CHALAND, Karine, «Pour un usage sociologique de la double généalogie philosophique de l'individualisme», in Singly de F, Être soi d'un âge à l'autre. Famille individualisation, L'Harmattan, coll. «Logiques sociales», Paris, 2001, tome 2, pp. 31-43.
- COLONNA, Fanny. La Répétition, les tolba dans une commune rurale de l'Aurès Editions, 1981.
- GAUDEFROY DEMOMBYNES, Roger. L'oeuvre française en matière d'enseignement au Maroc. Paris : Paul Geuthner, 1928.
- GALLAND, Olivier. «L'entrée dans la vie adulte en France. Bilan et perspectives sociologiques». Sociologie et sociétés, 1996, 28, n° 1, p. 37-46.
- GALLAND, Olivier. Les jeunes, Paris : Éd. La Découverte, 2009.
- CHEDATI, Brahim. Pour une stratégie nationale de lutte contre l'abandon scolaire : évaluation des activités du programme gouvernement du Maroc-UNICEF, 2004, [En ligne]http://www.unicef.org/morocco/french/Rapport_abandon_scolaire_last_20_04.pdf
- DEBORDEAUX, Danièle. Désaffiliation, disqualification, désinsertion. In: Recherches et Prévisions, décembre 1994, n°38, Pauvreté Insertion RMI. p. 93-100
- De GAULEJAC, Vincent, TABOADA LEONETTI, Isabel (sous la dir). «Honte et pauvreté -Déchéance sociale et processus d'insertion», Rapport de recherche pour la CNAF, 1992.
- De GAULEJAC, Vincent, TABOADA LEONETTI, Isabel. «La lutte des places», Desclée de Brower/EPI, Hommes et perspectives, 1994.
- IGAMANE, Saadeddine, BOUSBAA, Amal. «Politique publique et précarité de l'emploi formel au Maroc. Des apories d'une morale structurelle aux apports d'une morale individuelle». In La nouvelle morale de l'intervention

Les jeunes les moins outillés par l'instruction risquent moins les incertitudes de la vie et se trouvent moins confrontés au chômage. Les jeunes diplômés sont en décalage avec le mode de vie rural de leurs familles, ils sont dans une logique du travail intellectuel et non manuel.

Les jeunes de la région dénoncent les inégalités des chances professionnelles et considèrent que les opportunités de travail ne sont pas basées sur la transparence et le mérite. Trouver un poste de travail dans la région natale est encore plus compétitif de par les places qui sont plus limitées et la concurrence régie selon les jeunes par le favoritisme, le réseau relationnel et le pistonage. Même à compétence égales, les jeunes se trouvent défavorisés que d'autres. De Gaulejac et Léonetti (1992, 1994) parlent dans ce sens d'exclusion symbolique qui résulte de la non intégration sociale du jeune dans le système normatif édicté par la société. «Ne pas suivre ces normes peut signifier rejet, stigmatisation, dévalorisation» pour un jeune qui peut réagir par le retrait suscité par la honte de soi, par la résignation ou par la révolte (Debordeaux, 1994).

Conclusion

L'expérience scolaire des jeunes issus du milieu rural s'avère tant difficile que complexe marquée par l'imbrication d'une pluralité de facteurs intra et extra-scolaires. La période de scolarité est vécue comme une période charnière marquée par des mises à l'épreuve continues du jeune dans son rapport à l'institution éducative et à ses acteurs. Le passage par l'école ne se limite pas à un simple apprentissage du savoir éducatif, l'institution scolaire reconfigure les principaux aspects du vécu de l'enfant-élève notamment son rapport à la famille, son appartenance au milieu d'origine et sa place ultérieure au sein du milieu social.

L'école forme plus ou moins efficacement les élèves en fonction de ce qu'ils sont et ce qu'ils ont en tant qu'enfants. Elle ne garantit pas l'accès à l'indépendance économique mais favorise l'apprentissage de l'autonomie. Retracer le parcours scolaire des jeunes nous permet de reconstruire le processus par lequel se construit la jeunesse rurale d'aujourd'hui et de mieux saisir les facteurs de sa précarité. Aux défaillances scolaires ancrés depuis le cycle primaire s'ajoutent des défaillances structurelles relatives à l'origine sociale du jeune qui est souvent défavorable socio-économiquement et désavantagée culturellement. Les jeunes s'inscrivent dans une logique de la subsistance quotidienne et considèrent que la voie de l'école ne garantit plus une mobilité sociale ascendante par rapport à la position des parents.

intéressées vis-à-vis de lui. La scolarisation de l'enfant demande des parents un investissement sur le long terme et ils attendent toujours le jour où l'enfant soit en mesure de rendre le contre-don.

«Comme la condition économique de nos familles est souvent précaire, on est dans l'obligation de sacrifier toute notre vie pour les sauver. Dès que je trouverai un travail, il est certain que je vais céder tout mon salaire à ma famille. Peu importe si je veux me marier et peu importe si je souhaite me procurer une maison ou une voiture. Éthiquement et moralement je ne peux pas, c'est ma famille qui est prioritaire et non pas mes aspirations personnelles » (Entretien, homme, 25 ans, licencié).

Plus la durée du chômage est longue, plus les jeunes diplômés se trouvent enfoncés dans un processus de dévalorisation de soi et de leurs compétences. Traités de 'perdants' (فاشل) et d'inutiles (مانافعش), les jeunes remettent en question l'utilité de leur parcours scolaire et remettent en cause le rôle de l'Etat dans les difficultés qu'ils rencontrent sur le plan social et professionnel (absence d'orientation, postes de travail insuffisants, inadéquation des filières par rapport à la demande du marché du travail, etc.).

«C'est l'argent qui te permet d'avoir un pouvoir et une place au sein de la famille» (FG, marginalité économique).

La place préalablement occupée au sein de la famille était déterminée par des rapports de parentalité. L'enfant acquiert d'ore et déjà une place au sein de la famille. Le jeune n'arrive plus à préserver cette place n'étant plus enfant ni adulte capable de subvenir à ses besoins et à ceux de sa famille. Sa dépendance financière le condamne à une 'non place', à une déconsidération familiale et sociale. Etant instruit, il se trouve doublement jugé.

«Avec l'âge, nos parents seront un jour incapables de travailler et de subvenir à leurs besoins. C'est là où ils comptent sur la prise en charge de leurs enfants. Le problème est que seulement une minorité des jeunes de la région arrivent à s'insérer professionnellement. Ils échouent à réussir leur vie, à trouver un travail, à prendre en charge leur famille, et là ils deviennent eux même un fardeau pour leurs parents. C'est une destruction psychologique pour le jeune (دمارنفسی). On se perçoit très négativement, on est considéré comme une source d'échec pour nos familles, On perd tout espoir de pouvoir réussir quelque chose dans cette vie, d'être utile. On est mort symboliquement» (FG, marginalité culturelle).

trouver de petits métiers pour subvenir à leurs besoins. Il s'agit souvent de travaux précaires offrant une certaine flexibilité au niveau des horaires et permettant aux jeunes de satisfaire leurs besoins rudimentaires.

Pour ce qui est des différenciations éducatives basées sur le genre, l'enquête démontre une évolution des perceptions quant à l'importance de l'éducation des filles. Les filles ont plus de chance de faire le primaire qu'auparavant, toutefois aller au-delà de ce cycle devient un privilège qui n'est pas garanti à toutes. La distance géographique et la nécessité de vivre loin de sa famille amènent des familles à empêcher leurs filles de poursuivre leurs études secondaires, et supérieures. En dépit de l'existence des structures étatiques (Dar Taliba), des familles jugent que c'est une modalité qui offre une liberté 'nocive' à leurs filles, et qui les expose par conséquent au regard social stigmatisant, aussi bien dans le milieu d'accueil que dans le milieu d'origine. D'où le fait de prioriser le placement de la fille chez des membres du réseau familial (oncles, tantes) pour veiller sur sa bonne conduite, et par là échapper à la stigmatisation sociale.

Malgré la réussite scolaire des filles, elles se trouvent désavantagées quand il s'agit de choisir qui des enfants au sein de la famille, garçons ou filles, aurait la possibilité de poursuivre ses études. Les parcours scolaires des filles sont moins valorisés que ceux des garçons. Dans leurs représentations sociales, les parents considèrent que les filles sont prédestinées au mariage et à une présence dans la sphère privée d'où l'inutilité de l'investissement financier destiné à leurs études. Plus on monte dans le cycle de l'enseignement moins les filles issues du rural ont de chances à poursuivre leurs études. Les garçons sont eux aussi affrontés à des difficultés de déplacement, d'intégration, de ressources financières, mais ils ne seront jamais privés de leurs études suite à une stigmatisation sociale relative à leur sexe.

V - Et le post-diplôme, quel vécu pour un jeune ?

L'obtention d'un diplôme supérieur n'assure pas forcément une indépendance économique et une intégration au marché du travail. Le chômage du jeune diplômé est socialement stigmatisant. Ceci s'explique par des attentes sociales (être pourvoyeur des parents et de la fratrie, se marier et fonder une famille) fondées sur une vision utilitaire vis-à-vis de la place de l'enfant 'مشروع مدر للدخل'. S'inscrivant dans cette conception, des parents considèrent l'enfant depuis la petite enfance comme une source de revenu et ne le place pas à l'école. D'autres, le mettent à l'école mais en ayant toujours des attentes

«On ne suit pas son rêve ou sa vocation. On prend le chemin le plus court pour avoir sa licence en trois ans et commencer à chercher du travail» (FG, marginalité économique).

Cette situation a également des implications sur la durée des études. Rares sont les jeunes rencontrés qui se projettent dans un parcours d'études de longue durée. Très précocement, les jeunes intériorisent l'idée que le seuil maximal à atteindre dans ses études est la licence. Par ce diplôme, ils jugent qu'ils sont déjà dans une position culturelle supérieure à celles de leurs parents qui sont souvent analphabètes ou ayant un niveau bas d'instruction. D'autant plus, s'engager dans des études de longue durée requiert un coût sur le plan financier dont la majorité des jeunes ne disposent pas.

L'insuffisance des bourses et la difficulté pour les jeunes de concilier activité professionnelle et études universitaires est aussi l'un des facteurs qui les prédisposent à limiter leurs ambitions scolaires. En effet, aucun des enquêtés n'envisage la possibilité de s'inscrire en une formation de master ou de doctorat. La précarité des conditions des jeunes licenciés issus du rural ne leur permet pas de s'investir dans des études supérieures de longue durée au-delà d'une licence.

Les jeunes procèdent à un ajustement du niveau des aspirations personnelles en fonction de ce qui est pré-édicé sur un plan structurel et qui limitent les opportunités d'action. Le parcours scolaire des élèves issus du milieu rural se définit progressivement en fonction des seuils des cycles d'enseignement à franchir. Des décisions individuelles et familiales se font à chaque point de bifurcation du système scolaire. Le niveau d'aspiration évolue avec l'affranchissement progressif de ces seuils. Pour les jeunes interviewés, c'est difficile d'avoir une vision sur le long terme de leur parcours scolaire, les aspirations se redéfinissent à chaque étape du cursus scolaire ce qui est expliqué par une difficulté de se projeter dans vision prospective de leur trajectoire scolaire.

Cela peut être expliqué aussi par l'habitus qui fait que les enfants issus de familles défavorisées socio-économiquement et culturellement tendent à intérioriser que les chances de réussite à l'université sont faibles pour eux. Ils adhèrent naturellement à une prédisposition à faire des études de courtes durée et à avoir une difficulté à intégrer le savoir scolaire dispensé aux écoles.

Vu le manque des ressources financières, l'insuffisance des bourses et l'irrégularité de leur obtention, les jeunes issus du milieu rural s'efforcent à

de se percevoir et pensent être perçus par les autres. De plus, la réussite et l'échec de l'enfant-élève dépend majoritairement de ses propres efforts. Il est responsabilisé en premier lieu de son échec en dépit de l'absence et du non suivi parental qui est censé être assuré notamment pendant les premières années d'enseignement.

IV - Le dilemme de rester ou de quitter l'école

Des élèves quittent précocement l'école pour accéder au travail. Encore très jeunes, ils se dirigent vers les grandes villes en quête d'opportunités de travail. Ils apprennent généralement des métiers (حرفة) et assurent des activités du bricolage professionnel. Ce sont généralement des activités précaires, mais qui garantissent plus de flexibilité et amène le jeune à être professionnellement polyvalent. Ces jeunes considèrent qu'ils occupent une situation meilleure que celle des jeunes qui se trouvent au chômage après avoir accompli un long parcours scolaire. Ils sont dans la logique du 'Dieu merci' (ماخاصنا حتى خير) et ont une image positive de soi parce qu'ils ne vivent pas au dépend de leurs familles. Ils s'engagent dans des dynamiques de solidarité en faveur des autres frères et sœurs pour les aider matériellement à poursuivre leurs études.

Poursuivre ses études amène le jeune à se construire de nouveaux liens sociaux et à se mettre souvent dans des réseaux de jeunes migrants pour s'initier à la culture de la débrouillardise en ce qui concerne les opportunités d'hébergement et de travail. Les réseaux de jeunes déjà mis en place favorise les dynamiques de solidarité et facilite l'arrivée aux étudiants ruraux fraîchement arrivés. Des solidarités se créent par affinités et par lien ethnique. Appartenir à la même ethnie facilite le contact et favorise l'entraide mutuelle dans et en dehors des cités universitaires.

Ceux qui restent à l'école s'efforcent à exercer une activité professionnelle parallèlement à leurs études pour se prendre en charge. L'insuffisance des bourses et le manque des moyens financiers a des incidents sur le choix des filières qui est considérablement pré-déterminé. Les jeunes ont tendance à choisir les mêmes filières dans lesquels des étudiants de leur connaissance ont réussi avant eux. Les jeunes interviewés déclarent ne pas avoir été dans une logique sélective des filières favorisant l'insertion professionnelle. La tendance était plutôt de s'orienter vers des filières réputées de 'faciles' et permettant de maximiser les chances d'obtention de la licence en trois ans pour un jeune.

«Très jeune, on apprend à ne plus dépendre de sa famille pour se prendre en charge. Tout seul, on se prépare à manger, on apprend à entretenir le logement, à étudier, à gérer nos conflits avec les autres élèves et nos rapports avec les enseignants» (Entretien, Homme, 22 ans, 2^{ème} année du cycle des études universitaires).

Ce détachement familial entraîne une transformation importante dans le passage normatif du cycle de l'enfance au cycle de l'âge adulte. L'enfant-élève issu du milieu rural n'est plus dans le passage normatif de l'enfance à l'adolescence puis à l'âge adulte. On passe d'une conception biologique de l'âge à une construction d'un âge social qui positionne l'enfant-élève à un statut que Bourdieu (1984) qualifie par le 'mi-enfant/mi-adulte ou le ni-enfant/ni-adulte'. Autrement dit, l'enfant se trouve dans une position liminaire où ce dernier reste physiologiquement enfant mais devient adulte de part les rôles sociaux qu'il commence à assumer.

L'accès à l'âge adulte, quant à lui, se définit dans la littérature sociologique par l'acquisition de statuts sociaux associés aux différents seuils de passage à l'âge adulte. Quatre seuils sont particulièrement significatifs et introduisent à de nouveaux rôles sociaux qui délimitent les frontières d'âge à savoir la fin des études, le début de la vie professionnelle, le départ du domicile parental, la mise en couple. Le modèle traditionnel était fondé sur la synchronisation de ces seuils. Désormais, le modèle de l'entrée dans la vie adulte aujourd'hui se caractérise par la désynchronisation des seuils qui caractérisaient le modèle traditionnel, dans le sens où les différentes étapes ne sont pas toutes franchies au même âge, ni dans le même ordre (Galland, 1996, 2009). Cela renvoie à la situation des jeunes ruraux pour deux raisons. Tout jeune, ils quittent précocement la maison parentale d'une part, et terminent leurs études sans pour autant s'introduire dans une vie professionnelle ce qui rend difficile leur mise en couple

Les jeunes ruraux vivent dans une reconfiguration des pratiques de la parentalité. En effet, ce n'est plus les parents qui interviennent en premier dans la socialisation et l'éducation de leurs enfants mais plutôt et surtout des acteurs scolaires (pairs, éducateurs, personnel des structures d'hébergement scolaire, etc.). Le «devenir-enfant» se conjugue ainsi avec le «devenir-élève». L'école ne devient plus un parcours parmi d'autres, mais devient le Parcours principal qui agit sur tous les aspects du vécu des élèves/ étudiants et qui influe sur leur façon

III - Vers une autonomisation précoce de l'élève-enfant

Franchir le premier seuil éducatif (la 6^{ème} année du primaire) implique nécessairement pour l'enfant-élève l'obligation de quitter leurs familles en raison de l'absence d'établissements scolaires permettant la poursuite des études secondaires et universitaires. Le placement se fait pour des filles à des établissements d'hébergement scolaire (Dar Taliba), les garçons se trouvent dans l'obligation de vivre en colocation.

L'indépendance résidentielle et la décohabitation parentale propulsent l'entrée dans la vie adulte et favorise une autonomisation précoce. Contrairement à l'indépendance qui se définit à partir de catégories objectives (accès à des ressources pour gérer sa vie et subvenir à ses besoins sans le soutien matériel des parents)², l'autonomie ici est déterminée à partir de catégorie subjective marquée par une perception positive de soi qui trouve son sens dans la «la capacité que lui donne sa raison de pouvoir vivre et agir par soi. Le propre de l'individu humain est en effet de pouvoir se décider par lui-même à partir de représentations et de normes émanant de sa réflexion critique, qu'il est apte à traduire en stratégies et en actes» (Laurent, 1993). L'école favorise ainsi l'apprentissage à l'autonomie et amène l'élève issu du milieu rural à restructurer son existence en se forgeant son propre emploi du temps sans pour autant lui garantir l'accès à l'indépendance (Ramos, 2002, 2011). En effet, la majorité des jeunes qui arrivent à poursuivre leurs études, vivent dans une grande précarité de par l'insuffisance des bourses et la difficulté de trouver un travail parallèlement aux études.

La scolarisation devient le facteur principal qui agit sur tous les aspects du vécu de l'enfant-élève et qui l'amène à réorganiser tout son quotidien. Il se trouve dans l'obligation de quitter la maison parentale pour cohabiter avec des 'étrangers' (les paires). Les jeunes enquêtés parlent d'une autonomisation non-choisie qui est exigée par le système scolaire de part l'absence de structures éducatives dans le milieu d'origine. L'autonomie dans ce cas n'est pas un choix pour s'affirmer mais un fait face auquel l'enfant-élève est dans l'obligation de se plier.

² Chaland (2001) distingue entre l'indépendance et l'autonomie. L'indépendance renvoie à la situation où l'individu dispose de ressources surtout économiques lui permettant d'être libre dans le choix des liens qu'ils entretient avec les autres. Tandis que l'autonomie se traduit par la capacité de l'individu à se donner lui-même ses propres règles tout en s'inscrivant dans une perception positive de soi.

performances intellectuelles et scolaires des élèves et sur leur façon de se percevoir, sur leur motivation et leurs aptitudes.

La dévalorisation des enseignants des élèves peut représenter pour certains un défi. Ils cherchent tout au long de leur parcours scolaire de se prouver qu'ils sont le contraire de ce qu'on leur a dit à l'école. Ce détachement par rapport aux perceptions négatives communiquées par les enseignants se manifeste davantage pendant le cycle secondaire quand le jeune commence à conscientiser davantage les enjeux de son parcours scolaire et avoir des aspirations sur son devenir scolaire et professionnelle. Des élèves s'investissent dans l'activité scolaire et cherchent à surmonter l'insuffisance des dispositions culturelles transmises par l'instance familiale et l'institution scolaire, un travail de la part de l'enfant est inéluctablement nécessaire. Les travaux les plus récents concluent à une relation réciproque entre estime de soi scolaire et réussite scolaire des élèves (Rosenberg et al., 1995 ; Van Damme & Mertens, 2000).

«Je me répétais tous les jours que j'allais prouver à tout le monde que je vais y arriver, que je suis intelligent et que je suis capable de réussir» (FG, marginalité politique).

Généralement l'élève se doit fournir des efforts considérables pour réussir, entreprendre une remise à niveau individuel pour s'adapter au niveau des autres et pouvoir assimiler le contenu scolaire enseigné.

Un autre défi évoqué par les jeunes est relatif à l'effet des seuils de passage d'un cycle d'enseignement à un autre. Ce sont des seuils qui sont souvent difficiles à franchir pour les élèves de la région et qui mettent à l'épreuve leur niveau scolaire (Chedati, 2004). Le passage d'un cycle d'enseignement à un autre plus supérieur devient plus sélectif à travers des critères d'évaluation généralisés à un niveau régional et national. Ces critères sont considérés par les enquêtés comme injustes, d'une part parce que l'école évalue un savoir non dispensé ou mal enseigné, et d'autre part parce qu'elle évalue de la même façon des élèves qui étaient inégalement préparés notamment au regard des conditions défavorables de l'enseignement (les classes à cours multiples, le surnombre des élèves par rapport à l'effectif des enseignants, différence entre langue maternelle et langue d'enseignement, etc.). Une stratification dans le champ scolaire s'opère naturellement et devient ainsi légitime dissimulant toutes ces inégalités scolaires.

Dans leurs rapports aux enseignants, les jeunes évoquent avoir subi différentes formes de violence physiques et verbales et illustrent leurs propos par un vocabulaire qui rend tangibles les manifestations de ces violences (كيتعصاو) (تحميلة في المؤخرة، الفلقة في الرجلين، كتاكل العصي، كيتعصاو). Les violences physiques subies au primaire tendent à être normalisées, racontées avec humour, et légitimées (الاستاذ بغاك تقري). Elles sont perpétuées par une attitude permissive chez les parents qui considèrent que cette violence joue en faveur de la réussite scolaire de leurs enfants. Reproduire cette violence dans le milieu familial est un acte exercé par les parents pour amener les enfants à mieux s'engager dans leurs études (الزيار، يعصيك).

Comparativement aux violences physiques qui sont moins récusées, les violences psychologiques sont plus dénoncées et sont identifiées comme l'un des principaux facteurs de la déperdition scolaire. Ces violences tournent autour de la dévalorisation et le rabaissement de l'enfant-élève et le prédestiner à l'échec scolaire. (الاطفرتيه اجي عكر لي)، (ماغاديش تنجح).

Ce regard négatif porté par les enseignants sur les élèves peut être perpétué par les représentations sociales négatives que certains intériorisent en lien avec l'identité amazighe. Ces représentations négatives sont souvent véhiculées et perpétuées selon les jeunes dans les canaux médiatiques, et culturellement à travers les anecdotes qui associent l'identité Amazighe à l'avarice et à la naïveté.

«Pour les enseignants, un élève amazighe (شلح)، c'est quelqu'un qui provient d'une région enclavée (كيجي من الجبل) et qui mène une vie marquée par la naïveté (الكرايز) (توجداديت). On qualifiait les enfants de la région d'une façon péjorative (FG2, marginalité économique).

«Quand je suis avec les étudiants ou à la faculté, je dissimule tout ce qui montrer que je suis amazighe (ماكنبينش راسي واش انا شلحة)» (Entretien, Femme, 23 ans, licenciée).

Progressivement, des élèves finissent par intérioriser l'image négative véhiculée par les enseignants et cèdent à l'idée que leurs chances de réussite scolaire sont faibles. Ces jugements peuvent amener certains à l'absentéisme, voire à la déperdition scolaire de l'enfant.

Les résultats scolaires sont indéniablement influencés par le discours et les attitudes des enseignants quant au rendement des élèves et leurs acquisitions scolaires. Les attentes des enseignants ont un effet considérable sur les

II - Du cycle primaire et de ses défis

S'intéresser à l'expérience scolaire renvoie à la nécessité d'interroger un plan microsociologique en vue de comprendre les perceptions des acteurs sur ce qui se passe au sein des établissements scolaires en termes d'interactions et aussi en termes du contenu éducatif enseigné. Ce savoir scolaire se trouve remis en question dans sa forme (à travers la langue d'enseignement choisie) et dans son fond (le contenu scolaire enseigné). En ce qui concerne la la langue d'enseignement, les jeunes ciblés dans le cadre de l'enquête son issus d'un milieu où l'Amazighe représente la langue maternelle de la région. Toutefois, le passage par l'école leur impose dès leur premier jour de scolarisation un savoir éducatif dispensé en Arabe, une langue qui est étrangère pour eux. Les jeunes parlent dans ce sens d'une violence linguistique en lien avec le choix de la langue d'enseignement. Une partie des savoirs n'est captée que par les élèves qui ont été initiés à l'arabe et au langage de l'école par leurs familles.

Les jeunes pointent du doigt le curriculum qui est dispensé et qui n'est pas accessible aux enfants de la région. En effet, selon eux, l'école suppose que l'enfant dispose dorés et déjà de connaissances acquises au sein du milieu familial et de prérequis qui n'ont pas été transmis explicitement et formellement dans le milieu scolaire. Le contenu scolaire enseigné est remis en cause par les jeunes parce qu'il porte sur des aspects dont les élèves de la région se trouvent privés et qui sont inaccessibles pour eux faute de moyens financiers. Ces savoirs sont plus tangibles et accessibles à des enfants dotés de plus ressources et qui ont l'occasion de les découvrir concrètement. Pour les jeunes interviewés, les inégalités géographiques accentuent les inégalités scolaires et creusent davantage le fossé entre des enfants initialement inégaux.

«L'élève qui vit à la campagne est renfermé dans ce milieu, comment veut-on qu'il comprenne des choses qu'il n'a jamais vus. Les manuels scolaires parlent de la mer, de la piscine, des poissons, pour un enfant du milieu rural c'est de la science fiction !» (FG 1, marginalité politique).

En plus du curriculum, le rapport aux enseignants s'avère être un autre facteur déterminant notamment au primaire. L'enfant-élève entre en contact avec des enseignants qui ne sont pas natifs de la région et, de ce fait, ignorent sa langue spécifique d'où des problèmes de communication avec les élèves et des difficultés à transmettre un savoir éducatif pour des enfants qui ignorent complètement l'arabe.

résistance était exprimé par les acteurs de ces réseaux notamment les maîtres de mosquées (taleb) qui, se sentant concurrencés par l'école et ses acteurs, avaient tendance à véhiculer un discours et une vision négative de cette institution (Colonna, 1981).

Après l'indépendance, avec le plan Mohamed El Fassi de 1956, le but était de mettre en place une vision nouvelle de l'école détachée de l'héritage scolaire colonial. La vision de l'enseignement était axée sur les 4 principes : unification de l'enseignement, sa généralisation, son arabisation, et sa marocanisation. Ce plan avait ciblé aussi la mise en place d'un enseignement professionnel en milieu urbain et rural. Malgré les efforts fournis pour agir en faveur de la promotion de l'enseignement et dépasser l'héritage colonial, la scolarisation en milieu rural n'a pas été prise en compte suffisamment pour changer la situation des écoles tant sur le plan des structures que du contenu éducatif enseigné. La sous-fréquentation des établissements scolaires en milieu rural, les difficultés d'intégration des enseignants et l'absence de relation entre l'école et les institutions traditionnelles d'éducation étaient les principaux facteurs qui affectaient l'efficacité de l'école .

Plusieurs réformes éducatives se sont succédées au Maroc en l'occurrence l'approche par contenu 1956-1984, l'approche par objectif 1985-1998, la charte nationale 1999, l'approche par compétence 2000-2009, le plan d'urgence 2009 et la vision stratégique 2015- 2030). Des avancées sont certes réalisées mais qui sont souvent accompagnées de défis à relever notamment pour remédier aux inégalités scolaires et à l'abandon scolaire notamment en milieu rural (l'instance nationale de l'évaluation du système de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique, 2014 ; Chedati, 2004; Gouzi et El Aoufi, 2006; Tawil et al., 2010). Des programmes publics ont également été mis en place : le Programme de lutte contre l'abandon scolaire en 1999, le programme basé sur le transfert monétaire conditionnel (TMC) appelé Tayssir lancé en 2008 et qui visait la réduction des déperditions scolaires en apportant une contribution financière aux familles démunies et le programme d'un million de cartables mise en place en 2008 consistant à remettre à des élèves du primaire vivant dans des communes rurales et dans des quartiers identifiés comme des plus défavorisés des cartables avec des fournitures en vue de lutter contre la déperdition scolaire.

I - Pour un cadrage contextuel

L'école joue un rôle de transmission du savoir mais aussi une fonction d'intégration de l'enfant dans son milieu social. Elle peut aussi être utilisée comme un outil qui répond à des dessins de conquête. En effet, au Maroc, l'école pendant le protectorat avait, entre autres, une mission morale et politique (Demombynes, 1928). Elle représentait pour les autorités du protectorat un moyen pour contrôler les mentalité (Marty, 1925) et empêcher leur évolution notamment à travers la pédagogie utilisée et le curriculum enseigné. Nous citons ici l'exemple de la 'pédagogie du milieu' qui était adoptée pendant l'ère du protectorat et qui avait comme objectif proclamé la conservation des spécificités sociales et culturelles de chaque milieu, notamment celui rural. Cette pédagogie était adoptée afin de garantir à l'enfant un savoir adapté à son environnement social et de conserver aux écoles leur spécificité rurale. Toutefois, malgré les atouts que pourraient avoir cette pédagogie, les enfants du milieu rural se sont retrouvés face à un savoir qui les prédisposait au travail manuel particulièrement au métier de cultivateur. Cela induisait une fixation des jeunes dans la campagne et à une limitation de leurs dispositions intellectuelles souvent coupées d'une ouverture sur l'universel. Le but aussi était de préparer la jeunesse rurale à communiquer avec les fonctionnaire et l'administration du Protectorat.

Ces enjeux idéologiques et politiques s'inscrivaient en continuité avec les principes de la politique de l'enseignement à l'époque coloniale et qui visait «une atomisation de la société et le cloisonnement économique et culturel des groupes à des fins de domination» (Zougari, 1987, p. 78).

Après l'indépendance, la généralisation de l'enseignement a été vécue comme un mythe n'étant pas basée sur une vision stratégique et méthodique (Zougari, 1987). Les efforts politiques étaient dirigés vers la multiplications des structures d'enseignement en milieu rural sans veiller sur un fonctionnement harmonieux de ces structures et sans une prise en compte les contraintes socio-économiques liées notamment à la précarité des conditions de vie des parents. Ces facteurs étaient responsables d'une sous fréquentation des écoles et de difficultés d'intégration pour les enseignants dans les zones où ils enseignent. L'école était perçue par la communauté rurale comme une institution qui refuse la prise en considération des coutumes rurales et qui vient couper les ponts avec les réseaux de transmission de l'éducation traditionnelle. Un mécanisme de

vécu de ces jeunes. Il est question de saisir les logiques d'action entreprises durant la phase de scolarisation (arrêt ou poursuite des études, choix d'orientations et durée des études) et ultérieurement dans le cadre de la sphère familiale et professionnelle.

Il s'agit de s'intéresser particulièrement à des jeunes d'origine rurale qui, à un âge précoce, se trouvent dans l'obligation de se détacher de leurs familles pour migrer vers des milieux, souvent urbains, leur offrant la possibilité de poursuivre leurs études (secondaires et universitaires) et de trouver des opportunités de travail. Une attention particulière sera accordée au concept d'autonomisation précoce des jeunes dans sa dimension binaire relative d'une part au processus d'individualisation qui se crée chez les jeunes suite à cette autonomisation précoce et d'autre part à l'accentuation de la précarité de leur condition de vie comme résultante de ladite autonomisation. Comment les jeunes ruraux réorganisent-ils leur quotidien afin de pouvoir rester intégrés dans le cursus scolaire ? En partant de conditions généralement défavorables (géographiques, socio-économiques, etc.), est ce qu'un élève issu du rural est forcément condamné à l'échec ?

Les résultats qui seront présentés dans cet article sont issus d'une enquête qualitative menée à l'échelle nationale¹ et qui avait ciblé six régions : La région de Tanger-Tétouan, l'Oriental, Fès-Meknès, Souss-Massa, Marrakech-Safi et celle de Béni Mellal-Khénifra. Nous nous appuyons dans cet article sur les données récoltées dans la région de Marrakech – Safi où trois milieux ont été ciblés : Marrakech comme milieu urbain, la municipalité d'Imintanoute en tant que milieu semi-rural et le cercle de Sidi Ghanem comme milieu rural. Dans ces trois milieux sociaux, des entretiens individuels et des focus groups ont été réalisés auprès de jeunes vivant dans des situations de marginalité. Certains vivaient une marginalité socio-économique (travailleurs temporaires, paysans, chômeurs de longue durée, étudiants, etc.), d'autres une marginalité politique (jeunes adhérents à des partis politiques de gauche ou d'extrême gauche, à des mouvements de protestation, à des mouvements Islamistes, à des mouvements estudiantins, etc.), d'autres encore une marginalité culturelle (expressions culturelles sans soutien, art de rue, etc.).

¹ La région de Tanger-Tétouan, l'Oriental, Fès-Meknès, Souss-Massa, Marrakech-Safi et celle de Béni Mellal-Khénifra.

Du parcours scolaire et de ses implications sur la trajectoire des jeunes ruraux

Amal BOUSBAA

Enseignante chercheure, Université Hassan II, Casablanca

Résumé : Cet article porte sur l'expérience scolaire des jeunes ruraux et sur ses articulations avec les autres aspects du vécu familial, social et professionnel de ces jeunes. La réflexion sera axée sur de ce qui rend spécifique le parcours scolaire des jeunes ruraux en termes d'interactions intra et extra-scolaires et de rapport au contenu éducatif enseigné.

Les résultats de l'enquête qualitative auprès des jeunes ruraux vivant une ou plusieurs formes de marginalités (économique, politique, culturelle), démontrent de la complexité de leur expérience scolaire. Le coût monétaire de la scolarisation en milieu rural, les influences socio-économiques et culturelles de son milieu d'origine ainsi que les difficultés intra-scolaires influencent les motivations et les attitudes des jeunes vis-à-vis de l'intérêt de la scolarisation et de l'importance de faire des études de longue durée.

L'aptitude d'un jeune à se distancier des jugements scolaires et de ceux véhiculés par l'entourage social joue un rôle majeur dans la possibilité de rester sur le banc de l'école. Accorder un sens positif à son vécu scolaire, en dépit des dispositions culturelles et socio-économiques qui font défaut, déterminent considérablement les logiques d'action des jeunes ruraux quant au choix de rester à l'école et de se projeter dans la possibilité d'entreprendre un parcours universitaire et d'intégrer le marché du travail grâce au diplôme obtenu.

Introduction

Au Maroc, peu d'études se sont intéressées à l'expérience scolaire des jeunes. Dans cet article, l'intérêt portera particulièrement sur des jeunes issus du milieu rural en vue de comprendre le processus de construction de leurs parcours scolaires ainsi que les implications de ce parcours sur leur histoire personnelle. Le but est de s'arrêter sur ce qui rend spécifique le parcours scolaire des jeunes ruraux dans la durée en traversant les différents cycles d'enseignement, tout en examinant les imbrications de ce parcours avec les autres aspects du

- World Bank (2014), "Tunisia - Breaking the barriers to youth inclusion" : Tunisie - Surmonter les obstacles a l'inclusion des jeunes (French). Washington, D.C. Group. <http://documents.worldbank.org/curated/en/120511468305646014/Tunisie-Surmonter-les-obstacles-a-linclusion-des-jeunes>.

- Forum Européen de la Jeunesse. (2002) . «Position sur l'apprentissage pour la Citoyenneté Active.» Adopté en Conseil des Membres, Bruxelles 26-27 avril).
- Frikha E., (2024), «le Droit à la ville à Sfax : quand la morphologie urbaine enclave la participation politique des jeunes « in MUQARABAT, Vol 2, «La structure urbaine et la participation publique et politique des jeunes», pp : 49-70. Septembre 2024, CEMI
- Galland O, (2022), Sociologie de la Jeunesse, Armand Colin, 7^{ème} Ed, Coll U Sociologie, 273 p.
- INJEP
- Hbila C., (2011a). Une jeunesse une et plurielle. Cahiers de l'action, N° 32(2), 13-27.
- Hbila, C. (2011b). Faciliter l'accès à l'espace public. Cahiers de l'action, 32(2), 83-94. Cairn.info. <https://doi.org/10.3917/cact.032.008>.
- Hmed, C. (2015) . Répression d'État et situation révolutionnaire en Tunisie (2010-2011) Vingtième Siècle. Revue d'histoire, N° 128(4), 77-90. <https://doi.org/10.3917/ving.128.0077>.
- Jaldi A., & Akrimi Y., (2022). «Tunisie : de la révolution de 2011 à la chute de la IIème République». Policy Paper. Brussels International Center : Policy Center For the New South: Maroc, 24p.
- Lahire B., (2001) [1998], L'homme pluriel : les ressorts de l'action, Paris, Nathan, «Collection Essais & recherches. Sciences sociales», 271 p.
- Paquot, T. (2015). L'espace public. La Découverte (Nouvelle édition), 128p. ;Cairn.info.<https://www.cairn.info/l-espace-public--9782707185808.htm>.
- Parsons, T. (1951). The social system. Free Press.
- Rachik H., (2005), «Jeunesse et changement social», in 50 ans de développement humain, Perspectives 2025, Rapports thématiques, Société, Famille et Jeunesse, pp. 193-215 <http://www.rdh50.ma/fr/pdf/contributions/GT2-8.pdf>
- Rodrigues L., Schneiter E., & Toledando D., (2023), “L'utilisation de l'espace public par les jeunes. Etude au quartier des Avanchets, Genève“. Travail de Bachelor. Haute Ecole de Travail Social de Genève : Genève, 62 p.

participation active dans la sphère de prise de décision. Surmonter les défis par les jeunes revient donc à une mutation dans leur rapport avec les décideurs politiques et les institutions qui limitent leur vie sociale et culturelle et qui continuent d'entraver leur pouvoir d'agir dans l'espace public.

Références bibliographiques

- ARFA N., (2024), «Le citoyen junior entre visibilisation et construction d'une participation politique effective dans le présent et le futur en Tunisie», in MUQARABAT, Vol 1, «Le citoyen junior entre visibilité et socialisation politique», pp : 29-55. Juin 2024, CEMI.
- Benani-Chraïbi M., & Farag Iman.(Dir), (2007), « Jeunesses des sociétés arabes. Par-delà les promesses et les menaces», CEDEJ, Ed Aux Lieux d'être : Le Caire, 304 p. ISBN : 978-2-916063-35-5.
- Bernstein B., (1975), «Langage et classes sociales. — Codes sociolinguistiques et contrôle social». Paris, Éditions de Minuit, pp. 191-222. Berque Jacques, 1960, «Les Arabes d'hier à demain», Paris, éditions du Seuil.
- Castells, M. (2009). Communication Power. Oxford University Press.
- Danic I., (2012),. Investissements ordinaires de l'espace d'un quartier périphérique par les adolescents : une conflictualité sans mobilisation». Ch 2 :Espaces de vie, espaces enjeux, édité par Yves Bonny et al., Presses universitaires de Rennes, <https://doi.org/10.4000/books.pur.34437>.
- Danic, I (2019). «L'Information jeunesse : une socialisation citoyenne pour tous les jeunes ? «Agora débats/jeunesses. 2019/1 N° 81, pp. 27-44. <https://doi.org/10.3917/agora.081.0027>.
- Darmon M., (2010), «La socialisation. Domaines et approches». Armand Colin, 2^{ème} Ed, 128 p.
- Dris N., (2016), “Introduction. Repenser l'espace public à l'aune des transformations sociales contemporaines”, Les Cahiers d'EMAM [Online], 28 | 2016, Online since 21 July 2016. URL: <http://journals.openedition.org/emam/1194>; DOI: <https://doi.org/10.4000/emam.1194>
- Dupont, N. (2014). «Jeunesse(s). Le Télémaque», 46(2), 21-34. Cairn.info. <https://doi.org/10.3917/tele.046.0021>
- ERYCA, (2004), «Charte Européenne de l'Information Jeunesse», Luxembourg : www.info-jeunes.fr

jeunes est d'autant de manifestations d'une réinvention de l'engagement. Rappelons aussi que la fragmentation des usages de l'espace public revient entre autres au système de classes et au capital économique et social de l'individu (Bourdieu). En effet, l'action des jeunes dans la sphère publique est limitée par leur capacité de l'élargir ou de la rétrécir selon leur positionnement par rapport au pouvoir et au contrôle des institutions de l'état. Berstein étaye dans ce contexte que : «Le système des classes influence profondément la distribution du savoir entre les membres d'une société. Il conditionne le sentiment que l'on peut agir sur le monde, qui est très inégalement partagé. Il sépare nettement les communautés les unes des autres et les hiérarchise en les opposant sur une échelle de valeur» (Bernstein, 1975 : 230).

Conclusion

Les jeunes réinventent l'espace public en mobilisant de nouveaux outils et en s'engageant dans des formes innovantes de participation politique. Cependant, les transformations de l'espace public, loin d'être uniformes, soulèvent des questions d'inclusion, de pouvoir et d'inégalité. L'analyse de la place des jeunes dans l'espace public a montré que les problématiques auxquelles ils font face enclavent leur liberté de pratiques socio-spatiales et leur implication dans la sphère de prise de décision demeure peu significative devant leurs potentialités et leur représentation considérable dans la population tunisienne. En reconnaissant les spécificités des jeunes en tant qu'acteurs du changement, ils peuvent agir sur l'espace public communicationnel qui engendre des mutations d'usage pour l'intérêt commun. Néanmoins, dans le contexte de crises économique, sociale et culturelle, le pouvoir de la jeunesse tunisienne connaît un déclin par rapport à la période de la révolution de 2011 et est influencé par les formes de répression de l'état face aux revendications des jeunes qui portent majoritairement sur l'employabilité et minimiser les risques dans l'espace public pour qu'il soit un espace sécuritaire où la jeunesse pourrait agir. Parmi les secteurs qui devraient être développés par l'état dans les quinze prochaines années selon les jeunes, l'aménagement des espaces de culture et de sport pour faciliter leur insertion sociale et les faire participer dans les décisions politiques. Parmi les perspectives d'inclusion des jeunes dans les espaces publics, figure aussi l'intégration des modules sur la participation politique et la citoyenneté dans les programmes scolaires et universitaires s'avère primordiale afin de sensibiliser les jeunes aux processus politiques et les préparer à une

éducatif et ne s'est pas transformé en une institution de socialisation par excellence, d'une affiliation publique et de conscience partagée vers la personnalisation de la conscience et l'activation de la participation individuelle et collective intéressée par les affaires publiques, tout en répondant aux attentes des jeunes et de la nouvelle génération», (Arfa, 2024 : 42).

Nous pouvons dire que la restructuration de l'emploi ne permet pas en elle seule, aux jeunes qui évitent de plus en plus, de remodeler le sentiment d'appartenance à l'espace de vie commune. L'effet de l'hyperconnexion à Internet sur les jeunes est formalisé dans leurs manières de penser, d'agir et d'exprimer leurs émotions qu'elles soient dans l'espace virtuel (perçu comme public ou privé selon l'usage) ou dans l'espace public physique. En effet, dans le contexte tunisien, nous observons de plus en plus des évènements artistiques dans des espaces publics initiés par des jeunes tels que les spectacles musicaux, des Graffitis, des rencontres avec des historiens, des sociologues, des philosophes qui parlent des histoires et des vies sociales de certaines villes tunisiennes. Selon le CERIJ²⁰, «Le travail en information jeunesse peut les aider à réaliser leurs aspirations et peut promouvoir leur participation comme membres actifs dans la société²¹» (CERIJ, 2004).

Nous pouvons dire que les jeunes tunisiens redéfinissent l'espace public comme un lieu de contestation puisque l'espace et la dynamique du pouvoir influence leur vie. La citoyenneté active est définie selon Le Forum Européen de la Jeunesse²², comme «un statut juridique et un rôle. Une combinaison d'attitudes spécifiques et des accords institutionnels doivent être mis en place pour permettre aux individus d'exercer leur "engagement, participation et influence", (Forum Européen de la Jeunesse. 2002). Les jeunes ne sont pas désengagés politiquement ; ils investissent simplement de nouveaux espaces de participation. Les forums en ligne, les pétitions numériques, les hashtags militants. Selon Frikha, «Les jeunes cherchent de plus en plus à faire entendre leur voix dans la sphère politique et leurs initiatives de participer au processus de changement restent encore enclavées au niveau du travail associatif ou dans des espaces privés», (Frikha, 2024 : 53). Ce modèle d'insertion sociale des

²⁰ CERIJ : Centre Régional Information Jeunesse

²¹ www.info-jeunes.fr

²² Forum Européen de la Jeunesse. (2002). «Position sur l'apprentissage pour la Citoyenneté Active.» Adopté en Conseil des Membres, Bruxelles 26-27 avril)

revendications véhiculés depuis 2011 étaient focalisés sur les considérations économiques et sociales, exacerbant l'importance d'une économie politique de la révolution en vue de répondre aux causes socio-économiques derrière le déclenchement de cette dernière», (Jaldi et Akrimi, 2022 : 10). Parmi les espaces de contrôle figurent les médias sociaux permettent de revendiquer le pouvoir par une mobilisation en masse qui favorise l'investigation de l'espace. C'est ainsi que l'occupation de l'espace public par les jeunes peut entraîner des conflits avec les autorités ou même avec d'autres groupes sociaux (exemple : l'implication des jeunes sur la question environnementale).

Mutations de l'espace public et insertion sociale des jeunes

Selon un rapport de la Banque Mondiale¹⁷ «L'inclusion des jeunes a des implications directes, économiques, politiques, sociales et culturelles et elle implique la disponibilité des canaux institutionnels pour une participation active dans la vie publique et communautaire. D'une manière générale, l'inclusion des jeunes signifie la possibilité de faire des contributions sociales, ce qui leur apportera reconnaissance et dignité», (Banque Mondiale, 2014). La participation des jeunes aux questions d'intérêts publics s'inscrit dans une perspective d'inclusion sociale et par conséquent d'insertion dans la vie politique. Cependant, le jeune citoyen dans la société tunisienne se trouve en marge de cette sphère de prise de décision. Face à l'incapacité des institutions éducatives à soutenir la socialisation des jeunes depuis l'enfance en tant qu'apprenants, Najla Arfa¹⁸ soutient, dans son article¹⁹ sur le citoyen junior en Tunisie, l'idée que le système éducatif doit faire preuve de transformer les institutions éducatives en des institutions de socialisation. Elle explique : «Le concept de socialisation dans ses connotations générales semble incapable de soutenir la culture de participation et de socialisation politique des apprenants dans les institutions éducatives tunisiennes. Il n'a pas transcendé le contexte

¹⁷ World Bank (2014), "Tunisia - Breaking the barriers to youth inclusion": Tunisie - Surmonter les obstacles à l'inclusion des jeunes (French). Washington, D.C. Group. <http://documents.worldbank.org/curated/en/120511468305646014/Tunisie-Surmonter-les-obstacles-a-linclusion-des-jeunes>

¹⁸ Najla Arfa est Sociologue et chercheuse tunisienne, coordinatrice de recherche au Centre des Etudes Méditerranéennes et Internationales.

¹⁹ ARFA N., (2024), Le citoyen junior entre visibilisation et construction d'une participation politique effective dans le présent et le futur en Tunisie, in MUQARABAT, Vol 1, « Le citoyen junior entre visibilité et socialisation politique », pp : 29-55. Juin 2024, CEMI.

Dans ce paradoxe d'usage et de représentation de l'espace, Chafik Hbila¹⁵ nous explique, dans son travail sur les jeunes enfermés dans les quartiers et d'autres qui ont pu tracer leurs parcours professionnels depuis l'université, que les variations des composantes sociales, économiques et culturelles induisent des inégalités entre les jeunes. Il compare les jeunes dotés d'un statut économique stable à ceux en situation de précarité comme suit : «Les jeunes insérés socialement sont ceux qui jouissent d'une situation socio-économique stable (CDI, études supérieures valorisantes...). Leur principale force est d'avoir su se projeter dans l'avenir et d'investir assez tôt dans celui-ci. [...] Les jeunes victimes de la précarité ont un très faible niveau scolaire, voire sans qualification pour beaucoup, peinent à trouver la stabilité sociale et professionnelle qui leur permettrait d'être adultes et indépendants une fois pour toutes», (Hbila, 2011a). La solution adoptée par les jeunes avec une situation économique stable réside dans la rupture du lien avec leur quartier (espace de socialisation primaire et secondaire) ainsi qu'avec les jeunes qui y sont «enfermés» afin d'acquérir un nouveau statut social. Il s'agit aussi d'avoir «la capacité de s'affranchir de leur appartenance au quartier en épousant d'autres identités qu'ils se sont construites en accédant à de nouveaux réseaux sociaux, culturels et économiques, en dehors du quartier», (idem). Bien que l'identité des jeunes qui ont accédé au marché de l'emploi soit en perpétuelle évolution, elle demeure un critère important dans leur insertion sociale et leurs interactions avec autrui.

Par ailleurs, dans leur Policy Paper¹⁶ sur l'analyse du contexte politique tunisien de 2011 à 2002, Abdesselem Jaldi et Yasmine Akrimi expliquent que les autorités politiques postrévolutionnaires ont porté un intérêt à la transition démocratique plutôt qu'au développement économique bien que le pays soit en période de crise socioéconomique, tout en renforçant les disparités entre le littoral et l'intérieur en suivant l'ancien le modèle de «magnétisation de toute la structure économique au profit des régions du littoral. Ils expliquent que «La faillite du chantier de la transition économique est conséquente de l'échec de la classe politique postrévolutionnaire [...]. Les principaux slogans et

¹⁵ Hbila C., (2011) . Une jeunesse une et plurielle. Cahiers de l'action, N° 32(2), 13-27. <https://doi.org/10.3917/cact.032.0013>.

¹⁶ Jaldi A., & Akrimi Y., (2022). «Tunisie : de la révolution de 2011 à la chute de la II^{ème} République». Policy Paper. Brussels International Center: Policy Center For the New South: Maroc, 24 p.

par l'état à l'horizon 2040. Il s'avère ainsi qu'il existe d'autres problématiques perçues par les jeunes comme prioritaires dans le plan d'action de l'état dans les quinze prochaines années comme le développement de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique (26.5% en première classe et 30.4% en deuxième classe).

Pouvoir d'agir et conflits d'intérêts

La mise en perspective d'apports empiriques et théoriques nous permet d'analyser le pouvoir attribué aux jeunes et leurs moyens de revendication de l'espace. L'implication des jeunes dans la redynamisation de la vie socio-culturelle est représentée par 26% des hommes et 26% des femmes enquêtées au premier classement parmi d'autres problématiques auxquelles l'état doit accorder une priorité absolue au cours des 15 prochaines années (source : enquête 'perception des jeunes des problématiques sociales, économiques, politiques et culturelles à l'horizon 2040'). Les jeunes entre 18 et 20 ans portent un intérêt à leur investigation des espaces de culture, d'art et de sport (4% : premier classement), tandis que les enquêtés.e.s âgé.e.s entre 27 et 29 ans classent cette problématique à partir du cinquième classement (11.8%) dans les priorités de l'état à l'horizon 2040. Cette même perception est observée chez les étudiants (10.2% la classent au quatrième rang) et les jeunes au chômage (4.2% au cinquième classement). Ces conflits d'intérêts entre ce que l'état offre aux jeunes d'une part et leurs revendications d'un espace d'action nous montre que le pouvoir d'agir à travers la protestation demeure la solution adoptée par les jeunes dans le contexte de crises économique, sociale et politique à l'heure actuelle. Selon l'observatoire social tunisien (OST) «D'un point de vue social, le pays connaissait une prolifération des manifestations de contestation sociale, soit pas moins de 8759 manifestations durant l'année 2020», (Idem : 13)

Choukri Hmed étaye la répression induit une contestation collective répandue dans l'espace physique : «La diffusion spatiale du mécontentement apparaît comme une des conséquences de la diffusion de la répression : d'abord sur le cercle restreint des militants et des activistes politiques ou syndicaux, puis au reste de la population à partir de l'expansion des manifestations», (Hmed, 2015 : 88). Le passage vers l'action dans l'espace public peut signifier dans la plupart du temps et chez la majorité des jeunes un refus de leur situation précaire et une urgence pour l'état et de faire participer les jeunes dans la sphère de prise de décision.

le contexte social actuel et de les pousser à s'orienter vers d'autres alternatives intermédiaires pour faire face au chômage des jeunes de 15 à 24 ans, en hausse, qui a atteint 41% au deuxième trimestre 2024 contre 39.2% au premier trimestre¹³. Rappelons dans ce contexte que le taux de chômage national est en légère baisse (16% au deuxième trimestre de 2024¹⁴).

Les jeunes se sont appropriés les espaces publics pour exprimer leur engagement politique et leur support des problèmes sociaux que vit la société tunisienne. Ces formes d'appropriation de l'espace sont visibles dans les Sit-in, les protestations, l'art public et même leurs mobilisations sur les réseaux sociaux. Dans ce cadre, nous pouvons nous référer à la définition de l'espace public chez Thierry Paquot qui est pris au singulier comme «un espace qui évoque non seulement le lieu du débat politique, de la confrontation des opinions privées que la publicité s'efforce de rendre publiques, mais aussi une pratique démocratique, une forme de communication, de circulation des divers points de vue», mais aussi au pluriel où «les espaces publics, désignent les endroits accessibles au(x) public(s), arpentés par les habitants, qu'ils résident ou non à proximité», (Paquot, 2015 : 3). Cette dimension spatiale des espaces publics engendre des représentations différenciées de l'espace public politique et leur confèrent «une fonction essentielle de la vie collective : la communication», (idem : 7).

En creusant en profondeur la perception des jeunes tunisiens de leur pays à l'horizon 2040 (enquête précédemment citée), la sécurité est présentée comme un enjeu de pratique de l'espace. En effet, combattre la criminalité et assurer la sécurité dans l'espace public figure parmi les solutions revendiqués par les jeunes enquêtés dont la majorité la classe en deuxième, troisième et quatrième classement dans les dossiers que l'état réussira à gérer dans les 15 prochaines années (respectivement : 15.7%, 15.3% et 18.5%). Dans le même contexte de l'espace public sécuritaire, 17.4% des hommes classe l'axe le dossier 'lutter contre les différents types de criminalité' en quatrième classement et 13.9% des femmes dans le même classement. Nous ajoutons aussi que cette classification ne diffère pas selon le type d'emploi, l'élève comme le jeune au chômage ne conçoivent pas que la lutte contre la criminalité puisse être gérée

¹³ INS (Institut National de La Statistique) : Indicateurs de l'emploi et du chômage, deuxième trimestre 2024.

¹⁴ Idem.

par les jeunes nationalistes, les jeunes ne formaient pas une catégorie sociale. Selon lui, «l'introduction de l'école moderne et les changements qui l'ont affectée (généralisation, prolongement des études, dépréciation des diplômes) ont eu des effets significatifs sur la définition, la durée et la nature de la jeunesse», (Rachik, 2005 : 194). En creusant l'analyse sur le Maroc rural, Rachik met l'accent sur le second changement significatif à savoir «l'accès progressif des jeunes à des emplois qui ne dépendent plus de leur famille d'origine», (ibid). Rachik ajoute que « traiter de façon exhaustive de la jeunesse exige la prise en compte de tous les aspects de la vie sociale (emploi, scolarisation, émigration, conformisme et déviation, politique publique, famille, religion, loisirs, etc.)», (idem :195).

Par ailleurs, en se basant sur la trilogie de Bennani-Chraïbi & Farag sur le changement, identité, individualité, nous pouvons comprendre les causes de l'invisibilité de la majorité des jeunes dans l'espace public en Tunisie. Elles citent : «Revisiter la trilogie «changement, identité, individualité» semble s'accompagner de l'exploration de nouveaux terrains. «Terrains» au sens propre du mot, puisqu'il y est souvent question de la visibilité à et dans les espaces publics», (Bennani-Chraïbi & Farag, 2007 : 38). Elles étayent aussi que « la présence des jeunes dans les interstices de villes en mutation contribue à la transformation réciproque des jeunes et des villes», (ibid). Dans cette même perspective, les jeunes participent à la création d'espaces de débat en ayant recours à des voies matérielles ou virtuelles. A titre d'exemple, en Tunisie, nous notons une présence des jeunes dans le cadre des Think-Tank initiés par des jeunes étudiants, par des associations, par des ONG, ou par des institutions privées portant sur la professionnalisation des nouveaux diplômés, sur la participation politique des jeunes en Tunisie ou sur l'implication citoyenne dans la lutte contre les changements climatiques et la prévention des risques environnementaux. Cette réflexion plurielle sur l'avenir du jeune tunisien au chômage ou celui qui vient d'intégrer la vie professionnelle, permet aux jeunes d'aujourd'hui de revendiquer autrement leur place dans l'espace public, à la différence des jeunes des années 1930 qui étaient au pouvoir : « Les jeunes des années 1930 sont au pouvoir» (Berque, 1960 : 244).

Afin de répondre aux besoins différenciés de la jeunesse en Tunisie, certaines associations ont mis en œuvre des outils d'appui à la création de projets par les jeunes. La précarité vécue par la majorité d'entre eux est principalement économique qui ne cesse d'accroître leur vulnérabilité dans

participation qui change selon des facteurs liés à leur engagement et implication dans la sphère de prise de décision. Elle dit : «La participation des jeunes à la vie de la cité est souvent décrite comme insuffisante du fait de leur faible mobilisation aux élections et de leur engagement réduit dans les partis politiques et les syndicats. Le point de vue change si la participation est redéfinie dans un sens plus large d'implication et de décision dans les affaires qui concernent leur existence et leur société», (DANIC, 2019).

A ce niveau, nous pouvons dire qu'à partir du moment où l'individu s'approprie l'espace, il peut s'approprier la prise de décision et détient ainsi le pouvoir d'agir. En effet, la revendication de l'espace public par les jeunes est un phénomène complexe et multifacette. Elle peut inclure des actions comme l'occupation de lieux publics pour des activités sociales, culturelles ou politiques, et souvent, elle reflète un désir de visibilité et de participation active dans la société.

Les pratiques de l'espace public par les jeunes leur permettent d'affirmer leur identité sociale qui correspond à l'image de soi constituée par les caractéristiques du groupe d'appartenance. Cette affiliation à un groupe permet de répondre aux besoins essentiels du développement des jeunes.

Espace public revendiqué par la jeunesse

Participer à la vie sociale revient à l'aisance ressentie dans l'espace où le pouvoir s'exerce. C'est ainsi que le fait de revendiquer des postes d'emploi signifie une revendication de l'espace pour son appropriation pour des intérêts communs et individuels. Dans ce cadre, Nassima Dris met l'accent sur la dimension affective des engagements collectifs qui est liée à l'action collective dans l'espace : «L'action collective comme «intention consciente» inscrite dans le temps et dans l'espace suppose une dimension affective et anthropologique des engagements collectifs tels que les conçoivent les approches interactionnistes», (Dris, 2016).

Moyens adoptés par les jeunes pour un espace public égalitaire

Dans les travaux de l'anthropologue marocain Hassan Rachik¹², le jeune est lié au mouvement national. Ce terme était utilisé depuis les années 1930

¹² Rachik H., (2005), «Jeunesse et changement social», in 50 ans de développement humain, Perspectives 2025, Rapports thématiques, Société, Famille et Jeunesse, pp. 193-215 <http://www.rdh50.ma/fr/pdf/contributions/GT2-8.pdf>

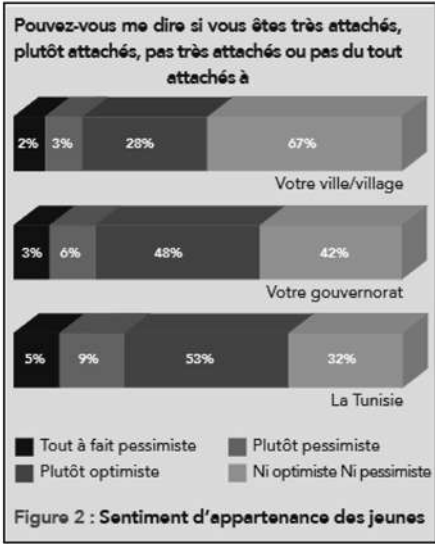
politiques et sociales, qui modifient profondément les modalités de participation des individus et leur implication dans la vie collective. La transition vers une société hyperconnectée, l'essor de la mondialisation, ainsi que la multiplication des voix et des revendications citoyennes, entraînent une reconfiguration de l'espace public. Celui-ci devient de plus en plus hybride, oscillant entre les sphères physiques et numériques, tout en étant marqué par de nouvelles formes de fragmentation et d'interconnexion. Dans le contexte tunisien, l'espace virtuel a participé à la réappropriation de l'espace public physique dans le contexte post révolutionnaire. Cependant, les mutations de l'espace, qui sont le reflet d'une société en perpétuel changement, où les pratiques sociales, politiques et culturelles s'ajustent constamment pour répondre aux enjeux contemporains, ont contribué à l'exclusion de la jeunesse de la sphère de prise de décision et leur désengagement des problématiques actuelles. La reconstruction de l'individu fait donc intervenir l'espace matériel comme dimension spatiale.

Comme l'espace public est le lieu où les gens s'inscrivent et où les valeurs et les jugements s'expriment et s'entremêlent, l'espace donné à l'individu reflète son appartenance à la sphère d'action renforcée par la mémoire collective. A titre d'exemple : les protestations à La Kasbah à Tunis pendant la révolution de 2011 et les années qui l'ont suivie ont marqué cet espace symbolique notamment à travers des traces inscrites sur les murs mais qui ont été supprimées par les décideurs politiques comme suppression de l'identité collective des revendications du peuple dont la majorité sont des jeunes. Dris nous éclaire l'idée des rassemblements des jeunes dans places publiques qui servent de moyens de revendiquer et de s'approprier l'espace public : «Dans plusieurs pays du pourtour méditerranéen (Espagne, Grèce, Égypte, Turquie, Maroc, Algérie, Tunisie), l'occupation symbolique des places publiques par des pratiques inhabituelles comme les assemblées générales, les repas collectifs, les fêtes, les campements, et autres modalités d'appropriation, a pour principal objectif de rendre visible une revendication politique et l'indignation des populations», (Dris, 2016). Nous appuyons cette idée par le fait que le rôle des jeunes dans l'espace public revêt de leur participation et de leur engagement dans la vie politique qui reflètent le degré de leur intérêt porté aux affaires de leur société et de leur existence notamment dans la Cité.

Par ailleurs, Isabelle Danic nous étaye les différences de la prise en compte de la participation des jeunes dans la Cité sur la base de la définition de cette

sentiment qui s'accroît tout en agrandissant l'échelle territoriale allant de la ville ou village, passant par l'échelle régionale pour arriver à l'échelle de la Tunisie (figure 1).

Figure 1 : Sentiment d'appartenance des jeunes à leur ville/village, leur gouvernorat et à La Tunisie



(Source : Projet GESRNA¹¹ : I WATCH et Avocats Sans Frontières, 2018, p. 12).

Nous relevons que 86% des jeunes se déclarent attachés dont 32% «très attachés». Dans ce sondage d'opinion, nous appuyons l'idée que «La distance entre l'état et les jeunes ne semble toutefois avoir un impact majeur sur leur attachement à leur territoire et à la Tunisie en général. Au contraire, il ressort des résultats du sondage un fort sens d'appartenance des jeunes à leur identité régionale et tunisienne», (I Watch & ASF, 2018 : 10).

Evolution de l'espace public post révolutionnaire : (in)visibilité des jeunes en question

L'espace public évolue principalement sous l'effet des avancées technologiques, des nouveaux modes de sociabilité et des transformations

¹¹ I WATCH et Avocats Sans Frontières, (2018). Les élections municipales dans les régions extractives : le regard de la jeunesse sur la gouvernance locale Enquête d'opinion. Cas du gouvernorat de Tataouine et de Médenine, Projet GESRNA.

Comprendre les jeunes revient à comprendre leurs besoins dans l'espace public et les messages contenus dans leurs revendications. C'est ainsi que la définition de la jeunesse subit des transformations. Dans ce contexte, Olivier Galland explique qu'une partie de ces transformations «est subie par les jeunes : ceux qui sont les moins bien dotés scolairement connaissent une prolongation forcée de l'adolescence. Les causes de ce comportement sont faciles à comprendre : la famille offre une protection essentielle face à une précarité professionnelle qui, lorsqu'elle n'est pas associée à un isolement social grâce à l'encadrement familial, a moins de chances de conduire à une exclusion sociale définitive», (Galland, 2022 :183).

Par ailleurs, dans un travail de Bachelor¹⁰ sur l'utilisation de l'espace public par les jeunes dans le quartier des Avanchets à Genève, les auteurs analysent la manière dont la jeunesse investit les lieux, les relations qu'elle entretient avec les différents acteurs présents dans l'espace public (les plus grands, les plus petits et filles et garçons), ainsi que le lien tissé avec son quartier (les jeunes sont souvent observés en dehors du quartier). Les auteurs parlent du sentiment d'appartenance des jeunes à leur quartier à travers les observations et les entretiens menés auprès des jeunes et qui décide leur place dedans ou dehors du quartier (tendance à sortir ou non du lieu selon une échelle temporelle). En Tunisie, ce concept d'appartenance est visible à une échelle territoriale plus large qu'un quartier où la mémoire collective mobilise les manifestants pour rompre le silence et réclamer le partage égalitaire des richesses dont les jeunes sont représentés comme prioritaires. Dans le contexte révolutionnaire tunisien, le sud de la Tunisie a connu de nombreux mouvements sociaux revendiquant une meilleure répartition des richesses issues de l'exploitation des ressources naturelles. L'enquête menée en 2017 par I WATCH et Avocats Sans Frontières, dans le cadre du projet GESRNA auprès des jeunes dans les gouvernorats de Tataouine et Medenine sur leurs perceptions de la gouvernance locale et la gestion des ressources naturelles, l'appartenance des jeunes à leur pays est un

¹⁰ Rodrigues L., Schneiter E., & Toledando D., (2023), «L'utilisation de l'espace public par les jeunes. Etude au quartier des Avanchets, Genève». Travail de Bachelor. Haute Ecole de Travail Social de Genève : Genève, 62 p. Dans cette étude exploratoire dirigée par Agnès FÖLDHAZI, la vision spatiale de l'espace public est mise en exergue tout en faisant le lien avec les dimensions de genre, d'appropriation de l'espace par les jeunes avec différentes temporalités et leurs relations avec les acteurs présents dans l'espace investi. Cette étude a permis aux jeunes du quartier d'étude de s'exprimer sur leur quotidien dans l'espace public et de sensibiliser par conséquent les autres usagers du même espace de leur présence.

moins quatre sièges est un moyen de promouvoir les candidatures des jeunes (MOE⁹- Tunisie 2019 : 29). Ajoutons aussi que les efforts déployés lors des élections de 2018 et de 2019 pour sensibiliser les citoyens à s'inscrire ont incité plus de la moitié des jeunes à participer aux élections présidentielles. Selon la MOE, «depuis la création du registre, les comparaisons entre statistiques démographiques et les listes électorales ont indiqué que les jeunes en particulier étaient sous-représentés dans le registre. La campagne d'inscription de 2019 a fait des efforts considérables afin d'atteindre les citoyens toujours non-inscrits. Le taux d'inscription global a donc nettement augmenté depuis les dernières élections, et celui des jeunes en particulier. Selon les analyses de la MOE, un peu plus de la moitié des Tunisiens entre 18 et 25 ans étaient inscrits en 2018, alors qu'en 2019 plus de 70% le sont (MOE : 23).

Parsons définit la socialisation comme étant «le processus par lequel un individu apprend et intériorise les normes, valeurs, et rôles sociaux qui lui permettent de s'intégrer dans son environnement social et de participer à la vie en société» (Parsons, 1951). Dans ce sens, l'espace public est présenté comme un élément qui favorise la socialisation de l'individu. La question de la participation des jeunes dans les affaires publiques est centrale. De ce fait, la prise en compte de leurs revendications met en avant le rôle de la socialisation dans la formation de l'identité sociale de l'individu et du degré de son implication et sa capacité à interagir au sein de la société.

Le regard porté à l'égard des jeunes diffère d'un groupe d'individus à un autre. Certains usagers de l'espace comme les adultes considèrent la jeunesse comme problématique ou peu engagée. D'autres épousent leurs causes tels que le chômage, le mariage, le manque d'espaces publics de loisirs et de sociabilité.

Selon Nathalie Dupont, la définition des jeunes est liée aux groupes générationnels sociaux et de genre auxquels ils appartiennent. Elle cite : «Définir des jeunes, c'est les appréhender tout à la fois du point de vue de leur groupe générationnel, de leur groupe social, de leur groupe ethnique et de leur groupe genré. Ces approches sont à notre avis indissociables» (Dupont, 2014).

⁹ MOE : Mission d'Observation Electorale de l'Union Européenne. (2019). Tunisie Election présidentielle 15 septembre et 13 octobre 2019 Elections législatives 6 octobre 2019 – Rapport Final

intériorisation de leur exclusion de la sphère d'action collective. Ce processus d'invisibilisation des jeunes dans la sphère politique tunisienne est perçu dans la réticence des jeunes à élire leur président lors des récentes élections présidentielles d'octobre 2024 (la troisième depuis 2011) où le taux bas de participation (28.8%) révèle le désintérêt croissant des électeurs (48,98% de participation lors du premier tour et 55,01% lors du second tour à la présidentielle de 2019). Dans ce contexte, la spécialiste de l'histoire contemporaine de la Tunisie Kmar Bendana nous étaye que les attentes des jeunes des décideurs politiques sont en contradiction avec l'offre politique en dépit de la facilitation du processus électoral. Elle analyse ainsi la relation de causalité entre l'offre politique et les attentes des jeunes qui induit leur désengagement de la sphère de prises de décision : « Cette fois, malgré la facilitation des conditions (une carte d'identité nationale suffit), la mobilisation des jeunes pour le scrutin présidentiel retombe à 6% selon Nabil Belaam, directeur de l'Institut de sondages Consulting Nemrod. Ce faible taux de mobilisation illustre clairement le fossé entre l'offre politique et les attentes de la jeunesse », (Bendana⁷, 2024). Les jeunes entre 18 et 35 ans ont représenté 6% des électeurs à la présidentielle de 2024, 32% des inscrits sur les listes électorales ont moins de 23 ans. Ce taux décroissant par rapport aux présidentielles de 2014 et de 2019 au premier tour (respectivement 62.91% et 49%) traduit le manque de confiance des jeunes dans la capacité du président élu à instaurer des conditions favorables pour répondre aux aspirations des citoyens notamment la jeunesse en termes de programmes électoraux réalisables.

Dans ce sens, rappelons que les Tunisiens en général, et les jeunes, en particulier, espéraient que les élections législatives et présidentielles de 2019 amorceraient les changements attendus (la liberté d'expression et la nécessité de trouver un emploi), (Carter Center⁸, 2019 : 31).

Lors des élections de l'Assemblée des Représentants du Peuple en 2017, l'intérêt a été porté à l'incitation des jeunes à y participer : « l'inclusion d'au moins un(e) candidat(e) âgé(e) de 35 ans au plus pour les circonscriptions d'au

⁷ Bendana K., (2024), Tunisie : la réélection de Kaïs Saïed ternie par le contrôle du dispositif électoral et une forte abstention. In : The Conversation [En ligne]. Le 10 octobre 2024. Consulté le 18-10-2024. Disponible à l'adresse : Tunisie : la réélection de Kaïs Saïed ternie par le contrôle du dispositif électoral et une forte abstention (theconversation.com).

⁸ The Carter Center (2019). Elections présidentielles et législatives 2019 - Rapport final. Atlanta.

l'espace social. Selon Bernard Lahire, le plissement de la structure sociale apparaît comme le résultat des «opérations de plissements» et d'«intérieurisation de l'espace social» dans la constitution de l'individu (Lahire⁵, 2001 : 232). Lahire met en exergue la pluralité des dispositions et des manières de voir, de sentir et d'agir que chaque individu développe à travers les expériences vécues durant sa socialisation et qui peuvent être contradictoires.

Socialisation des jeunes et investigation de l'espace public

La socialisation selon Muriel Darmon⁶ est «l'ensemble des processus par lesquels l'individu est construit - on dira aussi «formé», «modelé», «façonné», «fabriqué», «conditionné» - par la société globale et locale dans laquelle il vit, processus au cours desquels l'individu acquiert - «apprend», «intérieurise», «incorpore», «intègre» - des façons de faire, de penser et d'être qui sont situées socialement. Une définition plus simple «façon dont la société forme et transforme les individus», (Darmon, 2010 : 6).

Le jeune d'aujourd'hui interagit non seulement avec les acteurs de sa société, mais aussi avec l'espace virtuel (des réseaux sociaux, des Forums, des Blogs) où l'effet de la mondialisation contribue à l'échange avec d'autres individus de son âge sur les différentes problématiques vécues dans les sociétés auxquelles ils appartiennent. Ces échanges d'expériences lui permettent donc d'élargir la sphère de sa réflexion sur les problèmes auxquels il doit faire face au sein de sa société et de se positionner au carrefour des crises socioéconomiques, politiques et culturelles afin d'être visible dans l'espace public.

Muriel Darmon met l'accent sur l'importance du rôle des groupes dans le processus de la socialisation secondaire. Elle explique : «La socialisation secondaire par groupe ou par groupements est exercée au sein de groupes moins institutionnalisés d'individus en dehors du travail ou de la famille» (Darmon, 2010 : 94). La pluralité d'action de plusieurs instances sur l'individu impacte aussi sa socialisation secondaire : «Cette socialisation secondaire est plurielle car ces différentes instances de socialisation peuvent agir en même temps sur l'individu (Darmon, 2010 : 97). Dans le contexte de la pluralité, la circulation de certaines représentations particulières pourrait induire les jeunes vers une

⁵ Lahire B., (2001) [1998], L'homme pluriel : les ressorts de l'action, Paris, Nathan, «Collection Essais & recherches. Sciences sociales», 271 p.

⁶ Muriel Darmon (2010), La socialisation. Domaines et approches. Armand Colin, 2^{ème} Ed, 128 p.

exergue les résultats de l'enquête par questionnaire réalisée en 2024 par un groupe de chercheur.e.s sur la perception des jeunes des problématiques sociales, économiques, politiques et culturelles à l'horizon 2040⁴ et nous nous appuyons sur des résultats d'études précédentes dans des contextes qui se rapprochent de notre thématique abordée dans cet article. Nous traitons donc dans ce qui va suivre le rôle de la socialisation des jeunes dans leur appropriation de l'espace public ainsi que les enjeux de la mutation de cet espace revendiqué comme le pouvoir, la sécurité de l'espace et l'intégration dans la vie socio-culturelle.

Rôle de la socialisation des jeunes dans l'appropriation de l'espace public en Tunisie

L'espace public est un espace où l'accès est accordé à tout usager. Selon Nassima Dris, il est «appréhendé au sens d'une forme urbaine accessible à tous ou supposée comme telle, suscitant le débat politique et révélant les spécificités anthropologiques de la société», (Dris, 2016). Cet espace permet donc de situer les interactions sociales en public et de favoriser le débat politique par la publicité des opinions privées (Habermas). Par ailleurs, la socialisation de l'individu influe sur le degré de son appropriation de l'espace public et sa capacité d'y prendre place. Olivier Galland explique que la jeunesse est une phase où l'individu construit ses coordonnées sociales à travers l'apprentissage de la société. Il cite : «La jeunesse c'est ce passage durant lequel vont se construire presque définitivement, alors qu'elles sont encore en pointillé, les coordonnées sociales de l'individu. Cette construction peut être réglée par des rites qui l'organisent alors comme une phase d'apprentissage de la société et d'intégration au tout social ; qui peuvent aussi servir d'élément à la structuration même de la société, chez les peuples où les classes d'âge jouent un rôle central dans l'organisation sociale», (Galland, 2022 : 60).

En effet, l'impact de la socialisation secondaire sur la vie de l'individu permet de comprendre l'importance du rôle des revendications des jeunes dans le processus de mutations de l'espace puisque l'espace physique est l'assise de

⁴ Cette enquête de terrain a été réalisée par un groupe de chercheur.e.s entre 2023 et 2024 sur la base d'un questionnaire auprès de 922 jeunes tunisiens âgé.e.s de 18 à 29 ans. Elle a porté sur les problèmes auxquels les jeunes font face, sur leurs représentations des politiques publiques, leurs perceptions de la Tunisie à l'horizon 2040 et sur les questions soulevées par les jeunes ainsi que les risques auxquels l'état devrait accorder une priorité.

en Tunisie voire même parfois un évitement des espaces où la démocratie devrait avoir lieu. Rappelons l'analyse du politologue tunisien Choukri Hmed et du sociologue marocain Mohamed Cherkaoui des situations révolutionnaires en Tunisie et au Maroc face à la répression de l'état où ils précisent que «l'émergence de la protestation semble être le signe d'une répression inefficace, puisque « si le pouvoir n'est pas en mesure de montrer constamment sa force, la moindre menace le fragilise (Hmed² 2015 ; Cherkaoui³, 2003). Les jeunes sont donc de nouveau à la recherche de leur place dans l'espace public de production et de liberté d'expression notamment à travers les mouvements de protestation. Hmed étaye que la lutte entre les protestataires et décideurs politiques dans le contexte postrévolutionnaire en Tunisie s'inscrit dans la mémoire collective. Il cite : «l'histoire récente des mouvements sociaux en Tunisie est, de façon attendue, une histoire de répresseurs et de réprimés, façonnant les perceptions immédiates des acteurs qui en conservent et en transmettent la mémoire», (Hmed, 2015 : 80).

Comme les changements sociaux affectent la majorité des catégories sociales et classes d'âges, les jeunes se manifestent pour revendiquer leur dignité et leur visibilité notamment à travers le travail rémunéré. Les revendications de ces jeunes varient selon le contexte socio politique, économique et culturel et mettent en question des enjeux d'ordre socio spatial comme l'exclusion des jeunes de la sphère publique (taux de chômage élevé, centralisation du pouvoir...), ou d'ordre culturel comme leur place dans la vie socioculturelle et la recherche d'identité.

A travers cet article, nous tentons de répondre à la problématique suivante : comment les mutations de l'espace public approprié par les jeunes en Tunisie contribuent t-elles dans le processus du changement d'usage d'un lieu de socialisation vers une arène de revendications sociales et politiques dans un contexte marqué par des enjeux d'intégration, d'exclusion, de participation et de pouvoir ?

En s'appuyant sur une approche analytique, nous exposons le lien entre les problèmes sociaux actuels et les mutations de l'espace public tels que vécus et perçus par les jeunes en Tunisie. Sur le plan méthodologique, nous mettons en

² Hmed, C. (2015). Répression d'État et situation révolutionnaire en Tunisie (2010-2011) Vingtième Siècle. Revue d'histoire, N° 128(4), 77-90. <https://doi.org/10.3917/ving.128.0077>.

³ Mohamed Cherkaoui, «L'État et la Révolution : logique du pouvoir monopoliste et mécanismes sociaux dans L'Ancien Régime de Tocqueville», European Journal of Social Sciences, 41 (126), 2003, p. 61-79, p. 75.

Mutations de l'espace public et les jeunes en Tunisie : de la socialisation à la revendication. Quels enjeux ?

Emna FRIKHA

Enseignante contractuelle à La FLSHS -Univ. de Sfax
Docteure-chercheure en sociologie urbaine (Univ. de Tunis)
LR : VDEC 01ES20 (Villes Durables et Environnement
Construit /ENAU-Univ.de Carthage)

Introduction

L'appropriation de l'espace public par les jeunes en Tunisie est étroitement liée à leur inclusion dans la sphère de prise de décision politique et leur implication dans les problèmes sociaux notamment dans le contexte socioéconomique actuel du pays. En dépit des initiatives des jeunes à investir les lieux publics à travers le travail associatif ou les nouvelles Startups lancées par cette catégorie d'individus, leur revendication d'être visibles dans l'espace public demeure leur priorité pour faire face au chômage et aux situations de crises économique, sociale et culturelle vécues par la majorité d'entre eux.

Depuis ladite révolution de 2011, les jeunes se sont réappropriés l'espace public communicationnel et leur rôle était visible en particulier dans les mouvements sociaux qui a marqué les espaces publics à la Capitale et dans plusieurs autres régions du pays (Sidi Bouzid, Sfax, Bizerte, Gafsa...). Cette visibilité a contribué aux mutations qu'a subi l'espace public postrévolutionnaire en Tunisie. Dans ce contexte, la sociologue urbaniste Nassima Dris étaye que «l'espace public contemporain est spécifié essentiellement par une accessibilité forte pour tous les individus désirant s'y exprimer¹», (Dris, 2016). Dans ce cadre, quand les jeunes s'expriment librement, ils peuvent s'approprier l'espace et participer à son évolution vers un espace d'échange et d'instauration de la démocratie. Néanmoins, cette libre parole des jeunes, construite durant la période de leur socialisation, a connu un déclin depuis quelques années, chose qui a induit une invisibilité de cette catégorie d'individus dans l'espace public

¹ Dans cet article, Nassima Dris, spécialiste des études en sociologie urbaine, traite la question des formes d'engagement dans l'espace public tel que l'engagement occasionnel où les individus sont considérés comme «nomades» puisqu'il s'agit plutôt de rassemblements d'acteurs que de structures organisationnelles.

- 7 - Mernissi, Fatima (Auteur), (1998), «Rêves de femmes : Une enfance au harem», Ed. Poche, Ruth Ward (Illustrations), Claudine Richetin (Traduction).
- 8 - PERRIN Simon (2002) «Les entrepreneurs marocains, un nouveau rôle social et politique face au Makhzen ?». Ed. de l'Institut Universitaire d'Etudes du Développement, Genève.
- 9 - Saïd Ahrouch, 2011, «Les coopératives au Maroc : enjeux et évolutions » Le management dans l'ESS Numéro 322.
- 10 - TANGEAOUI Said (1993) «Les entrepreneurs marocains, pouvoir, société et modernité», Ed. Karthala, Paris.
- 11 - WEBER Max (1964) «L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme», Ed. Plon, Paris.
Webographie
- 12 - Ahmed Fath Allah, 2011, «Eclairage sur le mouvement coopératif marocain », Numéro 6 de la Revue Marocaine des Coopératives, Page 11. Disponible en ligne sur : <http://www.odco.gov.ma/sites/default/files/remacoop1.pdf>
- 13 - Conseil Economique, Social et Environnemental, 2015, «L'Economie Sociale et Solidaire : un levier pour une croissance inclusive», Consulté le 08/08/2018 sur <http://www.cese.ma/Pages/Auto-saisines/AS-19-2015-economie-sociale-et-solidaire.aspx>
- 14 - Déclaration sur l'identité coopérative internationale, ACI, 1995, «Les 7 principes coopératifs», consulté le 08/08/2018 sur <https://www.entreprises.coop/7-principes-cooperatifs.html>
- 15 - Mernissi, Fatima (1981), « Le prolétariat féminin au Maroc » in Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes (CRESM)(éds.), Paris, Editions du CNRS, pp. 345-356, Vol. 19 (1388 p.), Contient bibl., index., sigles. In http://aan.mmsh.univ-aix.fr/volumes/1980/Pages/AAN-1980-19_49.aspx
- 16 - Numéro 6 de la Revue Marocaine des Coopératives (2017). Disponible en ligne sur : <http://www.odco.gov.ma/sites/default/files/remacoop6.pdf>
SIBIEUDE Thierry (2011) « Cours d'introduction à l'Entrepreneuriat Social » Mise en ligne le 03 mars 2011. Consulté le 09/08/2018 sur : <http://www.youtube.com/watch?v=9ZEe5CE9jFM>

renforcer leur rôle économique et social. Les résultats confirment l'hypothèse selon laquelle ces femmes rencontrent des obstacles majeurs, principalement liés à des contraintes structurelles (financement, gouvernance, manque de matériel) et socioculturelles (inégalités de genre, résistance familiale et communautaire).

Les jeunes femmes entrepreneures, bien qu'elles fassent face à ces défis, bénéficient néanmoins des opportunités d'autonomisation économique et sociale offertes par les coopératives. Pour renforcer leur impact, il est primordial de mettre en place des formations adaptées, d'améliorer l'accès au financement, et de promouvoir la coopération inter-coopératives. Les perspectives d'avenir se construisent autour de stratégies de commercialisation innovantes, de l'intégration des outils numériques, ainsi que d'une sensibilisation accrue au sein des communautés rurales, afin de surmonter ces obstacles et garantir le développement durable des coopératives féminines.

Ainsi, la promotion d'une économie sociale et solidaire durable repose sur le développement du secteur coopératif. Cet objectif nécessite une mobilisation collective et une coordination des efforts entre tous les acteurs et intervenants concernés.

Bibliographie

- 1 - AFFAYA N., GUERRAOUI D. (2009) «L'élite économique marocaine - Etude sur la nouvelle génération d'entrepreneurs», Ed. L'Harmattan, Paris.
- 2 - BENHADDOU Ali (1997) «Maroc : Les élites du Royaume, essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc», Ed. L'Harmattan, Paris.
- 3 - CATUSSE Myriame (2008) «Le temps des entrepreneurs, politique et transformations du capitalisme au Maroc», Editions de l'IRMC et Maisonneuve et Larose, Paris.
- 4 - Goody Jack, (1983), "The Development of the Family and Marriage in Europe".. (Cambridge: Cambridge University Press.
- 5 - Granovetter, Mark, The Strength of Weak Ties (1973). American Journal of Sociology, Vol. 78, Issue 6, p. 1360-13.
- 6 - LEVEAU Rémy (1985) «Le Fellah marocain défenseur du Trône : Une analyse de la manière dont Hassan II a assis son pouvoir face aux courants modernistes de la société marocaine.», (Presses de Sciences Po, 1976, 2^e édition 1985), Paris.

notamment en gestion de projets, en gouvernance participative et en stratégies de commercialisation, devrait constituer une priorité. Cela inclut également le soutien à la promotion des produits via des marchés solidaires, la participation à des expositions et l'accompagnement dans l'obtention de certifications et de labels de qualité, comme le certificat de l'ONSSA, indispensable pour accéder aux marchés formels et garantir la confiance des consommateurs.

De plus, l'accès à des mécanismes de financement adaptés, tels que des crédits à faible coût ou des subventions ciblées, représente un enjeu crucial pour assurer la pérennité et le développement des coopératives féminines. L'ouverture aux marchés, facilitée par des stratégies de commercialisation innovantes et l'intégration des outils numériques, pourrait permettre de surmonter les obstacles liés à la visibilité des produits et à la concurrence. Il serait également pertinent de renforcer la coopération entre les coopératives en créant des unions et des réseaux régionaux de coopératives féminines, organisés par secteur d'activité.

En outre, des campagnes de sensibilisation au sein des communautés rurales, accompagnées de l'implication active des hommes pour soutenir le travail coopératif, pourraient contribuer à réduire les résistances socioculturelles freinant l'émancipation économique des femmes. Il serait également bénéfique de valoriser les réussites collectives et d'améliorer les conditions de travail au sein des coopératives en mettant en place des espaces de dialogue et de coopération interne. Cela permettrait de renforcer la résilience des adhérentes face aux défis qu'elles rencontrent.

Ces perspectives, soutenues par un accompagnement institutionnel renforcé, pourraient ainsi transformer les coopératives de femmes en véritables leviers d'autonomisation et de développement durable, contribuant à l'émancipation économique des femmes et à la prospérité des territoires concernés.

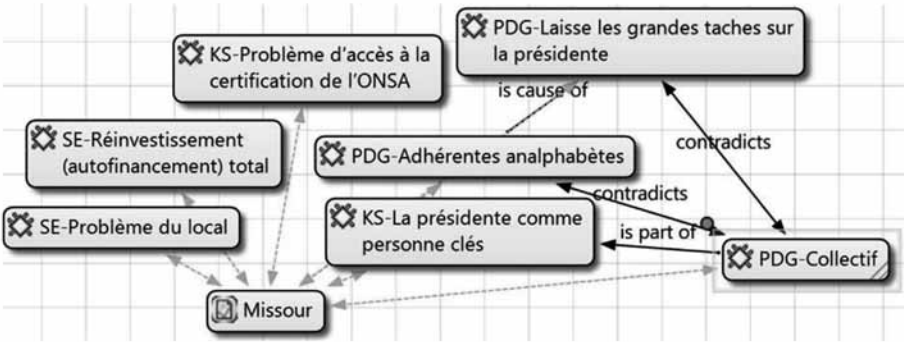
Bas du formulaire

Conclusion générale

Cette recherche a permis de mettre en évidence les principaux défis auxquels les jeunes femmes entrepreneures sont confrontées au sein des coopératives féminines au Maroc, tout en proposant des pistes de solution pour

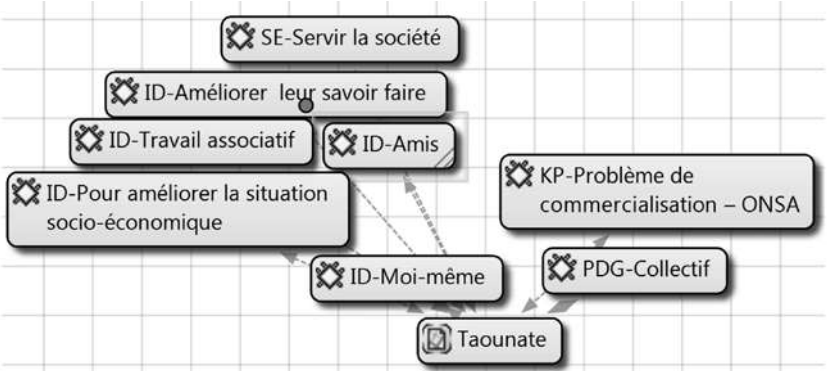
Une analyse des codes co-occurents par rapport aux codes les plus récurrents est donnée à travers les illustrations par ville ci-après.

Graphe n° 5 : Thématiques co-occurentes à Missour



Source : Réalisé par nos soins à partir des données de l'enquête exploratoire

Graphe n° 6 : Thématiques co-occurentes à Taouate



Source : Réalisé par nos soins à partir des données de l'enquête exploratoire

Les thématiques les plus récurrentes dans les deux villes concernent essentiellement les défis auxquels ces jeunes femmes adhérentes sont confrontées. Parmi ces défis figurent les difficultés de gestion, la disponibilité limitée des locaux, l'obtention du certificat de l'ONSSA, les problèmes de commercialisation, le manque de financement, ainsi que l'analphabétisme et la coopération insuffisante entre les adhérentes. Ces obstacles freinent souvent l'épanouissement et la réussite des jeunes femmes dans les coopératives.

Cependant, malgré ces nombreux défis, plusieurs perspectives prometteuses peuvent être envisagées pour renforcer leur rôle économique et social. Premièrement, le renforcement des capacités à travers des formations spécialisées,

considérable sur le moral des adhérentes, qui se sentent découragées lorsque les principes fondamentaux du travail coopératif ne sont ni compris ni respectés.

Selon une adhérente à une coopérative à Taounate :

«Notre coopérative est spécialisée dans la préparation de gâteaux. Nous avons donné le maximum pour assurer sa réussite, mais en vain. Le principal problème réside dans le fait que certaines adhérentes ne s'investissent pas comme il le faudrait et exigent d'être payées à l'avance, sans fournir le travail nécessaire.»

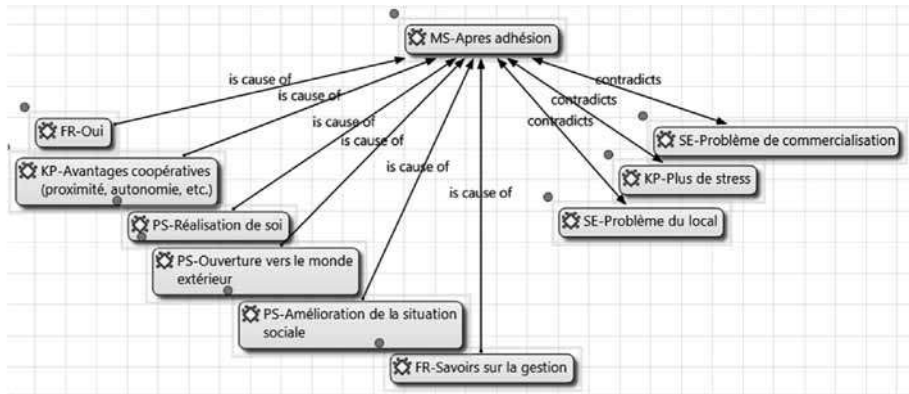
Selon les interviewées, un sentiment de déception survient fréquemment après le lancement de leurs coopératives. Pour certaines, cet échec est attribué à des problèmes de gestion, de locaux, de commercialisation et de financement. Pour d'autres, la déception découle d'une situation qui ne s'est pas améliorée selon leurs critères personnels et subjectifs d'évaluation.

Selon une adhérente de Taounate :

«Au début, nous faisons face à des problèmes de local et de financement. Cependant, nous, les adhérentes, avons une grande volonté ; chacune de nous encourageait les autres et nous cotisons parfois pour acheter la matière première nécessaire. Après un an de travail, nous avons réussi à payer le loyer grâce à la vente de nos produits. Cependant, nous ne recevions aucune rémunération. Nous continuons à essayer d'élargir notre projet, bien que nous soyons toujours confrontées à des difficultés de commercialisation. Le principal problème est que certaines adhérentes exigent d'être payées et ne comprennent pas bien l'idée de réinvestir. Cela ne leur parle pas, en grande partie parce qu'elles sont analphabètes ou ont un niveau d'instruction très bas. La majorité a fini par quitter la coopérative, et nous ne sommes plus que cinq adhérentes motivées, même si nos objectifs ne sont pas encore atteints...».

Cependant, cette déception peut être atténuée par le soutien de l'entourage, notamment des autres adhérentes, ainsi que par les opportunités d'ouverture sur le monde extérieur qu'offre le travail coopératif. Ces opportunités permettent à ces jeunes femmes, autrefois confinées à leurs douars d'origine, d'élargir leurs horizons et de se projeter au-delà des limites de leur environnement initial. Ainsi, les coopératives de femmes au Maroc représentent une voie prometteuse pour l'autonomisation socio-économique des jeunes adhérentes. Toutes les participantes s'accordaient à dire que, malgré les difficultés rencontrées, l'adhésion à ces coopératives était une initiative positive.

Graph 4 : Situation socioéconomique des femmes après adhésion à la coopérative



Source : Réalisé par nos soins à partir des données de l'enquête exploratoire

Toutes les participantes s'accordent à dire que l'adhésion aux coopératives est une initiative positive, bien que plusieurs difficultés demeurent, notamment en matière de commercialisation, de gestion et dans les relations avec l'entourage immédiat. L'obtention du certificat de l'Office National de Sécurité Sanitaire des Produits Alimentaires (ONSSA) constitue également un défi pour certaines.

Concernant l'impact familial, la majorité des femmes considèrent leur famille comme un soutien moral, tandis que 12 d'entre elles identifient les hommes, en particulier, comme un obstacle à leur engagement dans le travail coopératif. Selon ces participantes, l'attitude négative des hommes, qui voient parfois ce travail comme une source de honte, découle en grande partie d'un manque de confiance dans les compétences des femmes. Par ailleurs, certaines femmes soulignent l'influence des hommes de leur famille, tels que le mari ou le frère aîné, qui cherchent à interdire ou minimiser leur activité coopérative. Enfin, bien que la moitié des interviewées constatent une amélioration du respect au sein de leur entourage, l'autre moitié n'observe aucun changement significatif.

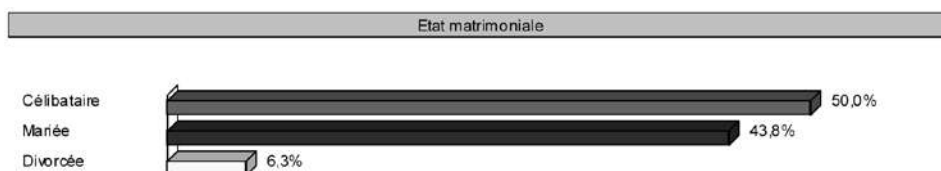
Outre les difficultés liées au manque de soutien de l'entourage, à l'absence de matériel et de financement, ainsi qu'aux problèmes de commercialisation, ces coopératives font face à un autre obstacle majeur : le manque de coopération de certaines adhérentes elles-mêmes. Selon les témoignages recueillis, certaines participantes estiment que d'autres «ne comprennent pas le travail coopératif» ou «pensent uniquement à être payées». Ce manque d'implication a un impact

à la coopérative (voir Graphe 3). Cependant, une minorité souligne que cet engagement a parfois des répercussions sur le temps consacré à la famille.

Selon une participante au focus-group de Taounate :

«Nous avons créé la coopérative dans le but d'améliorer notre situation. Notre objectif principal était de chercher une forme d'émancipation, notamment sur le plan financier.»

Graphe 3 : Changement du rôle de la femme après son adhésion à la coopérative



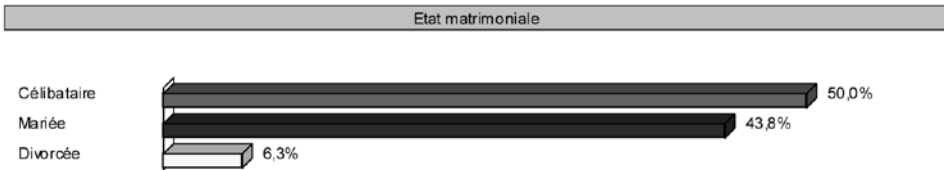
Source : Réalisé par nos soins à partir des données de l'enquête exploratoire

Avant leur adhésion aux coopératives, 68,8% des participantes n'avaient aucune source de revenu. Certaines occupaient des postes au sein d'associations, en tant qu'encadrantes ou formatrices dans des programmes de lutte contre l'analphabétisme, tandis que d'autres avaient travaillé comme salariées dans des usines situées dans d'autres villes. Le reste des participantes étaient sans emploi, se consacrant principalement aux tâches ménagères.

Après leur adhésion, 34% des participantes ont déclaré que leurs revenus n'avaient pas augmenté. Cette situation s'explique, pour certaines coopératives, par la décision de réinvestir l'intégralité des revenus générés afin de renforcer le capital investi.

Cependant, certaines femmes ont constaté une diminution de leurs revenus mensuels après leur intégration à la coopérative. Cela concerne principalement les femmes célibataires, qui, avant leur adhésion, occupaient des emplois salariés dans des usines avec des salaires proches du Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti (SMIG). Pour ces femmes, rejoindre une coopérative était davantage motivé par une quête d'autonomie et de réalisation personnelle que par des considérations financières.

Graphe 2 : Etat matrimonial des interviewées



Source : Réalisé par nos soins à partir des données de l'enquête exploratoire

Pour les femmes mariées interrogées, majoritairement sans enfants, l'intégration au travail coopératif s'est révélée complexe. Bien que le soutien des conjoints se manifeste parfois par une approbation de principe, il reste limité et souvent conditionné. En effet, cette forme de soutien est fréquemment accompagnée de restrictions, telles que l'interdiction de participer à des activités hors du périmètre local (ville ou douar).

Cette dynamique de contrôle masculin sur l'activité des femmes ne se limite pas uniquement aux femmes mariées. Les célibataires et les divorcées font également face à des contraintes sociales, principalement exercées par les membres de leur entourage familial et communautaire, tels que les parents, frères, cousins ou voisins.

Selon une jeune célibataire et adhérente à une coopérative de couture à Missour :

«J'ai appris la couture au sein d'une association, puis j'ai rejoint une coopérative, malgré l'opposition de ma famille.»

Une autre célibataire et adhérente à une coopérative à Taounate :

«Au contraire, personne ne m'a soutenue, pas même ma famille, qui s'y opposait fermement. Ils s'inquiétaient pour moi et espéraient que je reste à la maison. Pour eux, une fille qui sort travailler est source de honte. Bien qu'il y ait eu une certaine hésitation au début, c'est finalement mon frère aîné qui a posé le plus de problèmes, allant jusqu'à tenter de tout empêcher.»

Les femmes membres des coopératives étudiées étaient principalement motivées par le désir d'améliorer leur situation socioéconomique et de s'affirmer en développant leurs compétences et leur personnalité. La majorité d'entre elles estiment que leur rôle au sein de la famille s'est amélioré grâce à leur adhésion

Pour constituer l'échantillon, la méthode de la boule de neige a été utilisée, permettant d'accéder à un éventail de profils diversifiés de jeunes femmes rurales travaillant dans différents secteurs et réparties dans plusieurs zones des villes de Missour et Taounate. L'enquête a abouti à la réalisation de deux focus groups et de 18 entretiens individuels.

L'analyse des données collectées a été réalisée à l'aide du logiciel Atlas.ti, spécialisé dans le traitement des données qualitatives. Les variables utilisées pour formuler les hypothèses ont été transformées en indicateurs, qui ont servi à élaborer les guides des focus groups et des entretiens. Les échanges ont été menés en Darija, puis retranscrits pour assurer une analyse approfondie.

Un codebook a été élaboré à partir des retranscriptions, regroupant les thématiques principales sous différents codes. Par la suite, les documents primaires (retranscriptions des entretiens et des focus groups) ont été téléchargés sur Atlas.ti et codés, ce qui a permis une analyse détaillée des données (quantification, cooccurrence, etc.).

Résultat

Les jeunes femmes interviewées : profils et motivations

Au total, 32 participantes ont été approchées dans les deux villes, réparties entre 18 entretiens et 14 focus groups. Certaines d'entre elles faisaient partie de la même coopérative. L'étude a couvert une dizaine de coopératives opérant dans divers secteurs, avec une moyenne de 16 participantes par ville. La majorité de ces coopératives ont été créées récemment (entre 2012 et 2016), avec en moyenne 12 adhérentes par coopérative. Ces créations ne découlaient pas systématiquement de la transformation d'une association en coopérative. Cependant, la plupart des femmes impliquées dans ces coopératives avaient une expérience antérieure dans le travail associatif, soit en tant que bénéficiaires (par exemple, dans des formations en couture, alphabétisation, pâtisserie, etc.), soit en tant qu'actrices (telles que formatrices).

Les participantes avaient un âge moyen de 28 ans, avec un écart-type de 4 ans. L'âge minimum était de 23 ans et l'âge maximum de 32 ans. Parmi elles, 50% étaient célibataires (voir graphique n° 2). Certaines présidentes de coopératives, âgées de plus de 30 ans, ont également été incluses dans l'échantillon en raison de la pertinence de leur profil.

l'entrepreneuriat. Ainsi, selon cette perspective, l'enjeu réside davantage dans l'accès au capital social que dans une domination masculine systémique. Fatema Mernissi (1981) souligne que les femmes, notamment en milieu rural, ont longtemps été confinées à des activités marginales et exclues des opportunités de promotion sociale, en raison d'une idéologie dominante.

Bien que les coopératives au Maroc aient montré un fort potentiel dans l'autonomisation des femmes et l'insertion professionnelle, les jeunes femmes entrepreneures rencontrent encore des défis importants qui freinent leur épanouissement économique et social au sein de ces structures. Ces défis sont liés à des facteurs organisationnels, sociaux, économiques et culturels, qui peuvent limiter l'impact des coopératives sur leur autonomie et leur réussite entrepreneuriale. Il est donc nécessaire de mieux comprendre ces obstacles afin de renforcer l'efficacité et la pérennité des coopératives comme leviers de développement inclusif. Dans le cadre de ce travail, je pose une problématique centrale et une hypothèse unique en relation avec l'entrepreneuriat féminin dans le cadre des coopératives au Maroc.

Question de recherche

Quels sont les principaux défis rencontrés par les jeunes femmes entrepreneures dans les coopératives au Maroc, et quelles sont les perspectives d'avenir pour renforcer leur rôle économique et social dans ces structures ?

Hypothèse

Les jeunes femmes entrepreneures dans les coopératives au Maroc rencontrent des obstacles majeurs liés à des contraintes structurelles (financement, gouvernance) et socioculturelles (inégalités de genre, manque de soutien), mais les coopératives offrent également des opportunités d'autonomisation économique et sociale, si des mesures adaptées sont mises en place pour surmonter ces défis et renforcer leur inclusion.

Méthodologie

L'étude a été menée dans deux localités rurales situées dans la région de Fès-Meknès, une zone marquée par des taux élevés de chômage, d'analphabétisme et de pauvreté. Cette région est l'une des plus productives du pays, notamment grâce à l'agriculture, l'élevage, l'industrie et l'artisanat, qui constituent les piliers de son économie locale.

limitent à vanter les mérites de l'économie sociale et solidaire, à en rappeler les caractéristiques en comparaison avec l'économie classique, ou encore à retracer son développement depuis l'indépendance. Au niveau international, la revue de l'économie sociale (Recma) met davantage l'accent sur l'Europe de l'Ouest, abordant principalement des thématiques liées à l'évolution, aux aspects juridiques et économiques de ce type d'entrepreneuriat. Les rares études portant sur l'économie sociale au Maroc sont généralement descriptives, sans enquête de terrain, à l'exception de quelques articles qui se basent sur des études qualitatives. Deux articles publiés par la Recma concernant le Maroc ont été analysés. Le premier, plutôt descriptif, rappelle l'histoire et le contexte d'évolution des coopératives au Maroc (Ahrouch, 2011), tandis que le second (Diani, 2019) aborde le phénomène de solidarité en microfinance, en confrontant cette approche à la logique de rentabilité des acteurs impliqués.

Au Maroc, les recherches se sont principalement intéressées à la vulnérabilité, à l'insertion professionnelle et à l'autonomisation des femmes grâce au travail coopératif (Centre Marocain des Études et des Recherches sur l'Entreprise Sociale, CMERES, 2019 ; Gaëlle Gillot, 2014). Cependant, peu d'études se sont penchées sur les défis spécifiques auxquels les coopératives doivent faire face, notamment en matière de gestion, de gouvernance, de financement et de concurrence sur le marché. Ces défis sont d'autant plus cruciaux pour les jeunes femmes entrepreneures, qui, malgré leur engagement et leur potentiel, rencontrent des obstacles spécifiques liés à leur statut de femmes et à leur statut d'entrepreneures. Il est donc essentiel de mieux comprendre ces défis afin de proposer des stratégies d'amélioration visant à soutenir durablement les coopératives et maximiser leur impact économique et social pour les jeunes femmes au Maroc.

La problématique

Dans le cadre des débats sur la relation entre les femmes et l'entrepreneuriat, deux courants de pensée se distinguent. Le courant radical soutient que la société conservatrice maintient les femmes dans des rôles traditionnels et les prive d'accès à des opportunités entrepreneuriales, les exploitant au passage. À l'inverse, le courant libéral met en avant l'importance des compétences individuelles et des réseaux sociaux dans la réussite entrepreneuriale, indépendamment du genre. Toutefois, ce dernier reconnaît que les hommes, historiquement favorisés, ont un accès privilégié aux cercles de pouvoir et à

malgré leur potentiel, ces structures se heurtent à de nombreux défis. Les jeunes femmes entrepreneures font face à des obstacles tels que l'analphabétisme, le manque de financement, les inégalités de genre, les contraintes culturelles, ainsi qu'un accès limité aux ressources et aux réseaux professionnels.

Malgré ces difficultés, les perspectives d'avenir restent prometteuses. Le renforcement des politiques publiques et des initiatives de soutien, la promotion de l'éducation entrepreneuriale et l'accès à des formations adaptées constituent autant de leviers pour maximiser l'impact des coopératives sur l'autonomisation des jeunes femmes. Ainsi, ces structures peuvent devenir de véritables moteurs d'innovation sociale, de développement économique inclusif et d'émancipation des femmes, tant en milieu rural qu'urbain.

Objectif

Le présent travail repose sur une enquête qualitative fondée sur des entretiens et des focus-groups réalisés auprès des coopératives féminines dans la région de Fès-Meknès, plus précisément dans les villes de Taounate et Missouri. L'objectif est d'analyser les défis auxquels font face les jeunes femmes entrepreneures au sein des coopératives, tout en explorant les perspectives qu'offrent ces structures pour leur autonomisation et leur intégration dans le tissu économique et social. En adoptant une approche qualitative, l'étude cherche à identifier les obstacles spécifiques, tels que les contraintes culturelles, organisationnelles et financières, et à mettre en lumière les opportunités de développement personnel et professionnel générées par les coopératives. À travers cette réflexion, l'article vise à proposer des pistes d'action pour renforcer le rôle des coopératives en tant que levier d'émancipation économique et de transformation sociale.

Dans la suite de l'article, après avoir rappelé le contexte et l'historique de l'évolution des coopératives au Maroc, le cadre théorique et conceptuel de l'étude sera présenté, permettant ainsi de poser la question et les hypothèses de recherche. Ensuite, afin de vérifier ces hypothèses, la méthodologie utilisée sera exposée, suivie de l'analyse des données recueillies sur le terrain dans la région de Fès-Meknès.

Le cadre théorique

En parallèle, plusieurs études ont porté sur l'économie sociale et solidaire, et les coopératives en particulier. Toutefois, la majorité de ces travaux se

Tableau 1 : Le secteur coopératif féminin au Maroc (Par région)

Région	Nombre de coopératives	Nombre des adhérents
Souss-Massa	1 132	15 357
Marrakech-Safi	888	8 397
Laâyoune-Sakia El Hamra	887	5 853
Fès-Meknès	723	6 573
Casablanca-Settat	669	4 578
l'Oriental	626	4 578
Drâa-Tafilalet	568	8 570
Tanger-Tétouan-Al Hoceima	566	5 097
Guelmim-Oued Noun	556	4 147
Béni Mellal-Khénifra	543	4 879
Rabat-Salé-Kénitra	502	3 516
Dakhla-Oued Ed Dahab	70	446
Total	7 730	71 969

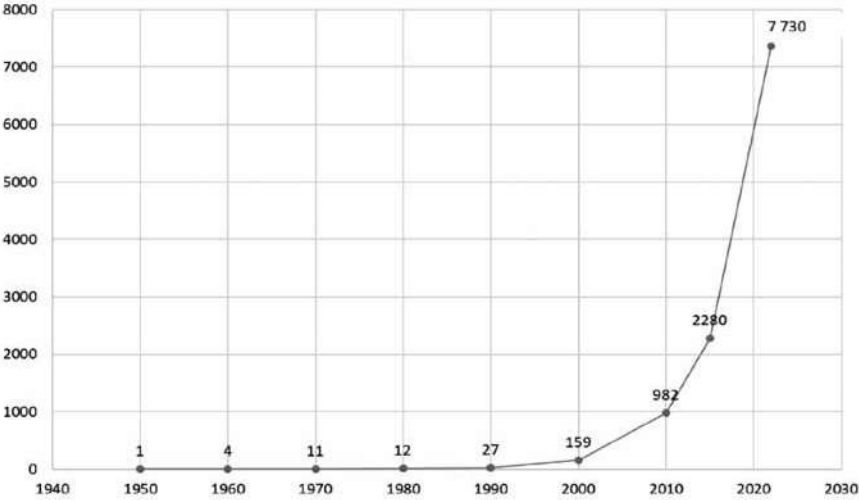
Source : Office du développement de la coopération (ODCO,2023)

En termes de nombre de coopératives par région, c'est la région de Sous-Massa qui arrive en tête avec 1 132 coopératives, suivie par la région de Marrakech-Safi, et en quatrième position, la région de Fès-Meknès. Cette dernière abrite 13% de la population marocaine, selon le dernier recensement de 2014. En ce qui concerne les taux de chômage dans les deux villes sélectionnées pour cette étude, ceux-ci sont parmi les plus bas par rapport à la moyenne nationale (qui se situe entre 9 et 10%). À Missour et à Taounate, le taux de chômage atteint une moyenne de 3 à 4%. Cette situation s'explique principalement par le caractère rural de ces deux villes, ainsi que par le fait que, dans les statistiques officielles, les aides familiales et le travail non rémunéré en milieu rural sont considérés comme des formes d'activité. La réalité se trouve donc au-delà des chiffres officiels.

Les coopératives, en tant qu'acteurs clés de l'économie sociale et solidaire, offrent un cadre favorable à l'entrepreneuriat féminin. Elles permettent aux jeunes femmes de développer leurs compétences, d'accéder à des opportunités économiques et de contribuer au bien-être de leurs communautés. Toutefois,

des inégalités et du chômage). Par la suite, l'État s'est progressivement désengagé des coopératives, les considérant comme des entités capables de concilier objectifs économiques et sociaux, notamment en créant des emplois et en réduisant les inégalités sociales et régionales. En 2005, le lancement par le Roi de l'Initiative Nationale pour le Développement Humain (INDH) a stimulé ce phénomène et a conduit à une augmentation exponentielle du nombre de coopératives créées. L'objectif principal était de lutter contre le chômage et l'exclusion, en particulier en milieu rural, et d'assurer une croissance équilibrée avec la participation des plus démunis (notamment les femmes rurales et les jeunes diplômés). Plusieurs initiatives juridiques et d'accompagnement (comme le Programme Mourafaka en 2018) ont été adoptées pour promouvoir l'esprit entrepreneurial et encourager la création de coopératives, principalement en milieu rural. Selon l'Office de Développement de la Coopération (ODCO), le nombre de coopératives est passé de 4 827 en 2004 à 6 895 en 2009, puis à 27 262 en 2019, pour atteindre 58 566 en 2023, dont 7 730 sont des coopératives de femmes, avec un total de 71 969 adhérentes.

Graph 1 : Le secteur coopératif féminin au Maroc



Source : Office du développement de la coopération (ODCO, 2023)

Jeunes adhérentes à des coopératives de femmes : défis à relever et perspectives d'avenir

El Hassouni FIDAE

Doctorante à la Faculté d'Economie et de Gestion

Kénitra –Maroc

Résumé

Cette étude explore les défis et perspectives des jeunes femmes entrepreneures dans les coopératives de femmes au Maroc, en mettant l'accent sur leur rôle économique et social. Basée sur une enquête qualitative menée dans deux localités rurales de la région Fès-Meknès, incluant 18 entretiens et 2 focus groups, l'analyse met en lumière les contraintes structurelles (financement, gouvernance, commercialisation) et socioculturelles (inégalités de genre, résistance familiale) auxquelles ces femmes font face. Cependant, les coopératives offrent également des opportunités significatives d'autonomisation et de développement personnel. Les résultats soulignent la nécessité de renforcer les capacités des adhérentes via des formations spécialisées, un accès accru aux financements et des stratégies de commercialisation innovantes, etc. Cette recherche contribue à une meilleure compréhension des leviers pour transformer les coopératives de femmes en moteurs de développement durable et d'inclusion économique.

Contexte

Selon l'Alliance Coopérative Internationale, les coopératives ne sont plus aujourd'hui un phénomène marginal. En effet, selon la même organisation, environ 10 % de la population active mondiale travaille dans des coopératives. Le Maroc n'échappe pas à cette dynamique. Les coopératives ont été initialement créées sous le protectorat à des fins d'exploitation économique. Après l'indépendance, l'État a joué un rôle clé dans leur développement, notamment entre 1956 et 1983, à travers des réformes visant à renforcer le tissu productif national et à réduire la dépendance économique. Cependant, dans les années 80, la crise de la dette a conduit à la mise en place d'un Plan d'Ajustement Structurel (1983-1993) imposé par les institutions internationales, entraînant des effets négatifs sur la société (réduction des dépenses publiques, augmentation

- UNFPA (2013) : Défis de la jeunesse tunisienne. Fonds des Nations Unies pour la Population. 22 pages.
- Rekik, Fethi. (2007) : Vers quelle culture entrepreneuriale de l'Université tunisienne. L'employabilité des diplômés des filières «lettres et sciences humaines». Revue Alfa. Thème, pp. 161-179.
- Belhedi Amor, 1999, «Les disparités spatiales en Tunisie : État des lieux et enjeux», Revue Méditerranée, n° 1-2, 63-72.
- Observatoire National de la Jeunesse-Social Science Forum. 2013. Youth and Participation in Public Life, Youth Barometer 2013. Tunis.
- Ben Abdallah. Sénim (2013). «Enquête nationale auprès des jeunes (15-24 ans) sur les comportements à risque en Tunisie».
- Belhadj, A. et De Facci, D. (2015). L'État dans l'impasse. La crise de l'emploi dans les régions de l'intérieur en Tunisie postrévolutionnaire. Maghreb - Machrek, N° 226(4), 33-51.

- Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement Groupe Banque mondiale. (2014). «Tunisie, surmonter les obstacles à l'inclusion des jeunes». 136 pages.
- Ben Jannet, Zouhaier (2017). Jeunes Etat et dynamique de la révolution en Tunisie. Enquête dans le Bassin Minier de Gafsa. Récits De La Crise. Mythes Et Réalités De La Société Contemporaine. Ouvrage Collectif Sous La Direction De Christiana Constantopoulou. l'Harmattan. Paris.
- Hafaïedh, Abdelwaheb (2000) : Trajectoires de chômeurs diplômés en Tunisie : l'attente, l'ailleurs et la conversion, in : Geisser, Vincent (dir.): Diplômés maghrébins d'ici et d'ailleurs, Paris : Éditions du CNRS, pp. 122-136.
- Hafaïedh, Abdelwaheb (2000) : Trajectoires de chômeurs diplômés en Tunisie : l'attente, l'ailleurs et la conversion, in : Geisser, Vincent (dir.): Diplômés maghrébins d'ici et d'ailleurs, Paris : Éditions du CNRS, pp. 122-136. <https://www.ins.tn/publication/indicateurs-de-lemploi-et-du-chomage-quatrieme-trimestre-2022>
- Institut National des Statistiques (2023) : Indicateurs de l'emploi et du chômage, Quatrième trimestre 2023 <https://www.ins.tn/publication/indicateurs-de-lemploi-et-du-chomage-quatrieme-trimestre-2023>
- Melliti, Imed (2016) : Jeunes et dynamiques familiales, dans : Lamloum, Olfa/Ben Zina, Mohamed Ali (dir.) : Les jeunes de Douar Hicher et d'Ettadhamen. Une enquête sociologique, Tunis : Arabesques/International Alert, pp. 45-64.
- Melliti, Imed, (2023). Les jeunes en Tunisie: Etude sur la jeunesse au Moyen-Orient et Afrique du Nord : analyse des résultats. Friedrich Ebert Stiftung. 35 Pages.
- Observatoire National de la Jeunesse/Fonds des Nations Unies pour la Population – Tunisie (2021) : Rapport d'analyse des résultats de l'enquête nationale auprès des jeunes en Tunisie, Volet «Participation civique et politique», Tunis.
- Observatoire National de la Jeunesse-Social Science Forum. (2013). Youth and Participation in Public Life, Youth Barometer. Tunis.
- OCDE, (2021), Comment va la jeunesse en Tunisie ? 22 pages.
- UNFPA (2013) : Défis de la jeunesse tunisienne. Fonds des Nations Unies pour la Population.

Conclusion

En conclusion, la relation entre l'État tunisien et sa jeunesse demeure marquée par une fracture profonde, reflétant un désengagement réciproque et des lacunes institutionnelles persistantes. Bien que la révolution de 2011 ait incarné l'espoir d'un changement durable, la jeunesse tunisienne reste marginalisée, sans véritable voix dans les processus décisionnels et confrontée à des politiques publiques inadaptées à ses besoins diversifiés. Ce déséquilibre, exacerbé par un manque de ressources et une absence de vision transversale, empêche l'Etat de répondre efficacement aux défis majeurs, tels que le chômage, la précarité ou encore le décrochage scolaire.

Pour rétablir la confiance et mobiliser cette tranche essentielle de la population, il est impératif de mettre en place des politiques inclusives, adaptées à la diversité des réalités sociales et régionales des jeunes. L'Etat doit engager un dialogue constructif, soutenu par des mécanismes de consultation réguliers et des investissements tangibles dans des structures dédiées. Parallèlement, les jeunes doivent être intégrés activement dans la conception, la mise en œuvre et l'évaluation des politiques publiques, afin de garantir une réponse cohérente à leurs attentes.

En somme, la jeunesse tunisienne ne peut plus être perçue comme une simple catégorie démographique, mais comme un acteur clé du développement du pays. Sans une écoute attentive et des mesures concrètes pour répondre à ses aspirations, la stabilité sociale, la cohésion nationale et le progrès économique risquent de rester hors de portée. L'inclusion des jeunes doit cesser d'être une promesse et devenir une priorité stratégique pour construire une Tunisie équitable et prospère.

Bibliographie

- ARAISSIA, Hajer (2019) : The desire for emigration among young Tunisians. London School of Economics and Political Sciences. LSE.
<https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2019/08/30/desire-for-emigration-young-tunisians-arab-spring/>
- Ayari , Chedly ; Reiffers , Jean Louis. (2015) : Eléments Pour Une Stratégie de Développement Economique & Social à Moyen Terme en Tunisie. Institut de la Méditerranée – Marseille et du FEMISE, 469 pages.

pays, la migration devient l'une des rares alternatives pour ceux qui aspirent à améliorer leurs conditions de vie.²⁴

Si les attentes restent élevées, notamment en matière de réformes structurelles, la répétition des échecs et l'inaction des décideurs ont alimenté un sentiment croissant de frustration et de désillusion. Dans certains cas, les politiques sont élaborées et mises en œuvre sans consultation adéquate des jeunes. Cela entraîne des politiques inefficaces qui ne répondent pas aux besoins réels de la jeunesse.

Il est essentiel d'impliquer activement les jeunes dans l'élaboration et la mise en œuvre des politiques qui les concernent. Cela nécessite une volonté politique forte de la part des décideurs pour créer des espaces de participation et de dialogue avec la jeunesse, et pour prendre en compte leurs opinions et leurs recommandations dans les processus décisionnels. Des réformes politiques et administratives sont également nécessaires pour favoriser une meilleure écoute de la jeunesse en Tunisie. Il est crucial de décentraliser le pouvoir et de réduire la bureaucratie afin de rapprocher les décideurs des citoyens, y compris des jeunes.

Il est également important de mettre en place des programmes visant à réduire les disparités socio-économiques en Tunisie. Ces programmes pourraient inclure des mesures visant à améliorer l'accès à l'éducation, à la formation professionnelle et à l'emploi pour les jeunes. Un des piliers fondamentaux pour favoriser une meilleure inclusion des jeunes dans la vie publique réside dans la création de dispositifs de consultation et de dialogue. Ces espaces offrent aux jeunes la possibilité de s'exprimer sur les sujets qui les concernent, tout en permettant aux décideurs de mieux cerner leurs attentes et leurs besoins. Le renforcement de la participation politique et la mise en place de dispositifs de dialogue ne sont pas seulement des nécessités démocratiques, mais aussi des leviers essentiels pour redonner aux jeunes Tunisiens un rôle central dans la construction de leur avenir. En les impliquant activement, l'État peut non seulement renforcer leur sentiment d'appartenance et de responsabilité, mais aussi s'assurer que les politiques publiques répondent aux aspirations réelles de cette génération, porteuse de renouveau et d'innovation.

²⁴ ARAISSIA, Hajer (2019) : The desire for emigration among young Tunisians. London School of Economics and Political Sciences. LSE. <https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2019/08/30/desire-for-emigration-young-tunisians-arab-spring/>

Le graphique ci-dessus met en évidence une tendance forte : les jeunes Tunisiens expriment des attentes élevées envers les politiques publiques dédiées à la jeunesse, mais ces attentes semblent s'accompagner d'une accumulation de déceptions face aux efforts passés. Près de 38,7% des jeunes placent ce secteur au premier rang de leurs priorités, ce qui témoigne d'une demande urgente et largement partagée pour une réforme. Cette proportion élevée reflète leur espoir de voir des changements significatifs, mais elle traduit également un constat : les politiques publiques actuelles sont perçues comme insuffisantes ou inefficaces.²³

Les **femmes (21,2%)** sont plus nombreuses que les hommes (17,5%) à identifier ce secteur comme une priorité absolue. Cette surreprésentation féminine pourrait indiquer une frustration encore plus marquée chez les jeunes femmes, qui ressentent souvent davantage les inégalités sociales et économiques. Leur insistance sur cette priorité reflète à la fois leurs attentes et leur déception face à un système jugé peu inclusif.

Les résultats aux classements intermédiaires (deuxième à cinquième rangs) montrent un glissement progressif vers une perception d'inefficacité des politiques publiques. Si certains jeunes continuent d'espérer une amélioration (19,7% au deuxième rang), d'autres manifestent une désillusion croissante (13,0% au troisième rang, 8,0% au quatrième rang et 6,7% au cinquième rang). Ces chiffres illustrent la lassitude d'une jeunesse qui cumule les désillusions face aux promesses non tenues.

Le test du khi-carré ($p = 0,000$) confirme une relation significative entre le sexe et les classements des priorités, révélant des divergences dans la manière dont hommes et femmes expriment leur frustration. Les jeunes femmes, plus sensibles aux lacunes des politiques publiques, soulignent une attente de solutions concrètes.

Les jeunes Tunisiens cumulent les déceptions face aux politiques publiques dédiées à leur avenir. Les défaillances des services publics ont un impact direct sur le bien-être des jeunes, les empêchant souvent de réaliser leurs tâches quotidiennes essentielles. Cette situation engendre un sentiment d'impuissance et de désespoir. Face à l'impasse dans laquelle se trouve le développement du

²³ Belhadj, A. et De Facci, D. (2015) . L'État dans l'impasse. La crise de l'emploi dans les régions de l'intérieur en Tunisie postrévolutionnaire. Maghreb - Machrek, N° 226(4), 33-51.

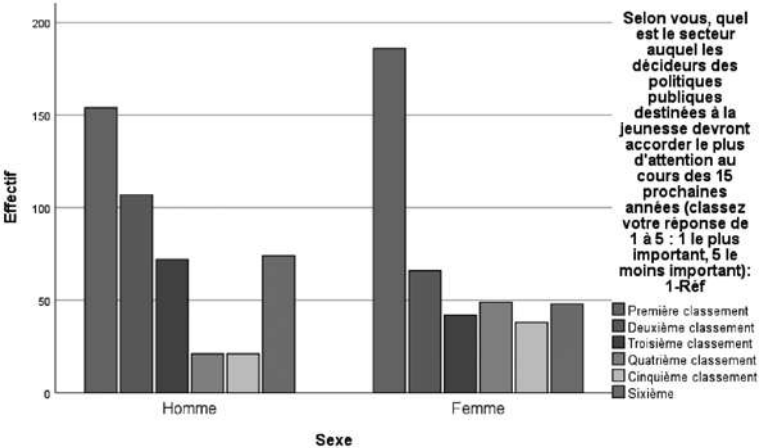
Cette répression entrave la capacité des jeunes à défendre leurs droits ou à se mobiliser pour des causes collectives.

En outre, les partis politiques, au lieu de faciliter l'engagement des jeunes, tendent souvent à instrumentaliser leurs mouvements à des fins partisans. Ces pressions, associées à une exclusion systématique des jeunes des débats publics et des processus décisionnels, aggravent leur sentiment de marginalisation. Privés d'une voix significative et d'opportunités d'influencer les politiques publiques, les jeunes se retrouvent en décalage avec des institutions qui semblent sourdes à leurs aspirations. Cela ne fait qu'amplifier leur frustration et leur défiance envers les structures politiques traditionnelles, contribuant à un désengagement croissant et à une crise de confiance envers l'Etat.²²

Inverser cette tendance, nécessite la promotion des initiatives qui renforcent leur engagement. Cela peut passer par des campagnes de sensibilisation axées sur l'importance de leur rôle dans la démocratie, la mise en place de quotas favorisant la représentation des jeunes dans les instances élues, ou encore la création de plateformes dédiées à leur implication dans les projets locaux et nationaux. Ces mesures, accompagnées de programmes éducatifs sur la citoyenneté active, peuvent contribuer à rétablir un lien de confiance et à encourager leur participation aux décisions publiques.

VIII - Secteur prioritaire pour les politiques publiques dédiées à la jeunesse

Graphique n° 6 : Secteur prioritaire pour les politiques publiques dédiées à la jeunesse



²² Ben Abdallah, Sénim 2013. «Enquête nationale auprès des jeunes (15-24 ans) sur les comportements à risque en Tunisie».

Ce désengagement pourrait expliquer pourquoi une proportion importante de répondants ne perçoivent plus la participation politique des jeunes comme une priorité urgente. Ce constat souligne une perte de confiance générale dans les structures politiques, exacerbée par des expériences répétées de promesses non tenues, d'ingouvernabilité¹⁹, de populisme, de corruption perçue et de déconnexion entre les attentes des jeunes et les actions des partis. Ces facteurs, associés à une exclusion fréquente des jeunes des processus décisionnels, alimentent un sentiment de frustration et de désintérêt qui transcende le genre, mais semble plus marqué chez les hommes dans ce contexte spécifique.

Les résultats du khi-carré de Pearson ($p = 0,000$) montrent une différence significative entre les sexes dans la manière de classer cette priorité.

L'association linéaire par linéaire ($p = 0,000$) confirme une relation notable entre le sexe des répondants et leurs perceptions de l'importance de la participation politique.

En Tunisie, la participation politique des jeunes demeure l'un des enjeux majeurs des politiques publiques²⁰. Bien qu'ils représentent une part importante de la population, leur implication dans les processus décisionnels reste limitée. Plusieurs facteurs expliquent cette situation: le désintérêt croissant envers les structures politiques traditionnelles, une méfiance envers les partis politiques perçus comme déconnectés de leurs réalités, ainsi qu'un manque de mécanismes inclusifs favorisant leur intégration.

Le climat politique et social actuel renforce le désengagement des jeunes, alimenté par des pratiques répressives et des restrictions croissantes. La répression de mouvements de jeunesse et de manifestations pacifiques, souvent marquée par des arrestations arbitraires et des violations des droits fondamentaux, contribue à instaurer un climat de peur et d'intimidation. Ces actions, combinées à des lois restrictives comme le décret-loi 54²¹ qui limite la liberté d'expression, dissuadent les jeunes de s'exprimer librement, notamment sur les réseaux sociaux, où des opinions peuvent parfois mener à des peines de prison.

¹⁹ Melliti, Imed, 2023. Les jeunes en Tunisie: Etude sur la jeunesse au Moyen-Orient et Afrique du Nord : analyse des résultats. Friedrich Ebert Stiftung. 35 Pages

²⁰ Observatoire National de la Jeunesse-Social Science Forum. 2013. Youth and Participation in Public Life, Youth Barometer. Tunis.

²¹ Décret-loi n° 2022-54 du 13 septembre 2022, relatif à la lutte contre les infractions se rapportant aux systèmes d'information et de communication.

Les pourcentages des rangs intermédiaires (deuxième à quatrième) sont similaires entre hommes et femmes, suggérant des perceptions globalement comparables dans ces catégories.

Les femmes ont tendance à accorder une importance plus élevée à la participation des jeunes à la vie politique (rangs 1 et 2 cumulés : 19,6% des femmes contre 16,9% des hommes). En revanche, les hommes sont davantage représentés parmi ceux qui placent cette problématique au cinquième rang, ce qui reflète une différence de priorisation entre les deux sexes.

Les résultats des tests du khi-carré montrent une différence statistiquement significative entre hommes et femmes dans leur classement de cette problématique :

La valeur du khi-carré de Pearson est de **20,670** avec une significativité asymptotique de **0,000** ($p < 0,05$), indiquant que la différence entre les distributions de réponses des hommes et des femmes n'est pas due au hasard.

L'association linéaire par linéaire (14,206 ; $p = 0,000$) confirme l'existence d'une relation significative entre le sexe et le classement de la problématique.

Ces résultats révèlent une perception différenciée entre hommes et femmes quant à l'importance de la participation des jeunes à la vie politique et à la gestion des affaires publiques. Les femmes semblent plus préoccupées par cette question et la classent plus souvent parmi les priorités majeures (premier et deuxième rangs), tandis que les hommes sont davantage représentés parmi ceux qui la considèrent comme une priorité moindre (cinquième rang).

Ces différences reflètent des réalités sociales et culturelles où les femmes, historiquement moins impliquées dans la sphère politique, perçoivent davantage la nécessité de promouvoir l'engagement des jeunes. Les hommes, bien qu'ayant historiquement un accès plus traditionnel à la participation publique, semblent désormais se désengager davantage, percevant cette problématique comme moins prioritaire.

Les résultats montrent que les hommes en Tunisie accordent généralement moins de considération à la participation des jeunes à la vie politique, la plaçant plus fréquemment au cinquième rang que les femmes. Cette tendance peut être interprétée à la lumière du désengagement général des jeunes tunisiens vis-à-vis des partis politiques et de leur méfiance croissante à l'égard des institutions politiques. Ces résultats semblent indiquer un désenchantement envers le rôle effectif de la politique dans la résolution des problèmes des jeunes.

Les femmes sont plus représentées dans les positions comme la huitième (2,4% contre 2,2% chez les hommes).

Le test du khi-carré de Pearson ne révèle pas de différence statistiquement significative entre le sexe et le classement ($p = 0,078$), bien que le rapport de vraisemblance ($p = 0,029$) suggère une faible association. L'association linéaire par linéaire ($p = 0,654$) confirme que la corrélation entre le sexe et les priorités exprimées reste limitée.

Les données montrent que la majorité des jeunes attribuent une importance moyenne à élevée à cette thématique, avec des rangs intermédiaires privilégiés (quatrième et cinquième places). Les différences entre hommes et femmes sont faibles, mais les hommes semblent légèrement plus préoccupés par la lutte contre la fuite des talents et l'encouragement des projets entrepreneuriaux. Cela souligne l'importance de politiques favorisant l'entrepreneuriat et la rétention des compétences, tout en répondant aux attentes des deux sexes de manière équilibrée.

VII - Perceptions sur la participation des jeunes à la vie politique et à la gestion des affaires publiques

Le tableau croisé qui concerne cette priorité examine les rangs attribués à la participation des jeunes à la vie politique et à la gestion des affaires publiques, en distinguant les réponses selon le sexe (hommes et femmes).

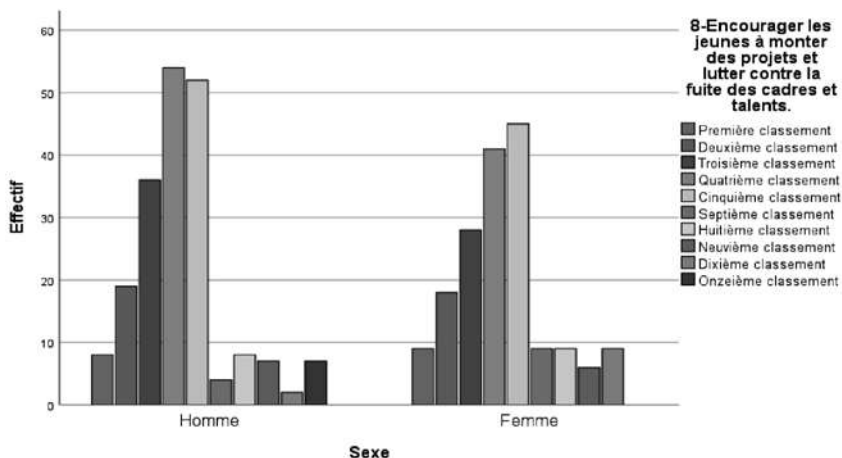
Sur un total de 841 réponses, 51,7% des répondants sont des hommes (435), et 48,3% sont des femmes (406). La différence de participation selon le sexe est relativement faible, ce qui indique une représentation équilibrée entre hommes et femmes dans cet échantillon.

Le **premier rang**, qui reflète une importance majeure accordée à la participation des jeunes à la vie politique, est attribué par **9,2% des hommes** et **10,9% des femmes** (soit 20,1% au total). Cela montre que les femmes attribuent légèrement plus d'importance à cette problématique que les hommes.

Le **cinquième rang**, représentant une moindre priorité, est choisi par **15,9% des hommes** contre seulement **8,4% des femmes**, soit presque le double. Cela indique que les hommes sont plus enclins à sous-estimer l'importance de cette problématique par rapport aux femmes.

VI - Encourager l'entrepreneuriat des jeunes et lutter contre la fuite des talents : Des priorités partagées

Graphique n° 5 : Encourager l'entrepreneuriat des jeunes et lutter contre la fuite des talents



L'analyse des données du graphique ci-dessus révèle les perceptions des jeunes sur l'importance d'encourager les projets entrepreneuriaux et de lutter contre la fuite des talents, une thématique centrale pour l'avenir de la jeunesse tunisienne. **32% des répondants** placent cette priorité parmi les trois premières positions (4,6% en première, 10% en deuxième, et 17,3% en troisième). Les proportions entre hommes et femmes sont relativement équilibrées : Chez les hommes, **9,7%** la classent troisième, contre **7,5%** chez les femmes. Une légère supériorité féminine s'observe en première position (2,4 % pour les femmes contre 2,2% pour les hommes). Les jeunes priorisent fortement cette thématique dans ces rangs, avec **25,6%** pour la quatrième position et **26,1%** pour la cinquième. Ces positions sont davantage attribuées par les hommes (14,6% pour la quatrième et 14% pour la cinquième) que par les femmes (11,1% et 12,1%, respectivement), traduisant une conscience plus marquée chez les hommes des impacts économiques liés à ces enjeux. Les **classements faibles (sixième à onzième positions)** recueillent des pourcentages plus faibles, avec un total cumulé d'environ **16,5%**. Les hommes se démarquent légèrement dans les classements faibles tels que la neuvième (1,9% contre 1,6% pour les femmes) et la onzième position (1,9% contre 0% chez les femmes).

La lecture du graphique ci-dessus montre que la réforme de l'éducation et l'encouragement à la recherche scientifique occupent une place importante dans les priorités des jeunes, bien que ces priorités varient en fonction du sexe et du classement attribué.

23,1% des répondants attribuent cette priorité à la troisième place, tandis que **14,2%** la placent en deuxième et **6,2%** en première position. Les femmes sont légèrement plus nombreuses à placer cette priorité parmi les trois premières positions (12,1% en troisième place, 7% en deuxième et 3,5% en première) par rapport aux hommes (11%, 7,2% et 2,7%, respectivement). Cela peut indiquer une sensibilité accrue des jeunes femmes aux enjeux éducatifs et scientifiques. Les jeunes attribuent fréquemment ces rangs intermédiaires à cette thématique, avec **24,1%** pour la quatrième position et **15,8%** pour la cinquième. Une fois encore, les femmes se montrent plus nombreuses dans ces catégories (12,9% pour la quatrième et 8% pour la cinquième place) que les hommes (11,3% et 7,8%, respectivement).

Cette priorité est très rarement reléguée en bas du classement, avec des pourcentages cumulés faibles (moins de 6% entre la sixième et la onzième place). Cependant, **les hommes attribuent davantage de classements faibles** que les femmes (par exemple, 3,5% pour la septième et huitième positions contre 2,4% chez les femmes).

Le test du khi-carré de Pearson n'indique pas de différence significative entre le sexe et le classement attribué à cette thématique ($p = 0,150$).

La réforme de l'éducation et l'encouragement à la recherche scientifique constituent une priorité pour une part importante des jeunes Tunisiens. Toutefois, cette composante semble être davantage valorisée par les jeunes femmes, qui la placent plus fréquemment parmi les premières positions. Cela reflète des attentes plus fortes chez les femmes envers l'éducation comme levier d'émancipation et de réussite personnelle.

On note une répartition plus équilibrée entre hommes et femmes pour les premières positions (première à troisième).

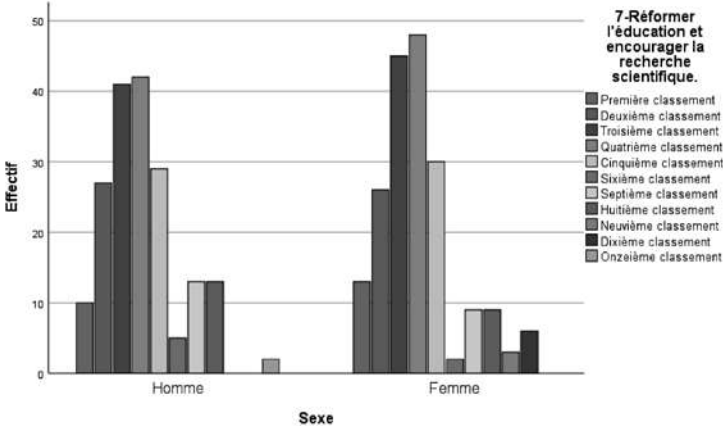
Les effectifs chutent considérablement après la cinquième position. La sixième place recueille encore 4,3% des réponses globales, mais les classements inférieurs (septième à onzième) représentent moins de 3% des réponses cumulées. Cela reflète une reconnaissance unanime de l'importance de cette problématique, même si elle devient moins prioritaire pour certains jeunes.

Les tests statistiques confirment l'existence d'une association significative entre le sexe et le classement attribué à cette problématique. Avec une valeur de khi-carré de Pearson de 28,816 et une signification asymptotique de 0,001, les différences entre hommes et femmes ne relèvent pas du hasard. L'association linéaire par linéaire (valeur significative de 0,006) indique également une tendance marquée dans les classements selon le sexe.

Ces données révèlent que, bien que la redynamisation de la vie culturelle, artistique et sportive soit perçue comme une priorité élevée par les jeunes, elle est légèrement plus valorisée par les femmes dans les classements intermédiaires. Ces résultats témoignent d'une attente forte des jeunes envers l'État pour investir dans ces domaines, souvent considérés comme des vecteurs d'épanouissement individuel et collectif. L'écart entre les sexes pourrait refléter des besoins ou des perspectives différenciées en matière d'accès à ces activités, suggérant l'importance d'une approche plus inclusive et adaptée.

V - Réformer l'éducation et encourager la recherche scientifique : Une priorité variable chez les jeunes Tunisiens

Graphique n° 4 : Réformer l'éducation et encourager la recherche scientifique



IV - L'importance perçue de la redynamisation de la vie culturelle, artistique et sportive chez les jeunes en Tunisie

		4 - Développer et redynamiser la vie culturelle, artistique et sportive.											
		1 ^{er}	2 ^e	3 ^e	4 ^e	5 ^e	6 ^e	7 ^e	8 ^e	9 ^e	10 ^e	Total	
		rang	rang	rang	rang	rang	rang	rang	rang	rang	rang		
Sexe	Homme	Effectif	26	47	58	78	66	5	3	2	0	0	285
		% du total	4,6%	8,4%	10,4%	13,9%	11,8%	0,9%	0,5%	0,4%	0,0%	0,0%	50,9%
	Femme	Effectif	26	38	46	59	77	19	0	0	6	4	275
		% du total	4,6%	6,8%	8,2%	10,5%	13,8%	3,4%	0,0%	0,0%	1,1%	0,7%	49,1%
Total		Effectif	52	85	104	137	143	24	3	2	6	4	560
		% du total	9,3%	15,2%	18,6%	24,5%	25,5%	4,3%	0,5%	0,4%	1,1%	0,7%	100,0%

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-carré de Pearson	28,816	9	0,001
Rapport de vraisemblance	35,156	9	0,000
Association linéaire par linéaire	7,591	1	0,006
N d'observations valides	560		

Le tableau croisé ci-dessus met en lumière les priorités attribuées par les hommes et les femmes à la re-dynamisation de la vie culturelle, artistique et sportive en Tunisie, classée sur une échelle allant de la première à la dixième place.

La majorité des répondants, qu'ils soient hommes ou femmes, placent cette problématique parmi les cinq premières priorités. En particulier, le cinquième classement se distingue avec 25,5% des réponses globales (11,8% chez les hommes et 13,8 % chez les femmes). La quatrième position est également fortement représentée, avec 24,5% des effectifs totaux, montrant une valorisation notable de cette thématique.

Les hommes semblent légèrement plus enclins à classer cette priorité parmi les tout premiers choix (troisième et quatrième positions), tandis que les femmes donnent davantage d'importance aux cinquième et sixième classements.

les services publics pour les rendre plus accessibles, inclusifs et en phase avec les aspirations de la jeunesse.

En ce qui concerne la **réforme de l'éducation et l'encouragement à la recherche scientifique**, les femmes semblent y attacher une importance plus marquée. En effet, 17,1% des femmes le placent en première position, contre 13,6 % des hommes qui le positionnent en deuxième. Cela révèle une sensibilité accrue des femmes à la nécessité d'améliorer le système éducatif.

Les priorités concernant le **développement des infrastructures et l'amélioration des services publics** sont perçues de manière similaire par les deux sexes, avec 5,9% des hommes et 6,7% des femmes le classant en troisième position.

Enfin, la question de la **lutte contre les problèmes environnementaux** apparaît également dans les classements des deux groupes, bien qu'elle soit moins priorisée que les enjeux de pauvreté et d'éducation, et semble susciter davantage d'intérêt chez les femmes.

Globalement, bien qu'il existe un consensus sur certaines priorités, des nuances notables émergent dans les classements selon le sexe. Les femmes privilégient davantage l'éducation et la recherche, tandis que les hommes mettent l'accent sur la lutte contre la pauvreté. Ces différences soulèvent des questions quant à la manière dont les politiques publiques pourraient être adaptées pour mieux répondre aux attentes spécifiques de chaque groupe. Pour favoriser une plus grande inclusion et une meilleure prise en compte des préoccupations des jeunes, l'État devrait envisager de renforcer le dialogue avec cette tranche de la population. Une telle approche contribuerait non seulement à la stabilité, mais aussi au développement durable du pays.

Enfin, les classements inférieurs (sixième à huitième) sont marginalement représentés (moins de 1%), ce qui confirme que ce thème est rarement perçu comme non prioritaire, bien que les effectifs restent négligeables dans ces catégories.

Les résultats du test du khi-carré montrent une relation significative ($p < 0,05$) entre le sexe et les classements. Cela suggère que les priorités attribuées diffèrent selon le genre, probablement en raison de disparités dans l'expérience des services publics ou dans l'exposition aux défis liés aux infrastructures.

Cette répartition des réponses illustre une frustration généralisée envers l'inaction ou le manque de réactivité de l'État. L'importance accordée aux premiers classements reflète l'attente forte des jeunes vis-à-vis d'une prise en charge effective des infrastructures et des services publics. Toutefois, l'absence d'efforts tangibles de la part des autorités pour inclure ces préoccupations dans les politiques publiques pourrait aggraver le sentiment de déconnexion entre l'État tunisien et sa jeunesse, renforçant ainsi la méfiance et l'apathie politique.

Ce constat appelle à une meilleure écoute et à une prise en compte des priorités exprimées par les jeunes afin de rétablir un lien de confiance et d'assurer un développement équitable et durable.

Les jeunes en Tunisie font face à de nombreuses difficultés d'accès aux services publics, reflétant des inégalités territoriales et sociales persistantes.¹⁸ Dans les régions marginalisées, en particulier dans l'intérieur du pays, l'accès aux infrastructures de base telles que les établissements scolaires, les centres de santé et les équipements sportifs est limité, accentuant le sentiment d'abandon parmi la jeunesse. Même dans les zones urbaines, les services publics souffrent souvent d'une qualité insuffisante, de délais longs et d'un manque d'adaptabilité aux besoins spécifiques des jeunes, tels que l'accès à des espaces de formation professionnelle ou à des aides à l'entrepreneuriat. Ces défis, aggravés par la bureaucratie et l'inefficacité administrative, creusent davantage le fossé entre les jeunes et les institutions publiques, nourrissant une frustration croissante et un désengagement civique. Cette situation met en lumière l'urgence de réformer

¹⁸ Belhedi Amor, 1999, «Les disparités spatiales en Tunisie : État des lieux et enjeux», Revue Méditerranée, n° 1-2, 63-72.

Tests du khi-carré			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-carré de Pearson	21,509	7	0,003
Rapport de vraisemblance	24,356	7	0,001
Association linéaire par linéaire	12,351	1	0,000
N d'observations valides	633		

Ce tableau présente les résultats d'une analyse croisée entre le sexe des répondants et leur classement de la priorité «Développer les infrastructures et améliorer les services publics». Les données sont réparties en plusieurs catégories de classement (de «Première classement» à «Huitième classement») et un test du khi-carré a été effectué pour examiner la relation statistique entre le sexe et les classements attribués.

Ces tableaux mettent en lumière la répartition des priorités des jeunes, hommes et femmes, concernant le développement des infrastructures et l'amélioration des services publics. Les données montrent une distribution distincte des classements selon le sexe, tout en révélant des tendances globales qui traduisent un certain désenchantement¹⁷ envers la réactivité de l'État.

Les classements les plus élevés (première à troisième priorité) concentrent une majorité des réponses, avec 66,9% des répondants les plaçant en priorité élevée. Cela indique que les jeunes perçoivent les infrastructures et les services publics comme une préoccupation majeure. Cependant, une distinction est notable : les hommes attribuent une importance légèrement plus marquée au troisième classement (14,5%) tandis que les femmes montrent une implication plus homogène entre les deuxième et troisième priorités (respectivement 10,3% et 14,2%).

Dans les priorités intermédiaires (quatrième et cinquième classements), les femmes semblent accorder davantage d'attention (8,8% et 9,5%) que les hommes (4,9% et 8,8%). Cela reflète une sensibilité plus importante chez les femmes envers des problématiques associées à l'accès équitable aux services publics.

¹⁷ Melliti, Imed, 2023. Les jeunes en Tunisie : Etude sur la jeunesse au Moyen-Orient et Afrique du Nord : analyse des résultats. Friedrich Ebert Stiftung. 35 Pages, p. 5.

En fait, les disparités socio-économiques, qu'elles soient régionales ou sociales, représentent un obstacle majeur à l'écoute de la jeunesse en Tunisie. Ces disparités créent des inégalités d'accès aux ressources et aux opportunités, ce qui conduit à des tensions sociales et politiques. Les régions intérieures de la Tunisie, en particulier les zones rurales, sont confrontées à des niveaux plus élevés de pauvreté et de chômage par rapport aux zones urbaines côtières. Cette disparité régionale crée un sentiment d'injustice et de marginalisation¹⁵ parmi les jeunes des régions défavorisées.

Les inégalités sociales, notamment en matière d'accès à l'éducation, à l'emploi et aux services de santé, persistent en Tunisie. Les jeunes issus de milieux défavorisés ont moins de chances de réussir dans la vie et de s'engager pleinement dans la société. Les conditions économiques difficiles affectent également la participation des jeunes à la vie politique et sociale. Le chômage élevé, en particulier parmi les jeunes diplômés, crée un sentiment de désespoir et de frustration¹⁶, qui se traduit par un désengagement vis-à-vis des institutions et des processus politiques.

III - Priorisation par sexe du développement des infrastructures et de l'amélioration des services publics

		3 - Développer les diverses infrastructures et améliorer les services publics fournis aux citoyens.								Total
		1 ^{er} rang	2 ^e rang	3 ^e rang	4 ^e rang	5 ^e rang	6 ^e rang	7 ^e rang	8 ^e rang	
Homme	Effectif	54	87	92	31	56	0	0	0	320
	% du total	8,5%	13,7%	14,5%	4,9%	8,8%	0,0%	0,0%	0,0%	50,6%
Femme	Effectif	35	65	90	56	60	3	2	2	313
	% du total	5,5%	10,3%	14,2%	8,8%	9,5%	0,5%	0,3%	0,3%	49,4%
Total	Effectif	89	152	182	87	116	3	2	2	633
	% du total	14,1%	24,0%	28,8%	13,7%	18,3%	0,5%	0,3%	0,3%	100,0%

¹⁵ Melliti, Imed (2016) : Jeunes et dynamiques familiales, dans : Lamoum, Olfa/Ben Zina, Mohamed Ali (dir.) : Les jeunes de Douar Hicher et d'Ettadhamen. Une enquête sociologique, Tunis : Arabesques/International Alert, pp. 45-64.

¹⁶ Hafaiëdh, Abdelwaheb (2000) : Trajectoires de chômeurs diplômés en Tunisie : l'attente, l'ailleurs et la conversion, in : Geisser, Vincent (dir.): Diplômés maghrébins d'ici et d'ailleurs, Paris : Éditions du CNRS, pp. 122-136.

figure parmi les trois premières priorités que l'État peut réussir à gérer (21,9% pour la première, 10,6% pour la deuxième, et 10% pour la troisième). La **première position** est légèrement plus attribuée par les femmes (11,3%) que par les hommes (10,6%). Cela peut refléter une perception plus optimiste des femmes sur la capacité de l'État à améliorer les revenus. Les hommes et les femmes affichent une distribution relativement similaire dans les deuxième et troisième positions.

Les classements intermédiaires (quatrième à septième positions), cumulent **31,3%** des réponses (7,4% pour la quatrième, 8,4% pour la cinquième et la sixième, et 7,1% pour la septième). Les hommes attribuent légèrement plus de poids à ces positions, en particulier à la sixième (4,8%) et septième places (4,2%), contre 3,6% et 3,0% pour les femmes, respectivement. Les femmes sont cependant plus nombreuses à positionner cette question en quatrième place (2,9% contre 4,5% pour les hommes).

26% des répondants estiment que cette question est parmi les moins probables à être correctement gérée par l'État (6,2% en huitième, 6,7% en neuvième, et 13,1% en dixième position). Les hommes se montrent plus sceptiques, attribuant **7,5%** des réponses à la dixième position, contre **5,6%** chez les femmes. Les femmes sont légèrement plus nombreuses à attribuer cette question aux huitième (3,8%) et neuvième places (2,5%) par rapport aux hommes (2,5% et 4,3%, respectivement).

Le test du khi-carré de Pearson ne révèle pas de différence significative entre les sexes quant au classement de cette priorité ($p = 0,088$).

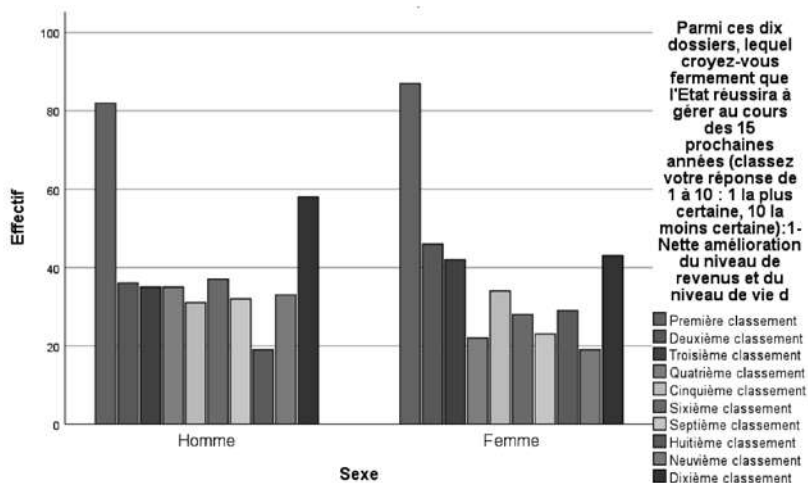
Cependant, l'association linéaire par linéaire ($p = 0,040$) indique une légère corrélation entre le sexe et la manière dont cette question est perçue. Cela suggère que les femmes peuvent être globalement plus confiantes que les hommes.

Les données montrent que les jeunes ont des opinions variées quant à la capacité de l'État à améliorer les revenus et le niveau de vie. Une majorité (42,5%) reste optimiste, plaçant cette priorité en tête, bien que **26%** expriment des doutes, en la reléguant aux derniers classements. Les hommes semblent légèrement plus sceptiques que les femmes, particulièrement dans les positions basses. Cette perception mitigée reflète la nécessité pour l'État de renforcer la confiance des citoyens par des politiques économiques tangibles et des réformes visibles.

Cette demande explicite pour des actions anti-précarité pourrait être une façon de dire à l'État qu'il doit passer des promesses aux actes. Les jeunes cherchent à voir des résultats tangibles, surtout s'ils sentent que la pauvreté est un obstacle à leur propre avenir. Ces résultats traduisent un message clair de la jeunesse vers l'État : la lutte contre la pauvreté et la précarité est une priorité absolue. Si l'État souhaite être perçu comme à l'écoute de sa jeunesse, il devrait placer ces préoccupations au centre de ses politiques¹⁴ à long terme. Ce graphique reflète une jeunesse mobilisée et critique, qui attend des réponses adaptées et rapides aux inégalités socio-économiques.

II-4 - Perception de la capacité de l'État à améliorer les revenus et le niveau de vie dans les 15 prochaines années

Graphique n° 3 : Améliorer les revenus et le niveau de vie dans les 15 prochaines années



Ce tableau met en lumière les priorités des jeunes concernant l'amélioration du niveau de revenus et du niveau de vie, tout en reflétant leurs niveaux de confiance quant à la capacité de l'État à gérer cette question clé dans les 15 prochaines années.

Nous remarquons qu'il existe un classement élevés (première à troisième positions); 42,5% des répondants pensent que cette question

¹⁴ Ben Jannet, Zouhaier (2017). Jeunes Etat et dynamique de la révolution en Tunisie. Enquête dans le Bassin Minier de Gafsa. Récits De La Crise. Mythes Et Réalités De La Société Contemporaine. Ouvrage Collectif Sous La Direction De Christiana Constantopoulou. l'Harmattan. Paris. 28 pages.

La lecture du graphique ci-dessus montre que l'amélioration de la situation économique du pays est une préoccupation majeure pour les jeunes en Tunisie, hommes et femmes confondus. Toutefois, l'analyse révèle des priorités différenciées entre les sexes.

En effet, une large majorité des jeunes place cette thématique parmi leurs deux premières priorités, avec 39,1% des répondants attribuant la première place et 23,7% la deuxième. Les femmes semblent accorder une priorité plus importante à cette question que les hommes, avec 21,5% d'entre elles plaçant cette problématique en première position contre 17,5% pour les hommes. Une répartition similaire est observée pour la deuxième position (12% pour les femmes contre 11,7% pour les hommes). Les proportions diminuent pour les classements intermédiaires (troisième à cinquième position), avec 16,9% pour la troisième position, 10% pour la quatrième et 7,4% pour la cinquième. Les hommes sont plus nombreux à placer cette problématique dans ces catégories intermédiaires, par rapport aux femmes. La proportion des répondants attribuant la sixième position est très faible (2,9% au total), suggérant que cette question est largement reconnue comme prioritaire et rarement reléguée au second plan.

Les résultats du test du khi-carré montrent une association significative entre le sexe et le classement donné à cette problématique (valeur de Pearson = 26,626, signification asymptotique = 0,000). L'association linéaire par linéaire est également significative ($p = 0,000$), indiquant une tendance systématique dans les différences entre hommes et femmes.

L'amélioration de la situation économique est une priorité universelle pour les jeunes Tunisiens, mais les femmes semblent la percevoir comme plus urgente que les hommes, comme en témoigne leur sur-représentation dans les premières positions. Ces résultats mettent en évidence une préoccupation collective liée à la précarité économique dans le pays, mais suggèrent également que des disparités de genre peuvent exister dans les attentes et besoins socio-économiques des jeunes.

En mettant la lutte contre la pauvreté et l'amélioration des conditions économiques en tête de leurs priorités, les jeunes expriment un besoin de politiques concrètes, mesurables et efficaces. Cela peut inclure des actions comme le soutien aux revenus pour les jeunes, l'accès au logement abordable, ou des programmes pour l'emploi des jeunes.¹³

¹³ Rekik, Fethi, (2007): Vers quelle culture entrepreneuriale de l'Université tunisienne. L'employabilité des diplômés des filières «lettres et sciences humaines». Revue Alfa. Thème, 2007, pp. 161-179.

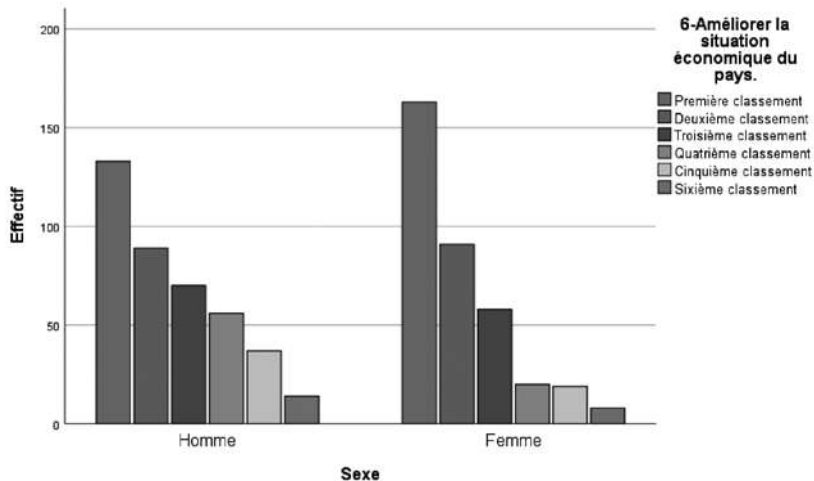
besoins de la population et stabiliser la société. Ce classement en tête souligne une préoccupation majeure face aux défis économiques que rencontre la Tunisie, tels que le chômage, la précarité et les inégalités.¹¹

La tendance reste marquée dans les classements suivants, puisque 23,7% des répondants placent cette problématique en deuxième position et 16,9% en troisième. Ces résultats révèlent une reconnaissance généralisée de l'urgence d'agir pour améliorer l'économie, bien qu'elle perde progressivement en priorité relative au fur et à mesure des rangs. Par ailleurs, seuls 2,9% des participants l'ont reléguée à la sixième place, ce qui montre que même en tant que priorité moindre, elle demeure centrale dans les préoccupations collectives.

L'absence de réponse de 18,4% des participants reflète un certain détachement ou des perceptions différentes quant aux priorités nationales, mais elle ne suffit pas à relativiser l'importance écrasante de l'amélioration économique dans l'esprit des répondants. Ces résultats confirment que la revitalisation économique est perçue comme un levier fondamental pour le développement social et politique du pays.¹²

II-3 - La priorité de l'amélioration économique parmi les jeunes Tunisiens : Analyse des perceptions par genre

Graphique n° 2 : Améliorer la situation économique du pays



¹¹ Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement Groupe Banque mondiale. (2014). «Tunisie, surmonter les obstacles à l'inclusion des jeunes». 136 pages.

¹² Ayari, Chedly ; Reiffers, Jean Louis. 2015 : Eléments Pour Une Stratégie de Développement Economique & Social à Moyen Terme en Tunisie. Institut de la Méditerranée – Marseille et du FEMISE, 469 pages.

Cependant, l'écart entre hommes et femmes reste faible, ce qui indique une convergence générale des priorités entre les deux groupes. Cette convergence pourrait signaler un désir collectif et partagé d'action contre la précarité, transcendant les différences de genre.

Le fait que la majorité des répondants (hommes et femmes) classent la lutte contre la pauvreté et la précarité parmi leurs deux premières priorités souligne une préoccupation profonde des jeunes envers ces enjeux. Cela peut refléter leur propre expérience ou une forte empathie envers les conditions de vie des autres. Cette priorité suggère que les jeunes perçoivent la pauvreté non seulement comme un problème économique, mais comme un enjeu qui affecte le bien-être social, la justice sociale et l'égalité des chances.

Cette demande pour que l'État agisse sur la pauvreté incarne une critique implicite envers les politiques existantes. Les jeunes estiment que l'État n'a pas suffisamment agi ou que les mesures actuelles sont inefficaces pour réduire la précarité, ce qui accentue leur sentiment d'urgence à l'égard de cette priorité.

II-2 - Priorité accordée à l'amélioration de la situation économique en Tunisie

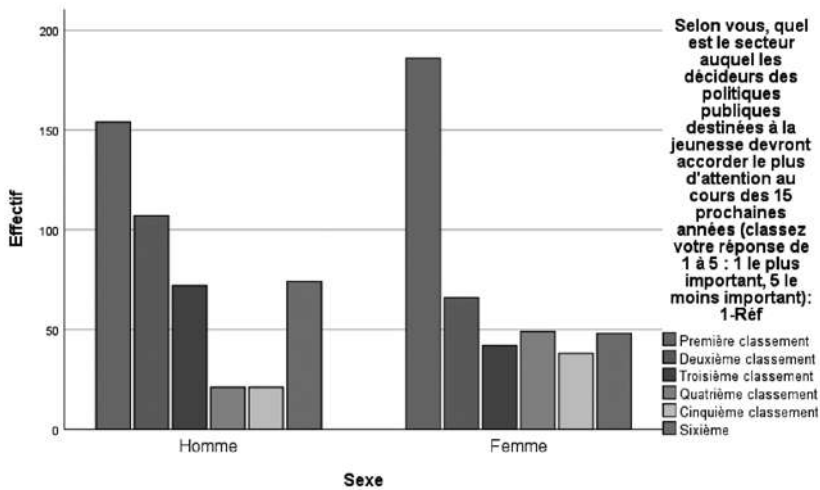
Tableau 2 : Améliorer la situation économique du pays

- Améliorer la situation économique du pays.					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	296	31,9	39,1	39,1
	Deuxième classement	180	19,4	23,7	62,8
	Troisième classement	128	13,8	16,9	79,7
	Quatrième classement	76	8,2	10,0	89,7
	Cinquième classement	56	6,0	7,4	97,1
	Sixième classement	22	2,4	2,9	100,0
Total		758	81,6	100,0	
Manquant	Système	171	18,4		
Total		929	100,0		

Source : enquête de terrain

Le tableau ci-dessus met en évidence l'importance accordée par les répondants à l'amélioration de la situation économique du pays parmi les priorités sociales à long terme. Avec 39,1 % des participants ayant classé cet objectif comme première priorité, il apparaît clairement que la dimension économique est perçue comme une condition essentielle pour répondre aux

Graphique 1 : Priorisation par sexe de la lutte contre la pauvreté et la précarité



Ce graphique illustre la priorité accordée à la problématique “Combattre la pauvreté et la précarité” par les hommes et les femmes, selon les classements établis dans le cadre d’une enquête. Il révèle que cette question est considérée comme une priorité majeure par une majorité des répondants. Les hommes sont légèrement plus nombreux que les femmes à la classer en première position, avec un effectif d’environ 150 hommes, contre un peu moins pour les femmes. La deuxième position est également largement représentée, avec une légère prédominance féminine, tandis que les classements suivants, allant de la troisième à la cinquième position, enregistrent une baisse progressive des effectifs pour les deux sexes. Ces résultats témoignent d’un intérêt toujours significatif, bien que moins prioritaire.

Les classements les plus bas (de la sixième à la huitième position) montrent des effectifs très réduits, en particulier chez les femmes, suggérant que peu de répondants considèrent cette problématique comme étant de moindre importance. Globalement, ces données mettent en évidence que “Combattre la pauvreté et la précarité” est perçue comme une priorité majeure, particulièrement dans les premiers classements. Bien que l’engagement des hommes soit légèrement plus marqué en première priorité, les femmes accordent aussi une importance notable à cette question, notamment en deuxième position. Ces résultats traduisent une attente forte de la jeunesse envers l’État, l’incitant à faire de la lutte contre la pauvreté et la précarité une priorité centrale pour les années à venir.

cette problématique est perçue comme un frein majeur au développement personnel et collectif. Les jeunes sont non seulement préoccupés par leur situation économique, mais également par l'impact de la pauvreté sur la cohésion sociale.

En seconde position, les jeunes ont classé la **réforme de l'éducation et l'encouragement à la recherche scientifique**. Ce choix souligne une forte aspiration à une éducation de qualité, capable de répondre aux défis contemporains et de favoriser l'innovation. Les jeunes sont conscients que l'éducation est un levier essentiel pour leur avenir et pour la compétitivité du pays sur la scène internationale.

La protection de l'environnement et la résolution des problèmes liés à la pollution occupent également une place significative dans les préoccupations des jeunes. Confrontés aux conséquences visibles du changement climatique et à la dégradation des ressources naturelles, ils réclament des actions concrètes et immédiates pour préserver leur cadre de vie.

D'autres enjeux, tels que le développement des infrastructures et l'amélioration des services publics, ainsi que la promotion des valeurs de solidarité et de tolérance, apparaissent comme des priorités secondaires. Bien que ces sujets soient jugés importants, ils ne semblent pas atteindre le même niveau d'urgence que les problématiques de pauvreté, d'éducation et d'environnement.

L'analyse des résultats met en lumière un paradoxe : alors que les jeunes expriment des attentes fortes et diverses, ils font face à une réalité où leurs préoccupations sont souvent ignorées par les décideurs. Cette disconnectivité entre les priorités des jeunes et les actions de l'État soulève des questions sur l'efficacité des politiques publiques et sur la nécessité d'établir un dialogue constructif entre les jeunes et les institutions. La prise en compte de ces priorités est essentielle pour bâtir une société plus équitable et durable, et pour renforcer le lien de confiance entre l'État et sa jeunesse.

L'enquête menée auprès de la jeunesse tunisienne a révélé une hiérarchie claire des enjeux sociaux qu'elle considère comme cruciaux pour son avenir et celui du pays. Les répondants ont été invités à classer cinq problématiques sociales parmi une liste variée, comprenant des questions telles que la pauvreté, l'éducation, l'environnement, et d'autres préoccupations sociétales. Ce classement permet d'identifier les priorités perçues par cette génération.

Une forte priorité a été accordée, par les répondants, à la problématique de la lutte contre la pauvreté et la réduction des inégalités sociales parmi les différentes priorités sociales proposées pour les 15 prochaines années. **38,7%** des répondants classent cette problématique en **première position**, confirmant son importance centrale dans les attentes sociales. Elle est également placée en **deuxième position** par **30,7%** des participants, ce qui porte à près de **69,4%** le pourcentage cumulé des deux premiers rangs. Les positions suivantes montrent une décroissance progressive dans les priorités : 12,6% en troisième position, 9,4% en quatrième, et seulement 7,0% en cinquième place.

Très peu de répondants estiment que cette problématique mérite un rang faible : moins de 2% la classent entre la sixième et la huitième place. **18,3%** des répondants n'ont pas classé cette question, ce qui peut indiquer soit une hésitation, soit une priorisation d'autres questions sociales.

Ces résultats soulignent que la lutte contre la pauvreté et la précarité reste une priorité absolue pour une majorité des répondants, dépassant largement les autres préoccupations sociales. Ce consensus reflète une prise de conscience collective des défis socio-économiques structurels qui persistent en Tunisie⁸. L'attente est forte envers l'État pour qu'il place cette problématique au cœur de ses politiques publiques dans les années à venir. Cette priorité est d'autant plus cruciale qu'elle englobe des enjeux transversaux, tels que l'amélioration des conditions de vie, l'inclusion sociale et la réduction des disparités.

Face à un taux de chômage alarmant,⁹ notamment parmi les diplômés,¹⁰

⁸ Melliti, Imed, (2023). Les jeunes en Tunisie: Etude sur la jeunesse au Moyen-Orient et Afrique du Nord : analyse des résultats. Friedrich Ebert Stiftung. 35 Pages.

⁹ Selon l'INS, Au quatrième trimestre de 2023, le taux de chômage des jeunes Tunisiens âgés de 15 à 24 ans a atteint un niveau alarmant de 40,9%. <https://www.ins.tn/publication/indicateurs-de-emploi-et-du-chomage-quatrieme-trimestre-2023>.

¹⁰ Le chômage parmi les diplômés de l'enseignement supérieur, bien qu'en légère baisse, reste préoccupant à 23,2%, avec un écart marqué entre les hommes (12,3%) et les femmes (33,0%). <https://www.ins.tn/publication/indicateurs-de-emploi-et-du-chomage-quatrieme-trimestre-2023>

injustes ou inefficaces. Cette défiance, renforcée par les inégalités sociales et économiques, alimente leur mécontentement et leur désengagement⁶.

En outre, les politiques publiques en matière de jeunesse peinent à mettre en œuvre une vision claire et cohérente qui place les jeunes au centre des préoccupations de l'État. Bien que des discours politiques reconnaissent l'importance de la jeunesse, les actions concrètes pour répondre à leurs besoins spécifiques et diversifiés restent insuffisantes. Plusieurs carences majeures empêchent une véritable prise en compte de la jeunesse dans les politiques publiques.

L'Etat tunisien n'intègre pas suffisamment la transversalité dans ses politiques de jeunesse. Ces dernières, bien qu'elles devraient couvrir des domaines variés tels que l'éducation, l'emploi, la santé ou encore les structures de jeunesse, restent souvent cloisonnées dans des approches sectorielles.⁷

II - Priorités des jeunes face aux problématiques économiques et sociales

II-1 - Combattre la pauvreté et la précarité

Tableau 1 : Combattre la pauvreté et la précarité

Parmi ces différentes problématiques sociales, choisissez-en 5 auxquelles l'État doit accorder une priorité absolue au cours des 15 prochaines années et classez-les selon l'importance que vous leur accordez: 1-Combattre la pauvreté et la précarité.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Première classement	294	31,6	38,7	38,7
	Deuxième classement	233	25,1	30,7	69,4
	Troisième classement	96	10,3	12,6	82,1
	Quatrième classement	71	7,6	9,4	91,4
	Cinquième classement	53	5,7	7,0	98,4
	Sixième classement	8	0,9	1,1	99,5
	Septième classement	2	0,2	0,3	99,7
	Huitième classement	2	0,2	0,3	100,0
	Total	759	81,7	100,0	
Manquant	Système	170	18,3		
	Total	929	100,0		

Source : enquête de terrain

⁶ Observatoire National de la Jeunesse-Social Science Forum. 2013. Youth and Participation in Public Life, Youth Barometer 2013. Tunis.

⁷ UNFPA (2013) : Défis de la jeunesse tunisienne. Fonds des Nations Unies pour la Population. 22 pages.

clairs entrave toute tentative de mesurer l'impact réel des initiatives en faveur des jeunes. Cela engendre un cercle vicieux où les politiques sont reconduites sans prendre en compte leur efficacité ou les besoins évolutifs de la jeunesse.

Dans cette perspective, notre papier se penche sur la problématique suivante : l'Etat tunisien est-il vraiment à l'écoute des préoccupations et des attentes de sa jeunesse ? Les jeunes accordent-ils encore leur confiance aux institutions publiques et perçoivent-ils en celles-ci un modèle politique digne d'être accompli ? Quelles sont les priorités et les attentes des jeunes à l'égard des politiques publiques de l'Etat ?

I - Les obstacles de l'écoute entre l'État Tunisien et sa jeunesse

En Tunisie, l'écoute entre l'État et sa jeunesse est entravée par des obstacles structurels, institutionnels et socioculturels. L'un des principaux défis réside dans le manque de représentation des jeunes dans les institutions gouvernementales³, ce qui limite leur capacité à influencer les politiques publiques et à exprimer leurs aspirations. Cette sous-représentation se traduit par une exclusion des processus décisionnels⁴, accentuant leur frustration et leur sentiment d'impuissance.

Par ailleurs, la centralisation excessive du pouvoir constitue un frein à la prise en compte des réalités locales. Les décisions sont souvent prises au niveau central, sans consultation suffisante des acteurs locaux ou des jeunes eux-mêmes. Cette situation est aggravée par la bureaucratie, marquée par des procédures complexes, un manque de transparence et une lenteur administrative qui découragent la participation des jeunes dans les affaires publiques.

Un autre obstacle majeur est l'absence de mécanismes institutionnels adaptés pour favoriser le dialogue avec les jeunes. Le manque de plateformes officielles et de canaux de communication dédiés empêche les jeunes de faire entendre leurs voix de manière efficace. À cela s'ajoutent des obstacles socio-économiques et culturels, la diversification et la précarisation des formes de travail et d'emploi, l'augmentation des inégalités et de la pauvreté⁵ et le manque de confiance envers les institutions, souvent perçues comme corrompues,

³ UNFPA (2013) : Défis de la jeunesse tunisienne. Fonds des Nations Unies pour la Population. 22 pages.

⁴ Op.cit.

⁵ OCDE, (2021), Comment va la jeunesse en Tunisie? 22 pages, p2.

L'Etat est-il à l'écoute de sa jeunesse

Hajer ARAISSIA

Introduction

Depuis les soulèvements populaires de 2011, la Tunisie traverse une période de transition politique marquée par des espoirs de démocratie et de développement économique. Les revendications majeures de ces soulèvements portaient sur la dignité, la liberté, la justice sociale et l'accès à l'emploi. Cependant, ce processus a été jalonné de défis, tels que la stagnation économique, le chômage élevé, et des inégalités persistantes. Dans ce contexte, la jeunesse tunisienne, qui représente une part significative de la population, et qui a joué un rôle central dans les mobilisations ayant conduit à la chute du régime autoritaire de Ben Ali¹, ressent que la révolution n'a pas réussi à engager le pays sur une trajectoire démocratique porteuse de justice sociale et d'amélioration concrète de leurs conditions de vie. Avec près de 30 % des Tunisiens ayant moins de 30 ans², cette génération est censée, non seulement être le moteur du changement, mais aussi le reflet des aspirations d'une société en quête de modernité et de justice sociale.

La jeunesse est souvent considérée comme un indicateur clé du dynamisme d'une nation. En Tunisie, elle incarne l'espoir d'une société plus inclusive et d'un avenir meilleur. Pourtant, cette même jeunesse se sent fréquemment délaissée par les institutions de l'Etat, ce qui soulève des questions fondamentales sur la prise en compte de ses préoccupations et attentes. La disconnectivité entre l'Etat et les jeunes soulève des inquiétudes quant à la stabilité politique et sociale du pays.

De plus, l'évaluation des politiques de jeunesse est quasiment absente alors qu'une politique publique efficace nécessite des mécanismes d'évaluation dès sa conception, permettant d'analyser les progrès réalisés et d'ajuster les actions en fonction des résultats obtenus. Or, en Tunisie, le manque de suivi et d'indicateurs

¹ Melliti, Imed, (2023). Les jeunes en Tunisie: Etude sur la jeunesse au Moyen-Orient et Afrique du Nord : analyse des résultats. Friedrich Ebert Stiftung. 35 Pages, p. 5.

² Institut National des Statistiques (2023) : Indicateurs de l'emploi et du chômage, Quatrième trimestre 2023 <https://www.ins.tn/publication/indicateurs-de-lemploi-et-du-chomage-quatrieme-trimestre-2023>

- LEMIEUX Cyril, Paradoxe de la modernisation in MOUNIER Alin, les théories économiques de la croissance agricole, Economica, n° 123, Paris, 2013 pp. 115-144.
- MAHDI Mohamed, stratégies paysannes et innovations techniques au Maroc, in Elloumi Mohamed, politiques agricoles et stratégies paysannes, ALIEF et IRMC, Paris, 2016, pp. 421-439.
- Rapport sur le projet annuel de performance de la mission agriculture, ressources hydrauliques et pêche pour l'année 2022, Ministère de l'agriculture des ressources hydrauliques et pêche pour l'année 2022, ministère de l'agriculture des ressources hydrauliques et de pêche, Tunis, 2022, pp. 73-76.
- Rapport de synthèse sur Jendouba : dans une première expérimentation en Afrique et dans le monde arabe utilisation de satellite « Challenge one » dans le domaine de l'agriculture intelligente appliquée aux grandes cultures Business technologie, Tunis, 22 mars 200 pp. 2+4.
- Rapport de synthèse sur l'agriculture en Tunisie, Hal science, Tunis, 2019, pp. 1-55.
- TOUZARD Jean-Marc et LABARTHE Pierre, Théorie de la régulation et transformations de l'agriculture : nouveaux enjeux, nouvelles perspectives de recherche, in ALLAIRE Gilles et DAVIRON Benoit, transformations agricoles et agroalimentaires (entre écologie et capitalisme) Versailles, 2017, pp. 291-297.

apporter ses fruits tant qu'elle concerne quelques agriculteurs et ne peut valider le milieu rural tout entier.

Bibliographie

- BEN BECHER leith, Tunisie : une nouvelle politique agricole pour relever des défis de la durabilité, watch letter, n° 37, CIHEAM, Tunis, 2016 pp. 1-5.
- CHAUVAU Jean-Pierre, CORNIER, SALEM Marie- Christine et MOLLARD Eric, l'innovation en agriculture. Questions de méthodes et terrains d'observation, IRD, Paris, pp. 1-9.
- CAMPAGNE Pierre, mondialisation, agriculture familiale et espaces ruraux- in ELLOUMI Mohamed, Mondialisation et sociétés rurales en méditerranée, Karthab, IRMC, Paris, 2002, pp. 29-46.
- CHIA.E, PETIT M et BROSSIER.J, Théorie du comportement adaptatif et agriculture familiale, hal science, Paris, 2020, pp. 81-87.
- DES JARDINS REQUIER-Denis, les théories néo-schumpétérienne et l'innovation de l'agro tropical in CHAUVEAU Jean-Pierre, COURNIER Salem Marie- Christine et MOLLARD Eric, L'innovation en agriculture, IRD, Paris, pp. 65-84.
- DHAOUADI Ghada, Intelligence artificielle : il faut croire en petits génies, Le Temps (news), Tunis, 23 mai 2023, pp. 1+3.
- DUFUMIER Marc, compte rendu de l'ouvrage de Mounier Alain sur les théories économiques de la croissance agricole. Revue d'étude en agriculture et environnement, n° 29, Paris, 1992, pp. 113-115.
- IROWS Joap, l'environnement rural : L'espace consteste, in JOLLIVET Marcel, vers un rural post industriel, L'Harmattan, Paris, 1997.
- HANSEN Edward.C, culture de base stratification sociale et modernisation des campagnes en catalogue, in KAYSER Bernard les sociétés rurales de la méditerranée Edisuel, Paris, 1986, pp. 101-113.
- KHDIMALLAH Meriem, Innovation agricole, quand la technologie numérique et l'intelligence artificielle transforment le secteur des engrais, la presse.tn, Tunis, 2024 pp. 1-5.
- LACIRIGNOLA Cosimo et ABIS Sébastien, Innovation et technologie : quels enjeux pour l'agriculture et le monde rural en méditerranée, Idées, Paris, 2016, pp. 58-60.

La conséquence est la croissance rapide de PTB no agricole par rapport au PIB agricole. L'agriculture n'occupe que 8% à 10% du PIB national en 2015 contre 30 à 40% dans les années 60.²⁴

Les initiatives individuelles sont incapables de répondre aux aspirations des agriculteurs pour l'établissement d'un système de production basé sur la smart agriculture.

L'innovation devrait s'accompagner d'un changement de mentalités. De cette façon l'intelligence artificielle ne peut être l'œuvre d'initiatives individuelles isolées.

Les propriétaires devraient être entourés par divers techniciens (ouvriers qualifiés, mécaniciens, experts, conseillers agricoles) et encadrés par l'Etat qui conserve à ce propos un rôle incontournable. Dans ce contexte les commissariats de développement agricole devraient être un partenaire inévitable dans la vulgarisation des nouvelles techniques. De même les institutions financières ont de fortes potentialités dans le soutien des efforts de modernisation du secteur agricole²⁵

La modernisation ne peut être le produit d'une initiative individuelle mais d'un effort de coordination organisationnelle où contribuent divers acteurs. Durant son histoire, surtout après l'indépendance, la Tunisie a vécu sous un régime autoritaire modernisateur qui n'a cessé d'étouffer le rôle des structures organisationnelles (Syndicats, associations de producteurs, groupements interprofessionnels).

Ces dernières sont restées en marge du processus de changement de la campagne. C'est ainsi le rôle des élites régionales est resté marginalisé. Cette politique a créé une culture de désintégration qui ne cesse d'approfondir l'individualisme au lieu de la coopération intégrante. C'est le développement de la culture endogène dans la vulgarisation de la technologie moderne qui permet un essor de l'intelligence artificielle en Tunisie.

L'application de l'intelligence artificielle en agriculture en Tunisie est faite dans le cadre d'initiatives personnelles isolées dans l'objectif d'un déracinement social et d'une rupture avec le passé. En tout état de cause, l'innovation ne peut

²⁴ BEN BECHER op.cit, p. 2.

²⁵ HANSEN Edward, op.cit, p. 105.

Tableau n° 7 : L'encadrement et la formation universitaire agronomique.

Indicateur de mesure de la performance de l'objectif	Unité de l'indicateur	2020	2021	2022	2023	2024
L'encadrement et la formation	%	78	80	85	87	88

Source : Ministère de l'agriculture et des ressources hydrauliques (2024)

L'encadrement et la formation universitaire agronomique sont en hausse permanente de 2020 à 2024. Ce qui peut être un stimulateur pour la prolifération de la technologie entre les agriculteurs.

Cependant, les efforts entremis demeurent insuffisants même s'ils restent indéniables, seuls les agriculteurs chevronnés dotés des moyens financiers peuvent profiter des nouvelles technologies innovantes le reste ne le peuvent guère. Ils ont soumis à des contraintes difficilement surmontables. La réalité de l'agriculture tunisienne ne peut changer par de simples réformes juridiques mais par des réformes socio-politiques profondes qui bouleversent les enjeux décisionnels et mettent en relief le rôle de la société civile.

II.3. Un secteur coopératif mal géré.

La preuve est que la loi de 2005 sur les mutuelles agricoles n'a pas abouti au résultat espéré. Elles sont restées incapables de couvrir les risques de l'activité agricole. Le secteur coopératif agricole est sous la main mise de l'Etat. Ce dernier exerce en pouvoir de tutelle qui n'a pas permis l'essor de secteur coopératif.²² Une nouvelle gouvernance du secteur agricole est exigée, elle devrait être basée sur une nouvelle organisation interprofessionnelle des filières de production.

Les agriculteurs sont appelés à s'organiser afin de mieux s'accommoder avec les technologies de l'intelligence artificielle. Le recul du rôle de l'Etat depuis le plan d'ajustement structurel (1986) concrétisé par la baisse de l'investissement public de 13% en 1997 à 10% en 2011²³. Ce qui ne peut être compensé que par l'émergence d'un mouvement associatif fort et crédible.

²² BEN BECHER Leith, op.cit, p. 2.

²³ Id, p. 5.

numériques pour une gestion optimale des richesses naturelles.

Parmi les modèles d'associations, on note :

L'exemple de l'association de l'agroforesterie dans les oliveraies de Tunisie.²¹ Cette agroforesterie assure des services écosystémiques. Ces services se focalisent sur une répartition optimale de cultures oléicoles sur l'ensemble du pays. De même qu'elle octroie des conseils aux agriculteurs sur les activités associées à l'oléiculture qui sont déterminées par des contraintes et non pas par des choix volontaires.

II.2. Des efforts de vulgarisation insuffisants

La politique publique essaie de se conformer avec les exigences de l'intelligence artificielle notamment dans le cadre de la vulgarisation et de la formation. C'est dans ce contexte que l'institut de formation des ingénieurs en intelligence artificielle.

L'enseignement de ces nouvelles technologies se fait dans les universités publiques et privées par des diplômes spécialement conçus.

Ce qui octroie à la Tunisie un atout non négligeable dans l'exploitation de l'intelligence artificielle.

Tableau n° 6 : Taux des enseignants chercheurs ayant une recherche publié dans une revue reconnue.

Indicateur de mesure de la performance de l'objectif	Unité de l'indicateur	2020	2021	2022	2023	2024
Taux des enseignants ayant une recherche dans une revue reconnue	%	55	58	61	64	67

Source : Ministère de l'agriculture et des Ressources hydrauliques et de la pêche (2024)

On observe le caractère ascendant de la recherche scientifique agricole. Le taux des enseignants agronomes n'a cessé de croître depuis 2020 jusqu'à 2024.

Le même phénomène s'observe pour l'encadrement et la formation universitaire agronomique.

²¹ REZGUI F. BEN YAHMED et LEAUT HAUD, C, quelle agroforesterie dans les oliveraies de Tunisie ? Analges des associations de culture pratiquées des perceptions des

tunisien. Le changement climatique ne fait qu'altérer la situation sociale.²⁰ La situation foncière n'est pas moins critique, elle est marquée par la tendance à la pulvérisation des structures agraires.

II.1. Une situation foncière peu propice

Dans un pays où la moitié des terres agricoles ne sont pas immatriculées avec une absence du mode de faire valoir par le bail rural, la situation foncière est loin d'être propice pour un processus collectif de modernisation.

Tableau n° 3 : Evolution des structures des exploitations en milliers.

Superficie	Enquête 61-62	%	Enquête 2004-2005	%
Moins	133	41%	281	54%
5à 10	73	22%	109	21%
10 à 50	106	33%	112	22%
50 à 100	9	3%	210	2%
Plus 100	5	2%	4	1%

Source : Enquête sur la structure des exportations agricoles 2004-2005

Tableau n° 4 : Evolution de la structure des exploitations 1000 Ma

Superficie	Enquête 1961-1962	%	Enquête 2004-2005	%
Plus de 5	318	6%	471	9%
5 à 10	531	10%	643	12%
10 à 50	2275	44%	2235	42%
50 à 100	583	11%	645	12%
Plus de 100	1499	29%	1301	25%

Source : Enquête sur la structure des exportations agricoles 2004-2005

Ces deux tableaux démontent la répartition inéquitable des terres agricoles entre les propriétaires. Le mode de faire valoir direct dépend largement de l'héritage. Ce qui ne fait que creuser le phénomène de morcellement de structures agraires. La situation agraire n'est pas propice à l'investissement agricole.

En Tunisie, l'agri-technologie constitue un domaine d'intervention d'une nouvelle catégorie d'investisseurs qui agissent dans l'utilisation des données

²⁰ BENBECHER Leith, op.cit, p. 2.

adaptatif. La théorie du comportement adaptatif fait des facteurs endogènes l'instrument essentiel de développement. Le paysan devrait répondre à certaines exigences notamment : combien ? Comment ? Avec quelles ressources ? En quelles quantités ? Avec quelles techniques ?

Cependant, l'innovation technologique ne peut apporter ses fruits sans une innovation sociale. C'est ainsi l'innovation technologique et innovation sociale sont indissociables. C'est ce que l'on désigne par innovation organisationnelle ce qui ne peut se faire sans les associations de producteurs, les coopératives de production, les syndicats et les groupements interprofessionnels. Ces structures constituent l'espace de vulgarisation de généralisation des innovations, des connaissances scientifiques et des technologies moderne.

Ces structures devraient présenter le levier de la modernisation du secteur agricole. C'est ce qu'on désigne par le processus de coordination organisationnelle des stratégies collectives d'adaptation à l'intelligence artificielle dans le milieu rural.

II - L'échec du processus de coordination organisationnelle des stratégies collectives d'adaptation à l'intelligence artificielle dans le milieu rural

Si l'individu constitue le noyau d'ur de l'innovation, la communauté rurale ne joue pas un rôle moins important. En effet, les communautés forment un instrument de sensibilisation et de diffusion des techniques et des connaissances. A l'intérieur de ces groupes, il existe une structure de communication des informations afférentes aux nouvelles techniques.

Les réseaux de solidarité traditionnels fonctionnent en tant que groupes locaux sont promoteurs de développement agricole et local. C'est pourquoi on donne à l'action collective une importance particulière car l'agriculteur en tant qu'individu adopte l'intelligence artificielle par sa propre perception. Alors que sur le plan collectif, l'adoption de l'innovation prend une nouvelle ampleur puisque l'intelligence artificielle devient un sujet d'appropriation collective, un vecteur déterminant de changement des dynamismes sociaux. Ce qui construit une nouvelle catégorie sociale d'investisseurs qui œuvrent pour le changement de la campagne tunisienne.

Si cette hypothèse est évidente sur le plan théorique, elle n'est pas autant sur le plan réel tunisien compte des enjeux qui sévissent dans le milieu rural

d'échange de transit et de diffusion de technologie. Ainsi en Tunisie on observe l'émergence de nouvelles formes d'associations qui mettent ont pour objectif une meilleure adaptation avec les nouveaux défis que surmonte l'agriculture tunisienne notamment les changements climatiques.

Dans des situations de sécheresse et de rareté des sources d'eau telle-que connaît la Tunisie, la question d'adaptation ne peut être une tâche facile. En effet, l'agriculteur tunisien devrait prendre des choix d'investissements en fonction de sa situation. Les nouveaux starts-up agricoles sont les plus capables à s'adapter avec les contraintes écologiques qui frappent de plein fouet l'agriculture tunisienne.

Il revient à l'agriculteur de comprendre ses besoins et l'adapter à l'innovation technique appropriée. Cette dernière n'est pas imposée par l'Etat mais elle est le choix de l'agriculteur. C'est ainsi l'acteur devient le décideur. Cette fusion décideur/ acteur est la pierre angulaire de la théorie schumpétérienne qui fait de l'individu l'arène essentielle de changement, de l'évolution et de la modernisation. Cependant, on observe la limite de l'application de la théorie néo-schumpétérienne à L'échec du processus de coordination organisationnelle des stratégies collectives d'adaptation à l'intelligence artificielle dans le milieu rural.

Tableau n° 2 : Taux d'adoption des techniques de production.

Indicateur de mesure de la performance de l'objectif	Unité de l'indicateur	2023	2021	2022	2023	2024
Nombre d'agriculteurs adoptant les techniques de production/ nbre d'agriculteurs	%	47.69	55.43	60.12	61.97	64.12

Source : Ministère de l'agriculture et des ressources hydriques

Ce tableau montre le caractère ascendant de l'adoption des techniques de production parmi les agriculteurs grâce aux efforts de vulgarisation dans les médias audiovisuels et écrits et dans les réseaux sociaux. L'intelligence artificielle fait partie des techniques d'innovation qui ont fait objet de propagation.¹⁹

En tout état de cause, la condition préalable de l'application de l'approche schumpétérienne sur l'agriculture tunisienne est l'adoption d'un comportement

¹⁹ Rapport sur le projet annuel de performance de la mission agriculture, Ressources hydrauliques et pêche pour l'année 2022, Ministère de l'agriculture et des ressources hydrauliques et pêche Tunis, 2022, p. 75.

campagne». En effet, l'innovation peut englober une nouvelle dynamique socio-politique à long terme. En d'autres termes, une nouvelle classe sociale d'investisseurs est en train de se positionner sur le marché de producteurs. Par contre d'autres agriculteurs qui sont sur le marché depuis longtemps n'ont pas les moyens financiers ou technologiques pour s'accommoder avec les exigences de l'intelligence artificielle.

Le défi est de taille, ce sont de nouvelles relations socio-professionnelles qui se tissent dans le paysage rural tunisien. Ces nouvelles relations sont la réduction du nombre d'exploitants agricoles, l'importance du régime du salariat agricole, l'émergence de nouvelles organisations collectives de travail agricole et l'augmentation de la part des technologies à haute valeur ajoutée grâce à l'émergence d'une nouvelle élite de propriétaires tunisiens.¹⁷

Tableau n° 1 : Distribution de la population active occupée dans le secteur d'activité dans la profession.

Aide familial	Apprenti	Salarié	Indépendant	Patronat
18,9	0,0	35,7	36,5	8,6

Source : Rapport de synthèse sur l'agriculture en Tunisie Hal service 2019.

Ce tableau prouve l'importance du salariat dans le travail agricole. En fait, 35,7% de la main d'œuvre agricole est constituée par des salariés. Ce qui manifeste le changement structurel de l'agriculture tunisienne.

L'Etat est appelé à cohabiter avec ces nouvelles évolutions. De nouveaux compromis se construisent autour des agriculteurs, propriétaires terriens, associations collectivité et l'Etat. Au terme de ce compromis, la connaissance se diffuse au sein de cette organisation qui apparait comme étant « un dispositif cognitif collectif »¹⁸.

1.3 La concrétisation du modèle adaptatif

Le schéma schumpétérien se concrétise ainsi les compromis ne sont pas un espace de rivalité entre ceux qui disposent la connaissance. Mais un outil

¹⁷ TOUZARD Jean-Marc, et LABARTHE Pierre, op.cit, p292

¹⁸ DES JARDINS REQUIER Denis, Les théories néo-schumpétériennes et l'innovation de l'agro tropical, in CHAUVEAU Jean-Pierre, COURMIER Salem-Marie et MOLLARD Pierre, L'innovation en agriculture, IRD, pp. 65-84

agriculture basée sur la productivité du travail à haute valeur ajoutée.¹⁴ C'est ainsi l'innovation devient créatrice de richesses. Cependant, la mobilité et la flexibilité ont contribué dans la divulgation de connaissances.

II.2. Les évolutions de la structure socio-économique de la campagne tunisienne

Les projets implantés de start-up ont été l'œuvre de jeunes en dehors du milieu rural. Le modèle de Schumpeter sur la valeur créatrice de la connaissance est concrétisé par la vulgarisation de l'intelligence artificielle.

Ce modèle permet de dépasser le dualisme qui a caractérisé pendant longtemps l'agriculture tunisienne. En effet, la paysannerie tunisienne est restée en marge de l'évolution technologique à cause du manque de moyens et son incapacité d'adaptation. Alors que l'évolution récente démontre que ces expériences ont investi des zones intérieures à l'instar du nord-ouest, centre ouest et du sud-ouest loin du littoral qui connaît une suppression ou une exploitation de ses ressources naturelles.

En effet, la concentration des activités industrielles agricoles et touristiques n'ont fait que contribuer à la destruction de paysages naturels et à la démolition des sites archéologiques¹⁵. L'intelligence artificielle permet une meilleure mobilité territoriale et un développement régional plus accru. Les zones intérieures qui souffraient du retard et de provincialisme sont devenues une locomotive de progrès technologique.

En tout état de cause les expériences citées ont intéressé la capacité de développement endogène ; c'est-à-dire une innovation qui provient par le bas et non pas imposé par le haut. Comme ce fût le cas des programmes de développement régional engagés dans le passé.¹⁶ Ce qui octroie une identité régionale à des zones qui ont souffert d'un retard de développement et de la médiocrité des conditions de vie. Ces observations s'inscrivent dans une perception qui démarré à la fin des années 1950, celle de la «sociologie de la

¹⁴ CAMPAGNE Piere, mondialisation agriculture familiales et espaces ruraux in, ELLOUMI Mohamed, Mondialisation et société rurales en méditerranée, kitab, IRMC, Tunis, 202, pp. 29-46 13 FROWS JAAB, L'environnement rural : l'espace contesté, in Jo JOLLIVET Morcel, Vers un rural post industriel, l'harmattan 1997, pp. 238-235.

¹⁵ Id, p. 39.

¹⁶ Id, pp. 252-253.

contrôler leurs capteurs et concentrateurs pour s'assurer de l'efficacité de leur système d'irrigation¹³. Si les expériences démontrent un engagement des jeunes pour l'agriculture intelligente en vue d'une rentabilisation plus accrue de leurs activités ; elles demeurent une expérience isolée dans son environnement socio-économique.

Tableau n° 5 : Classement des meilleures start-up agissant dans le domaine de l'agri-technologie.

N°	Start-up	Domaine d'intervention
1	Smart Farm	Irrigation intelligente
2	Ejjayra	Gestion des activités quotidiennes d'entreprise
3	I Farming	Irrigation intelligente
4	Be-wireless solutions (BWS)	Gestion des entrepôts frigorifiques
5	Africaflying Exigeneering	Utilisation des drones agricoles
6	BZM	Gestion des entreprises agro-industrielles
7	Roboocare	Gestion optimale des fertilisants

Source : www.marhaba.com.business

Ces nouvelles start-up témoignent l'engagement d'une nouvelle génération dans le processus de l'innovation technologique de l'agriculture. Il s'agit de développer de nouveaux modèles de production créateurs d'emplois. Le plus important est que ces start-up prouvent que le secteur agricole est toujours attrayant pour la jeunesse tunisienne. Ce qui garantit la pérennité de ce secteur et stimule sa capacité à s'adapter avec les nouvelles contraintes dont il est confronté.

Les expériences citées démontrent l'avènement de nouveaux mécanismes de production qui vont se substituer aux anciens. Ce qui prouve que la structure sociologique de l'agriculture tunisienne est en train de changer grâce à l'innovation apportée par l'intelligence artificielle.

Cette technologie est sensée offrir le passage d'une agriculture de subsistance d'auto-consommation où le surplus est mis sur le marché à une

¹³ Jendouba : dans une première expérimentation en Afrique et dans le monde arabe, utilisation de satellite tunisien «Challenge One» dans le domaine de l'agriculture intelligente appliquée aux grandes cultures, «Business technologies, 22 mars 2022, pp. 2-3.

c'est-à-dire où on mesure le degré d'engagement des acteurs dans le processus cognitif. C'est ainsi, la connaissance devient un modèle sociétal qui témoigne de l'émancipation de la société.

C'est ce qu'on désigne par compromis institutionnalisé qui nous offre des trajectoires de modernisation appropriées. Nous allons tester l'engagement des agriculteurs tunisiens dans le processus d'innovation imposée par l'intelligence artificielle à partir des statistiques relatives à l'engagement des jeunes tunisiens pour les nouvelles technologies puis par la présentation des expériences d'application de l'intelligence artificielle dans le milieu rural.

III - Un processus d'investissements engagés dans l'IA

De nouveaux start-ups ont démarré par l'utilisation des technologies modernes en agriculture. Ces nouvelles expériences constituent un axe fondamental dans le processus d'innovation pour surmonter les défis auxquels sont confronté l'agriculture tunisienne.

Trois expériences sont à signaler :

- La première relève de l'amélioration des techniques d'irrigation par l'usage de l'intelligence artificielle appliquée dans le sud tunisien.
- La deuxième consiste dans la mise en œuvre de capteurs par usage de caméras intelligentes afin de surveiller les récoltes contre les incendies et les attaques des prédateurs.
- La troisième concerne la mise en place d'un système d'alerte précoce contre les incendies¹²

D'autres expériences sont innovantes et méritent d'être citées. Parmi ces expériences celles relatives à l'utilisation de l'intelligence artificielle en agriculture. Cette application permet de procéder à un système d'irrigation intelligente conformément à la rationalisation des ressources naturelles.

L'adaptation avec l'humidité, la température, le rayonnement solaire et l'évaporation. Dans ce contexte, un nouveau logiciel a été développé pour

Benoît, transformations agricoles et agroalimentaire (entre écologie et capitalisme), Versailles, 2017, pp. 295-297.

¹² DH AOUADI Ghadi, Intelligence artificielle il faut croire en nos petits génies, le Temps (news), 23 mai 2023, pp. 1-3.

compte tenu de la réalité paysanne et la fragilité des structures productives. Les facteurs endogènes de développement sont abordés dans le contexte socio-économique de la campagne tunisienne. Nous posons comme problématique.

Quelles sont les stratégies d'adaptation développées par la paysannerie tunisienne envers l'innovation apportée par l'intelligence artificielle ?

Pour répondre à cette problématique, nous proposons le plan suivant :

I - L'émergence d'un modèle d'adaptation à l'intelligence artificielle à l'échelle individuel dans le milieu rural.

II - L'échec du processus de coordination organisationnelle des stratégies collectives d'adaptation à l'intelligence artificielle dans le milieu rural.

La méthode employée est l'analyse de contenu des analyses statistiques pour mesurer l'engagement de la société dans le processus d'innovation par l'usage de nouvelles technologies. La collecte des données nous permettra d'identifier le comportement de l'individu vis-à-vis de l'intelligence artificielle.

Nous allons mettre en relation les variables sociodémographiques (sexe, âge, état civil, niveau d'études, le travail, lieu de résidence, le militantisme dans le parti politique) pour analyser les données et interpréter les résultats et faire les recommandations.

I - L'émergence d'un modèle d'adaptation à l'intelligence artificielle à l'échelle individuelle dans le milieu rural

L'agriculture tunisienne est confrontée à un certain nombre de défis notamment, la rareté des ressources, naturelles, le changement climatique, la compétitivité sur le marché internationale, la hausse des coûts de production. Ces défis octroient à l'innovation une place prépondérante dans le schéma de modernisation du secteur agricole.

Si la question d'adaptation de l'agriculture avec les contraintes écologiques est du ressort des sciences économiques, les sciences politiques s'intéressent à la question d'une autre manière. Conformément au schéma d'analyse «multi level perspective»¹¹ l'agriculture devient un système où s'institutionnalise l'innovation,

¹¹ TOUZARD Jean Marc et LABARTHE Pierre, Théorie de la régulation et transformations de l'agriculture : nouveaux en jeux, nouvelles perspectives de recherche, in ALLAIRE Gilles et DAVIRON

considérable et méritent d'être soulevées. Les données empiriques recensées sont supposées nous fournir une information sur les changements structurels qui peuvent s'opérer dans l'agriculture tunisienne par l'intelligence artificielle.

Cette dernière est sensée changer la mentalité des agriculteurs, leur rapport avec leurs exploitations et leur gestion des ressources. La théorie schumpétérienne est développementaliste de façon qu'elle tienne compte des particularités de l'activité agricole.

Contrairement aux approches globales des classiques aux néo-classiques en passant par les théories keynésiennes ; l'approche schumpétérienne tient compte des spécificités de l'agriculture.⁹ Schumpeter fait du «micro», l'arène essentielle du développement en mettant en relief les questions de productivité, de rentabilité, de rareté, d'innovation et surtout des relations qui se tissent entre différents intervenants.

Pour la science politique, les dynamismes, les conflits et les déséquilibres sociaux qui résultent du processus d'innovation constituent une approche cognitive essentielle.

Les stratégies d'adaptation avec les nouvelles technologies déployées par les paysans et les moyens engagés pour lutter contre les contraintes qui s'y imposent constituent l'hypothèse principale de recherche. Le paysan doit créer sa propre stratégie d'adaptation qui est source d'inspiration pour les politiques publiques. De nouvelles organisations sociales se constituent en vertu du processus de modernisation, une nouvelle hiérarchie sociale se construit et de nouveaux enjeux se concrétisent.¹⁰

La théorie schumpétérienne de développement prend la forme suivant : invention/ innovation et diffusion. L'objectif de ce travail est de mesurer la comptabilité de l'intégration de l'intelligence artificielle dans le secteur agricole tunisien conformément au schéma de Schumpeter.

L'innovation de l'agriculture tunisienne surmonte des défis socio-économiques non négligeables qui compliquent le processus de sa modernisation

⁹ DUFUMIER MARC, compte rendu de l'ouvrage de MOUNIER Alain sur les théories économiques de la croissance agricole, Revue d'étude en agriculture et environnement, n° 29, Paris 1993, pp .113+115

¹⁰ HANSEN Edward C, culture de base stratification sociale et modernisation des compagnes en catalogue, in KAYSER Bernard, les sociétés rurales de la méditerranée, Edisud, Paris, 1986, p. 101.

comportements. De manière que L'individu dispose d'une rationalité volontaire autonome à celle imposée par l'Etat.⁶

La démarche de Schumpeter fait des comportements individuels la pierre angulaire de sa théorie. Elle consiste à comprendre la rationalité des comportements individuels envers toute innovation dans une première phase. Dans une deuxième phase, il s'agit d'évaluer la rationalité des comportements individuels à posteriori en évaluant leur capacité créatrice.⁷

La modernisation n'est plus analysée d'une manière institutionnelle holiste structuraliste mais elle est comprise d'une envergure individualiste. L'innovation est une question qui ressort de la société, où les individus sont de véritables acteurs. L'analyse schumpétérienne va permettre de se focaliser sur le processus de socialisation, de sensibilisation et de vulgarisation de l'intelligence artificielle dans le milieu rural.

Dans une première phase nous allons entreprendre l'impact de l'adoption de la vulgarisation et la diffusion des technologies avancées dans le milieu rural comme forme de rationalité des comportements individuels.

Dans une deuxième phase nous allons évaluer la formation d'organisations dans le milieu rural tunisien comme rationalité de coordination organisationnelle des comportements individuels, c'est-à-dire la gestion des transactions des activités cognitives d'innovation.

La particularité des théories schumpétériennes ou évolutionnistes du processus d'innovation permet d'analyser la dynamique d'innovation apportée par l'intelligence artificielle dans l'agriculture tunisienne. C'est ce que Schumpeter désigne par l'examen des comportements individuels et organisationnels. La modernisation est présentée comme processus en mouvement perpétuel. L'innovation prend un sens sociologique porteur de conflits, de modernité, au sein de la société.⁸

Les dynamiques sociaux qui se déclenchent à la suite de l'introduction de l'intelligence artificielle dans le milieu rural tunisien sont d'une ampleur

⁶ CHAUVEAU Jean-Pierre CORMIER- SALEM Marie- Christine et MOLLARD Eric, l'innovation en agriculture. Questions de méthodes et terrains d'observation, IRD, Paris, pp. 1-5.

⁷ Id, p. 2.

⁸ LEMIEUX Cyril, Paradoxe de la modernisation in MOUNIER Alain, les théories économiques de la croissance agricole, Economica, Paris, pp. 116+117.

les applications afférentes à l'intelligence artificielle contribuent à l'amélioration des semences et des engrais, et à la valorisation des ressources naturelles.

Si l'innovation s'avère indispensable pour garantir la sécurité alimentaire des populations. Elle est aussi importante pour assurer la compétitivité du secteur agricole. L'intelligence artificielle est sensée offrir de l'innovation que ce soit sociale, technique, économique, institutionnelle écologique.

Selon la Banque Mondiale en 2016.⁴ Le problème est que les avantages de cette évolution ne sont pas partagés d'une manière équitable, sur le plan géographique et sur le plan social. Des efforts de sensibilisation devrait être faits pour que les fruits de l'exploitation de l'intelligence artificielle soient répartis d'une façon égalitaire entre différentes couches sociales et de multiples régions.

Ainsi, l'innovation technologique ne peut apporter ses fruits sans des mesures d'accompagnement sur le plan social. Ces mesures devraient établir de nouveaux liens entre le territoire et la société. Une nouvelle dynamique sociale est en train de se créer.

Le vieillissement de la population rurale, la diminution des actifs exerçant l'activité agricole, le recours à la technologie peut constituer un nouveau rempart à l'encontre de l'hégémonie l'agriculture intensive en capitaux. Ainsi, on peut voir se développer des zones rurales intelligentes (smart rural areas)⁵ Ces espaces sont censés être animés par des acteurs locaux et supervisés par des politiques publiques régionales et nationales.

Sur le plan théorique, la théorie schumpétérienne constitue un paradigme essentiel de réflexions sur les questions de modernisation à partir de la capacité créatrice de l'innovation. L'approche schumpétérienne est une projection de la théorie wébérienne sur le plan économique. L'innovation n'est pas vue d'un angle économique uniquement mais elle est observée d'un angle sociologique aussi. Si weber fait de l'individu l'axe essentiel de sa sociologie, Schumpeter conçoit la micro-société le centre d'intérêt de sa perception.

Pour la science politique, l'analyse des comportements individuels est fondamentale parce qu'elle renferme une analyse institutionnelle des

⁴ LACIRI GNOLA Cosimo et ABIS Sébastien, Innovation et technologie, quels enjeux pour l'agriculture et le monde rural en méditerranée, Idées, Paris 2016, p. 60.

⁵ Id., p. 60

Desitiques publiques et modernisation du secteur agricole en Tunisie : des défis de l'usage de l'intelligence artificielle : L'applicabilité de la théorie néo- schumpeterienne

Par Mounir JENAYAH

Maître assistant à la faculté des sciences juridiques, économiques et de gestion de Jendouba. Université de Jendouba

Introduction

Cette étude vise comme objectif, la vérification de l'application des théories néo-schumpétériennes sur l'innovation de l'agriculture tunisienne. Le modèle d'innovation est relatif à l'intelligence artificielle. Le choix du sujet est le produit de réflexion sur le plan pratique et théorique.

Sur le plan pratique, selon le rapport «Gouvernement Readlines» Index 2022 publié par Oxford insights, la Tunisie a occupé la 1^{ère} place à l'échelle maghrébine, la 4^{ème} place à l'échelle africaine et la 7^{ème} place à l'échelle mondiale dans l'utilisation de l'intelligence artificielle. Ce classement s'est fait sur 39 indicateurs¹ et en rendant accessible ses logiciels aux différents intervenants².

L'irrigation, l'utilisation des fertilisants, la détection des fléaux microbiens et l'usage des pesticides constituent un domaine privilégié du recours à la technologie intelligente en agriculture.

La question de l'intelligence artificielle pour l'agriculture tunisienne constitue un axe fondamental pour son développement. De façon qu'elle contribue à réaliser des objectifs de la politique publique agricole notamment le développement durable, la sécurité alimentaire et l'amélioration des conditions de vie dans le milieu rural (stabilisation de l'exode rural, lutte contre la pauvreté, garantir un développement intégré des zones rurales)³. De même,

¹ LAHIANI Souhir, Investir dans l'intelligence artificielle, in Intelligence artificielle une formidable opportunité pour la Tunisie, forum Ibn Khaldoun pour le développement, 5 juin 2014, p. 3.

² Id, p. 5.

³ BEN BECHER Leith, Tunisie : une nouvelle politique agricole pour relever des défis de la durabilité watch teller, CIHEM, n° 37, 2016, pp. 1-5.

- Taouaf, I., Attou, O. E., Ganich, S. E. L., Arouch, M., & Oulhadj, B. (2019). Concept d'incubation d'entreprises au Maroc : Cas des incubateurs académiques. II, 1–9.
- Zhang, Y., Duysters, G., & Cloudt, M. (2014). The role of entrepreneurship education as a predictor of university students' entrepreneurial intention. *International Entrepreneurship and Management Journal*, 10(3), 623-641. <https://doi.org/10.1007/s11365-012-0246-x>.
- Wennberg, K., Pathak, S., & Autio, E. (2013). How culture Molds the effects of university education on entrepreneurial intentions. In *Entrepreneurial Intentions* (pp. 41-70). Springer, Berlin, Heidelberg

Revue marocaine de Recherche en Management et Marketing,22,81-97
Projectics/Proyéctica/Projectique, (1), 127-151. <https://doi.org/10.3917/proj.016.0127>

- Piperopoulos, P., &Dimov, D. (2015). Burst bubbles or build steam? Entrepreneurship education, entrepreneurial self-efficacy, and entrepreneurial intention. *Journal Small BusinessManagement*,53(4),970-985.
- Rajhi, N. (2011). Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement dans l'enseignement supérieur tunisien. Thèse de doctorat, Laboratoire CERAG, École Doctorale sciences de gestion, Université de Grenoble, France.
- Ramdani, B., Chalak, A., Hanafi, A. Majdouline, I., & Lahrach, N. (2014). L'entrepreneuriat innovant et création d'entreprises au Maroc : facteurs clés de succès. *Revue marocaine de recherche en Management et Marketing*,10.
- Rasmussen, E. A., & Sørheim, R. (2006). Action-based entrepreneurship education. *Technovation*, 26(2), 185-194. <https://doi.org/10.1016/j.technovation.2005.06.012>.
- Retal, F., & Bachiri, M. (2021). Quel Écosystème pour une Université Entrepreneuriale ? *Alternatives Managériales Economiques*, 3(1), 224–244.
- Röpke, J. (1998). *Wirtschaftliche Bedeutung der Aus- und Weiterbildung für die Unternehmensgründung*.
- Schmitt, C (2005). *Université et entrepreneuriat : une relation en enquête de sens*. Tome 1, Éd. L'Harmattan, France.
- Schaper, M. (2016). Understanding the green entrepreneur. In *Making Eco-preneurs*
- Samuelson, P.A(2004). L'université entrepreneuriale retrouve son cœur, mais perd sa compassion ? *Perspectives sur l'éducation économique*, Édition recherche en administration,4,3-21.
- Schlange, L. E. (2020). Promoting entrepreneurial mindsets: Universities as catalyste. In *Universities and Sustainable Regional Development*(pp.156-173). Routledge.
- Shirokova, G., osiyevskyy, O., &Bogatyreva, k;(2015). Exploring the intention-behavior link in student entrepreneurship: Moderating effects of individual and environmental characteristics. *European Management Journal*,34(4),386-399.

- Culture (JEC), World Scientific Publishing Co. Pte. L., Vol. 8, No. 2, pp. 169-184.
- Geurts, G. (2022). Fostering entrepreneurship education in Moroccan engineering success factors and challenges. *Journal of Entrepreneurship Education*,25(1),1-17.
 - Kehel, M. (2023). Le Statut National de l'Étudiant -Entrepreneur : un nouveau
 - Kirchberger, M.A. (2018). Exploring the Entrepreneurial University Paradigm: External factors Influencing the Entrepreneurial orientation of universities. *Universite d'Ottawa*.
 - Klofsten, M.et Jones-Evans, D. (2000). Le contexte de l'université entrepreneurial dans l'Europe : étude comparative. *Projet de maitrise d'administration des affaires, Université d'Oklahoma, Norman*.
 - Lazzeretti, L., &Piccaluga, A (2003). Theoretical Foundations of Academic Entrepreneurship (Fondations théoriques de l'entrepreneuriat universitaire). *Revue de gestion*, 2(13),1-46.
 - Longva, K.K., Strand, Ø., & Woodside, A. G. (2021). Strand Drivers of higher education student's entrepreneurial intentionality. *Journal of Business Research*,132,245-258.
 - Moberg, K. (2014). Two approaches to entrepreneurship education: The different effects of a pro profession and a cash flow mission. *International Journal of Entrepreneurial Venturing*, 6(1), 16-36.
 - Nabi, G., Walmsley, A., Linan, F., Akhtar, I., &Neame. (2017). Does entrepreneurship education in the first year of higher education develop entrepreneurial intentions? The role of learning and inspiration. *Studies in Higher Education*,43(3),452-467.
 - Nabi, G., Liñán, F., Fayolle, A., Krueger, N., & Walmsley, A. (2017). The impact of entrepreneurship education in higher education: A systematic review and research agenda. *Academy of Management Learning & Education*, 16(2), 277-299.
 - Neck, H. M., &G Greene, P. G. (2011). Entrepreneurship education: known worlds and new frontiers. *Journal of Small Business Management*, 49(1), 55-70.
 - Ouchene, A., Bougroura, K., & Taiji, M. (2020). - Former des entrepreneurs innovants : Cas du Master Entrepreneuriat à l'Université Euromed de Fès.

- Bencheikh, S (2018). L'entrepreneuriat des jeunes au Maroc : Étude de l'impact du programme national Mokawalati /Projet SALEEM Revue marocaine de recherche en Management et Marketing, 18,217-234.
- Bennani, A., & Oumlil, R. (2014). Entrepreneuriat des étudiants de l'Université Mohammed V Soussi de Rabat. La Revue Gestion et organisation, 6(2),193-203.
- Barbosa, S., Kickul, J., Smith, B.R., & Terjesen, S (2018). Legitimacy-building among university academic entrepreneurs: A review of strategies. Annals of Entrepreneurship Education and Pedagogy, 79-96.
- Cati, N. EL, & Ouazzani, K. EL. (2019). Le rôle de l'université marocaine dans la promotion de l'entrepreneuriat responsable. Moroccan Journal of Entrepreneurship, Innovation and Management, 4(1), 91–107. <https://revues.imist.ma/index.php/RMEIM/article/view/16008>.
- Eesley, C. E? & Miller. (2018). Impact: Stranford University's Economic Impact via Innovation and Entrepreneurship. Foundation and Trends in Entrepreneurship,14(2),130-278.
- Fayolle, A. & FILION, L.J., (2006). Devenir entrepreneur : des enjeux aux outils. Paris, Édition Pearson Éducation.
- Fabi, B., Raymond, L., Lacoursière, R., & Arcand, M. (2004). 7ème Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME Les PME les plus performantes se distinguent-elles par leurs pratiques de GRH ?
- Fayolle, A., & Redford. (Eds). (2014). Handbook on the entrepreneurial university. Edward Elgar Publishing.
- Fayolle, A. (2013). Personal views on the future of entrepreneurship education. Entrepreneurship & Regional Development, 25(7-8),692-701. <https://doi.org/10.1080/08985626.2013.821318>.
- Fayolle, A. & Gailly, B. (2015). The impact of entrepreneurship education on entrepreneurial attitudes and intention: Hysteresis and persistence. Journal of Small Business Management,53(1), 75-93.
- Fayolle, A., & Tounés, A. (2014). Restructurer la formation en entrepreneuriat autour de l'action pour développer des compétences privées et entrepreneuriales.
- Fayolle, A. (2000). Exploratory study to assess the effects of entrepreneurship programs on French student entrepreneurial behaviors, Journal of Enterprising

l'entrepreneuriat chez les étudiants, tout en élargissant les investigations à d'autres contextes éducatifs et géographiques.

Références

- Aatif, Y., & Malainine, C. (2022). L'université entrepreneuriale et les pédagogies actives d'enseignement de l'entrepreneuriat. *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics*, 3(6-1), 136-151. <https://doi.org/10.5281/zenodo.7378001>.
- Adner, R. (2017). Ecosystems as structure: an actionable construct for strategy. *Journal of Management*, 43(1), 39-58.
- Astebro, T., Bazzazian, N. & Bragui, sky, S. (2012). Startups by recent university graduates and their faculty: Implications for university entrepreneurship policy. *Research Policy*, 41(4), 663-677.
- Asli, A., & El Manzani, N. (2016). Le rôle de l'éducation à l'entrepreneuriat dans le développement de la culture entrepreneuriale des étudiants universitaires : Proposition d'un modèle théorique. *Revue de l'Entrepreneuriat et de l'Innovation*, 1(N2), 1-18. <http://bookshop.europa.eu/fr/vers-la-creation-d-une-culture->
- Arias, E., Barba Sanchez, V., Carrasco, C., & Arias-Gomez, J. (2018). Enhancing entrepreneurial intentions among university students. *Education+Trainging*.
- Ajzen, I. (1991). The theory of planned behavior. *Organizational Behavior and Human Decision Processes*, 50, 179-211.
- Bakkali, C., Kirby, D.A., & Mouakher, K. (2017). Developing entrepreneurial universities: The role of new diploma programmes in entrepreneurship education in Morocco. *International Journal of Innovation and Learning*, 22(3), 376-395.
- Belahsen, O., & Eddaoui, S. (2018). Rôle de l'incubateur universitaire dans l'émergence de l'entrepreneuriat innovant au Maroc. *Revue marocaine de Recherche en Management et Marketing*, 18, 91-113.
- El Idrissi, N. E. A., Hamdouch, A., & Ramdani, D. (2020). Pratiques entrepreneuriales des établissements universitaires marocains : Entre engagement mesuré et stratégies différenciées. *Revue interdisciplinaire sur le management et l'Humanisme*, 11(26), 86-113.

a pu démontrer que l'intention entrepreneuriale joue un rôle crucial en tant que médiateur entre les initiatives universitaires et la promotion d'une culture entrepreneuriale active.

L'analyse des données quantitatives et qualitatives a mis en évidence que les étudiants qui reçoivent un enseignement en entrepreneuriat et un appui institutionnel affichent une intention entrepreneuriale plus marquée, ce qui joue un rôle significatif dans le développement de la culture entrepreneuriale au sein de l'établissement.

Ces résultats mettent en évidence la nécessité de renforcer les programmes éducatifs en entrepreneuriat et d'accroître les soutiens financiers et logistiques pour les projets étudiants. Toutefois, il convient de souligner que cette étude présente certaines limites. L'étude a porté sur un échantillon spécifique de la Faculté Polydisciplinaire de Larache, ce qui pourrait limiter la généralisation des conclusions à d'autres environnements universitaires.

De surcroît, certaines variables externes telles que les antécédents familiaux en entrepreneuriat ou les caractéristiques personnelles des étudiants n'ont pas été incluses dans l'analyse, bien que leur impact sur les résultats puisse être significatif.

En tenant compte de ces conclusions, il est possible de formuler plusieurs recommandations pratiques. Il est impératif d'améliorer les cursus de formation en entrepreneuriat en incluant des modules concrets et des sessions interactives. En outre, il est nécessaire de développer et de promouvoir de manière plus efficace les dispositifs de soutien tels que les incubateurs, les fonds d'amorçage et les clubs d'entrepreneuriat. En conclusion, il est essentiel de mettre en place un environnement entrepreneurial dynamique, en établissant des collaborations avec des entreprises privées et en organisant des événements réguliers, afin de susciter l'inspiration et la motivation chez les étudiants.

En conclusion, cette étude propose des pistes intéressantes pour les établissements universitaires désireux d'améliorer leurs actions en matière d'entrepreneuriat. En encourageant de manière proactive les projets entrepreneuriaux des étudiants. Les établissements académiques ont la possibilité de favoriser le progrès économique tout en façonnant une nouvelle cohorte de dirigeants aptes à innover et à impulser des changements dans la société. Les conclusions de cette étude offrent des perspectives pour des recherches ultérieures visant à approfondir l'analyse des divers facteurs qui impactent

séminaires animés par des entrepreneurs locaux pour partager leurs expériences, défis et réussites. Cela peut inspirer et motiver les étudiants à envisager l'entrepreneuriat comme une option de carrière viable.

Il faut mettre en place également un programme de mentorat où les étudiants peuvent être jumelés avec des entrepreneurs expérimentés pour obtenir des conseils personnalisés et un soutien continu dans leurs projets entrepreneuriaux. L'université marocaine doit penser à l'organisation régulière des concours d'idées et des hackathons pour encourager les étudiants à développer et présenter leurs idées innovantes. Ces événements peuvent également offrir des récompenses financières et un soutien pour la mise en œuvre des projets gagnants.

Il faut créer un fonds de soutien pour les projets entrepreneuriaux étudiants, fournissant des subventions ou des prêts à faible intérêt pour aider les étudiants à démarrer leurs entreprises.

Pour renforcer l'ancrage de la culture entrepreneuriale, on peut créer un club dédié principalement aux étudiants intéressés par l'entrepreneuriat. Le club peut proposer des événements, des ateliers et des rencontres pour favoriser les échanges entre les membres. En fin, la mise en place d'un prix pour encourager et mettre en valeur les succès des étudiants et anciens étudiants entrepreneurs. Cela peut comprendre des remises de prix et des publications dans des revues universitaires.

Conclusion

L'entrepreneuriat s'est imposé comme un élément fondamental du progrès économique et social dans un contexte de mutation permanente. Les établissements universitaires, en leur qualité d'institutions éducatives, occupent une place essentielle dans la stimulation de l'esprit d'entreprise et dans la formation des étudiants en vue de devenir les innovateurs de l'avenir. Cette étude, réalisée à la Faculté Polydisciplinaire de Larache, a souligné l'influence notable des actions entreprises par l'université sur la promotion de l'esprit d'entreprise chez les étudiants. L'étude a confirmé la validité des hypothèses essentielles. D'un côté, les résultats ont mis en évidence une corrélation positive entre les actions entrepreneuriales mises en place par l'établissement universitaire, telles que la formation à l'entrepreneuriat et l'accompagnement académique, et la stimulation de l'intention entrepreneuriale chez les étudiants. Par ailleurs, on

L'intention entrepreneuriale joue un rôle essentiel de médiation entre les initiatives universitaires et l'essor de la culture entrepreneuriale. Les résultats mettent en évidence que les actions entreprises par les universités stimulent l'intention d'entreprendre, contribuant ainsi à promouvoir l'émergence d'une culture entrepreneuriale. D'où la nécessité des programmes et des services de soutien universitaires. Ils doivent être élaborés de manière à non seulement informer, mais également à inspirer et à motiver les étudiants à poursuivre des objectifs entrepreneuriaux.

D'après ces résultats on constate que l'intention entrepreneuriale exerce une influence directe et bénéfique sur l'évolution de la culture entrepreneuriale. Les étudiants dotés d'une forte intention entrepreneuriale jouent un rôle actif dans la promotion et l'instauration d'une culture entrepreneuriale au sein du campus. Ceci peut se traduire par l'engagement dans des associations d'entrepreneuriat, la planification d'événements, ainsi que le partage de savoir et de ressources.

L'enseignement de l'entrepreneuriat et l'accompagnement universitaire sont des éléments cruciaux pour stimuler l'intention entrepreneuriale, laquelle constitue un médiateur essentiel dans ce processus.

Ces conclusions mettent en évidence l'impératif pour les établissements universitaires de persévérer dans leurs investissements en faveur de programmes et d'initiatives entrepreneuriales afin de former les étudiants en vue de devenir les entrepreneurs de demain.

5-3 - Pour une culture entrepreneuriale structurelle

Des recommandations peuvent être formulées pour renforcer le développement de la culture entrepreneuriale chez les étudiants de la Faculté Polydisciplinaire de Larache. Il faut signaler que la majorité de ces recommandations se sont inspiré de la part des étudiants de cette faculté. Les recommandations sont portées essentiellement sur le renforcement des programmes d'éducation entrepreneuriale a l'entrepreneuriat a travers l'intégration du cours pratique en entrepreneuriat (faites plus par des professionnels expérimentés et des entrepreneurs créateurs), la création et la gestion d'entreprise. Ainsi que d'offrir des modules interdisciplinaires qui combinent des aspects de différents domaines d'études avec l'entrepreneuriat, permettant aux étudiants de voir comment leurs compétences spécifiques peuvent être appliquées à l'entrepreneuriat. Aussi l'organisation des ateliers et

encore limité. Il faut alors renforcer et généraliser un réel changement de mentalités.

L'étude a permis également de mettre le point sur les freins et les obstacles rencontrés par étudiants à capacité d'entreprendre. Parmi ces contraintes on trouve : manque de financement, d'accompagnement adapté et de formations pratiques, difficultés d'accès à l'information et manque de communication médiatisée des programmes universitaires dédiés à l'entrepreneuriat.

La discussion autour de ces résultats qualitatifs exploratoire a permis de réaliser une analyse approfondie des perceptions et des expériences des étudiants concernant les initiatives entrepreneuriales mises en place par leur faculté. L'impact effectif sur le développement d'une culture entrepreneuriale authentique semble encore restreint malgré des niveaux satisfaisants de connaissance et de participation.

5-2 - Discussion des résultats quantitatifs

Les résultats quantitatifs viennent appuyer et compléter les conclusions de l'analyse qualitative. Ils confirment l'impact bénéfique global des initiatives entrepreneuriales sur le développement d'une culture et d'intentions entrepreneuriales chez les étudiants.

Elle nous a permis de mettre en évidence des liens significatifs entre les actions entreprises par les universités, l'aspiration à l'entrepreneuriat et la promotion de la mentalité entrepreneuriale. L'enseignement de l'entrepreneuriat a exercé une influence notable sur la propension à entreprendre des étudiants. Les résultats suggèrent que les étudiants exposés à un enseignement en entrepreneuriat ont davantage tendance à manifester une forte intention de créer leur propre projet d'affaires. Ceci met en lumière la nécessité d'intégrer des cours et des formations en entrepreneuriat dans les cursus universitaires.

En effet, le soutien académique à l'entrepreneuriat, l'assistance académique, incluant le tutorat, les compétitions de projets, exerce également une influence significative sur la propension à l'entrepreneuriat. Les étudiants qui bénéficient de ces soutiens font preuve d'une détermination accrue à poursuivre une carrière d'entrepreneur. Ces résultats mettent en évidence la nécessité pour les universités de maintenir et de développer ces initiatives afin de promouvoir et ancrer davantage une culture entrepreneuriale.

Les résultats des tests de corrélation et de régression confirment les hypothèses de recherche. Les initiatives entrepreneuriales proposées par l'université ont un impact positif et significatif sur le développement de la culture entrepreneuriale chez les étudiants, et l'intention entrepreneuriale joue un rôle médiateur crucial dans cette relation. Ces résultats soulignent l'importance des programmes éducatifs et du soutien universitaire pour encourager et développer l'esprit entrepreneurial parmi les étudiants.

V - Les perspectives de l'entrepreneuriat chez les jeunes Marocains

5-1 - Discussion des résultats qualitatifs

L'analyse de l'étude qualitative permet de mettre l'accent sur les variables de recherche et les relations entre eux. Elle nous a permis de ressortir des résultats significatifs pour vérifier les hypothèses de recherche à l'aide de l'étude quantitative.

Les résultats dans sa globalité expriment qu'il existe une bonne connaissance générale concernant les formations, les conférences, et les activités proposées par la faculté, en particulier chez les étudiants en filière entrepreneuriale et les branches de licence en économie. La participation à ces initiatives est variée en fonction de cursus, elle est obligatoire pour certains masters, plus ponctuelle (conférences) pour d'autres formations. L'objectif perçu c'est le développement de l'esprit d'entreprendre, former des entrepreneurs, sensibiliser et transmettre une culture entrepreneuriale.

L'étude nous a permis également de confirmer que les initiatives universitaires permettront le développement des compétences transversales tel que la créativité, l'esprit d'initiative, gestion de projet, la communication et la prise de parole.

Les résultats de l'étude nous a permis également de situer que certains étudiants sont en phase de réflexion, autrement ils sont prêts pour concevoir une idée d'affaire plus aux moins formalisées, alors que d'autre ont déjà lancés leur propre projet. Les résultats obtenus traduits un désir d'indépendance, ainsi qu'un désir de se lancer dans la concrétisation, mais il existe un besoin de se sentir mieux préparés et accompagnés avant de se lancer concrètement.

Concernant l'impact de ces initiatives universitaires sur la culture entrepreneuriale, les résultats sont optimistes par rapport à l'impact culturel reconnu pour amorcer une dynamique entrepreneuriale, mais il semble qu'il est

Il existe une corrélation significative entre l'attitude générale envers l'entrepreneuriat (AttEnt) et les intentions entrepreneuriales (EntInt). Ceci suggère que les étudiants qui manifestent une attitude positive envers les carrières entrepreneuriales ont généralement des intentions plus fortes de se lancer dans la création d'entreprises.

En conclusion, il est possible d'observer une corrélation positive significative entre les perceptions des initiatives (PdI) et l'attitude entrepreneuriale générale (AttEnt). Ceci pourrait témoigner de l'impact potentiel des programmes sur la promotion d'attitudes plus favorables à l'entrepreneuriat chez les étudiants.

Tableau 4 : Les hypothèses de recherche

Les hypothèses		Les résultats	Valider Où Rejeter
H1 : Il existe une relation positive entre les initiatives entrepreneuriales proposées par l'université et le développement d'une culture entrepreneuriale chez les étudiants.	H1a : L'éducation à l'entrepreneuriat a un impact significatif sur l'intention entrepreneuriale.	La corrélation entre l'éducation à l'entrepreneuriat et l'intention entrepreneuriale est significative	H1a est confirmée
	H1b : Le soutien universitaire à l'entrepreneuriat a un impact significatif sur l'intention entrepreneuriale.	La corrélation entre le soutien universitaire et l'intention entrepreneuriale est significative	H1b est accepté
H2 : L'intention entrepreneuriale des étudiants joue un rôle médiateur dans la relation entre les initiatives de l'université en faveur de l'entrepreneuriat et le développement de la culture entrepreneuriale.	H2a : Les initiatives universitaires entrepreneuriales présentées par l'université auront un impact positif sur le déclenchement de l'intention entrepreneuriale des étudiants.	La corrélation entre les initiatives universitaires et l'intention entrepreneuriale est significative	H2a est acceptée.
	H2b : L'intention entrepreneuriale aura un effet positif sur le développement de la culture entrepreneuriale.	La corrélation entre l'intention entrepreneuriale et le développement de la culture entrepreneuriale est significative	H2b est acceptée

Source : conçus par nos soins

**Tableau 3 : les coefficients de corrélation entre les diverses variables
utilisées de l'étude quantitative**

	V1	V2	V3	V4	V5	V6	V7	V8	V9	V10
V1	1	,631**	,475*	,564*	,588**	,518**	,563**	,038	,482*	,243**
	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,682	,000	,008
V2	,631**	1	,589**	,672**	,641**	,682**	,503**	,038	,436*	,211*
	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,021
V3	,475**	,589**	1	,666*	,623**	,626**	,446**	-,005	,310**	,205*
	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,960	,001	,025
V4	,546**	,672**	,666**	1	,653**	,699**	,486**	,031	,350**	,139
	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,736	,000	,134
V5	,588**	,644**	,623**	,653**	1	,697**	,582**	,037	,477**	,294**
	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,693	,000	,001
V6	,518**	,682**	,626**	,699**	,697**	1	,573**	,145	,481**	,342**
	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,116	,000	,000
V7	,563**	,503**	,446**	,488**	,582**	,573**	1	,236**	,661*	,368**
	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,010	,000	,000
V8	,038	,038	-,005	,031	,037	,145	,236**	1	,301**	,435**
	,680	,680	,960	,736	,692	,116	,010	,000	,001	,000
V9	,482**	,426**	,310**	,350**	,477**	,481**	,661**	,301**	1	,486**
	,000	,000	,001	,000	,000	,000	,000	,000	,001	,000
V10	,243**	,211*	,205*	,139	,294**	,342**	,368**	,435**	,486**	1
	,008	,021	,25	,134	,001	,000	,000	,000	,000	,000

Source : conçu par nos soins via SPSS

NB : ** la corrélation est significative au niveau de 0.01 (bilatéral)

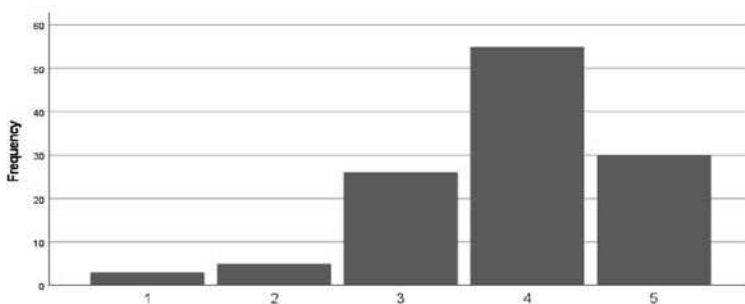
* la corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral)

D'après les résultats de l'analyse de corrélation, on constate une corrélation positive entre les perceptions des initiatives entrepreneuriales (PdI) et les intentions entrepreneuriales (EntInt) des étudiants. Ceci implique que les répondants ayant une perception plus favorable des programmes offerts par l'université favorisant ainsi leurs intentions entrepreneuriales.

Plus de 80% des étudiants cherchent une réalisation de soi. En effet, 50 % des étudiants sont tout à fait d'accord pour une réalisation de soi à travers l'entrepreneuriat et plus de 30% sont d'accord.

g - Des pistes d'améliorations

Graphique 13 : Pour renforcer l'impact des initiatives entrepreneuriales proposées par l'université, il faut : Plus d'activités pratiques/terrain



La plupart des répondants trouvent que l'activité entrepreneuriale permet de renforcer l'impact des initiatives entrepreneuriales proposées par la faculté (55% d'accord et 30% tout à fait d'accord).

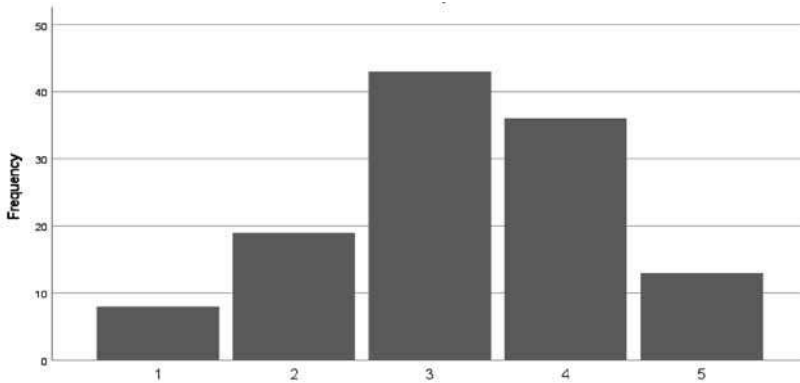
79% des étudiants (52% sont d'accord et 27% tout à fait d'accord) affirment que la communication et la visibilité sont les conditions modératrices qui peuvent améliorer et renforcer l'impact des initiatives universitaires.

Il y a une diversification de réponse concernant les pratiques nécessaires pour renforcer les initiatives universitaires entrepreneuriales. Ils se partagent principalement entre le développement d'un statut juridique convenable pour l'étudiant entrepreneur, des pépinières, des ateliers de pratique, des bourses de finance dédiée à l'étudiant entrepreneur et des concours accessibles.

4-3 - Test de corrélation et des hypothèses

Après avoir analysé les données de l'étude qualitative, les graphes montrent qu'il existe une relation entre les variables de recherche, mais pour faire connaître les relations les plus significatives, on a fait le test de corrélation. Ce dernier permet d'examiner s'il existe un lien statistiquement significatif entre deux variables catégorielles ou ordinales. Dans le cadre de cette étude, nous allons utiliser le test de corrélation bilatérale, pour tester les relations et la validation des hypothèses de recherche.

Graphique 11 : Preneur de risques



Les participants ont exprimé une tendance de prendre le risque et repousser les limites afin d'expérimenter les différentes opportunités d'affaires. Ce qui signifie qu'il existe un esprit de prise de risque (42% moyennement d'accord, 36% d'accord et 12% tout à fait d'accord),

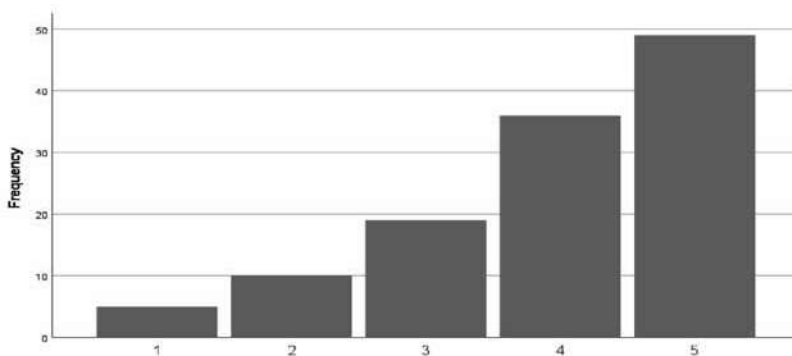
On constate également qu'il y'a une prédomination des étudiants ayant un esprit d'initiative de proactivité (32% moyennement d'accord, 46% d'accord, 12% tout à fait d'accord).

Le critère de la créativité semble très présent parmi les étudiants de l'université, Plus de 50% des étudiants reconnaissent qu'ils sont pour la créativité et l'innovation.

La majorité des étudiants expriment une grande volonté d'autonomie dans le travail avec un taux de 48% ce qui exprime un désir d'autonomie professionnelle.

f- Motivation entrepreneuriale

Graphique 12 : Réalisation de sol, accomplissement personnel



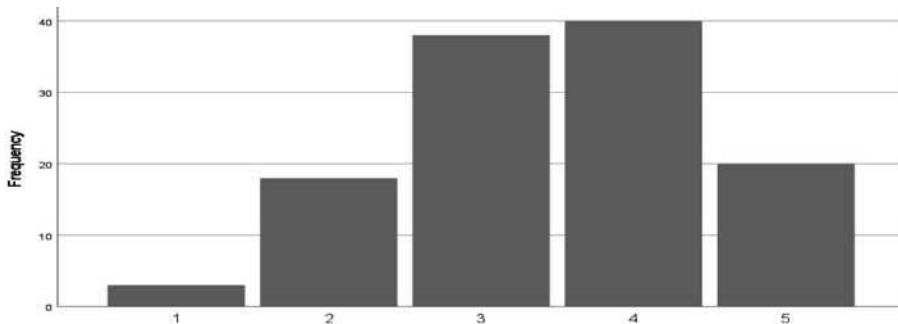
On remarque que plus de 40% des étudiants ont développé de moyennes compétences entrepreneuriales et 38% ayant pu de développer des compétences entrepreneuriales à travers leur formation dans la faculté polydisciplinaire de Larache ce qui exprime l'impact de la formation entrepreneurial sur les compétences.

En effet, 43% des étudiants expriment avoir une bonne sensation envers la capacité de créer et de gérer une entreprise. Alors que 28% des étudiants expriment avoir une très bonne sensation envers la création et la gestion d'entreprise. Par contre, moins de 12% des participants expriment leurs incapacités de création d'un projet d'affaires.

Dans le même sens des réponses, 41% des répondants affirment avoir acquis moyennement des connaissances importantes nécessaires pour se lancer dans l'entrepreneuriat, et 38% ont pu acquérir des connaissances pour se lancer dans un projet d'affaires. Alors que l'acquisition des connaissances reste très bonne pour 18% des étudiants.

e - Trait de caractère

Graphique 10 : Devenir travailleur indépendant fait partie de mes objectifs



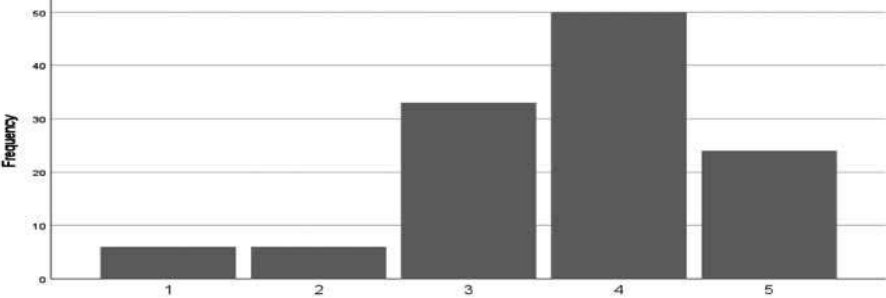
On constate que 60% ont pour objectif devenir travailleur indépendant (40% d'accord et 20% tout à fait d'accord). Par contre, 38% des participants sont moyennement d'accord avec l'objectif de l'Indépendance dans le travail, et environ 20% ne sont pas d'accord ou tout à fait pas d'accord avec cet objectif.

Plus de 68,4% des étudiants jugent que l'indépendance professionnelle est importante pour eux (d'accord ou tout à fait d'accord). Une valeur qui confirme qu'il y a un désir d'être Independent au niveau professionnel.

On constate également que les étudiants ayant participé aux initiatives universitaires entrepreneuriales ont pu développer leur esprit d'initiative 45% ayant pu développer beaucoup leur esprit et 12% ont tout à fait développé leur esprit d'initiative et plus de 45%, ils ont moyennement développé leur esprit et les autres trouvent que ces initiatives ne développent pas ou un peu leur esprit d'initiative.

d - La culture entrepreneuriale

Graphique 8 : Dans mon environnement, être entrepreneur est valorisé

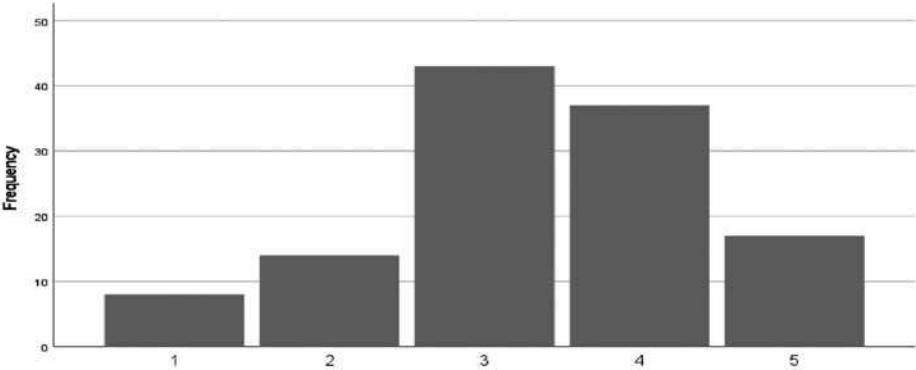


On peut dire que 50% des participants trouvent que l'entrepreneur est valorisé dans leur environnement. Alors que 25% des étudiants expriment qu'ils disposent d'un environnement avec une culture entrepreneuriale et 34% déclarent que l'entrepreneur est moyennement valorisé dans leur environnement.

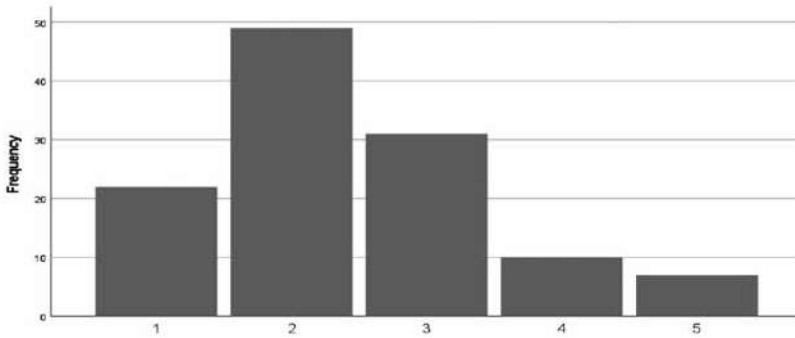
La plupart des étudiants trouvent que l'entrepreneuriat dispose d'une image positive et plus de 43% voient que la perception de l'entrepreneuriat est moyennement positive.

Plus de 55% des étudiants trouvent que l'entrepreneuriat est un choix attrayant avec une puissance de 4 sur 5 sur l'échelle de Likert et 45% avec une puissance de 5 sur 5 selon la même échelle.

Graphique 9 : Ma formation m'a permis de développer des compétences utiles pour entreprendre



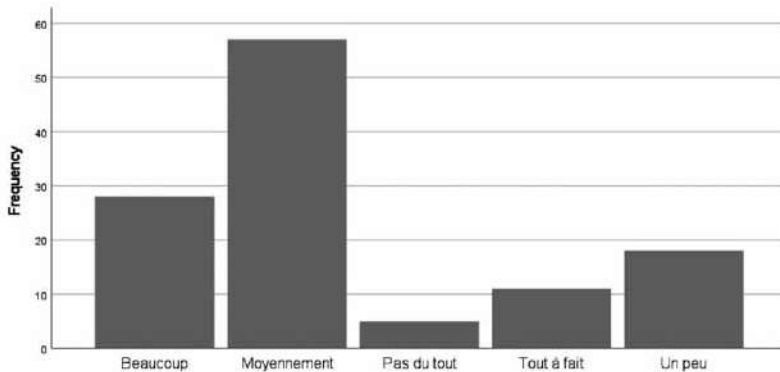
Graphique 6 : Club qui encourage l'entrepreneuriat étudiant



La plupart des étudiants trouvent qu'il existe un manque concernant les clubs qui s'intéressent à l'entrepreneuriat avec un taux de 59% et de 22% et 30% trouve qu'il y a une présence moyenne de genre des clubs.

c - Les compétences entrepreneuriales

**Graphique 7 : Ces initiatives vous ont permis de développer les compétences suivantes :
La créativité/Innovation**



On constate qu'il y a une prédominance des réponses des étudiants ayant développé la qualité de la création et de l'innovation d'une manière moyenne avec un taux des réponses de 58% et 38% et 12% voir que ces initiatives ont permis de développer les compétences liées à la créativité et l'innovation et le reste trouve que non.

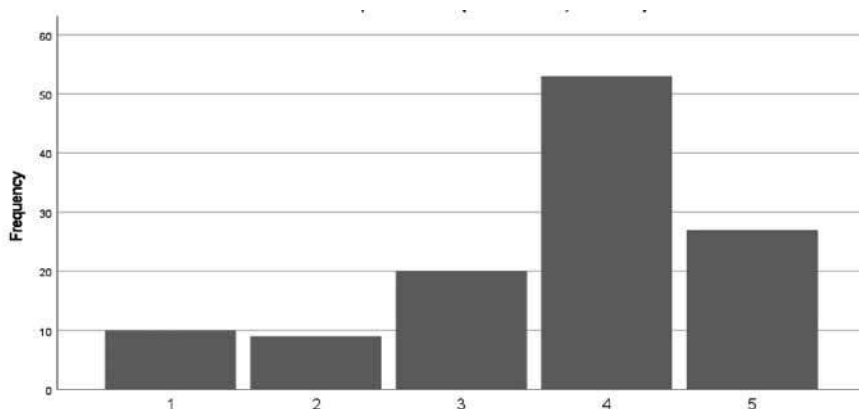
56% des étudiants affirment que les initiatives universitaires permettent de développer les compétences liées à la gestion des entreprises et développent beaucoup ce genre de compétence. Bien que 18% ont pu de développer leur compétence d'une manière efficace et le reste voire qu'un peu.

La majorité des étudiants ayant une formation à l'entrepreneuriat ce qui est résulté dans le pourcentage de 35% ayant profité de formation essentielle à l'entrepreneuriat et un taux de 28% ayant profité de cours de l'entrepreneuriat.

Les réponses des étudiants permettent de dire que la majorité des répondent ne participe pas à des concours d'idées à l'entrepreneuriat, le taux de 48% et 38% votent 2 sur 5 et 1 sur 5 selon Likert. Ce qui est interprété par la rareté de ce genre d'initiative entrepreneurial propose par la faculté.

En outre, la majorité des étudiants trouve que la présence de l'initiative qui résulte dans l'incubateur universitaire et moyennement présenté parmi les étudiants avec un taux de 48% et presque les mêmes valeurs partager entre faible présence et très faible (environ 23%) et plus de 21% trouve que le mentorat et coaching personnalisé est présenté en tant qu'acteur important et les restes 11% pensent qu'il est très actif et présent au sein de la faculté.

Graphique 5 : Evénements entrepreneuriaux (conférence, atelier...)

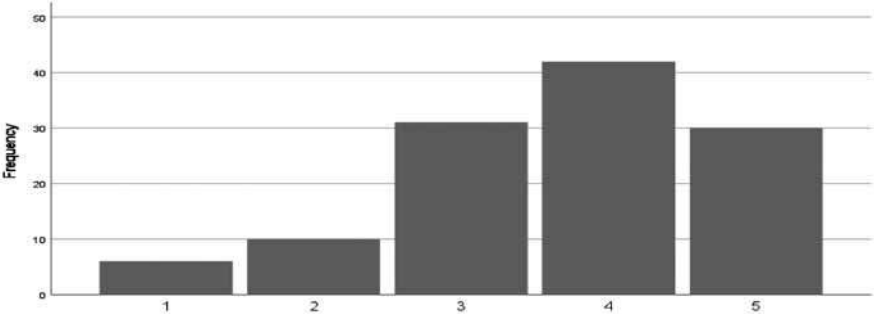


Il existe une prédomination de la réponse qui trouve que les événements entrepreneuriaux ayant un impact et présente au sein de la faculté avec un taux plus de 51% (4 sur 5 selon l'échelle de Likert) et très bonne (5 sur 5) pour le taux de 28% et les reste 10% et 9% trouve qu'il y a un manque de présences et d'impact de ce genre des initiatives.

Ils affirment qu'il existe un grand manque au niveau de fonds d'amorçage pour les projets étudiants avec un pourcentage de plus de 60% et de 45% qui porte une puissance moins de 2 sur 5 selon l'échelle de Likert.

La majorité des participants ont un objectif professionnel fort où très forte devenir des entrepreneurs. Cela démontre un potentiel entrepreneurial élevé dans cette population.

Graphique 3 : J'ai l'intention ferme de créer une entreprise un jour



La majorité des participants ont une intention forte ou très forte à créer une entreprise. Cela démontre qu'il existe une intention entrepreneuriale élevée et un potentiel entrepreneurial élevé dans cette population.

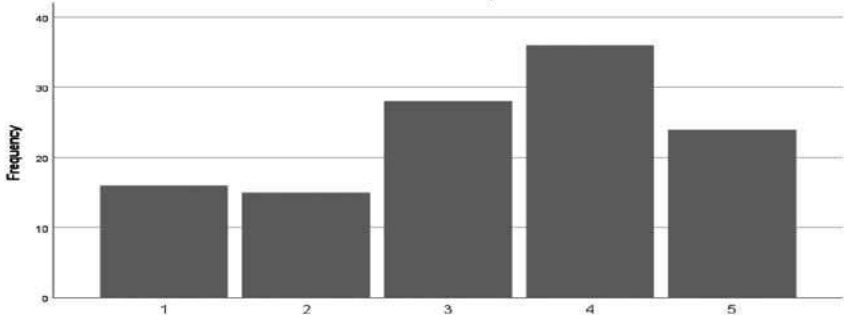
Il y a une forte volonté d'entrer dans le domaine de l'entrepreneuriat avec un taux moyen de 43% et taux élevés de 35% et 29%.

On constate également qu'il y a un pourcentage élevé des étudiants qui déterminés à travailler sur le domaine de l'entrepreneuriat les participants montrent une forte détermination à devenir entrepreneurs avec un taux de 44% et 19%, et 38% ayant une détermination moyenne envers la création des entreprises. Ce qui est essentiel pour surmonter les défis inhérents à la création d'entreprises.

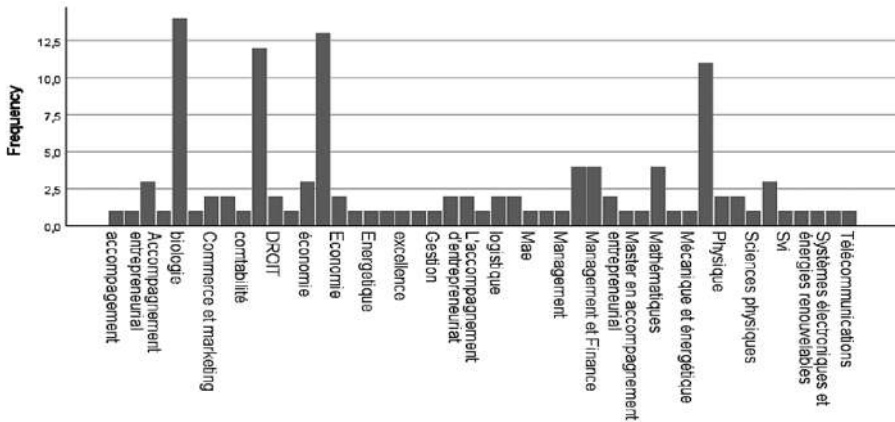
La majorité des étudiants ayant une grande envie et désire de créer leur propre entreprise avec un taux de 50%.

b - Les initiatives universitaires

Graphique 4 : Formation/cours sur l'entrepreneuriat

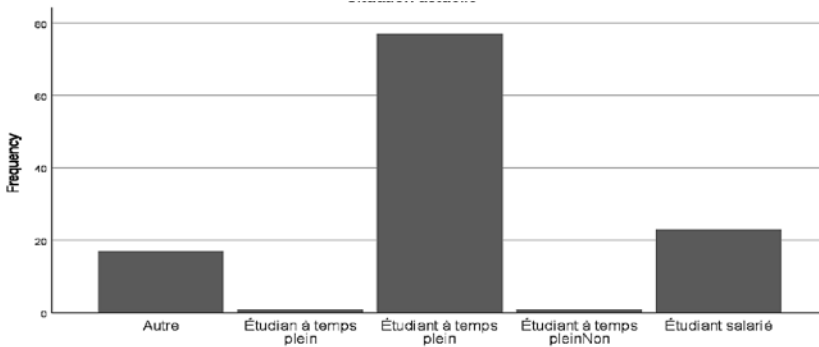


Graphique 1 : Domaine de formation



Parmi les reponses de participants on remarque qu'il existe une variété de domaines est représentée, incluant biologie, droit, économie, gestion, informatique, et d'autres. Ce qui garde la diversification des domaines d'étude qui existent dans la faculté.

Graphique 2 : Situation actuelle



La distribution selon la situation actuelle de participants représente une grande prévalence parmi les répondants avec un pré domination de situation étudiant à temps plein. Ce qui est revient aux variables de l'âge entre 20 et 25 ans.

La majorité des étudiants n'ayant pas des parents entrepreneurs et il y a une minorité des étudiants qu'ayant l'un des parents entrepreneur.

L'intention entrepreneuriale

En effet, 40% des étudiants ont moyennement ont sont prêt de à toute faire pour devenir des entrepreneurs et plus de 43% sont tout à fait prêt de devenir des entrepreneurs.

Freins : obstacles financiers, manque d'accompagnement adapté, difficultés de communication, réticences/craintes études.

Facteurs favorables : environnement motivant, formations complètes, implication précoce des étudiants.

Selon la présence de ces facteurs, l'impact des initiatives sur l'intention, et donc in fine sur la culture pourrait être amplifié ou au contraire affaibli. Les résultats de cette étude qualitative exploratoire vont enrichir la deuxième étude quantitative complémentaire

4-2 - Analyse des données quantitatives

L'analyse des données de questionnaire permet de ressortir les constats suivants :

a - Profil de participant :

La plupart des participants se situent dans la tranche d'âge de 20 à 25 ans, ce qui est caractéristique d'une population étudiante ou de jeunes diplômés. Ceci implique que les projets entrepreneuriaux doivent être spécifiquement conçus pour répondre aux besoins des jeunes adultes, qui se trouvent dans une période de transition entre leur parcours éducatif et leur insertion professionnelle.

La distribution selon le genre révèle une légère prévalence des femmes avec un pourcentage plus de 55,5% qu'est supérieur que les hommes 44,5%. Ceci pourrait refléter un intérêt croissant des femmes pour le domaine de l'entrepreneuriat.

Il existe presque une prédomination du cycle de Licence avec un pourcentage de 50,4%, en suivant de cycle du master avec un taux de 41,2% et finalement les étudiants de cycle de doctorat avec un pourcentage de 8,4%.

été regroupés manuellement en effectuant des rapprochements conceptuels successifs lors de multiples itérations de comparaisons constantes entre les extraits codés. L'agrégation des concepts selon leurs similarités sémantiques a conduit à la formation des catégories descriptives de niveau supérieur. À la suite de plusieurs consolidations successives, la structure de codage permet de développer les thèmes essentiels.

Cette étude qualitative exploratoire a identifié plusieurs variables essentielles liées à l'impact des initiatives entrepreneuriales de la faculté sur le développement de la culture d'entreprendre des étudiants. Les divers sujets discutés lors des entretiens offrent une perspective approfondie sur la nature de ces variables et les liens qui semblent se former entre elles en relation avec ce qui est développé dans la revue de littérature.

- **la Variable indépendante** : les initiatives entrepreneuriales :

Les différentes initiatives entrepreneuriales (formations, incubateur, conférences, etc.) constituent la variable indépendante principale à l'étude. L'analyse des entretiens a permis d'en dresser un panorama détaillé des différentes initiatives reconnues par les étudiants.

- **Variable médiatrice** : l'intention entrepreneuriale

Les éléments d'analyse des réponses des interviewés, c'est l'intention entrepreneuriale des étudiants qui semble jouer un rôle médiateur clé entre les initiatives proposées et le développement d'une véritable culture entrepreneuriale durable. Cette intention est déterminée sur différents niveaux tels que, la curiosité générale pour l'entrepreneuriat, un désir affirmé de se lancer pour concrétiser l'idée d'affaires, ainsi que le niveau des projets entrepreneuriaux en cours de réflexion/développement d'une culture entrepreneuriale réellement ancrée.

- **Variable dépendante** : culture entrepreneuriale développée

Cette variable apparaît comme l'objectif final à atteindre à travers des initiatives entrepreneuriales déployées. Au cours de différents éléments ressortent des entretiens on trouve que la perception d'un impact positif pour amorcer une dynamique entrepreneuriale.

À travers ces entretiens on a pu ressortir d'autres variables qui semblent pouvoir modérer les relations entre les initiatives, l'intention et la culture entrepreneuriale développée. Ces variables résident dans les thèmes suivants :

IV - Analyse des résultats et discussions

À la suite d'une analyse approfondie des données qualitatives et quantitatives recueillies, il est maintenant nécessaire de contextualiser ces résultats empiriques par rapport au cadre théorique et aux hypothèses de recherche formulées initialement. Cette section a pour objectif de confronter les observations empiriques avec les diverses hypothèses formulées, en vue des examinateurs, les valider, les réfuter ou les nuancer.

4-1 - Analyse des données de l'étude qualitative

Cette étude qualitative exploratoire repose sur un ensemble de 11 entretiens semi-directifs d'une durée moyenne de 3h30 réalisés auprès d'étudiants ayant reçu un plan d'affaires et d'autres ayant l'intention de mener des projets à l'avenir. Les entretiens individuels menés au sein de l'université polydisciplinaire de Larache ont été réalisés en utilisant un guide d'entretien structuré.

Les 11 entretiens ont été entièrement retranscrits de manière rigoureuse, ce qui a abouti à la création d'un corpus brut de 12 pages de verbatims.

En mettant en avant le fait que l'analyse a été effectuée sans utiliser un logiciel d'analyse, cela a nécessairement une analyse manuelle des réponses générées par les étudiants. À la suite de l'application d'un codage ouvert ligne par ligne sur chaque transcription en a été suivie la procédure suivante :

- «Depuis un certain temps, l'idée de concevoir un projet trottait dans la tête.» : Donner forme à une idée.
- «Travailler pour un employeur ne m'aurait pas convenu, à mon avis» : Volonté d'autonomie
- «L'entrepreneuriat représente un défi stimulant qui m'attirait» : Nécessité de relever un défi
- «oui, la formation à l'entrepreneuriat permet de déclencher certaines idées de projet dans ma tête» : une intention envers l'entrepreneuriat
- «j'assiste à des conférences entrepreneuriales qui est organisé dans la faculté et je pense c'est un environnement favorable à entreprendre» : climat entrepreneurial

En tout, 50 codes ont été générés de manière inductive en préservant étroitement le sens des termes d'utilisation par les participants. Ces codes ont

Les variables	Les items	Les sources
L'intention entrepreneuriale	IE4 : Je recherche souvent des informations sur les opportunités entrepreneuriales. IE5 : Même en cas d'échec, je persisterai à créer une entreprise. IE6 : Même si mes parents s'y opposent, je vais me consacrer à mes propres affaires. IE6 : Même si mes parents s'y opposent, je vais me consacrer à mes propres affaires. CE1 : Je préfère agir de manière proactive plutôt que de réagir aux événements CE2 : Être entrepreneur implique plus d'avantages que d'inconvénients pour moi CE3 : Dans mon entourage, être entrepreneur a un statut social élevé CE4 : Je me sens capable de gérer les processus liés à l'entrepreneuriat CE5 : J'ai un esprit créatif pour imaginer de nouvelles activités/ produits CE6 : L'autonomie dans le travail est essentielle pour moi	(Lu et al, 2021., et (Shirokova et al., 2018, Liñán et Chen, 2009).
<u>La culture entrepreneuriale</u>		(Kirby et al. 2011)et (Liñán et Chen, 2009)

Source : (Xu et al, 2023., et Souitaris et al., 2007) (Lu et al, 2021., et Shirokova et al., 2018, Liñán et Chen, 2009).et (Kirby et al. 2011) (Bae et al., 2014., Piperopoulos et Dimov, 2015).

Les résultats obtenus devraient permettre de mieux comprendre le rôle spécifique de nombreuses initiatives institutionnelles visant à promouvoir la culture l'entrepreneuriat chez les étudiants. Une compréhension approfondie des facteurs et des mécanismes impliqués est essentielle pour les organisations qui souhaitent promouvoir de manière efficace une culture entrepreneuriale durable.

allant de 1 = fortement en désaccord à 5 = fortement en accord. Le tableau ci-dessus décrit les variables de recherche et les items.

Tableau 1 : les variables et les items de recherches

Les variables	Les items	Les sources
<p>Les initiatives universitaires :</p>		
<p><u>L'éducation à l'entrepreneuriat</u></p>	<p>EE1 : Mon université offre des cours sur l'entrepreneuriat EE2 : Les cours favorisent les compétences sociales et de leadership nécessaire aux entrepreneurs EE3 : les programmes encouragent la pensée innovante et la recherche de solutions originales. EE4 : Les enseignants encouragent les étudiants à développer des idées d'entreprise. EE5 : les projets et les pratiques liées à l'entrepreneuriat sont intégrés au programme SUE1 : La formation universitaire à l'entrepreneuriat SUE2 : Le climat entrepreneurial de l'université SUE3 : L'existence de l'incubateur universitaire SUE4 : les mesures de la direction universitaire pour soutenir l'entrepreneuriat des étudiants SUE5 : les services à l'entrepreneuriat fournis par l'université (par exemple, soutien au capital-risque, aide à contacter des mentors entrepreneuriaux et à s'installer)</p>	<p>(Xu et al, 2023., et Souitaris et al., 2007).</p>
<p><u>Le soutien universitaire à l'entrepreneuriat</u></p>	<p>IE1 : Mon objectif de carrière est d'être entrepreneur, et je ferai tous les efforts pour démarrer. IE2 : Je souhaite créer et diriger ma propre entreprise prochainement ou dans les 3 à 5 prochaines années. IE3 : Je m'intéresse aux choses liées à l'entrepreneuriat.</p>	<p>(Lu et al, 2021) (Bae et al., 2014 ; Piperopoulos et Dimov, 2015).</p>

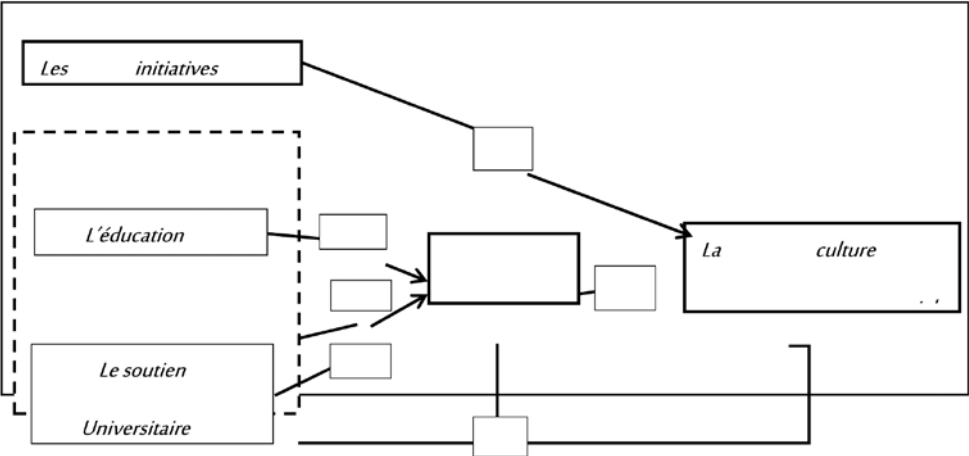
d'attitudes et de contrôle, les déterminants clés de l'intention (Soomro et Shah, 2015).

H2b : L'intention entrepreneuriale aura un effet positif sur le développement de la culture entrepreneuriale.

Conformément à la théorie du comportement planifié, une forte intention d'entreprendre chez les étudiants serait propice à l'émergence d'une culture valorisant et soutenant l'entrepreneuriat comme choix de carrière (Ajzen 1991).

Réciproquement, des intentions entrepreneuriales marquées chez les étudiants contribueraient à développer une culture dans laquelle le fait d'entreprendre est vu comme légitime, attractif et stimulant (Shirokova et al., 2018, Lián et Chen, 2009).

Figure 1 : modèle de recherche



Source : Le modèle de recherche fusionner issue de la revue de littérature (Lu et al, 2021) (Lián et al,2009) et (Kirby et al. (2011))

Cette étude comprend 10 items des dimensions des initiatives universitaires (5 items traitant l'éducation à l'entrepreneuriat et 5 items portant sur le soutien universitaire à l'entrepreneuriat), 6 items de l'intention entrepreneuriale, et 6 items des dimensions de la culture entrepreneuriale.

Chaque élément de soutien universitaire à l'entrepreneuriat a été mesuré sur une échelle de Likert de 5 allant de très mauvais «1» à très bon «5». Les autres variables ont été mesurés à l'aide d'une échelle de Likert en cinq points

D'après la théorie du comportement planifié développée par Ajzen en 1991, l'intention de se lancer dans l'entrepreneuriat est un facteur déterminant majeur pour concrétiser cette action. Cette intention serait influencée à la fois par des facteurs personnels et environnementaux. Il est donc envisageable de postuler que les actions entrepreneuriales pourraient stimuler la volonté d'entreprendre chez les étudiants, ce qui contribuerait à promouvoir une culture entrepreneuriale plus solide.

3-2 - Hypothèses spécifiques

Les sous-hypothèses sur les dimensions des initiatives universitaires entrepreneuriales :

H1a : L'éducation à l'entrepreneuriat a un impact significatif sur l'intention entrepreneuriale. L'éducation entrepreneuriale permettrait de démystifier l'acte d'entreprendre, de développer les compétences adéquates et de stimuler l'attrait pour ce choix de carrière (Xu et al, 2023 et Souitaris et al., 2007).

H1b : Le soutien universitaire à l'entrepreneuriat a un impact significatif sur l'intention entrepreneuriale.

D'après lu et al, (2021). Le soutien universitaire en matière de motivation et encouragement de l'entrepreneuriat est un élément significateur qui impacte l'intention entrepreneuriale chez les étudiants. Plusieurs études ont en effet montré que les initiatives visant à promouvoir l'entrepreneuriat dans les universités tel que la formation, le soutien entrepreneurial et l'accompagnement, événement, etc. influencent d'abord les intentions entrepreneuriales des étudiants et du personnel, ce qui à son tour façonne la culture et les normes entrepreneuriales prévalant dans l'établissement (Bae et al., 2014 ; Piperopoulos et Dimov, 2015).

Les sous-hypothèses sur les effets médiateurs de l'intention entrepreneuriale :

H2a : Les initiatives universitaires entrepreneuriales présentées par l'université auront un impact positif sur le déclenchement de l'intention entrepreneuriale des étudiants.

Selon le modèle de Kirby et al. (2011), les initiatives entrepreneuriales d'une université telle que l'enseignement et l'éducation, soutien, stratégie/ressources influencent le développement d'une culture entrepreneuriale. En sensibilisant à l'entrepreneuriat permettra de développer les compétences requises. Un environnement riche en initiatives augmenterait les perceptions

- L'analyse descriptive (fréquences, moyennes, distributions)
- L'analyse factorielle confirmatoire pour valider les échelles de mesure
- L'analyse de régression multiple pour tester les relations hypothétiques
- L'analyse multi groupes pour examiner les éventuels effets modérateurs
- Le test complémentaire si nécessaire (Anova, corrélations, etc.)

III - Les hypothèses, les variables et le modèle conceptuel de recherche :

Dans le cadre de cette étude, les hypothèses ont été développées en analysant attentivement la littérature académique sur les éléments individuels, environnementaux et institutionnels qui influencent l'émergence et le développement d'une véritable culture entrepreneuriale. On présentera en détail les principaux modèles et courants théoriques utilisés. Les hypothèses émises illustrent donc les liens supposés entre diverses variables en fonction des contributions conceptuelles des auteurs de référence.

3-1 - Les variables de recherche et les hypothèses principales :

À travers la lecture et l'analyse de plusieurs recherches qui ont traité le sujet de l'entrepreneuriat universitaire et la sphère culturelle, on a pu ressortir plusieurs hypothèses basées sur des variables concrètes. Pour la variable Independent X (l'initiative universitaire) en traitant spécifiquement l'éducation de l'entrepreneuriat (x1) le soutien universitaire (x2). Ce sont des variables qui guident aux initiatives universitaires. Les hypothèses principales de recherche sont :

Hypothèse 1 : Il existe une relation positive entre les initiatives entrepreneuriales proposées par l'université et le développement d'une culture entrepreneuriale chez les étudiants.

De nombreuses études ont mis en lumière l'impact des variables environnementales, en particulier le contexte universitaire, sur le développement d'une culture propice à l'entrepreneuriat (Krauss et al., 2005 ; Walter et al., 2013). Les diverses initiatives telles que les formations, les incubateurs et les concours pourraient contribuer à accroître l'attrait perçu de l'entrepreneuriat et à développer les compétences entrepreneuriales des étudiants.

Hypothèse 2 : L'intention entrepreneuriale des étudiants joue un rôle médiateur dans la relation entre les initiatives de l'université en faveur de l'entrepreneuriat et le développement de la culture entrepreneuriale.

d'études (économie, biologie, physique, etc.) afin d'assurer une représentation équilibrée.

Au sein de chaque strate «filiale», un tirage aléatoire simple sera opéré pour constituer des échantillons par filiale. La taille visée pour l'échantillon total sera d'environ 250 étudiants. Un échantillon de plus de 250 garantit des estimations précises avec une forte confiance.

Cette taille d'échantillon permettant d'atteindre un niveau de confiance de 95% avec une marge d'erreur de +/-5%.

Dans un premier temps, une phase qualitative permettra d'explorer en profondeur les perceptions, expériences et réalités vécues des étudiants concernant l'entrepreneuriat et la construction d'une culture entrepreneuriale au sein de leur faculté. La méthode de collecte et la technique retenue seront celles des entretiens individuels semi-directifs. À travers un guide d'entretien qui sera élaboré en amont, articulé autour des thèmes principaux déjà abordés :

- Les Connaissances, les perceptions et les attitudes envers l'entrepreneuriat,
- L'expérience entrepreneuriale vécue,
- L'impact sur les aspirations professionnelles.
- Les facteurs favorisant ou limitant l'adoption d'une culture entrepreneuriale.

Dans un second temps, une phase quantitative par questionnaire en ligne permettra de tester statistiquement à grande échelle les modèles et hypothèses issus de la phase exploratoire.

L'outil quantitatif via un questionnaire autoadministré en ligne sera développé, articulé en différentes sections et démentions :

- Données sociodémographiques (âge, genre, filiale, etc.) ;
- Dispositions psychologiques entrepreneuriales (selon échelles validées) ;
- L'Intention entrepreneuriale déclarée (échelles existantes adaptées) ;
- La perception des initiatives entrepreneuriales de la faculté ;
- L'émergence d'une culture entrepreneuriale (échelle à construire).

Après la collecte des données, ces dernières seront analysées à travers l'utilisation de logiciel SPSS selon différentes techniques statistiques :

2-2 - La définition de la base de sondage

Le travail va commencer par l'identification de l'échantillon de la phase qualitative pour mettre le point sur les variables de recherche. Dans un premier temps, la phase qualitative exploratoire par entretiens individuels approfondis nécessite la constitution d'un échantillon raisonné et diversifié selon la méthode des quotas. L'objectif est de garantir une représentation équilibrée des différents profils d'étudiants participant à l'écosystème entrepreneurial de la faculté.

La définition des quotas se basera sur deux critères principaux premièrement sur la participation aux initiatives entrepreneuriales après effectuée une identification de différentes initiatives de ce type proposées par la faculté (formations, incubateur, clubs étudiants dédiés, etc.). Des quotas seront alors fixés en visant à inclure des étudiants ayant pris part à chacune de ces initiatives entrepreneuriales pour assurer une diversité des profils. Des quotas complémentaires seront ajoutés selon la filière d'études (économie, biologie, techniques, informatique et d'autre, etc.) et le niveau de progression dans le cursus (de la L1 première année de licence jusqu' à deuxième année de Master M2). L'échantillon qualitatif est de 22 étudiants, réparti comme suit :

- 6 étudiants des formations entrepreneuriales (1LE, 1 M1, 1 M2).
- 4 étudiants participant à l'incubateur : FUTUR GATE (1 L, 1 M)
- 4 étudiants des clubs entrepreneuriaux : ENACTUS (1 L, 1M)
- 6 étudiants des autres filières : 1 étudiant en physique, 1 en économie, 1 en biologie, 1 en droit arabe

Dans un second temps, la phase quantitative confirmatoire par questionnaire en ligne nécessitera un échantillon de grande taille, obtenu cette fois-ci par échantillonnage probabiliste stratifié. Cette technique assurera la représentativité statistique de l'échantillon tout en conservant un ciblage sur les étudiants participants aux initiatives entrepreneuriales.

La stratification se fera selon deux niveaux tels qu'utilisés dans l'échantillon de la phase qualitative, elle prendra en considération la participation aux initiatives entrepreneuriales et les filières et branches d'études. La base de sondage sera tout d'abord constituée en récupérant les listes des étudiants ayant pris part aux différentes initiatives entrepreneuriales de la faculté cette année (formations dédiées, incubateur, clubs, etc.), les branches et les Filières d'étude. L'utilisation de base de Sondage sera ensuite stratifiée par filière

d'appréhender toute la richesse et la complexité des relations entre l'entrepreneuriat universitaire promu par les établissements d'enseignement supérieur et l'émergence d'une véritable mentalité entrepreneuriale au sein de la communauté étudiante. Les conclusions de l'étude empirique à venir permettront d'approfondir cette compréhension de ces dynamiques et d'ouvrir de nouvelles perspectives pour optimiser les programmes entrepreneuriaux dédiés aux jeunes Marocains.

II - Méthodologie de recherche

2-1 - Pertinence d'une approche mixte

La combinaison qualitative et quantitative est idéale pour étudier des phénomènes complexes. Selon Molina-Azorin (2016), la méthode mixte combine de façon complémentaire et itérative les approches qualitatives et quantitatives.

La démarche qualitative initiale approfondit la compréhension du phénomène, tandis que la démarche quantitative subséquente teste et généralise statistiquement les résultats. En entrepreneuriat, plusieurs chercheurs recommandent l'utilisation de méthodes mixtes. Selon Mickiewicz et al. (2019), combiner les méthodes aide à comprendre pleinement la diversité des processus et contextes entrepreneuriaux, les mêmes auteurs soulignent l'importance de commencer par une étude qualitative avant d'aborder le quantitatif pour explorer des sujets émergents, dans le contexte de l'entrepreneuriat universitaire, Fayolle et Klandt (2006) soulignent l'importance de combiner diverses perspectives pour comprendre la complexité des écosystèmes impliqués.

Une étude qualitative exploratoire auprès des étudiants de la faculté polydisciplinaire de Larache (la FPL) qui ont pu concevoir un projet d'affaires, et qui ont profité de l'une des initiatives entrepreneuriales fournies par la faculté, cette étude va permettre de mettre le point sur les variables explicatives qui constituent les hypothèses de recherche après on va procéder par une étude quantitative via l'administration d'un questionnaire pour pouvoir mesurer et tester les hypothèses qui orienteront cette recherche. Ainsi, l'étude quantitative permet de collecter des données chiffrées standardisées et objectives auprès d'un large échantillon de répondants. Dans le but d'obtenir une image représentative globale du phénomène étudié à la faculté.

universitaire, qui prônait la suprématie magistrale du professeur et le savoir académique des sciences et des connaissances, sans aucune connexion ou lien avec la réalité actuelle. Toutefois, cette situation ne peut pas être généralisée à tous les établissements universitaires, en particulier les grandes écoles d'ingénieurs et de l'enseignement technique et professionnel. Cependant, il est vrai que l'université transmettait des connaissances en sciences et en lettres sans avoir de perspectives quant à son utilité et à sa faisabilité dans la réalité de la vie sociale et économique. Cela est démontré par le nombre de chômeurs diplômés de l'université marocaine et l'incapacité des universités à répondre aux besoins des entreprises marocaines en termes de compétences.

c - L'engagement moins fort des autorités universitaires

Selon Clark (2001), l'université entrepreneuriale n'a pas pour objectif de promouvoir la commercialisation des prestations de l'université dans un but purement lucratif, mais plutôt de permettre aux chercheurs d'obtenir une reconnaissance et un rayonnement de leur travail grâce à des applications pratiques sociales, économiques et industrielles. Dans le même sens Zammar et al, Lagraoui, (2019) trouvent que l'importance accordée à la recherche et à la création d'entreprises devient un enjeu majeur pour l'université publique, en lien avec l'emploi, l'innovation et la création d'entreprises. Il est essentiel que les autorités universitaires s'engagent de manière solide et durable, tout en coordonnant efficacement les actions visant à favoriser le développement de l'entrepreneuriat et de la culture entrepreneuriale grâce à de véritables stratégies. Il n'est donc pas suffisant de mettre en place des structures spécialisées dans l'entrepreneuriat et de proposer quelques modules ou enseignements sur l'entrepreneuriat pour atteindre un certain nombre d'étudiants et de chercheurs. Il est nécessaire de cibler tous les chercheurs de toutes les disciplines et de les sensibiliser à la création d'entreprises en les mettant en contact avec des créateurs et en leur offrant une documentation appropriée. Cela leur permettra de véhiculer une image positive de l'entreprise, de développer des méthodes pédagogiques actives favorisant les comportements entrepreneuriaux et d'orienter les étudiants vers les organismes liés à l'entrepreneuriat (Zammar et Abdelbaki, 2013, p.14).

Les hypothèses formulées à l'issue de cette revue de littérature seront testées à l'aune des résultats issus d'une méthodologie mixte, combinant approches qualitatives et quantitatives. Au terme de cette étude, on est en mesure

1-2 - Les enjeux de développement de la culture entrepreneuriale dans les universités marocaines

Il est essentiel que l'université marocaine s'engage activement dans la promotion de la culture entrepreneuriale, d'abord pour l'université elle-même, puis pour l'économie du Maroc.

Actuellement, chaque année, 180000 nouveaux diplômés universitaires entrent sur le marché du travail. Pour les intégrer tous, il est nécessaire d'atteindre un taux de croissance de 6%. Étant donné que l'économie marocaine ne peut pas atteindre ce taux, l'unique solution reste l'entrepreneuriat. Selon Vestraete (2000) et Schmitt et Bayad (2001), les étudiants et les enseignants-chercheurs universitaires représentent un «réservoir» étendu et diversifié d'entrepreneurs potentiels, mais qui est souvent négligé. De cette manière, la création d'une véritable culture entrepreneuriale au sein de l'université offre aux étudiants la possibilité de créer leur propre emploi en créant leur propre entreprise, ce qui encouragera l'investissement et la croissance.

Afin que l'université du Maroc puisse contribuer activement et de manière efficace au développement de la culture entrepreneuriale, elle doit être capable de surmonter certains obstacles : la résistance aux changements, les méthodes pédagogiques traditionnelles et l'implication moins forte des autorités universitaires.

a - La résistance aux changements

Ce qui pose le premier problème, c'est que les cours d'entrepreneuriat restent enseignés par les seuls enseignants universitaires, dont la plupart n'ont pas eu d'expérience en entreprise ou en création d'entreprises. Dans ce sens et pour Lagraoui, (2019), ces cours impliquent très peu de professionnels et continuent à considérer l'entrepreneuriat comme une discipline traditionnelle, alors que cela requiert une approche axée sur l'apprentissage par l'action (Learning by doing) afin de développer une culture d'entreprendre chez les étudiants.

b - Les méthodes pédagogiques traditionnelles

Selon (Zammar, n.d.) Les enseignants des universités marocaines manifestent une forte résistance à toute méthode ou approche d'apprentissage qui pourrait compromettre les valeurs et les traditions de l'enseignement

évaluer n'importe quel projet. L'éducation supérieure constitue un levier stratégique pour stimuler l'esprit d'entreprise et la création de nouvelles activités économiques dans un pays (Fayolle et Gailly, 2015), des auteures voient que le rôle de l'université dans le développement de la culture entrepreneuriale doit débiter d'abord par le développement de ces trois missions essentielles (Enseignement, Recherche, Entrepreneuriat) par ordre précisé par Verstraete (2000) (cité par Dia, 2011). Dans ce modèle traditionnel de l'université entrepreneuriale, les initiatives en matière de recherche se divisent en deux axes : d'abord la mise en valeur de la recherche, puis la création de programmes de recherche axés sur l'entrepreneuriat.

Au Maroc, les universités sont appelées à jouer un rôle moteur dans l'émergence d'une culture entrepreneuriale dynamique auprès des étudiants. Ainsi, former les étudiants à l'entrepreneuriat est la meilleure et la plus durable façon de nourrir, en permanence, l'économie nationale par des entrepreneurs générateurs de richesses et des managers créatifs pour leurs entreprises. Étant donné son importance et son rôle stratégique dans l'économie, la formation à l'entrepreneuriat a été établie dans de nombreux pays à travers le monde comme une composante essentielle des programmes d'enseignement universitaire.

Après une période prolongée de marginalisation où ces formations ont été extrêmement rares et grâce à l'initiative volontariste de quelques établissements de formation, le Maroc prend une prise de conscience croissante quant à la mise en place des formations entrepreneuriales. Dans cette optique, le ministère de l'Enseignement supérieur, de la Formation des Cadres et de la Recherche scientifique (MESFCRS) a mis en place, en collaboration avec des universités et des écoles d'ingénieurs, et avec l'aide de divers acteurs nationaux et internationaux, divers programmes visant à transmettre aux étudiants et aux élèves ingénieurs la culture entrepreneuriale et l'esprit d'entreprise. Après des expériences pilotes dans certaines universités ou écoles, le MESFCRS a commencé à enseigner l'entrepreneuriat dans toutes les licences, une nouvelle approche à partir de l'année universitaire 2011-2012. Selon Zammar et al, on ne peut étudier la culture entrepreneuriale sans faire référence à la pédagogie (selon le public cible) qui permettent de la développer. De plus, l'enseignement de l'entrepreneuriat devrait s'inscrire dans une logique facilitant le développement des compétences entrepreneuriales des apprenants, en recourant à l'approche «Learning by Do».

des diplômés. Une corrélation positive est observée dans certaines études (Shirokova et al., 2015), tandis que d'autres mettent en évidence un décalage constant entre les intentions et les actions (Fayolle et Liñán, 2014). Cette relation est influencée par d'autres éléments individuels et contextuels. Plusieurs recherches théoriques et empiriques ont examiné les liens entre les initiatives universitaires en faveur de l'entrepreneuriat, la culture entrepreneuriale, l'intention d'entreprendre et le taux réel d'activité entrepreneuriale au sein d'un groupe ou d'une communauté spécifique.

Le passage de l'intention à l'acte n'est cependant pas automatique, il dépend notamment du fait que le comportement entrepreneurial soit perçu comme étant sous le contrôle de l'individu (Ajzen, 1991, 2002). Ce passage peut aussi être influencé par de nombreux autres facteurs psychologiques et non psychologiques.

Les recherches présentées par des chercheurs (Barbosa et al., 2015) sont concentrées sur deux construits psychologiques, la culture entrepreneuriale et l'intention d'entreprendre, sans vraiment étudier le passage à l'action et la relation entre culture et activité entrepreneuriale.

Cela n'est pas sans raison, car de nombreuses recherches ont étudié l'existence d'une corrélation directe entre la culture entrepreneuriale et l'activité entrepreneuriale dans divers pays et, en général, ces recherches ont été très peu concluantes. Selon plusieurs auteurs, il est suggéré que cette relation doit être fortement influencée par les contextes économiques, institutionnels et sociaux qui entourent les individus. Sans contester l'importance de ces milieux différents, ils proposent que leur impact sur le comportement des individus (et donc sur l'activité entrepreneuriale) doive être, au moins en partie, médiatisé par l'intention d'entreprendre et ils ont parié qu'il en serait de même pour l'impact de la culture entrepreneuriale. Cependant, les conséquences directes de la culture entrepreneuriale sur l'intention d'entreprendre sont minimales pour la plupart des dimensions mesurées.

Les initiatives universitaires entrepreneuriales jouent un rôle essentiel dans le développement de cet esprit et de ces comportements. Effectivement, les formations, les programmes et modules d'entrepreneuriat, les conférences d'une thématique entrepreneuriale fournissent aux étudiants les compétences requises pour trouver des solutions innovantes pour résoudre les problèmes, analyser une idée de manière objective, communiquer, travailler en réseau, diriger et

En repérant les initiatives les plus performantes, cette étude peut orienter les décisions des politiques universitaires et des programmes éducatifs vers des approches plus précises et plus influentes. Par ailleurs, une compréhension approfondie de ces dynamiques permet de mieux préparer les étudiants à assumer le rôle d'entrepreneurs de demain, aptes à participer activement à la croissance économique et à l'innovation.

Les objectifs de cette étude sont variés : évaluer l'incidence des initiatives entrepreneuriales mises en place par l'établissement universitaire sur l'essor de la mentalité entrepreneuriale parmi les étudiants, et analyser le rôle médiateur de l'intention entrepreneuriale des étudiants dans ce contexte.

Afin de vérifier les hypothèses de recherche, une méthodologie mixte a été mise en place, intégrant à la fois des approches qualitatives exploratoires et quantitatives confirmatoires. L'objectif est de contribuer de manière significative à la compréhension des éléments qui impactent la croissance de la culture entrepreneuriale au sein des établissements universitaires, tout en proposant des recommandations opérationnelles pour les institutions désireuses d'optimiser leurs initiatives de soutien aux étudiants entrepreneurs.

I - Revue de littérature : L'université marocaine et le développement de la culture entrepreneurial

La culture entrepreneuriale comprend toutes les valeurs qui guident les actions des individus et des organisations en ce qui concerne la création d'entreprises. Ces valeurs se concentrent sur les principes fondamentaux suivants : l'indépendance, la créativité, la prise d'initiatives et le sens de la responsabilité. La promotion de la culture entrepreneuriale à l'université implique de faire connaître ces principes aux étudiants. De cette manière, il est important de considérer l'entrepreneuriat non seulement comme un moyen de favoriser la création de nouvelles organisations, mais plutôt comme une attitude globale à adopter dans la vie quotidienne et active. La créativité, l'innovation et la prise de risque sont des caractéristiques essentielles de l'esprit d'entreprise, ainsi que la capacité à planifier et à gérer des projets dans le but de générer de la valeur (Zammar, n.d.).

1-1 - Relations entre initiatives universitaires, culture, intention et activité entrepreneuriales

Il apparaît plus complexe de faire le lien entre ces initiatives, la culture entrepreneuriale développée à l'université et le taux réel d'activité entrepreneuriale

catalysts for business creation. The research examines the impact of university entrepreneurial initiatives, such as entrepreneurship education and institutional support, on students' entrepreneurial intentions and culture. Using a mixed-method approach combining qualitative and quantitative studies, the results show a positive relationship between these initiatives and the development of entrepreneurial intention and culture. The formulated hypotheses were validated, confirming that students' entrepreneurial intentions mediate this relationship. Recommendations include strengthening entrepreneurship-training programs and improving institutional support mechanisms. The study acknowledges its limitations, including the restricted geographical scope and the absence of certain external variables, suggesting avenues for future research in varied contexts.

Introduction

Dans un environnement mondial caractérisé par une concurrence croissante et un impératif constant d'innovation, l'entrepreneuriat s'affirme comme un pilier fondamental du progrès économique et social. Les universités jouent un rôle essentiel en tant que catalyseurs d'innovation et de potentiels de futures entrepreneurs. En favorisant un cadre favorable à la génération de nouvelles idées et au développement des compétences requises pour lancer et diriger des entreprises, les établissements académiques ont un impact significatif sur le dynamisme entrepreneurial. La Faculté Polydisciplinaire de Larache, consciente de l'importance stratégique de ce domaine, a initié plusieurs actions visant à encourager l'esprit d'entrepreneuriat parmi ses étudiants. La question centrale de cette étude peut être formulée de la manière suivante :

Quels effets auraient les initiatives entrepreneuriales universitaires sur le développement de la culture entrepreneuriale chez les étudiants ?

Cette problématique revêt une importance capitale dans l'évaluation de l'efficacité des initiatives mises en place par l'établissement universitaire, ainsi que dans l'identification des leviers susceptibles de stimuler l'esprit entrepreneurial chez les jeunes. L'importance de cette problématique réside dans sa capacité à fournir des informations précieuses sur les mécanismes par lesquels les établissements d'enseignement supérieur peuvent favoriser de manière positive l'intention entrepreneuriale et le développement de la culture entrepreneuriale chez les étudiants.

Les initiatives universitaires en faveur de l'entrepreneuriat des jeunes étudiants au Maroc. Cas des étudiants de la Faculté Polydisciplinaire à Larache

Nabil RIZQI

Professeur chercheur
Faculté Polydisciplinaire Larache (FPL), Maroc

Er-Rouihi SAFAE

Etudiante chercheuse au cycle du master –
Accompagnement entrepreneurial
Faculté Polydisciplinaire Larache (FPL), Maroc

Résumé

Cette étude explore l'impact des initiatives universitaires sur le développement de la culture entrepreneuriale chez les étudiants. Dans un contexte économique global où l'innovation et l'entrepreneuriat sont essentiels, les universités jouent un rôle crucial en tant que catalyseurs de la création d'entreprises. La recherche se penche sur la question de l'impact des initiatives entrepreneuriales universitaires, telles que l'éducation à l'entrepreneuriat et le soutien institutionnel, sur l'intention entrepreneuriale et la culture entrepreneuriale des étudiants. À travers une méthodologie mixte combinant de l'étude qualitative et quantitative, les résultats montrent une relation positive entre ces initiatives et le développement de l'intention et de la culture entrepreneuriale. Les hypothèses formulées ont été validées, confirmant que l'intention entrepreneuriale des étudiants joue un rôle médiateur dans cette relation. Les recommandations incluent le renforcement des programmes de formation en entrepreneuriat et l'amélioration des dispositifs de soutien institutionnel. Les limites de l'étude sont reconnues, notamment la portée géographique restreinte et l'absence de certaines variables externes, ouvrant la voie à des recherches futures dans des contextes variés.

Abstract

This study explores the impact of university initiatives on the development of entrepreneurial culture among students. In a global economic context where innovation and entrepreneurship are essential, universities play a crucial role as

- revenir au village Mobilité non permanente des jeunes ruraux dans la région du Saïs (Maroc). Cahiers Agricultures 24.
- Gambino, M. (2011). Pratiques de jeunes et participation à la vie locale : regards croisés France Irlande.
 - Garneau, S. (2003). La mobilité géographique des jeunes au Québec : la signification du territoire. Recherches Sociographiques 44, 93.
 - Haut-Commissariat au Plan, 2011. Enquête Nationale Démographique à Passages Répétés 2009-2010. Principaux résultats. Rabat
 - Jodelet D. (dir.) (1989), «Représentations sociales : un domaine en expansion», dans Jodelet D., Les représentations sociales, Paris, PUF, p. 45-78. Mannoni P. (1998), Les représentations sociales, Paris, PUF
 - Kadiri, Z., Tozy, M., Mahdi M. (2015). Jeunes fellahs en quête de leadership au Maroc. Cahiers Agriculture 24.
 - Pascon, P., et Bentahar, M. (1969). Ce que disent 298 jeunes ruraux. In : Étude sociologique sur le Maroc. Publication du bulletin économique et social au Maroc. pp 145-287.
 - Rachik H, 2005. Jeunesse et changement social. In Rapport 50 ans de Développement Humain au Maroc. Perspectives 2025. Rapports thématiques, Société, Famille et Jeunesse, 193-215.
 - Said, Assafah. (2023). The dynamics of social norms and values among educated rural youth a sociological study in the field of the zayan tribes in the province of khenifra as a case study. RIMAK International journal of humanities and social sciences.
 - Sechter-Funk, Iris. La maternité célibataire au Maroc, entre normes et pratiques In : Le Maroc au présent : D'une époque à l'autre, une société en mutation [en ligne]. Casablanca : Centre Jacques-Berque, 2015 (généré le 08 février 2019). Disponible sur Internet : <<http://books.openedition.org/cjb/1052>>. ISBN : 9791092046304. DOI : 10.4000/books.cjb.1052
 - Bahr, Ni et all, Les jeunes ruraux au Maroc entre aspirations et exclusion. Revue bibliographique des publications en sciences sociales en ce premier quart du 21^{ème} siècle, Alternatives Rurales(10) www.alternatives-rurales.org- Février

Bibliographie indicative

- Alessandra, Giuliani., Sebastian, Mengel., Courtney, Paisley., Nicole, Perkins., Ingrid, Flink., Oliver, Oliveros., Mariana, Wongtschowski. (2017). Realities, Perceptions, Challenges and Aspirations of Rural Youth in Dryland Agriculture in the Midelt Province, Morocco. *Sustainability*, 9(6):871-. doi: 10.3390/SU9060871
- Aroussi Bachari N, Faysse N, Abdellaoui E, Sebgui M, 2015. Le retour des jeunes diplômés en zone rurale au Maroc: Quelles interactions entre trajectoires individuelles et projets collectifs ? *Alternatives Rurales*, hors-série Jeunes Ruraux.
- Ayadi M, témoignage recueilli par Bouzidi Z et Faysse N, 2015. L'expérience de Takimete, association pour le développement du milieu rural. *Alternatives Rurales*, hors-série Jeunes Ruraux.
- Banque Mondiale, 2012. Promouvoir les Opportunités et la Participation des Jeunes, Rabat.
- Bena abdelaali W Hanchane S, Kamal A, 2012. Les inégalités de capital humain au Maroc. Document de travail de l'Association Marocaine des Sciences Economiques n° 2012-10.
- Bono I, 2014. Une lecture d'économie politique de la «participation des jeunes» au Maroc à l'heure du Printemps arabe *Revue internationale de politique comparée*, 20(4), 145-166.
- Bossenbroek, L., Van der Ploeg, JD., Zwartveen, M. (2015). Broken dreams? Youth experiences of agrarian change in Morocco's Saïs region. *Cahiers Agricultures* 24.
- Bourdieu P, 1984. La jeunesse n'est qu'un mot. In: *Questions de sociologie*. Paris, Ed de Minuit, pp. 143-154.
- Bouzidi Z, Faysse N, Kuper M, Billaud JP, 2015. Les projets des jeunes ruraux : des stratégies diversifiées pour accéder au foncier et obtenir l'appui de l'Etat. *Alternatives Rurales*, hors-série Jeunes Ruraux.
- El, Houssain, Bouichou., Tahirou, Abdoulaye., Khalil, Allali., Abdelghani, Bouayad., Aziz, Fadlaoui. (2021). Entrepreneurial Intention among Rural Youth in Moroccan Agricultural Cooperatives: The Future of Rural Entrepreneurship. *Sustainability*, 13(16):9247-. doi: 10.3390/SU13169247
- Ftouhi, H., Kadiri, Z., Abdellaoui, EH., Bossenbroek, L. (2015). Partir et

mondiale.. Un séisme en 2023, secouant la province d'Al Haouz, ainsi que la conscience collective et la solidarité nationale avec des locaux, qui se sont retrouvés du jour au lendemain sans domicile et sans prévision, ajoutant une nouvelle précarité à la leur..

Quelles sont les représentations du vécu et quelles perspectives du changement pour les jeunes ruraux en l'an 2024 ? Nous finissons ce même travail avec les mêmes questions de départ, en ne changeant que la variable chronologique. Nous sommes conscients que «La représentation sert à agir sur le monde et autrui¹⁵». Et nous sommes conscients aussi que de générations en générations, ces représentations du monde, du vécu et des perspectives de l'avenir changent. Les sondages sur ce que pensent la «Gen-Z», différemment des millénaires, se multiplient sur les tabloïdes, marquant par là, un désir des uns de faire autrement ce qu'ont déjà fait les autres. En effet, comme toute phase transitoire, la jeunesse représenterait un chemin incertain parce qu'il nous dirige vers l'âge adulte : un âge inconnu. Quelles opportunités de vie professionnelle et quels critères pour la réussite et l'épanouissement. Comment peut-on changer le monde et comment ce monde nous change-il ? Ou encore, veut-on le changer ? Quelles contraintes, économiques, politiques et culturelles ? Et dans quelles mesures peut-on, ou non, optimiser certaines conditions, pour faire de la contrainte un défi stimulant pour se dépasser et innover ? Les recherches en psychologie collective¹⁶ ont fait de ces problématiques l'objet de travaux pertinents. Si la représentations sociale est une forme de connaissance, socialement élaborée et partagée, ayant une visée pratique et concourante à la construction d'une réalité commune à un ensemble social¹⁷, une attention particulière de travaux sur ces thématiques, auprès des populations vulnérables, devrait orienter les politiques publiques pour la mise en place de stratégies ciblées et situées, afin de se rapprocher d'une catégorie longtemps invisibilisée, mais désormais en mesure de saisir les transformations du temps, de la ville et du reste du monde... grâce à une recharge de 5 dirhams et un réseau internet en discontinu.

¹⁵ Jodelet D. (dir.) (1989), «Représentations sociales : un domaine en expansion», dans Jodelet D., Les représentations sociales, Paris, PUF, p. 45-78. Mannoni P. (1998), Les représentations sociales, Paris, PUF

¹⁶ Amabile, T.M. (1996). Creativity In Context: Update To The Social Psychology Of Creativity (1st ed.). Routledge.

¹⁷ Jodelet D. (dir.) (1989), «Représentations sociales : un domaine en expansion», dans Jodelet D., Les représentations sociales, Paris, PUF, p. 45-78. Mannoni P. (1998), Les représentations sociales, Paris, PUF

que c'est la société est le résultat de nos actions et de nos choix ? Selon Thomas et Znaniecki¹⁴, à travers l'interaction continue entre l'individu et la société, on ne peut pas conclure que l'un est le produit de l'autre, il existe pourtant une influence réciproque entre les deux entités. Les individus et la société interagissent de manière dynamique pour se transformer mutuellement. Dans cette vision, ni les individus ni leurs sociétés ne sont figés. Chacun des deux est , à la fois, influencé par l'autre et acteur de changements lui-même, mettant l'accent, ici, sur l'évolution, l'adaptation et la co-création. Les transformations sociales émergent par conséquent de l'action individuelle, collective et de contextes en perpétuel mouvement. Cependant, le comportement des uns et des autres est influencé par les représentations qu'ils font du monde et d'eux-mêmes. Selon le théorème de Thomas, si les individus définissent des situations comme réelles, elles le sont dans leurs conséquences. Les résultats de l'enquête réalisée dans le cadre de cet article conforte ce postulat.

La présente analyse s'est faite sur la base d'une enquête nationale réalisée en 2016. Aujourd'hui, que nous sommes en train de finaliser ce texte, il s'est passé approximativement 9 années.. Des gouvernements se sont succédé, tandis que de nombreux événements, tant locaux, régionaux que mondiaux, se sont déroulés. Pour ne citer que certains exemples, l'année même, un jeune poissonnier meurt broyé dans une benne à ordures, enflammant le Rif pendant de nombreux mois.. Un boycott en 2018, principalement sur les réseaux sociaux, et ciblant trois grandes marques Centrale Danone (produits laitiers), Afriquia (carburants) et Sidi Ali (eau minérale). Nous avons assisté pendant une période à une dynamique économique, et surtout sociale qu'on pourrait qualifier d'un nouveau type d'action collective dans le pays, constituant un épisode, premier dans son genre au Maroc. Une affaire tragique du petit Rayan, tombé dans un puits de 32 mètres de profondeur dans le village de Ighrane, dans la région de Chefchaouen au Maroc, en 2022. Des opérations de sauvetage ont duré cinq jours, mobilisant des moyens étatiques exceptionnels. Une performance sportive extraordinaire pendant la coupe du monde, en 2022 aussi. Le Maroc, fini quatrièm, est devenu le premier pays africain et arabe à atteindre ce stade de la compétition. Les esprits s'en souviennent comme un exploit remarquable de la résilience de l'équipe marocaine sur la scène

¹⁴ Caradec Vincent. Thomas William I., Znaniecki Florian, Le paysan polonais en Europe et en Amérique. Récit de vie d'un migrant (Chicago, 1919).. In: Revue française de sociologie, 1999, 40-4. pp. 765-767.

L'objectif n'étant pas de démontrer la relation de cause-à-effet entre l'attitude négative et le manque d'initiatives pour le changement chez cette catégorie des jeunes, mais il s'agit là, au moins, de montrer leur coexistence. Bien que les deux catégories de jeunes estiment que la jeunesse est plus une phase d'anxiété et d'incertitude que de créativité et de productivité, les deux considèrent l'Etat comme principal responsable de cette perte d'énergie positive.

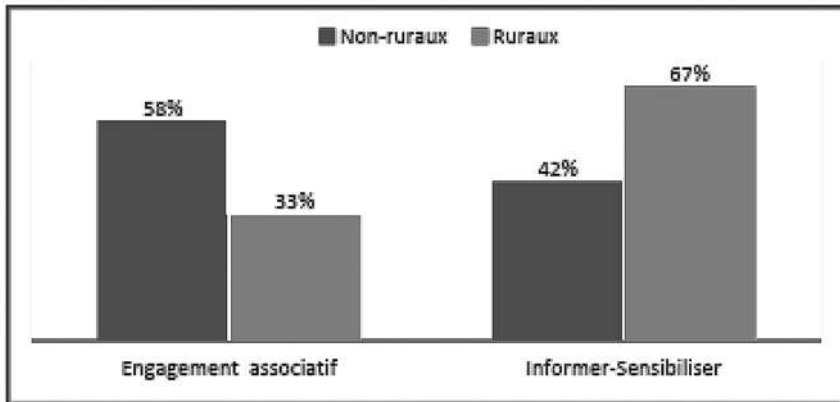
Pour les jeunes urbains plus que les ruraux, les jeunes eux-mêmes sont également responsables de leur situation et doivent agir, principalement à travers le travail associatif et artistique, pour espérer le changement qui ne vient pas toujours de l'autre, mais qui doit émaner des personnes directement concernées. Cependant, les ruraux ne croient pas beaucoup à leur capacité de changer une réalité marquée par l'exclusion et l'oppression exercées aussi bien par l'Etat que par la famille qui, essentiellement, considère le jeune comme un investissement.

Exposé au chômage et à la difficulté d'accès à l'emploi, le jeune qui fait face à la pression sociale exercée par son entourage immédiat, pense à immigrer plutôt qu'à changer la réalité du milieu dans lequel il vit. La situation est plus compliquée pour la jeune femme que ce soit en milieu urbain ou en milieu rural. La question du genre est une thématique qui mérite également d'être ultérieurement explorée à la lumière des données de l'enquête. L'hypothèse avancée dans le cadre de ce travail est plus au moins validée. Il convient de souligner également que les marginalités sont cumulatives et contrairement à certaines situations où les marginalisés font preuve d'innovation, il apparaît que cette accumulation donne lieu à des attitudes négatives, où des individus en viennent à se percevoir externes à l'Etat et à l'environnement dans lequel ils vivent. Cette extériorité est également exprimée par les participants étudiés, lorsqu'ils discutent de leurs vécus ou bien des causes de la marginalité et de la violence. c'est rare où ils se considèrent responsables et concernés, surtout devant un «État»¹³ qui, selon eux, les dépasse au niveau local, régional et national.

Une des réflexions classiques du champ sociologique est de se questionner si nous sommes le reflet de la société dans laquelle nous vivons, ou bien est-ce

¹³ Le Mot Makhzen accepte plusieurs sens : ça va de l'autorité locale au parlement et au gouvernement et concerne rarement l'institution royale. Voir article : Makhzen (Tozy, Mounia Bennani Chraïbi).

Graphe 9 : Moyens de changement au niveau local pour les non-ruraux (66 citations) et les ruraux (24 citations)



Source : Par nos soins à partir des données de l'enquête « Jeunes, Marginalités et Violences ».

Les jeunes non-ruraux engagés dans des associations espèrent contribuer au changement à partir du local. Les jeunes ruraux ne croient plus trop au travail associatif pour pouvoir améliorer leur situation.

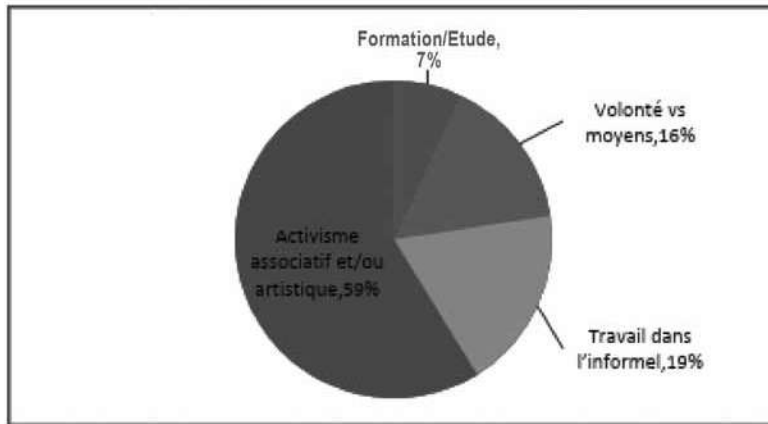
En réponse à la question sur le responsable de la situation des jeunes, plus des deux tiers des 103 citations des jeunes ruraux considèrent l'Etat comme principal responsable. On le rappelle encore une fois, au contraire des résultats de l'enquête de Paul Pascon, l'Etat n'est plus perçu comme garant de l'emploi, mais plutôt comme un moyen d'oppression et de contrôle.

Cependant, pour les jeunes non-ruraux, la responsabilité est également des jeunes eux-mêmes avant d'être partagée avec les autres acteurs (Etat, famille, etc.). Cette tendance est confirmée par plus de 80% des 68 citations au niveau des réponses à la question. La responsabilité de la famille a devancé celle de l'Etat pour cette catégorie de jeunes.

Conclusion

Les jeunes ruraux considèrent la marginalité dans laquelle ils estiment vivre comme une forme de violence. Une situation qui les éloigne de l'opportunité d'emploi et de l'accès au droit d'expression culturelle et politique. Ils disposent des attitudes négatives, beaucoup plus que chez les non-ruraux, de la jeunesse et des possibilités de changement d'une situation que, à leurs yeux, seul l'Etat peut influencer.

Graphe 8 : Mode de prise d'initiative par les jeunes non-ry-ruraux pour amélioration de la situation personnelle (102 citations)



Source : Par nos soins à partir des données de l'enquête «Jeunes, Marginalités et Violences».

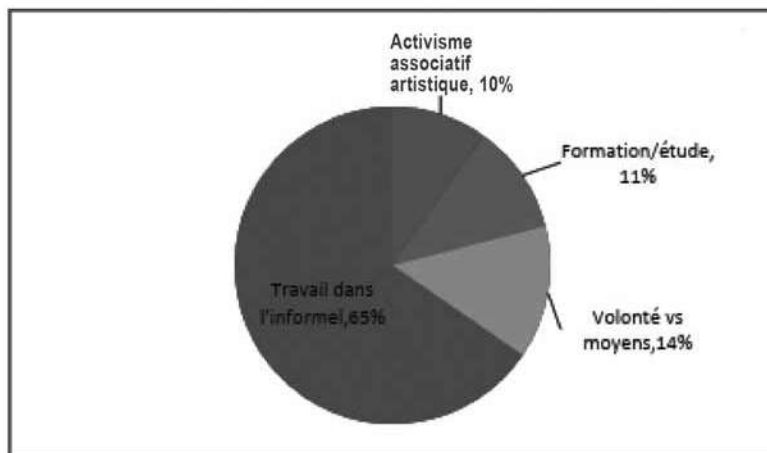
Boycottée par la majorité des jeunes, la participation politique formelle (partis politiques, élections, etc.) est plus discréditée par les jeunes qui vivent en milieu urbain. Pour cette catégorie des jeunes, la participation informelle (non conventionnelle à travers les manifestations, les réseaux sociaux, l'art de la rue, etc.) est plutôt plus efficace puisqu'elle permet selon eux un épanouissement et une certaine liberté d'expression. Ces modes d'action se propagent également en milieu rural, mais à un rythme lent en raison de plusieurs défis liés aux différents types de marginalités (rupture numérique, faiblesse de l'infrastructure, taux d'analphabétisme plus élevé, etc.).

Au niveau de la participation formelle (ou conventionnelle), il faut signaler que ce sont les institutions et les modes d'expression politiques traditionnels qui demeurent plus discrédités. Ce n'est pas le cas pour l'activité associative qui est vue (plus pour les urbains que pour les ruraux) un moyen de changement au niveau local (Voir Graphe 9).

situations, les perceptions de la participation formelle et informelle à la vie publique et de l'avenir par la suite.

Pour améliorer leurs situations, et malgré la rareté des moyens, les jeunes ruraux tablent sur le travail informel plus que sur les études ou l'activisme associatif et artistique (Voir Graphe 7).

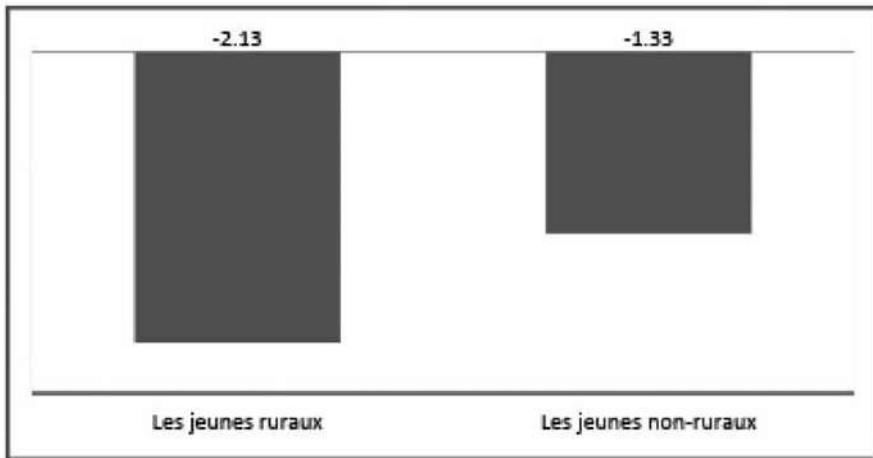
Graphe 7 : Modes de prise d'initiative par des jeunes ruraux pour amélioration de la situation personnelle (102 citations)



Source : Par nos soins à partir des données de l'enquête «Jeunes, Marginalités et Violences».

Au contraire, les jeunes non-ruraux croient plutôt en l'efficacité de l'activisme associatif et artistique comme l'une des solutions pour agir sur leurs situations personnelles (Voir Graphe 8). Pour les jeunes de l'urbain et du périurbain, l'expression artistique et à travers les associations est l'une des voies pour le changement qu'il faut considérer. Cette catégorie des jeunes, comparativement aux jeunes ruraux, croit à cette voie malgré les difficultés qu'ils estiment rencontrées au niveau des restrictions relatives à l'expression dans l'espace public et à la rareté des moyens nécessaires à la liberté d'expression d'une manière générale.

Graphe 6 : Moyenne des attitudes face à la jeunesse comme phase d'anxié et d'incertitude (20 attitudes des jeunes ruraux et 20 attitudes des jeunes non-ruraux)



Source : Par nos soins à partir des données de l'enquête «Jeunes, Marginalités et Violences».

La jeunesse comme phase d'anxiété chez les deux catégories des jeunes est une attitude négative (-2.13 et -1.33). Cependant, selon l'échelle de Moscovici, pour les jeunes ruraux plus que pour les non-ruraux, elle s'agit d'une prise de position ferme et catégorique qui ne laisse aucune chance aux alternatives. Selon la théorie, ces stéréotypes sont susceptibles d'engendrer également des comportements (qui peuvent être positifs ou négatifs).

En effet, et dans un autre cadre d'analyse, l'incertitude et l'anxiété ont été derrière l'innovation selon plusieurs études scientifiques surtout en matière d'entrepreneuriat (Madoui, 1998, Maalaoui, 2013). Les comportements qui peuvent stimuler l'anxiété peuvent être bel et bien positifs.

Selon les données de l'enquête, on peut dans une étape suivante comparer entre les deux catégories de jeunes en fonction de la confiance en la possibilité d'influencer et de changer leur vécu, des moyens de participation et de mobilisation, ainsi que les perceptions qu'ils font de leurs avenir.

Prises d'initiatives et possibilités d'action des jeunes ruraux et des jeunes non-ruraux

Il s'agit de comparer à ce niveau, pour les deux catégories des jeunes, les modes de prise d'initiative par les jeunes eux-mêmes pour améliorer leurs

Tableau 1

Citation en rapport à la représentation de la jeunesse comme phase d'anxiété et d'incertitude	Score	Moyenne cumulée
La jeunesse ne veut rien dire pour moi (rire), je n'ai pas terminé mes études et mon père est décédé, je ne sais plus quoi faire...	- 2	- 2
Chez nous, aucune opportunité d'emploi, j'avais le rêve de continuer mes études, aujourd'hui je me retrouve exclu de tout, de la vie, ça me rend malade ... (rage)	-3	$(-2 + -3) / 2 = -2,5$
Même avec ce problème de non-clarté de la phase de la jeunesse... du chômage, on peut trouver un emploi dans le domaine ... D'autres peuvent ne pas trouver cette opportunité et se trouvent obligés de travailler dans des domaines qu'ils ne maîtrisent pas. On peut être sûr comme on peut ne pas l'être de notre avenir.	0	$(-2 + -3 + 0) / 3 = -1.7$

Source : Par nos soins à partir des données de l'enquête «Jeunes, Marginalités et Violences».

Selon l'exemple précédent, la moyenne d'attitudes a atteint -1.7. Il s'agit d'une attitude négative face à la jeunesse comme phase d'anxiété et d'incertitude. Son intensité est moyenne puisqu'elle se situe entre 0 et -2.

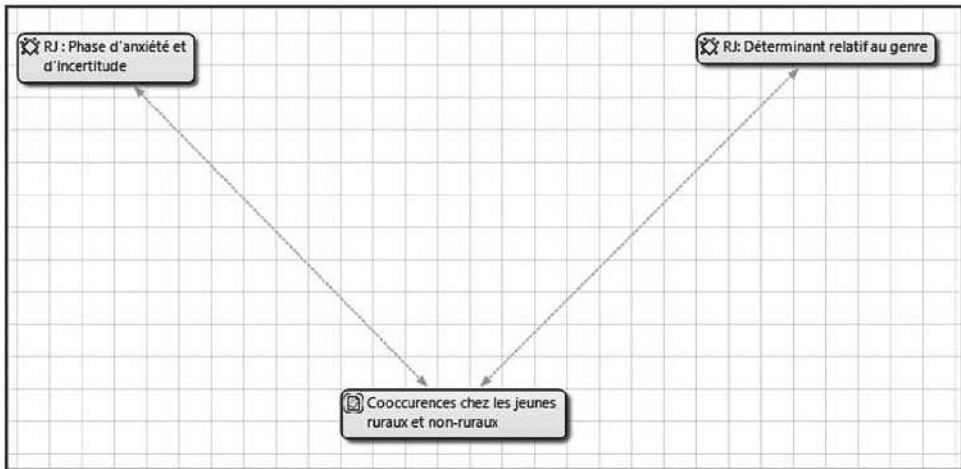
Dans ce qui suit, il s'agit pour les données de l'enquête en rapport à la même question, d'analyser quarante citations choisies au hasard et réparties de manière égale entre jeunes ruraux et jeunes non-ruraux. Le schéma suivant (Voir Graphe 6) représente les moyennes des attitudes, après calcul, relatives à la représentation de la jeunesse comme phase d'anxiété et d'incertitude chez les jeunes interviewés.

une direction et une intensité (les attitudes). La direction d'une attitude peut être positive, négative ou neutre. L'intensité d'une attitude (ici considérée comme un sous-code), qui constitue la force avec laquelle elle s'exprime, est évaluée sur une échelle de sept points (-3, -2, -1, 0, 1, 2, 3). Le codage est réalisé par l'interprétation de la signification du texte (le verbatim) associée à la catégorie thématique analysée. Pour chaque attitude, une moyenne peut-être calculée. Un score extrême de l'intensité (entre -2 et -3 et entre +2 et +3) dans l'analyse des attitudes, peut nous servir d'indicateur du stéréotype (qui réalise un score égal ou proche de 3 ou de -3).

Se représenter la jeunesse comme une phase d'anxiété nous amène à étudier le contenu des différentes citations à l'aide de l'échelle de Moscovici. L'objectif est de calculer une moyenne des attitudes des différentes citations des ruraux et des non-ruraux, pour pouvoir qualifier le niveau de l'intensité et le sens (positif ou négatif) que ces jeunes attribuent à «la jeunesse comme phase d'anxiété ou d'incertitude». Selon l'hypothèse de départ, les jeunes ruraux auraient des stéréotypes négatifs de ce qu'est la jeunesse, ce qui influencerait leur confiance en ses possibilités et les procédés du changement. Selon Moscovici, une moyenne d'attitude de 0 est équivalente à une attitude neutre, une moyenne qui s'illustre par un chiffre positif (supérieure à 0 et inférieure ou égale à 3) alors qu'une attitude négative devrait avoir une moyenne inférieure à 0 avec une limite de -3. Néanmoins, Moscovici considère une attitude intense (ou stéréotype) lorsque les moyennes estimées s'approchent de 3 ou de -3. L'insuffisance de cette méthode d'analyse est la subjectivité du chercheur qui intervient dans l'attribution du score pour les différentes déclarations. Cependant, un travail collégial des chercheurs impliqués et qui collaborent aux différentes étapes de l'enquête peut réduire ce risque. Pour attribuer un score à une déclaration, il faut prendre en compte non pas le dit, mais également les non-dits (mimiques du visage, larmes aux yeux, silence, etc.).

Illustration d'analyse des citations (traduites du Darija (dialecte marocain) vers le Français) à l'aide de l'échelle de Moscovici.

Graph 5 : Thématiques Cooccurentes chez les ruraux et les non-ruraux



Source : Par nos soins à partir des données de l'enquête «Jeunes, Marginalités et Violences».

Pour déterminer le sens des attitudes (positif ou négatif) exprimées en comparaison entre les deux catégories des jeunes, il s'agit de procéder à la quantification du contenu des représentations sociales en rapport à la thématique principale abordée concernant le sens et le vécu de la jeunesse par les jeunes eux-mêmes. C'est la sous-thématique la plus récurrente (la jeunesse comme phase d'anxiété) et cooccurrente entre les deux catégories des jeunes qui sera analysée.

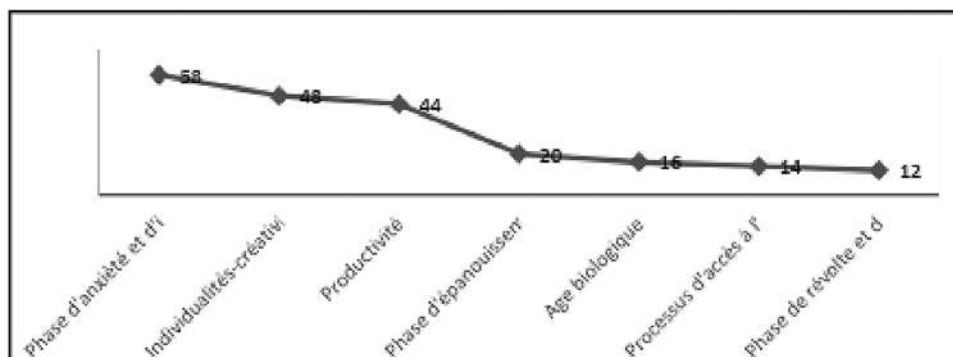
Directions et moyennes d'attitudes face à la représentation de la jeunesse comme phase d'anxiété et d'incertitude

Les techniques d'analyse de contenu peuvent être utilisées à trois niveaux. Le premier niveau concerne l'étude du contenu lui-même (cognitions ou éléments), le deuxième s'intéresse à la structure du contenu, alors que le troisième s'occupe de l'étude des conditions de production du contenu (qui et dans quel contexte produit l'énoncé). Au niveau du présent article, c'est le premier niveau d'analyse, principalement thématique, qui sera privilégié.

Pour Serge Moscovici (1976), le contenu d'une représentation sociale est constitué de trois types d'éléments à savoir les opinions, les attitudes et les stéréotypes. On distingue non plus seulement la simple présence ou absence d'un thème (les opinions), mais aussi sa connotation évaluative représentée par

C'est une phase biologique qui se caractérise par l'anxiété puisque le jeune rural n'arrive pas à devenir autonome. Les thématiques récurrentes étaient le manque d'opportunités offertes aux jeunes pour la réalisation de soi, le problème de stigmatisation et du poids des attentes sociales (mariage, précarité de l'emploi, etc.). Cependant, bien que la jeunesse est perçue comme une phase où le jeune dispose de l'énergie et des potentialités de créativité et de productivité, la jeunesse rural connaît selon nos interviewés une propulsion précoce dans l'âge adulte (à cause principalement du travail des enfants et/ou du mariage à bas-âge).

Graphe 4 : Classement des sous-codes relatifs à la représentation des jeunes en fonction du nombre de citations (Plus de 10) par les jeunes non-ruraux



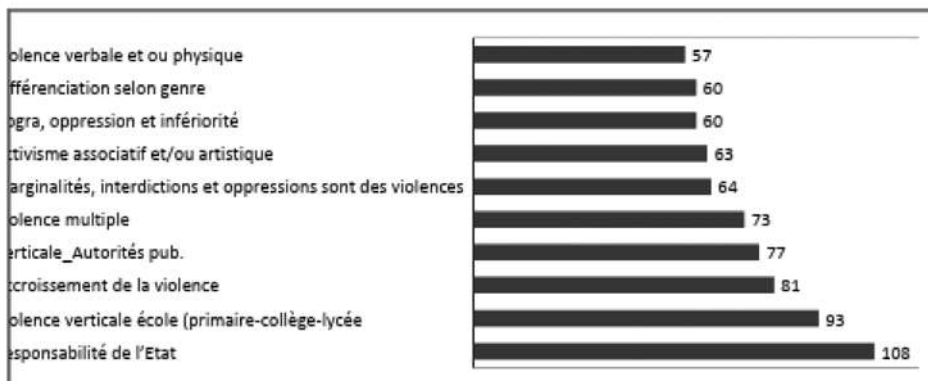
Source : Par nos soins à partir des données de l'enquête «Jeunes, Marginalités et Violences».

Les attitudes face à la situation de la jeunesse sont plus au moins positives en milieu urbain par comparaison au milieu rural. Comme pour les ruraux, les jeunes non-ruraux considèrent la jeunesse comme une phase d'anxiété (Voir Graphe 5), mais sans lier cette situation à des problèmes essentiellement socioéconomiques. Pour les deux catégories des jeunes, en plus des différences selon le milieu, l'anxiété est vécue différemment qu'on soit jeune fille ou jeune garçon.

Pour les non-ruraux, la jeunesse équivaut à l'énergie et à la volonté de s'émanciper à travers la productivité et la créativité. La jeunesse est pour eux une phase qui devrait marquer le passage vers plus d'autonomie et d'affirmation de soi.

dû en partie à la disposition de l'infrastructure dédiée aux jeunes (maisons des jeunes, théâtre, etc.) que le milieu rural n'en dispose que rarement.

Graphe 2 : Les dix thématiques les plus abordées (plus de 40 citations) par 171 jeunes urbains et périurbains



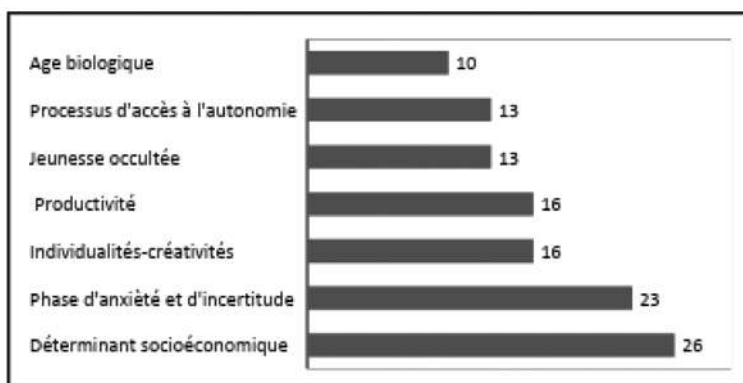
Source : Par nos soins à partir des données de l'enquête « Jeunes, Marginalités et Violences ».

Cette première comparaison entre jeunes ruraux et jeunes non-ruraux quant aux thématiques abordées mène à s'interroger sur la manière dont ces deux catégories se représentent-ils le vivre en tant que jeune au Maroc.

Représentation de la jeunesse chez les jeunes ruraux

Chez les jeunes ruraux, le niveau social (principalement la pauvreté et le chômage) influence le vécu de la jeunesse (Voir Graphe 4).

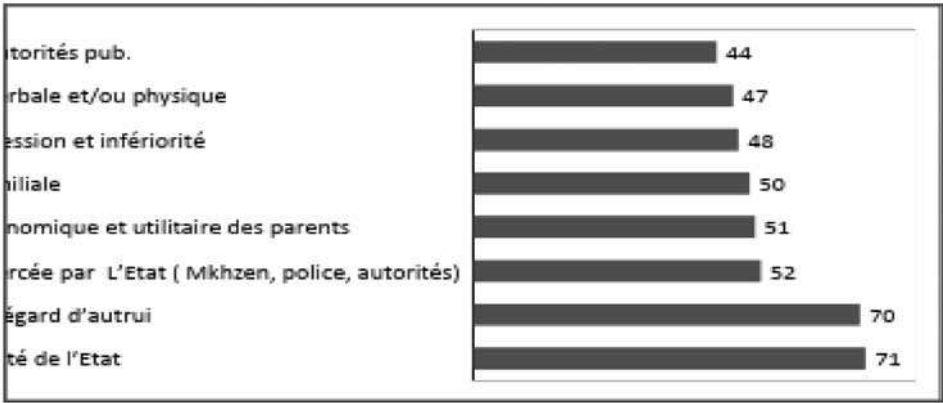
Graphe 3 : Classement des sous-codes relatifs à "Représentation jeunesse" en fonction du nombre de citations (10 et plus) par les jeunes ruraux



Source : Par nos soins à partir des données de l'enquête « Jeunes, Marginalités et Violences ».

des jeunes qui ont acquis un niveau scolaire assez élevé. L'enfant est considéré comme un investissement dans le moyen et le long terme (source de revenu, de retraite pour les parents, etc.) surtout que l'agriculture ne garantit plus l'emploi pour tous. Les propos avancés par les jeunes ruraux interviewés montrent un refus du pouvoir excessif qu'ils estiment ressentir auprès de l'Etat et de leurs propres familles. Cependant, la relation avec les parents gardent toujours sa sacralité puisque la majorité des intervenants a essayé de ne pas les diaboliser (pour une raison religieuse ou autre, en leur trouvant des excuses, etc.).

Graph 1 : Les huit thématiques les plus abordées (plus de 40 citations) par 82 jeunes ruraux



Source : Par nos soins à partir des données de l'enquête «Jeunes, Marginalités et Violences».

En comparaison aux résultats de l'enquête de Paul Pascon et Mekki Ben Taher (1969), nos jeunes ruraux croient toujours à la place centrale de la famille dans leur vie. Cependant, la présente étude a montré que ces jeunes ne se représentent plus l'Etat comme garant, surtout, du droit au travail. Cette attitude face au rôle de l'Etat a également dominé les discussions entre jeunes des milieux urbains et périurbains (Voir Graphe 2). En plus de l'espace public, cette catégorie de jeunes considère l'école comme espace de manifestation de la violence. Ils estiment le phénomène en accroissement pour prendre différentes formes avec un accent sur la discrimination basée sur le genre. Les jeunes filles sont estimées plus exposées aux différents types de violence. Cependant, et contrairement aux jeunes ruraux, ces jeunes ont également abordé les alternatives face à l'insuffisance de l'action publique. Ils estiment qu'à travers l'activisme associatif et artistique, on peut espérer améliorer la situation actuelle. Cela est

pour une durée qui dépasse une année) ou encore des bricoleurs dans le cadre du secteur informel. Les autres sont soit des étudiants ou des élèves ou encore des jeunes actifs dans les secteurs publics (18%) et privés (23%).

Les jeunes ruraux sont en majorité des chômeurs qui occupent des emplois précaires et informels dans le cadre de la débrouillardise. La nature rurale de l'espace et le manque d'opportunités d'emploi confinent ces jeunes à un niveau d'instruction moyen (collège-secondaire), bien que supérieur à celui de leurs parents. Face à cette situation, beaucoup envisagent l'immigration, qu'elle soit interne ou externe.

Au niveau national, l'enquête a été réalisée par focus groups et entretiens individuels et à l'aide d'un guide thématique (sens et vécus de la jeunesse, jeunes et violences, politiques publiques et responsabilités, jeunes et espace public et agentivité), comportant une dizaine de questions. Le guide avait été mis au point et perfectionné à la suite de la pré-enquête.

Il s'agit dans ce qui suit de comparer entre les jeunes ruraux et les jeunes non-ruraux (résidents en milieu périurbain et urbain) quant à la fréquence des thématiques abordées, aux représentations qu'ils se font de la jeunesse et de leur vécu en tant que jeunes dans leurs milieux de résidence respectifs et des possibilités d'action et de réaction afin d'améliorer leurs situations et de penser l'avenir.

Les thématiques les plus fréquentes : comparaison entre les jeunes ruraux et les jeunes qui habitent le milieu urbain et périurbain

Les jeunes ruraux se sont plus exprimés autour de la responsabilité de l'Etat concernant la marginalité dans laquelle ils estiment vivre (Voir Graphe 1). Ces jeunes ont parlé de l'État, des décideurs, du Makhzen et du système comme responsables de leur situation. L'oppression, la stigmatisation et la violence dans toutes ses formes (verbales, symboliques, etc.) émanent, en fait, selon eux de deux principaux acteurs de violence, l'Etat et la famille. Ces jeunes considèrent la marginalisation de certaines régions, la corruption, la mauvaise gestion des ressources et l'intervention démesurée des autorités face aux mouvements contestataires pacifiques comme des formes de l'ultime violence. La marginalité du milieu rural expose ces jeunes au chômage et aux emplois précaires et les expose à la pression de la relation qu'ils qualifient d'utilitaire avec les parents puisque ces derniers expriment souvent des attentes économiques surtout auprès

été organisés trois focus-groups par milieu et type de marginalité respectif (Jeunes souffrant de la marginalité socioéconomique en milieu rural, jeunes de la marginalité politique en milieu urbain et jeunes de la marginalité culturelle en milieu périurbain). A ce niveau d'analyse, les jeunes urbains et péri-urbains sont considérés comme des jeunes non-ruraux.

En privilégiant une entrée sur le terrain par type de marginalité, le focus-group et les entretiens en milieu rural ont concerné la marginalité socioéconomique auprès des jeunes à liste de profils préétablie (travailleurs temporaires, paysans, chômeurs de longue durée, étudiants, de travailleurs temporaires, des paysans, des chômeurs de longue durée, des employés avec un salaire inférieur ou équivalent au salaire minimum, des travailleurs précaires, marchand ambulant, bonne, serveuse, gardien de parking, etc.). La marginalité culturelle est étudiée en milieu périurbain (art de rue, groupes informelles, etc.) et la marginalité politique en milieu urbain (partis et groupes interdits, jeunes n'appartenant à aucune organisation, etc.). Au niveau de cette recherche, l'expression «jeunes issus du même milieu » peut renvoyer au lieu où on a vécu l'enfance. Cependant, la réalité du terrain nous a obligés souvent de considérer le seul critère de la résidence.

La pré-enquête a été réalisée en 2015 à Rabat et a concerné un échantillon de 47 jeunes répartis entre 3 focus-groups et 20 entretiens. En 2016, l'enquête proprement dite a concerné six régions (Agadir, Marrakech, Béni Mellal, Tanger, Fès, Oujda) et a été réalisée auprès d'un échantillon de 177 jeunes répartis entre 19 focus-groups et 36 entretiens¹². En moyenne, trois focus-group par région avec une participation de 7 à 8 des jeunes filles (34%) et garçons (66%). Âgés en moyenne entre 18 et 35 ans, les jeunes de 18 à 25 ont représenté environ 60% de l'échantillon alors que ceux de 31 à 35 ans n'ont représenté que 7%. En général, les jeunes enquêtés avaient un niveau d'éducation supérieur à celui de leurs parents. En effet, plus de 60% ont un niveau baccalauréat et plus et disposent ainsi des diplômes universitaires ou de formation professionnelle (19%). Malgré le niveau d'éducation moyen assez élevé des jeunes enquêtés, la situation de plus de 30% d'entre eux est expressément précaire. Ils sont soit des chômeurs de longue durée (en chômage

¹² Une enquête, à laquelle les deux co-auteurs Saadeddine Igamane et Nawal Mouhouate avaient participé, réalisée entre 2015 et 2016 par des chercheurs de Rabat Social Studies Institute et financée par la fondation Heinrich Böll Stiftung-Rabat.

Récemment, on remarque que de nombreuses études commencent à chercher à combler ce vide et à mettre en lumière le potentiel des jeunes ruraux, tant masculins que féminins, en tentant de définir leurs stratégies, et leurs aspirations⁹. Ces travaux visent à mieux éclairer les réalités spécifiques de cette population et à caractériser les défis et opportunités qu'ils rencontrent dans leurs vies¹⁰.

Jeunes ruraux et jeunes non-ruraux enquêtés

A partir des données issues du recensement général de la population et de l'habitat de 2014, l'enquête, menée dans six des douze régions du Maroc, a utilisé le nombre d'habitants comme paramètre pour différencier les milieux rural, urbain et périurbain.

Les municipalités qu'on considère souvent comme grandes ou moyennes villes et qui dépassent 50000 habitants sont considérées du milieu urbain, celles de moins de 50000 habitants sont généralement considérées comme des petites villes qui relèvent du périurbain, alors que les douars qui dépendent des cercles étaient considérés comme du milieu rural.

Les jeunes interviewés (au niveau des entretiens et des focus-groups) étaient choisis en fonction des critères de marginalité¹¹. Ceux de la marginalité socioéconomique (chômeurs, pauvres, etc.) en milieu rural, de la marginalité politique en milieu urbain (qui ne vote pas, ceux appartenant à des partis ou groupes officiellement non autorisés, etc.) et de la marginalité culturelle en milieu péri-urbain (Hippie, groupe musical informel, talents non reconnu, etc.). Dans chaque région (parmi les six enquêtées), en plus des entretiens, ont

⁹ Ibid.

¹⁰ Voir : El, Houssain, Bouichou., Tahirou, Abdoulaye., Khalil, Allali., Abdelghani, Bouayad., Aziz, Fadlaoui. (2021). Entrepreneurial Intention among Rural Youth in Moroccan Agricultural Cooperatives: The Future of Rural Entrepreneurship. *Sustainability*, 13(16):9247-. doi: 10.3390/SU13169247 ; Alessandra, Giuliani., Sebastian, Mengel., Courtney, Paisley., Nicole, Perkins., Ingrid, Flink., Oliver, Oliveros., Mariana, Wongschowski. (2017). Realities, Perceptions, Challenges and Aspirations of Rural Youth in Dryland Agriculture in the Midelt Province, Morocco. *Sustainability*, 9(6):871-. doi: 10.3390/SU9060871 ; Said, Assafah. (2023). The dynamics of social norms and values among educated rural youth a sociological study in the field of the zayan tribes in the province of khenifra as a case study. *RIMAK International journal of humanities and social sciences*.

¹¹ Le choix du milieu par type de marginalité : Les jeunes ayant participé aux focus-groups et entretiens au niveau des milieux ruraux étaient principalement des marginaux socioéconomiques (chômeurs, petits paysans, etc.), des marginaux politiques en milieu urbain et des marginaux culturels en milieu périurbain.

concerné les jeunes en milieu rural étaient quantitatives et se sont plutôt intéressées à des thématiques prioritaires pour les politiques publiques, comme les problèmes de l'abandon scolaire, du mariage à bas-âge, de l'immigration et des difficultés d'intégration à vie en ville, etc. A notre connaissance, les études consacrées à l'emploi des jeunes en milieu rural sont limitées, et les études sur les représentations et les comportements de cette catégorie le sont encore plus. Cette thématique était marginalisée des sociologues et n'a suscité de l'intérêt qu'exceptionnellement. C'est en 1963 qu'une enquête de valeur fût réalisée par Paul Pascon et Mekki Ben Taher auprès de 296 jeunes vivants en milieu rural. Deux principaux résultats concernant les valeurs et les représentations de ces jeunes : premièrement, l'étude avait confirmé combien ces jeunes croyaient fermement à la place centrale de la famille dans leur vie. Deuxièmement, l'étude avait montré que ces jeunes se représentaient l'Etat comme une force garantissant, principalement, le droit au travail. Depuis, il fallait attendre 2015 pour que la revue «alternatives rurales»⁸ consacre un numéro spécial aux jeunes ruraux. Parmi les thématiques figuraient l'immigration, l'accès au foncier, la participation politique et le leadership en milieu rural.

La plupart du temps, ce sont des études qui ont principalement privilégié l'approche quantitative, essentiellement celles réalisées dans le cadre de l'expertise, et qui n'ont pas permis, par conséquent, de comprendre les représentations et les comportements de cette catégorie de jeunes qui reste invisible des études sociologiques. Avec le développement des coopératives depuis 2005, on a commencé à s'intéresser à l'étude surtout de l'impact de ce type d'entrepreneuriat social essentiellement sur les femmes plutôt que sur les jeunes ruraux comme catégorie sociale mixte. L'invisibilité gagne aussi les politiques publiques visant l'inclusion des jeunes. Paradoxalement, les jeunes ruraux sont tous souvent considérés comme des actifs employés. Si le taux de chômage en milieu urbain était de 15.6% au premier trimestre de 2018, il a été estimé à seulement 3.5% en milieu rural. Les jeunes ruraux, même dans le cadre des aides familiales, sans rémunération et sans contrats, ne sont pas considérés comme des chômeurs, mais plutôt comme des actifs occupés.

⁸ Bahr,Ni et al.,(2015), Les jeunes ruraux au Maroc entre aspirations et exclusion. Revue bibliographique des publications en sciences sociales en ce premier quart du 21^{ème} siècle, Alternatives Rurales(10) www.alternatives-rurales.org- Février 202.

temps, nous avons eu recours à l'échelle de Moscovici pour attribuer des moyennes aux attitudes étudiées. Ensuite, le logiciel Atlas.ti nous a permis de réaliser une analyse approfondie et quantifiable de l'ensemble des entretiens et focus-groups, menés dans le cadre de l'enquête nationale. Nous proposons, dans le cadre du présent article, pour les ruraux ainsi que pour les non-ruraux, d'analyser les fréquences et les cooccurrences relatives aux codes thématiques suivants : «représentations de la situation des jeunes», «prise d'initiative pour améliorer la situation personnelle», «actions entreprises pour le changement», «responsabilité de la situation des jeunes» et «projets avenir». Cela consiste à montrer comment, pour ces jeunes ruraux, les représentations sociales qu'ils se font du monde qui les entoure, de la marginalité dans laquelle ils estiment vivre et des marges dont ils disposent pour agir, ne font que maintenir et accentuer leur marginalité.

Dans cette analyse, nous prenons soin d'éviter le déterminisme et le sens commun. Ainsi, nous avons constamment gardé à l'esprit, tout au long de l'analyse des données collectées, que les variables prises en compte ne sont pas exhaustives. Nous reconnaissons également que certaines représentations sociales négatives intériorisées, comme l'anxiété face à l'avenir, peuvent parfois engendrer des réactions contraires aux attentes. Par exemple, cette anxiété pourrait inciter un jeune marginalisé à développer une attitude proactive, comme entreprendre ou innover, au lieu de se résigner.

Avant de commencer l'analyse des données collectées sur le terrain, il convient de situer la recherche dans son contexte, en mettant particulièrement l'accent sur les spécificités des jeunes en milieu rural au Maroc.

Les jeunes en milieu rural : une catégorie invisible

Les jeunes ruraux n'ont pas le goût pour la mode, des conservateurs, dépassés par les événements et les nouvelles technologies. Les filles en milieu rural sont principalement analphabètes, elles se marient à bas-âge, etc. Tellement stéréotypés, cet ensemble de déclarations est également intériorisé par certains jeunes des zones rurales. Sans que ça soit propre au Maroc, si les études sur les jeunes en général ne manquent pas (sur le célibat, le mariage, le chômage, le travail, la déviance, etc.), elles sont essentiellement quantitatives et descriptives et n'ont que rarement intéressé la quantification du qualitatif, en particulier en rapport à l'analyse des représentations sociales des jeunes, et encore moins pour les jeunes ruraux. d'ailleurs, la majorité des études qui ont

milieux ruraux, est classée dans la catégorie des NEET (ni scolarisés, ni employés, ni en formation). Ces jeunes constituent un groupe important, représentant environ 39% de la population âgée de moins de 25 ans. En 2019, le coût total estimé de ces jeunes au Maroc était d'environ 60 592 858 600 dirhams marocains en termes de finances publiques. Un chiffre allarmant et soulignant le besoin urgent d'interventions ciblées⁶. En réalité, une partie importante de la littérature existante tend à considérer les jeunes comme une catégorie homogène, perçue davantage comme une menace, en particulier lorsqu'il est question de préserver les traditions et les normes sociales, alors que ce potentiel démographique pourrait détenir un dynamisme et une créativité cruciaux pour le développement du pays. C'est une homogénéisation entravant également la prise en considération des diversités par les politiques publiques, constituerait par là un obstacle à l'adaptation efficace des mesures adoptées.

Ce chapitre s'appuie essentiellement sur une analyse de contenu des représentations sociales exprimées par 224 jeunes Marocains (nombre total de pré-enquête et d'une enquête principale). Parmi eux, 82 vivaient en milieu rural. L'objectif était d'explorer leurs expériences personnelles ainsi que leurs perceptions des possibilités d'influencer leur entourage dans l'immédiat. Dans une perspective de sociologie compréhensive, ce texte a pour objectif, d'examiner et de comparer les attitudes et comportements des jeunes (ruraux par rapport aux non-ruraux⁷) face à leurs conditions de vie et à leurs expériences dans leurs milieux respectifs. Nous analyserons également leurs projections vers l'avenir et leurs représentations du futur. Notre hypothèse est que les représentations que se font les jeunes ruraux, de leurs vécus ainsi que des possibilités de changement de leurs situations, ne font qu'accroître la situation de marginalité dans laquelle ils estiment vivre, comme le vivre au jour le jour sans envisager de projets pour l'avenir, manquer de confiance en ses propres compétences et en sa capacité à contribuer au changement, Imputer son état actuel à des facteurs extérieurs, etc. Il s'agit donc d'une quantification du qualitatif, en calculant par exemple les moyennes d'attitudes ou en classant les thématiques abordées en fonction du nombre de citations, etc. Dans un premier

⁶ Liouaeddine, M., & Oudad, A. (2024). Estimation of the short-term costs of youths not in education, employment or training: evidence from Morocco. *Vulnerable Children and Youth Studies*, 19(3), 518–536. <https://doi.org/10.1080/17450128.2024.2389391>

⁷ Dans un souci de compréhension, nous précisons que les jeunes ruraux (82) seront comparés aux non-ruraux (171)

jeunes Marocains envisage l'année 2030, et quelle est la manière dont ils perçoivent leurs situations personnelles et leur environnement à la fois national et international. Une enquête innovante, dans laquelle on leur a été demandé de se projeter dans leurs avenir personnels à cet horizon, mais également d'imaginer les grands titres des médias nationaux et internationaux qui traitent d'actualité de cette année-là. En outre, les résultats du sondage mené par l'UNICEF révèlent que les adolescents et les jeunes du pays appellent à une accélération des efforts pour lutter contre les discriminations, à une coopération renforcée entre les nations, et à une prise en compte plus attentive de leurs préoccupations par les décideurs politiques³. Dans la même enquête, les perceptions de l'avenir diffèrent selon les tranches d'âge. Parmi les jeunes marocains de 15 à 24 ans, seulement 45% estiment que le monde sera meilleur pour les générations futures, un chiffre inférieur à la moyenne mondiale de 50%. Or, les adultes de 40 ans et plus se montrent légèrement plus optimistes, avec 49% pensant que les enfants auront une situation économique meilleure que celle de leurs parents. «Par rapport aux générations précédentes, les jeunes d'aujourd'hui gardent espoir, sont bien plus ouverts sur le monde et déterminés à le rendre meilleur. Les jeunes générations sont certes inquiètes pour l'avenir, mais elles considèrent aussi qu'elles font partie de la solution»⁴.

Il est évident que les jeunes au Maroc font face à des défis majeurs, tels que des taux de chômage particulièrement élevés, notamment parmi les populations les plus défavorisées, l'accès à l'éducation reste insuffisant et les opportunités, surtout dans les zones rurales, sont limitées. Ces obstacles contribuent donc à une situation où une grande partie de la jeunesse marocaine se trouve en dehors des circuits de croissance et d'intégration sociale. Beaucoup de jeunes sont exclus du développement économique, ce qui les marginalise et, dans certains cas, les pousse à chercher des opportunités à l'étranger.⁵ Dans ce sens, une partie importante de la jeunesse marocaine, en particulier les femmes de

³ Publication UNICEF à l'occasion de la Journée mondiale de l'enfance, 19 novembre 2021, Comment les générations des adolescents/jeunes et des adultes au Maroc expriment leurs avis et perceptions des grandes préoccupations aux niveaux global et national ?

⁴ Publication UNICEF à l'occasion de la Journée mondiale de l'enfance, 19 novembre 2021, Comment les générations des adolescents/jeunes et des adultes au Maroc expriment leurs avis et perceptions des grandes préoccupations aux niveaux global et national ?

⁵ Yassine, A., & Bakass, F. (2023). Youth's Poverty and Inequality of Opportunities: Empirical Evidence from Morocco. *Social Sciences*, 12(1), 28. <https://doi.org/10.3390/socsci12010028>

attribuer son état actuel à des causes externes, etc.). Il s'agit donc d'une quantification du qualitatif (calcul des moyennes d'attitudes, classement des thématiques abordées en fonction du nombre de citations, etc.), où dans un premier temps, nous avons eu recours à l'échelle de Moscovici pour attribuer des moyennes aux attitudes étudiées. Ensuite, le logiciel Atlas.ti nous a permis de réaliser une analyse approfondie et quantifiable de l'ensemble des entretiens et focus-groups, menés dans le cadre de l'enquête nationale.

Parmi les résultats, et contrairement à certaines situations où les marginalisés font preuve d'innovation, il apparaît que les marginalités se cumulent donnant lieu à des attitudes négatives, où des individus en viennent à se percevoir externes à l'Etat et à l'environnement dans lequel ils vivent. Cette extériorité est également exprimée par les participants étudiés, lorsqu'ils discutent leurs vécus ou les causes de la marginalité et de la violence. C'est également rare où ils se considèrent responsables et concernés, surtout devant un État qui, selon eux, les dépasse au niveau local et global.

Introduction

La notion de jeunesse est souvent décrite comme une période de transition allant de la dépendance (enfance) vers l'indépendance (âge adulte). Une notion généralement appréhendée dans son sens le plus large, en tant que concept sociologique complexe, ne se limitant pas à un critère biologique, mais prenant également en compte des critères sociaux et culturels.¹ Bien que les Nations unies définissent comme jeunes, les individus d'âges qui varient entre 15 et 25 ans², certains organismes de développement humain dans la région MENA élargissent cette intervalle pour l'estimer entre 15 et 29 ans. D'un côté, cet écart renseigne sur le caractère contextuel de cette notion de jeunesse, et d'un second côté, cela nous donne un aperçu sur le temps supplémentaire, supposé nécessaire, pour atteindre l'âge adulte dans cette région .

Au niveau local, plusieurs structures de recherche nationales ont porté une attention particulière à cette population. On note à titre d'exemples que le Haut-Commissariat au Plan (HCP) mène une enquête prospective sur les jeunes depuis 2004. Cette enquête vise à comprendre comment une partie des

¹ Bourdieu, Pierre (2004). La Distinction: Critique sociale du jugement. Paris : Minuit.

² Programme des Nations Unies pour le Développement(2016), Arab Human Development Report 2016, pp. 21-44.

Les jeunes ruraux, vécus et perspectives du changement

Saâdeddine IGAMANE (saadeddine.igamane@usmba.ac.ma)
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès

Nawal MOUHOUTE (nawal.mouhouste@gmail.com)
ISPITS, Rabat

Hajar EL ALAMI (hajarelalami32@gmail.com)
Université Hassan II, Casablanca

Résumé

Le présent texte repose sur une étude de terrain menée en 2016, dans le cadre d'une enquête nationale sur les jeunes, marginalités et violences. Cette recherche empirique a permis d'explorer les représentations des jeunes, à partir de leurs expériences vécues ainsi que leurs perspectives de changement. Il s'agit de comparer les attitudes et les comportements des jeunes ruraux face à leurs situations et leurs vécus dans leurs milieux respectifs. L'accent est mis sur les possibilités d'agir de ces derniers afin d'améliorer leur(s) situation(s).

Suivant une démarche compréhensive, les jeunes ruraux (82 individus) seront comparés à leurs homologues non ruraux (171 individus). L'objectif ici est d'attirer l'attention sur une catégorie sociale, longtemps restée dans l'ombre, et stigmatisée par de nombreuses étiquettes: les jeunes ruraux seraient loin de la mode, conservateurs et dépassés par les événements et les nouvelles technologies, ou que les filles en milieu rural sont majoritairement analphabètes et mariées précocement, etc. Tellement stéréotypés, cet ensemble d'affirmations est également intériorisé par certains jeunes des zones rurales, renforçant ainsi les marginalités dans lesquelles ils sont confinés, et qui influencent leurs comportements.

Notre hypothèse est que les représentations que se font les jeunes ruraux, de leurs vécus ainsi que des possibilités de changement de leurs situations, ne font qu'accentuer la situation de marginalité dans laquelle ils estiment vivre (penser au jour le jour sans planification pour l'avenir, ne pas avoir confiance en ses compétences et en les possibilités qu'il contribue au changement,

- PAUGAM S., La disqualification sociale : essai sur la nouvelle pauvreté, 1991, PUF, Quadrige, Paris, 1991.
- RAHMENA M., 1992, «Poverty» in The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power, éd. Wolfgang Sachs, Zed Books Ltd, London, 1992.
- ROUSSEAU J-J, Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes, Œuvres complètes, Gallimard, Bibliothèque de la Pléiade, tome III, Paris, 1964.
- ROWNTREE B. S., Poverty a study of town life, Mc Millan and Co. limited St. Martin's street, London, 1908.
- <https://archive.org/stream/povertyastudyto00rowngoog#page/n453/mode/2up> (consulté le 10/06/2015)
- SEN A. K., «Capability and well-being» in Martha Craven Nussbaum and Amartya Sen (Eds.), The Quality of Life, Clarendon Press, Oxford, 1993, pp. 30–53.
- SEN A. K., «Well-Being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984», The Journal of Philosophy, vol. 82, 1985, pp. 169-221.
- SEN A. K., Inequality Reexamined, Russell Sage Foundation and Cambridge, Harvard University Press, 4e éd. Harvard, Massachusetts, 1997.
- SIMMEL G., Les pauvres, PUF, Collection Quadrige Grands textes, traduit de l'allemand par Bertrand Chokrane, Paris, 2005.
- SMITH A., Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations, (1776), traduction française de Germain Garnier, 1881, Chez Guillaumin Libraire, Paris, 1843.
- WRESINSKI J., «Grande pauvreté et précarité économique et sociale », Journal Officiel n°6, du 28/02/1987, Paris, 1987.
- Banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2000-2001, «Combattre la pauvreté», éditions Eska, Paris, 2001.
- Conseil économique et social des Nations Unies, «Rapport de la Banque mondiale sur les statistiques de la pauvreté». E/CN.3/2018/23. Commission de statistique, Quarante-neuvième session 6-9 mars 2018.

mesures nécessaires et veillent scrupuleusement à atteindre les objectifs fixés concernant la réduction sinon l'élimination de ce déplorable fait social.

BIBLIOGRAPHIE

- AL-DALJI A. A., *Al-fallaka wa al-maflukun*, édition du peuple, Le Caire, 1905.
- BREBANT B., *La pauvreté, un destin ?* Collection Logiques sociales, l'Harmattan, Paris, 1984.
- BRONISLAW G., *La potence ou la pitié. L'Europe et les pauvres du Moyen Âge à nos jours*, Gallimard, Paris, 1987.
- CHRISTOPHE P., *Les pauvres et la pauvreté. 1ère partie : des origines au XV^e siècle*, Collection Bibliothèque d'histoire du christianisme, éditeur, Desclée, Paris, 1985.
- GILLIE A., «The Economic History Review», New Series, Published by Wiley on behalf of the Economic History Society, vol. 49, 1996, pp. 715-730.
- HOGGART R., *La Culture du pauvre, étude sur le style de vie des classes populaires en Angleterre*, (1957) traduit par Françoise et al., les éditions de minuit, Paris, 1970.
- ORTIZ I. et CUMMINS M., «L'inégalité mondiale la répartition des revenus dans 141 pays», Fonds des Nations Unies pour l'Enfance (UNICEF), New York, août 2012
- LEWIS O. *Les Enfants de Sanchez. Autobiographie d'une famille mexicaine*, traduit de l'anglais par Celine Zins, collection «les classiques des sciences sociales», en collaboration avec la Bibliothèque Paul-Emile-Boulet, Université du Québec, Chicoutimi, 1961.
- MOLLAT M., *Les pauvres au Moyen-âge, étude sociale*, Hachette, Paris, 1978.
<http://www.franciscanos.net/medieval/pobreza/histoire%20de%20la%20pauvrete.htm> (Visité le 29 avril 2015)
- OHEIX G., 1981, «Contre la précarité et la pauvreté : 60 propositions.», Ministère de la Santé et de la Sécurité Sociale, Paris, 1981.
- PAUGAM S., «La perception de la pauvreté en Europe depuis le milieu des années 1970. Analyse des variations structurelles et conjoncturelles», *Économie et statistique*, n° 383-384-385, 2005, pp. 283-305.

déshumanisant qui ne cesse de faire souffrir plus d'un milliard de personnes à la troisième décennie du troisième millénaire et surtout avec l'aggravation des conditions des individus vivant dans la précarité pendant la pandémie causée par la Covid-19 et les restrictions dues au confinement. La conjoncture économique et sociale actuelle fait apparaître au grand jour, à l'échelle mondiale, le grand écart entre les situations de précarité extrême vécues par certaines catégories sociales et celles des catégories plus favorisées. Ainsi, en dépit des différentes politiques suivies, dans différents pays, la pauvreté, la précarité et l'exclusion sociale continuent à jeter des millions de personnes appartenant à différentes catégories sociales et de différentes tranches d'âge dans le gouffre de la misère. De même, les stratégies prétendant la réduction de la pauvreté ne peuvent reposer sur un instrument unique, ni porter sur un seul domaine, mais doivent recourir à une palette de mesures touchant les différentes dimensions.

D'autre part, les mauvais traitements émanant des institutions étatiques, les obstacles créés par les normes sociales, la vulnérabilité aux maladies et aux catastrophes naturelles constituent des dimensions du mal-être évoquées dans l'article 25 de Déclaration universelle des droits de l'Homme qui souligne que la question de la pauvreté est complexe et présente de multiples dimensions et l'obligation la plus impérieuse de la société est d'assumer toute sa responsabilité, d'impliquer toutes ses compétences et d'user de tous les moyens disponibles pour l'élimination de toutes les formes de ce phénomène afin qu'elle ne compte plus parmi ses citoyen-ne-s des individus marginalisés qualifiés de pauvres. C'est le rêve auquel aspire toute société et la communauté internationale qui se doit de considérer la situation des démunis et partant déployer les efforts nécessaires pour les en délivrer. C'est à cette fin que, pour promouvoir la prise de conscience de la nécessité d'éradiquer la pauvreté et la misère dans le monde, la Communauté internationale commémore le 17 octobre de chaque année, depuis 1993, partout dans le monde la Journée internationale pour l'élimination de la pauvreté²⁹. Cette célébration prend surtout la forme, dans différents pays, de sit-in organisés par la société civile qui scandent des slogans réclamant la promotion de la prise de conscience de la nécessité d'éradiquer la pauvreté et la misère dans le monde, dénonçant la pauvreté et les problèmes inhérents qui gagnent de plus en plus de terrain et revendiquant que les décideurs publics assument entièrement leurs rôles en respectant la dignité humaine, prennent les

²⁹ Résolution des Nations Unies A/RES/47/146 du 31 mars 1993.

subjective des ménages et leur recoupement met en évidence le caractère multidimensionnel de la pauvreté qui peut rimer²⁷ avec la mauvaise santé, l'éducation insuffisante, le faible revenu, le logement précaire, le travail difficile ou non protégé, la désresponsabilisation politique, l'insécurité alimentaire et avec le fait d'être privé de la satisfaction des besoins élémentaires nécessaires au bien-être social, matériel, culturel. Mais, ce qui fait l'objet de débat, c'est surtout la manière dont sont reflétées les mesures de la pauvreté dans cette multi-dimensionnalité. Dans la mesure où la valeur marchande reflète au moins partiellement la valeur relative que les personnes attribuent à ces biens, l'évaluation de la consommation est un indicateur du bien-être général. Sachant que ces mesures englobent un large éventail de biens, on peut considérer qu'elles rendent compte des aspects multidimensionnels du bien-être, le prix de chaque bien conférant à chaque dimension un « poids » particulier. Si le bien-être et la pauvreté sont intrinsèquement multidimensionnels²⁸, la consommation et le revenu sont couramment utilisés comme mesures du bien-être dans les statistiques nationales et internationales de la pauvreté.

CONCLUSION

Les manifestations de la pauvreté diffèrent selon les milieux et les sociétés. Elles peuvent être évidentes mais souvent discrètes selon le degré de la pauvreté et l'état des individus concernés qui sont identifiables surtout quand ils se trouvent dans l'obligation de vendre leurs affaires pour subvenir à leurs besoins... La pauvreté peut donc influencer de façon négative sur la psychologie de la personne dont le visage apparaît souvent déprimé. Elle résulte de différents facteurs dont l'instabilité de l'économie mondiale, les effets de la conjoncture actuelle sur le développement social, les décisions économiques prises par les décideurs publics dictées par des organismes internationaux qui contrôlent la paupérisation des citoyen-ne-s à l'échelle mondiale, la mauvaise gestion de la vie privée et publique, la cupidité des hommes d'affaires, les mauvaises conditions de travail, le non-respect des conventions internationales, la corruption, le clientélisme, l'analphabétisme, le chômage, la pauvreté héritée... Les types d'approches montrent différents profils de ce phénomène

²⁷ SEN 1993 : 30–53.

²⁸ Rapport de la Banque mondiale sur les statistiques de la pauvreté. E/CN.3/2018/23. Commission de statistique, Quarante-neuvième session 6-9 mars 2018, Conseil économique et social des Nations Unies.

rapporter à des communautés entières marginalisées. Cette exclusion sociale renvoie à une approche subjective de la pauvreté dans la mesure où être pauvre s'exprime par un manque de respect, de reconnaissance, de dignité, de sécurité et de justice. L'approche par capacités cherche à élaborer une approche morale aux actes de l'être humain en se concentrant sur l'aspect du bien-être en tant que qualité de vie et celui de l'agentivité définie comme la capacité d'agir²². La pauvreté a aussi fait l'objet de d'études et de recherches statistiques selon lesquelles l'expérience vécue de la pauvreté dépasse le simple manque matériel, le faible niveau d'éducation et les problèmes de santé²³. Pour sa part, le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) s'est efforcé de dégager des critères multiples de la pauvreté, des indicateurs alternatifs alors que la Banque mondiale est restée fidèle à une approche essentiellement monétaire. Sur le plan statistique, les quatre principaux instruments d'évaluation de la pauvreté, utilisés dans le passé, sont le seuil de pauvreté, le produit intérieur brut par habitant (PIB/hab.), l'indicateur de développement humain (IDH) et l'indicateur de pauvreté humaine (IPH). Depuis 2010, le PNUD utilise un nouvel indicateur qui est l'indicateur de pauvreté multidimensionnelle (IPM) qui a attiré l'attention et l'intérêt dans de nombreux pays, et provoqué de vives discussions²⁴. D'autre part, l'UNICEF promeut une approche multidimensionnelle de la pauvreté, qui ne se base pas seulement sur la pauvreté monétaire, mais qui prend également en compte d'autres carences telles que l'accès à la nourriture, à l'eau, à la santé, à l'éducation, au logement et à l'information, entre autres²⁵. Ainsi, la pauvreté multidimensionnelle provient du fait que les pauvres peuvent être confrontés à de multiples privations²⁶ d'une part, du décalage empirique entre la pauvreté mesurée dans un espace unique donné et d'autres mesures importantes uniques et multidimensionnelles et du désavantage d'autre part. Par ailleurs, des approches de la pauvreté considèrent soit des critères objectifs, soit l'appréciation

²² Sen 1985 : 169.

²³ Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2000-2001, « Combattre la pauvreté », éditions Eska, Paris, p. 35, <https://bit.ly/3ph9wyo>

²⁴ Après le lancement de l'indice de pauvreté multidimensionnelle (IPM) en juillet 2010, le blog d'Oxfam, le blog de la Banque mondiale, VOXEU, et d'autres forums sur internet ont effectué des échanges de fond sur l'IPM.

²⁵ ORTIZ et CUMMINS 1.

²⁶ SEN 1997 : 124.

en bonne forme et disposent de compétences, de participer de façon productive aux activités socioéconomiques puisque les aspects des pauvres sont très variés. En effet, selon Michel Mollat, être pauvre signifie être temporairement ou en permanence «dans une situation de faiblesse, de dépendance, d'humiliation, caractérisée par la privation des moyens, variables selon les époques et les sociétés, de puissance et de considération sociale»²¹. La pauvreté comporte des degrés dont le vocabulaire courant exprime toujours la succession : on «tombe», on «choit» dans la misère, le désespoir ; tomber, c'est ne pas pouvoir «se soutenir», «maintenir son état», ni se «relever». Ce phénomène revêt différentes formes qui se rapportent à l'histoire des groupes sociaux. Ces individus sont souvent mal habillés, sans domicile fixe et souffrent de la famine et de maladies. Une bonne partie de la population mondiale vit dans cette situation dans les pays en voie de développement et même au sein de l'Union Européenne où existent des gens sans-abri ou dans des campements en situation de grande pauvreté. La banque mondiale rêve d'un monde sans pauvreté et elle s'est fixé des objectifs de mettre à l'extrême pauvreté avec l'atteinte u premier objectif millénaire pour le développement qui était de réduire le taux de pauvreté de 1990 à 2015 met malgré toutes progrès le nombre des personnes vivant dans l'extrême pauvreté reste trop élevé un certain nombre de défis reste à relever il devient encore plus difficile d'atteindre ceux qui restent dans l'extrême pauvreté qui vivent souvent dans des contextes fragiles et dans des zones reculées parmi les obstacles du progrès, les chocs économiques, l'insécurité alimentaire, et les changements climatiques. Ils affrontent assez de problèmes les empêchant de mener une vie normale et participer aux activités économiques, sociales et culturelles courantes. Ces problèmes s'aggravent d'un pays à l'autre compte tenu de nombreux facteurs élevant le coût de la vie et créant la précarité. Ainsi, des approches ont assimilé la pauvreté aux idées de vulnérabilité, de précarité et de risques en l'occurrence les approches monétaires, relativiste, par besoins essentiels, par exclusion sociale, par capacités ou opportunités. Les approches monétaires sont marquées par la théorie utilitariste et la théorie du bien-être. Leur caractère utilitariste a contribué au développement de l'approche par besoins essentiels ; l'approche relativiste est une méthode de mesure permettant de saisir les formes non monétaires de la pauvreté ; l'approche par exclusion sociale ne se limite pas à une dimension individuelle ; elle peut aussi se

²¹ Mollat 14

et ne concerne qu'une maigre partie de la population contrairement à l'assurance sociale qui se doit de couvrir tous les individus. Par ailleurs, elle s'adresse plus à l'existence de la pauvreté qu'à sa cause¹⁸ et ne vise aucunement son éradication. Ainsi, toute notion d'assistance aux pauvres repose sur les droits des défavorisés¹⁹. Il propose donc une analyse sociologique multiple en considérant d'abord la situation personnelle de l'individu, la réaction de l'État et celle de la société. En effet, on devrait s'intéresser à l'individu pauvre en tenant en considération ses besoins, sa personnalité, son milieu puisque la pauvreté ne se vit pas de la même manière, elle a souvent une caractéristique individuelle et spécifique. Elle se vit différemment selon le tissu social, les solidarités qui s'y déploieraient, les opportunités offertes, le respect des droits humains universellement reconnus. En outre, les attitudes collectives vis-à-vis de la pauvreté diffèrent selon les milieux, les catégories sociales, leur respect des valeurs humaines, les mentalités et les croyances. Pour certaines catégories sociales, il s'agit d'une désolation morale devant ce qu'elles considèrent être l'expression directe de la paresse, de l'inculture et de l'irresponsabilité ; c'est une mauvaise conscience pour d'autres, sensibles avant tout à l'injustice faite à ces personnes maintenues dans des conditions humainement insupportables²⁰. L'étude sociologique vise donc à considérer les différentes approches de la pauvreté et à analyser les rapports que les pauvres, ainsi désignés, établissent avec les systèmes d'aides et d'assistance et, de façon plus générale, les épreuves que les différentes catégories pauvres traversent et leurs différentes circonstances dans la vie quotidienne.

III - Approches sociologiques et éthiques de la pauvreté : Analyses multidimensionnelles et enjeux statistiques

Les approches sociologiques de la pauvreté visent à décrire, à analyser et à conceptualiser sa dimension sociale et les processus sociaux qui marquent la configuration sociale d'une époque et d'une société. Par ailleurs, l'éthique sociale prône l'établissement de liens avec les personnes défavorisées, de tenir en considération les intérêts des pauvres et des autres catégories sociales pour réduire la pauvreté et la création d'opportunités leur permettant, quand ils sont

¹⁸ Simmel 84

¹⁹ Simmel 42

²⁰ Paugam 2005 : 295

sont privés leurs droits universels et partant ne peuvent se procurer les besoins qui assureraient leur survie, ils sont dans l'obligation de demander ou d'accepter d'être publiquement assistés. Dans ce contexte, Jean-Jacques Rousseau a déclaré en s'adressant à ces individus : «Vous êtes perdus, si vous oubliez que les fruits sont à tous, et que la terre n'est à personne.»¹³ C'est ce que confirme autrement Grégoire le Grand quand il affirme que «la terre est commune à tous les hommes et, par conséquent, les aliments qu'elle fournit, elle les produit pour tous communément. [...] C'est qu'en effet, quand nous donnons aux misérables les choses indispensables, nous ne leur faisons pas de largesses personnelles, nous leur rendons ce qui est à eux. Nous remplissons bien plus un devoir de justice que nous n'accomplissons un acte de charité».¹⁴

Toujours est-il que selon Georg Simmel, l'assistance qu'une personne reçoit publiquement de la collectivité est la marque identitaire de la condition du pauvre, le critère de son appartenance sociale à une couche spécifique de la population. «L'assistance aux pauvres a sa raison d'être dans un lien organique entre éléments», à partir de critères «d'affiliations sociales, de base tribale, ou d'une unité biologique».¹⁵ Toutefois, «c'est à partir du moment où ils [des individus] sont assistés, [...] qu'ils deviennent partie d'un groupe caractérisé par la pauvreté. Ce groupe ne reste pas unifié par l'interaction avec ses membres, mais par l'attitude collective que la société adopte à son égard».¹⁶ Par ailleurs, certains pauvres, en situation de précarité, ne recourent pas du tout à l'assistance mais au labeur ; ils peinent dans des conditions dures sans jamais tendre la main. Cela dépend de leur éducation, de leurs principes et leurs convictions. Quant aux principaux objectifs de l'assistance aux pauvres, Georg Simmel en distingue trois. Tout d'abord, elle a pour objectif d'éviter les dangers que pourraient causer les pauvres à la communauté¹⁷ et vise elle est commandée par la préservation du statu quo ante caractérisant la collectivité. Son second objectif réside plus dans la satisfaction de l'assistant que l'assisté. Elle vise principalement d'éviter que la réputation familiale ne soit entachée par la précarité de l'un de ses membres. Selon le troisième objectif, elle est personnelle

¹³ Rousseau 164.

¹⁴ Christophe 40.

¹⁵ Simmel 45.

¹⁶ Simmel 96-98.

¹⁷ Simmel 49.

sont insuffisants au point de l'empêcher d'avoir un niveau de vie considéré comme acceptable dans sa société où elle peut s'y trouver défavorisée de multiples manières : chômage, logement insalubre, soins de santé inadéquats et obstacles à son accès à l'éducation scolaire tout au long de la vie, à la culture, au sport et aux loisirs. Elle est souvent marginalisée et exclue de la participation aux activités (économiques, sociales et culturelles) et ne bénéficie donc guère de ses droits universels fondamentaux. Le fait de souffrir de différentes privations et d'être qualifié de pauvre ne prive absolument pas un individu de ses liens sociaux dans sa communauté, sa région et son pays. C'est surtout les liens sociaux qui contribueraient au soutien psychique ou matériel dans le cadre de l'éthique sociale et partant à la relation d'assistance entre citoyen-ne-s et envers les êtres sociaux qui en ont plus besoin surtout quand il s'agit de personnes considérées comme pauvres, d'enfants orphelins, de personnes en situation de handicap, de personnes âgées solitaires...

II - Les dynamiques de l'assistance sociale : Une analyse sociologique des liens entre la pauvreté, l'assistance publique, et les valeurs sociales

Une étude sociologique peut se concentrer sur la pauvreté et les individus défavorisés en tant que sujets d'analyse, ou adopter une perspective axée sur la relation d'assistance qui les lie à la société à laquelle ils appartiennent. Cette dernière approche implique une exploration comparative des mécanismes de désignation des pauvres au sein de différentes sociétés. Il est important de noter que la relation d'assistance ne se limite pas nécessairement à la pauvreté en soi ni aux individus défavorisés. Elle représente plutôt une connexion entre les membres de la société, où chaque individu devrait jouir de conditions adéquates pour entreprendre des projets de vie dont il est l'auteur ou le coauteur, favorisant ainsi l'épanouissement humain. Que l'on aborde cette question d'un point de vue éthique, examinant les relations entre les êtres humains ainsi que celles entre l'humanité et la nature, ou d'un point de vue de la justice, en considérant la répartition des richesses, l'idéal demeure une société juste, libre et équitable. Dans cet idéal, chaque individu serait en mesure de concrétiser ses projets de vie en harmonie avec le respect de la nature.. Cette relation est intimement liée aux valeurs humaines que les individus acquièrent de leurs parents et leurs ancêtres dès leur enfance. Certains individus en dépendent parfois plus que d'autres, surtout lors de certaines occasions qui nécessitent plus de dépenses. Toutefois, quand certains individus sont dans des situations où ils

tous leurs efforts et utilisent tous leurs moyens pour appauvrir et même humilier autrui⁸. C'est aussi le mythe, la construction et l'invention d'une forme de civilisation spécifique⁹. La pauvreté n'est donc pas uniquement un état de privation économique, elle a également un côté positif du fait qu'elle est « douée d'une structure, d'un système de rationalisation et d'autodéfense sans lesquels les pauvres ne pourraient guère survivre »¹⁰.

Quant au darwinisme social, il établit que la pauvreté répond à des lois scientifiques qui se doivent d'être documentées et mesurées. En effet, selon Charles Booth, les personnes peuvent être qualifiées comme pauvres, si elles ne parviennent pas à atteindre un seuil de pauvreté (poverty line) qu'il a mis au point en 1887¹¹. Il initia ainsi une grande transformation dans la façon de catégoriser les pauvres et de penser la pauvreté. Un seuil de pauvreté consiste, selon Benjamin Seebohm Rowntree, à déterminer en fonction de la taille de la famille et de ses besoins fondamentaux le revenu qu'il lui faut pour subsister¹². Il a utilisé un critère d'étude basé sur les capacités des familles à satisfaire quatre besoins essentiels en l'occurrence la nourriture, le combustible, le logement et l'habillement. Ainsi, la privation est une notion communément admise lorsque l'on en vient à définir la pauvreté, mais l'objet de ce qui constitue la privation - ou les privations - reste controversé. Ces travaux ont contribué à engager les économistes et les statisticiens dans la voie d'une définition de la pauvreté en termes substantialistes. Si les mesures de la pauvreté consistent à établir un seuil en deçà duquel la population étudiée est considérée comme pauvre, elles divergent sensiblement quant à l'identification de la pauvreté, et partant, quant à la fixation de la ligne de pauvreté. Cette absence de consensus pose évidemment de sérieux problèmes analytiques et méthodologiques. L'analyse de la pauvreté s'est complexifiée eu égard à la multiplicité des visions et approches permettant de l'appréhender et des enjeux qui lui sont rattachés. En outre, la qualification des différents états de la pauvreté nécessite le recours à certaines normes et à des indices multidimensionnels et unidimensionnels. Une personne est donc reconnue comme vivant dans la pauvreté si son revenu et ses ressources

⁸ Al-Dalji 3

⁹ Rahmena 158.

¹⁰ Lewis 15

¹¹ Gillie 231-234.

¹² Rowntree ix

telle catégorie sociale. Parmi les stéréotypes sociaux, il y a le recours à la mendicité, la réception de l'aumône rituelle, la possession ou non de logement, l'analphabétisme... Adam Smith décrit le concept de pauvreté en tant que privation des objets nécessaires à la vie quotidienne. Il entend par objets de nécessité les denrées indispensables au soutien de la vie et les choses dont les honnêtes gens en ont besoin selon leurs usages et que la nature et les règles de décence et d'honnêteté exigent². Il annonce que la nécessité en a fait presque à tout le monde une habitude, et partout c'est la coutume générale qui règle le bon ton. Ainsi, «s'il est ridicule de ne pas s'habiller comme les autres, il ne l'est pas moins de ne pas faire la chose que tout le monde fait».³ En effet, certains individus pauvres, vivant dans l'insécurité et en situation de précarité, recourent à la mendicité et d'autres non puisque leur amour-propre les en empêche. Selon Joseph Wresinski, l'insécurité, qui résulte de la précarité, ne permet pas aux individus et à leurs familles de jouir de leurs droits fondamentaux. «Elle conduit le plus souvent à la grande pauvreté quand elle affecte plusieurs domaines de l'existence, qu'elle tend à se prolonger dans le temps et devient persistante, qu'elle compromet gravement les chances de reconquérir ses droits et de réassumer ses responsabilités par soi-même dans un avenir prévisible».⁴ En outre, le rapport de Gabriel Oheix établit un continuum entre la précarité, la nouvelle pauvreté et la pauvreté traditionnelle⁵. Toutefois, la pauvreté, selon Serge Paugam, reste toujours, une «prénotion» du fait qu'il n'est toujours pas simple de l'identifier et il distingue la pauvreté disqualifiante, marginale et traditionnelle⁶. Il annonce que les sociologues ne sont pas parvenus à mesurer ce phénomène qui est clairement défini par l'opinion publique. Dans ce cadre, l'on doit s'interroger sur ce qui rend son identification difficile pour un/e sociologue. Par ailleurs, l'école sociologique de Chicago redéfinit son étude à travers des sujets tels que la délinquance, la déviance et la dissolution des liens familiaux. C'est aussi une pathologie culturelle dans l'étude de Richard Hoggart⁷. Elle exprime la marginalisation et l'isolement dans une société où sévit le favoritisme des riches qui, pour sauvegarder leurs privilèges, déploient

² Smith 1843 : 465.

³ Smith 1843 : 84.

⁴ Wresinski 14.

⁵ Oheix 13-14.

⁶ Paugam <https://bit.ly/3AFIxmD>

⁷ Hoggart 310.

même région. Les impacts de la pauvreté peuvent se manifester sur les moyens de subsistance, sur la santé des citoyen-ne-s, sur leur accès aux services publics dont l'éducation, la santé, sur l'état du logement pour certains pauvres qui en dispose. Par ailleurs, l'existence de la pauvreté dans les différentes sociétés n'a pas, au cours de l'histoire, revêtu toujours la même signification ni la même importance¹. Ainsi, le prolétariat du XIX^e siècle, qui vivait dans des taudis et mangeait à peine à sa faim, ne ressemble aucunement aux pauvres du XXI^e siècle qui résident dans des logements sociaux, qui sont habillés et nourris mais maintenus dans des quartiers isolés et mis à l'écart de la société. Du côté des sciences sociales également, des évolutions historiques sont notables du fait que les questions qui sont posées aux mondes sociaux évoluent avec eux. Dans le monde actuel, la pauvreté entraîne l'exclusion sociale et l'accroissement des inégalités, rend les inégalités de genre plus flagrantes et nourrit des tensions sociales débouchant sur des conflits ce qui exige la nécessité de tenir compte des différentes dimensions sociale, économique, politique, domaniale et environnementale pour éradiquer sinon réduire ce phénomène social déshumanisant dont les aspects diffèrent d'une étape historique à l'autre et selon les régions du globe terrestre.

Eu égard à la situation alarmante des pauvres, la lutte contre la pauvreté contribue à lever le voile sur ce lourd fardeau pesant sur tout un chacun qui croît en des valeurs humaines ; un fardeau qui illustre une flagrante atteinte à la dignité humaine et qui doit attirer l'attention des sociologues pour bien cerner ce problème et partant s'atteler aux différents éléments entraînant vers ce phénomène, de déterminer des hypothèses relatives à ses représentations sociales, à son existence comme fatalité, comme culture consciente, ses usages social et politique, ses dimensions genre, socioéconomique, domaniale, sociopolitique, environnementale et sanitaire pour ensuite considérer différentes approches et des solutions.

I - Stéréotypes, Définitions et Complexités : Explorer la Notion de Pauvreté dans le Langage Courant et la Sociologie

La notion de pauvreté a différents sens quand on l'évoque dans le langage courant. En rapport avec ce phénomène, de nombreux stéréotypes émergent parce que tout un chacun observe les différents rôles sociaux attribués de telle ou

¹ Bronislaw 25-26.

Diversité et évolution de la pauvreté : Une analyse sociologique à travers les dimensions sociales, économiques et historiques.

Sanae SAADANI

Professeure de sociologie

Institut National de l'Action Sociale (INAS) – Tanger

Résumé

S'il y a toujours eu des pauvres, l'existence de la pauvreté n'a pas, au cours de l'histoire, revêtu toujours la même signification ni la même importance. Elle s'impose d'abord comme une question sociale, avant d'être un problème sociologique. Les types d'approches montrent différents profils de ce phénomène déshumanisant qui revêt différentes formes se rapportant à l'histoire des groupes sociaux qui le subissent et l'obligation la plus impérieuse de la société est d'assumer toute sa responsabilité, d'impliquer toutes ses compétences et d'utiliser de tous les moyens disponibles pour l'élimination de toutes les formes de ce phénomène.

Abstract

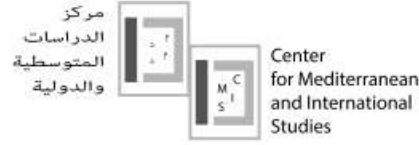
While there have always been poor people, the existence of poverty has not, throughout history, taken on the same meaning or importance. It is first a social question, before being a sociological problem. The types of approaches show different profiles of this dehumanizing phenomenon, which takes different forms relating to the history of the social groups that endure it. The most imperative obligation of the society is to take all its responsibility, to involve all its competences and to employ all available means for the elimination of all forms of this phenomenon.

Introduction

La pauvreté se manifeste sous des formes dont la diversité se rapporte à l'histoire des groupes sociaux qui la subissent. Il importe de s'intéresser à ce fait social qui impose des mutations sociales et constitue donc un problème sociologique majeur. Les privations dont souffre le pauvre, diffèrent d'un continent à l'autre, selon le pays concerné et même selon des tribus d'une

Table des matières

Diversité et évolution de la pauvreté : Une analyse sociologique à travers les dimensions sociales, économiques et historiques Sanae SAADANI	5
Les jeunes ruraux, vécus et perspectives du changement Saâdeddine IGAMANE, Nawal MOUHOUTE, Hajar EL ALAMI	19
Les initiatives universitaires en faveur de l'entrepreneuriat des jeunes étudiants au Maroc. Cas des étudiants de la Faculté Polydisciplinaire à Larache Nabil RIZQI, Er-Rouihi SAFAE	43
Desitiques publiques et modernisation du secteur agricole en Tunisie : des défis de l'usage de l'intelligence artificielle : L'applicabilité de la théorie néo- schumpeterienne Mounir JENAYAH	81
L'Etat est-il à l'écoute de sa jeunesse Hajer ARAISSIA	99
Jeunes adhérentes à des coopératives de femmes : défis à relever et perspectives d'avenir El Hassouni FIDAE	127
Mutations de l'espace public et les jeunes en Tunisie : de la socialisation à la revendication. Quels enjeux ? Emna FRIKHA	143
Du parcours scolaire et de ses implications sur la trajectoire des jeunes ruraux Amal BOUSBAA	163
L'auto-entrepreneuriat chez les jeunes marocains entre flexibilité et précarité : Les enjeux futurs de la construction de la réussite Pr Abouziane DAABAJI	179



Centre des Etudes Méditerranéennes et Internationales

**Les Politiques Publiques
et les défis du Futur vus
par des jeunes des pays du
Maghreb Arabe**

Collectif d'auteurs

CEMI - Tunis 2025